خليل إينالجك

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

المجلد الأول
1300 - 1600 م



تحرير خليل إينالجك
بالتعاون مع دونالد كواترت

ترجمة د. عبد اللطيف الحارس



خليل إينالجك

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

المجلد الأول

1300 . 1600م

تحرير خليل إينالجك
بالتعاون مع دونالد كواترت

ترجمة الدكتور عبد اللطيف الحارس

دار المدار الإسلامي

Original Title:
An Economic And Social History of the Ottoman Empire - Volume One, 1300 - 1600
Edited by Halil Inalcik with Donald Quataert
Copyright © Cambridge University Press, U.K., 1994

نشر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنكليزية سنة 1994 في دار جامعة كمبريدج - المملكة المتحدة

© دار المدار الإسلامي 2007

الطبعة الأولى

حزيران/يونيو/الصيف 2007 إفرنجي

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية

ترجمة الدكتور عبد اللطيف الحارس

المجلد الأول

موضوع الكتاب تاريخ عثماني

الحجم 17 × 24 سم

نشر هذا الكتاب باللغتين الإنكليزية والتركية

تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي

التجليد فنّي مع جاكيت

ردمك ISBN 9959-29-247-9

(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2004/6153

رقم المجموعة ISBN 9959-29-287-8

دار المدار الإسلامي

الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،

هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 39 39 93 3 961 +

05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +

ص.ب. 96-11 رياض الصلح ـ بيروت ـ لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية

زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +

بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

المحتويات

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

فهرس الخرائط والرسوم البيانية والجداول

الخرائط

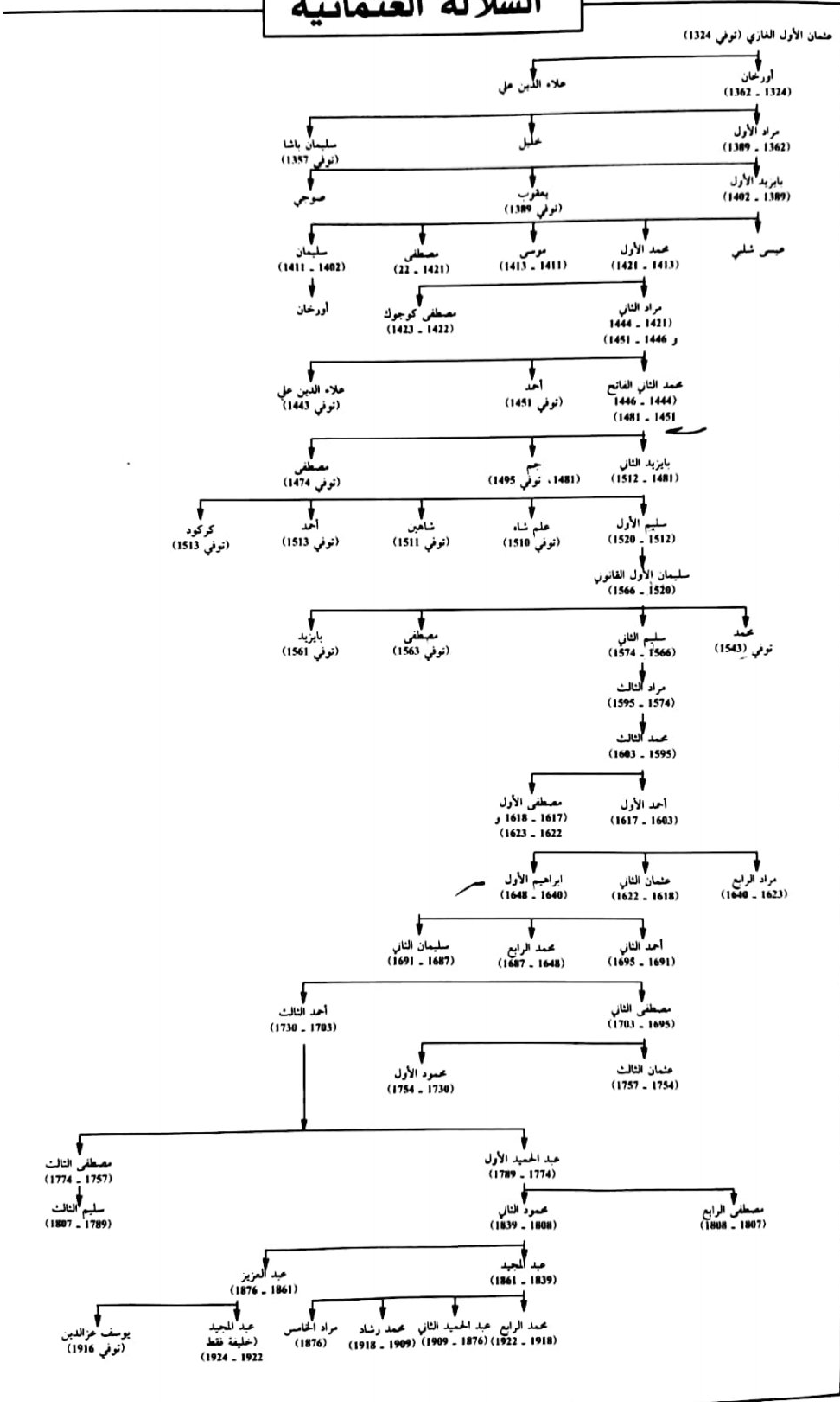
الرسوم البيانية

الجداول

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السلالة العثمانية



مدخل

خليل إينالجك ودونالد كواترت

أُعد هذان المجلدان للطلاب، وبشكل أعم، للقارىء المطلع. كما أنهما موجهان للباحث المختص الذي سيجد فيهما الكثير من المعلومات الجديدة الهامة. فالمؤلفون هم مختصون في مجالاتهم وفي الفترات التاريخية التي كتبوا عنها. لقد وضع خليل إينالجك خطة هذا العمل أولاً، ثم دعا أكثر البحاثة شهرة إلى المساهمة فيه، بمن فيهم محمد غنتش وخليل سحيللي أوغلو. وبشكل عام، قام مؤلفو كل حقبة تاريخية بعرض الأحداث السياسية قبل مباشرتهم بدراسة الاقتصاد والمجتمع.

بعض الموضوعات لم تنشر، إما بسبب نقص مواد البحث فيها أو لاعتبارات عدم توفر المساحة اللازمة. وفي الحالة الأخيرة، قام المؤلفون بالإشارة إلى الأدبيات الموجودة لتوجيه انتباه القارىء إليها. لذا، وحرصاً على إبقاء المخطوط ضمن الحدود المعقولة، ترك خليل إينالجك تاريخ الحياة المدينية والصناعة قبل عام 1600 لمناسبة أخرى وقدم للقارىء قائمة كافية من المصادر والمراجع حول هذا الموضوع.

بدأ هذا المشروع عام 1985، وحتماً، كان هناك معوقات في تنفيذه. وانتهت بعض الأجزاء في أواخر عام 1989 بينما تمَّ تحضير أجزاء أخرى في ربيع عام 1992. وفي بعض الحالات، ظهرت دراسات جديدة دون أن يتمَّ تناولها في

البحث. ولأسباب شخصية، تعذّر على محمد غنتش وخليل سحيللي أوغلو متابعة العمل. ولذا، تحمل بروس ماك غوان المسؤولية الكاملة عن الجزء المتعلق بالقرن الثامن عشر، ودعونا شوكت باموك للكتابة عن التاريخ المالي. ونحن ممتنون جداً لكل من البروفسور غنتش والبروفسور سحيللي أوغلو لسماحهما لنا باستخدام أبحاثهما غير المنشورة.

لقد سعينا إلى الأخذ بعين الاعتبار طول الفترة التاريخية العثمانية وتعقيداتها، في تقديمنا لأسماء الأشخاص والأماكن والمصطلحات العلمية. وبناءً عليه، فقد استخدمنا التعابير المناسبة لكل فترة زمنية محددة ولكل مجال من المجالات. وفي الحالات الأخرى، عمدنا إلى استخدام التعابير التركية الحديثة كلما كان ذلك ممكناً. وقد سعينا في عرض النص إلى التقليل من عدد التعابير التقنية، إلاّ أننا اضطررنا لاستخدام بعضها للحفاظ على الدقة.

يتقدم خليل إينالجك بالشكر لزملائه لموافقتهم على المشاركة في هذا المشروع. وهو ممتنٌّ بشكل خاص لدونالد كواترت على كل الجهود التي بذلها في المساعدة على إنضاج وتحقيق هذا المشروع. كما أنه يشكر أيضاً سي. ماكس كورتبيتر لتكرمه ببذل الكثير من وقته في تقديم اقتراحات تتعلق بأسلوب الكتابة.

وتتقدم ثريا فاروقي بالشكر لكل من رفعت أبو الحاج، وإدريس بستان، وليندا دارلينغ، وناشي إريم، وكورنل فليشر، ودانيال كوفمان، ورونالد جنينغز، وغورلو ناسيبواوغلو، وجمال كفادار، وهيث لوري، ودليزلي بيرس. كما أنها ترغب في شكر خليل إينالجك ودونالد كواترت إضافة إلى انجين أكارلي، وخليل بركتاي، ونوكهت سيرمان أيرالب على ملاحظاتهم القيّمة على المخطوط. وأخيراً، فإنها تشكر رفعت أبو الحاج، وكريس بايلي، وحوري إسلام أوغلو ـ إينان، وأريل سالزمان، وصانجاي سوبرامانيام وايزانبيك طوغان لمساعدتهم في الموضوعات التاريخية.

يرغب بروس ماك غوان، وقبل كل شيء، في شكر البروفسور محمد غنتش من جامعة مرمرة، الذي تفضل بالمشاركة الغزيرة بإرشاداته التي تنمُّ عن خبرة في مفاهيم تاريخية عديدة استخدمت في القسم الثالث من هذا الكتاب. والكاتب يعلم جيداً أن الانسجام بين هذا الجزء والأجزاء الأخرى من الكتاب ليس مثالياً؛ فقد

انحصر مفهوم الكاتب منذ البداية في العمل على تأمين مراجعة مختصرة وهامة للمصادر والمراجع التي تشكل فائدة للطلاب. والكاتب، وقبل كل شيء، يشعر بالارتياح لتمكنه من الاطّلاع على موجودات مكتبة ريغنشتين بجامعة شيكاغو، ومجموعات قسم الدراسات الشرقية بجامعة فيينا، وموجودات مؤسسة الأبحاث الأميركية في تركيا.

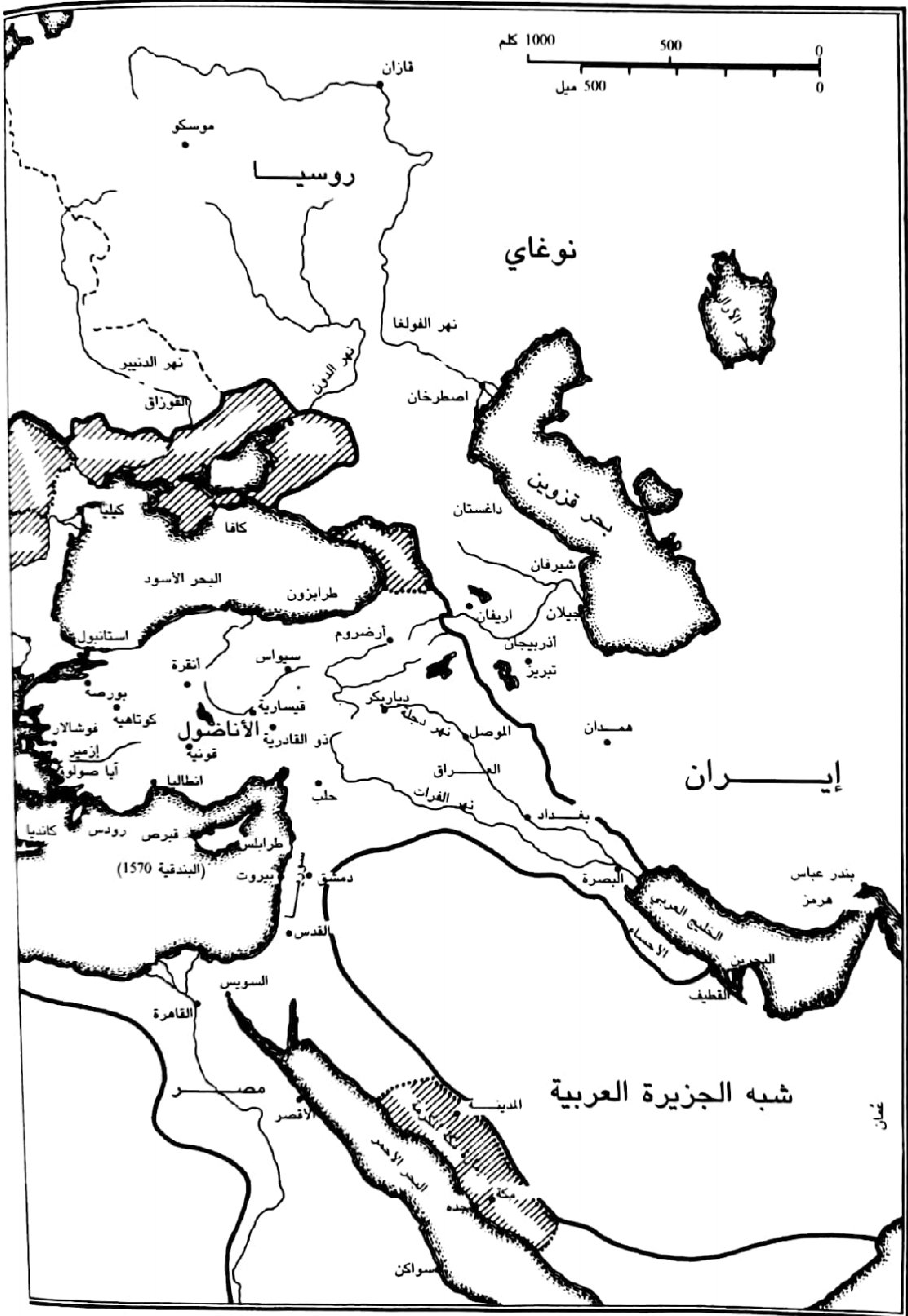
كما يتقدم دونالد كواترت بجزيل الشكر لكل من جم بيهار، وألان دوبان، وجوديث توكر لتقديمهم النسخ المخطوطة لنتائج أبحاثهم. وهو ممتن بشكل خاص لتوم دوبلن لقراءته المتأنية لنسخة البحث الأولى. والشكر أيضاً لمجموعة القراء العثمانية في مركز فرناند بروديل، وفاروق طباق من جامعة بنغهامتون، إضافة إلى رفعت أبو الحاج لملاحظاته القيّمة على أقسام متعددة من المخطوط. لقد كانت جامعة بنغهامتون كريمة جداً في تقديم دعم موظفيها، الذي لولاه ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور. وكان ماريون تيليس نموذجاً للكفاءة في طباعته لنسخ متعددة لكل من هذه الإسهامات الأربعة الأساسية. كما أن خدمات فاروق طباق ومساعدته في التحرير والتدقيق كانت مهمة جداً.

ويقدّر شوكت باموك عمل خليل سحيللي أوغلو، الأساسي الذي لا غنى عنه، والذي قام به خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وكذلك يقدر المناقشات المطوّلة معه في صيف عام 1990. كما أنه يشكر أيضاً جونايت أولتشار، ومحمد غنتش، وظافر طوبراق، ويافوز جزار، وعيسى أكباشي، ومحمد أرات، وليندا دارلينغ، ورشاد قصبة، وفاروق طباق، وأوكتار تورال وخليل إينالجك.

قدّم خليل إينالجك تواريخ الأحداث وترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني (كرونولوجيا) حتى عام 1700م، بينما حضّر كل من بروس ماك غوان ودونالد كواترت معظم المداخل للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وأعد خليل إينالجك كذلك جدول السلالة العثمانية، ولوائح الأوزان والمقاييس، ومسرد المصطلحات العثمانية.



1. الإمبراطورية العثمانية، 1300 - 1512



2. الإمبراطورية العثمانية، حوالى 1550

السويد
بحر الشمال
المحيط الأطلسي
بحر البلطيق
الإمبراطورية
الرومانية
المقدسة
بولندا
نهر الراين
نهر الدانوب
النمسا
فرنسا
بودا
البندقية
جنوى
تمشفار
الأفلاق
بلغراد
البرتغال
إسبانيا
سرايفو
سبليت
نيش
نيقوبوليس
دوبروفنيك
روما
صوفيا
مناستير
سالونيكا
أفلونا
الدوملي
الجزائر
وهران
ليبانتو
أثينا
فاس
المورة
تونس
مالطه
البحر الأبيض المتوسط
جربه
كريت
طرابلس الغرب
البندقية 1699
فزان
الصحراء الكبرى

حدود الإمبراطورية العثمانية
حدود الإمارات التابعة
الإمارات التابعة

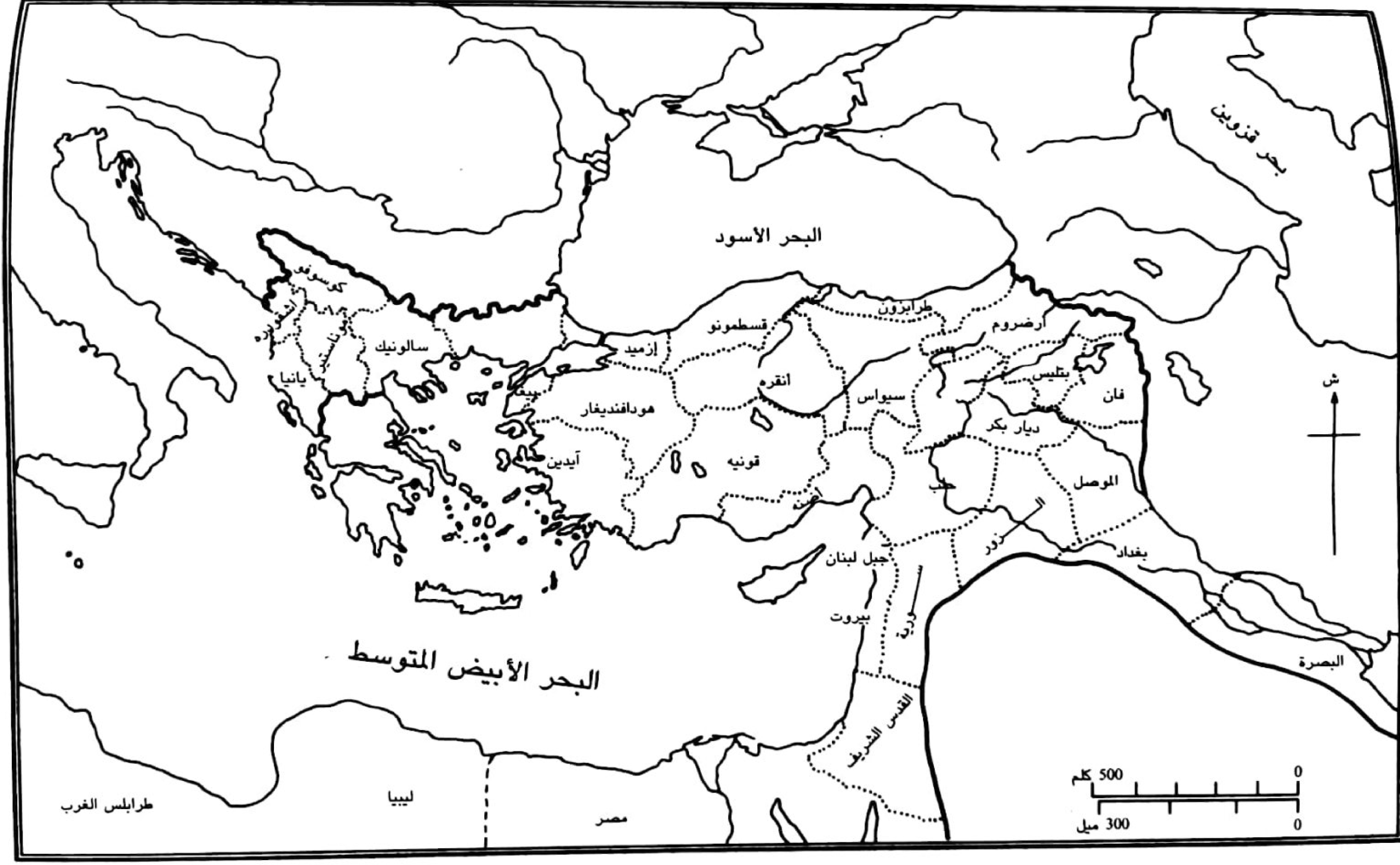
الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

3. الولايات العثمانية والإمارات التابعة، 1609

4. الإمبراطورية العثمانية، 1683 - 1800



5. تفكك الدولة العثمانية، 1672 - 1913



6. الولايات العثمانية، حوالى 1900

مقدمة خاصة للطبعة العربية

بقلم خليل إينالجك

يعترف فرناند بروديل F. Braudel، مؤرخ الحوليات والمختص في تاريخ منطقة البحر الأبيض المتوسط بعدم معرفتنا تاريخ هذه المنطقة التي سيطرت عليها الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، علماً بأن الأرشيف العثماني مصدر غني لتنوير هذا التاريخ بكافة تفاصيله، كما أن مؤتمرات «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لتركيا» التي انعقدت عشر مرات منذ عام 1973 (انعقد المؤتمر الأخير في مدينة البندقية للفترة ما بين 29 أيلول/ سبتمبر و1 تشرين الأول/ أكتوبر 2005) قد تناولت هذا التاريخ، وعرض فيها المختصون بهذا المجال دراسات هامة جداً بالاستناد على وثائق الأرشيف العثماني ونشرت محاضر هذه المؤتمرات في مجلدات خاصة. وبهدف تلخيص هذه الدراسات وتوحيدها، قمت عام 1992 بالجمع بين أربعة خبراء قيّمين وقررنا كتابة المؤلّف الموسوم بـ «التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للامبراطورية العثمانية للفترة ما بين 1300 و1914»، وتم نشره بمطابع جامعة كامبردج عام 1994. وأثبت هذا الكتاب مكانته في مراجعات المجلات العلمية باعتباره من أهم الكتب الصادرة عام 1994. وأعيد طبع القسم الذي ألفه خليل إينالجك في طبعة خاصة بعد مرور عامين على صدور الطبعة المذكورة. كما أعيد طبع المجلدين بعد ذلك. ويعتبر هذا الكتاب إلى يومنا هذا بين أهم المراجع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الجامعات العالمية - ويسرّنا التعبير عن امتناننا لنشر الترجمة العربية، بعد الجهود القيمة التي بُذلت بغية الحصول على ترجمة ممتازه لهذا الكتاب.

ولو أخذنا بالاعتبار السيرة التاريخية للتقاليد المدنية (الحضارية) التي تقع في أصل أوروبا الحديثة، لوجدنا أن حضارة الشرق الإسلامي مثيلةٌ للحضارة اليونانية - الرومانية من حيث الأهمية، حيث ارتفعت راية الإسلام في القرن السابع متمثلة بدعوةٍ كونيّة وباعتبارها امبراطورية ممتدة من الشام وإيران وآسيا الوسطى، وتستند إلى التقاليد الحضارية للشرق القديم. أفاد العباسيون ببغداد بقيم الرافدين وإيران القديمة وأنظمتها البيروقراطية - المركزية؛ حيث حاول الجاحظ أن يمزج التقاليد الإيرانية بتقاليد الثقافة العربية من جهة، وأفاد ابن المقفع الآداب العربية بتراجمه للآداب البهلوية من جهة أخرى. وهكذا استوعبت الخلافة العربية حضارة الشرق القديم وصهرتها، وقامت بهيكلة حضارة جديدة، أي الحضارة الإسلامية. وفي القرن الثامن والتاسع الميلادي أُعجبت الخلافة الإسلامية بالفلسفة اليونانية القديمة والفلسفة الهيللينية إلى جانب إعجابها بالفلسفة الأفلاطونية المحدثة والتي تعتبر مصدر الإلهام للتصوف الإسلامي، ولذلك يمكن اعتبار أدام متز A. Metz محقاً نوعاً ما بتسمية كتابه المشهور بـ«نهضة الإسلام» Di Renaissance des Islam(*).

في الحقيقة، إن الحضارة الإسلامية مجمع حضاري أدام كافة أوجه حضارة الشرق الأوسط، محتفظاً بالهوية الإسلامية المنبثقة من التعاليم الإسلامية. كما وضع الشريعة الإسلامية، النظام القانوني (الفقه الإسلامي) المستند إلى القيم الثقافية العريقة والعقائد الإسلامية معاً. ويرى جوزيف شاخت Joseph Shacht، في الشريعة، أكبر إسهام منحه الإسلام للعالم المتحضر، حيث دُوِّنت فيها كافة التعاليم الدينية والتقاليد الدنيوية المطلوبة من المسلم والمجتمع الإسلامي، على أرضية قانونية رحبة. وآخر ما دون في هذا المجال ما دونته المجلة، التي تعتبر من اجتهادات الاتراك العثمانيين. والشريعة تمثل وحدة وتكامل العالم الإسلامي؛ والمسلمون كافة كانوا سواسية أمام أحكام الشريعة سواء في قرطبة أو بغداد أو

(*) ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة إلى العربية بعنوان: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (المحرر).

الصين. وتمت مراعاة مضامين العقود التجارية التي أبرمت في جميع أرجاء العالم الإسلامي.

لقد أنزل سبحانه وتعالى القرآن بالعربية؛ ولأول مرة طبق العلماء المسلمون القواعد اللغوية والنحوية ووضعوا المعاجم لأول مرة في التاريخ وذلك للتوصُل إلى أدق وأصح قراءةٍ للقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. كما درست علوم الفقه والتفسير في المدارس الكثيرة التي انتشرت منذ القرن الخامس الهجري. أما العلوم الأساسية مثل الهندسة والطب والرياضيات وعلم الهيئة (الفلك) والعلوم السلوكية والنظريات السياسية والتاريخ وغيرها من العلوم الاجتماعية فدرست على أنها الوجه الآخر للحضارة الإسلامية المستندة إلى التقاليد الثقافية للشرق الأوسط.

لقد حافظت الخلافة الإسلامية على هويتها، هوية الدولة المركزية - البيروقراطية المتمركزة في الشرق الأوسط، لمدة طويلة. ولكن تأسست دول مستقلة اعتباراً من بداية القرن العاشر، مبتدأةً بالدولة البويهية والسامانية التي أسسها الايرانيون ثم الدولة القرمانية التي أسسها الأتراك في آسيا الوسطى وذلك من أجل تطوير لغاتها القومية وثقافاتها (كالشاهنامة في شرق إيران وكوتارغو بلك في آسيا الوسطى. وفي النصف الثاني من القرن العاشر بدأت الإمبراطورية البيزنطية بالتوسع بعد استقطاع الأناضول وشمال سوريا من المسلمين؛ وفقد الخلفاء العباسيون في بغداد القدرة على السيطرة عن أجزاء إمبراطوريته الشاسعة ودبت الصراعات والاضطرابات في أرجاء الخلافة. وحينئذٍ أثبت السلاجقة الأتراك تفوقهم في إيران بفضل قواهم العسكرية (1040). وتوجه السلطان طغرل إلى بغداد (1055) وجعل الخليفة تحت حمايته. وفي (1071) أصبحت كافة أنحاء الأناضول تحت السيادة الإسلامية كما سادت الأحكام الفقهية والنظام المركزي للدولة القويّة في العالم الإسلامي بفضل الأتراك.

وهناك حقيقة تاريخية مدوَّنة حتى في مناهج التاريخ المدرسية ألا وهي: إن الأوروبيين تعلموا كافة العلوم ابتداءً من علم الرياضيات وحتى فنون النسج والأصباغ ونظم الشركات غير الخاصة وغيرها من حضارة الشرق الأدنى، ودون إدراك هذا المفهوم لا يمكن فهم وإدراك ما يسمى بـ«المعجزة الأوروبية». واعتباراً

من عام 1150 منحت الدول الإسلامية امتيازات التجارة الحرة للأوروبيين في البلدان الإسلامية.

ومن دون شك، فقد لعب العثمانيون دوراً في تطوير الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي وذلك بتوسيع امتيازاتهم الرأسمالية. وباختصار يمكن القول: إنه لا يمكن فهم تطور أوروبا الحديثة بغض النظر عن الحضارة الإسلامية والتعاون الإسلامي. وسوف يجد القارئ تفاصيل كل ذلك في هذا الكتاب.

يجب تقييم العلاقات العربية - العثمانية من جديد ودونما انحياز. علماً بأن هذه العلاقات قد حُرِّفت وانعكست بشكل سلبي جداً في المصادر العربية والكتب المدرسية في البلدان العربية. ومن جملة أسبابها: الحملات الإعلامية المضادة التي شنتها الدول الأوروبية خلال فترة الانتداب وتصاعد نداءات القومية العربية ورغبة الأوساط العربية والتركية وخاصةً الأوساط المثقفة بالإصلاح والتحديث. وقد أعاقت هذه الأسباب إعطاء النظرة السليمة وإجراء التقييمات الصحيحة غير المنحازة في هذا المجال. حيث كانت هذه العلاقات ايجابية من الجوانب السياسية والاقتصادية في مرحلة قوة الدولة العثمانية (في القرن الخامس عشر والسادس عشر). قد أظهرنا الأدلة التي تثبت ذلك في محتويات هذا الكتاب. أما في المرحلة التي تراجعت فيها الدولة العثمانية، أي مرحلة الضعف، فقد سادت الاضطرابات في أرجاء الأناضول وأخذت الولايات العربية أيضاً نصيبها من هذه الاضطرابات. ونتيجةً لضعف السلطة المركزية، فقد أصبحت إدارة الولايات تحت سيطرة الأعيان والعوائل التي برزت كياناتها آنذاك، وذلك في كل من بغداد ومصر والجزائر.

لقد أسمى العثمانيون دولتهم بالدولة العلية العثمانية. أما مصطلح الامبراطورية العثمانية فقد أخذ مكانه ومكانته في المصادر الحديثة. وهذا المصطلح، مصطلح تاريخي يستخدم للمؤسسات السياسية التي جمعت مختلف الأمم والأديان والثقافات تحت مظلتها السيادية. والعثمانيون كانوا ينظرون إلى العرب باعتبارهم قوم الرسول الكريم ويطلقون عليهم القوم النُجُب والسادة. كما أن العثمانيين كانوا يهتمون اهتماماً بالغاً بتعلم اللغة العربية.

واعترفت الإدارة العثمانية بالمؤسسات المدنية والعشائرية ولم تتدخل في

شؤونها. إذ إنها أعطت السلطة الإدارية في جبل لبنان لوجهاء العوائل الدرزية. كما وضعت الحجاز تحت الحكم الذاتي لمكة بإشراف الأشراف من أحفاد الرسول الكريم (ﷺ). ولم تتدخل الإدارة العثمانية في الشؤون الداخلية للعشائر الشيعية في جنوب العراق. وفي المرحلة التي تلاشت فيها السلطة المركزية (1700 - 1812) نشأت سلطة عسكرية مستقلة في البلدان العربية كالجزائر وسوريا وبغداد. كما أسس المماليك بمصر إدارة مركزية فعلية. وحالة التجزأة التي يعاني منها العالم الإسلامي حالياً، هي من مخلفات تلك المرحلة.

سنلاحظ في هذا الكتاب بأن الكثير من الأمور إبّان حكم السلطنة العثمانية، ما كانت ضد المصالح العربية. ذلك أن السلاطين المماليك قد فشلوا في التصدي للبرتغاليين الذين احتكروا التجارة في المحيط الهندي ومنعوا العرب من المتاجرة وباستخدام أقسى الأساليب غير الإنسانية. وبعد مجيء العثمانيين بقواهم ومعداتهم العسكرية الرادعة قاموا بإحياء التجارة الشرقية بين الهند والشرق الأوسط. ونتيجةً لذلك استعادت الموانئ والمدن العربية مثل مكة وجدة والقاهرة والاسكندرية والشام (دمشق) والموانئ اليمنية تجارتها. كما ازدهرت مدن طرابلس وصيدا وعكا، وشهدت حلب ازدهاراً تجارياً لم تشهده من قبل، بعد أن أصبحت من أهم المراكز التجارية للأوروبيين.

وباختصار، لقد حافظ العثمانيون على العالم الإسلامي طيلة أربعة قرون من الأخطار الخارجية، التبشيرية والاستعمارية. ولم تتمكن أوروبا من فرض هيمنتها على البلاد العربية إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

على الرغم من اصلاحات القرن التاسع عشر، فإن الإمبراطورية التي لم تستطع إخراج نفسها من الصفات التي توارثتها منذ القرون الوسطى كان محكوماً عليها بالذبول. وبزوال الامبراطورية العثمانية حلت محلها الجمهورية التركية والدول العربية المستقلة تدريجياً. إن تدوين وتثبيت المكانة الحقيقية للعرب «القوم النُجُب» في الامبراطورية العثمانية مهمة من مهام المؤرخين، وللأسف فإنّ منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعاني التجزأة إلى يومنا هذا، بعد أن غدت ساحة للتنافس الإمبريالي من أجل فرض الهيمنة عليها.

2006/4/18

مقدمة المترجم

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية، التي عمّرت طويلاً، وباختصار، أكثر الدول اتساعاً ونفوذاً في العالم الإسلامي بأسره، على الأقل في القرون الستة الأخيرة، وربما في كل فترات التاريخ الإسلامي. وينبغي لذلك أن تقدّر عالياً في ذاكرة الأمم الخالدة.

ومن الواضح أن التاريخ العثماني قد تعرّض لإهمال وتحريف جائرَيْن. وفي الحقيقة، قلة هي الدول التي تمَّ تجاهلها أو تشويه تاريخها مثلما حصل للدولة العثمانية، ليس فقط في الغرب، وإنما في مختلف أنحاء العالم التي شاركت العثمانيين ماضيهم. ولهذا الإهمال أسباب عديدة تتمحور حول تغير العلاقات بين العثمانيين وأوروبا من جهة، وبين العثمانيين والعرب من جهة أخرى.

إن موقف الدول الأوروبية المتشدد ضد العثمانيين، باسم المسيحية والحضارة الأوروبية لم يكن سوى مسعى تشريعي من قبل هذه الدول للقضاء على الكيان العثماني؛ ذلك أن أوروبا «الصليبية» حينذاك لم تقبل أبداً وجود دولة إسلامية على الأراضي الأوروبية.

وقد تأثر موقف الكتّاب الأوروبيين نحو الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وبشكل عميق، بالمسائل المعقّدة التي خلّفتها المسألة الشرقية، أي التوقع الحتمي لانهيار الدولة العثمانية وتقسيم أراضيها، وتحديد مجالات جديدة للنفوذ في الشرق الأوسط. وعندما فُرضت سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري على مئات الآلاف من المسلمين الأتراك والشراكسة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتتار والبوسنيين والألبان وأهل القرم والقوقاز في القرن التاسع عشر بقي الغرب صامتاً، وكان هذا السكوت علامة الرضى. ولم يكن من المتوقع أن يقوم البحاثة الأوروبيون بدراسات موضوعية للمجتمع العثماني في اللحظة التي اعتبرت بداية نهايته.

وتعزّز هذا الاتجاه الأوروبي السلبي نحو العثمانيين، ابتداءً من القرن التاسع عشر، عبر الكتابات التاريخية القومية التي ظهرت في البلقان ثم في الشرق الأوسط. لقد تبنى مؤرخو دول هذه المناطق الجديدة المستقلة، وبإجماع شبه تام، مقاربة قومية، ونظروا إلى الدولة العثمانية ليس باعتبارها المجال الذي نمت فيه دولهم القومية الخاصة، وإنما كقوة دخيلة أدت، على حد زعمهم، إلى إعاقة التطور الطبيعي لدولهم في العصور الوسطى ومنع تحولها إلى أنظمة سياسية حديثة. وأصبح الحكم العثماني بالنسبة لهؤلاء المؤرخين كبش الفداء الملائم الذي يحمّلونه كل المسؤولية عن الإحباط القومي، وانعدام العدالة الاجتماعية والتخلف الاقتصادي.

ولهذا فإنه يُنظر إلى الدولة العثمانية على أنها إما تراث ثقيل مرهق يجب التخلص منه، أو أنها تنتمي إلى عصر بائد تخطته الأحداث ولا يرتبط بوقائع الحياة المعاصرة. وفي الحقيقة إن الإشكاليات المنهجية التي تواجه المؤرخ الذي يهدف إلى تفسير أي حدث في فترة تاريخية معيّنة تتجسد في مقولة أنه: لا يوجد مطلقاً تغيير شامل، كما لا يوجد مطلقاً استمرارية شاملة. وينبغي أن نحدد وبدقة، في كل قضية تاريخية محددة، ما هو حجم التغيير وما هو حجم الاستمرارية؛ فالأفكار والمؤسسات لا تنتقل كلها من عصر إلى آخر. إلا أنه، ومن غير المقبول، في حالة الدولة العثمانية، إصدار أحكام على الماضي العثماني وتأثيره الممكن في الحاضر دون محاكمة تاريخية عادلة، ولن نتوصل إلى هذه المحاكمة إلا بتخطي الحواجز التي تفصل ما بين العثمانيين وبين غيرهم من الشعوب التي شكّلت، ولفترة طويلة، جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العثماني، وذلك عبر رسم صورة حقيقية للتواصل والانقطاع الذي شكّل خاصية الحقبة العثمانية.

لقد جعلت معظم الدراسات التاريخ العثماني مرتبطاً بمسألة التخلف، فقد عزا البعض أسباب الجمود، أو التطور البطيء في الشرق الأوسط والبلقان للبناء

الاجتماعي المحدد الموروث عن الماضي العثماني. ونتساءل هل كانت الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تخلّفت عن الركب الحضاري الأوروبي؟ وكيف يمكن أن نفسّر فشل مجتمعات أخرى في آسيا وأوروبا الشرقية لم تكن خاضعة للعثمانيين في إظهار ديناميتها؟

بالتأكيد، ليست الدولة العثمانية الدولة الوحيدة التي لم تواكب سرعة التحديث الأوروبية، ولذلك لم تعد مسألة التخلف مرافقة للماضي العثماني، بل أصبحت بدلاً من ذلك قضية مشتركة بين كل المجتمعات التقليدية اللاغربية. ويصبح السؤال المطروح هو لماذا تمكنت بعض الدول من إحراز تقدم سريع في التحديث أكثر من غيرها؟ ومن هنا فإن مسألة التخلف أو التطور البطيء تحمل في طياتها شكلاً عنصرياً إذ طرحت كادعاء بأن الأتراك كانوا مسؤولين عن تخلف بعض المجتمعات. وهي تصل إلى حد السخف أو العنصرية الكاملة عند الادعاء بأن دولة عربية أو بلقانية معيّنة قد استمرت في التخلف أو عدم القدرة، على التطور بالسرعة اللازمة، مثلها مثل بعض المجتمعات الأخرى، لأنها بقيت جزءاً من الإمبراطورية «التركية» لوقتٍ طويل.

لقد كانت الدولة العثمانية دولة متعددة اللغات، متعددة الأديان والإثنيات، وكذلك كانت نظاماً سياسياً متعدد الثقافات، وهي أقرب ما تكون إلى المجتمعات الغربية التعددية المعاصرة بتركيبتها الاجتماعية والدينية والثقافية. ومن هذا المنطلق، فإن النظرة إلى الدولة العثمانية باعتبارها قد حافظت على الاستقلالية الدينية، واللغوية والإثنية للمجموعات المختلفة من رعاياها ضمن نظام سياسي قوي بما فيه الكفاية لحماية حياتهم وممتلكاتهم، قد أدت وبالتأكيد إلى بروز صورة مختلفة تماماً للماضي العثماني.

إن النظام الاجتماعي العثماني قد شكّل تكيّفاً فعّالاً مع ظروف وأوضاع تاريخية معيّنة؛ فلقد وُضِعَ لخدمة المجتمع الخاص الذي احتوته الإمبراطورية العثمانية وأعطاه حياة واستمرارية لفترة طويلة جداً، كما أنه ليس بإمكان أي مؤرخ الادعاء بأن نظاماً سياسياً استمر لفترة طويلة جداً، مثلما استمرت الدولة العثمانية، يمكن أن يقوم على مؤسسات غير فعّالة.

وربما كانت التركيبة الزراعية ـ الاجتماعية الخاصة التي حافظت عليها الدولة

العثمانية خلال تاريخها الطويل في البلقان والأناضول من أهم إنجازاتها. فلقد كان للمحافظة على نظام زراعي قائم على مزرعة العائلة الفلاحية الصغيرة (نظام الجفت ـ خانه) أهمية حيوية للهيكلية الاجتماعية ـ السياسية العثمانية بأكملها. لقد كانت الجفت ـ خانه وحدة اقتصادية ومالية تتكون من عائلة فلاحية تمتلك مزرعة ذات حجم معيّن يمكن زراعتها باثنين من الثيران، كافية لإعالة العائلة وتأمين كلفة إعادة الإنتاج والالتزامات الضريبية. وقد اتخذت الإدارة العثمانية كل الإجراءات الضرورية للمحافظة على هذه الوحدات الزراعية ـ المالية، وكانت ناجحة بشكل رئيسي في منع كل الاتجاهات الهادفة إلى تحويل مزارع الفلاحين إلى ملكيات عقارية كبيرة. وقامت السياسة التي اتبعت لتأمين هذا التوجه على وضع كل الأراضي الصالحة للزراعة تحت ملكية الدولة، وأطلق عليها اسم الأراضي الميري.

وهكذا فإن المجتمعات المختلفة في البلقان والأناضول التي أسست لاحقاً دولها القومية المستقلة الخاصة، بما فيها تركيا، قد ورثت جميعها بنية اجتماعية تتكون من مزارع فلاحية صغيرة. ولم يكن من الضروري، في ظل سياسات الإصلاح الزراعي التي انتهجتها هذه الدول الجديدة، إحداث تغييرات جذرية. والفرق بين نظام ملكية الأراضي الزراعية بين دول تركيا والبلقان من ناحية، والدول العربية من ناحية ثانية، ملفت للنظر. ففي الأراضي العربية لم يتدخل العثمانيون في نظام ملكية الأراضي السابق لوجودهم والقائم منذ وقت طويل، والذي كان يتضمن وجود ملكيات إقطاعية كبيرة. إضافةً إلى أن طرق الري الزراعي المتبّعة في مصر والعراق الأدنى كانت تتطلب إجراءات مختلفة في نظام ملكية الأراضي.

ونحن نعتقد بالضرورة أن تاريخ هذه الإمبراطورية التي عمّرت طويلاً، هو تاريخ منوّر ليس فقط لفهم تاريخ تلك الأراضي التي كانت يوماً خاضعة للحكم العثماني، وإنما أيضاً للتاريخ العالمي ككل.

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة في أوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تتلازم مع التغييرات العثمانية في تنظيم ملكية الأراضي، والدرجة العالية من الاستيطان، وزيادة إنتاج السلع الزراعية وتسويقها، وتطور الطوائف الحرفية، وكذلك مع تغييرات مماثلة في التجارة الداخلية والخارجية، بما

فيها التغييرات التي طرأت على التجارة الأوروبية مع الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط.

لقد لعبت الدولة العثمانية، وخلال تاريخها الطويل، دوراً سياسياً حيوياً ذا تأثير في أنظمة الدول الأوروبية. إذ استخدمت الدولة العثمانية قوتها الاقتصادية على الصعيد السياسي لدعم نفوذ حلفائها الأوروبيين. فالامتيازات، أي التسهيلات التجارية التي أعطيت لفرنسا عام 1536، وجددت عام 1569، ثم منحت للهولنديين والإنكليز، كانت تهدف إلى تقوية هذه الدول في صراعها ضد آل هابسبورغ في النمسا. وقد توسّعت هذه الامتيازات تدريجاً بدرجة كبيرة إلى حد تأكيد الباحثين الفرنسيين المعاصرين المتخصصين في تجارة الشرق، على أنه لم يكن هناك أية دولة أخرى في العالم تمارس سياسة أكثر ليبرالية نحو التجار الأجانب مثل الدولة العثمانية.

كان التحالف مع العثمانيين أحد العوامل التي ساعدت وبشكل كبير على نهوض فرنسا كدولة قومية في القرن السادس عشر. فقد قام الأسطول العثماني في غربي البحر الأبيض المتوسط بحماية السواحل الفرنسية الجنوبية لمنع أي اعتداء عليها من قبل أعدائها، وسمح لملوك فرنسا بتركيز قوتهم في الشمال، فأمّنوا بذلك سلامة حدود دولتهم القومية الفرنسية. ولقد قدّر العثمانيون أهمية تحالفهم مع الفرنسيين، وكذلك فعل الفرنسيون أنفسهم. ففي عام 1532 صرّح الملك فرنسيس الأول لقنصل البندقية بأنه يرى في الإمبراطورية العثمانية القوة الوحيدة القادرة على ضمان استمرار وجود الدول الأوروبية في مواجهة شارل الخامس. وقد دعم العثمانيون الفرنسيين مالياً أيضاً. ففي عام 1533 أرسل السلطان العثماني إلى فرنسيس الأول مبلغ مئة ألف قطعة ذهبية لتسهيل عملية تشكيل تحالف مع إنكلترة والأمراء الألمان ضد شارل الخامس.

وباختصار يمكننا القول، إن الدولة العثمانية قد لعبت دوراً هاماً في توازن القوى في أوروبا في القرن السادس عشر، ولاحقاً في قيام الدولة القومية في الغرب. وقد استمر هذا الدور في الدعم والتشجيع اللذين قدمهما العثمانيون لاحقاً للإنكليز والهولنديين بعد عام 1580، عندما أثبتت هذه الدول أنها على رأس المقاومة الأوروبية لمحاولات آل هابسبورغ السيطرة على أوروبا. ولقد استفادت

الدول الأوروبية الغربية كذلك من الامتيازات التجارية التي منحها إياها السلاطين العثمانيون، وتمكنوا بواسطتها من توسيع اقتصادهم الصناعي والتجاري.

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان الدعم العثماني للحركات البروتستانتية والكالفينية أحد المبادىء الأساسية في السياسة العثمانية في أوروبا. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن العثمانيين ساهموا في بروز سلطة موسكو بدعمهم، كقوة عظمى في سياسة شرقي أوروبا، تحالف موسكو - القرم ضد القبيلة الذهبية، التي كانت تحاول حينئذٍ إعادة سيطرتها على منطقة وسط آسيا. ولم يدرك العثمانيون خطر هذه السياسة على مصالحهم في البحر الأسود والقوقاز نتيجة التوسع الموسكوي في أواسط القرن السادس عشر، إلا بعد فوات الأوان.

كانت المحافظة على علاقات تجارية مع الغرب، تُشكّل نقطة أساسية في العلاقات الخارجية العثمانية. فقد سمحت التجارة البحرية مع البنادقة والجنويين، ثم لاحقاً مع الفرنسيين، والهولنديين والإنكليز، وكذلك طرق التجارة البرية التي امتدت إلى شمالي أوروبا، للعثمانيين بإقامة اتصالات مباشرة مع الغرب خلال تاريخهم الطويل. كما كان للعثمانيين كذلك علاقات تجارية مع الدول المحيطة بالمحيط الهندي، وكذلك دول غربي آسيا وأفريقيا. ويمكننا الافتراض أن هذه العلاقات التجارية قد سهّلت التفاعل الاجتماعي والثقافي ليس فقط بين العثمانيين وأوروبا، وإنما أيضاً بين آسيا وأفريقيا وأوروبا ككل.

ولم يكن إسهام العثمانيين في تطور الاقتصاد الغربي مرتبطاً بالتجارة فقط، وإنما كان أيضاً إسهاماً مباشراً من خلال بعض الصناعات. فتأثير سوريا بشكل خاص في الاقتصاد الأوروبي والتطور التكنولوجي في العصور الوسطى لا يمكن تجاهله، وقد استمر هذا التأثير في الفترة الحديثة في ظل العثمانيين. ولعل الأكثر أهميةً في التأثير على الصناعة الأوروبية كان تقنيات النسيج والصباغة ووضع التصاميم التي اقتبسها أولاً الإيطاليون ثم الغربيون الآخرون عن الشرق الأوسط واستخدموها في صناعة المنسوجات القطنية والحريرية. وكانت أسواق الشرق السبب أيضاً في تطور صناعات الغرب الصوفية؛ فالإنكليز مثلاً، شعروا بالحاجة إلى تحسين نوعية مصنوعاتهم الصوفية، وتحولوا من صناعة الكرزي الخشن إلى

صناعة الجوخ لتأمين متطلبات السوق العثماني في العقود الأخيرة من القرن السادس عشر.

ارتبط نهوض صناعات القطن والثورة الصناعية في الغرب ارتباطاً مباشراً بأسواق الهند وأسواق الدولة العثمانية. واستمرت الدولة العثمانية في المنافسة وحتى في تصدير منتجاتها القطنية الرخيصة إلى أسواق أوروبا، وإلى فرنسا بشكل خاص خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وحظيت السلع القطنية الخشنة البيضاء والزرقاء، التي كانت تصدر من إزمير (سميرنا)، بطلب كبير في مرسيليا، ومن هناك كانت تصدر إلى إسبانيا لتستخدم كألبسة رخيصة للعبيد في المزارع والمستعمرات الأميركية - وهي مصدر الجينز الأزرق.

وكانت إنكلتره، كما فرنسا، قلقة من إغراق أسواقها بكميات كبيرة من المنتجات الهندية القطنية الرخيصة والجذابة. وكانت المشكلة بالنسبة للدول الماركنتلية الغربية هي كيفية منافسة المنتجات الرخيصة القادمة من الشرق التي يتزايد عليها الطلب المحلي. ومن أولى الوسائل التي اعتمدتها هذه الدول حوالى عام 1700، فرض رسوم جمركية عالية وحتى فرض حظر مطلق على الاستيراد من أجل منع تسرب المعادن الثمينة من أراضيها. كانت المزايا التنافسية التي امتازت بها الدولة العثمانية والهند على الدول الأوروبية تكنولوجية - نسيج وصباغة وتصاميم، كما يأتي في الدرجة الأولى الأسعار المنخفضة الناتجة عن إنتاج المواد الخام في الأراضي العثمانية والهند، والأكثر أهمية في هذا المجال هي العمالة الرخيصة. وحتى عندما حققت كل من فرنسا وإنكلترا تطوراً سريعاً في صناعة القطن، لم تكونا قادرتين على كبح تزايد مستويات الاستيراد من الشرق.

وكان التحدي الأساسي بالنسبة لفرنسا وإنكلترا هو كيفية تخفيض كلفة الإنتاج، وفي أثناء البحث عن حلّ لهذه المسائل الاقتصادية المهمّة في ذلك الوقت، تم اختراع الآلة، وتم بالتالي إيجاد الحل. ففي النهاية كان انتصار الغرب كامناً في تفوقه العلمي والتكنولوجي.

كان من أبرز تداعيات الحرب العالمية الأولى نهاية الإمبراطورية العثمانية، ما أدى إلى إبعادها عن عالم السياسة الحقيقي، وجهّز الأرضية، وبشكل غير مقصود، لإعادة تقييم تاريخي أكثر موضوعية. وكما هو متوقع فإن معظم الدراسات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوروبية الهامة حول الدولة العثمانية قد بدأت بالظهور في أوروبا، بعد إعلان قيام الجمهورية التركية عام 1923، وعلى وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية.

ويأتي في المقدمة مجموعة هامة من البحاثة الأوروبيين من أمثال: ف. بابينجر، وبول فيتك، وبرنارد لويس، وأرنولد توينبي، وكلود كاهن، وروبرت مانتران، وهـ جيب وهارولد بووين، وستانفورد شو، وليندا دارلينغ، وجوستن مكارثي، ودونالد كواترت، ونورمن إيتزكويتز، وبروس ماك غوان، الذين اعترفوا، وفي مجموعة أعمالهم المميزة، بالخصائص الجوهرية للحضارة العثمانية، وركّزوا على دورها في التاريخ الإسلامي وتاريخ الشرق الأوسط وأوجدوا اهتمامات جديدة في هذا المجال.

وظهر ومنذ أواسط القرن العشرين، جيل جديد من البحاثة الأتراك القادرين على رؤية تاريخهم بمنظار أكثر موضوعية وحيادية، وعلى تحقيق مستويات علمية وأكاديمية عالية. وقد ساهم هؤلاء، وفي طليعتهم البروفسور خليل إينالجك، في انتشار الدراسات العثمانية في تركيا وفي أنحاء أخرى مختلفة من العالم. وكان للأبحاث الواسعة والشاملة لمجمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتاريخ العثماني، التي قدمها هذا الباحث الرائد دور مميز في إبراز القضايا والمسائل الأساسية والجوهرية المتعلقة بكل جوانب هذا التاريخ، ما فتح الباب واسعاً أمام دراسات معمّقة قام بها العديد من البحاثة الآخرين من أمثال شوكت باموك وثريا فاروقي اللذين قدما عيّنة من إسهاماتهما في الجزء الثاني من هذا الكتاب، هذا، إضافةً إلى مجموعة أخرى من البحاثة الرواد في هذا المجال من أمثال: عمر برقان، وجمال كفادار، وبلال شمشير، ورشاد قصبة، وكمال كاربات، وفيروز أحمد، وأنجين أكارلي، وخليل سحيللي أوغلو وكثيرون غيرهم.

ولقد اتّبع بعض البحاثة العرب أيضاً هذا النمط من الدراسات، وقاموا بمساعٍ كبيرة للنظر في التاريخ العثماني بطريقة أكثر موضوعية، ولإعادة تقييم الإسهامات العثمانية في المجتمع العربي وثقافته. ويأتي في طليعة هؤلاء: شارل عيساوي، وألبرت حوراني، ورشيد الخالدي، وعبد الجليل التميمي، ورفعت أبو الحاج، وكارل بربير، وحسن كيالي.

لكن على الرغم من هذه الإسهامات الهامة والقيّمة، فإن المكتبة العربية لا تزال

تفتقر، باستثناء قلة نادرة(*)، إلى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتاريخ العثماني بشكل خاص. من هنا تأتي أهمية هذين المجلدين، اللذين يساهمان في إضاءة ناحية هامة وأساسية في تراثنا المشترك مع الحقبة العثمانية.

وتشير الدراسات المعروضة في هذين المجلدين إلى حقيقة هامة، وهي أن الدولة العثمانية مدينة في استمراريتها الطويلة لمؤسساتها الداخلية الخاصة التي كانت تراعي حاجات رعاياها وانتماءاتهم الدينية والإثنية، والتي حصرت وظائف الدولة في تأمين هذه المتطلبات. لقد استطاعت هذه الدولة المتعددة الإثنيات والأديان أن تحقق تماسكاً داخلياً من خلال توازن اجتماعي - إثني تعززت استمراريته بانعدام الأيديولوجية القومية على مستوى الدولة والحكومة، وهو توازن ذاتي لتنظيم تعددي شكّل القاعدة الأساسية للدولة العثمانية التقليدية.

إن الفهم الصحيح للمجتمع العثماني يمكن أن يلقي أضواءً على مصادر العديد من العادات والمؤسسات الاجتماعية، كما يمكن أن يساعد على فهم مواقف وآراء القادة الذين يحكمون اليوم بلدان الشرق الأوسط والبلقان. إن الخلفية العثمانية المشتركة لهذه المؤسسات والمواقف تعطي للمجتمعات التي شكّلت جزءاً من العالم العثماني، وبالأخص مجتمعات الشرق الأوسط، بعض التماثلات الأساسية والثابتة والتي استمرت إلى اليوم رغم الاختلافات المناطقية، والثقافية، والدينية ورغم تنوع الولاءات السياسية. فمما لا شك فيه أن المرحلة العثمانية في

(*) راجع في هذا المجال كتاب عبد الجليل التميمي القيّم، La vie économique des provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque Ottomane, Zaghouan.

ومقالته: «Problematiques de la recherche historique sur les provinces arabes a l'époque Ottomane», Arab Historical Review for Ottoman Studies (AHROS), 3-4 (December 1991).

وتجدر الإشارة إلى أن التميمي يشكّل قوة دفع أساسية في سبيل تشجيع الأبحاث والتبادلات العلمية الأكاديمية المتعددة القوميات، كما أنه قد نظّم العديد من المؤتمرات الأكاديمية العلمية حول التاريخ العثماني، وهو من محرري مجلة AHROS. وله الكثير من المقالات الهامة الأخرى المنشورة في هذه المجلة ومنها:

«The Arab Ottoman Historical Heritage and Its Impact on the Arab-Turkish Relations», AHROS, 7-8, (October 1993).

تاريخ المنطقة العربية، والتي استمرت مدة أربعة قرون على الأقل قد شكّلت عاملاً رئيسياً في قيام الأوضاع الحالية للعالم العربي المعاصر. فعندما ننظر إلى التنظيمات الاجتماعية نتبيَّن من خلال الدراسات الحديثة أن قيام الأسر الإقطاعية وغيرها من الأسر العربية المحلية النافذة جاء نتيجة نظام الالتزام العثماني الخاص في القرن الثامن عشر. فقد انحصرت القيادة في المدن العربية في الملتزمين النافذين أو عائلات العلماء. أما الفئة الثالثة من القيادة المحلية فقد جاءت من القادة العسكريين العثمانيين المحليين، ومن قادة الإنكشارية أو من كبار الإداريين الذين اندمجوا، مع مرور الوقت، في النخبة المحلية.

إن الموضوعات التي يعالجها هذان المجلدان مثل نظام ملكية الأرض المسيطر عليه من قبل الدولة؛ وعمليات الإسكان الكثيفة التي حولت استانبول من مدينة لا يتجاوز عدد سكانها 70.000 نسمة عند فتحها إلى حاضرة زاد عدد سكانها على عدة مئات من الأُلوف، والتي أوجدت كذلك سلسلة من المراكز المدينية الجديدة في الأناضول والبلقان؛ ونظام الطوائف الحرفية التي ضمّت الحرفيين بغض النظر عن معتقداتهم الدينية؛ وازدياد الطلب على السلع الزراعية الذي شكّل حافزاً للإنتاج الواسع؛ والتبادل الكثيف للبضائع الذي سهّل قيام المراكز التجارية وطبقة التجار الجديدة من كل المجموعات الإثنية، كل هذا ليس إلا جزءاً من المؤسسات والأنساق التي تركت بصمات عثمانية على شعوب الإمبراطورية وبخاصة في الشرق الأوسط. ويجدر القول إن معظم هذه القوى التي تشكّل الخلفية الاجتماعية والثقافية العثمانية لم تدرس بشكل جيد، إلا فيما ندر.

ومن هنا كانت انطلاقة هذا المشروع الضخم الذي بدأه البروفسور خليل إينالجك مع نخبة من البحاثة الأوروبيين والأتراك، والذي أبصر النور في مجلدين صدرا عن دار جامعة كمبريدج في العام 1994، وأُعيد طبعهما في سنوات 1997، 1999، و2000. فهذان المجلدان ليسا إلا تعبيراً عن الاهتمام المتزايد بالدراسات العثمانية، كما أنهما يمثلان تضافر جهود بحاثة مرموقين لإعادة تقييم مكانة الدولة العثمانية في التاريخ العالمي. وهما يتكونان من عدة أبحاث تناول فيها خليل إينالجك في المجلد الأول المسائل الاقتصادية والاجتماعية بين أعوام 1300 - 1600، أما في المجلد الثاني فقد تناولت ثريا فاروقي قضايا الأزمات والتغيير بين

أعوام 1590 ـ 1699، وتناول بروس ماك غوان دراسة عصر الأعيان 1699 ـ 1812، بينما تناول دونالد كواترت عصر الإصلاحات 1812 ـ 1914، واختتم المجلد الثاني بدراسة شوكت باموك لمالية الدولة العثمانية 1326 ـ 1914.

والشكر الخاص لدار المدار الإسلامي لاهتمامها بترجمة ونشر أهم الدراسات التاريخية التي تفتقر إليها بل تحتاجها، مكتبتنا العربية. إن مشروع نقل هذين المجلدين إلى اللغة العربية يشكّل إنجازاً ثقافياً بارزاً، ويؤكد مرة جديدة على حرص هذه الدار ورئيسها الأستاذ سالم الزريقاني على تأسيس تقاليد عميقة الجذور تجعلها رائدة في تقديم الدراسات التاريخية والثقافية والعلمية.

د. عبد اللطيف الحارس

أعوام 1590 ـ 1699، وتناول بروس ماك غوان دراسة عصر الأعيان 1699 ـ 1812، بينما تناول دونالد كواترت عصر الإصلاحات 1812 ـ 1914، واختتم المجلد الثاني بدراسة شوكت باموك لمالية الدولة العثمانية 1326 ـ 1914.

والشكر الخاص لدار المدار الإسلامي لاهتمامها بترجمة ونشر أهم الدراسات التاريخية التي تفتقر إليها بل تحتاجها، مكتبتنا العربية. إن مشروع نقل هذين المجلدين إلى اللغة العربية يشكّل إنجازاً ثقافياً بارزاً، ويؤكد مرة جديدة على حرص هذه الدار ورئيسها الأستاذ سالم الزريقاني على تأسيس تقاليد عميقة الجذور تجعلها رائدة في تقديم الدراسات التاريخية والثقافية والعلمية.

د. عبد اللطيف الحارس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدِّمة عامة

خليل إينالجك ودونالد كواترت

يُلخِّص هذان المجلدان مجال التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني، ويقدمان، وفي الوقت نفسه، نتائج ورؤىً جديدة. وهما يستفيدان من تقاليد نصف قرن من الأبحاث الأكاديمية ويعرضان مجال دراسة ما زال في مهده. وفي الوقت نفسه، فإن المؤلفين المتعددين قد قدموا أبحاثهم الخاصة، التي ذهبت إلى أبعد من مجرد جمع المعلومات، وتوصلت إلى استطلاعات وتحليلات جديدة.

في تنظيم القرون الستة من التاريخ العثماني، اعتبرت الفترة الكلاسيكية 1300 - 1600، فترة مميَّزة محددة ذات حكومة مركزية مطلقة واقتصاد موجه، بينما في فترة «الانحطاط» التالية، تعرضت البنى الأساسية لهذا الكيان التقليدي لعملية تحوّل. في الواقع، أصبح القرن السابع عشر فترة انتقالية، شهدت عمليات تغيير جذرية؛ فقد فشلت مساعي آل كوبرولو، لإعادة النظام المركزي المطلق التقليدي، بشكل تام خلال فترة الحروب التي جرَّت الكوارث على الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1683 حتى عام 1699. بينما شهد القرن الثامن عشر حدوث تغيّر جذري في الإمبراطورية العثمانية مع بروز القوى النافذة المحلية بقيادة أعيان و«أسر» الأقاليم، أي أنها أصبحت لامركزية إلى حد ما. فقد اتبعت الحكومة المركزية سياسات «ليبرالية» ليس فقط في إدارة الإمبراطورية، وإنما أيضاً في تملك الأرض وفي الاقتصاد بشكل عام. وشهد هذا القرن أيضاً، تغييراً جذرياً في موقف العثمانيين

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

من أوروبا وحضارتها. فقد اعترف العثمانيون، وللمرة الأولى، بالتفوق الأوروبي وبدأوا بتقليد الطرق الأوروبية والاستعارة منها. وهذا ما أدى إلى ازدياد اعتماد العثمانيين على القوى الغربية للحفاظ على وجودهم. أما القرن التاسع عشر فقد شهد بدوره زيادة زخم الاعتماد العثماني على الغرب، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وقيام الإصلاحات الجذرية على الطريقة الغربية.

أُفرد إعداد كلّ من هذه الفترات التاريخية الأربع ـ 1300 إلى 1600 والقرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر على التوالي ـ إلى اختصاصي مستقل؛ إلاّ أن وحدة المقاربة قد تأمنت عن طريق مخطط مشترك يعرض المظاهر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل فترة من هذه الفترات.

تمَّ تزويد الفصول الفردية بجداول تقدم معلومات إحصائية مفصّلة، كما تمّ وضع جدولٍ للسلالة العثمانية، وتحديدٍ عام لأهم الأحداث بحسب تسلسلها الزمني، ولائحةٍ للموازين والمقاييس، ومسرد لشرح وتفسير المصطلحات العثمانية المستخدمة، فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع في نهاية كل جزء، التي خصصت لتقديم الكتابات الأساسية للفترة المدروسة. ويأمل المؤلفون، من خلال هذين الكتابين، أن يتمكن القارىء من متابعة عمليات التغيير التي أصابت الإمبراطورية ككل، كما هي في مظاهرها الأساسية.

ونأمل أن يكون هذان الكتابان قيّمين لفترة من الزمن، وأن يساعدا، اعتماداً على قوة تحليلاتهما وأبحاثهما الجديدة، الباحثين الجدد على تخطيهما في المستقبل القريب. ويظهر نشرهما بوضوح إنجازاتهما والنقص الحاصل في حقل خصب يتناول البنى الاجتماعية والاقتصادية لإمبراطورية أغفل إرثها معظم القرن العشرين. ويشكل هذا الإهمال جزءاً من موقف أكثر شمولية يتجاهل التأثير العثماني في الحاضر، بغض النظر عن قوّته. هذه العقود الطويلة من الإهمال غريبة جداً لأن أعمال بعض المؤرخين الأوائل البارزين، مثل كتاب ويليام لانجر، «دبلوماسية الإمبريالية» (The Deplomacy of Imperialism) (1935)، قد وضع الإمبراطورية التي مركزها استانبول في قلب التاريخ الأوروبي (من الناحية السياسية في هذه الحالة). وحديثاً، بدأ العثمانيون ينالون الاهتمام الذي يستحقونه بسبب دورهم التاريخي الحقيقي. فلنأخذ مثلاً، النجاح التجاري للكتاب الذي تشوبه العيوب «سلام ما بعده سلام» (Peace to end all Peace) (1989) لكاتبه دايفيد

فرومكين، وهو يدرس حالة مناطق الشرق الأوسط للإمبراطورية خلال فترة الحرب العالمية الأولى. إذاً ينبغي أن يتعزّز الاهتمام المتزايد بالتجربة العثمانية، بشكل كبير، وخاصة بعد أحداث أوائل التسعينيات، بما فيها تلك التي وقعت في جنوب شرقي أوروبا وبروز تركيا كقوة دولية تتوسط كلاً من أوروبا، والشرق الأوسط، ووسط آسيا. الإمبراطوريات تسقط إلاّ أن بقايا نفوذها تستمر طويلاً.

حتى الحرب العالمية الثانية، تناولت الدراسات التي تتعلق بالتاريخ العثماني، وبشكل كامل تقريباً، الأحداث العسكرية والسياسية. هذا التركيز جاء بشكل أساسي نتيجة التوجهات التي كانت سائدة حينها في الكتابات التاريخية الأوروبية. فقد شكّل العثمانيون بشكل خاص بالنسبة للأوروبيين نوعاً من الغزو العسكري، مما استوجب حملات صليبية حديثة ما زالت إلى الآن تطارد الذاكرة الغربية. وفي أعقاب عام 1945، تحول الاهتمام إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية للتجربة التاريخية العثمانية، يرجع ذلك جزئياً إلى تحسّن فرص الوصول إلى الأرشيفات العثمانية. كما ينبع التوجه الجديد أيضاً من تنامي التركيز على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في الغرب. وهكذا، وكما كان الوضع في السابق، فإن توجهات الكتابات التاريخية العثمانية قد اتبعت تلك التوجهات التي سادت في مجالات أخرى من مجالات البحث التاريخي.

شكّل كتاب فرناند بروديل، «البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني»(*)، (1949) نقطة تحوّل؛ إذ يعتبر الدولة العثمانية جزءاً أساسياً من عالم البحر الأبيض المتوسط، ليس فقط في الصراع على السيطرة وإنما أيضاً في العلاقات الاقتصادية. في الأعمال السابقة، وخاصة في كتاب ولهلم هايد التقليدي، «تاريخ تجارة الشرق»، (Histoire du Commerce du Levant) (1936)، كان يُنظر إلى دور العثمانيين في تجارة الشرق من خلال مصالح شركائهم الأوروبيين (وفي هذه الحالة الإيطاليين)؛ ولذا، فإن التطورات المتعلقة بوضع العثمانيين في الشرق كان يحكم عليها سلباً دون اعتبار آثارها الإيجابية التي يمكن أن تصيب الناس في المنطقة ذاتها. ولم يشر إلا لماماً إلى أن العثمانيين لم يهدفوا

(*) تعكف دار المدار الإسلامي على ترجمة هذا العمل المهم والذي يقع في جزأين ضخمين ومن المتوقع صدوره في سنة 2008.

إلى تدمير التجارة الإيطالية في الشرق، وإنما سعوا إلى ضبطها والاستفادة منها، مما يعني استبعاد السيطرة اللاتينية واستغلالها لهذه التجارة التي تأسست خلال فترة الانحطاط البيزنطي. ولذا فإن هذا العمل يسعى، إضافة إلى إسهاماته الأخرى، إلى عرض الأحداث من وجهة النظر العثمانية. إنه يعرض العثمانيين كعملاء قادرين على القيام بأعمالهم بطريقة مستقلة ومتماسكة داخلياً وليس، كما كانت النظرة إليهم ولوقت طويل، كمراقبين سلبيين لمسرحية أوروبية.

ومن الممكن القول أيضاً، وبدون مبالغة، إن العثمانيين كقوة عظمى في الشرق قد ساهموا بشكل ملموس في تشكيل أوروبا الحديثة. فمثلاً، عندما قام الصراع الحاسم ضد البندقية وحلفائها آل هابسبورغ النافذين الذين كانوا يسيطرون حينذاك على أوروبا، لم يتردد العثمانيون في توسيع الامتيازات التجارية عينها، التي سبق أن أعطيت لجمهورية البندقية، لتطال كُلاً من فرنسا، وإنكلترة وهولندا. وقد تبيَّن أن إعادة التوجه العثماني هذه كانت نقطة انعطاف هامة في التوسع الأولي المركنتلي ـ الرأسمالي للدول القومية الغربية الناشئة. (ومن الواضح ـ أنها أيضاً ـ كانت مهمة للاقتصاد العثماني). ومنذ تلك اللحظة، كان على أية دولة أوروبية تطمح للتوسع المركنتلي، كشرط أساسي لتطورها الاقتصادي، أن تسعى للحصول على هذه الامتيازات الاقتصادية من السلطان. لقد اعتمد الغرب، على الأقل في البداية، على المواد الأولية من الدولة العثمانية أو من خلالها، لصناعة الحرير والقطن الحديثة الناشئة. وقد كانت أولى شركات النقل الدائم الناجحة في الغرب هي الشركات الشرقية.

إن المكانة الاقتصادية للدولة العثمانية في عالم التجارة، والتي لم تُعط إلى الآن الأهمية الكافية من قبل المؤرخين، قد عولجت من كافة جوانبها في هذه الدراسة؛ فقد قام المؤلفون المتعددون، من جهة، بتتبع الأنماط التجارية التي تغافل عنها المؤرخون الغربيون لوقت طويل. فمثلاً، بينما اعتُبرت طريق التجارة الأفقية في البحر الأبيض المتوسط عبر الشرق الأوسط وصولاً إلى البندقية وجنوى الطريق التجارية الأساسية للوصول إلى شبه الجزيرة العربية والهند، فإن طريق التجارة الدولي العمودي من الجنوب إلى الشمال عبر دمشق ـ بورصة ـ أق كرمان ـ ولفوف ـ قد تطور أيضاً من خلال الأراضي العثمانية بدءاً من العام 1400. إن ما يسمى بالمنتجات الشرقية، بما فيها التوابل والحرير والقطن، قد وصلت إلى بولندا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ودول البلطيق وموسكو عبر هذه الطريق. وإلى الشرق، شكّلت كل من هنغاريا وسلوفاكيا من خلال مرافىء الدانوب وبراسوف في ترانسلفانيا، سوقاً جديدة لتجارة الجنوب ـ الشمال. وقد حصلت هنغاريا، في أوقات متعددة، عبر هذه الطريق، على توابل أكثر مما كان يصلها عبر البندقية. وحول هذه النقاط، تتوافق وقائع سجلات الجمارك العثمانية، بشكل تام، مع نتائج أبحاث المؤرخين البولنديين والهنغاريين والرومانيين.

ورصد المؤلفون، من جهة أخرى، تحول أهمية التجارة في مجالها الدولي. فقد لعبت الإمبراطورية العثمانية، في القرن السادس عشر، دوراً هاماً في التجارة العالمية. وكان لمغامرات الإمبراطورية الواسعة التنوّع ـ على ضفاف نهر الفولغا، وفي البحر الأبيض المتوسط، وفي أذربيجان، وبحر قزوين، وفي اليمن، وعدن، وديو، وفي سومطرة وومومباسا ـ نتائج اقتصادية. فالأعمال العسكرية العثمانية كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا الاقتصادية ـ المالية، مثل السيطرة على طريق الحرير بين تبريز وبورصة، وطريق أق كرمان ـ لفوف، والسيطرة على مصادر البحر الأسود من الأغذية ومواد البناء لاستانبول، وكذلك على اليمن وعدن لتجارة الهند. وقد شكلت معركة ليبانتو (1571)، ومجيء الإنكليز والهولنديين إلى البحر الأبيض المتوسط (1580 ـ 90)، بداية تحول الإمبراطورية إلى مجرد دولة إقليمية. وفي الوقت نفسه، فإن ازدهار تجارة المحيط الأطلسي، مع موارد أميركا الضخمة من الفضة الرخيصة، والقطن والسكر، وفوق كل شيء سياسة أوروبا المركنتلية التنافسية، أدت كلها إلى انهيار النظام المالي العثماني، وبداية حدوث تغيّرات دراماتيكية في القرن السابع عشر. وبالتالي تراجعت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية العثمانية في الاقتصاد العالمي رغم أن حجمها، بعد عام 1750، قد تزايد، وخاصة خلال فترة 1750 ـ 1850. وشهدت التجارة العالمية ارتفاعات تفوق ما حدث في أي فترة سابقة في التاريخ العثماني. ولذا، مع حلول عام 1914، كانت اقتصاديات الدولة العثمانية ودول الغرب متداخلة بدرجة غير مسبوقة. ولكن العثمانيين تراجعوا من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية.

تركّز دراستنا للتجارة العالمية وبشكل مبرَّر على الدور العثماني الفعّال في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، أمضى المؤلّفون الكثير من الوقت وبذلوا

الكثير من الجهد في دراسة أهمية التجارة داخل الحدود العثمانية، وهو نشاط غالباً ما تغافل عنه الباحثون لصالح التجارة العالمية. فقد لعبت التجارة العثمانية الداخلية دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية للإمبراطورية، وحتى في سنواتها الأخيرة، رغم عدم التركيز عليها بشكلٍ كافٍ في الدراسات السابقة. وبشكل عام، فإن التركيز على تتبع تاريخ هذه الأنماط التجارية المحلية عبر الزمن، وهو ما ينبع من اهتمامنا بعرض الحقائق التاريخية من وجهة النظر العثمانية، يتضح من خلال استمرارية هذه الأنماط لقرون طويلة. وفي الوقت نفسه، فإن بإمكاننا أن نرى بشكل أوضح، الأثر المعطّل لخسارة الأراضي العثمانية في الفترات المتأخرة والتي غيّرت مجرى شبكات التجارة المحلية المزدهرة أو قطعتها أو دمّرتها تماماً.

وبالمثل، ركّز المؤلفون بشكل كبير على دراسة أنماط الملكية العقارية وأشكال الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك، أخذت تظهر صورة شاملة للقطاع الزراعي الهام، خلال الفترة العثمانية. لقد تتبعنا وشرحنا الاستمرارية المثيرة للإعجاب في أنماط الملكيات العقارية الصغيرة، وقمنا في الوقت نفسه بتوضيح الكيفية والتوقيت الذي ظهرت فيه الملكيات العقارية الكبيرة. وقد وجدنا، بشكل عام، من خلال الحيز الزماني والمكاني، أن الملكيات العقارية الكبيرة كانت تظهر في المناطق التي تستصلح فيها الأراضي الزراعية أكثر من ظهورها في الأراضي الزراعية المستقرة. وبرز هذا التوجه بشكل خاص في القرن التاسع عشر، عندما قامت الدولة بإسكان اللاجئين والقبائل المعارضة في أراضٍ كانت شبه خالية ذات يوم. لقد ساهمنا، في تركيزنا على الزراعة، في جدل لا يزال دائراً، منذ عدة عقود، بين المؤرخين وعلماء الاجتماع التاريخي.

تتركّز النقطة الجوهرية في هذا الجدل حول موضوع البنية الاجتماعية العثمانية ومدى ارتباطها بنماذج كلٍّ من ماركس وفيبر. وتوحي بعض الأبحاث في هذين المجلدين بمحدودية استخدام هذه النماذج: القرية العثمانية، بشكل عام، لم تكن كياناً اجتماعياً يعتمد على الكفاية الذاتية بشكل مستقل عن المدينة. فالاقتصاد المالي قد تطور في العالم العثماني منذ وقت مبكر، ثم توسع بشكل كبير في القرن التاسع عشر. إضافة إلى أن الملكيات العقارية الصغيرة ـ وليس الكبيرة ـ هي التي قدمت معظم الفائض الزراعي للأسواق خلال العهد العثماني. وبفضل المسح الدقيق المفصل لكل من الضرائب والسكان الذي أنجزته الإدارة العثمانية، فإننا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نرى الآن أن البنية الاجتماعية العثمانية قد قامت على أساس الجفت ـ خانه في المناطق الريفية، وهو نظام اجتماعي يصفه خليل إينالجك بشكل كامل، للمرة الأولى، في هذا المجلد. بل إنه في الواقع نظام «مزرعة العائلة القروية العاملة» الذي طرحه أ.ف. شيانوف كنمط مستقل للإنتاج.

في المجلد الثاني، توسعت معالجتنا للنشاطات الصناعية خلال فترة 1600 ـ 1914 (لقد تجاهلنا الفترة السابقة لأسباب تمّ عرضها في المدخل)، لتتداخل أحياناً مع الدراسات القائمة في مجالات عديدة هامة. أولاً، تقدم مساهمات المؤلفين المتعددين الجماعية رواية واضحة تُظهر استمرارية ملحوظة للمراكز الصناعية. وفي العديد من الحالات كانت المراكز الصناعية التي ازدهرت عام 1600 لا تزال ناشطة حتى عام 1914. ثانياً، بالاشتراك مع القطاعات التجارية والزراعية، كان للصناعة العثمانية قواها المحرّكة الداخلية الخاصة، وكانت تتكيف بإبداع مع التحولات في الظروف المحلية والدولية. لذا، كانت تظهر أحياناً مراكز إنتاج جديدة، وفي أكثر الأحيان، طرق إنتاج جديدة ومنتجات جديدة للمحافظة على الأسواق أو اقتناص فرص جديدة. وكما في حالة التجارة والزراعة، فإن تراجع النجاحات السياسية للدولة وما صاحبه من خسارة للأراضي قد لعب أيضاً دوراً حيوياً في تاريخ الصناعة العثمانية.

لقد أُعطي الكثير من الاهتمام، في هذين المجلدين، لعلاقات الدولة بالغرب التي تكثفت بعد القرن السادس عشر. لقد كانت الدولة العثمانية أول إمبراطورية آسيوية تشهد تأثير نهوض أوروبا وتوسعها البارزين في الحقلين الاقتصادي والعسكري. وبينما كان الغرب التجاري مهتمّاً في الحفاظ على السوق العثماني واستغلاله كأمر حيوي للاقتصاد الغربي، فإن كلاً من إمبراطورية آل هابسبورغ والإمبراطورية الروسية، مستفيدتين من التطورات الجديدة في التكنولوجيا العسكرية، بدأتا سياسة عدوانية لغزو وتقسيم الإمبراطورية العثمانية. وهكذا، ظهر في السياسة الأوروبية، منذ العقود الأولى للقرن الثامن عشر، ما يسمى بالمسألة الشرقية، ما طرح جدياً مسألة وجود الإمبراطورية على بساط البحث. في هذه المرحلة الجديدة، غيّرت الهيمنة الأوروبية وضع الإمبراطورية العثمانية، من السيطرة إلى التبعية المتزايدة. وفي محاولة للخروج من هذه الأزمة، سعى العثمانيون أولاً إلى إصلاح مؤسستهم العسكرية، ثم تنظيماتهم الإدارية. لذا ظهر

بالنسبة للعثمانيين ما يمكن تسميته بالمسألة الغربية، أي محاولة مجتمع إسلامي تقليدي أن يحدد إلى أي مدى بإمكانه أن يتبع الطرق الغربية.

ترافقت هذه التغييرات العسكرية والإدارية مع تسارع وتزايد الاستيراد من الغرب، ليس فقط في مجال المعدات العسكرية وإنما أيضاً في المصنوعات اليدوية اليومية. في القرن الثامن عشر، أدى الانخفاض الكبير في كلفة الصناعة والمواصلات في أوروبا إلى توسع تجاري غير مسبوق في الأراضي العثمانية. وخلال القرن التاسع عشر، أحدثت المبتكرات الإضافية في تكنولوجيا المواصلات مزيداً من التغيير في وجه الأرض والكثافة السكانية.

من التطورات الأكثر أهمية في المرحلة التي تلت المرحلة التقليدية، ظهور «الليبرالية» العثمانية في الموضوعات الثقافية والاقتصادية. وقد توسعت الامتيازات التجارية لتطال كل الدول الأوروبية. وكما أظهر المؤلفون، طُبّقت السياسة الليبرالية أيضاً في حقوق امتلاك الأراضي، وفي الأوقاف، ونظام الالتزام؛ وقد أدت هذه التطورات إلى لامركزية إدارية ساعدت في بروز الأعيان في الأقاليم وخسارة الإدارة المركزية لسلطتها في هذه المناطق. وفي القرن العثماني الأخير، استُؤنفت الليبرالية بالقضاء على الإنكشارية عام 1826، وهي التي كانت تحمي امتيازات النقابات الحرفية، وبالمعاهدة الإنكليزية ـ التركية عام 1838. لقد ضعفت مساعي الحكومة لتوجيه الاقتصاد، تدريجياً من الآن فصاعداً، بعد أن كادت تؤدي إلى تدميره في أواخر القرن الثامن عشر. إلاّ أن الحكومة سعت مجدداً، في القرن التاسع عشر، للتدخل والحماية. وقد تميزت المركزية الإدارية بتوسع كبير في أعداد الإداريين ومسؤولياتهم، كما ترافقت مع تغيرات عسكرية أدت إلى توسّع جهاز الدولة وتزايد نفوذه أكثر مما كان عليه في العهود السابقة. إلاّ أن الحروب وخسارة الأراضي استمرت في تدمير شبكات التجارة وتشكيل شبكات جديدة، ما أثر وبشكل عميق في النشاطات الزراعية والصناعية في أعقاب ذلك.

باختصار، لقد سعينا لعرض تفسير للوقائع الاجتماعية والاقتصادية في محيطها العالمي، وكلما كان ذلك ممكناً، من خلال رؤية «جديدة» مبنيَّة على مواد أرشيفية أصلية وعلى الدراسات الأكثر حداثة المستقاة من هذه المصادر.

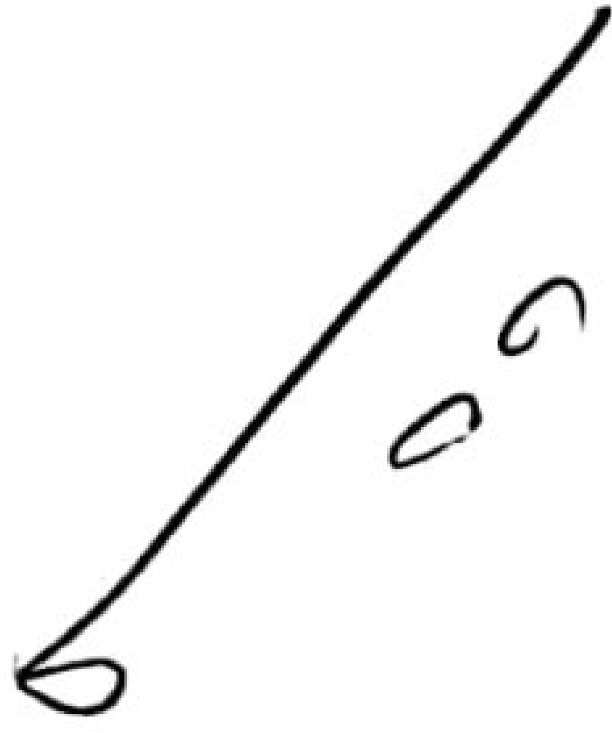
القسم الأول

الدولة العثمانية: الاقتصاد والمجتمع

1300 - 1600

خليل إينالجك . جامعة بلكانت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner



الدولة والرعايا

تكوُّن الإمبراطورية العثمانية

برزت الدولة العثمانية إلى الوجود في حوالى سنة 1300 كإمارة حدودية صغيرة، كرَّست نفسها للغزو، والجهاد، على حدود سلطنة السلاجقة في آسيا الصغرى مع الإمبراطورية البيزنطية. ولقد كان للغزوات التخومية الأولى، تأثيرها الكبير في الوجود التاريخي للدولة، طوال ستة قرون: مسار فتوحاتها الديناميكية، ونظامها العسكري الأساسي، وسيطرة الطبقة العسكرية داخل إمبراطورية استوعبت بنجاح عناصر إثنية ثقافية ودينية متفاوتة. اتبع المجتمع الذي قام على هذه العناصر تقاليد الإمبراطوريات الإسلامية الأولى، إلاّ أن بعض مظاهره الأكثر تفرداً، كانت في الواقع من إنجاز العثمانيين أنفسهم.

كان عبور العثمانيين الدردنيل واستيطانهم في أراضٍ أوروبية ذا أهمية حاسمة في تحوُّل الدولة العثمانية من إمارة حدودية صغيرة وغير مهمة، إلى إمبراطورية تضم البلقان وآسيا الصغرى. ويعود الفضل إلى سليمان باشا، ابن ثاني السلاطين العثمانيين أورخان (1324 ـ 62)، في إقامة أول إمارة عثمانية في أوروبا.

لقد رسَّخ سليمان أولاً وجوده على شبه جزيرة غاليبولي سنة 1352 كحليف لجان كونتاكوزينوس المطالب بالعرش البيزنطي. ثم تمكن بعد سنتين من احتلال مدينة غاليبولي المحصنة وجعل منها قاعدة قوية ومنطلقاً لفتوحاته في ثراث (تراقيا) «Thrace». واجتذب إليها وبسرعة مهاجرين أتراكاً من الأناضول، وفلاحين لا يملكون أية أراضٍ، وبدواً، وكل أنواع الأشخاص الذين لا جذور لهم، والباحثين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عن حياة جديدة على ضفة المضيق الثانية. وهكذا ظهر إلى الوجود ما يسمى بالباش سنجق، الذي ضمَّ شبه جزيرة البلقان بكاملها.

وبعد فترة من الاضطرابات تلت موت سليمان المفاجىء سنة 1327، استؤنفت عملية فتح تراقيا وبحماسة متجددة بقيادة أخيه مراد. وفي سنة 1361، سقطت مدينة أدريانوبل الهامة في أيدي القوات العثمانية. أحدث الفتح السريع لتراقيا ذعراً في بيزنطية وفي أوروبا بعامة، لأن المداخل الأوروبية للقسطنطينية قد سقطت بسرعة في أيدي العثمانيين. وخلال الفترة الواقعة بين 1362 و89، كان مراد الأول قد أخضع الجزء الأعظم من البلقان شمالي الدانوب وجعل من معظم السلالات المحلية أتباعاً للعثمانيين، مُنشئاً بذلك إمبراطورية تتألف من دول تابعة. وفي سنة 1389، في معركة كوسوفو - بولجي، فشلت محاولة السلالات البلقانية الحاكمة، الموحَّدة القوى، في التخلّص من السيطرة العثمانية.

وبسقوط والده في ساحة المعركة، استلم السلطان بايزيد الأول (1389 - 1402) السلطة، وعزّز بقوة مواقعه في الأناضول. وفي سنة 1393، عاد إلى البلقان لتأسيس سيطرة مركزية على الإمارات السلافية متوسِّعاً أكثر باتجاه الشمال. ونتج عن تنافس بايزيد مع هنغاريا في مناطق الدانوب الأدنى، ومع البندقية في المورة، وألبانيا، ومناطق بحر إيجه، ظهور تحالف هنغاري - بندقي ضد العثمانيين. وعندما بدأ بايزيد حصاره للقسطنطينية، نجحت كل من هنغاريا والبندقية في تحريك حملة صليبية لوقفه. إلاّ أن بايزيد فاجأ الصليبيين في نيقوبوليس سنة 1396 وانتصر عليهم؛ فوطّد الحكم العثماني في البلقان وحظي في الوقت ذاته بمكانةً كبيرة في جميع أرجاء العالم الإسلامي؛ وهو الأمر الذي جعل كلاً من مصر والشام تتحرران من تهديد أي هجوم صليبي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتردد السلطان العثماني في القضاء على السلالات التركية في الأناضول، محاولاً أن يضمّ إلى مملكته كل الأراضي الواقعة غرب الفرات في آسيا الصغرى. ومع سعيه لتوسيع حدود مملكته وبناء دولة مركزية قوية على شاكلة الدول الإسلامية الكلاسيكية، تورّط بايزيد، وبشكل لا يمكن تجنبه، مع الطبقة العسكرية الأصيلة في الأناضول، والتي باتت تتطلع الآن شرقاً نحو تيمور للحماية والإنقاذ.

أما تيمور، الذي ادَّعى أنه وريث الإمبراطورية المغولية في إيران، فقد بات

يدَّعي الآن السيادة على كل بلاد الأناضول بما في ذلك الممتلكات العثمانية. وعندما تحدى بايزيد تيمور، تعرض الأول لخسارة ساحقة في معركة أنقرة سنة 1402، وانهارت إمبراطوريته. ونتيجةً لذلك، أعادت السلالات الحاكمة في الأناضول تأسيس نفسها، واستعادت الدول التابعة في البلقان (بيزنطية، والأفلاق، وصربيا، وألبانيا) حريتها من جديد من العثمانيين.

أدى الصراع الداخلي بين الأمراء العثمانيين المتنازعين بين سنتي 1403 و1413 إلى تباطؤ شديد في تعافي العثمانيين على الرغم من موت تيمور سنة 1405. ولكن الاستقرار ما لبث أن عاد وبسرعة خلال عهدَي محمد الأول (1413 ـ 21) ومراد الثاني (1421 ـ 51)، لأنهما استطاعا الاستفادة من المؤسسات الصلبة السابقة للدولة العثمانية، كما أن كل القوى السابقة من جيش الإنكشارية، ومالكي التيمار السباهيين، والعلماء والبيروقراطيين، كانت لها مصلحة مشتركة في إعادة إحياء الدولة المركزية. وفي ظل قيادةٍ قادرة، قدَّم هؤلاء إسهامات أساسية في التعافي الملحوظ للدولة العثمانية المركزية. وواجهت الدولة منعطفاً خطراً عندما تمكن العثمانيون من رد هجمات صليبية هنغارية في البلقان في معارك زلاتيكا سنة 1443، وفارنا سنة 1444، وكوسوفو سنة 1448. لقد أظهرت القوات العثمانية ثانية قدرتها على فتح أراضٍ جديدة، مع تصميم واضحٍ، هذه المرة، على فتح العاصمة البيزنطية نفسها. وتجدر الإشارة إلى أنّه بعد الضربة التي وجّهها تيمور إلى الإمبراطورية العثمانية الأولى بقيادة بايزيد الأول، انتقل مركز ثقل الدولة إلى البلقان. ومن البلقان أعاد العثمانيون سيطرتهم على غرب وشمال الأناضول وذلك قبل وصول محمد الثاني، فاتح استانبول (1451 ـ 81)، إلى السلطة.

تنظيم الفتوحات، التخوم مقابل المركز

خلال مرحلة التوسع هذه، خضع الهيكل الإداري إلى حد كبير، للمؤسسة العسكرية، التي كانت تسعى بوضوح إلى نظام مركزي. فالسناجق، أو المقاطعات الفرعية، وضعت تحت إمرة حكام عسكريين عرفوا ببكوات السناجق أو أمراء الألوية. وأصبحت هذه السناجق جزءاً من مقاطعة الروم‌للي (الموازية لرومانيا في العهد البيزنطي)، التي تخضع بدورها لحكم بكلربكي (أمير الأمراء)، وهو قائد عسكري مسؤول عن كل قوات السناجق بما فيها وحدات التخوم الخاصة.

كانت قوات التخوم وعلى رأسها أمراء التخوم (أوتش - بيك)، الأكثر فعالية في الجيش العثماني وقد لعب هؤلاء الأمراء دوراً هاماً في الشؤون الداخلية والخارجية للإمبراطورية خلال الفترة ما بين 1360 و1453. وكانت هذه القوات منظمة تبعاً لقيادات عائلية وراثية؛ أمير تخوم على الجناح الأيمن باتجاه الدانوب الأدنى وولاشيا (الأفلاق)، وأمير تخوم آخر على الجناح الأيسر باتجاه مقدونيا، وأمير تخوم ثالث في المركز باتجاه صوفيا وبلغراد ومع استمرار الفتوحات تقدّمت خطوط التخوم في هذه المقاطعات إلى الأمام، من ناحية البلقان إلى الدانوب، ومن تراقيا إلى مقدونيا ثم إلى ألبانيا والبوسنة، ومن فيليبو بوليس إلى صوفيا ونيش.

وخلال الفترة الانتقالية التي أعقبت هزيمة سنة 1402، انتقلت السلطة الفعلية للدولة إلى أمراء التخوم. إلاّ أنه ابتداء من مراد الثاني (1421 ـ 51)، الذي عمد إلى تعيين قادة التخوم من بين رجاله العاملين في القصر، أصبحت السياسات المركزية أكثر أهمية إلى أن قيّض لها السيادة تحت قيادة محمد الثاني (1451 ـ 81). ولكن قبل اكتمال هذه العملية، ازدادت المنافسة بشكل خطير بين قوات التخوم بقيادة الأوتش ـ بيك الوراثية، والفرسان مالكي التيمارات في الأراضي الداخلية. وتساعد هذه المنافسة، في الواقع، في تفسير العديد من الاضطرابات والثورات التي حدثت خلال هذه الفترة، بما فيها ثورة الشيخ بدر الدين سنة 1416 التي لم تُفسر حتى الآن، من خلال هذه الخلفية. كما لجأ المطالبون بالعرش العثماني أيضاً إلى مناطق التخوم، التي كانت دائماً مراكز نزاع ضد الحكومة المركزية.

مع ذلك فإن أمراء التخوم هم الذين لعبوا دوراً حاسماً في دفع الحدود العثمانية إلى الأمام، خلال هذه الفترة ذاتها. فتحتَ الضغط ارتضى العديد من أمراء وقياديي البلقان الانضواء طوعاً تحت ظل الراية العثمانية لاتقاء الغارات المستمرة لرجال التخوم. فما إن تصبح هذه المناطق دافعةً للجزية، حتى يصبح سكانها غير المسلمين من أهل الذمة رعايا محميين من الدولة الإسلامية كما ينص على ذلك الشرع الإسلامي.

أما التحول من حالة دافعي الجزية إلى الضم الكامل والدمج داخل النظام

العثماني، أي تحويل هذه المناطق وتسجيلها كسناجق، فقد تفاوت توقيته تبعاً للظروف الخاصة لكل مقاطعة. وبشكل عام، فإن مراحل التحول قامت أولاً على تضييق حدود التبعية بإبعاد السلالات المحلية الحاكمة والعناصر الانفصالية، ثم إحلال نظام التيمار محلَّ الأجهزة الإدارية المتبقية من الفترة ما قبل العثمانية، وجعله حجر الزاوية الأساسي في إدارة المقاطعات العثمانية.

استمرَّت سياسة الامتصاص التدريجي للأراضي المحتلة هذه كقاعدة حتى القرن السادس عشر. ويشكّل ضم هنغاريا مثالاً على هذه السياسة. فعندما أصبح وجود هنغاريا المستقل غير ممكن في مواجهة خطر آل هابسبورغ، عندها فقط تحول حوض الدانوب إلى مقاطعة عثمانية تحت قيادة أمير الأمراء (بكلربكي). ومكّنت الظروف الخاصة فقط مقاطعاتٍ مثل الأفلاق، والبغدان، من البقاء ككيانات مستقلة حتى مرحلة متأخرة بعد القرن السادس عشر.

ويمكن ملاحظة تراث الحدود العثمانية الأولى في التقسيمات الإثنية المميَّزة للبلقان تحت الحكم العثماني. فمناطق الحدود في تراقيا Thrace، وشرقي بلغاريا، ومقدونيا، وتساليا في القرن الرابع عشر، أصبحت على التوالي مناطق يسيطر عليها المهاجرون الأتراك والثقافة التركية، وبرزت مراكز حدودية مثل بلوفديف، وصوفيا، وباباداغ، وسيليسترا، وفيدين، وسكوبجي، وسريز، وتريكالا، وأرجيروكسترون. ففي هذه المناطق اتُّبعت عمليات الاستيطان الكثيفة للمزارعين الأتراك في القرى، الطريقة نفسها التي اتبعها الأتراك في توسعهم غرب الأناضول، وكان الرواد: زوايا الدراويش الصوفية، ومن استقر من مجموعات اليوروك (الأتراك الرحّل) نصف البدوية.

ظروف التوسع العثماني في أوروبا

مرّ الفتح العثماني للبلقان، كما بيّنا، بمراحل عدة خلال نصف القرن 1352 ـ 1402. وكانت عوامل كثيرة قد مهدت الطريق لهذا الفتح. فقد كانت شبه جزيرة البلقان في ذلك الوقت تضم خليطاً من دويلات صغيرة، مقسمة بين زعماء إقطاعيين أو سلالات حاكمة. وقد استغل العثمانيون التنافس القائم بين هذه القيادات المحلية من أجل توسيع مجال سيطرتهم، كحلفاء لهم في البدء، ثم

كحماة لهم فيما بعد. وقد حاولت كلٌ من هنغاريا في الشمال، والبندقية في الجنوب والغرب، الاستفادة أيضاً من هذه التجزئة السياسية. لكنْ لأنَّ حكمهما كان سينطوي على سيطرة الكاثوليكية التي تنظر إلى المسيحيين الأرثوذكس كمنشقين، فإن شعوب البلقان قاومتهما بشكل عام. وقد برز العثمانيون كقوة في البلقان منذ الفتوحات الأولى، كحماة للكنيسة الأرثوذكسية، حيث أعطوا مكانة متميزة للإكليروس في تنظيم دولتهم، على الرغم من المساعي المناهضة لكلٍّ من هنغاريا والبندقية. وبإمكاننا في الواقع، ملاحظة العديد من الأمثلة على تعاون الكهنة الأرثوذكس المحليين مع الدولة العثمانية.

أما الأرستقراطيون ورجال البلاط المحليون في دول البلقان فقد اتبعوا سياسةً مؤيدةً للغرب بشكل عام. وكمقابل لمساعدات الغرب العسكرية، وعدت هذه العناصر النافذة بالاعتراف بسيادة المذهب الكاثوليكي الروماني؛ وهذا ما أدى إلى ابتعاد هذه الشعوب عن زعمائهم الإقطاعيين. لقد كان هناك دائماً حزبٌ مؤيدٌ للعثمانيين ضمن النخبة الحاكمة.

إلاَّ أن الظروف الاجتماعية التي كانت سائدة في البلقان في القرن الرابع عشر، هي التي جعلت التوسع العثماني ممكناً. فمع انحطاط السلطة البيزنطية المركزية، كما ترى الأبحاث الحديثة، تمكن مالكو الأراضي الكنسية والعسكرية الواسعة في المقاطعات، من زيادة نفوذهم، واستطاعوا تجنب دفع الضرائب، على حساب القسطنطينية أو الأنظمة المحلية المختلفة الأخرى، ثم أصبحوا مستقلين في مناطقهم الخاصة! ولدعم دويلاتهم الإقطاعية الصغيرة، فإنهم أحكموا سيطرتهم على الأرض والمزارعين وفرضوا عليهم ضرائب باهظة وأعباء مرهقة.

وخلافاً لهذا التوجه نحو الإقطاعية في البلقان، أقام العثمانيون نظاماً مركزياً قوياً، يماثل أنظمة بعض الدول الأوروبية الغربية في القرن الخامس عشر. وخلال هذه العملية المركزية، أعاد العثمانيون لمُلكية الدولة أو سيطرتها، كامل الأراضي التي كانت في أيدي الزعماء أو العائلات، أو الأديرة المحلية. صحيح أنهم أبقوا جزءاً من هذه الأراضي بيد مالكيها السابقين، إلاّ أن هؤلاء الزعماء المحليين أصبحوا الآن مالكي تيمار عثمانيين وتحت السيطرة الصارمة للدولة. ومما لا شك فيه أن السلاطين العثمانيين أجروا هذا التغيير لأنهم أوجدوا مجموعة عسكرية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كحماة لهم فيما بعد. وقد حاولت كلٌ من هنغاريا في الشمال، والبندقية في الجنوب والغرب، الاستفادة أيضاً من هذه التجزئة السياسية. لكنْ لأنَّ حكمهما كان سينطوي على سيطرة الكاثوليكية التي تنظر إلى المسيحيين الأرثوذكس كمنشقين، فإن شعوب البلقان قاومتهما بشكل عام. وقد برز العثمانيون كقوة في البلقان منذ الفتوحات الأولى، كحماة للكنيسة الأرثوذكسية، حيث أعطوا مكانة متميزة للإكليروس في تنظيم دولتهم، على الرغم من المساعي المناهضة لكلٍ من هنغاريا والبندقية. وبإمكاننا في الواقع، ملاحظة العديد من الأمثلة على تعاون الكهنة الأرثوذكس المحليين مع الدولة العثمانية.

أما الأرستقراطيون ورجال البلاط المحليون في دول البلقان فقد اتبعوا سياسةً مؤيدةً للغرب بشكل عام. وكمقابل لمساعدات الغرب العسكرية، وعدت هذه العناصر النافذة بالاعتراف بسيادة المذهب الكاثوليكي الروماني؛ وهذا ما أدى إلى ابتعاد هذه الشعوب عن زعمائهم الإقطاعيين. لقد كان هناك دائماً حزبٌ مؤيدٌ للعثمانيين ضمن النخبة الحاكمة.

إلاّ أن الظروف الاجتماعية التي كانت سائدة في البلقان في القرن الرابع عشر، هي التي جعلت التوسع العثماني ممكناً. فمع انحطاط السلطة البيزنطية المركزية، كما ترى الأبحاث الحديثة، تمكن مالكو الأراضي الكنسية والعسكرية الواسعة في المقاطعات، من زيادة نفوذهم، واستطاعوا تجنب دفع الضرائب، على حساب القسطنطينية أو الأنظمة المحلية المختلفة الأخرى، ثم أصبحوا مستقلين في مناطقهم الخاصة! ولدعم دويلاتهم الإقطاعية الصغيرة، فإنهم أحكموا سيطرتهم على الأرض والمزارعين وفرضوا عليهم ضرائب باهظة وأعباءً مرهقة.

وخلافاً لهذا التوجه نحو الإقطاعية في البلقان، أقام العثمانيون نظاماً مركزياً قوياً، يماثل أنظمة بعض الدول الأوروبية الغربية في القرن الخامس عشر. وخلال هذه العملية المركزية، أعاد العثمانيون لمُلكية الدولة أو سيطرتها، كامل الأراضي التي كانت في أيدي الزعماء أو العائلات، أو الأديرة المحلية. صحيح أنهم أبقوا جزءاً من هذه الأراضي بيد مالكيها السابقين، إلاّ أن هؤلاء الزعماء المحليين أصبحوا الآن مالكي تيمار عثمانيين وتحت السيطرة الصارمة للدولة. ومما لا شك فيه أن السلاطين العثمانيين أجروا هذا التغيير لأنهم أوجدوا مجموعة عسكرية

مركزية قوية هي قوات الإنكشارية؛ أول جيش متفرغ في أوروبا، وتحت القيادة المباشرة للسلطان. وقد ازداد عدد هذه القوات من 1000 في ستينيات القرن الرابع عشر إلى 5000 تحت قيادة بايزيد الأول (1389 ـ 1402).

إن إعادة تأكيد سيطرة الدولة على الأراضي الزراعية أدى إلى تغييرات ملموسة في حياة مزارعي البلقان. ففي ظل النظام الجديد، ألغيت الكثير من الواجبات الإقطاعية والضرائب، وأعيد تنظيم وضع الأفراد والجماعات، وأسماء الأراضي بقوانين صادرة عن الحكومة المركزية وباسم السلطان. وأصبحت إدارة هذه المناطق وتنفيذ القوانين فيها، مسؤولية قضاة وأمراء المقاطعات. وتحققت المركزية الإدارية بشكلها الكامل لأول مرة في عهد بايزيد الأول. وقد تميزت سياسته بخاصية الاعتماد على العبيد، وهم خدّام البلاط الذين دُرِّبوا ليكونوا موالين، وأداة فعّالة للإدارة الإمبراطورية.

الضرائب والرعايا

في ظل النظام العثماني كان الشعب يتكوَّن من مجموعتين أساسيتين: العسكري، وهي الطبقة الإدارية أو العسكرية، التي كان أفرادها يقومون بوظائف عامة كممثلين للسلطان وكانت لذلك معفاة رسمياً من كل الضرائب. والمجموعة الثانية، الرعايا، أي التجار، والعمال، والفلاحون، وهي عملياً مجموعة الناس التي تقوم بأعمال منتجة وتدفع لذلك الضرائب.

فرض النظام العثماني الضرائب على الرعايا، ولكن بنسبةٍ أخف وبساطةٍ أكثر من ضرائب النظام البيزنطي ـ البلقاني السابق.

أعفت الدولة أيضاً، من ضرائب الحرب الاستثنائية ـ ضرائب «العوارض» ـ مجموعة معيَّنة من الرعايا، كانوا يقدمون بعض الخدمات الخاصة، مثل حراسة الممرات الجبلية والغابات، أو يساهمون في بعض الموارد الخاصة للبلاط أو للجيش. وكانت هذه المجموعات، التي تعرف باسم «مُعفى ومتسلم» كتعبير عن وضعهم الإعفائي، تشكل طبقة وسطى بين طبقتي العسكري والرعايا.

كانت كل هذه المجموعات ـ العسكري، والرعايا، والمتمتعون بالإعفاءات (مُعفى ومتسلم) ـ تسجل في سجلات خاصة على أساس مسح تقوم به الدولة في

فترات منتظمة في كل أنحاء الإمبراطورية. إلاّ أن هناك درجة معينة من الحراك وُجدت بين هذه المجموعات، ما جعل النظام العثماني أقل تشدداً من نظام الطبقات المغلقة الصارم. وفي الواقع، كانت هناك وسائل معروفة لكي يصبح الرعايا، المسيحيون والمسلمون، عسكراً. فكانت الدفشرمة أو ضريبة الغلمان المسيحيين، واحدة من الوسائل التي مكنت المسيحيين من الانضمام إلى الطبقة العسكرية. ولكي يخفّف العثمانيون من تأثير فتوحاتهم، غالباً ما كانوا، في الفترة الأولى يضمّون إلى نظامهم الخاص، بعض المجموعات العسكرية المؤيدة لهم والتي كانت تدعى برونيار، وفونيوك، ومارتولوس، إلخ. أما بالنسبة للرعايا المسلمين، فكان من الممكن أن ينضمّوا إلى الجيش بقانون خاص من السلطان إذا حققوا، كمتطوعين على التخوم، أعمالاً شُجَاعَة ميَّزة.

ومع ذلك، فالمبدأ العام المعمول به هو أن كل فرد ينبغي أن يبقى في المجموعة التي ينتمي إليها وذلك لحفظ التوازن في الدولة والمجتمع. ويبدو أن منطق النظام العثماني كان قائماً على أن الدولة قد قامت من خلال مساعي مجموعة عسكرية محترفة صغيرة، نوع من العُصبة العسكرية التي تجمعت حول قائدها العسكري، الغازي عثمان. وقد حافظت السلالة العثمانية على هذا الوضع المركزي كلبنة أساسية للنظام الاجتماعي - السياسي بأكمله.

وكطبقة تابعة ومنتجة، كان الرعايا من مسلمين ومسيحيين، مجبرين على الخضوع للقيادة العسكرية ومجبرين على دفع الضرائب. وكان الحاكم يعتبر، حسب العرف السائد، الراعي الذي يحمي قطيعه، رعاياه، ويقودهم إلى الطريق الصحيح. وقد وجد هذا المفهوم تعبيره العملي بإجراءات الحماية الكثيرة التي حاول السلطان من خلالها إظهار اهتمامه بحالة الرعايا. وكما سنُظهر لاحقاً، فإن النظام السياسي بأكمله كان قائماً على هذا المبدأ، وقد سعى السلاطين العثمانيون دائماً إلى أن يبيّنوا للعامة أن السلطان هو الحامي الأوحد لهم ضد كل أشكال التعسف والظلم.

تأسيس الإمبراطورية العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني (1451- 81)

تعود لمحمد الثاني مسؤولية إتمام النظام العثماني المركزي والمطلق في

الأناضول والبلقان (راجع الخريطة I). فبعد فتح القسطنطينية، شعر محمد الفاتح بأنه أكثر الحكام قوة في العالم الإسلامي، لذا قام بتحدي الإمبراطوريات الإسلامية في إيران ومصر. واكتسب سلطة عظيمة لا مثيل لها حصرها في شخصه واستخدمها لخلق نموذج البادشاه العثماني، وهي سلطة ملكية مطلقة في التقاليد القديمة لملوك الفرس وخانات الترك مُدعياً بأن فتح العاصمة الإمبراطورية قد خوَّله حق استعادة الحدود البعيدة للإمبراطورية الرومانية الشرقية، فقام بسلسلة من الحملات أدت خلال ربع قرن من الزمان إلى ضم صربيا (1459)، والمورة (1459)، والبوسنة والهرسك (1463 ـ 1464)، وأيبوا (1470)، وشمالي ألبانيا (1478 ـ 79) في البلقان؛ وأراضي الكانداريد في قسطمونو ـ سينوب (1461)، والقرمانيين في وسط الأناضول (1468). وكذلك ضُمَّت الشواطىء الجنوبية للقرم وخضع خانات القرم لسيادة السلطان سنة 1475. بينما فشلت مساعي محمد لاحتلال بلغراد (1456)، المدخل لأوروبا الوسطى، وجزيرة رودس (1480) وإيطاليا (1480). وعلى الرغم من ذلك، فإن فتوحاته جعلت من الإمبراطورية العثمانية وحدة أراضٍ متضامّة بين الدانوب والفرات، ما أحيا مركز سيطرة بايزيد الأول، ولكن على قاعدةٍ أوسع بكثير. واستمر هذا الامتداد للأراضي نفسه بمثابة قلب الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر. ويعود الكثير من الفضل في هذا التوسع السريع للإمبراطورية، للاستخدام الفعَّال للمدفعية ولزيادة عدد الإنكشارية من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف رجل. ولكن ينبغي أن لا نقلّل من أهمية سياسة الاستمالة التي طبقها السلاطين العثمانيون في الأراضي المفتوحة حديثاً.

وفي سبيل إيجاد حلٍّ لأكثر المسائل أهمية في الإمبراطوريات ما قبل الحديثة، أي ما يتعلق بإقامة مالية مركزية كبيرة لتمويل السياسات الإمبراطورية، لجأ محمد الفاتح إلى عدد من الإجراءات المالية المبتكرة والقاسية. فصارت سياسته المالية الباعث الرئيس لعدم الرضى الواسع والعنيف أحياناً، الذي ميَّز الفترة الأخيرة من عهده.

أصبحت استانبول، العاصمة الجديدة، رمز طموحات محمد لإمبراطورية عالمية. وخلال مدة حكمه بذل كل جهد ممكن لتحويل استانبول إلى حاضرة سياسية ودينية، كما كانت في السابق أيام عظماء الأباطرة الرومان، كما جعل من

نفسه قيصراً وحاكماً للبرين والبحرين. وسرعان ما أعاد إسكان المدينة المهملة والمخرَّبة بإنشاء أحياء من عناصر تركية، ويونانية، وأرمنية ويهودية أُحضرت من أجزاء مختلفة من الإمبراطورية. كما وسّع من اعترافه الرسمي ببطريرك الروم في استانبول وذلك بإعطائه درجة شرف عالية، وفيما بعد دعا خلفاؤه بطريرك الأرمن للإقامة في المدينة. ومن جهة أخرى، أعاد تثبيت الامتيازات التجارية للدول الإيطالية البحرية.

ومن أجل إنعاش الازدهار الاقتصادي في استانبول، بنى مراكز تجارية مغطاة في «المدينة القديمة»، وبازارات أصغر في منطقة المرفأ (Tahtakale) وفي وسط المدينة (الفاتح). وبينما قُدِّر عدد سكان مدينة القسطنطينية قبل الفتح مباشرةً بين 30.000 و50.000 نسمة، ارتفع هذا العدد إلى 14.803 أسرة؛ أي ما يقارب مجموعه أكثر من 70.000 نسمة، في إحصاء أخذ سنة 1478. وقد نمت استانبول بسرعة كبيرة في عهد خلفائه، وبعد مضي قرن على الفتح أصبحت أكبر مدينة في الشرق الأوسط وأوروبا، حيث بلغ عدد سكانها 400.000 نسمة على الأقل. وكان لنهوض المدن ـ العواصم العثمانية: بورصة، وأدرنه، واستانبول ـ كمراكز تجارية مكتظة ومزدهرة ـ آثاره العميقة في البنية الاقتصادية الجديدة في الشرق الأوسط والبلقان. وحتى بعد نهوض استانبول، استمرت بورصة المركز التجاري الأساسي للحرير الإيراني المُصدّر إلى إيطاليا، كما نمت هناك أيضاً صناعة حرير محلية تؤمن الأقمشة المطرزة والمنسوجات الحريرية الأخرى للبلاط العثماني وللأسواق الأخرى في الشرق الأوسط وأوروبا.

ونتيجة لردة الفعل العنيفة ضد سياسة الفاتح المالية، اعتمدت حكومة خليفته، بايزيد الثاني (1481 ـ 1512)، مواقف أكثر توفيقية. فمثلاً، أعادت إلى المالكين السابقين، المؤسسات الوقفية أو مالكي الأراضي الخاصة، معظم الأراضي التي صُودرت ووُزعت كتيمار في عهد محمد الثاني. وشهد عهد بايزيد الثاني الذي نعم بشكل عام بالسلام، وتميَّز بتسامحه، تطوراً داخلياً هاماً. ففي هذا العهد على وجه الخصوص، تعزَّز وضع استانبول كمدينة اقتصادية قادرة على الاستمرار. وقد سمح التوسع الكبير للمالية المركزية للدولة بتدعيم الجيش والبحرية، وزيادة عدد الإنكشارية المجهزين بالبنادق، وبناء أسطول حربي كبير لم يشهد البحر

الأبيض المتوسط مثيلاً له من قبل، وكان ذلك بإشراف ومساعدة المهندسين الجنويين.

القوة البحرية العثمانية والإمبريالية

جرياً على تقاليد الغزاة البحريين أو قراصنة غربي الأناضول، التي تعود إلى أوائل القرن الرابع عشر، تحدّت البحرية العثمانية في عهد بايزيد الأول البنادقة انطلاقاً من مركزها المحصن في غاليبولي. ولاحقاً، في عهد محمد الثاني، لعبت البحرية دوراً هاماً في تحقيق السيطرة العثمانية على البحر الأسود وبحر إيجه، وساهمت في أعمال عسكرية ضد المماليك (1485 ـ 91) بمهاجمتها السواحل السورية. إلاّ أن الأهم من ذلك كله، كان التحدي العثماني الفعّال للبنادقة في البحار المفتوحة في حرب البندقية (1499 ـ 1503).

وقد ركّز المؤرخ المعاصر، ابن كمال، على أن العثمانيين فاقوا كل السلطنات الإسلامية السابقة قوةً لأنهم، إلى جانب أشياء أخرى كثيرة، حوّلوا دولتهم إلى قوة بحرية عظيمة في البحر الأبيض المتوسط. وخلال الفترة الأولى لصعود البحرية العثمانية، ظهر الغزاة البحريين الأتراك في غربي المتوسط لمساعدة مسلمي إسبانيا الذين استنجدوا ببايزيد الثاني. وكان المماليك، أيضاً، قد طلبوا مواد وخبراء عثمانيين لإعادة بناء أسطولهم البحري في السويس بعد هزيمتهم أمام البرتغاليين سنة 1509.

كان لنهوض القوة البحرية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط نتائج عظيمة ليس فقط على صعيد توسع الحكم العثماني نحو الأراضي العربية من سوريا إلى مصر والمغرب، وإنما أيضاً بطرد البرتغاليين من البحر الأحمر. وهكذا خلافاً للمعتقدات، مهد عصر بايزيد الثاني الطريق الشائكة، للنهوض العظيم للعثمانيين كقوة عالمية في عهد سليم الأول (1512 ـ 1520)، وسليمان (1520 ـ 66).

الخلافة

حتى عهد السلطان محمد الثاني، جرى الحفاظ على نوع من التضامن بين العثمانيين والمماليك في وجه الغرب الصليبي والخطر التيموري القادم من الشرق. وظهرت المنافسة للمرة الأولى حول مسألة السيادة على الإمارات التركمانية في مناطق الحدود مع القرمانيين، وذي القادريين ولاحقاً الرمضانيين.

قبل التحدي العثماني اعتُبر المماليك القوة الإسلامية السُنيَّة الأولى لأنهم تغلبوا على المغول، وأصبحوا حماة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة واحتفظوا أيضاً بالمتحدرين من الخلفاء العباسيين في القاهرة. وبحذر شديد ميَّز العثمانيون في دعايتهم بين العرب و«المماليك المضطهِدين»، وقرروا بزعامة سلطانهم النشيط سليم الأول (1512 ـ 1520)، إنهاء الحكم المملوكي للأراضي العربية.

وتمكن العثمانيون بسرعة من إقامة حكمهم في سوريا ومصر بعد انتصار سليم الأول على المماليك في مرج دابق 24 آب/أغسطس، 1516، وفي الريدانية 22 كانون الثاني/يناير، 1517. وأسرع شريف مكة، الذي كان يتعرض في تلك اللحظة لخطر الغزو البرتغالي، إلى الاعتراف بسلطة سليم على الحجاز.

هناك أسطورة، اختُلِقت على ما يبدو في القرن الثامن عشر، تُخبرنا بأن المتوكل، أحد المتحدرين من الأسرة العباسية، تنازل عن حقوقه كخليفة إلى سليم الأول في احتفال رسمي. في الحقيقة، كان سليم سعيداً في ذلك الوقت بحصوله على لقب حامي أو (خادم) الحرمين مكة والمدينة. وعلى الرغم من أن سليمان الأول عرَّف عن نفسه لاحقاً باعتباره «خليفة كل المسلمين في العالم»، فإن ما عناه بذلك هو التركيز على دوره كحامٍ للعالم الإسلامي. ولذا فإن المفهوم العثماني الجديد للخليفة كان في الواقع توسيعاً للمفهوم العثماني الأساسي لقيادة الحرب المقدسة (الغزو). وتماشياً مع سياسته في الزعامة العالمية، حاول سليمان أن يُبرز دوره كحامٍ للمسلمين في كل أنحاء العالم؛ ففي سنة 1538 أرسل أسطولاً لطرد البرتغاليين من منطقة ديو في الهند. وبناءً على طلب سلطان أتشيه في سومطرة، أرسل مساعدات تقنية، وخطط لإرسال بعثة لطرد الموسكوبيين من الفولغا الأدنى لفتح طرق التجارة والحج لمسلمي آسيا الوسطى.

ولكن بعد القرن السابع عشر، لم تعد للسلاطين العثمانيين القدرة على استخدام قوتهم من أجل خدمة المسلمين. وبدلاً من ذلك، صاروا يركزون وبشكل متزايد على حقوقهم الشرعية كخلفاء، بالعودة إلى تعاريف الخلافة التي صاغتها السلطات الدينية في القرن العاشر. وقد أدى هذا التركيز على الشرعية، في القرن التاسع عشر، إلى حركة الجامعة الإسلامية في عهد عبد الحميد الثاني (1876 - 1909).

أعاد العثمانيون صياغة الفكرة التقليدية للغزو - الجهاد ضد المشركين - في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لدعم التوسع العثماني في الشرق على حساب جيرانهم المسلمين. فعندما قرر العثمانيون اتخاذ موقف ضد منافسيهم المسلمين - سلالات الأناضول، ثم الأق قوينلو، وأخيراً الصفويين في إيران - اتهموهم بإعاقة العثمانيين عن القيام بواجبهم الأساسي، الحرب المقدسة ضد العالم المسيحي الغربي. ووجد العثمانيون مبررات إضافية ضد الشيعة الصفويين عندما أعطى العلماء العثمانيون موافقتهم على الحرب ضد المبتدِعة. ■

العثمانيون والغرب

وفّرت الدولة العسكرية الأوتوقراطية للعثمانيين الأداة التي تمكن بواسطتها العالم الإسلامي أولاً من مقاومة الغرب ثم من مهاجمته. وبدأ الصراع على نطاق واسع عندما شنَّ العثمانيون، مستفيدين من الانقسامات الناشئة عن ظهور البروتستانتية والملكيات القومية في أوروبا، سلسلة من الهجمات المتواصلة ضد آل هابسبورغ في وسط أوروبا والبحر الأبيض المتوسط. ونتج عن ذلك احتلال هنغاريا (1526 ـ 41)، والحصار الأول لفيينا سنة 1529، والانتصار البحري في برفيتزا سنة 1538. وخلال فترة 1528 ـ 78، اتبع العثمانيون دبلوماسية فعَّالة في أوروبا؛ فقدّموا الدعم لقوى المعارضة للبابوية ولآل هابسبورغ في كل مكان، مثل الكالفينيين في فرنسا، وهنغاريا والأراضي المنخفضة (هولندا)، والموريسكويين في إسبانيا، والملكيات القومية الناشئة في فرنسا وإنكلترة. وبالإضافة إلى الحملات العسكرية المتتابعة، عبَّر العثمانيون عن دعمهم بإعطاء امتيازات تجارية للدول الصديقة (فرنسا سنة 1569، وإنكلترة سنة 1580، وهولندا سنة 1612). وقدمت هذه الامتيازات التجارية، على المدى الطويل، دفعاً قوياً لاقتصاديات الدول الغربية المدعومة من قبل العثمانيين.

كانت الدعامة الأخرى للدبلوماسية العثمانية في ذلك الوقت تجنب الحرب على جبهتين. وبشكل خاص، فإن الإمبراطورية أرادت أن تتجنب حرباً مع إيران عندما تكون منخرطة في حرب مع أوروبا. وقد أعاق تحقيق هذا الهدف عام 1603 إعلان الشاه عباس (1588 ـ 1629) الحرب واستعادة كل ما فتحه العثمانيون في أذربيجان عندما كان العثمانيون منهمكين في حرب طويلة ومدمرة مع آل هابسبورغ

(1593 ـ 1606). وتعتبر معاهدة ـ زيتفا ـ توروك «Zsitva - Törok» مع آل هابسبورغ سنة 1606 بحقّ على أنها نهاية للمد العثماني وبداية للتراجع. وكان من جملة ما عناه الفشل العثماني أن الثقافة الآسيوية التقليدية، حتى عندما تقتبس تكنولوجيا عسكرية من الغرب، محكومٌ عليها بالإخفاق أمام قيام أوروبا الحديثة. وتجدر الإشارة إلى أن الانحطاط العثماني كان نتيجة النظام الاقتصادي الحديث لأوروبا الغربية، بقدر ما كان نتيجة تفوق التكنولوجيا العسكرية الأوروبية. فقد انهار النظام الاقتصادي المالي العثماني في القرن السابع عشر بسبب الاقتصاديات الماركنتلية العدوانية للدول الأوروبية التي حلّت محل البنادقة في الشرق.

زمن الأزمات في نهاية القرن السادس عشر ـ الانحطاط

من العوامل التي مهّدت الطريق لأزمات أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر يمكن أن نذكر أثر الازدياد السكاني، والتكنولوجيا العسكرية الأوروبية الجديدة، والأزمة المالية والنقدية.

لقد انتشر العنف في الأناضول في أواسط القرن السادس عشر، وخاصة خلال فترات حكم الأمراء مصطفى وبايزيد. وانضم آلاف المزارعين الأناضوليين العاطلين عن العمل إلى الأمراء المتنازعين كمرتزقة أملاً في الوصول إلى مرتبة الطبقة العسكرية تحت راية أميرهم المنتصر، كما شكّل الفرسان السباهية الذين خسروا تيماراتهم، أو الذين أضحت تيماراتهم غير ذات قيمة، العناصر الرئيسية للفوضى. إضافةً إلى أن الآلاف من المزارعين الشباب، الساعين إلى المشاركة في امتيازات الطبقة الدينية، ملأوا المعاهد في مدن الأناضول، إلاّ أنهم كرسوا نشاطهم لسلب ونهب هذه المدن والقرى المجاورة لها. وقد ساعد البلقان على استيعاب جزءٍ كبيرٍ من سكان الأناضول عندما أمنت مناطق التخوم للشباب الراغبين في اتخاذ مهنة عسكرية فرصةً كبيرة لإبراز بسالتهم كمتطوعين (غونولو). إلاّ أن التوسع العثماني في أوروبا توقّف في النصف الثاني من القرن السادس عشر وانهارت تنظيمات المغيرين على التخوم (أقينجي).

في هذه الأثناء تواصل الضغط السكاني في هضبة الأناضول القاحلة، وقد دُرس هذا الضغط على أساس المسح العثماني لتعداد السكان، إلاّ أن مداه الدقيق لا يمكن حسبانه.

بعد عام 1578، دفعت الحروب مع إيران العديد من شبّان الرعايا للانخراط في الجيش. وبمعنى ما، فإن الحروب مع إيران والنمسا في نهاية القرن السادس عشر كانت جزئياً نتيجة النمو السكاني، لأنها حركت ضغوطات متنوعة اجتماعية سياسية ومالية داخل الإمبراطورية.

وفي المناطق الواسعة المفتوحة في القوقاز، عمل الآلاف من رعايا الأناضول في التيمار أو حراساً للقلاع. لكن، وهذا ما يقلّل من شأنه الملاحظون للانحطاط العثماني بشدة، فإن هذا الحراك قد عرَّض المبدأ المُوجِّه للنظام العثماني لمخاطر لا يمكن الرجوع عنها، وهو المبدأ القائم على الفصل بين الرعايا والجيش.

وبالنسبة للأسباب الأخرى للانحطاط، ركّز الكُتَّاب العثمانيون في تلك الفترة على ضعف استقلالية الديوان الإمبراطوري ومكاتبه، وخاصة في أعقاب المعركة التي أُعلنت ضد الصدر الأعظم صوقوللو Sokullu من قبل مراكز نفوذ وصلت حديثاً إلى استانبول مع ارتقاء سليم الثاني العرش (1566). إن الاستقلالية التقليدية للإدارة، والتي هي في الظروف الأفضل الضامن لمصالح الدولة، تقلّصت من قبل نزلاء البلاط وأشخاص آخرين غير مسؤولين. وبذلك بدأ الفساد والانحلال في القوانين والأنظمة الأساسية للإمبراطورية. ومن أهم النتائج المؤثرة التحوُّل على نطاق واسع لأراضي الميري (أراضي الدولة) من سيطرة الدولة إلى وضعية أراضي مِلك (أراضي مِلكية خاصة) وأوقاف (مؤسسات دينية). وفي هذا الوقت أيضاً، اعتادت الطبقة الدينية، أي العلماء، على التدخل أكثر فأكثر في الإدارة وفي القوانين الصادرة عن السلطان؛ فأصبحت المسائل المتعلقة بالقوانين السلطانية والتنظيمات الإدارية تخضع بشكل متزايد للفتوى، أي الرأي الرسمي لشيخ الإسلام بالاتفاق مع السلطات الدينية. وقد عزّز هذا النفوذ لرجال الدين روح المحافظة السُنّية فقلّصت وعلى نحو خطير حرية عمل الحكومة في الاستجابة للظروف المتغيرة.

وقد أرجع الكُتَّاب العثمانيون في تلك الفترة، الانحطاط إلى فساد المؤسسات التي بلغت ذروتها في عهد سليمان القانوني. بدون شك هناك شيءٌ من الحقيقة في كل هذا، والمؤرخون المحدثون بالإجمال يوافقون على هذا الرأي. إلاّ أن الكُتَّاب العثمانيين فشلوا في تبيان كل الأسباب المساهمة، كما فشلوا في

تقدير الأهمية الفعلية للمتغيرات التي كانت تحدث في زمانهم.

تطرقنا سابقاً إلى مشكلة التزايد السكاني وأوضحنا صعوبة تحديد نتائجها بوضوح. وننتقل الآن إلى دراسة النظم العسكرية والمالية، المرتبطة مباشرةً بموضوعنا.

ينبغي النظر إلى الحروب مع إيران التي ابتدأت منذ 1578 واستمرت بتقطع حتى سنة 1639 كأحد الأسباب الرئيسية لانحطاط الإمبراطورية العثمانية؛ فغزو واحتلال أذربيجان وشروان في السنوات 1578 ـ 90 كان مدمراً جداً، ليس فقط للبناء العسكري التركي وإنما أيضاً للمالية العثمانية؛ فالجنود الذين أقاموا في تلك الأراضي بشكل ثابت كان ينبغي إعادة تموينهم من الأناضول، ثم كان الهجوم الإيراني المضاد في سنة 1603، الذي أعاد الجنود العثمانيين المقيمين هناك برمتهم إلى الأناضول.

وخلال الحروب ضد النمسا منذ سنة 1593 إلى 1606، ومع اشتداد الحاجة إلى إرسال وحدات مُشاة مجهزة بأسلحة نارية إلى ساحة المعركة، حدثت زيادة هامة في عدد الإنكشارية (7.886 سنة 1527 و37.627 سنة 1610). وفي الأناضول، جرى تسجيل أعداد كبيرة من المرتزقة السكبان (أكثرهم من أصول فلاحية) - وجميعهم مجهزون بأسلحة نارية. وخلال فترات السلام، وعند انتهاء الحاجة إلى خدماتهم، كان هؤلاء المرتزقة، العاطلون عن العمل وبدون مداخيل، يجوبون المناطق الريفية منتزعين الأتاوة من سكان الأناضول. أما الفرسان السباهيون، الذين انتزعت منهم تيماراتهم، أو لم يعد مدخولها كافياً لمعيشتهم، فقد كانوا من بين المنضمين إلى هذه المجموعات المسلحة. وقد عرفت هذه المجموعات من العصابات بالجلالي، وأرهبت المناطق الريفية إلى درجة أنهم كانوا السبب الرئيسي للنزوح السكاني من الريف ودمار الزراعة الأناضولية. ونتيجةً لذلك أصيبت الدولة بشلل تام في حين صعّد الإيرانيون هجماتهم المضادة بين سنوات 1603 و1610. وفي الوقت نفسه تعرّضت مقدونيا وشمال بلغاريا إلى فوضى مماثلة لعبت فيها العصابات المسيحية دوراً هاماً.

وقد كرّر هذا السيناريو نفسه أكثر من مرة خلال حروب القرن السابع عشر، لا سيما بين سنوات 1683 و1699. ولم يعد بإمكان العثمانيين إنجاز عملهم في

أوقات الحرب دون مساعدة السكان والمجموعات الأخرى المختلفة الأسماء من المرتزقة المسلحين. ولكي تدفع لهم المالية المركزية، وللأعداد المتضخمة من الإنكشارية أيضاً، كان عليها أن تبحث عن مصادر دخل جديدة. ونظراً لأن الدولة العثمانية كانت ملزمة، منذ معركة ليبانتو Lepanto عام 1571، بالمحافظة على أسطول قوي في البحر الأبيض المتوسط لموازنة أسطول الحلفاء، فقد زاد ذلك من أعبائها المالية.

بعد سنة 1590 عانت المالية من عجز كبير. وفي الفترة نفسها، فإن زيادة ضرائب «العوارض» (ضرائب الطوارىء)(*)، والجزية (ضريبة الرأس على غير المسلمين) والتجاوزات التي اقترفت خلال جبايتهما زادت من سخط الرعايا. وأصبحت العوارض ضريبة تدفع نقداً على قاعدة سنوية منتظمة، واستمرت نسبتها بالازدياد مع مرور الوقت (40 أسبرزا aspers سنة 1582، و240 سنة 1600، و535 سنة 1681). أما الجزية التي كانت قيمتها 40 أسبرزا للشخص سنة 1574، فقد ارتفعت إلى 70 سنة 1592، و150 سنة 1596، و240 سنة 1630، و280 سنة 1691.

ومن العوامل التي كانت لها آثار تدميرية على الاستقرار المالي العثماني تخفيض قيمة النقود الفضية، والسبب الرئيسي لذلك هو تدفق الفضة الرخيصة من أوروبا بعد سنة 1580؛ فغرقت الأسواق العثمانية بالفضة الأوروبية والعملة المزوَّرة. ولأن الضرائب والالتزامات المرتبطة بالتيمار لم ترتفع، فإن قيمتها الاسمية بقيت دون تغيير رغم أن قيمتها الفعلية هبطت بشكل حادّ. وليس بالمستغرب والحال هذه، أن يحاول السباهيون ومالكو التيمار الآخرون التعويض عن خسارتهم في مداخيلهم بابتداع ضرائب جديدة أو بالمطالبة بنسب أعلى من الضرائب القديمة من الرعايا الخاضعين بالفعل للضغوط. وقد ارتبطت الانتفاضات المتعددة للإنكشارية خلال هذه الفترة مباشرةً بالانخفاض الفعلي لمداخيلهم وعدم الاستقرار النقدي.

(*) وهي نوع من الضرائب التي كانت تفرض في حالات الطوارىء والظروف «العارضة»، كانت تجمع في البداية لمواجهة احتياجات الدولة في حالات الحرب فقط، ثم أخذت الدولة تجمعها لتخفيف العبء عن الخزانة.

ونتيجة لهذه الثورات، لم تعد الإمبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر تلك الإمبراطورية الحيويَّة كما كانت عليه في القرن السادس عشر. فقد تحطم نظام التيمار، الذي ولد في ظروف خاصة بالعصور الوسطى، بشكل لا يمكن إصلاحه. واستُبدل به جيش مجهز بالبنادق من المرتزقة وبمالية مركزية تحولت نحو الضرائب المدفوعة نقداً. واستُبدلت العملة العثمانية بالنقد الأوروبي، ودخل الاقتصاد في فلك المركنتاليات الأوروبية.

سكان الإمبراطورية وتحركاتهم

السكان

تأتي الإحصاءات الأكثر مصداقية حول السكان العثمانيين في القرن الخامس عشر من كشوفات الضرائب والجزية، وسجلات ضريبة الرأس[1]. وبالنسبة لغير المسلمين، فإن سجلات ضريبة الرأس من السنوات الهجرية 893 إلى 896 (17 كانون الأول/ ديسمبر 1487 إلى 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1491) تُعطي البيانات في الجدول I:1. يبلغ مجموع عائدات الجزية لسنة 1489 نحو 32.407.330 أقجه لكل المجموعات. وتتضمن هذه الأرقام (الخانه) أي العائلات أو الوحدات الأسرية والأرامل اللواتي ورثن أراضي أزواجهن. والخانه لا تعني كل الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد وإنما كل زوج وزوجة لهما مصدر دخل مستقل. ولذا، فإن الابن المتزوج الذي يعيش مع أهله لكنه يتمتع بمصدر دخل مستقل يشكّل خانه واحدة. فالوحدة الأسرية تشكّل عائلة مستقلة اقتصادياً.

وعلى الرغم من ذلك فإنه من غير الممكن على قاعدة هذه الإحصائيات تحديد مجموع السكان غير المسلمين لهذه الفترة ولو على وجه التقريب؛ فغير المسلمين الخاضعون لضريبة الرأس كانوا من الذكور البالغين، الذين تتراوح أعمارهم بين أكثر من 12 أو 15 سنة والقادرين على إعالة أنفسهم من خلال نشاطات اقتصادية. إلاّ أنه في المناطق الريفية بشكل عام، فإن رب العائلة (خانه) الفلاحية كان مسؤولاً عن كل الأشخاص الذين تتوجب عليهم الجزية ويدفع جزية واحدة عن كل وحدة أسرية. كما أن التقارير حول ضريبة الرأس استثنت غير المسلمين المعفيين من هذه الضريبة، مثل رجال الدين، والعبيد، والمُعدمين،

وحاشية الأشخاص العسكريين وأحياناً أعضاء الميليشيات المسيحية.

الجدول 1:I ضريبة الرأس المدفوعة من قبل السكان غير المسلمين 1488 ـ 1491

العائلات	1488	1489	1490	1491
عائلات البلقان التي تدفع الجزية بانتظام	639.119	646.550	621.508	639.387
المجموعات الخاضعة لنسبة جزية مخفّضة (مناطق الأفلاق وعمال المناجم في البوسنة والصرب وسالونيكا)	19.079	34.902		34.970
المجموع	658.198	681.452		674.357
الأناضول	–	–	32.628	–

المصدر: Barkan (1964)

وفي زمن هذا المسح الإحصائي كانت الأراضي العثمانية تضم الأراضي البلقانية شمالي نهرَي الدانوب وسافا Sava، باستثناء شمالي البوسنة وكرواتيا اللتين كانتا خاضعتين للهنغاريين، ودلماتيا Dalmatia، التي كانت خاضعة للبنادقة، إضافةً إلى أنها كانت تضم بعض القلاع والجزر في اليونان، وأرخبيل بحر إيجه(2). وقد بلغ مجموع العائلات غير الإسلامية المسجلة الخاضعة لضريبة الرأس حوالى 674.000 في البلقان وحوالى 32.000 في الأناضول سنة 1491. وإذا افترضنا مع بَرقان Barkan أن السكان المعفيين يشكلون 6 بالمئة من مجموع السكان حيث تتكوّن الأسرة من خمسة أشخاص في المتوسط، فسيكون مجموع السكان غير المسلمين في البلقان العثماني حوالى أربعة ملايين في تسعينيات القرن الخامس عشر.

أما بالنسبة للأناضول، فإن الأراضي العثمانية سنة 1490 كان يحدُّها خط من طرابزون إلى خليج أنطاليا تقريباً، بدون مناطق شرقي آسيا الصغرى. في هذه المنطقة، التي يبلغ مجموع عدد العائلات المسيحية فيها 27.131، كانت منطقة طرابزون ـ رايز Trabzon - Rize والتي خرجت من سيطرة الكومنينيين Comneni

سنة 1461، المنطقة الوحيدة التي غزاها التركمانيون، تكتظ بالسكان المسيحيين سنة 1490[3]. بالمقابل، فإن مناطق غربي الأناضول، التي في مرحلة سابقة، في أوائل القرن الثالث عشر، بلغ عدد السكان غير المسلمين فيها الخاضعين لضريبة الرأس 2.605 عائلة فقط، أما في أنحاء الأناضول الأخرى فوصل العدد إلى 2.856 (راجع الجدول 2:I) معظمهم من اليونانيين والأرمن مع بعض المجموعات اليهودية الصغيرة في المدن.

الجدول 2:I السكان غير المسلمين في الأناضول

1489

	العائلات		
	خانه hane	Bive	
صاروخان	480	94	معظمهم يونانيون
آيدين	570	172	
منتشا	168	51	
تكا	236	33	
حميد	491	112	
كرميان	167	31	
أنقره	728	46	معظمهم أرمن
تشنكيري	504	34	
قسطمونو - سينوب	1.253	282	معظمهم يونانيون
بيكاجيك	9	–	يونان
المجموع	4.606	855	

المصدر: Barkan (1964)

وفي الفترة بين 1520 - 35، بلغ عدد العائلات المسيحية الخاضعة للضريبة في مقاطعات الأناضول الخمس 63.300 عائلة أو 7 بالمئة من مجموع السكان، بينما كان سابقاً 32.000 حوالى سنة 1490. وهذه الزيادة ربما كانت نتيجة النموّ السكاني الذي شكّل الاتجاه العام للفترة بين 1490 - 1535، أو عدم دقة

السجلات، أو بسبب الهجرة من الشرق. وقد بلغ المجموع العام للبلقانيين المتحوِّلين إلى الإسلام 94 عائلة في السنة الهجرية 893، و255 في سنوات 893 ـ 96[4]. كما أن الغلمان المسيحيين، الذين جمعوا لقوات الإنكشارية أو لخدمة البلاط والذين سينضمون لاحقاً إلى طبقة العسكر بعد التدريب، لم يحتسبوا في هذه الإحصائيات[5]. وفي الفترة 1520 ـ 35 كان يوجد في الأناضول 271 عائلة يهودية فقط تدفع الضريبة، وفي مقاطعة ديار بكر 288 عائلة أيضاً.

بعبارة أخرى، مع نهاية القرن الخامس عشر كان الأناضول وصولاً إلى غرب الفرات بلداً مسلماً بأكثريته؛ يسكنه الأتراك المسلمون المهاجرون، أو السكان الأصليون المتحوِّلون إلى الإسلام. ومما لا شك فيه أن عملية أسلمة واسعة النطاق قد حدثت. وكان ذلك نتيجة عملية ثقافية ـ اجتماعية خلال القرون الثلاثة للحكم السلجوقي التركي[6]. وإذا أردنا أن نحكم من خلال السكان العثمانيين وسجلات الضرائب للنصف الثاني من القرن الخامس عشر، فبإمكاننا القول إن غربي الأناضول كانت تقطنه آنذاك أكثرية تركمانية[7].

لا توجد لدينا أية أرقام عن السكان المسلمين في الأناضول قبل السنوات 1520 ـ 35؛ ففي هذه الفترة، واعتماداً على حسابات بَرقان، بلغ عدد العائلات الإسلامية الخاضعة للضريبة لنفس المنطقة سنة 1490 832.395 عائلة[8]. وأُضيفت إلى هذه الإحصائيات العائلات العسكرية المعفاة من الضريبة والتي شكَّلت مجموعة صغيرة تعيش بأكثريتها في المدن. ومن خلال الإحصائيات نفسها، فإن النموَّ السكاني في المقاطعات الآسيوية الخمس يظهر في الجدول 3:I[9]. وبحلول عام 1580، وصل عدد سكان المقاطعات الخمس إلى 6.802.370 نسمة في مقابل 4.636.050 نسمة حوالى سنة 1490 (عدد العائلات مضروباً بخمسة). وتتراوح نسبة النموّ هنا من 41 إلى 82 بالمئة بحسب الأوضاع الخاصة لكل منطقة.

كانت العائلات في المدن تتكوّن في الواقع من 3 إلى 4 أفراد وكانت أصغر من مثيلاتها في المناطق الريفية[10]. وقد نوقشت فرضية برقان (كل عائلة مضروبة بخمسة) من قبل ل. أردر، L. Erder[11]، على ضوء نظرية الديموغرافيا الحديثة. فقد أوضح أردر، أن الخانه العثمانية قد استخدمت في أكثر الأحيان للتسهيلات المالية وليست ثابتاً جغرافياً. فلو أخذنا إحصائيات السكان الذكور البالغين في

بعض نماذج سجلات السكان والضرائب العثمانية، واستخدمنا نظرية العلاقة بين نسب النمو السكاني وتقسيمات الأعمار المتغيرة للسكان، لوجدنا ـ يقول أردر ـ أن كل المضاعفات تنحصر بمدى ضيّق نسبياً يتراوح بين 3 أو 4 أشخاص.

الجدول 3:I النمو السكاني في الأناضول

	العائلات		
	1520 ـ 30	1570 ـ 80	النمو٪
الأناضول (غربي آسيا الصغرى)	474.447	672.512	41.7
قرمان (وسط آسيا الصغرى)	146.644	268.028	82.8
ذو القادرية (منطقة قيرشهير ـ ماراش)	69.481	113.028	62.6
رومي قديم (منطقة توقات ـ أماسيه)	106.062	189.643	79.0
رومي حديث (منطقة طرابزون ـ ملطيا)	75.976	117.263	54.0
المجموع	872.610	1.360.474	

المصدر: Barkan (1970), p. 169 169.

على أي حال، يرى برقان أن الإمبراطورية العثمانية شاركت دول غربي البحر الأبيض المتوسط المسيحية بالنمو السكاني المذهل الذي بلغت معدلات زيادته 59.9 بالمئة في فترة 1520 ـ 80، والتي رآها بروديل منطقية[12]. وأضاف برقان، أن الزيادة قد وصلت إلى حد 83.6 بالمئة في المدن الكبرى. وبناءً على زيادة عدد العائلات، فإن النتيجة يجب أن تكون موثوقة باستثناء بعض التعارضات البسيطة في الأرقام بسبب عدم دقة الإحصائيات المتتالية. وعلى أي حال، فإن متوسط العائلة لا يمكن أن يكون أقل من شخصين، مما يعطي عدد سكان يصل إلى 1.664.790 نسمة. وكلما أضفنا شخصاً للعائلة فإن الفرق سيكون حوالى 800.000 نسمة أكثر. لذا، فإن حسابات السكان على قاعدة العائلات التي تدفع الضرائب افتراضية. ولكننا أكثر ثقة في حساباتنا للزيادة السكانية لأن مصادرنا تستخدم العائلة (الخانه) في كل الأوقات. ومع قدوم عام 1535، ضمّت سوريا وفلسطين، وكذلك مقاطعتا ديار بكر (جنوب شرقي آسيا الصغرى) وذي القادرية إلى الأراضي العثمانية. وفي عام 1535، بلغ العدد الإجمالي للعائلات المسلمة

التي تدفع الضريبة في المقاطعات الآسيوية، بما فيها كيليكيا والمقاطعات العربية في سوريا وفلسطين وأفراد القوة العسكرية، 1.067.355 عائلة أو حوالى 5.300.000 شخص إذا استخدمنا نفس المضاعفة بخمسة. وعند إضافة المسيحيين واليهود فإن عدد العائلات يصل إلى 1.146.697 والعدد الإجمالي إلى 5.733.485 نسمة.

بالإجمال، فإن برقان يقترح[13] للفترة بين 1520 ـ 35، عدد سكان يتراوح بين 12 و 12.5 مليون نسمة في الإمبراطورية العثمانية بمن فيهم السكان الذين لم يذكروا في سجلات الضرائب في البلقان وآسيا الصغرى. ويقترح بروديل حداً أقصى يبلغ 22 مليوناً عندما بلغ توسّع الإمبراطورية حده الأقصى في نهاية القرن السادس عشر. إلاَّ أن برقان يظن أنه في نهاية القرن[14] كان عدد السكان أكثر بكثير ويتراوح بين 30 ـ 35 مليوناً، بناءً على تقدير نسبة النمو الطبيعي للسكان بـ 60 بالمئة وإضافة سكان المناطق التي ضُمت بعد سنة 1535 (سيرميا Syrmia، وكرواتيا، وهنغاريا، وسلوفاكيا في أوروبا؛ شمال إثيوبيا، والحجاز، واليمن، والعراق، والأحساء، وشواطىء أفريقيا الشمالية)[15]. من الواضح أن إحصائيات برقان مبالغ فيها[16]. وفي حساباتنا ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة للفتوحات العثمانية. بشكل عام، هناك تراجع في الازدهار وعدد السكان في الأراضي الجديدة التي فتحها العثمانيون كما هو موثق في سوريا، وجنوب شرق آسيا الصغرى[17] وهنغاريا[18]. ولكن مع ثبات الحكم العثماني وعودة النظام والأمن، يعود التحسن والتطور وازدياد عدد السكان. (الجدول 4:I).

الجدول 4:I تزايد السكان في سنجق (مقاطعة فرعية) من لواء دمشق

السنة	عدد القرى	عدد العائلات المسلمة الخاضعة للضريبة	الدخل السنوي بملايين الأقجات
1521	844	38.672	12.6
1548	1016	63.035	13.6
1569	1.129	57.897	15.8

المصدر: (Barkan 1957).

الضغط السكاني

إن الهجرة المتزايدة للبدو التركمان إلى منطقة التخوم في غربي الأناضول كانت واحدةً من الأسباب الرئيسية لاندفاع الأتراك باتجاه الغرب في الفترة الواقعة بين 1260 و1400. وقد أدى هذا الضغط السكاني إلى تقلص اقتصادي وازدياد الفقر، كنتيجة لزيادة التعارض بين نسب السكان والموارد الاقتصادية[19]، كما اعتبره العديد من الدارسين العثمانيين موضوعاً أساسياً لتفسير الأزمات والتغيرات البنيوية التي مرَّت فيها الإمبراطورية العثمانية في الفترة بين 1580 و1620[20]. وقد استخدمت عدة دلالات لتحديد ما إذا كان قد حدث ضغط سكاني فعلي أم لا في تلك الفترة.

ولاختبار فرضية الضغط السكاني خلال القرن السادس عشر في الأناضول، درس مايكل كوك المُعطيات الديموغرافية والاقتصادية من الإحصائيات العثمانية[21]. وقد اعتمدت الدراسات السابقة (وخاصة دراسات أكداغ وبروديل وغوتشر)، على الانخفاض في تصدير القمح، وارتفاع الأسعار، ونقص المواد الغذائية والمجاعات في الإمبراطورية كمؤشرات أساسية على الضغط السكاني. درس كوك المسألة بالبحث عن نسبة السكان بالنسبة للموارد الاقتصادية وما إذا كانت هذه النسبة قد تغيرت بشكل كبير في مرحلة معيَّنة من الوقت وفي مناطق محددة. وبدراسة المظاهر التي تتعلق بها مثل عدم توفر الأراضي المربحة (الأرض التي يكون ناتجها، على الأقل، مساوياً لما أنفق عليها)، وارتفاع أسعار الأراضي، وزيادة عدد المزارعين غير الملاكين والهجرة، استنتج أن «النموَّ السكاني كان أسرع من زيادة نموِّ المحصول». كما بحث أيضاً «التشبع الديموغرافي في ظروف القرن السادس عشر». واقترح كوك أرقاماً للنسب بين النموِّ السكاني وزيادة المحاصيل 17 إلى 12 في فترة 1475 ـ 1575 مستخدماً مؤشراً بمستوى أساسي 10 سنة 1475. ويجب أن نلاحظ أن معدَّل ملكية الأراضي للعائلة الفلاحية قد انخفض من نصف جفتلك (جفلق) إلى ثلث أو حتى ربع جفتلك في نهاية الفترة، في المناطق الخاضعة للدراسة. ولا شك في أن انخفاض حجم مزرعة العائلة إشارة إلى أزمة للسكان الريفيين إضافةً إلى نظام الجفت ـ خانه (قطعة الأرض ـ العائلة) ككل. ولفت كوك أيضاً الانتباه إلى أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بوتيرة أسرع من

ارتفاع الأجور من دون أن يقدم أي دليل إحصائي على ذلك. كما رأى أن الاستغلال المكثَّف للأرض أو الانتقال إلى زراعة محاصيل مربحة أكثر، يمثّلان دليلاً على الضغط السكاني(22). وتتفق ثريا فاروقي مع مايكل كوك في ملاحظة التعارض بين زيادة السكان ونمو إنتاج الحبوب. وقد درست فاروقي وأيضاً أردر التغييرات السكانية في مناطق شبين - قره حصار وكوكايلي في فترتين مختلفتين(23). وفي كلتا الحالتين لاحظ المؤلفان أن «بعض الانخفاض السكاني قد حدث في نهاية القرن السادس عشر». وأكدا «أن هذا كان في الواقع ظاهرة شاملة».

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بعض التطورات غير المتوقعة في التقديرات السكانية والتغيرات. على سبيل المثال، إن الزيادة الحادة في مجموع السكان في منطقة قره حصار، والهجرة الجماعية للسكان المسيحيين من شرقي الأناضول نتيجة عمليات السلب من قبل أفراد الجلالي، يمكن أن تعطي تفسيراً آخر. وترى فاروقي أنه، على الرغم من المنع القانوني، كان هناك اتجاه لتقسيم وحدات الجفتلك خلال القرن السادس عشر وقد يكون ذلك أحد نتائج الزيادة السكانية (الجدول 5:I).

الجدول 5:I تقديرات الكثافة السكانية للإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية، 1600 (شخص بالميل المربع).

الكثافة	البلد
97	إيطاليا
86	فرنسا
112	هولندا
56	بريطانيا
41	تركيا الأوروبية (البلقان شمال نهرَي الدانوب ودرافا)
20	تركيا الآسيوية (تركيا الحالية باستثناء تراقيا).

المصدر: Mc Gowan (1982), p.174 .

التحركات السكانية

منذ البداية، تكوَّن المجتمع العثماني من المهاجرين، والجماعات المستأصلة من

جذورها، والرعاة الباحثين عن المرعى، والجنود العاطلين عن العمل أو الشباب الريفيين الذين لا يملكون أرضاً، الساعين إلى النجاح وحياة جديدة في التخوم. وقد قال المؤرخون العثمانيون الشعبيون الأوائل: «هؤلاء العثمانيون تعاطفوا مع الغرباء الذين لا جذور لهم»[24]. ومما لا شك فيه أن العثمانيين كانوا يعتقدون أن الازدهار وزيادة مداخيل الدولة يعتمدان أساساً على النشاط والمهارة الإنسانيين. وسنرى أن مالكي التيمار أو الأمناء على الوقف شجعوا الناس على المجيء والاستقرار في أراضيهم لأن العمل في هذا الاقتصاد الريفي كان من أهم وسائل الإنتاج، خاصة مع توفر مساحات شاسعة للزراعة.

وقد استقبل العثمانيون دائماً اللاجئين: فقد جاء عشرات الآلاف من اليهود المطرودين من إسبانيا، والبرتغال وإيطاليا وأسسوا جاليات مزدهرة في المدن تحت حماية السلاطين العثمانيين في سنة 1492 وما يليها. كما استقرت أيضاً مجموعات من الموريسكويين الذين طردوا من الأندلس، في القرن السادس عشر، في قلب غلطة Galata[25].

وقد استمر المنشقون عن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في السكن حتى القرن العشرين في شمال غرب الأناضول. وفي القرون الأخيرة للإمبراطورية، استُقْبِلَ مئات الآلاف الهاربين من الغزو الروسي للبلقان، وبلاد الشركس Circassia والقرم، وأُسكنوا من قبل الحكومة العثمانية في الأناضول[26].

وعلى الرغم من أن البدو الرعاة كانوا يتنقلون في الغالب ضمن مجالهم Yurt، وهو يتكوَّن من منطقة أراضٍ رعوية صيفية وشتوية محددة، وكانوا كثرة بصفة خاصة في المناطق الواسعة الممتدة من صحراء شمالي سوريا والعراق إلى غربي الأناضول، فإنهم كانوا يقومون بهجرة جماعية أحياناً كمجموعات للبحث عن مراعٍ أفضل عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية أو عندما يدفعون من قبل مجموعات بدوية أكثر قوة. ولذا، فإن تدفقات مستمرة من البدو، التركمان بأكثريتهم، وبعضهم من الأكراد والعرب أيضاً تحرَّكوا من الشرق إلى الغرب، ووصلوا إلى غربي الأناضول، وجزر بحر إيجه والبلقان خلال التاريخ العثماني.

ومن ناحية ثانية، فإن سياسة الترحيل التي اتبعتها الحكومة، والانتفاضات السياسية والاجتماعية، مثل عمليات السلب والنهب من قبل مجموعات الجلالي

وأحياناً الضغط السكاني في منطقة معينة، لعبت دوراً أساسياً في التغيرات السكانية في الإمبراطورية. وقد برزت هجرات البدو الرعاة دائماً وبشكل خاص في هذه العملية.

وكما كان معروفاً بالنسبة للإمبراطورتين البيزنطية والإيرانية، فإن العثمانيين أيضاً اتبعوا سياسة الترحيل بالقوة للسكان في محاولة للتخلص من أي مجموعة إثنية متمردة، أو لإقامة مستوطنات في منطقة معيَّنة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدولة. فنجد مثلاً مجموعات ثائرة مثل التشابني Çepni التركمان من منطقة جانيك Canik في البحر الأسود والذين استقروا في البانيا في أوائل القرن الخامس عشر، والتتار من منطقة توقات ـ أماسيا الذين استقروا في وادي ماريتسا، وتركمان صاروخان (غربي الأناضول) الذين استقروا في ضواحي سكوبجي في التسعينيات من القرن الرابع عشر. وقد حدثت عملية استيطان على مدى واسع في عهد محمد الثاني عندما رحَّل مجموعات عدة من الفلاحين من الأراضي المفتوحة حديثاً في صربيا والمورة، وبدواً من التركمان إلى القرى المجاورة لاستانبول التي خسرت سكانها اليونانيين خلال حصار القسطنطينية. وفي سنة 1455، رحَّل محمد الثاني أيضاً كل المجموعات اليهودية المقيمة في مدن البلقان من أجل إعادة إسكان عاصمته الجديدة استانبول وتحريك النشاطات الاقتصادية فيها[27]. كما دفع أيضاً اليونانيين للاستقرار في استانبول من خلال فتوحاته المتتابعة في المورة، وجزر بحر إيجه، وطرابزون، وبعض مدن وسط الأناضول. وقد أحضر سكاناً أرمن من وسط الأناضول، وكذلك مسلمين من الأناضول إلى استانبول في سنوات 1459 ـ 75. أما سليم الأول فقد أحضر إلى استانبول حوالى 200 عائلة من الحرفيين من تبريز و500 عائلة من القاهرة.

وحدثت عمليات انتقال سكاني واسع نتيجة للاضطرابات التي أحدثتها عصابات الجلالي Celali في الأناضول في فترة 1596 ـ 1610[28]. وقد أطلقت المصادر المعاصرة على عمليات الخروج إلى المقاطعات الأخرى في المناطق البعيدة مثل الرومللي، والقرم وسوريا اسم «الهروب الكبير» (The great flight)، ثم اتخذت الحكومة إجراءات صارمة لضمان عودة هؤلاء الفلاحين إلى قراهم المهجورة في الأناضول[29].

وفي سنة 1613 وعلى أثر الفوضى التي أحدثتها جماعات الجلالي فإن العشائر التي تشكّل البوز ـ أولوس (Boz - Ulus) التركمان في شرقي آسيا الصغرى بدأت بالتحول نحو وسط الأناضول حتى كوتاهيه، محدثة أضراراً كبيرة في الأراضي المزروعة التي مرت بها[30]. وخلال القرن السابع عشر، تسببت هجرة القبيلتين العربيتين شمّر وعنيزة من وسط الجزيرة العربية إلى شمالي الصحراء السورية، في الهجرة الكثيفة للعشائر التركمانية والكردية إلى وسط وغربي مقاطعات آسيا الصغرى. ولذا وجدنا آنذاك البوز ـ أولوس التركمان في مناطق أنقره، وآيدين، وأماسيا ـ توقات[31].

السكان البدو التركمان واقتصادياتهم

دعم سلاجقة الأناضول الذين يمثّلون دولة بيروقراطية مركزية الفلاحين والمصالح التجارية ضد السكان التركمان الرعاة. وقد تجمع هؤلاء التركمان في مناطق التخوم والأراضي الرعوية الجبلية من جبال طوروس إلى الجنوب وجبال بونتيك في منطقة تمتد من بولو إلى طرابزون في الشمال. وفي سهول وسط الأناضول الجافة من قونيه إلى أنقره كان هناك تجمع تركماني رعوي آخر (راجع الخريطة 7). وبسبب الحاجة إلى الانتقال الموسمي بين الأراضي الرعوية الصيفية والشتوية، Yaylak وKislak، كان التركمانيون يصطحبون قطعانهم في الشتاء إلى الأراضي المنخفضة في وديان الأحواض النهرية الأساسية في جنوبي وغربي الأناضول[32]. وقد تجاهلوا الحدود ودخلوا في عُمق وديان الأناضول الغربي، التي كانت تحت السيطرة البيزنطية[33]، من القرن الحادي عشر حتى الوقت الذي استطاعوا فيه فتح هذه الوديان والاستقرار فيها تحت سيادة القادة الغزاة[34].

وهؤلاء البدو الأتراك الذين عرفوا بالتركمان Türkmen، وباليوروك Yörük ثم لاحقاً بالقزل باش Kizilbas[35]، كانوا يشكّلون حوالى 15 بالمئة من السكان في مقاطعة الأناضول (التي تمتد على طول الخط بين سينوب وخليج أنطاليا في الغرب) في عشرينيات القرن السادس عشر. وإذا أضفنا المجموعات العسكرية ذات الأصول الرعوية مثل يايا Yaya ومتسلّم وmüsellem، فإن هذه النسبة ترتفع إلى 27 بالمئة. وكان تجمع اليوروك العظيم موجوداً في المقاطعات الصغرى لأنقرة، وكوتاهيه، ومنتشا، وآيدين، وصاروخان، وتكا، وحميد. ويبلغ عدد سكان هذه السناجق

7. تركمان إيل أو كونفدرالية أولوس في آسيا الصغرى

المصدر: Sümer (1949 - 50), pp. 437 - 532; idem (1967), pp. 199 - 362

السبعة مجتمعة من البدو حوالى 80.000 عائلة[36]. (راجع الجدول 6:I).

الجدول 6:I العائلات البدوية (خانه) لغربي الأناضول
(Anadolu beglerbegiliği) من خلال السجلات الإحصائية العثمانية
للفترات 1520 ـ 35 و 1570 ـ 80

سنجق	1520 ـ 35	1570 ـ 80
ألايي	227	455
أنقره	9.484	23.911
آيدين	6.692	3.693
بيغا	99	2.066
بولو	461	2.003
حميد	4.978	11.814
هودافنديغار	1.600	2.055
قره حصار ـ صاحب	2.385	1.729
قره تسي	–	2.445
قسطمونو	1.248	1.457
تشانكيري	؟	976
كوكايلي	؟	؟
كوتاهيه	15.164	23.935
منتشا	19.219	16.912
صاروخان	6.640	15.072
سلطانونو	255	2.095
تكا	8.816	5.601
المجموع	77.268	116.219

المصدر: Barkan (1957), p.30.

وكانت هناك أعداد كبيرة من القبائل التركمانية منذ الغزو التركي الأول للأناضول في العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر[37]. ولاحقاً، أدى التدفق

المستمر للبدو، بأكثرية تركمانية، إلى استمرار زيادة السكان البدو في المنطقة.

وبينما كان النموُّ السكاني العام في غربي الأناضول من الفترة 1520 ـ 35 إلى 1570 ـ 80 يحتسب على أنه 42 بالمئة، فإن نمو السكان البدو كان 52 بالمئة، ويمكن تفسير ذلك بالهجرة من الشرق بدلاً من النمو الطبيعي[38]. واكتسبت هجرة التركمان الواسعة نحو الداخل الغربي زخماً عندما أسس العثمانيون مواقعهم المتقدمة في البلقان سنة 1352. وعندما اصطدمت غزوات التركمان المهاجرين في إزمير بالصليبيين الغربيين[39]، سنة 1348، اتخذت الهجرة التركمانية اتجاهاً جديداً وبدأ الخروج من مناطق دنيزلي ـ آيدين ـ صاروخان إلى الدردنيل، ومن هناك إلى تراقيا Thrace وشرقي البلقان خلال الفتوحات العثمانية الأولى. وقد أظهرت الإحصاءات العثمانية أنه قد كانت لهذه الهجرة التركمانية الواسعة والاستيطان آثارٌ ثورية في ديموغرافية شرقي البلقان وتراقيا. وترافقت السياسة العثمانية القائمة على نقل المجموعات البدوية الفوضوية إلى البلقان من أجل التتريك واستقرار الفتوحات الجديدة، مع درجة واسعة من الهجرة الطوعية خلال القرن الرابع عشر في المناطق نفسها. وتوضح خريطة مفصَّلة مبنيَّة على الإحصاءات العثمانية أعدّها بَرقان هذا التغير الأساسي في التركيبة الإثنية للسكان[40]. وكما حدث سابقاً في غربي الأناضول فإن هذا لم يكن، إذا استخدمنا كلمات سبيروس فريونيس الابن، «فتحاً عسكرياً نموذجياً. . . وإنما هجرات إثنية لشعوب بدوية وبنسب عددية ضخمة»[41]. وفي شرقي البلقان بين البحر الأسود وخط يمتد على شواطىء ميستا Mesta و ينطرة Yantra، شكَّلت المستوطنات التركية أكثرية السكان، بدواً كانوا أم حضراً، في بداية القرن السادس عشر. (الجدول 7:I).

وقد أعادت الإدارة العثمانية تنظيم القبائل الرعوية في شرقي الأناضول إلى اتحادين كونفدراليين كبيرين: التركمان في تحالف بوز ـ أولوس (Bos - Ulus) والأكراد في تحالف قره ـ أولوس (Kara - Ulus). وقد وقعت منازعات شبه دائمة بين هذين الاتحادين (ulus).

وفي هذا الوقت كان معظم الأتراك قد تحولوا إلى حياة حضرية في المدن والقرى. وحتى عندئذٍ، كان التركمان لا يزالون يشكِّلون الكثافة السكانية في منطقة شرقي البلقان الممتدة بين آيتوس وستارا زاكورا، وفي الرودوبي بين بتاك،

هسكوفو، وكوموتيني. وكان هناك تجمع آخر لليوروك في المنطقة الجبلية شمالي سالونيكا، كما كان اليوروك يقطنون سهوب دوبروجا Dobruja في شمال فارنا وشومان بأكملها تقريباً. وبالمقابل، في غربي البلقان كانت هناك مجموعات يوروك متفرقة في المنطقة غرب نهرَي ميستا وينطرة. كما سكنوا المرتفعات شمال سكوبجي وفي جبل كرايوفا جنوب كوستانديل. ومن ناحية ثانية، استقرت مجموعات كبيرة من البدو اليوروك في وادي ماريتسا بين هسكوفو وبازارجيك، وكانوا مقيمين هناك في المدن والقرى منذ أوائل القرن الخامس عشر. وبالنسبة إلى السجلات العثمانية في أوائل القرن السادس عشر فإن المسلمين البدو في البلقان كانوا كما هو موضح في الجدول 8:I.

الجدول 7:I الميليشيات من أصل اليوروك في البلقان، 1560

تحت قيادة الصوباشي	عدد الصوباشي	جنود الاشقونجي	اليمق المساعدون
سالونيكا (مقدونيا، تسالي)	13	3.000	9.000 (أوجاك 600)
فيز (شمالي تراقيا)	4	525	1.575
ينبولو (أعالي نهر التونغا)	؟	؟	؟
نالدوكن (اسكي ـ زاغرا، فيليبا)	42	1.715	7.548
أوفتشابولو (استيب ـ أوسكوب)	1	485	2.218
قوقاجيك (ينبولو ـ فرناس ـ شومان)	؟	900	2.700
تانريداغ (غربي تراقيا، تسالي)	47 (1591)	2.125	14.710
قيسرية (منطقة قستورية)	؟	؟	؟

المصدر: Cökbilgin (1957).

الجدول 8:I المسلمون البدو في البلقان

العائلات	
اليوروك	14.435
اليوروك (المنظمون عسكرياً)	23.000
المتسلمون (من أصل يوروك)	12.105
المجموع	49.540

الجدول 8:Iأ الاتحادات القبلية في شرقي الأناضول

	العائلات	الغنم	مجموع الضريبة الواجب دفعها (بالأقجة)
بوز ـ أولوس (تركمان)	7.325	1.998.246	حوالى 2 مليون
قره ـ أولوس (أكراد)	؟	؟	حوالى 1 مليون
شام (دمشق) تركمان	؟	؟	100.000
عشائر أخرى متفرقة في مقاطعة ديار بكر	273		14.806

المصدر: Barkan (1943), PP.143 - 44.

تعيَّن على قبائل البوز ـ أولوس خلال انتقالهم الفصلي بين الأراضي الرعوية الشتوية في السهوب البرية في شمالي العراق، وجبال البنغول في الشمال بين نهرَي مراد والفرات أن تدفع رسوماً مختلفة للعديد من الزعماء الأكراد المحليين. (الجدول 8:Iأ). وقد ألغت الإدارة العثمانية هذه الرسوم واستبدلتها بضريبة واحدة تتكوَّن من خروف واحد عن كل قطيع من 300 رأس، تدفع لخزينة الدولة عند معبر نهر مراد(42). وفي إيتشيلي، في قلب جبال طوروس، شكّل اليوروك أكثرية السكان(43)، وكانت هناك هجرة دائمة لهم إلى المقاطعات المجاورة حيث انخرطوا في الزراعة في القرن السادس عشر. وكانوا يرتحلون إلى السهول الساحلية في الشتاء(44). وفي سنة 1530 تحضَّر العديد منهم، أو انخرطوا في زراعة الحقول أو زراعة الكرمة كنشاطات إضافية.

البدو والاقتصاد

من المُضلِّل أن نتبع وبشكل غير نقدي أحكام السكان الحضر، وبخاصة بيروقراطيي الإدارة المركزية، فيما يتعلق بالبدو[45]. فقد شكَّل التركمان البدو في الواقع جزءاً متكاملاً مع المجتمع الحضري وقاموا ببعض الأعمال التي بدونها لا يمكن للمجتمع أن يستمر.

واعترافاً بهذا الواقع، اتخذت الدولة العثمانية إجراءات لتكييف البدو مع نظامها الإمبراطوري[46]. فأعطت كل عشيرة يورتاً Yurt، (ويتكون اليورت من أراضٍ رعوية صيفية وشتوية ذات حدود واضحة ومسجَّلة في السجلات الإمبراطورية). وفي مناطق اليورت هذه، انخرط التركمان، ولو هامشياً، في الزراعة إلى جانب العناية بالماشية. فاستصلحوا بعض الأراضي في الغابات والمستنقعات لزراعة القمح، والقطن والأَرُز لتأمين حاجاتهم وحاجات السوق. وفي معظم أراضي الأودية النهرية في غربي الأناضول، مثلاً، كما في أدنى كيليكيا كانت هناك مستنقعات تنتشر فيها الملاريا متروكة بدون استخدام. وعند مجيء التركمان البدو للإقامة فيها استصلحوا جزءاً من هذه الأراضي من أجل محاصيل تدر عليهم أموالاً نقدية كالقطن والأَرُز[47]. وعند رحيلهم إلى المراعي الصيفية كانوا يتركون مراقبين ليعودوا من أجل الحصاد. وقد تحوَّلت هذه المستوطنات المؤقتة إلى قرى صغيرة مع مرور الوقت. وتُظهر الإحصاءات العثمانية أن التركمان قد زرعوا في بعض أراضي غربي الأناضول المنخفضة، القطن الذي كان يباع للإيطاليين في مرافىء أفسوس (أياسلوك)، وبالاتيا أو في جزيرة كايوس. وقد بلغت القيمة الإجمالية للقطن الخام المُشترى من قبل الجنويين هناك مبلغاً عظيماً يعادل أكثر من نصف مليون دوكا ذهبية في خمسينيات القرن الخامس عشر[48]. وقد ذكر باغولوتي (حوالى عام 1340) بعض المواد المصدرة مثل القمح، والأرز، والشمع، والقنب، والعفصة الجوزية gallnut، وحجر الشَّبّ alum، والأفيون، وجذر الفوّة (وكان يستعمل في الصباغة)، والفلّون (أقماع ثمر البلوط المجففة المستخدمة في الدباغة) (Valonia) و«الحرير التركي»[49]. وفي المعاهدات التجارية بين أمراء التركمان والدول المركنتلية الإيطالية ذكر بشكل خاص القمح، والثمار المجففة، والأحصنة، والثيران، والغنم، والعبيد، والشمع، وجلود الحيوانات

والشَّبّ كسلع للتصدير، والنبيذ، والصابون، والأنسجة كسلع للاستيراد. وتُظهر دراسات إليزابيت زاكاريادو[50]، المعتمدة على المصادر اللاتينية، عودة النشاط الاقتصادي إلى غربي الأناضول في ظل الإمارات التركية، مما يعدِّل الصورة المتشائمة للخراب الكامل والانحطاط للمنطقة الخاضعة للحكم التركماني. ومع مرور الوقت، وبسبب تسامح الأمراء، ظهر نوع من التكافل بين السكان التركمان واليونان.

وإلى جانب القمح والقطن، فإن تصدير السجاد أصبح أحد مقومات التجارة العالمية ما كان له تأثير كبير في الاقتصاد والمجتمع التركماني في غربي الأناضول[51]. وفي ثلاثينيات القرن الرابع عشر، قال ابن بطوطة[52]، في حديثه عن أقسراي (Aksaray) المجاورة لقونيَه: «إنهم يصنعون هناك سجاداً من صوف الغنم يسمى باسم المكان، ولا يوجد ما يوازيه في أي بلد آخر، ويصدَّر من هناك إلى سوريا، ومصر، والعراق، والهند، والصين، وإلى أراضي الترك». ولاحقاً أصبحت منطقة حوض أوشاك ـ غورديز ـ قولا في أعلى نهر غيديز Gediz مركزاً عالمياً معروفاً لصناعة السجاد. وقد ترافق هذا التطور الفريد مع عوامل مختلفة. فقد أمنت جغرافية المنطقة مع الأراضي الرعوية العالية في الجبال المحيطة المأهولة بكثافة بالتركمان الرعاة الصوف الوفير والرخيص وكذلك العمال الماهرين. كما أن أفضل أنواع الشَّبّ والفوّة للصباغة، والينابيع المتدفقة لغسل الصوف الخام وصقل السجاد ونهر غيديز الذي يستخدم لنقل البضائع إلى البحر، قد وفَّرت الشروط المثالية. وبمرور الوقت نشأت مدن مزدهرة في الحوض مأهولة كلها بالتركمان، الذين كانوا يمضون شهرين أو ثلاثة من كلّ صيف في الجبال المحيطة[53].

ويجب أن لا نغفل عن أن رعاية الماشية أمنت المنتجات الغذائية والمواد الخام الأساسية مثل الصوف والجلود للصناعات المدينية، وكان لها أثر اقتصادي حيويّ في المجتمعات ما قبل الصناعية في الشرق كما في أوروبا. وليس بمستغرب أنّ الصوف والجلود يأتيان دائماً في مقدمة لائحة المواد المصدرة إلى أوروبا من الأناضول العثماني والبلقان ابتداءً من القرن الرابع عشر إلى القرن العشرين.

ومن الوقائع الأخرى حول الرعاة الأناضوليين أنهم احتكروا المواصلات

البرية في الإمبراطورية لا في القطاع الخاص فحسب وإنما في مؤسسات الدولة أيضاً. فالجمل هو الحيوان الأهم عند اليوروك. وكانت الجمال تستخدم عادةً لنقل الأمتعة في الظروف الصعبة، إلاّ أن اليوروك استخدموها أيضاً في أعمال النقل ولكسب المال. ونظراً لأهمية الجمل، فإنه لم يكن يذبح من أجل الطعام، بل اعتبر مادة «رأس مال مهم». حتى إن بعض الرعاة أصبحوا رأسماليين، يوظفون رعاةً آخرين للعناية بالقطعان ويتفرغون لعمليات نقل السلع مسافات طويلة أو لتجارة الماشية.

إن ملاحظة السفير الإمبراطوري بوسبك Busbecq[54] سنة 1555 بأن الإمبراطورية العثمانية أصبحت على ما هي عليه بفضل الأرز والجمال، توضح لنا نقطة هامة (كان الأرز الطعام الأساسي في الحملات بسبب متانته وسهولة تخزينه). وقد أصَّل التركمان هجيناً من الجمال مستخدمين الجمل العربي (ذو السنام الواحد)، والأنواع ذات السنامين التي كانت تتناسب مع مناخ الأناضول البارد والممطر وأرضه القاسية. ولاحظ تفرنييه Tavernier أن نسلاً جديداً من الجمال استخدم في تنقلات القوافل بين تبريز واستانبول، وكان أكبر حجماً ويحمل حمولةً أكثر من الجمل العربي[55]، ويستطيع الخوض في الوحل دون صعوبة. وقد اختفت حشود الجمال الأناضولية الكثيرة في القرن العشرين فقط عند انتهاء شبكة السكك الحديدية.

وقد استخدم الجمل في نقل كافة أنواع المعدات الثقيلة، كالأسلحة والذخائر ومؤونة الجيش، وكذلك في نقل السلع التجارية الثقيلة والضخمة. والجمل قادر على حمل حوالى 250 كلغ، أي ما يوازي ضعفي حمولة الحصان أو البغل، وكلفته قليلة نسبياً. وكان الجيش العثماني قادراً على الانتقال من الفرات إلى الدانوب، بكل معداته الثقيلة وأسلحته خلال فصل واحد. وبدون الجمل، فإن كلفة النقل ستمنع حمل القمح، والطحين والشعير لتأمين حاجة الجيش والحصون المنعزلة. وليس مصادفة أن بايزيد الأول أخذ عشرة آلاف جمل من منطقة انطاليا كجزء من غنيمته في سنة 1399. وكان حاديو الجمال في هذه المنطقة وفي غربي الأناضول إما تركماناً أو «مهاجرين عرباً»[56]. وباختصار، فإن الجيوش العثمانية اعتمدت على البدو سائقي ـ الجمال لمواصلاتهم وخدماتهم اللوجستية. ولهذا

السبب أيضاً لم تكن لدى العثمانيين طرقات ذات سطحية قاسية. وعلى الرغم من أن البلاط احتفظ بعدد ضئيل نسبياً من الجمال لنقل حاجيات السلطان، إلاّ أنهم كانوا يوظفون عشرات الآلاف من الجمال وسائقيها البدو لخدمة الجيش خلال الحملات.

وعندما يضطر اليوروك في ظروف خاصة، لعيش حياة حضرية مستقرة فبإمكانهم القيام بذلك دون صعوبة تذكر وخلال فترة تكيّف قصيرة. ففي حياتهم الرعوية مارسوا غالباً الزراعة كمتمم لاقتصادهم. وقرى اليوروك معروفة بأنها أصغر حجماً وأكثر بدائية من القرى الكبيرة المجاورة كما يلاحظ في مناطق دلي أورمان ودوبروجا في وسط الأناضول[57]. وتبيّن سجلات الضرائب والسكان العثمانية للقرن الخامس عشر أنَّ أكثرية سكان غربي الأناضول من الحضر المستقرين كانوا في ذلك الوقت من أصول تركمانية، وأنه، وبفضل ارتباطهم بالتجارة الأوروبية عن طريق تصدير القمح، والقطن، والزبيب، والتين، والشَّبّ، والسجاد، والصوف، والجلود، أصبحت هذه المنطقة واحدة من أكثر المقاطعات ازدهاراً في الإمبراطورية.

يرى بعض الباحثين[58] أن النمو السريع للسكان الريفيين في القرن السادس عشر سبّب توسعاً في الأراضي المزروعة على حساب الأراضي الرعوية، لذا كان على اليوروك الانسحاب تدريجياً إلى الأراضي الأقل أهمية على ارتفاعات أعلى. ويفسّر هذا العامل بشكل رئيسي تزايد عدد مستوطنات المزارعين في مناطق الغابات. وفي القرن السادس عشر، شكّل الصراع بين الرعاة والفلاحين في شرقي الأناضول مسألة خطيرة للحكومة. وعندما أصبحت منطقة رصيف أرضروم - بازين Erzurum - Pasin ممراً للجيوش العثمانية، تخلى السكان الريفيون عن الأرض وتفرقوا. وعندئذٍ جاء الرعاة من الجنوب لاستخدام الأرض كمرعىً صيفي. وعندما حوّلت الحكومة الأرض إلى تيمار للسباهيين، أحضر هؤلاء فلاحين إلى الأرض في محاولة لزراعتها ثانية[59]. ومنذ ذلك الوقت مُنع الرعاة من رعي مواشيهم هناك. وقد أحبط أمر السلطان البدو فهدّدوا بترك البلد برمته والذهاب إلى أذربيجان تحت سلطة شاه إيران[60]. وفي الواقع، حدثت هجرات مستمرة للعشائر التركمانية إلى أذربيجان في القرن السادس عشر.

كانت الهجرة الموسمية للقبائل، وخاصة التركمان القزل باش، بحثاً عن المرعى على جانبي الحدود العثمانية ـ الإيرانية، من الأسباب الرئيسية للصراع بين العثمانيين والصفويين. ولأن الرعاة لم يعيروا انتباهاً للحدود السياسية، فقد وُجد وضع مماثل بين بولندا والإمبراطورية العثمانية في القرن نفسه. وعلى العموم فإن اليوروك الغربيين، في وسط الأناضول من منطقة سيواس إلى البحر الأبيض المتوسط ومن وادي سكاريا إلى مقاطعة آيدين، استفادوا من الظروف المناخية الملائمة، فمارسوا الزراعة إلى جانب تربية المواشي، بينما كانت القبائل في شمالي سوريا وشرقي الأناضول تعتمد بشكل كامل على الرعي[61]. وبشكل عام، ولزيادة مدخول التيمارات، اهتم السباهيون بشكل خاص بتحويل المراعي المخصصة للبدو الرعاة إلى أراضٍ مزروعة. ومن الأعذار التي استخدموها الادعاء بأن البدو تخلوا عن الرعي[62]. وباختصار، فإن نظرية توسع الأراضي المزروعة على حساب الأراضي الرعوية تعتبر من حقائق أناضول القرن السادس عشر.

ولأن انتقال البدو من منطقة إلى أخرى لم يؤثر إجمالاً في العائدات الضريبية، وهو وضع لا يمكن تجنبه مع الفلاحين، استخدمت الدولة التركمان على نطاق واسع في الأشغال العامة. استخدمتهم كقوات احتياطية في البلقان (الجدول 7:I)، أو نقلتهم من الأناضول وأسكنتهم في الروملّلي في أماكن استراتيجية هامة على طول الطرق، وفي الممرات الجبلية، إلخ. ولأن قوة عمل البدو كانت معفاةً من الضريبة استغلت بشكل واسع في المؤسسات المختلفة للدولة مثل المناجم، وزراعة الأرز، أو تدريب الأحصنة للدولة. كما أسندت الدولة أيضاً إلى بعض المجموعات الخاصة من البدو مهمة التزويد النظامي للبلاط أو الجيش ببعض المؤن، مثل السمن، والأقواس والسهام.

كان البدو أكثر تأثراً من السكان الحضر بالعوامل غير الملائمة بسبب طبيعة اقتصادهم الحساس. فقد يقضي وباء ما على حيواناتهم، ويحوّلهم إلى حالة الفقر المدقع. وفي ظل ظروف كهذه، كانوا يلجأون إلى قطع الطرق أو ينضمون للجيش الإمبراطوري كمرتزقة للحصول على معاش ضئيل. ولأنهم كانوا مجموعة غير مميزة وثانوية في المجتمع العثماني، فقد انضموا إلى كل حركة معارضة للنظام القائم. ونظراً لصعوبة الوصول إليهم في جبالهم، توطّن التمرد مع اليوروك في

منطقة طوروس وبين القبائل الألبانية في البلقان. وفي شرقي آسيا الصغرى، حيث ساد الاقتصاد الرعوي، حاولت الإدارة العثمانية التوصل إلى تسوية مع القبائل محترمةً استقلاليتها في ظل قيادتها الموروثة. وكانت الضرائب، الضئيلة القيمة، تُجمع وتُرسل من قبل الزعيم، الذي وفي مقابل امتيازاته، كانت الخدمة العسكرية الإجبارية تحت قيادته الموروثة مطلوبة.

وقد أظهر سكان الجبال المسلمون والمسيحيون بعض الخصائص المشتركة. وعمدت الإدارة الإمبراطورية عادةً، إلى تقسيم القبائل الكبيرة التقليدية إلى عشائر مستقلة بقيادة زعماء منضبطين ومُعترف بهم رسمياً. وعلى الرغم من أن مناطق رعيهم والطرق التي يسلكونها في انتقالهم الفصلي بين المراعي الصيفية والشتوية كانت محددة في السجلات الرسمية، فإن الخلاف بينهم وبين الفلاحين والسلطات الإدارية لم يكن أمراً غير مألوف. فالرعاة كرهوا التقييدات البيروقراطية والتسجيلات والضرائب، وعندما تضعف السلطة المركزية، يصبح استياؤهم خارج حدود الانضباط.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش

(1) Barkan (1964).

(2) راجع Pitcher (1972)، خريطة رقم XVI.

(3) Lowry (1981).

(4) Barkan (1964), P.13.

(5) راجع إينالجك (1965a)، pp. 1085-91.

(6) Turan (1959); Vryonis (1971), PP. 351 - 402; Cahen (1988), pp. 162 - 75, 321 - 23; İnalcik (1970c).

(7) İnalcik (1986a), p.47.

(8) Barkan (1957), p.20.

(9) Barkan (1970), P. 169.

(10) İnalcik (1978a), pp. 79 - 80; Göyünç (1979), pp. 331 - 48.

(11) Erder (1975), pp. 284 - 301.

(12) Braudel (1972), I, p.398.

(13) Barkan (1957), p. 23.

(14) Braudel (1972), I, p. 396.

(15) Pitcher (1972), map no. XXI.

(16) İnalcik (1978a), p. 75; Braudel (1972), I, p.398.

(17) Barkan (1957), P. 25; Cohen and Lewis (1978), pp. 19 - 41.

(18) Káldy - Nagy (1960).

(19) Cf. Issawi (1958), pp. 329 - 33.

(20) Braudel (1973), I, pp. 593 - 94; İnalcik (1978a), pp. 80 - 83; Cook (1972).

(21) Cook (1972).

(22) Islamoğlu - İnan (1987), pp.107 - 28.

(23) Erder and Faroqhi (1979), pp. 322 - 45.

(24) Oruç (1925), pp. 4, 79.

(25) İnalcik (1991a), pp. 67 - 70.

(26) Karpat (1985).

(27) İnalcik (1973b), p.225.

(28) Akdağ (1963), pp. 250 - 54; MTM, I, p.82.

(29) İnalcik (1965b), pp. 126 - 27.

(30) Güçer (1964). p.18.

(31) Barkan (1955 - 56), p. 203.

(32) Planhol (1958); Hütteroth (1974), pp. 30 - 40.

(33) Vryonis (1971), pp. 143 - 287.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(34) Wittek (1934).

(35) İnalcik (1986a), pp. 41, 47.

(36) المرجع نفسه، p. 45.

(37) Vryonis (1971), pp. 223 - 44.

(38) İnalcik (1986a), pp. 45 - 46.

(39) İnalcik (1985a), pp. 197 - 99.

(40) Barkan (1953 - 54), pp. 209 - 39; Barkan (1946 - 50): map.

(41) Vryonis (1975), p. 50.

(42) Barkan (1943), pp. 140 - 42.

(43) Barkan (1943), p. 52, article 19، شكّل البدو 54 بالمئة من مجموع السكان في ذي القادرية، و58 بالمئة في مقاطعة حلب، و62 بالمئة في مقاطعة بغداد في الفترة ما بين 1580 و90، راجع أيضاً: Murphey (1984), p. 192.

(44) Barkan (1943), p. 53, article 23.

(45) Vryonis (1975), p. 57، يعترف فريونيس بحدوث تكافل تدريجي بين اليونانيين والأتراك.

(46) Lindner (1983), pp. 51 - 74، يعتبر لندنر أن الدولة العثمانية اتبعت سياسة ضريبية تعمدت تدمير البدو التركمانيين اقتصادياً كي لا يكون لديهم أي خيار سوى أن يصبحوا حضراً، كذلك أيضاً إينالجك (1986a)، الهامش 67.

(47) Soysal (1976), pp. 24 - 28.

(48) Heers (1961), p.393.

(49) Pegolotti (1936), pp. 293 - 300, 360 - 83, 411- 35.

(50) Zachariadou (1983), pp. 125 - 73، يعدّل زكاريادو في نظرية الانحطاط لفريونيس Vryonis, (1971), pp. 144 - 45.

(51) كان السجاد التركماني يعلّق بسبب أشكاله الجمالية وألوانه البرّاقة على جدران الكنائس ومكاتب الأعمال في المدن الأوروبية ونُسخ في رسومات بعض الجهابذة مثل كرباشيو carpaccio ولوتو lotto أو هولبين Holbein: راجع:

Yetkin (1972); Aslanapa and Durul (1972); Rogers (1990 - 91).

(52) Ibn Battuta (1962), pp. 432 - 33.

(53) İnalcik (1986a), pp). 54 - 55.

(54) Foster (1933), pp. 108 - 10, 241.

(55) Tavernier (1970), pp. 36 - 37.

(56) İnalcik (1983d), pp. 263 - 67.

(57) İnalcik (1992b-; Tunçdilek (1960); İnalcik (1970b), p.21.

(58) Planhol (1959).

(59) قاد السباهيون الفلاحين في عملية تحويل مراعيهم إلى حقول. راجع:

Barkan (1943), pp. 27 - 29, 67.

(60) Sümer (1957). pp. 429 - 47.

(61) Sümer (1949 - 50). p. 516.

(62) Barkan (1943).

(أ) الذهنية الاقتصادية

كان الاقتصاد في تقاليد الدولة الإيرانية يعتبر حصراً وسيلة لتعزيز مالية الدولة وبالتالي سلطة الحاكم[1]. وقد سعى النظام العثماني في تنظيمه لاقتصاد وتجارة الدولة، بشكل أساسي، إلى تجميع ما أمكن من المعادن الثمينة في الخزانة المركزية. فالمالية كما لاحظ ڤان كلافرن[2]، هي «السعي إلى زيادة العائدات العامة في كل الأوقات لغايات تتجاوز الأهداف الاقتصادية»؛ وكان ذلك في الواقع مبدأ أساسياً في الدولة العثمانية.

من ناحية ثانية، ولأنه كان يُعتقد بأن القوة العسكرية هي الوسيلة الرئيسة للحفاظ على الثروة، فقد شكّلت الإمبريالية العسكرية إلى جانب السياسة المالية أساس مفهوم الدولة عند الإيرانيين والعثمانيين، ويُعزى إلى كليهما ديناميات الفتح العثمانية وعملية بناء الدولة. وقد نصح الكاتب العثماني كينالي زاد (توفي 1561) صانعي السياسة العثمانية بالتالي[3]:

> حددت بعض السلطات مصادر الحصول على الثروة بثلاثة قطاعات: التجارة والأعمال الحرفية والزراعة. إلاّ أن بعض المشرعين جعلها أربعة قطاعات بإضافة السلطة السياسية ـ العسكرية (الإمارة). وكان هناك اختلاف حول أيٍّ من هذه القطاعات الأفضل دينياً وأخلاقياً. يرى الإمام الشافعي أن التجارة هي الأفضل لأنها كانت المهنة النبيلة للنبي محمد (ﷺ). إلاّ أن الماوردي يضع الزراعة في مركز الصدارة. ورأت بعض المراجع المتأخرة أن العديد من الممارسات

غير الشرعية قد تسربت إلى المعاملات التجارية ما دفع إلى عدم الثقة بمصادر الثروات؛ ولذا فإن الزراعة ينبغي أن يكون لها الأفضلية على التجارة. وفي الحصول على الثروة يجب على المرء أن يبتعد أولاً عن الاضطهاد والظلم؛ وثانياً، عن النشاطات المخزية، وثالثاً، عن المهن غير الأخلاقية أو الشائنة.

وتتكوّن الأعمال الحرفية من ثلاث درجات: نبيلة، ومحايدة، ووضيعة. تستند مهنة العلماء، والإداريين والجنود إلى قيم روحية مثل المنطق، وفن الخطابة والشجاعة على التوالي، ولذا فإنها تشكل المهن النبيلة. الربا والأعمال الموجهة نحو التسلية هي مهن وضيعة. ومن أجل حسن سير النظام العالمي، فإن هذه الأنواع الثلاثة من المهن ضرورية، ومن المفروض أن تبقى كل مجموعة ضمن مجال نشاطها الخاص. أما المهن المتوسطة، أو المحايدة فتتضمن الزراعة غير الضرورية للعيش، أو عمل الصائغ الذي ليس في غاية الضرورة.

أما فيما يتعلق بالنشاطات المهنية، فيشير كينالي زاد[4]، إلى أن على الحرفي أن يسعى لإنتاج أفضل السلع دون أن يكتفي بكسب معاشه. ويضيف كينالي زاد، بما أن من الضروري، إرضاء المستهلك لأن ارتياحه ودعواته هي مصدر ازدهار وخلاص في هذا العالم، فإن من المضيعة للوقت أن نكون دقيقين جداً عند صناعة المنتجات الكمالية. فمن الأفضل كثيراً بالنسبة للمسلم أن يصرف وقته في الصلاة. ومن المفيد أن نشير إلى إصرار كينالي زاد على أهمية الزراعة والحفاظ على مقاربة أخلاقية للنشاطات الاقتصادية.

لا يمكن تجاهل هذه الأفكار بالكامل على أساس أنها نصائح نظرية وأخلاقية خالصة، لأنها أثّرت في الواقع في فكر وتصرفات النخبة العثمانية والعامة في الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية، وهي حقيقة تدعمها وقائع ملموسة في العديد من الأوضاع والمؤسسات في التاريخ العثماني.

إن الأفضلية المعطاة للزراعة كأهم نشاط اقتصادي ضروري وفعّال، لها أهمية خاصة. لقد اعترف سليمان الأول بالفلاحين على أنهم المحسنون الحقيقيون

للإنسانية وعبَّر عن هذا الرأي بقوة. هكذا طوَّر الكيان العثماني، إلى جانب مفهوم تدعيم سلطة الدولة، مبدأً موازياً في نظام الجفت ـ خانه لزيادة الإنتاج الزراعي وحماية الفلاحين.

بالمقابل، فإن ما جعل قوة المركنتلية الغربية مختلفة عن الدولة العثمانية إعطاء الدول الأوروبية وزناً أكبر للصناعة والتصنيع في معادلة الثروة ـ القوة ـ الثروة، لذا احتلت المركنتلية والطبقات الاجتماعية المركنتلية الصدارة في المجتمع. وبعبارة أخرى، بينما تحرك الغرب نحو اقتصاد الثروة الوطنية التي تكتسب عن طريق التوسع الصناعي الدائم وقيام الأسواق في ظل نظام رأسمالي، التزم العثمانيون بسياسة إمبريالية تركِّز على التوسع في الأراضي، إلى جانب احتكارات تقليدية في الصناعة وسياسة محافظة في الزراعة وامتلاك الأراضي.

الدولة العثمانية: دولة الرفاهية

هناك في الدولة الإسلامية اهتمام طاغ بالصالح العام للجماعة يدعو إلى اقتصاد الوفرة على الرغم من أن ذلك يبدو متناقضاً مع أهداف الدولة القوية. فالدولة في النهاية ليست سوى وسيلة لنشر عقيدة الإسلام، في التقاليد الإسلامية الصافية. وقد أكد البحاثة المسلمون المحدثون[5]، مستمدين أحكامهم من مصادر الشرع الإسلامي، وربما من بعض رؤى ماكس فيبر، أن النشاطات الاقتصادية تحدد بنظام القيِّم في الإسلام، وهو النظام الذي يعنى بالصالح العام للجماعة الإسلامية ككل. وقد أشار هؤلاء وهم ينتقدون المفهوم الغربي للاقتصاد الفردي، إلى أن الرؤية العالمية للإسلام مبنيَّة على أُحادية هذا العالم، والعالم الآخر، ذلك أن حياة البشرية يُنظر إليها ككل متجانس موجَّه نحو هدف سام هو، «مرضاة الله». فتقديم الخير للفقراء والمحتاجين، وربط المصادر بالمصلَحة العامة للأجيال القادمة، والسعي لتطوير حياة الجماعات هي الأهداف «الاقتصادية» الحقيقية. أما «الإنتاج والربح»، فليسا كما يؤكد م. المبارك[6]، «غايات وإنما وسائل. القوة المحركة للنظام الحالي هي الربح، إلاَّ أن خير البشرية في النظام الإسلامي».

إلاَّ أن بإمكاننا، بالطبع، أن نتساءل متى وأين تحولت النظريات الإسلامية إلى واقع. في الحقيقة، إن الصراع بين المثالية الإسلامية وممارسات الحياة اليومية

كان من الموضوعات الحاضرة دائماً في المجتمعات الإسلامية[7]. ومع التجاهل التام للضرائب غير الإسلامية الواسعة التي فرضت في كل الدول الإسلامية، فإن وجهة النظر الشرعية الملتزمة تؤكد أيضاً أن النظام المالي الإسلامي قائم على مبدأ الإحسان الإسلامي، «الذي يهدف إلى تأمين وسائل الحياة الأساسية لكل فرد من أفراد المجتمع»، والاستخدام المنتج للمصادر الاقتصادية من أجل المنفعة المادية للجماعة. إن التوجُه الأساسي، «هو المشاركة المتبادَلة للدخل العام بين الأغنياء والفقراء». غير أن الملكية الخاصة في الوقت نفسه مبدأ يقرّه الإسلام.

لكن هناك نظرية قدمها المشرعون المسلمون التقليديون تميز بين ما هو ضروري وكمالي. لذا، فإنهم يقولون من الناحية العملية إن السلع الكمالية المستوردة بمعظمها من قبل التجار لا تخضع لضوابط الأسعار التي تفرضها الدولة، في حين تخضع السلع الأساسية والمنتجات المحلية في البازارات العامة لمراقبة دقيقة من قبل مفتشي البازار (المحتسبين) الذين تعينهم الدولة[8]. إن نظام تحديد الأسعار الأكمل (نَرْخ) والمراقبة المستمرة للأسعار، والموازين، والمقاييس في البازار (السوق) والتي تتعلق بالأساسيات هي من بين أكثر المسؤوليات أهمية لقائد الجماعة أو السلطان أو القاضي المحلي؛ وقد اهتم السلاطين العثمانيون بشكل جدي في الواقع، بهذا الواجب. ومن الممكن القول إنه كان للاهتمامات السياسية أيضاً دور في هذه القضية لأن الانتفاضات الشعبية من أجل الرغيف شائعة جداً في المدن الإسلامية. وعلى أي حال، فإن تجنّب النقص في الحاجات الأساسية وتأمين اقتصاد الوفرة كان من الاهتمامات المركزية للسلطان. وتشير وقائع الأرشيف إلى أن هذه المبادىء كانت الموجِّه للإداريين العثمانيين في كل قراراتهم المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، فإن أهمية مكانة الإحسان في الشرع الإسلامي واضحة بيِّنة. إنه التعبير عن الشكر لله عز وجل على عطاءاته لمخلوقاته. لذا، بتفسير الإحسان كجزء من واجب الصدقة الديني[9]، فإنه يعتبر سلوكاً يُكافأ عليه المرء كثيراً في الإسلام. وغالباً ما كان السلاطين يوزعون الصدقات، كما يوزعون آلاف الأضاحي من الأغنام في بعض المناسبات على الفقراء، ويقومون أحياناً بتوزيعها بأنفسهم. كما كانت العمارات (حيث تقدم الوجبات الغذائية المجانية) من

المؤسسات الأكثر انتشاراً وارتباطاً بالأوقاف الدينية في المدن. وليست مصادفة، أن يواجه السلاطين العثمانيون صعوبة في منع تدفق المتسوّلين إلى استانبول خلال شهر الصيام والخير «رمضان». لقد شكّل الآلاف من «الداعين إلى الصلاة» (المطوفين) المنتشرين في معظم مساجد الإمبراطورية، وخاصة في الحصون على التخوم، مجموعة نظامية تقبض رواتبها من الدولة. إن الإيمان بأن الإحسان يرضي الله عز وجل ويجلب بركته، كان المحدد لسلوك المسلمين في العديد من الأعمال الأساسية ذات الأهمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، وقد كان العثمانيون متحمسين وبشكل خاص لهذه القضية.

لقد لعبت المؤسسات المنبثقة عن الأعمال الخيرية دوراً هاماً في إعادة توزيع الثروة في المجتمع؛ فقد كانت مجموعات كبيرة من المعدمين والعاطلين عن العمل في المدن والقرى العثمانية تُعال من خلال مثل هذه المؤسسات الخيرية[10]. وهكذا، فإن قسماً كبيراً من الثروات المتجمعة في أيدي النخبة، رغم أنها أحياناً وبشكل مؤقت تستثمر في مؤسسات الكومندا (الشراكة النائمة أوشراكة المضاربة)، إلاّ أنها كانت توهب في النهاية للأوقاف الخيرية. وينبغي عدم التقليل من الأهمية الاقتصادية لمثل هذه المؤسسات في المجتمع العثماني[11].

وخلافاً لاقتصاديات السوق، يشير كارل بولانيي إلى أن الوحدة الاقتصادية لما نسميها المجتمعات التقليدية تنظم من خلال ترتيبات مؤسساتية مثل القرابة، أو العائلة، أو الجامع (مركز العبادة)، أو الدولة. وتتخذ التصنيفات المستخدمة في اقتصاديات السوق مثل الربح، والأسعار، والأجور معنىً دينياً في المجتمع العثماني. ولأن أهداف إعادة توزيع الثروة تفترض وجود «مركز مختص»، فإن السلطان كان يلعب دوراً أساسياً في هذا المجتمع[12]. ومن الواضح أن المؤسسة الخيرية (الوقف) في الدولة الإسلامية هي مؤسسة أساسية لإعادة التوزيع، ولديها وظيفة توحيدية أساسية اجتماعية واقتصادية.

ومن ناحية ثانية، كان السلاطين العثمانيون حريصين على المحافظة على التبادلية القائمة على تبادل الهدايا، وخاصة الهدايا (البيشكش) التي يقدّمها إلى السلطان في المناسبات الخاصة، مثل عيد رأس السنة (النيروز) أو الأعياد الدينية، أصحاب المقامات والسفارات الأجنبية. ولا ينبغي تجاهل النتائج الاقتصادية لهذا

التقليد. فقد أنشئت مجموعة من حرفيي القصر (حرفي خاصّة) لتحضير الهدايا الإمبراطورية في القصر، كما أن التوزيع الدوري للثياب الصوفية للإنكشارية أدى إلى قيام صناعة صوفية واسعة في سالونيكا واستانبول. وقد كان لهدايا البيشكش (البخشيش) ورسوم الخدمات المتوقعة من قبل التابعين الخاضعين للسلطان أهمية شبه دينية، حيث يبرر إهمالها الاعتراض أو التمرد. وكان للأموال التي توزع على أعضاء الفرق العسكرية والمستخدمين بمناسبة تبوّؤ السلطان الجديد العرش تأثير كبير في مالية الدولة ودافعي الضرائب؛ فقد كانت تقع انتفاضات العسكر في استانبول عندما تعجز الإدارة عن الدفع.

وتجدر الإشارة إلى المعاملات التي تتوخى الربح بشكل أساسي، مثل الاستثمار في شراكة الكومندا (المضاربة)[13]، وهو عمل يقرّه الشرع الإسلامي، وقد مورس بشكل واسع في الإمبراطورية العثمانية. كما أنه في أعقاب انتشار ممارسات إعطاء تسليفات مع فائدة مستترة بأشكال مقبولة دينياً[14]، مثل استخدام رسائل الاعتمادات المالية، ونشاطات الصرافة، والشكل البدائي للأعمال المصرفية (دولاب dolab)، فإن الاقتصاد العثماني للقرن السادس عشر استخدم بعض الممارسات الأساسية لاقتصاديات السوق الرأسمالي، ويعود ذلك جزئياً إلى تأثير جماعة التجار الإيطاليين في غَلَطَة، وتأثير الرعايا العثمانيين ذوي الأصول الإيطالية[15]. لكن يبدو أن كل هذه الوسائل التجارية قد بقيت هامشية أو جانبية لأن البناء الاجتماعي - الاقتصادي العثماني إضافةً إلى الذهنية المتبعة نفسها لم يتعرضا لأي تغيير أساسي بسبب هذه الوسائل، ولم يحدث في الإمبراطورية العثمانية أي تطور مماثل لما حدث في الغرب. ومن الواضح، في المجتمع العثماني، أن سيطرة الدولة والعلاقات الأخوية الدينية بقيت تشكّل الدينامية الأساسية لإعادة توزيع الثروة. لقد اعتمد اقتصاد الدولة وماليتها، بشكل أساسي، على ملكية الدولة للأراضي وسيطرتها على الإنتاج الزراعي، المصدر الرئيسي للثروة. وكانت حياة الفلاحين فضلاً عن وجود فئة كبيرة من الطبقة العسكرية يعتمد على نظام ملكية محددة للأرض وسياسة ضريبية معيَّنة.

اقتصاد الوفرة العثماني في مواجهة المركنتلية الأوروبية

إن طبيعة العلاقات الاقتصادية العثمانية مع الغرب تعرضت حتماً لبعض

التقليد. فقد أنشئت مجموعة من حرفيي القصر (حرفي خاصّة) لتحضير الهدايا الإمبراطورية في القصر، كما أن التوزيع الدوري للثياب الصوفية للإنكشارية أدى إلى قيام صناعة صوفية واسعة في سالونيكا واستانبول. وقد كان لهدايا البيشكش (البخشيش) ورسوم الخدمات المتوقعة من قبل التابعين الخاضعين للسلطان أهمية شبه دينية، حيث يبرر إهمالها الاعتراض أو التمرد. وكان للأموال التي توزع على أعضاء الفرق العسكرية والمستخدمين بمناسبة تبوّؤ السلطان الجديد العرش تأثير كبير في مالية الدولة ودافعي الضرائب؛ فقد كانت تقع انتفاضات العسكر في استانبول عندما تعجز الإدارة عن الدفع.

وتجدر الإشارة إلى المعاملات التي تتوخى الربح بشكل أساسي، مثل الاستثمار في شراكة الكومندا (المضاربة)[13]، وهو عمل يقرّه الشرع الإسلامي، وقد مورس بشكل واسع في الإمبراطورية العثمانية. كما أنه في أعقاب انتشار ممارسات إعطاء تسليفات مع فائدة مستترة بأشكال مقبولة دينياً[14]، مثل استخدام رسائل الاعتمادات المالية، ونشاطات الصرافة، والشكل البدائي للأعمال المصرفية (دولاب dolab)، فإن الاقتصاد العثماني للقرن السادس عشر استخدم بعض الممارسات الأساسية لاقتصاديات السوق الرأسمالي، ويعود ذلك جزئياً إلى تأثير جماعة التجار الإيطاليين في غَلَطَة، وتأثير الرعايا العثمانيين ذوي الأصول الإيطالية[15]. لكن يبدو أن كل هذه الوسائل التجارية قد بقيت هامشية أو جانبية لأن البناء الاجتماعي - الاقتصادي العثماني إضافةً إلى الذهنية المتبعة نفسها لم يتعرضا لأي تغيير أساسي بسبب هذه الوسائل، ولم يحدث في الإمبراطورية العثمانية أي تطور مماثل لما حدث في الغرب. ومن الواضح، في المجتمع العثماني، أن سيطرة الدولة والعلاقات الأخوية الدينية بقيت تشكِّل الدينامية الأساسية لإعادة توزيع الثروة. لقد اعتمد اقتصاد الدولة وماليتها، بشكل أساسي، على ملكية الدولة للأراضي وسيطرتها على الإنتاج الزراعي، المصدر الرئيسي للثروة. وكانت حياة الفلاحين فضلاً عن وجود فئة كبيرة من الطبقة العسكرية يعتمد على نظام ملكية محددة للأرض وسياسة ضريبية معيَّنة.

اقتصاد الوفرة العثماني في مواجهة المركنتلية الأوروبية

إن طبيعة العلاقات الاقتصادية العثمانية مع الغرب تعرضت حتماً لبعض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التغيرات مع قدوم الدول الأوروبية إلى الشرق، كما اتخذ نظام الامتيازات الأجنبية بحد ذاته وجهة جديدة. إن المركنتلية الغربية القائمة على مفهوم الاقتصاد القومي، والتي نُظر إليها وتمت إدارتها كشركة قومية واسعة، كانت شكلاً متطوراً للرأسمالية بالمقارنة مع مظاهرها الأولية في إيطاليا. وكانت المركنتلية تتناقض بشكل تام مع المفاهيم العثمانية للعلاقات الاقتصادية. وقد استغلت الاقتصاديات الغربية إلى أقصى حد المفاهيم العثمانية حول الاقتصاد لتسويق سياساتها المركنتلية الخاصة ولتحقيق تطلعاتها الرأسمالية.

اشتقت النظريات المركنتلية في الظاهر من المعتقدات الشعبية التي تداولها الغرب كما الشرق[16]، من خلال إرث العصور الوسطى المشترك. على سبيل المثال، اعتقد الشرقيون كما اعتقد الغربيون أن السلطة السياسية تتوقّف على مدى قدرة الحاكم على تجميع الذهب والفضة في الخزينة الإمبراطورية المركزية، ولذا ينبغي حماية دافعي الضرائب لكي يزدهروا ويغذوا هذه الخزينة. وتحقيقاً لهذا المفهوم، ابتكر المركنتليون فكرة جديدة، مؤكدين على أن تجميع الذهب والفضة يعتمد على فائض في الميزان التجاري من خلال التنامي المستمر للصناعات المحلية والصادرات. بل إن هذه الفكرة بحد ذاتها سوف تقود الغرب في القرن الثامن عشر إلى الافتراق النهائي عن اقتصاديات الشرق، والتوجه نحو الثورة الصناعية واقتصاديات السوق الحرة.

دعم كل من الشرقيين والمركنتليين سياسة حظر تصدير المعادن الثمينة وسمحوا، في المقابل، باستيرادها الحر. ونحن نعلم، أن الدولة العثمانية قد أعفت استيراد الفضة والذهب من الجمارك وحظرت تصديرهما. وفي العصور الوسطى كان يقاس ازدهار أي بلد بشكل عام بتوفر الذهب والفضة في الأسواق ووفرته. كما أن ندرتهما كانت تؤدي إلى مصاعب في التجارة وفي دفع الضرائب، كما كانت مُدانة وتُعزى إلى شهية الحاكم في تخزين الذهب والفضة في خزينته[17].

من ناحية أخرى، غالباً ما كان السلطان في الدولة العثمانية يحظر تصدير الحبوب والمواد الأولية مثل القطن، والصوف الخام، والجلود وهي سياسة اتبعها المركنتليون في الغرب أيضاً. إلاَّ أن الحكومة العثمانية اتبعت مثل هذه السياسة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بهدف تجنّب نقص الحاجيات الأساسية للعامة، بينما كان الهدف الأساسي في الاقتصاد المركنتلي هو تأمين قوة عمل رخيصة وتشجيع الصناعات لإنتاج سلع يمكن تصديرها للسوق العالمية بأسعار تنافسية.

وبالرغم من التشابه، إلاّ أن الفرق الرئيسي بين العثمانيين والمركنتليين هو أن اقتصاد الدولة في الغرب اعتبر عالمياً مثل اقتصاد الشراكة، مع الاهتمام بأن يكون الميزان التجاري الإجمالي لصالح الدولة ويحسب على ضوء الفائض في المعادن الثمينة أو السلع الدائمة. وقد انطلقت هذه الفكرة حول الميزان التجاري الكلي أولاً في الجمهوريات التجارية الإيطالية الصغيرة، التي ازدهرت بسبب تجارتها مع الشرق، وأصبحت لاحقاً النموذج للمدن ـ الدول الحديثة الناشئة في الغرب. من ناحية أخرى، كان يعتقد في ظل مثل هذه الأنظمة بأن ثروة المدينة أو الدولة تعتمد على إمكانياتها في حماية الطرق التجارية. وقد أصبح الدور المحوري للقوة البحرية في سيادة البندقية على تجارة الشرق، لاحقاً وبكل بساطة، محط تعظيم الدول القومية الغربية، وأصبحت الاتصالات البحرية العثمانية تعتمد بشكل كبير على الملاحة الغربية في فترة الانحطاط العثماني.

لا شك في أن الدولة العثمانية كانت مهتمة بشكل حيوي بتأمين طرق التجارة، وكافحت باستمرار ضد القراصنة. كما أن السفن المملوكة من قبل الدول الغربية كانت تستخدم في التجارة مع مصر منذ عهد محمد الثاني(18). إلاّ أن كل هذا الاهتمام كانت تحفزه المصالح المالية أو الحاجة لتأمين مواد كافية في السوق المحلي، وخاصة، تموين العاصمة الإمبراطورية التي تعج بالناس. ورغم أن المالية وتأمين حاجة الأسواق كانت أيضاً جزءاً من سياسة المركنتلية الغربية، إلاّ أن فكرة الاقتصاد ككل وحمايته، من الناحيتين المادية والاقتصادية، في مواجهة الدول المنافسة لم تخطر أبداً على بال العثمانيين قبل القرن الثامن عشر. ويبدو أنه لم يكن هناك أي اهتمام في حماية الصناعات المحلية في مواجهة المنتجات الغربية، ولا حتى حماية الصناعات المحلية التقليدية المزدهرة مثل صناعة الحرير العثمانية في بورصة.

وفي الواقع، فإن «المركنتلية ـ الزائفة» العثمانية (وهو التعبير الذي استخدمه ڤان كلافرين لمثل هكذا اقتصاديات) لم تكن تهتم فيما إذا كانت الصناعات المحلية

تتعرض للانحطاط نتيجة لمنافسة المركنتلية الغربية إلى أن أصبح التجار الغربيون في مرحلة متقدمة جداً من تدمير اقتصاد الإمبراطورية، كما أصبح واضحاً في الاستهلاك الواسع للسلع الغربية مثل الملابس القطنية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (راجع أدناه، القسم الرابع، الفصل 32). لقد كان اهتمام النخبة العثمانية منصبًا وبشكل أساسي على تأمين الأسعار المنخفضة والتنوع في الأسواق المحلية، لذا فإنهم عارضوا تصدير السلع الحريرية الكمالية إلى الأسواق الخارجية وشجعوا استيراد الأقمشة الحريرية من البندقية، وفلورنسا، وجنوى ولاحقاً من فرنسا إلى الإمبراطورية بحسب نظام الامتيازات. شكّلت الأقمشة الحريرية العثمانية، والمنتوجات القطنية والموهير جزءاً هاماً من السلع العثمانية المُصدَّرة إلى أوروبا قبل أن تقلّد الصناعة الأوروبية المنتجات العثمانية وتتفوّق عليها. كما لم يتدخل العثمانيون بشكل أساسي في تصدير الأقمشة لأنها تنتج من قبل القطاع الخاص الذي كان مدفوعاً بالرغبة في الربح، ولأنه منذ البداية لم يحبذ العثمانيون تدخل الدولة إلاً في تجارة الحاجيات الأساسية.

لا يبدو في الأساس أن العثمانيين قد طوروا مفهوماً اقتصادياً، مثل مفهوم المركنتلية الغربي، لترتيب اقتصاد البلد بشكل نظامي شامل. وقد اعتبرت الواردات مفيدة لتأمين فائض في الأسواق دون أن يؤخذ في الحسبان أية اعتبارات اقتصادية أخرى مثل ميزان المدفوعات، وحماية الإنتاج الصناعي، أو العمل من خلال استبدال الصناعات كثيفة العمالة بالمنتوجات الزراعية. انطلاقاً من هذه الذهنية، اعتبر العثمانيون الامتيازات التجارية نافعة للإمبراطورية. ولذا كانت هذه الامتيازات تعطى بسرور للدول المركنتلية الأوروبية لأنها برأيهم تخدم مصالح الإمبراطورية.

كما أن تدخل الدولة أيضاً في شؤون الإمبراطورية، وخاصة في تنظيم الجمارك والنقابات الحرفية، ووضع سقف أعلى للأسعار، والتفتيش في الأسواق لمراقبة نوعية السلع ووزنها، واحتكارات صنع وبيع بعض الحاجيات، كان يختلف في الجوهر والهدف عن تنظيمات الدول المركنتلية. في الحالة العثمانية، كان الاهتمام الأساسي دائماً مصلحة الدولة المالية وحماية المستهلكين في السوق الداخلي، بينما كانت الأنظمة الاقتصادية في الاقتصاديات المركنتلية تُحدَّد بالسوق التنافسية العالمية. وفي التحليل النهائي، فإن الهوَّة بين النظامين كانت تعود إلى

الاختلاف بين نظام اجتماعي يسيطر عليه حاكم مستبد في مجتمع يقوم على الملكية العقارية، وبين مجتمع مدني يسود فيه نظام الطبقات وتشارك البرجوازية الناشئة في السلطة[19]. ولتفسير خروج الأوروبيين من اقتصاد العصور الوسطى واختلاف اقتصادهم البنيوي عن الاقتصاديات الآسيوية، فإن التركيز يجب أن ينصبّ على أن أوروبا القرن الخامس عشر قد ارتقت من «اقتصاد طبيعي بمجمله إلى اقتصاد مالي بأغلبيته»، بينما استمرت في الشرق العثماني عمليات المقايضة والتسليفات الطويلة الأمد في التجارة خلال القرن السادس عشر وإلى أن غزت النقود الفضية الأوروبية الإمبراطورية بعد ثمانينيات القرن نفسه.

وينبغي أن نتذكر أيضاً، أنه كان يتوقّع بالنسبة للعثمانيين أن تأتي الثروة من مصادر ضريبية جديدة لأراض ضُمَّت عن طريق الفتوحات، وليس عن طريق وسائل مكثفة مثل زيادة الدخل من الزراعة، والصناعة والتجارة من خلال تقنيات جديدة[20].

لقد كان العثمانيون ملتزمين بطرقهم القديمة، وأحياناً لأسباب وجيهة؛ فالدولة لم تكن منخرطة مباشرة في المشاريع الإنمائية أو استصلاح الأراضي. وقد شُجّع استصلاح الأراضي البور، لا لأسباب مالية أساساً. ولم تتخذ الدولة العثمانية المبادرة في بناء السدود، والقنوات، والبحيرات الصناعية للرَّي إلا في الحالات الطارئة، وكان يتمُّ تشجيع الاستثمار الخاص في مثل هذه المشاريع بشكل رئيسي لزيادة الدخل الضريبي. في المقابل، وكما يرى المؤرخون الاقتصاديون، فإن هيكلية الدول الصغيرة نسبياً في أوروبا، التي كانت في صراع حاد بعضها مع بعض، إضافةً إلى الضغط السكاني، هو ما دفع الأوروبيين إلى الزراعة المكثفة وإلى بذل جهود منهجية لتحقيق أرباح مركنتلية عن طريق التجارة الخارجية، إضافةً إلى استخدام مكثف أوسع للعمل في الداخل.

باختصار، فإن المجتمع العثماني لم يخلق الظروف المؤدية «للانتقال من قاعدة زراعية، إلى بنية فوقية صناعية، تجارية وبحرية مترافقة مع السعي لتأمين حصة أكبر من أرباح التجارة الدولية لمواطنيه»[21]. إن الإجراءات الاقتصادية العثمانية لم تتأت من نظرية نظامية متماسكة كما كان الحال في الغرب، وإنما، كما هو حاصل في مجالات نشاطات أخرى، فإنها اتبعت الممارسات المجربة منذ وقت طويل والتقاليد الموروثة عن مجتمع الشرق الأوسط وثقافته.

ويظهر التناقض بشكل واضح في سياسة العثمانيين المتعلقة بالجمارك، ونظام الامتيازات. فالنظام المركنتلي الغربي القائم على التوسع التجاري، كان يرتبط بشكل مباشر بتجارة الشرق، وقد اتبعت المَلَكيات الأوروبية خطى الإيطاليين في هذا الاتجاه أيضاً. ففي أوروبا المركنتلية كانت كل ملكية قومية تسعى لتوسيع قاعدة اقتصادها، وقد سعت أولاً للحصول على الامتيازات التجارية من الحكومة العثمانية وأقامت شركتها الخاصة بالشرق. إن تجارة الشرق وشركاته، أصبحت مرادفة لنجاح المركنتلية الأوروبية.

وهناك إجماع[22]، منذ أوائل العصور الوسطى، على أن عجز الميزان التجاري بين أوروبا والشرق من جهة، وبين الشرق والهند من جهة أخرى، قد أصبح نموذجاً هيكلياً، لذا كان هناك تدفق مستمر للفضة من الغرب إلى الشرق. في الفترة الممتدة بين عامي 1450 و1550، عندما توحدت مناطق الشرق، أي شرقي البحر الأبيض المتوسط، والبلقان، والبحر الأسود تحت سيادة إمبراطورية مركزية وكان الاقتصاد الأوروبي حينذاك في مرحلة توسع، تكثف تدفق المعادن الثمينة ـ وهذه الظاهرة اعتبرت واحدة من الدوافع الأساسية للغربيين في بحثهم عن الإلدورادو[23]. وبينما كانت الهند وإيران تعتمدان على دور وساطة الإمبراطورية العثمانية لسد النقص في مخزونها من المسكوكات، كانت أوروبا بدورها قادرة، من خلال نظام الامتيازات والتسهيلات التجارية الأخرى في الإمبراطورية العثمانية، على نقل إنتاجها الصناعي إلى آسيا.

السوق والاقتصاد

إن السياسة الاقتصادية العثمانية الموجهة نحو السوق المديني، كانت قائمة على إنتاج محدود للسلع لسوق محدد، ما تطلب تدخل الدولة وإشرافها المستمر من خلال مفتش السوق، المحتسب. فهذا الموظف الرسمي لديه السلطة لتأمين تطبيق القوانين والتفتيش على أسعار ونوعية السلع في السوق[24]. وقد كان إنتاج السلع الكمالية في هذا النظام يتناسب ومتطلبات سوق محدد، لأن مجموعة صغيرة من النخبة، التي جمعت ما يكفي من السيولة وتمتلك قدرة واضحة على الشراء، كانت مهتمة وبشكل أساسي بالسلع ذات النوعية الممتازة.

ويبدو أن هناك تناقضاً بين الضوابط التقييدية والرغبة في اقتصاد الوفرة. وهذا التناقض قائم على الفرق بين اقتصاد الحماية والأوامر وبين اقتصاد حرية العمل (laissez - faire) في المجتمع البرجوازي الذي سعى إلى الوفرة ليس من خلال التنظيم وإنما بالحرية. لقد كانت المجتمعات التقليدية، مثل المجتمع العثماني، تدرك من خلال التجربة والتقاليد بأن النقص في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار للمستهلك، وأن زيادة الإنتاج تؤدي إلى أسعار منخفضة غير عادلة بالنسبة للحرفي؛ لذا فإن التنظيم كان لمصلحة كل من المستهلك والمنتج معاً. أما التوسع فقد كان ممكناً فقط عندما يكون هناك أسواق مدينية كبيرة مثل سوق استانبول. وهكذا، فإن اقتصاديات الشرق كانت، تقليدياً وبشكل عام، قائمة على تجارب طويلة لمدن صغيرة مع أسواق محددة وثابتة حيث يطالب كل من المواطن والحرفي بالتنظيم. أما في الغرب، وبالأخص بدايةً في إيطاليا ، فإن الاقتصاديات قد تطورت على قاعدة التوسع المستمر للسوق.

في العقود الأخيرة من القرن الخامس عشر، قامت النقابات الحرفية في مدينة بورصة الكبيرة، وتحت ضغوط المطالب الشعبية، بتجاهل التنظيمات وأنتجت حريراً أرخص لسوق العامّة المتوسعة[25]. فردّت الدولة بقوّة وأصدرت قوانين جديدة تحدد نوعية وكمية الحرير والصباغ التي يمكن استخدامها في كل نوع من المنسوجات. وقد اعترف أعضاء النقابات الحرفية أنه كان هناك طلب على أصناف أرخص وأن مفتش السوق المعين من قبل الدولة قد قبل الرشوة ولم يطبّق القوانين بشكل صارم. وهنا من المهم أن نلاحظ أن مثل هذا التوسع للسوق تمت ملاحظته فقط في المدن الكبرى مثل بورصة وأدرنة واستانبول حيث فرض عدد السكان الكبير طلباً متزايداً على أصناف أرخص وأدى توسع السوق إلى تحرُّك قوى اقتصادية كانت تتصادم مع قوانين وتنظيمات الدولة. وتوضح هذه الحالة كيف أن الاقتصاد العثماني كان ملزماً بسبب السيطرة الصارمة للحكومة المركزية القوية على اتباع اقتصاد العصور الوسطى النموذجي مع تحديد للسوق ولمستوى الإنتاج. وهذا ما يفسر أيضاً، على ما أعتقد، التباعد بين عقم صناعة العثمانيين وتجارتهم وديناميكية اقتصاد السوق الأوروبي الذي ظهر أولاً في إيطاليا والدول المنخفضة ثم لاحقاً في الدول الأوروبية الأخرى. وهكذا، فقد كانت المنافسة وتوسع السوق الأوروبي سبباً لابتكار تقنيات جديدة لإنتاج سلع أرخص بنوعية أفضل[26]. هذه

التغيرات أمنت سيادة اقتصادية غربية ساهمت في تراجع الصناعات الشرقية. لقد تأثرت الصناعات الصوفية والحريرية العثمانية إضافةً إلى أعمال المناجم، بشكل عميق بتزايد تصدير المنتجات الغربية الأرخص في نهاية القرن السادس عشر. وينبغي التركيز بالمصطلحات الاقتصادية على أن فرق الأسعار وكلفة الإنتاج كانا سبباً أساسياً في تباعد التطور الاقتصادي بين الشرق والغرب.

من ناحية ثانية، يمكن أن نعتبر في التحليل الأخير، أن هذه التغيرات قد تحددت من خلال التطور الاجتماعي والثقافي للغرب. ومن حسن حظ الشرق أن السيادة الغربية في الصناعة والتجارة ظلت محدودة في بعض القطاعات الاقتصادية مثل المنسوجات الصوفية، والصناعات المعدنية، إلى حين قيام الثورة الصناعية، حيث خسر الشرق حينئذٍ كل إمكانيات التنافس في وجه السلع المصنعة آلياً، والأرخص والأفضل نوعية في كل القطاعات.

الهوامش

(1) İnalcik (1973a), pp. 65 - 66.

(2) Coleman (1969a), p.142.

(3) Kinalizade (1284 H/1867), II, pp.2 - 4, 8 -10, 72 - 74. 110; III, pp. 6 - 8.

(4) المرجع نفسه، II، p. 9.

(5) Rehman (1974); Ahmad (1980), pp. 3 - 18, 119 - 30, 143 - 70.

(6) al - Mubarak cited by A. Zarqa in Ahmad (1980), p.16.

(7) Kuran (1989), p. 171.

(8) İnalcik (1969d), p.98.

(9) Ahmad (1980), pp.119 - 30.

(10) Yediyildiz (1985); Barnes (1986); Akgündüz (1988), pp. 438 - 43.

(11) Faroqhi (1984), index: vakf; Barkan (1955), pp. 289 - 311; Mutafčieva (1981).

(12) Dalton (1968), pp. ix - liv; Polanyi et al. (1957).

(13) Udovitch (1970), pp. 166 - 248; Lopez and Raymond (1962), pp. 174 - 84.

(14) Ahmad (1980), pp. 59 - 84; Barkan (1968), pp. 31 - 46; Mandaville (1979).

(15) İnalcik (1991a), pp. 17 - 40.

(16) Heckscher (1935), II, pp.26 - 103.

(17) İnalcik (1951), p. 652, note 98.

(18) İnalcik (1960b), p. 147.

(19) Coleman (1969a), pp. 98 - 99; Viner (1969), pp. 81 - 92.

(20) وقد تمّ التركيز على التناقض بين النظامين من قِبل A. Smith (1937), pp.3, 97.

(21) Van Klaveren cited by Coleman (1969a), p.5.

(22) Godinho (1969), pp. 305 - 15; Braudel (1972), I, pp. 463 - 75.

(23) Ibid., 17 - 48.

(24) See Ahmad (1980), pp. 288- 89; Ergin (1922), pp. 334 - 470, 1754 - 59; Kütükoğlu (1983), pp. 3 - 34; Yücel (1988), pp. 19 - 31, Text I - 153; Barkan (1942b), I, pp. 326 - 40; II, pp. 15 - 40.

(25) Barkan (1942b), II, pp. 28 - 31.

(26) عام 1600 كان هناك استراتيجية ثورية جديدة اتبعت من قبل تجار الأقمشة الإنكليز لإنتاج وبيع السلع بأرخص سعر ممكن. وكانت النتيجة التوسّع بمقدار خمسة أضعاف في إنتاج الأجواخ والأقمشة الجاهزة بين عامي 1600 و1640.، راجع: Rapp (1975), pp. 512 - 13;، نقلاً عن B. Supple. وهكذا حلّت الأجواخ الإنكليزية التقليدية والأرخص وبشكل كامل، محل منتوجات البندقية في الشرق.

(ب) مداخيل الدولة ومصاريفها

1
مصادر الدخل

كانت معظم مداخيل الدولة في كل الأقاليم بما فيها مصر تأتي من ضريبة الرأس ونظام المقاطعة. والمقاطعة تعني مصدراً للدخل مقدراً ومسجلاً في سجلات الدولة المالية، كل واحد كوحدة مستقلة. وفي معظم الأحيان كانت هذه المقاطعات تلزم لمتعاقدين محددين عن طريق نظام التزام محدد. ولأن المقاطعات كانت تتضمن الكثير من مصادر الدخل، فإن دراستها بشكل متأنٍ ضرورية لمعرفة أنواع المصادر المتضمنة في هذا التصنيف. ويقدم مصدر إيطالي، وهو في الواقع نسخة عن وثيقة عثمانية أصلية، بالتفصيل لائحة أولية عن هذه المداخيل[1] (راجع الجدول 9:I).

ويبيّن هذا الجدول بوضوح أن الرومللي العثماني كان عام 1475 مركز الإمبراطورية، حيث كان يقدم حوالى 81 بالمئة من مجموع المداخيل البالغ 1.769.000 دوكا ذهبية، دون المداخيل التي توزع لصالح مالكي التيمار. وإذا أضفنا المداخيل الموزعة في الرومللي والأناضول إلى الخزينة المركزية، فإن الدخل العام لسنة 1475 يقدَّر بحوالى ثلاثة ملايين دوكا ذهبية.

بلغت ضريبة الرأس، وهي أهم مصدر فردي لعائدات الدولة، حوالى 48

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالمئة من مجمل الموازنة، وتبعتها رسوم المناجم، ودور الضرب، والملاحات، التي تشكِّل 28 بالمئة من مجموع المداخيل. وفي الأناضول، في هذا الوقت، كانت مناجم النحاس في قسطمونو (كور) جديرة بالاهتمام؛ فقد شكَّلت عائداتها أكثر من 45 بالمئة من مجمل عائدات الأقاليم الآسيوية. وكانت المناطق الرئيسة التي تقدم مقداراً كبيراً من العائدات للخزينة المركزية هي: غربي الأناضول، وهي منطقة تجارة أساسية مع أوروبا عن طريق كايوس؛ وقرامان، وهي منطقة غنية بإنتاج الحبوب وصناعة السلع القطنية؛ ومنطقة تجارة البحر الأسود مع مرافىء مدن كافا، وطرابزون، وأماسرة، وسمسون وأخيراً بورصة مركز تجارة الحرير الإيراني.

كانت المصادر الرئيسة للدخل في حلب تتأتّى من ضرب النقود، وسوق الغنم، وسوق العبيد وتجارة الحرير. وفاق حجم ضريبة الحرير كل مصادر الدخل الأخرى في عهد سليم الثاني. فقد كانت حلب إلى جانب بورصة واستانبول، واحدة من المراكز التجارية الأساسية للحرير الإيراني وأكثر المراكز المصدرة للسلع إلى أوروبا أهمية. ومما يدعو إلى الدهشة أنه كان يتّجر بالأقمشة المستوردة من مصر وغزة في حلب بشكل واسع. فالجمارك الإمبراطورية ودفاتر المِلكية تشير إلى أن منسوجات مصر القطنية والعلقية والأقمشة الكتانية كان عليها طلب كبير في كل أنحاء الإمبراطورية بما فيها استانبول، وأق كرمان، وكافا منذ القرن الخامس عشر وما بعده. وكانت حلب مركز توزيع مثل هذه الأقمشة لكلٍّ من الأناضول والبلقان، كما أن المقدار الكبير من العائدات من المصابغ، مؤشر آخر على أهمية حلب في صناعة وتجارة المنسوجات. أما عائدات الجمارك من الأوروبيين فقد كانت متواضعة نسبياً في هذه اللائحة. وربما يعود السبب إلى أن الواردات من أوروبا كانت محدودة في حلب، باستثناء الأقمشة الصوفية والمعادن إذ كان على تجارها استيراد كمية كبيرة من الفضة من أجل شراء الحرير الإيراني؛ لكن يبدو أن الواردات من أوروبا قد تزايدت إلى أكثر من الضعفين نحو العام 1575.

الجدول 9:I ضريبة الرأس والمقاطعات الأساسية، 1475 (بآلاف الدوكات الذهبية)

الرومللي		الأناضول	
ضريبة الرأس	850	رسوم عبور وعائدات من الملاّحات	
رسوم عبور في غاليبولي واستانبول	50	غربي الأناضول	32
رسوم جمارك ـ استانبول	70	رسوم عبور وضريبة العشر، عاليه	
رسوم جمارك، غاليبولي	90	(الإسكندرون)	12
رسوم الملاّحات	92	فوتشا (فوقيا) القديمة والجديدة	
دور الضرب (نقود فضية)	120	ضريبة الرأس وعائدات الشَّبّ	20
دور الضرب (نقود ذهبية)	3	رسوم عبور والضرائب الجمركية	
المناجم	120	من الحرير، بورصة	50
ضريبة الرأس والملاّحات، ENEZ	11	عائدات قسطمونو، وخاصة	
الملاّحات، سالونيكا	2.5	مناجم النحاس	150
عائدات، ايبارا	12.5	الرسوم الجمركية من طرابزون،	
عائدات، المورة	31.5	أماسرا وسمسون	10
عائدات ـ أفلونا	1.5	عائدات كافا	10
ضريبة الحبوب	20	عائدات قرامان	35
عائدات، صوفيا	1	الملاّحات	12
عائدات، أدرنة	12		
الغجر	9		
الحمّامات	8		
رسوم زراعة الأرز	15		
المجموع	1.438	المجموع	331

المصدر: Babinger (1957) الصفحات 62 ـ 72.

وقد أصبحت حلب في النصف الثاني من القرن السادس عشر سوقاً ضخماً للسلع الهندية مثل الأنسجة، والتوابل، والأصبغة التي كانت تصلها عن طريق الخليج والبصرة. أما فيما يتعلق باستيراد المسك والراوند من الصين والتيبت فيجب أن تكون هذه البضائع قد وصلت إلى حلب عن طريق القوافل إما من إيران أو من البصرة. وكما في كل المدن الكبرى في الإمبراطورية، فإن التجارة المحلية

والاستهلاك المديني شكّلا العمود الفقري للحياة الاقتصادية، وانعكس ذلك في العائدات الضخمة جداً من ضرائب العبيد والغنم والتي تضاعفت تقريباً خلال نصف قرن.

الجدول 10:I العائدات الأساسية المقدرة (للمقاطعات) في مدينة دمشق (بالبارة)

	1529 لمدة سنة واحدة	1548 لمدة ثلاث سنوات	1562 لمدة ثلاث سنوات
دور الضرب	60.000	100.000	288.000
الجمارك	300.000	222.222	285.000
ضريبة دودة القز (الحرير)	–	118.000	–
المصابغ	20.000	–	–
ضريبة أسواق العبيد	–	27.624	30.000
رسم السوق على التوابل	60.000	–	30.000
من قوافل الحجاج			2.100.000
رسم الأغنام	–	213.312	–

المصدر: BBA, TAPU 169 (936/1529); MD 4175 (969/1562); Sahillioğlu (1974), p. 278.

وقد شكّل حجم النشاط الكبير في دور ضرب الذهب، والفضة والنحاس في حلب مؤشراً آخر على الدور الاقتصادي الرئيسي لهذه المدينة كمركز تبادل بين آسيا الصغرى، والبلقان، والبحر الأسود من جهة، وسوريا، ومصر، والجزيرة العربية، والهند، وإيران من جهة أخرى. وكان التجار الأوروبيون يرسلون إلى دار الضرب في حلب 400 كيلتجي من الفضة سنوياً كهدية (بيشكش). وربما كانت هذه عادة اتُبعت منذ عهد المماليك. وكانت البارة المتداولة في الأراضي العربية النقد الفضي الأساسي في حلب؛ وكان إقليما مصر وسوريا يعدّان موازنتهما بالبارة.

ومن مصادر الدخل المهمة في حلب صناعة وتجارة الصابون. (قارن مع المقاطعات في مدينة دمشق في الجدول 10:I) وكانت المقاطعات في إقليم هنغاريا بطبيعتها مختلفة جداً (راجع الجدول 11:I).

وصلت عائدات مقاطعات إقليم هنغاريا مع المصادر الأخرى للدخل عام 1560 إلى حوالى 4.5 مليون أقجة، أي ما يوازي 75.000 قطعة ذهبية. وهذا الرقم يزيد بمليون أقجة عن عائدات العام السابق. ولأن تكاليف الدفاع في هنغاريا كانت تمتص الكثير من الأموال، كان على الخزينة المركزية في بعض السنوات إرسال مخصصات مالية إضافية إلى عائدات هنغاريا (وصلت عام 1571 ـ 72 إلى 15 مليون اقجة)[2].

الجدول I:11 المقاطعات الأساسية في هنغاريا: مجموع العائدات في عام 967هـ (30 تشرين الأول/ أكتوبر، 1559 إلى 21 أيلول / سبتمبر 1560) (بآلاف الأقجات)

الضريبة		
الجزية	1.797	ضريبة شرعية على الرأس
الطابو	167	رسم يدفع لامتلاك الأراضي المملوكة من الدولة
بارات	296	رسم يدفع على صكوك الالتزام
كيليسا	12	ضريبة على الكنائس
بانجيك	43	ضريبة الخمس على العبيد
بيت المال	469	أملاك بدون وريث
ما بين	28 (عام 966)	عائدات من التيمارات التي تركها أصحابها

المصدر: Fekete and Kaldy - Nagy (1962), p.770.

المناجم وإنتاج الملح

اعتمدت الإمبراطورية على مبلغ ضخم من السيولة النقدية لجهازها الإداري المركزي، وخاصة إنشاء الجيوش الضخمة، والمحافظة عليها، وقيادتها إلى ساحات المعارك البعيدة، وكذلك تموين العديد من الحاميات المكلفة. في النظرية السياسية الشرق أوسطية، كانت السلطة تقوم، كما كان يُعتقد، على مقدرة الحاكم على تأمين مصدر كبير وثابت للدخل. وقد كانت السيولة النقدية، والذهب، والفضة الوسائل الممكنة الوحيدة لتجميع مصادر الدخل في المركز، وكان يُعتقد بأنها أسس السلطة المركزية. لذا انصب الاهتمام الرئيسي لإداريّي السلطان على

الحصول على أكبر قدر ممكن من المسكوكات والمحافظة عليها في الخزينة المركزية، وبالتالي الحفاظ على مالية الدولة.

كانت مناجم الذهب والفضة وكذلك مراكز عبور التجارة العالمية التي تنتج سيولة نقدية عن طريق الجمارك، من الأهداف الأولى للسياسة الإمبراطورية. وقد بدأت المساعي العثمانية المستمرة للسيطرة على مناجم الفضة والذهب الغنية في صربيا والبوسنة منذ عهد مراد الأول[3]. وكانت هذه المناجم مهمّة جداً لكلٍّ من هنغاريا والدول الإيطالية، ومن الأسباب الرئيسة للصراع بين هذه القوى والعثمانيين. كما احتاج محمد الفاتح، في إنشائه للإمبراطورية إلى سيولة نقدية من هذه المناجم وركّز مساعيه في السنوات الأولى من حكمه، منذ عام 1454 وحتى عام 1464، للسيطرة على هذه المناطق. وما إن وقعت في قبضته، حتى حاول زيادة مستويات الإنتاج في هذه المناجم بمساعدة رجال المال الصربيين واليونانيين. ويظهر الإنتاج السنوي من الذهب والفضة من مناجم البلقان الأساسية في عهد محمد الفاتح في الجدول 12:I، والرسم البياني 1:I.

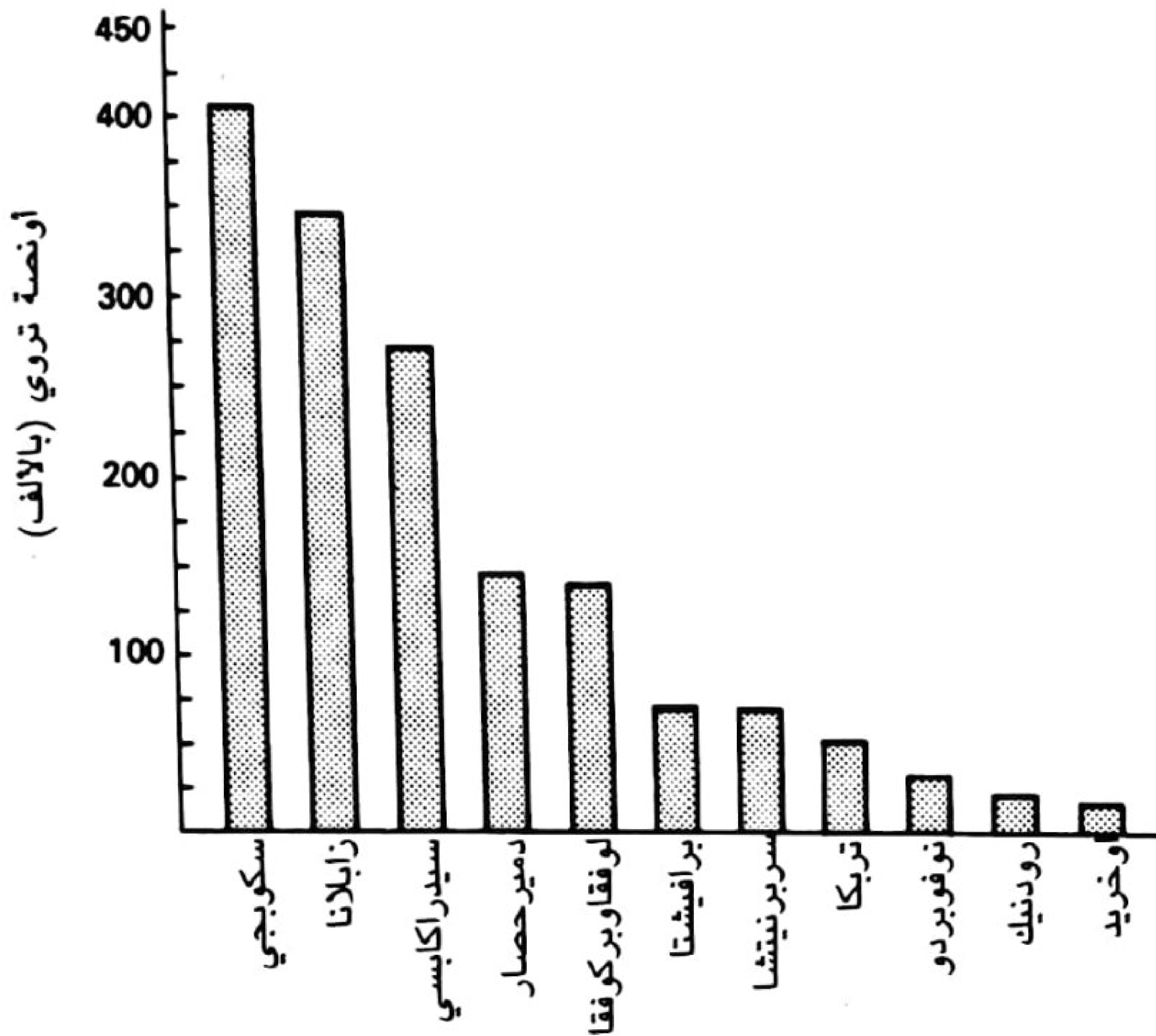
لم يدخل العثمانيون أية تغييرات جذرية على طرق إنتاج أو تقنيات المناجم التي وقعت تحت سيطرتهم في صربيا والبوسنة في الفترة الممتدة بين 1453 و65. وكانت تنظيماتهم للمناجم ترجمة للتنظيمات ما قبل العثمانية، حيث تمت المحافظة على التعابير الألمانية (السكسونية) الأصلية[4]. فقد أدخل السكسونيون تكنولوجيا المناجم عندما هاجروا إلى البلقان في أواسط القرن الثالث عشر. وأدخل العثمانيون نظام المقاطعة الخاص بهم في التنظيمات الإدارية لهذه المناجم، وقاموا بكل مسعى لاستغلالها استغلالاً كاملاً لتأمين حاجاتهم المتزايدة من المعادن الثمينة والحديد والرصاص.

الجدول 12:I مناطق المناجم الرئيسة في البلقان، 1468 ـ 77
(بآلاف الأقجات لمدة ثلاث سنوات)

وحدة الالتزام		الملتزمون
المناجم في مقاطعات فيلك ولاز (صربيا)	8.000 (عام 1468)	ياني كونتاكوزينوس من نوفو بردو، يورغي ايفرانا من سريز، طومانين كونتاكوزينوس من سريز وبالولوغوس من استانبول
مناجم كرايوفا وسيدراكابسي	2.250 (عام 1471)	علي بن عبد الله من كرايوفا ايفان بن كويا، ويوك بن ملادين
مناجم مستخدمة حديثاً في إقليم الهرسك	159 (عام 1477)	
ملاحظة: كان هناك مناجم أقل أهمية (ذهب، فضة، نحاس، رصاص، وحديد) في البوسنة، تربكا ومانليك في الفترة نفسها. (راجع الخريطة 8).		

المصدر: BBA, MM 176.

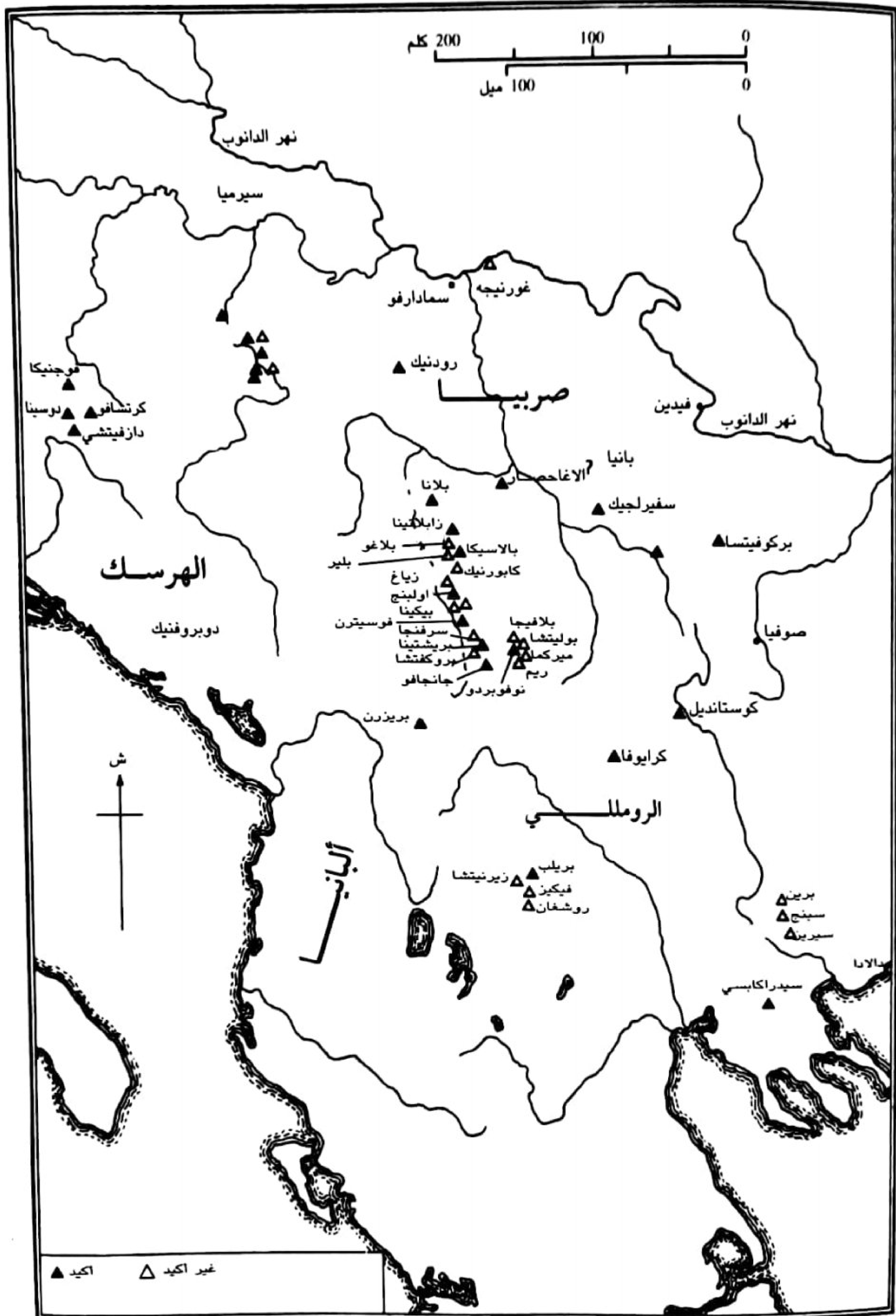
وبعد فتح البوسنة، تمَّ تلزيم هذه المناجم التي تخلَّى عنها ملوك البوسنة إلى ملتزمين من دوبروفنيك، شريطة أن يتم تسليم الذهب المستخرج إلى دور الضرب العثمانية. وقد كانت مناجم البوسنة في فوجنيكا وكراتشافو غنية بالفضة خاصة. في أولوفو تمَّ استخراج الرصاص، أما في مقاطعة سربرنيتشا فقد تمَّ استخراج الفضة والرصاص. في العديد من القرى من مقاطعة هرسك وبافلوفيتشي، على الضفة اليمنى لنهر درينا وعلى نهر براكا قامت مناجم الحديد. وقد كانت غاغنيتشا أهم مركز لإنتاج الحديد. أما أكثر مناجم الفضة أهمية فكانت في مقاطعة سربرنيتشا التي قامت في مدينتها دار ضرب نشيطة جداً.



الرسم البياني 1:I. إنتاج مناجم الفضة الأساسية في الروميللي العثماني، حوالى 1600

المصدر: Murphey (1980), p. 79

أما الملح فلم يكن فقط حاجة ضرورية لغذاء الإنسان، وإنما استُخدم أيضاً وبشكل واسع في الإمبراطورية لحفظ السمك، واللحوم والخضراوات. وقد نظَّمت الحكومة العثمانية بقوانين خاصة، إنتاج وتوزيع الملح في مناطق محددة. فاعتُبرت مناجم الملح والملاَّحات ملكاً للدولة. لكن لتأمين استمرارية توفر هذه السلعة الضرورية، شجعت الدولة المؤسسات الخاصة على إنتاج الملح باعترافها بحقوق حرية الملكية للملاَّحات الخاصة المنشأة. لكن كان على هذه المؤسسات تقديم حصة العشر القانونية من إنتاجها للدولة.



8. مراكز المناجم الرئيسة في صربيا، البوسنة ومقدونيا

المصدر: Beldiceanu (1964a), p. 310

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المؤسسات المملوكة من قبل الدولة، فإن الإدارة والاهتمام الفعلي كان يتم من خلال متعاقد خاص (العميل). يحصل الملتزم على وثيقة خاصة من قصر السلطان، تخوّله سلطة فرض الاحتكار. وكان هو من يقدم رأس المال الضروري للاستثمار والإدارة. وقد تعاونت الدولة بدقة مع الملتزم في إيجاد العمال وحماية الاحتكار والأرباح. وأصبحت الملاّحات التي تخضع لترتيبات نظام الالتزام في النهاية مستقلة، طالما أنها تقدم تكاليف الإدارة بما فيها أجور العمال، ورواتب الموظفين، وتكاليف التصليح مما تدخِّله. وبسبب الصعوبات المتزايدة في الاتصالات، تمّ اتباع هذا النوع من اللامركزية المالية في كل مؤسسات الدولة.

وفي ظل قوانين خاصة، أسندت الدولة إلى الفلاحين الذين يعيشون بجوار الملاّحات، النشاطات المختلفة المتعلقة بإنتاج الملح؛ فملاّحات أخيولو (أنكيولوس) على البحر الأسود، مثلاً، جذبت عمالاً من المناطق المجاورة بما فيها كيركيليز، وروسي ـ كاسري، وزاغرا، وكيزانلك، وحتى من مناطق بعيدة مثل فيليبه (بلوفديف). وكان هؤلاء العمال يحصلون على وضع ثابت خاص كعمال ملح (طوزكو) ويتمتعون بإعفاءات من ضرائب العوارض والخدمات الأخرى، كما يدفعون نسباً أقل لبعض ضرائب الدولة الأخرى. وكان هناك 1.047 فلاحاً مسجلاً كعامل ملح في أخيولو و1.546 في سالونيكا[5]. وفي بعض المناطق، كان العمال يحصلون أيضاً على حصة من الملح المنتج، تتراوح بين 10 بالمئة إلى ثلث الكمية الإجمالية، تشجيعاً لهم على متابعة العمل وزيادة الإنتاج؛ وكان الذين يفرُّون هرباً من ساعات العمل الطويلة الصعبة أو الدخل المتدني يعادون بالقوة. وكانت وضعية عامل الملح تورث للأبناء. لذا تقاسم الطوزكو الشروط نفسها التي كانت تلحق بالفلاحين المسجلين كعمال مناجم أو زارعي الأرز[6]. وقد نظمت مناطق إنتاج الملح بواسطة قوانين عامة مطبقة على مثل هذه الاستثمارات التي تدار من قبل الدولة.

وكما في حالة زراعة الأرز أو المناجم، كانت وحدات الإنتاج تحت مسؤولية «الرؤساء» (الريس)، الذين كانوا يراقبون عمليات الإنتاج ويؤمِّنون بيع الإنتاج إلى تجار الملح في المنطقة. وتحت الإشراف العام للملتزم، كانوا يعملون كمتعاقدين

صغار. ويبدو أنه كان هناك طبقة عليا من المسلمين أو المسيحيين المحليين الذين مارسوا هذه الأعمال سعياً وراء الربح، وقد ورث أبناؤهم ألقابهم وأعمالهم. وبشكل عام، كان الملح المنتج يباع من قبل عميل الملتزم. في سنوات 1492 ـ 95 في أخيولو، كان ثمن كل 45 أقة من الملح 30 أقجة، أقجتان منها تعودان إلى «منتجي الملح» (الرؤساء)[7]. ولأن على مصانع الملح متابعة إنتاجها دون انقطاع وعلى الدولة جباية العائدات، كان على سكان منطقة الملح شراء كمية معيَّنة من الملح كل ثلاث سنوات بغض النظر عما إذا كانوا يحتاجون إليها أم لا. وكانت هذه الطريقة مفتوحة على كل أشكال إساءة المعاملة وأدت إلى شكوى الناس ومقاومتهم؛ فالمدن والقرى في كل «منطقة» محددة مكلَّفة بشراء إنتاج الملح لمركز معيَّن كان يؤمِّن لها الملح إما عن طريق تجار الملح من الخاصة، الذين كان عليهم شراء ونقل الملح بطرقهم الخاصة، أو عن طريق الدولة التي تنظم عملية نقل وتوزيع الملح. وفي الحالة الأخيرة هذه، كان الملح يُخزَّن في مستودعات مملوكة للدولة في أسواق كل مدينة ويُباع عن طريق متعاقدين صغار. ولأنه كان ينبغي نقل الملح المنتج إلى المستودعات بتكاليف معقولة، كان هناك ترتيبات خاصة لنقل هذه السلعة الثقيلة والرخيصة. فمثلاً، لنقل الملح من مركز كيزبلكا ـ طوزلا، العامل منذ القدم، كان على الدولة أن تنظِّم، من خلال قوانين خاصة، نقل الإنتاج السنوي لثلاثة آلاف طن من الملح، أي ما يعادل حمولة 12.000 جمل[8]. وبمنحهم إعفاءات من ضرائب العوارض، قام سائسو الجمال العرب بخدمات النقل نفسها في سناجق أخرى غربي الأناضول، بما فيها صاروخان، وآيدين ومنتشا. في سنجق آيدين، كانوا أيضاً ينقلون مؤناً مثل القمح، والفواكه المجففة والقطن من المناطق الداخلية إلى مرفأ إزمير. وكانت الحكومة تدفع سعراً ثابتاً لكل حمولة جمل، بينما كانت المصالح الخاصة تدفع نسباً أعلى بكثير للنقل التجاري. لكن مقاومة العرب أقنعت الحكومة أخيراً بإلغاء هذه الخدمة الإلزامية بكاملها مقابل ضريبة ثابتة ابتداءً من عام 1528. ولإدراك مدى الربح من احتكار الملح، حظرت الحكومة، وتحت عقاب قاس، استهلاك الملح المستورد من مناطق أخرى. وسمحت القوانين لعميل السلطان بتفتيش المنازل الخاصة بحثاً عن الملح المُهرَّب.

كانت القرم هي المورد الأساسي لملح استانبول. وقد صدَّر خانات القرم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى استانبول عام 1587، 41.274 كيلاً أو 1.000 طن من الملح. وقد كان العميل العثماني المسؤول عن نقل هذا الملح يونانياً وكذا معظم مالكي السفن وربابينها كانوا أيضاً من اليونان. وقد بلغ المدخول السنوي الصافي من الملح لخزينة الدولة 8.3 مليون أقجة أي حوالى 140.000 قطعة ذهبية (راجع الجدول 13:I).

في المقابل، فإن الصخور الملحية للأفلاق أصبحت مصدر تجارة على نطاق واسع، وأمّنت حاجة مدن البلقان بما فيها استانبول، كما كانت أيضاً حاجة ضرورية في إنتاج سلع أخرى. كان الملح يستخرج من طبقات الملح في تالاغا وجيتيورا بالقرب من ترغو فيشتا، ثم ينقل في عربات إلى بعض المرافىء على نهر الدانوب. وكان بيعه وتوزيعه يخضع لاحتكار من الدولة على جانبي النهر، جانب الأفلاق والجانب العثماني. ويُذكر أن بيتر الشاب (1559 ـ 68) باع خمسة آلاف عربة من الملح[9]، بينما قام عام (1583) فويفود (حاكم) ميكنيا (1577 ـ 1583) بإرسال 2.150 عربة إلى جيورجيو ونيقوبوليس (العربة، الواحدة تحمل 1.000 أقة، أي ما يعادل 1.282 كلغ من الملح). وكانت كلٌّ من الحكومة العثمانية وحكومة الأفلاق تجبيان ضرائب جمركية (4 بالمئة في نيقوبوليس، و5 في روستجوق) إضافةً إلى ضرائب أخرى نقدية وعينية من الملح في هذه المرافىء. وإضافة إلى الرسوم، كانت الحكومة العثمانية تشتري الملح المستورد بسعر ثابت (47 أقجة لكل مئة أقة في مرفأ سيليسترا) وتبيعه بسعر أعلى، 80 أقجة.

قدم الملتزمون العثمانيون دفعات كبيرة من الرأسمال، معظمها على شكل ذهب لفويفود الأفلاق ليتمكن من شراء الملح المنوي إرساله إلى السوق العثماني[10]. إضافةً إلى أن المستثمرين العثمانيين من الخاصة بمن فيهم القادة البارزون والعلماء كانوا يقدمون دفعات مالية مسبقة إلى الوسطاء في الأفلاق للهدف نفسه. وبعد تدني قيمة الأقجة عام 1584 فإن سياسة الأسعار العثمانية الصارمة في شراء ملح الأفلاق والاستثمار العثماني في الأفلاق عن طريق الاعتمادات المالية ربما كانت السبب الرئيسي للتمرد المتكرر لوسيط الأفلاق ميغال الشجاع، ولسعيه لتحويل تجارة الملح إلى بلدان أخرى. ولاحقاً، عام 1630، وافق الباب العالي على أن يترك للوسيط الجديد كل العائدات الضريبية على مرافىء الدانوب في مقابل زيادة ثلاثة ملايين أقجة على الجزية السنوية المدفوعة من الأفلاق. ولذا، أخذ حاكم الأفلاق مكان الملتزمين في جمع الرسوم عن ملح الأفلاق.

الجدول 13:I عائدات الدولة من الملاّحات الأساسية في القرن السادس عشر

الملاّحات	عائدات الدولة (بـ1.000 أقجة)
آيدن (1575)	884
غاليبولي (1594)	756
أغريبوز (1568)	705
هولوبنيك (نيقوبوليس) (1580)	630
منامين (إزمير)	540
إشقودره (البانيا، 1580)	531
فيدين (1580)	529
منتشا (1583)	513
غومولسين (1570)	450
أضنه (آياس) (1570)	400
كيزيلكا ـ طوزلا (ادرميد)	383
أخيولو (1580)	153
بصره	116
قبرص (1572)	100
المجموع	6.690

المصدر: Güçer (1962 - 63). pp.130 - 131.

جباية الضرائب في المقاطعة (نظام الالتزام)

في فترة الحملات العسكرية الإمبراطورية، كان للباش دفتردار وهو الرئيس العام للشؤون المالية في استانبول، كامل السلطة لإعطاء الأوامر، ومراقبة كل من يجبي الضرائب بمن فيهم المفوضون، والملتزمون، والقضاة، وإقالة كل من يتقاعس عن القيام بواجباته. ومن أجل جباية الضرائب غير المدفوعة والمتأخرات على الملتزمين وغيرهم، أنشئت مؤسسة ذات صلاحيات كبيرة. وكان لدى رئيس

هذه المؤسسة باشبكي كولو، وموظفيه البالغ عددهم ستين شخصاً، مطلق السلطة بملاحقة كل من يتخلف عن دفع الضرائب، وبحبسه عند الضرورة على مسؤوليتهم الشخصية. وفي عهد محمد الثاني تمَّ حبس الكثير من الملتزمين كما أعدم البعض بسبب عدم تمكنهم من دفع الديون المتراكمة عليهم. فعلى الملتزم تقديم كفيل ثري عند توقيع عقده مع الحكومة. وفي هذا العقد، يَلتزم بسداد مبلغ معيَّن من المال إلى الخزينة بأقساط منظمة خلال الفترة المتفق عليها، وهي ثلاث سنوات عادة. وكان نظام الالتزام[11] الوسيلة الرئيسة لجباية الضرائب منذ الأيام الأولى للدولة. أما الطريقة البديلة فهي تعيين موظف براتب شهري، يدعى الأمين، ليقوم بعمل الملتزم. وهناك أيضاً طريقة أخرى لجباية الضرائب حيث يرسل السلطان عبيده، قول، الذين كانوا غالباً أعضاءً في فرقة الفرسان التابعة للباب العالي، للقيام بذلك. وكان لكل من الملتزم أو الأمين سلطات واسعة في جباية الضرائب، وكان عليهما القيام بتقديم دفعات مالية منظمة ومباشرة إلى الجنود المحليين إذا ما أمرهما السلطان بذلك. وغالباً ما كانت تقارير الملتزم واقتراحاته لزيادة الواردات من مقاطعته تنال موافقة الحكومة المركزية.

لقد كان الملتزمون، والأمناء، والقضاة المحليون مسؤولين عن إيجاد مصادر جديدة للدخل مثل رسوم الجمارك، المناجم السابقة لوجود الدولة العثمانية، أو أي نشاطات أخرى يمكن أن تفرض عليها الضريبة. بعد أن تبيَّن الاستقصاءات المحلية أن هذا المصدر الجديد كبير بما فيه الكفاية وعادل بالنسبة لدافعي الضرائب، كان يسجل في دفاتر المالية في خزانة المالية المركزية مع مقدار الدخل المقدَّر كمقاطعة. شكَّلت هذه العملية الطريقة الرئيسة لإيجاد مصادر جديدة لدخل الخزينة. وقد بلغت عائدات المقاطعات من الروم‌للي (البلقان)، والأناضول (غربي آسيا الصغرى)، ومصر، والشام 166.94 مليون أقجة، أي حوالى 30 بالمئة من مجموع دخل الخزينة المركزية عام 1528.

طالما اعتُبر سحب كميات كبيرة من المسكوكات من التداول وتجميعها في الخزينة المركزية عملاً غير عادل وغير حكيم في الشرق[12]. ولأن كمية الذهب والفضة المتداولة محدودة، كان مثل هذا السحب لأموال الضرائب سبباً للعديد من الاضطرابات في الأسواق ولندرة مصطنعة للمال، ولارتفاع أسعار النقود وصعوبات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في المدفوعات والتعاملات. ولذلك تمَّ استخدام طرق مالية مرنة للتخفيف من النتائج السلبية. فبدلاً من إحضار كل الضرائب إلى الخزينة المركزية، تمَّ اتباع نظام اللامركزية في الجباية والمدفوعات. كانت المصاريف المحلية، لكل من الرواتب وأعمال البناء تقدم من قبل الملتزم أو الأمين بناءً على أوامر بالدفع ترسل من الخزينة المركزية، وكان الملتزمون يستخدمون أوامر الدفع ووثائق التسليم المعطاة من قبل القاضي المحلي لتصفية حساباتهم النهائية مع الحكومة. وقد وفر نظام التحويل هذا[13] على الإدارة المالية تكاليف نقل كميات كبيرة من المسكوكات، وأمَّن دفعات سريعة في المكان ذاته، وعودة سريعة للمسكوكات إلى السوق. وفي المقابل، كان نقل الخزينة في حملة عسكرية يتطلب قافلة طويلة من الجمال. وقد استخدمت طريقة التحويل بشكل واسع من قبل الحكومة والتجار.

أدى نظام الالتزام إلى ظهور مجموعة من رجال المال الذين انخرطوا في معاملات مضاربة أثرت تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العثماني بأكمله. كما أن مقاطعات الالتزام الضخمة، مثل منطقة جمارك استانبول أو مناجم الفضة والذهب في صربيا، والتي كانت قيمة كل واحدة منها تتراوح بين 10 إلى 20 مليون أقجة، تتطلب اتحاداً من رجال المال الأتراك، أو اليونان، أو اليهود لإدارة المقاطعة الضريبية، إضافة إلى المواطنين الأثرياء الذين كانوا يستخدمون ككفلاء. وقد استقر الإيطاليون، أكانوا رعايا عثمانيين أم تجاراً أجانب في غَلَطَة، وانخرطوا أيضاً في مثل مقاطعات الالتزام الكبيرة هذه[14]. ولجأت الحكومة إلى نظام الالتزام أو المقاطعة لجباية بعض العائدات التي تتطلب تنظيمات معقدة أو من الصعب متابعتها وجبايتها، مثل الأملاك التي ليس لها وريث؛ وعندما كانت تباع إلى مصالح خاصة فإن مثل هذه العائدات الغامضة كانت تعطي أعلى درجة من المداخيل.

سهَّلت مرونة نظام الالتزام العثماني بحد ذاتها مهمة الملتزمين؛ إذ كان بإمكانهم تقسيم العمل على أساس المحلة وبيع حصص لملتزمين محليين صغار مسؤولين أمام أنفسهم فقط، وكانوا في وضع أفضل لجباية مثل تلك العائدات. وفي أعلى هيكلية نظام الالتزام كان هناك المصرفيون الأثرياء في العاصمة. لقد لعب الصيارفة الأثرياء دور المصرفيين وذلك بتأمين اعتمادات مالية للملتزمين كما أصبحوا كفلاء لهم، فسمحوا لهم بذلك بالإيفاء بالتزامات عقودهم تجاه الخزينة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كانت الضرائب الزراعية التي تُجبى من الأراضي المخصّصة للسلطان (خواصي همايون)، أو بشكل أدق للخزينة المركزية، تباع، بشكل عام، كمقاطعات لأفراد من الخاصة. كما لجأ الوزراء والحكام أيضاً إلى الطريقة نفسها، في تلزيم أراضيهم الخاصة، وكذلك فعل كبار مالكي التيمار الذين كثيراً ما كانوا يستخدمون الوكلاء. وبناءً على ذلك، فإن أكثر من نصف العائدات العامة كانت تُجبى عن طريق نظام الالتزام.

ضريبة الرأس

بلغت العائدات من الجزية أو ضريبة الرأس في السنة الهجرية 894 (5 كانون الأول/ ديسمبر 1488 ـ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1489) 30.71 مليون أقجة[15] على كامل الأراضي العثمانية. كان هناك 681.452 وحدة أُسرية غير مسلمة تخضع لضريبة الرأس في البلقان. وفي «موازنة» عام 1528، ارتفعت العائدات من ضريبة الرأس (الجدول 14:I)، وشكّلت حوالى 8 بالمئة من مجموع مداخيل الإمبراطورية. أما الجزية من الدول المسيحية التابعة، والتي كانت تعتبر جزءاً من ضريبة الرأس وتُجبى دفعة واحدة، فكانت تضاف إلى هذه الضريبة. (راجع الجدولين 15:I و 16:I).

الجدول 14:I عائدات ضريبة الرأس عام 1528

	ملايين الأقجات
الروملّلي	42.29
آسيا الصغرى والقرم	3.76
المجموع	46.05

الجدول 15:I الجزية من الدول المسيحية

بيزنطية	480.000 أقجة أي 15.000 دوكا ذهبية	تابعة، 1371 ـ 1453 دافعة للجزية، 1379 ـ 1402
إمارة صربيا	50 أوقية من الفضة، ثم 40.000 دوكا ذهبية رفعت إلى 50.000 في عهد جورج برنكوفيتش	تابعة منذ عام 1386، احتلت عام 1439، وضمت نهائياً عام 1459
البوسنة		تابعة منذ عام 1428 فتحت سنة 1463
دوبروفنيك (راغوزا)	12.500 دوكا ذهبية	تابعة منذ عام 1433
كايوس (Chios)	12.000 دوكا ذهبية	تابعة منذ عام 1413، ضُمَّت عام 1566
قبرص (البندقية)	8.000 دوكا ذهبية	منذ عام 1516، ضُمَّت عام 1570
البندقية	10.000 دوكا ذهبية	منذ عام 1479، لم تدفع بعد عام 1481
الإمبراطورية الرومانية المقدسة	30.000 دوكا ذهبية	من 1547 إلى عام 1606
إيران	200 بالة من الحرير الخام	1618 ـ 1624
موسكو	25.000 روبل	إلى خانات القرم
بولندا	15.000 دوكا ذهبية	إلى خانات القرم

إنَّ الجزية هي ضريبة إسلامية تُدفع من قبل الرعايا غير المسلمين، وكانت تُجبى بشكل دائم نقداً وتوضع مباشرةً في الخزينة المركزية. في الهيكلية الضريبية، كانت الجزية أهم الضرائب «الشرعية» (حق). وكان الإعفاء منها أو وهبها كخدمة استثناء. بالنسبة للمسيحيين، كانت الخدمة العسكرية الفعلية إحدى الحالات التي تؤدي إلى الإعفاء. في القرون الأولى، كانت تُجبى مباشرةً من قبل عبيد السلطان (القول)، ويكونون عادةً أعضاءً في قسم الفرسان من السباهية (أوغلان لري)، الذين ناضلوا للإبقاء على هذا الامتياز لأنهم كانوا يتلقون رسماً من دافعي الضرائب. وقد أصبح تلزيم جباية الجزية للمصالح الخاصة شائعاً منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر.

الجدول 16:I جزية الأفلاق والبغدان

الأفلاق		البغدان	
السنة	دوكا ذهبية	السنة	الفلورين الهنغاري
1474	10.000	1538	10.000
1535 ـ 45	19.298	1541	15.000
1545 ـ 60	50.000	1551	20.000
1560 ـ 69	48.305	1553	30.000
		1568	35.000 (دوكا)
1569 ـ 75	99.150	1569	40.000 (دوكا)
1575 ـ 84	104.237	1574	50.000

ملاحظة: إنَّ أسباب الزيادات كانت: الصراع الداخلي على السلطة في الإمارات، والزيادة الدورية في نسبة ضريبة الرأس، وزيادة عدد السكان، والأزمات المالية العثمانية أو عقاباً على عدم الخضوع والطاعة.

دوكا ذهبية واحدة أو سلطانية = 57 أقجة بين عام 1535 و1560، و59 أقجة بين عام 1560 و1574

قطعة ذهبية هنغارية واحدة = 55 أقجة بين أعوام 1535 ـ 60، و57 أقجة بين عام 1560 ـ 1574.

المصدر: (1972 ـ 1974) Maxim.

في الفترة الإسلامية الكلاسيكية، حدد المشرعون قيمة الجزية بواحد، أو اثنين، أو أربعة دنانير ذهبية أو ما يعادلها من 12 أو 24 أو 48 درهماً من الفضة الصافية لكل من الفقراء، ومتوسطي الحال والأثرياء بالترتيب. إلاَّ أن العثمانيين عدَّلوا هذه النسب ورفعوها إلى مستويات ضريبة الرأس التي كانت سائدة في البلدان المفتوحة، في فترة ما قبل العثمانيين، وقاموا بتحصيل نسبة ثابتة واحدة عن كل عائلة، وكان يُجبى عادةً قطعة ذهبية واحدة أو ما يعادلها بالنقود الفضية. وكانت هذه الضريبة في الواقع أقل من قطعة ذهبية في العديد من المناطق، إذ بلغت 30 أقجة في جزيرة تاسوس و55 أقجة في مقاطعة بتليس و80 أقجة في سوريا وفلسطين (القطعة الذهبية الواحدة كانت تساوي 60 ـ 70 أقجة في فترة 1520 ـ 1570). وكانت الجزية في هنغاريا 50 أقجة، إلاَّ أنه تمَّ اعتماد نسبة أدنى،

وصلت إلى ما بين 5 و25 أقجة، على الفقراء في فترة ستينيات القرن السادس عشر[16]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار السياسة الليبرالية التي اتبعت مع النسب الأدنى، فقد تمت زيادة 10 أقجات على قيمة هذه الضريبة مع وصول سليم الثاني إلى العرش عام 1566. وكانت هناك زيادات ملموسة في كل مرة يصل فيها سلطان جديد إلى العرش، وفي فترات تدني قيمة الأقجة خلال الحملات العسكرية الطويلة في العقدين الأخيرين من القرن السادس عشر. وتجنباً للنزاعات الناشئة عن الأنواع المختلفة للنقود الفضية المتداولة، أعلنت الحكومة أنها لن تقبل سوى القطع الذهبية في دفع الجزية، ما أدى إلى مصاعب جديدة وخاصة بالنسبة للفلاحين. وقد بلغت رسوم تكاليف جمع هذه الضريبة وتسجيلها 1/25 من قيمة ضريبة الرأس ذاتها. إلاّ أن فرض قيمة إضافية كان شيئاً روتينياً[17]. في العديد من الحالات، وخاصة مع الجماعات غير الإسلامية المقيمة في المدن أو على الجزر، كانت تُعقد اتفاقات مع الخزينة المركزية لدفع ضريبة الرأس بمبلغ محدد مسبقاً (مقطوع) عن كل الجماعة. وكان رجال الدين المسيحيون يقومون بجمعها من السكان ما يوفر عليهم الرسوم الإضافية للرسميين العثمانيين. ورغم أن هذه الطريقة كانت تضمن دخلاً مستقراً للحكومة، إلاّ أن ضريبة الرأس على العائلات الجديدة كانت تضيع[18].

وقد فُرض إجراء مرهق على الفلاحين المسيحيين في البلقان جاء عن طريق الممارسة العثمانية بفرض مسؤولية جماعية على سكان القرى عن ضريبة الرأس على المتهربين منها والموتى. في عهد محمد الثاني كان على مالكي التيمار وسكان القرية تقاسم ضريبة الرأس المفروضة على الفارّين[19]. إلاّ أنها أصبحت لاحقاً مسؤولية السكان وحدهم. أدت هذه الممارسة أحياناً إلى إفراغ بعض القرى من سكانها وخرابها. ولحل هذه المشكلة، كان يجرى تعديل كل ثلاث سنوات بإحصاء وتسجيل كل الرعايا البالغين الذين تُفرض عليهم هذه الضريبة وشطب أسماء الموتى والفارين من السجلات. وحاولت الحكومة جباية ضريبة الرأس من الفارّين عن طريق ملتزمين خاصين يلاحقونهم.

ويمكن القول إن الزيادات والرسوم على ضريبة الرأس كانت من الأسباب الرئيسية لابتعاد السكان المسيحيين عن النظام العثماني منذ نهاية القرن السادس

عشر، كما كانت ضريبة الرأس أيضاً وراء تحوّل الكثيرين إلى الإسلام في أنحاء مختلفة من البلقان في القرون اللاحقة.

وبالنسبة لضريبة الرأس الإسلامية لا بدَّ من ذكر ضريبة الرأس العرفية، التي تعود في الأصل إلى مرحلة ما قبل العثمانيين وتدعى اسبنجة في البلقان أو ضريبة مدخل البيت (كابو رسمي) في هنغاريا. وكانت تُجبى بقيمة 25 أقجة دون أي تغيير على مرِّ القرون. وكضريبة (عرفية) إقطاعية في مصدرها، كانت من الناحية القانونية متضمنة في تيمار السباهيين وتُجمع دائماً نقداً. وقد أدخل العثمانيون هذه الضريبة إلى شرقي الأناضول عام 1540. ففي الأراضي الإمبراطورية الخاصة، كانت الاسبنجة تجمع مع ضريبة الرأس للخزينة.

ويبدو أن التهرب من ضريبة الرأس كان شائعاً؛ فقد بلغ في هنغاريا مجموع عائدات الجزية 1.530.000 أقجة في السنة الهجرية 966 (14 تشرين الأول/أكتوبر 1558 ـ 2 تشرين الأول/أكتوبر 1559)، بينما أصبحت في العام التالي 1.797.000 أقجة[20]. ويرى بعض الدارسين أن العثمانيين كانوا يجمعون ضريبة الرأس بنسب أدنى بكثير مما هو محدد في القانون الإسلامي إذ كان يطلب من العديد من دافعي الضرائب تقديم خدمات استثنائية. ولكن وتحت ضغط الأزمات المالية الحادة، كانت الحكومة تلجأ إلى الشريعة لتبرير زيادة قيمة الضريبة. فارتفعت قيمة كل الضرائب المجباة نقداً مع إضافة رسوم للجباة والكتبة ولأنه كان يتمُّ قبول القطع الذهبية والفضية الكبيرة بنسب أدنى من قيمتها الحقيقية بالنسبة لسعر الأقجة في الأسواق (أقل بأقجتين بشكل عام). وربما اعتُمد هذا الإجراء بسبب التضخم المستمر للأقجة[21]. (الجدول 17:I).

الجدول 17:I الزيادات في قيمة ضريبة الرأس والعوارض (بالأقجة)

	ضريبة الرأس	العوارض
1475	70	
1489	40 ـ 70 (في الرومللي بشكل عام)	
	25 (مجموعات خاصة)	
	25 ـ 28 (البانيا)	
حوالى 1500	25 ـ 28 (الأناضول)	
1512		12
1537	–	65
1541	50 عن كل أسرة (هنغاريا)	30
1545	48 (اضنه)	
1564	–	80
1566	30 (بشكل عام)	
1574	40 (بشكل عام)	
	66 (هنغاريا)	
1592	85 (بشكل عام)	160
1593	–	250
1595	140 (بشكل عام)	
1603 ـ 4	140 (بشكل عام)	360
ملاحظة: لموازنة ميزانية الدولة، أضافت الحكومة 45 أقجة إلى ضريبة الرأس على الرعايا غير المسلمين عام 1585.		

المصدر: Akdag (1949), pp. XV, 553 - 62; Barkan (1964).

ضرائب الفلاحين

كان للضرائب، وخاصة في الإمبراطوريات الآسيوية، تأثير حاسم في الاقتصاد، وكانت أساس الوضع الاجتماعي في المجتمعات الزراعية. ومن المهم ملاحظة أن خدمات العمل أو المبالغ النقدية التي تعادلها كانت تُفسر في مجموعات القوانين السلطانية على أنها تأتي من «العبيد» (قول) أو فئة «الرعايا غير المستقلين» من الفلاحين، أو الرعايا. ولأن القانون الإسلامي لا يلحظ هذا المبدأ بالنسبة للضرائب، تمَّ تصنيف هذه الضرائب على أنها «عرفية» أو بشكل أكثر دقة «سلطانية» أو «ضرائب دولة»[22] لتمييزها عن الضرائب الإسلامية التي يطلق عليها «ضرائب شرعية» (حقوق). وكانت الضرائب السلطانية أو «العرفية» تعرف أيضاً بالرسوم بما فيها الرسوم القضائية مثل الغرامات، أو رسم العروس، أو الرسوم التي تدفع للمعاملات القانونية.

في الأساس، كانت الضرائب العرفية هي الضرائب التي اعتادت الشعوب المفتوحة على دفعها في ظل الأنظمة ما قبل العثمانية. كان العثمانيون باستعمالهم القوانين والسجلات ما قبل - العثمانية واعتمادها، مهتمين بشكل خاص بالمحافظة على كل تلك الضرائب ما عدا التي كانت تتعارض بشكل فاضح مع النظام العثماني. وكما كان الحال في رسم المزرعة (جفت رسمي)، فإن معظم تلك الضرائب كانت نقدية ومكافئة لخدمات العمل الإقطاعية التي تعود لحق الأمير المحلي[23].

لذا، فقد تمَّ دمج العديد من الضرائب ما قبل العثمانية، البيزنطية أو البلقانية، ورسوم خدمات العمل والضرائب العرفية، مع نظام الضرائب العثماني تحت اسم رسومي عرفية أو تكاليفي عرفية. وبالنسبة لهذا النوع من الضرائب، فإن السياسة العثمانية العامة سعت إلى تحويل رسوم خدمات العمل والضرائب العرفية التي تُستحق للإقطاعي أو الموظف الرسمي المحلي إلى ضرائب نقدية للدولة - وهي سياسة ضرورية لدولة مركزية تحل محل الأمراء الإقطاعيين المحليين في البلقان. لكن من المهم أن نتذكر أنه، بسبب طبيعة الاقتصاد المتخلف، كان لا بد من الحفاظ على بعض خدمات العمل، وخاصة مثل خدمات بناء بيت السباهي، ونقل ضريبة العشر التي يجبيها السباهي إلى مزرعته أو أقرب سوق محلي، وتقطيع

وتخزين التبن للسباهي، وتأمين القش وحطب التدفئة والعمل في الأرض المخصصة للاستخدام المباشر للسباهي. كل هذه الخدمات في الواقع كانت موروثة من الممارسات الإقطاعية الماقبل عثمانية واستمرت في ظل النظام العثماني كأعمال سخرة ضرورية لإراحة العسكر من الأعمال غير العسكرية.

هذه الخدمات بمجملها كان يطلق عليها اسم (قولوك)، أي التزامات يدين بها (القول)، أو «طبقة العبيد الخدم»، أو بتعبير أدق «الفلاح غير المستقل»، لأن الرعايا الفلاحين العثمانيين لم يعتبروا مستعبدين. ومع ذلك، يذكر أنه في ظل نظام التيمار العثماني، حيث كان يعيش السباهيون في القرية ويسيطرون في الواقع على الأرض والضرائب، استمرّت الخصائص الأساسية للمجتمع الإقطاعي. والاختلاف الهام عن الشكل الإقطاعي الغربي هو أن الدولة ألغت كل الارتباطات الشخصية بين الفلاح والعسكري المحلي، وألقاب الأراضي، والضرائب ونُظّمت العلاقات بين السباهي والفلاحين بشكل دقيق بقوانين سلطانية تحت الإشراف الحازم للإدارة المركزية. من ناحية أخرى، في ظل الدول الضعيفة في بيزنطية والبلقان، قبل الوجود العثماني، سعت الإدارات المركزية إلى محاربة التحوّل إلى الإقطاعية فيما عدا الأقاليم التي كان يسيطر عليها اللاتين(24). وعلى أي حال، حافظت الدولة على معظم هذه الضرائب لمالكي التيمار بسبب مصدرها المحلي العرفي. ومن الطبيعي، أن تكون ضريبة العشر، التي تُجبى عيناً بحسب القوانين وتشكل على الأقل نصف العائدات الضريبية الريفية، متضمنة أيضاً في نظام التيمار. وقد كان مالكو التيمار، لا سيما عند انخفاض أسعار الحبوب، يفضلون جمع العشر نقداً، وبشكل رئيسي لأنهم يحتاجون إلى أكبر قدر ممكن من المال خلال موسم الحملات العسكرية عندما يكونون بعيدين عن منازلهم. وبشكل عام، فإن نصف عائدات التيمار تقريباً كانت تدفع نقداً، والنصف الثاني عيناً. لذا كان على الفلاح تحويل الفائض من إنتاجه إلى نقد وذلك ببيعه في المدن أو الأسواق الريفية الدورية، التي كان لها أهمية مطلقة في الاقتصاد الريفي(25). وفي هذا الخصوص، لعب المقرضون في القرى الصغيرة أيضاً دوراً هاماً(26). كان هناك فرص أكبر للكسب النقدي بالطبع، حيث كان ممكناً زرع العنب أو المحاصيل التجارية النقدية، وخلال فترة 1520 ـ 1580، طرأ ارتفاع كبير في عدد الأسواق المحلية التي تطورت إلى مراكز هامة في بعض مناطق الأناضول. وكان لهذا التطور ارتباط

مباشر بالتطورات العامة الديموغرافية والاقتصادية التي يمكن ملاحظتها في دفاتر المسح الإمبراطورية. ولكن، حتى خلال هذه الفترة، وكما تُظهر سجلات المحاكم الشرعية المحلية[27]، فإن السباهيين والفلاحين كانوا في صراع مستمر حول الضرائب وطريقة جبايتها وكذلك حول مسائل تتعلق بملكية الأرض وانتقالها. ويبدو أن السباهيين كانوا يحاولون بشكل دائم الحصول على المزيد من خدمات العمل لمزارعهم، ومواشيهم وكرومهم، واستخدام حيوانات الفلاحين لنقل بضائعهم. وعملوا أيضاً على تحويل ملكية بعض الأراضي بطريقة غير شرعية من أجل الحصول على رسوم إضافية، في حين استخدم الفلاحون كل الحيل الممكنة ليدفعوا أقل ويعملوا أقل عند السباهي. ولحل النزاع، خصّصت معظم مجموعات القوانين السلطانية لتحديد الالتزامات المتبادلة، ولعبت المحاكم الشرعية المحلية دوراً هاماً في تطبيق القوانين[28]. وخلال الأزمة الكبرى في تسعينيات القرن السادس عشر في الأناضول انهارت آلية العمل هذه بكاملها[29].

وبدلاً من إساءة الاستخدام الصريحة لنظام الضرائب، استخدم السباهيون مثل هذه الوسائل الشرعية في تبرير الضرائب الإضافية على أنها ضرائب عرفية تعود إلى ما قبل المرحلة العثمانية. وفي العديد من الحالات، اكتشفت الإدارة أن مثل هذه الرسوم العرفية قد ألغيت في ظل النظام العثماني أو استبدلت بضرائب عثمانية جديدة. ولكن بعد وقت معيَّن، أحيا السباهيون الرسوم القديمة فكانوا بذلك قادرين على فرض ضرائب مزدوجة. وحدثت الازدواجية أيضاً عندما كان مالك التيمار الجديد يطالب بالضرائب وخدمات العمل التي سبق أن قُدمت إلى مالك التيمار القديم. ولمنع مثل هذه الإساءات، حددت تنظيمات لاحقة وقت جباية بعض الضرائب بدقة. ومنذ القرن الخامس عشر، ظهرت في الأعمال الشعبية[30] انتقادات حادة للضرائب غير الاعتيادية للدولة ولأعمال السخرة، ولجشع الإدارة المالية. وإليك المثال التالي: «يجبون الأموال من الناس للقيام بأعمال بناء الدولة، إلاّ أنهم يلغون رواتب العمال والبنائين ويجمعونهم بالقوة ويفرضون عليهم العمل بدون أجرة، هذا أمر طبيعي لأن مالية السلطان هي الآن تحت سيطرة التجار المرابين عديمي الضمير». (وهنا يعود تعبير «التجار المرابين» إلى الملتزمين).

وقف التيمار

إلى جانب مصلحة الإدارة المركزية في الحصول على عائدات المقاطعات من الفتوحات الأجنبية، كان هناك ضغط من الرتب الأدنى بين الجنود للحصول على مكاسب من التيمار في الأراضي المفتوحة. وأصبح هذا الضغط أيضاً عاملاً هاماً في المحافظة على سياسة الفتح، ويمكن اعتباره جزءاً من المالية العثمانية. وقد كان الضغط في الواقع قوياً جداً لأن المتطوعين والغزاة على الجبهات لم يكونوا وحدهم فقط من يتوقع الحصول على تيمار في الأراضي المفتوحة، وإنما والأكثر أهمية أيضاً، أن الإنكشارية وعبيد السلطان (قول) الآخرين، كما النخبة العسكرية، كانوا ينتظرون بفارغ الصبر اللحظة التي يخرجون فيها من البيت الإمبراطوري ويؤسسون حياة مستقلة وعائلة كمالكي تيمار في الريف[31]. وتظهر دراسة سجلات التيمار[32] أن نسبة كبيرة من الحاصلين على تيمارات كانوا أصلاً من (القول)، أي أن حاملي لقب «العبيد» أو القول أخذوا يشاركون أسيادهم العسكريين في امتيازاتهم الوقفية. وكانت المجموعات الأخرى المرشحة للحصول على تيمار أعضاء الطبقة العسكرية ما قبل العثمانية والمتطوعين. فقد كانوا يعطون مكافأة على بسالتهم في حملة معيَّنة، أو على ولائهم وخدمتهم الطويلة، شهادات تيمار بحجم معين؛ إلاَّ أن الحصول الفعلي على التيمار كان يتوقف على توفره في الأقاليم. في الواقع، كان من المفيد للدولة أن تتمكن من إيجاد تيمارات جديدة في الأراضي المفتوحة، في هنغاريا مثلاً، للسباهيين البوسنيين، وفي أراضي ذي القادرية وسوريا للسباهيين القرامانيين. وهكذا، فإن التوسع من خلال الفتوحات أمَّن مصادر جديدة للدخل على شكل تيمارات ولذلك أصبح عاملاً حافزاً. وقد قيل إن هذه السياسة توضح، في التحليل الأخير، الخاصية العسكرية التوسعية أو ما يسمى الخاصية «الإقطاعية» للدولة العثمانية، التي كانت تسعى لإيجاد مصادر جديدة للدخل على شكل الجزية والضرائب من خلال الفتح بدلاً من الاعتماد على الوسائل الاقتصادية.

وفيما يتعلق بوسائل المكافأة، وفّر توزيع التيمار وطرق الإعفاء من الضرائب على الدولة الكلفة والتأخير المرتبطين بعمليتي جباية العائدات والدفع من الخزينة المركزية. وكانت بعض المقاطعات البعيدة، مثل مصر، وبغداد واليمن مستقلة مالياً لجهة جباية وإنفاق عائدات أقاليمها، كما أنها كانت ترسل مبلغاً محدداً للخزانة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المركزية. وبعكس الإمارات الأوروبية، اتبعت الدولة العثمانية نظاماً لا مركزياً في ماليتها كنظام أساسي، وقد فرض هذا الواقع وبشكل أساسي أراضيها الواسعة ونظام اقتصادها المالي الأقل تطوراً. وخلال القرن السابع عشر، كان جزء أساسي من عائدات التيمار التي كانت في أيدي السباهيين يعود للخزانة المركزية «كأموال بديلة» بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية، لأن فرسان الأقاليم قد أصبحوا غير ذي فائدة عسكرياً في ذلك الوقت. وفي عام 1699، بلغت مثل تلك العائدات حوالى 15 مليون أقجة من المقاطعات الأربع: أرضروم، ومرعش، ودمشق وحلب. بالإضافة إلى وجود طريقة أخرى لجلب عائدات التيمار للخزانة المركزية عن طريق تحويل التيمار إلى أراضٍ للدولة (خاص) وتلزيمها. من جانب آخر، وفي مناطق الحدود، وخاصة في البوسنة، حدث تطور آخر في التيمارات الكبرى والزعامات التي تحولت إلى أوقاف وراثية مملوكة من قبل العائلات المحلية، القبودان (kapitanes)، فظهرت في القرون الأخيرة طبقة نافذة من الأعيان[33]. وقد خضع الباب العالي، بشكل خاص، لضغوطات هذه العائلات لأن البوسنة كانت خط الدفاع الأساسي للدولة ضد آل هابسبورغ.

استخدم مالكو التيمار بكافة مستوياتهم، بمن فيهم السباهي البسيط، عملاء لهم أطلق عليهم اسم الوكيل لجباية العائدات وتنفيذ رغبات رؤسائهم. كانت الشكاوى ضد مساوئ هؤلاء العملاء كثيرة. وقد سعت الحكومة المركزية دائماً للاستجابة للشكاوى ضد مالكي التيمار أو عملائهم وخاصة فيما يتعلق بالأرض وبعمل الفلاحين الرعايا.

بيع المناصب، الرشوة والبيشكش (البخشيش)

استنتج فنتيان بيلو ماليبيارو[34]، في كتابه «علاقات» *Relazione* الصادر عام 1596، استناداً إلى مذكرات بعض العثمانيين، أن الوصول إلى المناصب العليا لم يكن يتمّ إلاّ من خلال دفع مبلغ كبير من المال كرشوة. فللحصول على منصب الصدر الأعظم كان يدفع 80.000 قطعة ذهبية، ولوزارة المالية بين 40.000 و50.000 قطعة ذهبية. وما إن يتم استلام المركز حتى كانوا يعوضون عن الرشاوى التي دفعوها بأخذ رشاوٍ لتعيينات في مناصب أساسية أخرى، وبذلك أصبح كل الرسميين متورطين في الرشوة[35].

وقد أصبحت هذه الممارسة روتينية لدرجة أن أفليا[36] حدّد وبصراحة دخلين مختلفين للقاضي، واحد للقاضي المرتشي، والثاني للقاضي غير المرتشي. وأساس هذا النظام أن هؤلاء الرسميين الذين كانوا على احتكاك مباشر مع دافعي الضرائب استخدموا كل الوسائل الممكنة للحصول على مبالغ إضافية عن طريق رسوم الخدمات أو الهدايا. إلى جانب ذلك، كان حقاً شرعياً للموظف الرسمي أن يحصل على رسم صغير عن الخدمات التي يقدمها للناس، وقد كان جامعو ضريبة الرأس وحتى القضاة يحصلون أيضاً على مثل هذه الرسوم. وكان آخرون يتوقعون دخلاً عن طريق الهدايا أو البخشيش. ولمنع الظلم، حددت القوانين النسب لمثل هذه الرسوم الشخصية كما أنها كانت تحولها أحياناً إلى عائدات عامة وتحظر الرسوم الشخصية.

وكما هي الحال في الممالك الغربية، فقد أصبحت الرشوة وبيع المناصب جزءاً من الإدارة العامة ومصدراً للدخل العام. وفي القرن السابع عشر، توسعت في الدولة العثمانية عملية بيع المناصب، وأصبحت تعطى لمن يدفع مبلغاً أكبر. ولذا، كان بيع المناصب يعتبر نوعاً من الالتزام، وأصبح يتضمن مع مرور الوقت، الحكام وحتى المستفيدين من التيمار. أما الذهنية التي كانت وراء مثل هذه الممارسات فإنها قامت على الطبيعة الإقطاعية للسلطة؛ فالسلطة كانت تعتبر ملكاً للحاكم والخدمات العامة امتيازاً له. وقد اعتبر أولئك الذين يملكون السلطة، بمن فيهم الحاكم أو مندوبوه، المنصب مصدراً للربح المادي ولذلك كانوا يستحقون المكافآت. وقد وُجد هذا المبدأ مع الدولة العثمانية منذ البداية، عندما تمَّ الاعتراف برسوم الخدمات الشخصية كحقوق شرعية. واعتُبرت الرشوة جريمة عندما كانت تشكّل خطراً مباشراً على مصالح السلطان. وبسبب صعوبة التمييز بين أنواع الرشاوى، أخذ الموظفون المعنيون يشعرون بالحرية في مبادلة الخدمات بالمال في أي وضع مع اعتقادهم أن ذلك في النهاية، كان لمصلحة خزانة الحاكم. كما أن البيشكش «وهي أعطيات من قبل أي رسمي كان لمن هو أعلى منه منصباً كشكل من أشكال الاحترام والولاء»، كان يطبَّق بشكل واسع في الدولة العثمانية[37]. حتى إن كل صاحب مقام رفيع، بمن فيهم الحكام، والوزراء وبطاركة الطوائف المسيحية، كان عليهم تقديم بيشكش للسلطان، وكانت قيمته تحدد قانونياً. فمثلاً، كان حاكم الروم‌للي يقدم عشرة آلاف أقجة، وبطريرك الروم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأرثوذكس يقدم 20.000 قرش (في أواسط القرن السابع عشر) عند تسلمهما الوثيقة الإمبراطورية التي تثبت قانونياً سلطتهم في هذا المركز. أما المسؤولون الأصغر فقد كانوا يدفعون مبلغاً محدداً من المال يسمى رسم الوثيقة، وكانت هذه المبالغ بمجملها تشكِّل مبلغاً كبيراً للخزانة. وكان السلطان يبادل بيشكش كبار موظفيه بإعطائهم القفطان، وهو إما حصان مجهز بشكل جيد، أو سترة من الفرو أو سيف، وكانت تعتبر رمزاً للسلطة الممنوحة، كما وتعتبر أيضاً تعويضاً لهم عن البيشكش الذي قدموه. وقد شكَّل تبادل الهدايا في الأصل، وهو عادة مأخوذة من إيران القديمة، رابط ولاء بين السيد وأتباعه. وفي الفترة المتأخرة للدولة العثمانية، أصبح البيشكش يعرض في المزاد ويشكِّل مصدر دخل للخزانة العامة.

الهوامش

(1) Babinger (1957); Majer (1982).
(2) Fekete and Káldy-Nagy (1962), p.772 note 68.
(3) Neschri (1987), p.212.
«خمسون ألف أوقية من الفضة أعطيت كجزية» (في كتاب إدريس، فقط «خمسون أوقية»).
(4) Anhegger and İnalcik (1956), nos. 28-35; Beldiceanu (1964), pp. 53-66, 279-307; Murphey (1980), pp. 75-104.
(5) Güçer (1964). p. 103.
(6) İnalcik (1982b), pp. 59-141.
(7) Güçer (1964). p. 137.
(8) İnalcik (1983d), pp. 256-63.
(9) Maxim (1988), p. 117; Bulgaru (1987) .
(10) أقرض ملتزم فيدين الفويفود بيتر الشاب 20.000 قطعة ذهبية، راجع ماكسيم (1988)، ص. 115.
(11) حول المقاطعة، راجع إينالجك (1969e)، ص. ص. 283 ـ 85.
(12) Inlacik (1951), p. 652 note 98.
(13) Inlacik (1969e), pp. 238-85.
(14) Inlacik (1967), pp. 153-57.
(15) Barkan (1964), Ek cedvel, İnalcik (1963a), pp. 563-66.
تضمّنت حسابات برقان العائدات من اسبنجه أو جوبانيكا، وهي ضريبة على الرأس كانت مفروضة في صربيا قبل الوجود العثماني، راجع Boganić-Lukac (1976), pp. 9-30 .
(16) Fekete and Káldy-Nagy (1962), p. 704 note 51.
(17) İnalcik (1969b), pp. 283-85.
(18) Goffman (1982).
(19) Anhegger and İnalcik (1956), no.34.
(20) Fekete and Káldy-Nagy (1962), p. 765.
(21) Akdağ (1949), p. 558.
(22) İnalcik (1969c), pp. 105-38.
(23) İnalcik (1959a), pp. 575-87.
(24) Ostrogorsky (1954); Jacoby (1971); Topping (1949).
(25) Faroqhi (1979a), pp. 32-80; Asdrachas (1970), pp. 36-69.
(26) İnalcik (1993), pp. 161-79.
(27) المرجع نفسه.
(28) İnalcik (1975c), pp. 556-62; İnalcik (1975c), pp. 562-66.

(29) Akdağ (1963), pp. 171-257; Griswold (1981), pp. 238-39; İnalcik (1975b), p.p 562-66.

(30) Giese (1922), p. 25.

(31) İnalcik (1973a), pp. 76-88.

(32) İnalcik (1954b), index: gulam; İnalcik (1954c), pp. 120-22.

(33) Filipović (1953-54), pp.154-58.

(34) نقلاً عن Steensgaard (1972), p. 178; راجع حول الرشوة Yücel (1988), ind rüsvet; Koiçi Bey (1939), p. 59; İnalcik (1992c).

(35) Naima (1281 H/1864), VI, p. 26.

(36) Evliya Çelebi (1896). II, p. 82.

(37) İnalcik (1982c), pp. 447-48.

2
خزانة الدولة وموازناتها

الخزانة الإمبراطورية المركزية

كان يُعتقد في المفهوم الإسلامي التقليدي، أن ثلث مدخول المزارع هو أقصى ما يمكن جبايته كضريبة للخزانة العامة، ويبقى ثلث لحراثة الأرض والاهتمام بها، والثلث الأخير لإعالة المزارع وعائلته[1]. ويتوفر عدد كبير من الميزانيات العمومية لعائدات الدولة ونفقاتها، أقدمها يعود لعام 1475[2] (راجع الجدول 9:I). كان الهدف الرئيسي للميزانية العمومية هذه تحديد إمكانية وجود فائض. فإذا وُجد فائض، أودع في خزانة القصر الداخلية. كان يوجد في دول الشرق الأوسط ما قبل العثمانية، والدولة العثمانية نفسها خزانتان، خزانة الاحتياط المحفوظة داخل القصر تحت الإشراف المباشر للسلطان، والخزانة الجارية الموجودة في مكاتب الحكومة وتحت الإشراف المشترك لكلٍّ من الصدر الأعظم ووزير المالية (الدفتردار). كما كانت هناك ميزانيات عمومية منفصلة لبعض المقاطعات للتأكد ما إذا كانت هذه المقاطعات تحقق فائضاً لخزانة السلطان. فقد كان الشاغل الرئيسي، لأي حاكم شرقي، وجود خزانة مليئة تحت سيطرته الكاملة تشكّل مصدر دعم لنفوذه وسلطته. وكانت الموازنة «السليمة» في نظر العثمانيين النافذين، تلك التي تحقق فائضاً بعد احتساب النفقات، ما يزيل قلق الموظفين الرسميين على رواتبهم التي يحصلون عليها من خزانة السلطان[3].

كان أي فائض في الموازنة، أو أي مداخيل غير اعتيادية، مثل حصة السلطان من الغنائم، أو الأملاك المصادرة، أو الهدايا، يحفظ في خزانة القصر.

ونتيجة لذلك لم تكن تحتوي على الأموال النقدية فقط، وإنما أيضاً على المجوهرات، والمنسوجات وأغراض أخرى ثمينة مثل الأقمشة، والكؤوس والحاويات الفضية والذهبية[4]. وقد كانت الخزانة الداخلية أو خزانة القصر تقوم بعمل المصرف المركزي للخزانة الجارية الأساسية. كانت القروض تقدم للخزانة العامة بموافقة السلطان عند حدوث نقص مالي، بإشراف الصدر الأعظم الذي يقدم تعهداً مكتوباً موقعاً منه كضمان لإعادة دفع المال.

الجدول 18:I عائدات الدولة العثمانية بحسب التقديرات الأوروبية 1433 ـ 1603 (بملايين الدوكات الذهبية)

التاريخ		العائدات	النفقات
1433	(Bertrandon de la Broquière	2.50	
1465	(Chalcocondyles)	8.00 (ربما كانت تتضمّن عائدات التيمار أيضاً)	
1496	(Alvuise Sagudino)	3.30	
1503	(Andrea Gritti)	5.00	
نحو 1510	(Spandugino)	3.60	
20-1512	(Mocenigo)	3.13	
1522	(Minio)	3.00	
1524	(Zeno)	4.50	3.00
1526	(Bragadin)	12.00 (الخزينة المركزية4.5)	
1527	(Minio)	7.00	
1530	(Zeno)	6.00	4.00
1534	(Ramberti)	15.00 (10 ملايين عائدات تيمار)	
1553	(Navagero)	7.16	
1554	(Trevisano)	8.19	

1557	(Erizzo)	4.60	
1558	(barbarigo)	7.74	3.60
1560	(postel)	12.00 (8 ملايين عائدات تيمار)	
1561	(Donini)	4.13	4.10
87-1584	(Bernardo)	9.00	
1592		10.00	
1603	(Knolles)	8.00	

المصدر: Lybyer (1919), p.180 .

ويمكن اعتبار الموازنة مؤشراً موثوقاً على الأوضاع الاقتصادية العامة. وقد قُدِّر مجموع عائدات الدولة العثمانية بحوالى 3 ملايين دوكا ذهبية من قبل المراقبين البنادقة (راجع الجدول 18:I) بين عامي 1433 و1522، ومن الواضح أن عائدات التيمار غير متضمنة في هذا الجدول. ولا بد أن تقديرات أندريه غريتي (1503) التي تصل إلى 5 ملايين دوكا ذهبية كانت تتضمن هذه المداخيل الأخيرة. فبعد ضم شرقي آسيا الصغرى والأراضي العربية في عهد سليم الأول، ارتفعت مداخيل الخزانة المركزية إلى حوالى 4.5 مليون دوكا ذهبية، كما ارتفعت إلى حوالى 7 أو 8 ملايين في فترة 1527 ـ 1603. ورغم أن البنادقة كانوا مطلعين على الوثائق العثمانية الأساسية، إلا أن بعض التناقضات الغريبة قد وجدت في تقديراتهم. فالتقديرات العالية جداً لعهد سليمان الأول والتي تصل إلى 12 أو 15 مليون دوكا ذهبية يجب أن تتضمن وبالضرورة عائدات التيمار إضافة إلى حسابات الخزانة المركزية. وقد عرض بعض هؤلاء المراقبين مثل Zeno (1524 و1530)، وBarbarigo (1558) و Donini (1561)، حسابات مجموع النفقات أيضاً، وكانت تشير إلى توازن إيجابي لصالح الميزانية العمومية العثمانية في فترة 1524 ـ 61.

ترجع أقدم الميزانيات العمومية العثمانية الرسمية إلى عام 1527 ـ 28، وبالتحديد من 21 آذار/مارس 1527 إلى 20 آذار/مارس 1528 (راجع الجدولين 19:I و 20:I). ويقدر هذا المصدر الرسمي العائدات بـ5 ملايين دوكا ذهبية للخزانة المركزية و 3.6 ملايين للتيمار استناداً إلى الأرقام التي أعطيت من قبل البنادقة الذين خدموا استانبول كسفراء (بيلوس)، وأقرب هذه التقديرات تلك التي أعطاها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Trevisano (1554). ولم تكن عائدات المؤسسات الدينية (الأوقاف)، والأراضي المملوكة (مُلك) التي تعود رقبتها بالأساس للدولة، متضمنة في الموازنة الحالية، لكن من ناحية أخرى، فإن موازنة بعض الخدمات العامة مثل أعمال البناء وصيانة الجسور، والتكايا، وأماكن التسوق، وخانات القوافل والمستشفيات كانت، وبشكل مستمر، تموّل من قبل المؤسسات الوقفية. أما بالنسبة لأراضي الدولة، التي تحولت إلى أراضٍ ملك، فقد طلب من مالكيها بموجب نظام ازدواجية الملكية، تقديم جنود لجيش السلطان. وقد قدر ليبير أنه قد كان هناك 8 ملايين قطعة ذهبية في الخزانة الجارية لعام 1566، وحَسَبَ قيمتها بما يوازي أقل من 70 مليون دولار أميركي عام 1913، وأعلن أنها لم تكن «مبلغاً كبيراً لإمبراطورية بمثل هذه الضخامة». وحتى إذا أضفنا إليها عائدات التيمار والأوقاف، التي تمثل برأيه ضعفي المبلغ الموجود، تبقى عائدات الدولة العثمانية متواضعة جداً. وبهدف المقارنة، يعرض الجدول 21:I لائحة ببعض موازنات الدول الأوروبية خلال هذه الفترة.

وبمقارنة المقاطعات (راجع الجدول 22:I)، نرى أن أعلى العائدات والتي تصل إلى 198 مليون أقجة جاءت من مقاطعة الروميللي، والتي تضم أراضي البلقان من جنوبي نهري الدانوب وسافا، باستثناء دلماتيا، وبعض الموانىء اليونانية، إلا أنها تضمّ أيضاً بعض مناطق شمالي البحر الأسود في القرم. بينما وصل مجموع عائدات مصر وسوريا معاً إلى 187 مليون أقجة وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الروميللي، وحلت آسيا الصغرى في المرتبة الثالثة بعائدات تصل إلى 152 مليون أقجة.

بينما كانت الأراضي العربية تحقق فائضاً بقيمة حوالى ثلثي ميزانياتها، كانت الأراضي الأساسية في الإمبراطورية تقع تحت عجز يصل إلى حوالى 10 بالمئة (راجع الجدول 23:I).

الجدول 19:I «الموازنة» المركزية العثمانية لعام 1527 ـ 8: عائدات السنة المالية 933 ـ 34 من 21 آذار/مارس 1527 إلى 20 آذار/مارس 1528 (بآلاف الأقجات: الدوكا الذهبية الواحدة = 55 أقجة في ذلك الوقت)

	ضريبة الرأس	المقاطعة	برات وتذكير	بيت المال	ما بين	مصادر أخرى	المجموع
الروم‌للي[1]	42,291	45,920	1,797	2,939	1,116	0,718	94,781
الأناضول، والقرمان[2]، الروم وذو القادرية	3,764	25,603 2,507 (مناجم النحاس في قسطمونو)	(تذكير) 0.100	0,447	0,811	3,296	34,021
دمشق	440	10,485					10,925
حلب							13,808
ديار بكر							7,169

1 ـ شبه جزيرة البلقان جنوبي نهريّ الدانوب وسافا باستثناء دلماتيا.

2 ـ تقع هذه الأقاليم في آسيا الصغرى شمالي خط يمتد من جورجيا إلى خليج أنطاليا.

ملاحظة: مجموع الواردات من هذه المناطق الخمس هو 160,704,000 أقجة. أما مصر فكانت خاضعة لنظام آخر. ولأن العائدات السلطانية من مصر تصل إلى 116,538,994 أقجة، فإن مجموع الدخل السنوي المتراكم في الخزانة المركزية في استانبول كان 277 مليون أقجة أي 5 ملايين دوكا ذهبية. ولم تكن المداخيل التي كانت توزع للأعمال الخيرية متضمنة في هذه الأرقام. وعند إضافة هذه المداخيل، التي تصل إلى 200 مليون، إلى العائدات يصل مجموعها إلى 477 مليون أقجة. أما مداخيل الأوقاف والأراضي التي كانت بالأساس ملكاً للدولة وأخذت عائداتها تعود لأفراد معينين، فقد قدرت من قبل برقان (1546 ـ 50)، XV، ص277) بـ60 مليون أقجة. وبالإجمال، فإن مجموع عائدات الدولة بلغت 537 مليون أقجة أي 9,7 مليون دوكا ذهبية.

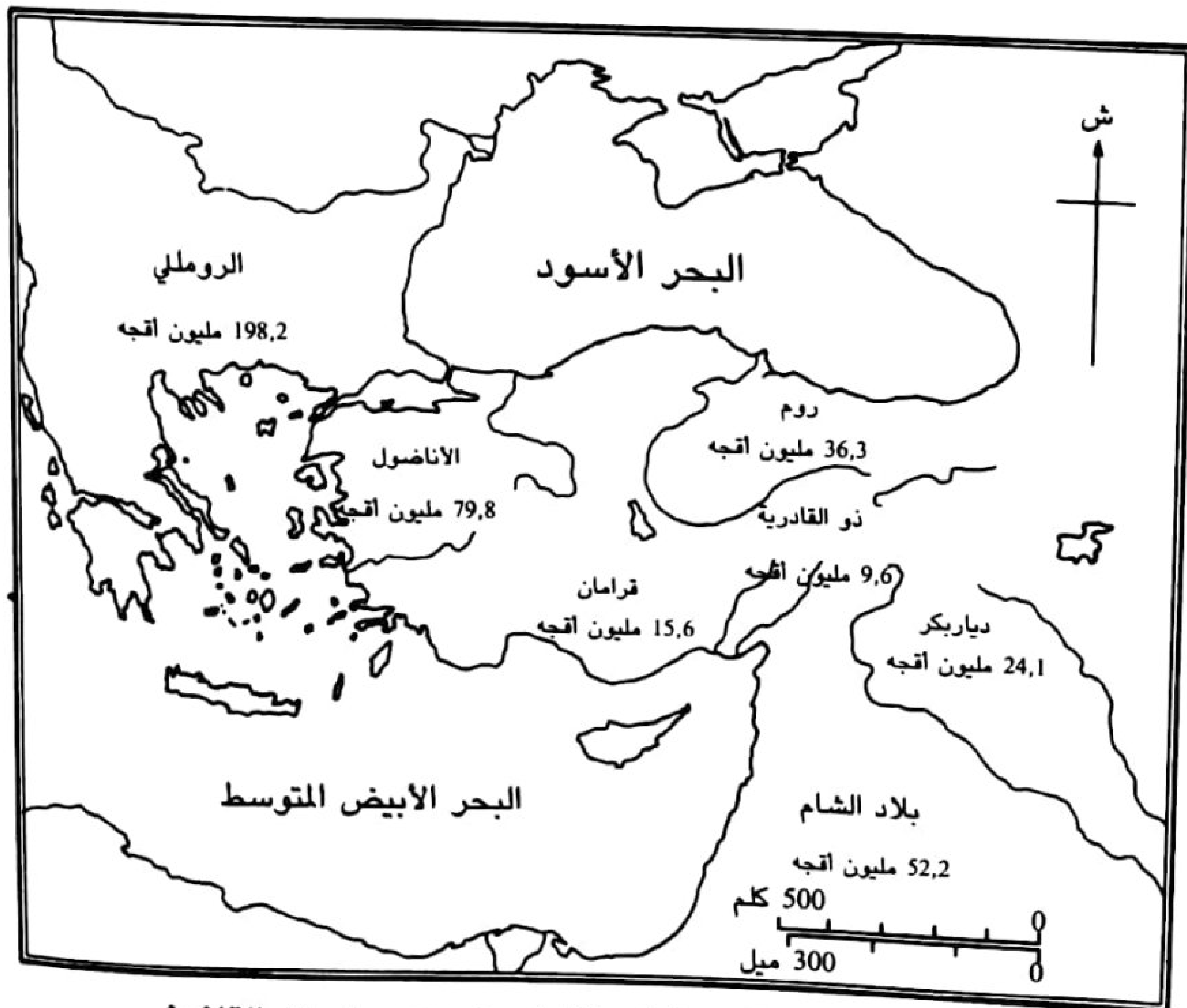
المصدر: برقان (1953 ـ 54). ص. ص. 249 ـ 329، مع بعض التعديلات.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الجدول I:20 مجموع عائدات الدولة، 1527 ـ 28

عائدات من	بملايين الأقجات	بملايين الدوكات الذهبية
المقاطعات المحلية، سوريا ومصر، بما فيها الأملاك السلطانية	277	5
التيمار والأملاك الخاصة الموزعة	200	3.7
الأوقاف والأملاك الخاصة	60	1
المجموع	537	9.7

المصدر: برقان (1933 ـ 54).



9. عائدات الدولة في السنوات الأولى من عهد سليمان القانوني

المصدر: فاروقي (1984)، ص. 290.

الجدول 21:I تقدير العائدات السنوية من الدول الأوروبية
(بآلاف الدوكات الذهبية)

الدول الإيطالية، 1492	الدول الأوروبية الأخرى، 1600
نابولي 1,600[2]	إسبانيا (الكاستيل) 9,000
البندقية 1,000	فرنسا 5.000
ميلانا 600	البندقية 3,900[1]
فلورنسا 300	
الدولة البابوية الإمارة 200	
جنوى 100	
إيران 3.000	
بيزنطية 8,000-7,000 (أوائل العصر الوسيط)	
1,000 أوائل القرن الرابع عشر (Stein (1924), p.142)	

1 - بلغ الإيراد السنوي للبندقية من مستعمراتها في الشرق 180 ألف دوكا (Pullan [1968], p.78).
2 - Delaborde (1888).
المصدر: Gregorovius (1891), VII, p.342; Braudel (1972), I, p.451.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجدول 22:I مجموع عائدات الدولة العثمانية بحسب كل مقاطعة، 1527 ـ 28 (بملايين الأقجات)

المقاطعة	الأراضي الأميرية (الخاصة)	واردات الأراضي الخاصة الأخرى والتيمار	الأوقاف الدينية والأراضي المملوكة	المجموع
الروملّي (البلقان)	94.74	92.53	10.88	198.20
الأناضول، القرامان، ذو القادرية وروم (آسيا الصغرى)	34.01	73.52	22.08	129.62
ديار بكر (شرقي آسيا الصغرى)	7.16	14.29	1.31	22.77
حلب ودمشق	24.73	19.83	7.28	51.85
مصر	116.53	–	(?) 18.92	135.46
المجموع				537.90

المصدر: برقان (1953 ـ 54)، XV، ص237.

الجدول 23:I موازنة الواردات والنفقات بحسب الأقاليم، 1527 ـ 28 (بملايين الأقجات)

الإقليم	المداخيل	المصاريف	الموازنة
الروملّي، الأناضول قرامان، ذو القادرية وروم	294.84	322.13	-27.28
مصر، دمشق وحلب	161.11	61.14	99.97
ديار بكر	21.46	20.10	1.36

ملاحظة: لمقارنة هذه الأرقام مع أرقام مصادر أخرى راجع برقان (1953 ـ 54)، ص.ص273 ـ 76

المصدر: Barkan (1953-54), p.272.

المؤسسات الدينية (الأوقاف)

كانت بعض أعمال البناء تنفذ مباشرة من قبل الدولة. وقد نظمت شبكة واسعة من أعمال البناء والصيانة بإشراف رئيس المهندسين المعماريين. كما كان يوجد مهندس للدولة في عاصمة كل إقليم وكانت لديه صلاحيات واسعة عند الحاجة، لتحريك المعلمين المحليين وقوة العمل لبناء وتصليح الحصون، والجسور، والمساجد، والمباني الحكومية الأخرى. إلا أن المباني التجارية ـ الأسواق، والمحلات، والحمامات العامة، والبدستانات ـ كانت تبنى في المدن من خلال نظام الوقف كمصدر دخَل لدعم الهيئات الدينية والخيرية. وكقاعدة، كانت كل أعمال البناء العامة تتم بإشراف موظف خاص يسمى الأمين. وكان مسؤولاً، مع تمويل معين، عن إدارة عمليات التنظيم والإشراف والتمويل للمشروع، وعند انتهاء العمل كان يقدم تقريراً شاملاً إلى جانب الحسابات لوزارة المالية. أما الأنظمة المائية[5]، وعمليات توصيل المياه وإنشاء القنوات، فقد كانت تولى اهتماماً خاصاً لما لها من دلالات دينية. وقد تم إنشاء وكالة خاصة لإصلاح خطوط نقل المياه تدعى (سويوكولاري)، ويبدو أنها كانت مأخوذة من التقاليد الرومانية ـ البيزنطية. وقد أرسلت مجموعة من هؤلاء الخبراء، معظمهم من اليونان، إلى مكة والقدس لبناء نظام التمديدات المائية في المدينة ومجاري المياه. إلا أنه يبدو أن بناء الأماكن العامة، مثل الأسواق، كان ينفذ من قبل الدولة عندما يكون هناك حاجة ضرورية من أجل التحسين العام، خاصة عندما تخدم المصالح المالية للدولة. وقد أعلمت الدولة المزارعين عندما طالبوها ببناء السدود لتنظيم استخدام مياه البحيرة في منطقة قونيه، أن هذا من شأنهم وليس من عمل الدولة. وبشكل عام، كان العديد من الأشغال ذات المنفعة العامة يترك لاهتمام الأوقاف الخاصة كجزء من أعمالهم الخيرية الدينية. أما الأشغال العامة الواسعة كإعادة إعمار استانبول بعد الفتح من قبل محمد الثاني فإنها تبدو استثناءً في هذا المجال[6].

في منطقة الأناضول مثلاً، جاء 13.64 مليون أقجة، أي 17 بالمئة من مجموع المداخيل التي بلغت 79.78 مليون أقجة، من الأوقاف الدينية والأراضي الخصبة المملوكة للأفراد[7]. وقد تكونت معظم هذه الإيرادات تقريباً من نفس نوع

الضرائب التي تجبى في الأراضي الأميرية. وقامت الأوقاف ومالكو الأراضي بجباية هذه الضرائب كإيجارات دون أن ينخرطوا بشكل مباشر في عمليات الإنتاج. وقدمت كل المصاريف، بما فيها معاشات الموظفين وعمليات صيانة وإصلاح المؤسسات الخيرية التالية في الأناضول، من مالية الأوقاف:

344	مسجداً كبيراً
1,055	مسجداً صغيراً
110	معاهدَ دينية
154	مدرسة للأطفال
626	زاوية صغيرة وكبيرة للدراويش
45	مطعماً مجانياً للمسافرين والفقراء
75	خاناً

هذه الأموال كانت تأتي من إيجار 75 خاناً و238 حماماً عاماً والمئات من المؤسسات الأخرى المدرّة للربح، بالإضافة إلى القرى الموقوفة. كما كان هناك 3,756 شخصاً يقبضون رواتب في المساجد و121 عالماً في المعاهد الدينية.

موازنات المقاطعات

كان لمعظم المقاطعات التابعة للأراضي الأساسية في الإمبراطورية تنظيمها المالي المستقل تحت إدارة مسؤول مالي (الدفتردار) والمسؤولية العامة للحاكم (بكلربيك).

وقد تكونت الأراضي الأساسية للإمبراطورية من مقاطعات الأناضول، والروملي وروم، أي تقريباً المنطقة الممتدة من الدانوب إلى الفرات. كما كان للأراضي العربية، وقبرص وهنغاريا، التي ضمت إلى الإمبراطورية في القرن السادس عشر، موازناتها الخاصة. وفي الحالة الأخيرة هذه كانت كل مصاريف الأقاليم تغطى من العوائد المحلية أما الفائض، ومهما كانت قيمته، فقد كان يرسل إلى خزانة الدولة في استانبول. وإذا كان هناك عجز كان على خزينة الدولة تسديده. إلا أن وزارة المالية المركزية كان لها، من خلال دفتردار الإقليم، رقابة ثابتة على مالية هذا الإقليم وكانت تحصل على الميزانية العمومية، وغالباً مع حسابات تفصيلية في نهاية كل سنة مالية.

منح هذا النوع من الاستقلالية المالية مزيداً من الاستقلال للحاكم العام في كل من مصر، اليمن وبودن عما في أي إقليم آخر، وهكذا كان بإمكان هذا الحاكم مواجهة أي وضع طارئ في هذه المناطق الحدودية البعيدة دون الحاجة إلى انتظار قرار الحكومة المركزية. وقد أعطي هؤلاء الحكام بالذات، أي الذين تمتعوا برتبة وزير في القرن السادس عشر، السيادة والسلطة على البكلربيك (الحاكم) المجاور لهم في أوقات الأزمات. كان حكام مصر مسؤولين عن شؤون إقليمي اليمن وشمالي الحبشة، كما كان حكام بغداد مسؤولين عن البصرة، والخليج والأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية. وكان حاكم جزر بحر إيجة يحمل رتبة أميرال في البحرية، وكانت أقاليم شمال إفريقيا مثل تونس، والجزائر، وطرابلس خاضعة لسلطته. إلا أن إشراف الحكومة بشكل ثابت، من خلال المدير المالي للإقليم والقاضي على النشاطات المالية، وإمكان عزل الحاكم من منصبه، لا تسمح لنا بأن نتكلم هنا عن استقلالية حقيقية.

وبالمقابل، فإن حكام الأفلاق والبغدان (الفويفود) وكذلك إمارة دوبروفنيك قد تمتعوا باستقلالية تامة في قضاياهم الداخلية، ولم يكونوا ملزمين سوى بإرسال جزية سنوية بمبلغ محدد إلى السلطان. لكن هنا أيضاً كان بإمكان السلطان عزل الفويفود عندما يعجز عن إرسال الجزية في وقتها أو عندما تؤدي سياسته إلى الاضطرابات بسبب لجوئه إلى وسائل اضطهاد في جباية أموال الجزية. وبالإجمال، وفيما يختص بإدارة الأقاليم العثمانية، يمكن الحديث عن استقلالية إقليمية نسبية أو عن تزايد اللامركزية كلما ابتعدنا من المركز نحو الأطراف.

لنقم الآن بدراسة بعض موازنات الأقاليم المستقلة بدءاً من اليمن. في السنة الهجرية 1008، بين 24 تموز/يوليو 1599 و12 حزيران/يونيو 1600، بلغ مجموع إيرادات اليمن حوالى 400 ألف قطعة ذهبية، بينما بلغت المصاريف حوالى 561,353، أي بعجز بلغ 161,353 قطعة ذهبية[(8)].

وقد صنفت المصادر الأساسية للدخل بالضريبة على الأراضي (خراج)، شكلت 49 بالمئة من مجموع الواردات، والضرائب على المواشي، ورسوم الأسواق... إلخ والتي، شكّلت 5 بالمئة، والرسوم على المرافىء، حوالى 29 بالمئة.

في اليمن، جاءت النسب العالية والاستثنائية للجمارك والرسوم الأخرى على المرافىء نتيجة تجارة الترانزيت الهندية، رغم أن ضريبة الأراضي كانت الأعلى وشكلت حوالى نصف مجموع الواردات، وكان هذا عادياً بالنسبة لليمن والإمبراطورية ككل. وقد جاءت أعلى الأرقام في فئة المتفرّقات من أرباح تبادل النقود الذهبية بالنقود الفضية المتدنية القيمة والأملاك التي ليس لها وارث.

وكما هو الحال بالنسبة لبعض موازنات الأقاليم في الإمبراطورية، كان القسم الأكبر من المداخيل، في اليمن أيضاً، يصرف على رواتب الجند، وقد بلغ ما يزيد على 15 مليون بارة، أي حوالى 67 بالمئة من مجموع نفقات الإقليم عام 1599. وذهب حوالى المليونين من هذا المبلغ لرواتب جنود الحاميات الموجودين في ثمانية وثلاثين حصناً.

وقد حدد راتب الحاكم السنوي بـ 1,100,000 أقجة (إلا أنه حصل فعلياً على 900,000 أقجة عام 1599). وكان دخل الحاكم عالياً جداً في كل أنحاء الإمبراطورية، لأنه عليه الاحتفاظ بفرقة عسكرية كبيرة نسبياً كجزء من ممتلكاته كي يتمكن من تثبيت نفوذه والاستجابة للحالات الطارئة.

في اليمن، وصل سعر بدلة الشرف التي تعطى للنبيل المحلي أو ضابط البحرية في المحيط الهندي إلى مستويات عالية - حوالى 1.5 مليون أقجة. وفي هذا الإقليم الحدودي المضطرب، أظهرت الميزانية السنوية عجزاً بقيمة 6.59 مليون بارة أي 161,000 قطعة ذهبية عثمانية، وكان يعوّض عن هذا العجز بتحويل أموال من خزانة مصر.

كان للمقاطعات السورية أيضاً موازنات مستقلة، وكانت ترسل الفائض الكبير من موازناتها إلى الخزانة المركزية في استانبول (راجع الجدول 24:I). وربما يشير التراجع المستمر لعائدات سوريا إلى تراجع اقتصادي خطير؛ إلا أن علينا إجراء مزيد من الدراسة لنتبين إذا كان هذا التراجع بالأساس ناتجاً عن زيادة المصاريف المحلية ما جعل الفائض المرسل إلى استانبول يتراجع. وفي عام 1525، من بين 12.6 مليون أقجة من عائدات ولاية الشام بأكملها، جاءت 3.4 مليون من مدينة دمشق لوحدها. كما حصلت الخزانة من مبيع البوتاس على 666,660 بارة سنوياً عام 1548.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجدول 24:I الفائض السنوي المرسل إلى استانبول من عائدات إقليمي حلب ودمشق (بملايين الأقجات)

48-1547	21	(حصة دمشق لوحدها هي 13)
67-1566	17	
68-1567	17	
83-1582	7	

المصدر: Sahillioglu (1974), p.500.

الجدول 25:I مصادر الواردات الأساسية في مصر 1527 ـ 28 (بآلاف الأقجات)

العائدات		المصاريف في مصر	الفائض
المقاطعات المدينية	84.940		
الجمارك	17.730		
مخزون الحبوب	13.860		
المجموع	116.530	45.840	70.690

المصدر: Shaw (1962).

تمتعت مصر أيضاً بخزانة مستقلة. وقد كان الحكام يجمعون الإيرادات ويغطون المصاريف محلياً في الإقليم ويرسلون الفائض إلى استانبول سنوياً. تبيّن أن مجمل دخل مصر هو 116.5 مليون أقجة في موازنة عام 1527 ـ 28 (راجع الجدول 25:I). ويساوي الفائض البالغ 70 مليون أقجة حوالى 1,200,000 دوكا ذهبية. ويظهر تراجع مصادر الدخل في مصر في عامي 1595 ـ 96 و1671 ـ 72 في الجدول 26:I. وكانت ضريبة الأراضي تدفع بمجملها نقداً في مصر السفلى. أما بعض الأراضي فقد كانت تدفع قطناً ورزاً وسكراً وترسل عيناً مباشرة إما إلى الخزانة أو المخازن الإمبراطورية[9]. وفي عام 1670، جمع 421,514 إردباً من القمح كضريبة (الإردب = 90 ليتراً تقريباً)[10].

كانت مراكز الجمارك الأساسية قائمة في السويس التي كانت المعبر الرئيسي لتجارة مصر مع اليمن، والجزيرة العربية، والهند والشرق الأقصى. وقد كانت كل

الجدول 24:I الفائض السنوي المرسل إلى استانبول من عائدات إقليمي حلب ودمشق (بملايين الأقجات)

48-1547	21	(حصة دمشق لوحدها هي 13)
67-1566	17	
68-1567	17	
83-1582	7	

المصدر: Sahillioglu (1974), p.500.

الجدول 25:I مصادر الواردات الأساسية في مصر 1527 ـ 28 (بآلاف الأقجات)

العائدات		المصاريف في مصر	الفائض
المقاطعات المدينية	84.940		
الجمارك	17.730		
مخزون الحبوب	13.860		
المجموع	116.530	45.840	70.690

المصدر: Shaw (1962).

تمتعت مصر أيضاً بخزانة مستقلة. وقد كان الحكام يجمعون الإيرادات ويغطون المصاريف محلياً في الإقليم ويرسلون الفائض إلى استانبول سنوياً. تبيّن أن مجمل دخل مصر هو 116.5 مليون أقجة في موازنة عام 1527 ـ 28 (راجع الجدول 25:I). ويساوي الفائض البالغ 70 مليون أقجة حوالى 1,200,000 دوكا ذهبية. ويظهر تراجع مصادر الدخل في مصر في عامي 1595 ـ 96 و1671 ـ 72 في الجدول 26:I. وكانت ضريبة الأراضي تدفع بمجملها نقداً في مصر السفلى. أما بعض الأراضي فقد كانت تدفع قطناً ورزاً وسكراً وترسل عيناً مباشرة إما إلى الخزانة أو المخازن الإمبراطورية(9). وفي عام 1670، جمع 421,514 إردباً من القمح كضريبة (الإردب = 90 ليتراً تقريباً)(10).

كانت مراكز الجمارك الأساسية قائمة في السويس التي كانت المعبر الرئيسي لتجارة مصر مع اليمن، والجزيرة العربية، والهند والشرق الأقصى. وقد كانت كل

أنواع التجارة بين هذه الأماكن والقاهرة تمر عبر السويس[11]. وبلغ مجموع العائدات السنوية من التزام الجمارك والمقاطعات الأخرى المتصلة به 16.32 مليون بارة في السنة المالية 1595 ـ 96.

بلغت العائدات الثابتة الأخرى 1,200,000 بارة عام 1595 ـ 96 وحوالى 17 مليوناً عام 1671 ـ 72[12]. ومن بين العائدات غير الثابتة، يجب الإشارة إلى واردات الزوارق المملوكة من قبل الدولة والعاملة في نهر النيل، والتي أمنت 760,000 بارة كإيجار في السنة المالية 1595 ـ 96[13]. كما بلغت ضرائب العائدات المتغيرة أو غير الثابتة حوالى 10 ملايين بارة في ذلك العام و17 مليون بارة في السنة المالية 1671 ـ 72[14].

في المجموع العام بلغت عائدات الضرائب المطلوبة للخزانة الإمبراطورية من مصر 69 مليوناً عام 1595 ـ 96 و95 مليون بارة عام 1671 ـ 72[15] (114,82.8 مليون أقجة على التوالي لكل من العامين المذكورين). كما تضمنت المصاريف الرئيسية لمصر رواتب (علوف) الضباط والإداريين، وعلماء الدين، إضافة إلى رواتب الجند النظامية، والتعويضات، ووصلت بمجملها إلى 31.6 مليون بارة عام 1595 ـ 96 و56.4 مليوناً عام 1671 ـ 72. أما المدفوعات عيناً فقد كانت تصرف من الإهراءات الإمبراطورية في القاهرة القديمة. وفي الجيل الأول بعد الضم، استُخدم الأمراء المماليك الذين أعلنوا ولاءهم للعثمانيين في المراكز الإدارية وحصلوا على رواتب ثابتة[16]. وقد شكلت المصاريف الأخرى مثل المدفوعات لجباة الضرائب، ولصيانة المنشآت العامة، وبالأخص إمدادات المياه والقنوات، ولأعمال التأهيل في المباني الحكومية، مبلغاً أقل مقارنة بالرواتب. ومن المصروفات الرئيسية من الخزانة المصرية المواد الغذائية الموزّدة للمدينتين الإسلاميتين المقدستين، مكة والمدينة، ولمواسم الحج السنوية. وقد وصل هذا المبلغ إلى 4.3 مليون بارة عام 1595 ـ 96، و 9.5 مليوناً عام 1671 ـ 72[17].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجدول 26:I واردات مصر عام 1595 ـ 96 وعام 1671 ـ 72
(بآلاف البارات)

الضرائب	1595 ـ 96	1671 ـ 72	
ضريبة الأراضي	44.478	63.093	نقداً وعيناً
ضريبة الرأس	2.275	2.929	نقداً
مقاطعات الجمارك			كل المقاطعات نقداً
جمارك السويس	3.922	4.063	
الجمارك، الإسكندرية ورشيد	5.076	6.322	
الجمارك، دمياط	1.629		
الجمارك، بارولوس	406		
الجمارك، بولاق	1.737	3.240	
المقاطعات المدينية الأخرى	3.556	3.685	

ملاحظة: البارة = 1.2، لاحقاً أقجتين.

المصدر: shaw (1962)، ص. ص. 71، 108، 110 ـ 111، 117، 167، 183، 278.

وقد قدمت الأوقاف المصرية 3.3 مليون بارة إضافية نقداً و172,583 إردباً من الحبوب للحرمين الشريفين[18]. وبلغت الإسهامات السنوية الإجمالية المقدّمة للحجاز من 300 إلى 385 ألف دوكا ذهبية مع نهاية القرن السادس عشر[19]. وقد ذكر الحاكم البندقي تيبولو، أن محاصيل القمح، والشعير والحبوب المرسلة سنوياً إلى الإهراءات الإمبراطورية في مصر كانت تساوي 1,200,000 دوكا ذهبية. وكان الإنتاج يوزع على الجنود العثمانيين في مصر أو يرسل إلى الحجاز واستانبول للتموين. ولم تذكر هنا مصاريف البحرية الإمبراطورية والوحدات الأخرى التي تقوم بحماية كل من مصر وسوريا[20].

وقد كان جزء هام من العائدات الإمبراطورية يترك جانباً ويلزّم كتيمار لأعضاء البحرية الإمبراطورية أو لبناء السفن للأساطيل المتمركزة في الإسكندرية، ودمياط، والسويس[21]. وقد حصل قادة هذه القواعد لوحدهم على 1,800,000 بارة. لقد كانت مصادر مصر الغنية والفائض من عائداتها أساسية في تمويل المالية

الدفاعية للإمبراطورية. في أوقات نقص الموارد، كان حاكم مصر، الذي كان مسؤولاً عن النشاطات والسياسات في المحيط الهندي، يقدم المؤن أيضاً لإقليم اليمن من خلال موازنته الإقليمية. وعندما لم يتمكن حاكم اليمن عام 1563 من دفع رواتب الجند، الذين كانوا يضغطون عليه، أمر الباب العالي حاكم مصر بإرسال إعانة مالية تبلغ 50 ألف دوكا ذهبية[22]. بعد تأمين كل التكاليف والرواتب، كانت مصر ترسل نصف مليون دوكا ذهبية سنوياً إلى الخزانة المركزية، وأحياناً أيضاً كانت ترسل إعانات مالية إلى الحجاز، واليمن والحبشة[23]. وعلينا أن نتذكر أن معظم المقاطعات كانت تحت سيطرة الأمراء (المماليك) في مصر من خلال نظام الالتزام[24].

مصاريف الجيش العثماني

كما مر معنا أعلاه، كان القسم الأكبر من عائدات الدولة يصرف على رواتب الجند. وقد حلّل إدريس[25]، وهو مصدر موثوق لفترة أوائل القرن السادس عشر، تركيبة الجيش العثماني خلال حملته ضد أوزون حسن عام 1473، عندما جمع السلطان كل قواته لهذه المواجهة الحاسمة. وتظهر حساباته في الجدول 27:I

الجدول 27:I الجيش العثماني، 1473

الإنكشارية	12,000
فرسان الباب العالي	7,500
سباهيو التيمار في الروملي	40,000
سباهيو التيمار في الأناضول	24,000
العَزَب (azebs)	20,000
المجموع	103,500

المصدر: برقان (1953 - 54).

الجدول 28:I الجيش العثماني ـ 1528

	العدد	الرواتب أو التعويضات بملايين الأقجات
(أ) الجيش النظامي		
الجنود برواتب (علوفلي)		
فرق		
الباب العالي (الإنكشارية، السباهيون، المدفعية، إلخ)	24,146	65.88
داخل القصر		
الخدم	2,903	
حراس الحصون والبحرية	23,017	40.13
المستفيدون من الخاص، والزعامات، والتيمارات في الأقاليم	37,141	200.19 بمن فيهم سباهيو التيمارات الذين يقومون بحراسة الحصون، وكان عددهم 9,563 رجلاً
المجموع	87,807	306.20
(ب) الفرق المساعدة		
يايا، متسلّم، قنباز، بازدار ويوروك، الأناضول	8,180	3.08 عام 1528، مع إلغاء تنظيماتهم كان عدد اليايا والمتسلّم 6,900 بينما كان عدد القنباز 1,200 (Ayni (1280هـ) ص45).
يوروك وتتار الروموللي	7,000	(Gokbilgin [1957])
فوينوك الأفلاق والجنود المسيحيون الآخرون	3,000	
الأقينجي المسجلون (حماة الحدود)	12,000	أعدادهم كانت تتضخم من قبل المتطوعين في أوقات الغزوات الكبيرة
المجموع	30,180	
المجموع العام	117,987	309.28

المصدر: برقان (1953 ـ 54)، ص. ص. 280 ـ 329.

في اللائحة الرسمية التي تعود لعام 1528[26]، كان عدد القوات النظامية حوالى 87,000، منهم 37,000 من مالكي التيمارات في الأقاليم، و 50,000 من الجنود النظاميين (الجدول 28:I). وكان على مالكي التيمار إحضار جنود (جبلو) للحملة على حسابهم الخاص. وقد قدّر برقان[27] عدد هؤلاء الجبلو بحوالى 60,000 عام 1528، ولم تكن أعداد العَزَب متضمنة في هذه الحسابات.

لقد أعطى مصدر إيطالي (Bessarion: 1470) وآخر إيراني (**أحسن التواريخ**) أرقاماً أدنى بلغت 70,000 رجل، عند عدم حسبان القوات غير النظامية، العَزَب. وذلك جيش صغير بحسب المقاييس الحديثة، ولكن عندما نأخذ بعين الاعتبار المشاكل غير الاعتيادية المرتبطة بتأمين الغذاء ونقل الجنود إلى ميدان المعركة الذي يبعد مئات الأميال في هنغاريا، وإيران والعراق يمكننا أن نفهم ضخامته بالنسبة لعصره. لقد كان بالنسبة للإداريين العثمانيين تجمعاً من البشر «تعجز الأرض عن تحمّله».

في عام 1528، شكل التيماريون أكبر فرقة في الجيش العثماني. ويتضح من الجدول 29:I أن الأوقاف المتعلقة بأراضي الخاص والتيمار الموقوفة للجيش في الأقاليم (ما عدا عدد صغير من الرسميين في المدينة العاصمة الذين يستفيدون من التيمار) قد بلغت قيمتها حوالى 200 مليون أقجة، أي ما يعادل 37 بالمئة من مجموع الميزانية العثمانية. وكان هناك مجموعتان من سباهييّ الأقاليم، أولئك الذين يشاركون في الحملات (أشكنجي) وكان عددهم 28,088[28]، والتيماريون الذين يقومون بحراسة القلاع (حصار - أري) وعددهم 9,563 رجلاً. وقد كان مالكو التيمار يجبون من العامة الضرائب والرسوم الموكولة إليهم من خلال التيمار. ولأن حوالى نصف دخل التيمار العام كان يدفع من قبل الفلاحين عيناً، كان حوالى خمس دخل الدولة، أي 100 مليون أقجة تدفع عيناً. وقد بلغت المصاريف العامة للجيش النظامي، المكوّن من فرسان الأقاليم والجيش المرابط في العاصمة، حوالى 265 مليون أقجة (وبلغت إيرادات الدولة بكاملها 537 مليون أقجة)، أي حوالى نصف الميزانية بأكملها. وينبغي أن نتذكر أن أفراد الجيش المرابط كانوا يتلقّون إضافة إلى رواتبهم، الملبس، والعلاوات عند اعتلاء السلطان العرش وفي أوقات الحملات العسكرية والأعياد، إضافة إلى التموين الخاص خلال

الحملات، بينما كان على فرسان الأقاليم تأمين كل احتياجاتهم الخاصة، بما فيها التموين خلال الحملات. كما كان ينبغي عليهم تأمين معداتهم، ومساعديهم من الرجال (جبلو)، والخدم (غلام) بأعداد متساوية مع ما هو منصوص عليه في تنظيمات تيماراتهم.

الجدول 29:I مالكو التيمار ومداخيل الدولة الموزعة كتيمار، 1527 ـ 1528 (بملايين الأقجات)

الأقاليم	خاص وتيمار		تيمار لجنود الحاميات	
	المدخول السنوي	عدد المستفيدين	الدخل السنوي	عدد الجنود
الرومللي	82.45	10.688	10.08	6.620
الأناضول	35.73	7.536	3.81	2.614
قرامان، روم وذو القادرية	33.97	6.518		
حلب ودمشق	19.16	2.275	0.67	419
ديار بكر	14.29	1.071	–	–
المجموع	185.60	28.088	14.56	9.653

المصدر: برقان (1953 ـ 54) ص255.

ومن الأمور الهامة أيضاً، المدخول النسبي المحفوظ للتيمار ولأعداد مالكي التيمار في كل إقليم. فقد قدم إقليما الرومللي والأناضول 129 مليون أقجة كعائدات توزع على حوالى 28,000 رجل، بينما كانت المناطق المفتوحة في القرن السادس عشر، تقدم ما بين 60 و70 مليون أقجة لمالكي التيمار الذين بلغت أعدادهم حوالى 10.000. وهذا ما عكس التوجه الجديد في تشكيل الجيش العثماني، الذي أصبح يركز أكثر على المشاة (الإنكشارية) الذين يتلقون رواتب ويحملون بنادق حربية[29]، إضافة إلى الأوضاع الخاصة للأراضي المفتوحة وخاصة الأراضي العربية. وكان الجنود النظاميون (علوفلي) يضمّون الإنكشارية، وفرق الفرسان الستة التابعة للباب العالي، ورجال المدفعية، والفرق الأخرى المتخصصة لدى الباب العالي[30]، والتي يصل مجموعها الإجمالي إلى 24,146 رجلاً، ويتلقون

65.88 مليون أقجة سنوياً، أي ما يعادل 12 بالمئة من مجموع إيرادات الدولة. أما بالنسبة لرواتب الجنود حراس الحاميات ورجال البحرية، وعددهم الإجمالي 23,071 رجلاً، فكان يخصص لهم 40.13 مليون أقجة أي ما يعادل 7.4 بالمئة من الموازنة.

أما القوات المعاونة، فلم يكونوا جزءاً من طبقة «العسكر» الحقيقية ولم يعطوا أي معاشات أو إعانات مالية من خزينة الدولة. لقد كانوا يكسبون معيشتهم عن طريق زراعة الأراضي التي كانت تقدم لهم من قبل الدولة. إضافة إلى أنهم كانوا يعفون من الضرائب الطارئة وكانوا يدفعون الضرائب العادية بنسب أدنى. وتشكلت القوات المعاونة من اليايا (المشاة)، والمتسلّم، والبازدار، والجانباز (الفدائية)، واليوروك، والتتار، والفونيوكس، والأفلاق، والأقينجي المغيرة. وقد نظمت كل واحدة من هذه المجموعات حسب نظام عام مشابه جداً لتنظيمات الستراتيوتس البيزنطية[31].

في هذه التنظيمات الاحتياطية، كانت كل مجموعة من 25 أو 30 أسرة فلاحية تسجل كوحدة (أوجاق)، وكل خمسة منهم كانت تميز بكونها «مشاركة في الحملة العسكرية»، وهم عادة من الأقرباء، وكانوا يتناوبون فيما بينهم في الذهاب إلى الحرب (في الواقع كان عدد أرباب الأسر في الوحدة، وبين المشاركين في الحملات متغيراً). وكان المشارك في الحرب يجمع من كل عضو غير مشارك عسكرياً أو «مساعد» (يمق) في الوحدة، ومن المشاركين في الحملات العسكرية الذين لم يذهبوا إلى الحرب في هذا العام المحدد، كان يجمع من أجل مصروفه مبلغاً معيناً من المال يتراوح بين 20 إلى 60 أقجة. وهذه الأموال كانت توازي الضرائب الطارئة التي كانت تجبى من المواطنين العاديين. في سجلات اليايا المبكّرة، كان على الفلاح الذي يمتلك جفتلكاً عادياً أن يقدم يايا ومساعدين له، وهم عادة من أقربائه الذين يزرعون الجفتلك نفسه ويعيشون من إنتاجه.

كانت أهم مجموعات القوات المعاونة هي اليايا والمتسلّم، وقد رقي الأخيرون وأعفوا من المزيد من الضرائب. وقد وصفهم مصدر إيطالي[32] من القرن الخامس عشر بأنهم «فلاحون مشاة». وكانوا بمعظمهم في غرب الأناضول ويمثلون مجموعة متميزة من بين الرعايا، إن بمزارعهم الخاصة أو بوضعهم

الضريبي المميز، وكان عدد اليايا والمتسلّم حوالى 7,000 عائلة فلاحية (الجدولان 28:I و 30:I). وفي عام 1574، كان عدد متسلّمي كوتاهية لوحدهم، والذين جلبوا للخدمة العسكرية، 821 رجلاً. إلا أن العدد الإجمالي للأسر المكونة للوحدات ينبغي أن يزيد على 20,000 رجل[33].

الجدول 30:I عدد جنود اليايا والمتسلّم الفاعلين في الأناضول عام 1540

سنجق	متسلّم	يايا
قره حصار	98	685
كوتاهيه	273	641
حميد	305	473
بيغا	50	283
قره تسي	-	300
المجموع	726	2.382

المصدر: خالدي ـ ناجي (1977)، ص.ص. 276 ـ 78.

لقد كانت ميليشيا اليايا والمتسلّم قوية بشكل خاص في مناطق التركمان ـ اليوروك الرعاة. في أواسط القرن الخامس عشر، في سنجق تكه مثلاً، كان هناك 361، متسلّماً رئيساً و172 متسلّماً مسجلاً. وبلغ عدد «المساعدين» (اليمق) الذين كانوا يقدمون إسهامات معينة للحملات، 3,763. لذا، في ذلك الوقت، فإن معدل وحدة المتسلّم ما كان ليزيد عن ثمانية أعضاء. ويجب الإشارة إلى أنه في تلك الفترة كان المتسلّمون مقاتلين فعالين مجهزين بالسلاح وبعضهم كان يلبس دروعاً. وكان كل «أوجاق» يعطى مزرعة (جفتلك) تتراوح بين 12.5 و37 أكر (الأكر 4 آلاف متر مربع).

ويبدو أن اليايا كانوا بالأصل من المحاربين التركمان الذين شكلوا أكثرية الجيش العثماني في فترة الإمارة الأولى من عمر الدولة العثمانية. وكان كل محارب تركماني يعطى في الظاهر جفتلكاً في الأراضي المفتوحة. وقد شكلوا الجيش الرئيسي للسلطان إلى أن أنشئت فرق الإنكشارية التي شكلت جزءاً من ممتلكات السلطان في الستينيات من القرن الرابع عشر. وقد قامت حينذاك منافسة

حادة بين جيش اليايا والإنكشارية، ما كان له تأثيره في السياسات العثمانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وبينما انضمت مجموعات الإنكشارية و(القول) الآخرون الذين كانوا يعتمدون على الإدارة المركزية، إلى مراد الثاني وبايزيد الثاني ودعمتهما في صراعهما على التاج العثماني، وقفت القوات غير النظامية المكونة بأكثريتها من اليايا والعزب إلى جانب المطالبين بالعرش، الأمير مصطفى والسلطان جم في سنوات 1421 ـ 24 و1481 ـ 82 على التوالي. وقد زعم المؤرخون الشعبيون أنه كان هناك 60,000 يايا في معركة كوسوفو عام 1389[34]. ومع الوقت خسر اليايا والمتسلّم ميزاتهم العسكرية السابقة واستخدموا فقط في مهمات المواصلات أو تصنيع مقذوفات المدافع. وفي عام 1582 ألغي هذا التنظيم بشكل نهائي. وقد حسب برقان[35] أن الإعفاءات الضريبية لليايا والمتسلّم بلغت حوالى 2.65 مليون أقجة عام 1534.

كان السعي للحصول على مركز اليايا شائعاً جداً في القرن الرابع عشر بسبب المنافع المادية الكبيرة. لكنه أصبح حملاً ثقيلاً لاحقاً عندما أصبح يطلب من اليايا المساعدة في الخدمات اللوجستية الصعبة للجيش النظامي، ونتيجة لذلك، بدأ اليايا يتخلّون عن الجفالق الخاصة بهم لتجنب الخدمة العسكرية. ويبدو أن هذا الاتجاه قد شاع في أوائل القرن الخامس عشر. ففي أحد التحقيقات عام 1466 مثلاً، وجد أن 260 يايا من أصل 536 كانوا مسجلين في مقاطعة هودافنديغار، قد تخلوا عن أراضيهم.

في القرنين الرابع عشر والخامس عشر وفي ظل نظام الخدمات الطارئة، تمَّ استدعاء ميليشيا من مجموع السكان المسلمين ـ تدعى العَزَب للخدمة. فكان كل وحدة من أرباب الأسر المحددة في السجلات الضريبية عليها تقديم جندي عازب على نفقتها الخاصة. وقد قدم السكان المقيمون المشاة، كما قدم الرعاة الفرسان. وبحسب الروايات التاريخية[36]، جمع مراد الأول عام 1389، 40,000 من العَزَب لمواجهة الصرب في كوسوفو. وفي ساحة المعركة ضد ألاق قوينلو (1473) كان هناك 18,000 من العَزَب في الجيش. وفي عام 1492، تم جمع 9,000 من العَزَب من الرومللي وكانوا من الرجال المقاتلين المجهزين تجهيزاً جيداً[37]. وحتى في عهد سليمان الأول، تذكر الأخبار[38] أن فرقة من 20,000 من العَزَب قد جمعت

من الروملّلي. وقد شكل العَزَب جزءاً هاماً من المشاة في الجيش كما استخدموا كرجال مقاتلين في البحرية.

كما أن العثمانيين حبّذوا، منذ عهد بايزيد الأول[39]، ميليشيا من الرعايا المسيحيين، أطلق عليهم اسم «سخرة ـ هور» لأن رسم «السخرة» كان يدفع لهم مقابل خدماتهم. وقد كان الإعفاء من هذه الخدمة الطارئة ممكناً فقط عندما يقدم الشخص خدمة في قطاع آخر، كالمناجم مثلاً.

في الحاميات العسكرية، كان هناك إضافة إلى الإنكشارية، أوجاق المدفعية وآخرون من «القول» إضافة إلى أعضاء تنظيمات أخرى من الرعايا. وقد كان المتطوعون والغزاة على التخوم يعينون برتبة عَزَب في الحصون مع رواتب نظامية عندما تصبح إحدى المراكز شاغرة. لقد كانت مثل هذه الحالات فرصة دفعت العديد من الشباب العاطلين عن العمل من الضواحي نحو مناطق التخوم.

مصاريف البحرية العثمانية

شكلت الحملات البحرية أكثر النواحي العسكرية كلفة في الإمبراطورية. فقد كان على الحكومة بناء قوة بحرية كبيرة في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليها مع قواعد رئيسية في كل من غاليبولي، وغَلَطَة، وأزميت، وأغريبوز، وسينوب، وأفلونا والإسكندرية[40]. كما تمركزت الأساطيل أيضاً، من أجل حماية الشواطئ، في كل من كافالا، وميتيلين، ورودوس، والسويس والإسكندرية. وقدرت تكاليف الحفاظ على أسطول من السفن الشراعية بما لا يقل عن نصف مليون دوكا في السنة[41]. أما الأساطيل التي كانت بحوزة القراصنة البرابرة في مقاطعات شمالي إفريقيا كتونس والجزائر، والتي كان القراصنة ينفقون عليها، فقد كانت تنضم للبحرية الإمبراطورية خلال الحملات البحرية الهامة. ففي عام 1571 في معركة ليبانت، انضمت 100 سفينة من هذه المقاطعات لدعم البحرية العثمانية المكونة من 200 سفينة. وفي عام 1539، ولتغطية نفقات حملة بحرية لاستعادة نوفا (الهرسك) على ساحل البحر الأدرياتيكي، من البنادقة، خصص الباب العالي مبلغ 1.2 مليون أقجة، أي حوالى 20,000 دوكا ذهبية لتكاليف ثلاثة أشهر[42]. وقد ضم هذا الأسطول 82 سفينة شراعية حربية عادية، 58 سفينة ضخمة و11 سفينة شراعية

خفيفة إضافة إلى 4 سفن لنقل المدافع. أما عدد الرجال فقد بلغ حوالى 27,204، منهم 22,538 رجلاً من المجذفين. وشكّلت البقية طاقم السفينة 2.958 رجلاً من الإنكشارية والحرفيين، وقد بلغت رواتب الطاقم والحرفيين 8,481,880 أقجة، ووصلت كلفة الخبز وبراميل المياه إلى 2,294,580 أقجة، بينما بلغت العلاوات التي توزع على الإنكشارية مع التكاليف الأخرى 201,411 أقجة.

وقد أدى بناء السفن إلى انتعاش صناعة مزدهرة معقدة في العديد من القواعد البحرية حيث كانت الأخشاب متوفرة من الغابات القريبة، مثل غاليبولو، وسينوب، وإزميت. وفي أواسط القرن السادس عشر أصبحت مقاطعة قاسم باشا في غَلَطَة المكونة من 123 حوضاً مركزاً لمثل هذه الصناعة. وقد كان العمال المهرة في غَلَطَة في حينها بأغلبيتهم من المسيحيين، أو اليونان أو البنادقة، بينما كانت الطواقم والرجال المقاتلون من المسلمين.

وقد أُمنت المصاريف الهائلة المرتبطة بالحفاظ على الأسطول عن طريق الضرائب العارضة والخدمات التي كان يقدمها السكان الخاضعون (الرعايا). لقد كان الأسطول المكون من 200 سفينة شراعية يحتاج على الأقل إلى 22,000 مجذّف. وقد شكّل عبيد السفن العثمانية جزءاً صغيراً فقط من العدد المطلوب، ولذلك أمر السلطان بأن ترسل كل وحدة ضريبية من أرباب الأسر مجذفاً واحداً إلى البحرية. وتحت إشراف القاضي المحلي، كانت الوحدات الضريبية تجمع المال لتُعين رجلاً شاباً متوفراً، مثل فلاح يبحث عن عمل، للخدمة كمجذّف. في القرن السادس عشر، كان كل مجذف مسلم يعطى 106 أقجات، بينما يعطى المجذّف المسيحي، ولنفس العمل، 80 أقجة كراتب شهري. وعندما طالبت الحكومة بالمال بدلاً من الرجال، كان على الوحدات الضريبية أن تدفع نقداً مبلغ 1,500 أقجة عن كل وحدة عام 1551. وشكلت الخسارة العثمانية الساحقة أمام الأسطول المسيحي المتحالف في ليبانت عام 1571، بالإضافة إلى التضحيات المالية الكبرى التي قدمت لحماية الإمبراطورية من أجل بناء أسطول جديد[43]، نهاية النفوذ البحري العثماني. ورغم أن أندرو هس[44]، معتمداً على النجاحات العثمانية في البحر الأبيض المتوسط بعد ليبانت، يعتقد أن القوة البحرية العثمانية قد تمكنت من تخطي الهزيمة، إلا أن الأعباء المالية وتقدم الإنكليز والهولنديين،

بشكل خاص، في البحر الأبيض المتوسط، جعل عودة النفوذ البحري العثماني مستحيلة.

وكان هناك أيضاً أسطول تجاري للدولة، منذ عهد محمد الثاني. كما كانت الأخشاب وقطع الأشجار تنقل على سفن مملوكة للدولة من أنطاكيا إلى مصر وسوريا. وقد نشطت ست وعشرون سفينة كبيرة (نارفي)، مملوكة من قبل الدولة، في المواصلات البحرية بين المرافئ السورية واستانبول عام 1553[45]. كما كان كل قبطان وبعض موظفي الدولة يملكون سفناً أيضاً تنتقل بين استانبول، ومرافئ البحر الأسود، وسوريا ومصر[46]. وقد استخدمت هذه السفن، كما يبدو، في أوقات الحرب لنقل الجند والمعدات.

الحملة الإمبراطورية: الأعمال اللوجستية

وصف ويليام ماكنيل[47] طريقتين متغايرتين لتموين الجيش في أثناء تحركه: إما عن طريق «نهب منتجي الغذاء المحليين بمصادرة محاصيلهم من الحبوب أو حيواناتهم»، أو بتنظيم العمليات اللوجستية قبل بدء الحملة. أما الطريقة الثانية فكانت مبنية على الضرائب ونظام الإيجار، وذلك لجمع المواد الغذائية من الفلاحين وتخزينها في مستودعات على الطريق المنوي سلوكها في أثناء الحملة. لقد تبيَّن أن الطريقة الأولى مدمرة للذات في النهاية لأن الفلاحين كانوا ينزحون عن أماكنهم أو يصبحون غير قادرين على الاستمرار في زراعة أراضيهم لبعض الوقت، بينما كان نظام الضرائب والإيجار يضمن استمرار إنتاجية الفلاحين والتموين المنظم للجيش.

لقد كان مغول جانكيزخان، وجيش تيمور فيما بعد، نموذجين مثاليين لطريقة السلب، بينما كانت تقاليد الإمبراطورية الفارسية ـ الإسلامية مثالاً للنظام اللوجستي. وتحت تأثير كل من التقاليد الإيرانية ـ السلجوقية والبيزنطية، طوّر النظام الإمبراطوري العثماني نموذجاً لوجستياً معقداً جداً الأمر الذي نال إعجاب المراقبين الأوروبيين[48].

لقد بحث المؤرخ العثماني أشيك باشازاد[49] (توفى 1502) مسألة حماية الفلاحين من النهب في كتابه عن الغازي عثمان. فقد وقع خلاف جدي في القرن

السادس عشر، خلال الحملات العسكرية المشتركة بين تتار القرم والعثمانيين، عندما منع القادة العثمانيون نهب دافعي الجزية أو الرعايا في الأفلاق أو البغدان أو هنغاريا. ورغم أن الغزوات والغنائم من أراضي الكفار، كانت تفسر على أنها فرض ديني يجازي عليه الله، كما كانت تمارس بشكل منظم من قبل العثمانيين، إلا أن حماية الذميين كانت أيضاً مضمونة في الشرع الإسلامي[50]. والأهم من ذلك، أن الحكومة العثمانية تعتقد أن السياسة الحكيمة لتوسيع أراضيها تقوم على الالتزام بحماية «الكفرة» الذين يعيشون على الجانب الآخر من الحدود في دار الحرب. وكان النهب أو الاستيلاء على المؤن دون دفع قيمتها على الأراضي العثمانية محظراً وكان في بعض الأحيان يعاقب عليه بالإعدام.

إلا أن مناطق المرور التي كانت القوات العثمانية تجتازها كانت تعاني كما تراجعت موارد مصادر الضرائب. وقد حدث ذلك نتيجة لرسوم تموين الحكومة إضافة إلى عمليات النهب التي كان يمارسها أحياناً بعض الجنود. ولمنع مثل هذه الأعمال، لم يكن أمام السكان خيار آخر سوى ترك منازلهم والهرب[51]. وفي عام 1579، أثناء الحملة ضد إيران، اضطر الجيش إلى تغيير طريق عبوره لأنه لم يبق على طريق أنقرة «أية قرية مأهولة، بسبب نزوح الفلاحين»[52]، كما يشهد على ذلك التقرير الرسمي. ولم يتمكن العثمانيون من السيطرة التامة على أراضيهم المفتوحة في أذربيجان في فترة 1587 ـ 90، والسبب الرئيسي لذلك أنهم أخذوا يعتمدون على الحبوب المستوردة من وطنهم. وقد نتج التراجع الكبير في العمليات الزراعية في المنطقة عن هروب السكان الشيعة بسبب عمليات المصادرة التي فرضها الجنود العثمانيون الجائعون، الذين كانوا بدون أموال أو تموين، على سكان القرى[53]. وباتباع السلوك السائد منذ وقت طويل بفرض ضرائب عارضة (عوارض) في الحالات الطارئة، طلبت الدولة من مواطنيها مجموعة من الخدمات الإضافية والضرائب نقداً وعيناً. وخلال سنوات الحرب كان لمثل هذه المطالب غير المتوقعة آثار مدمرة على الاقتصاد الريفي، وخاصة على الميزان الحساس لاقتصاد معيشة الفلاح. ورغم أنّ الرسوم الطارئة كانت تستخدم أولاً خلال الحملات الكبيرة، فإنها تحولت إلى ضرائب نقدية نظامية خلال فترة الحرب الطويلة الممتدة بين أعوام 1587 ـ 1612. وبتلازمها مع عمليات السلب التي قامت بها حركة الجلالي، أصبحت عاملاً إضافياً في تدمير الاقتصاد الريفي في الأناضول.

كانت النتيجة الناجحة لأية حملة عسكرية تتوقّف إلى درجة كبيرة على الكيفية التي يتم بها تموين الجيش وعلى مدى تنظيم الحاميات الحدودية. عندما كانت الحكومة تفكر في البدء بحملة عسكرية في سنة معينة، فإن نقص أو وفرة القمح والشعير في البلد كان يؤخذ بشكل جدي بعين الاعتبار[54]. ولضمان تزويد الجيوش المتحركة بالمواد الغذائية الأساسية والأعلاف، طوّر العثمانيون نظاماً لوجستياً معقداً[55]. وقد اعتمدوا بشكل أساسي ثلاث طرق لتأمين القمح أو الطحين للرجال والشعير للحيوانات. أولاً، كانوا يفرضون ضرائب مباشرة (نزول)، تتكون من قدر معين من المواد الغذائية على الوحدات الضريبية للأسر[56]؛ ثانياً، كان هناك إلزام بإحضار وبيع المواد الغذائية بالأسعار المحددة من قبل الدولة في أماكن توقف الجيش المحددة مسبقاً (سورسات)؛ وثالثاً، كانت مشتريات الحكومة تتم بأسعار الأسواق المحلية المحددة. وفي حين كان النزول ضريبة حقيقية، كانت السورسات تفسر من قبل الحكومة كعملية «مُسَاعدة» في تموين الجيش من قبل الفلاحين الذين يوافقون على بيع بعض موادهم الغذائية. إلا أنه ولأسباب عملية، كان التموين يُشترى في الواقع من قبل عميل للجيش بأسعار محددة ثم يعاد بيعه للجيش. وهناك إشارات إلى أن عمليات الدفع كانت تتأخر أو لا تتم البتة[57]. وكان هناك أيضاً بعض الحالات حيث فرض على دافعي الضرائب تقديم ضريبة النزول والسورسات في الوقت نفسه.

كانت الحكومة تطالب دافعي الضرائب بتأمين تكاليف النقل أو حمل رسوم النزول بأنفسهم، الأمر الذي أصبح إلزاماً شاقاً جداً على الفلاحين. لقد كان من واجب القاضي المحلي جمع المؤن وتنظيم عملية نقل التموين. لكن واجه القضاة صعوبات في تنفيذ هذه المهمة: كما سعى الفلاحون إلى التهرب من التزاماتهم، لأنها كانت تعني إما مقاسمة تموين عائلاتهم أو بيع الفائض بأسعار متدنية. وقد تراوحت الوحدة الأسرية التي تفرض عليها رسوم النزول من ثلاثة إلى ثلاثين أسرة. فمثلاً، في عام 1579 كان على كل وحدة من عشرين أسرة دفع رسم من 25.64 كلغ من الحبوب[58]. والكمية المطلوبة في هذه الحالة معقولة جداً. إلا أنه بقيت هناك حاجة لكميات تموينية كبيرة. وفي عام 1637، احتاج الجيش في حملته ضد الإيرانيين في بغداد إلى 13.600 طن من الشعير، و 1,512 طناً من الدقيق وإلى 886,000 رغيف من الخبز لتفرض كرسوم على المقاطعات الأناضولية والعربية[59].

أما بالنسبة لمصادر هذه الرسوم، فيبدو أنه عند وصول الجيش أو إقامته في مكان معين، كان الغذاء والعلف يطلبان من الفلاحين. وتحوّلت هذه الضريبة العرفية في النهاية إلى ضريبة نظامية لمالكي الأوقاف تحت اسم سلارك (رسوم للحاكم) إضافة إلى ضريبة الخمس الشرعية. وكان يمكن حل مسألة تخفيض هذه الضريبة إلى درجة معقولة عن طريق توسيعها لتطال منطقة أوسع، إلا أن المسألة تبقى في كيفية جمع ونقل القمح والشعير إلى الجيش أو الحصون على الحدود، لأن تكاليف النقل كانت باهظة. وقد حاول الإداريون العثمانيون حلّ هذه المشكلة بتحويل الضرائب العينية إلى ضرائب نقدية في المناطق البعيدة واستخدام المال الذي يحصلون عليه للقيام بعمليات الشراء من الأسواق المحلية القريبة من أماكن مرور الجيش، أو بتخزين المواد في الحصون. وقد ساهمت عمليات الشراء هذه في تحويل هذه الرسوم الإلزامية، كما وصفها الإداريون العثمانيون، إلى مصدر دخل وازدهار للسكان المحليين. وفي عام 1594، ثبّت النزول بـ 2.5 كَيْل (64 كلغ) من الحبوب لكل وحدة أسرية أو ببدل نقدي قيمته 300 أقجة في مقاطعة رودوسجوق(60). ويبدو أنه خلال وبعد فترة الحرب الطويلة التي امتدت من عام 1578 إلى عام 1606، أصبحت هذه البدائل النقدية ضرائب نظامية. وكان فرض ضرائب جديدة على قاعدة الممارسات العرفية سلوكاً معروفاً في نظام الضرائب العثماني(61).

لقد كان للمحطات (منزل ـ خانه) على طول طرق الدولة الرئيسية مستودعات لتخزين الحبوب التي كانت تحضر بإشراف القاضي. وعندما لا يحتاج الجيش إلى مثل هذه المواد الغذائية، كانت تباع أو توزع على العامة عند الحاجة. وعند الإعداد لحملات عسكرية رئيسية فإن كميات كبيرة من المواد الغذائية كانت تخزن في الحصون الاستراتيجية قرب ساحة الحرب. كما كانت المواد التموينية تجمع قبل الموعد بشهور وتنقل من المناطق التي تتوفر فيها، مثل مصر أو حوض الدانوب الخصب، بواسطة وسائل النقل البحري. وكانت المواد التموينية للجيوش المحاربة خلف الحدود العثمانية تؤمن من مخازن حصون الحدود الاستراتيجية مثل ڤان أو أرضروم للحملات في إيران، وبلغراد للحملات في هنغاريا. وعند نقص هذه المواد، كانت الحكومة تعتمد على الحبوب المخزّنة في مخازن التكايا، أو الحصون، أو محطات الطرق. ورغم كل الانتكاسات، فإن النظام اللوجستي

العثماني كان يعمل بشكل جيد. وبحسب تقديرات فنكل[62] كان بوسع جيش عثماني من 150,000 رجل أن يؤمن حاجاته الغذائية الأساسية «بطريقة معقولة» في مسيرته عبر الروملّلي وهنغاريا. لقد كان سعر الخبز أقل قليلاً بالنسبة للجندي العثماني من نظيره الأوروبي. إلا أن الأوضاع كانت مختلفة جداً شرقي آسيا الصغرى خلال الحملات العسكرية ضد إيران، وخاصة عندما كان العدو يتلف المواد التموينية الموجودة في مناطق مرور الجيش العثماني. لقد سببت الحملات ضد إيران تذمراً واسعاً في صفوف الجيش وتغييرات في المخططات الاستراتيجية للدولة.

العجز، والإجراءات غير الاعتيادية

خلال الحرب كانت تُتخذ إجراءات غير اعتيادية لمواجهة المتطلبات المالية المباشرة للخزينة، بما في ذلك مصادرة الفائض من الأوقاف الدينية، والاعتمادات المالية الموقوفة للقصّار المحفوظة في بدستان المدينة[63]، والقروض القسرية من الأغنياء. وبسبب العجز في ميزانية الدولة، أمر مراد الثالث أعضاء المجلس الإمبراطوري وحكام المقاطعات ببناء سفن شراعية بحرية على حسابهم الخاص من أجل الحملة البحرية المتوقّعة ضد إسبانيا عام 1590. وفي المقابل، مُنحوا سندات لإعادة الدفع من الضرائب غير المدفوعة عن السنوات السابقة. وهناك الكثير من الإشارات إلى قروض من التجار الكبار في زمن الحرب[64]. فقبل الحملات العسكرية الرئيسة، كان يطلب ضريبة نقدية غير اعتيادية من كل الرعايا في كل أنحاء الإمبراطورية: من أجل الحملات في بلغراد وردوس جمعت ضريبة بقيمة 15 أقجة عن كل فرد. وحتى في عهد سليمان كان هناك عجز في عائدات الدولة. وفي عام 1557، مثلاً، تم تحويل 80,000 قطعة ذهبية إلى الخزينة من القصر. إلا أن العجز المزمن بدأ في فترة الحروب الطويلة، 1578 ـ 1606 (للاطلاع على عجز الميزانية راجع الجدول 31:I).

الجدول 31:I العجز في الميزانية العثمانية، 1523 ـ 1608 (بآلاف الأقجات)

السنة المالية	مداخيل	مصاريف	الفرق
24-1523	116,888	118,783	-1,895
25-1524	141,272	126,581	14,691
28-1527	277,244	150,228	127,016
47-1546	241,711	171,872	69,839
66-1565	183,088	189,657	- 6,569
68-1567	348,544	221,532	127,012
83-1582	313,744	277,578	36,166
93-1592	293,400	363,400	-70,000
98-1597	300,000	900,000	-600,000
1608	503,691	599,191	-95,500

ملاحظة: مداخيل التيمار غير متضمنة.

المصدر: طباق أوغلو (1985)، ص.ص 14 ـ 15.

في تقييمنا لهذه الأرقام، ينبغي أن نتذكر أن قيمة الأقجة قد انخفضت بنسبة 100 بالمئة عام 1584 (راجع الملحق أدناه)، ولذا فإن القيمة الفعلية لمداخيل عام 1592 ـ 93 بالنسبة لقيمة الأقجة في السنة السابقة، هي فقط 146,700,000 أقجة. وقد بلغت المصاريف بالأقجة القديمة 181,700 عام 1592. ولذلك، حدث انخفاض بقيمة 95,878 في المصاريف. إلا أن هذا الانخفاض لم يؤد إلى ميزانية متوازنة.

من التقاليد المتبعة منذ وقت طويل في المسائل المالية العثمانية، أن الرواتب تدفع بحسب السنة القمرية الإسلامية (354) يوماً. ولأن الفصول المتوالية لا تتغير في الروزنامة الشمسية، كان على السنة المالية للدولة أن تتبع السنة الشمسية في جباية الضرائب الزراعية[65]. وأدى ذلك إلى تعارض في حسابات الموزانة، وخاصة في مدفوعات الرواتب. إذ إن دفع الرواتب في نهاية كل سنة قمرية كان يسبق بأحد عشر يوماً السنة الشمسية. وكانت النتيجة سنة قمرية إضافية كل اثنين

وثلاثين عاماً. وبعبارة أخرى، في كل فترة زمنية من اثنين وثلاثين عاماً، كان أصحاب الرواتب يحصلون على مدفوعات لثلاثة وثلاثين عاماً، بينما لا تجمع الدولة إلا ضرائب اثنين وثلاثين عاماً. لذا فرض على الدولة أن تقدم دفعات إضافية دورية خاصة. ويعتقد سحيللي أوغلو أن هذا الوضع كان مصدر أزمات دورية أساسية في مالية الدولة، وكان مسؤولاً عن عدم رضى الجيوش النظامية. وينبغي أن نتذكر أن رواتب الجند كانت تشكل 12 بالمئة من مجمل الموازنة. ولأن رواتب الإنكشارية كانت تدفع على أربعة أقساط كل سنة، كان من الضروري دفع قسط زائد في نهاية كل ثمانية أعوام وأربع أقساط زائدة كل اثنين وثلاثين عاماً.

ولتغطية هذه المصاريف الطارئة الضخمة كان على الدولة إيجاد مصادر جديدة للدخل. إذ إن عدم التمكن من الدفع أو تأخيره كان يؤدي إلى انتفاضة الإنكشارية. وقد سعى سحيللي أوغلو[66] إلى تفسير مثل تلك الانتفاضات التاريخية للجند من خلال فشل الدولة في التزاماتها المالية. عندما يكون هناك في الخزانة الاحتياطية للقصر ما يكفي من المال، كانت الأزمة تحل بتقديم قروض للدولة. لكن خلال الحروب الطويلة في العقود الأخيرة من القرن السادس عشر استنفدت الاحتياطات الماليةو لذا لجأت الدولة إلى إجراءات أخرى، مثل فرض ضرائب جديدة، وتخفيض قيمة الأقجة الفضية أو شنّ حرب من أجل تأمين غنائم وأراضٍ يمكن أن توزع على شكل تيمارات. إلاً أن هذه الإجراءات أدت بدورها إلى مزيد من عدم الاستقرار في الاقتصاد الريفي كما في البلد ككل. بعد خفض قيمة الأقجة عام 1584، فإن الحملة على إيران التي ابتدأت عام 1578، بدلاً من أن تجلب مصادر جديدة، استلزمت مصاريف جديدة ضخمة على الخزينة والقت بالدولة في أزمة مالية وسياسية طويلة. لقد رحب الجند بفتح جبهة جديدة في أوروبا عام 1593، لكن لم يؤد ذلك إلى نتيجة مربحة كما كان الوضع في عهد سليمان القانوني[67].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش

(1) Yahya b. Adam (1958), pp. 7, 58.

(2) Babinger (1957); Majer (1982)؛ للاطلاع على دراسة نقدية للميزانية أعدها لاونيكوس تشالكوكونديلز، راجع فريونيس (1976)، ص. ص. 423 ـ 32.

(3) M. Ali, Nusbat al-Salatin, MS Fatih Library, Istanbul 29b.

(4) حول ثنائية الخزينة في إيران، راجع نظام الملك (1893)، ص. 205.

(5) Lybyer (1919), p. 181.

(6) İnalcik (1973b), pp. 224-29.

(7) Barkan (1953-54), p. 277.

(8) Sahillioglu (1985).

(9) Shaw (1962), p. 74.

(10) المرجع نفسه، p. 80.

(11) المرجع نفسه، p. 103.

(12) المرجع نفسه، p. 169.

(13) المرجع نفسه، p. 178.

(14) المرجع نفسه، p. 181.

(15) المرجع نفسه، p. 183.

(16) المرجع نفسه، p. 199.

(17) المرجع نفسه، p. 268.

(18) المرجع نفسه، p. 270.

(19) Faroqhi (1990), p. 123؛ حول مصاريف الأشغال العامة الواسعة، بما فيها نظام الإمدادات المائية في مكة، والقدس، انظر المرجع السابق، ص. ص. 126 ـ 62.

(20) نقلاً عن بروديل (1972)، I، p. 583.

(21) Shaw (1962), PP. 134-37.

(22) BBA, Mühimme Defteri: no. 23, document no. 239 dated 981 H/1573.

(23) وتشير إحدى الوثائق في BBA, Fekete Tasnifi no. 1168، إلى أن الفائض في عام 940 هجرية (تبدأ في 23 تموز/يوليو 1533)، الذي أرسل إلى السلطان كان حوالى نصف مليون قطعة ذهبية، وتتكون من 369.793 سلطانية جديدة، و54.490 سلطانية قديمة و72.655 فلوري إضافة إلى 14.000 أرسلت إلى مكة والمدينة لتوزع على الفقراء؛ إضافة إلى مبلغ 25.939 صرفت لشراء التوابل، الأدوية، الحلويات، الجواهر والأنسجة للقصر الإمبراطوري؛ وبالإجمال خصص مبلغ 536.877 قطعة ذهبية للخزانة السلطانية والمصاريف المختلفة.

Shaw (1962), p. 152.

(24) Hasht Bebisht, MS Topkapi Palace Library, Hazine no. 1655.

(25) Barkan (1953-54), pp. 281-83, see Talble 28.

(26)

الهوامش

(1) Yahya b. Adam (1958), pp. 7, 58.

(2) Babinger (1957); Majer (1982)؛ للاطلاع على دراسة نقدية للميزانية أعدّها لاونيكوس تشالكوكونديلز، راجع فريونيس (1976)، ص. ص. 423 ـ 32.

(3) M. Ali, Nusbat al-Salatin, MS Fatih Library, Istanbul 29b.

(4) حول ثنائية الخزينة في إيران، راجع نظام الملك (1893)، ص. 205.

(5) Lybyer (1919), p. 181.

(6) İnalcik (1973b), pp. 224-29.

(7) Barkan (1953-54), p. 277.

(8) Sahillioglu (1985).

(9) Shaw (1962), p. 74.

(10) المرجع نفسه، p. 80.

(11) المرجع نفسه، p. 103.

(12) المرجع نفسه، p. 169.

(13) المرجع نفسه، p. 178.

(14) المرجع نفسه، p. 181.

(15) المرجع نفسه، p. 183.

(16) المرجع نفسه، p. 199.

(17) المرجع نفسه، p. 268.

(18) المرجع نفسه، p. 270.

(19) Faroqhi (1990), p. 123؛ حول مصاريف الأشغال العامة الواسعة، بما فيها نظام الإمدادات المائية في مكة، والقدس، انظر المرجع السابق، ص. ص. 126 ـ 62.

(20) نقلاً عن بروديل (1972)، I، p. 583.

(21) Shaw (1962), PP. 134-37.

(22) BBA, Mübimme Defteri: no. 23, document no. 239 dated 981 H/1573.

(23) وتشير إحدى الوثائق في BBA, Fekete Tasnifi no. 1168، إلى أن الفائض في عام 940 هجرية (تبدأ في 23 تموز/يوليو 1533)، الذي أرسل إلى السلطان كان حوالى نصف مليون قطعة ذهبية، وتتكون من 369.793 سلطانية جديدة، و54.490 سلطانية قديمة و72.655 فلوري إضافة إلى 14.000 أرسلت إلى مكة والمدينة لتوزع على الفقراء؛ إضافة إلى مبلغ 25.939 صرفت لشراء التوابل، الأدوية، الحلويات، الجواهر والأنسجة للقصر الإمبراطوري؛ وبالإجمال خصّص مبلغ 536.877 قطعة ذهبية للخزانة السلطانية والمصاريف المختلفة.

(24) Shaw (1962), p. 152.

(25) Hasht Bebisht, MS Topkapi Palace Library, Hazine no. 1655.

(26) Barkan (1953-54), pp. 281-83, see Talble 28.

(27) المرجع نفسه، p. 256.
(28) المرجع نفسه، pp. 65 - 258.
(29) İnalcik (1975a).
(30) İnalcik (1973a), p.83.
(31) Lemerle (1958), p. 43ff.
(32) Angiollello (1909), «musalem».
(33) BBA, Mübimme Defetri: no. 26, 216.
(34) But Oruç (1925), p. 25 يشير إلى وجود 10,000 يايا في هذه المعركة.
(35) Barkan (1953-54), p. 259.
(36) ذَكر عشرة آلاف من العَزَب من الروملي في Oruç (1925), p. 25.
(37) The Anonymous Chronicle, MS BN, 105.
(38) Charrière (1848), I, p. 322.
(39) Asik Pasazade (1947-49), p. 70.
(40) İnalcik (1965b), pp.983-87; Imber (1980), pp. 211-82.
(41) Imber (1980), p.218.
(42) المرجع نفسه، pp. 160 - 203.
(43) İnalcik (1974).
(44) Hess (1978); Braudel (1972), II, pp. 1102-6, 1127-42.
(45) Alberi (1839-63), III، نقلاً عن Imber (1980)، pp. 57 - 58.
(46) İnalcik (1992b).
(47) Mc Neill (1982), pp. 2-4.
(48) Angiolello (1909).
(49) Asik Pasazade (1949), pp. 98-99.
(50) qv. «Dhimma» by Cahen, El[2], II, pp. 227-31.
(51) Güçer (1964). p. 145; Finkel (1988), pp. 130-44.
(52) Güçer (1964). p. 145.
(53) Murphey (1988), p. 250, List.
(54) Güçer (1964). p. 143.
(55) حول المشاكل اللوجستية في الحملة الهنغارية عام 1593 ـ 1604، راجع Finkel (1988), pp. 121-208.
(56) (العوارض ـ خانة) (Avariz-hane) هي وحدة مالية من أرباب الأسر نظمت لجمع الرسوم العارضة، راجع برقان (1944)، ص. ص. 13 ـ 19.
(57) Güçer (1964). pp. 105-15.
(58) المرجع نفسه، p. 76.
(59) المرجع نفسه، p. 100.
(60) Finkel (1988), p. 142.

(61) İnalcik (1980a), pp. 311-23.

(62) Finkel (1988), p. 154.

(63) İnalcik (1980d), pp. 2-3.

(64) Koçi Bey (1939), p. 46.

(65) Sahillioglu (1970), pp. 230-52.

(66) المرجع نفسه.

(67) إينالجك (1980a). في أواخر القرن الثامن عشر كانت القاعدة هي إضافة أقجتين، على كل قرش فضي عندما يقوم الملتزمون بتوصيل الأموال المتعاقد عليها، وتدعى هذه العملية تفاوت. وفي عام 1784 أوضح المسؤولون الماليون أن هذه العملية كانت في الواقع للتعويض عن الخسارة الناتجة عن استخدام روزنامتين مختلفتين في الحسابات. ولذا فإن استخدام نسب مختلفة لقيمة النقود الذهبية والفضية في الجباية والمدفوعات قد أمنت وجود مصدر جديد للدخل، راجع الوثيقة المنشورة من قبل سحيللي أوغلو (1970)، ص. 100.

(جـ) الدولة والأرض والفلاحون

3
الأراضي المملوكة للدولة (الميري)

مصادر ملكية الدولة للأراضي وطبيعتها

إن ملكية الدولة للأراضي المزروعة لم تكن ابتكاراً عثمانياً. إذ أن ملكية الأراضي في الشريعة الإسلامية قائمة في النهاية على مبدأ الفتح وحق الأمة الإسلامية بعهد الله. وقد اتخذ مفهوم الفيء للمسلمين - بمعنى جعل الأراضي المفتوحة وقفاً على عامة المسلمين ما بقوا أو على الدولة الإسلامية - شكله المؤسسي النهائي في القرن الأول من العهد الإسلامي بتأثير من البيزنطيين والساسانيين[1].

وقد أطلق على هذه الأراضي اسم أراضي الخراج، أي تلك الأراضي التي تركت بعهدة غير المسلمين في مقابل ضريبة الخراج على الأرض[2]. وقد رأى الخليفة عمر بن الخطاب (634 ـ 44)، أنه إذا وُزعت الأراضي المفتوحة، والمياه، والفلاحون أو الرقيق الذين يعملون في الأرض، على الفاتحين كغنيمة، فإن أجيال المسلمين القادمة سوف تحرم من مصدر الدخل هذا. لقد كانت أراضي الدولة مع فلاحين بوضع اجتماعي مماثل موجودة في مصر وسوريا البيزنطيتين وكذلك في العراق الساساني. واستمدّ قرار الخليفة عمر شرعيته من الآية القرآنية حول الفيء[3].

كان السلاطين العثمانيون، كلما واجهوا تحدّياً بشأن سيادتهم على الأراضي، يؤكدون على حقوقهم بقولهم إنهم قد فتحوا هذه الأراضي «بقوة السيف». ومن المعروف أن المنتصر يكتسب حقاً مطلقاً على الأشخاص المهزومين وأملاكهم، بما فيها الأراضي. وفي الشرع الإسلامي، منذ عهد النبي ﷺ، كان الجهاد والفتح من المبادئ التي أعطت للأمة الإسلامية السيادة المطلقة على الأرض وعلى عمل الأشخاص الذين يزرعونها. وكان الإمام مخيراً باستعباد المهزومين، أو إبقائهم كمقيمين على الأرض مقابل دفعات ثابتة منظمة (الجزية والخراج).

في الواقع، لم يكن بإمكان الفاتحين الحلول مكان الفلاحين المحليين المقيمين في الأراضي؛ لذا فإنهم بإبقائهم للاستمرار في زراعة الأرض، قد أصبحوا مجرد جباة «للإيجار». لقد أبقى بيت مال المسلمين هذه الأراضي مع سكانها الفلاحين الذين كانوا قائمين عليها قبل الفتح، كمتصرفين بها. وبينما تُرك استخدام الأراضي للمزارعين، كانت رقبتها (ملكيتها) تعود للدولة كما أوضح الخليفة عمر: «الرقاب على الأرض يعود دائماً إلينا». كان هناك في الواقع أسباب عملية طارئة لامتلاك الدولة للأرض. فالخليفة عمر جعل الأراضي المفتوحة وقفاً للأمة الإسلامية أو الدولة من أجل إقامة خزانة عامة، ودعم الجيش وتوسيع أراضي الدولة والدفاع عنها. من الواضح، أن المنطق وراء ملكية الدولة للأرض كان قائماً على ضرورة إيجاد خزانة مركزية للدولة.

لقد فسر حق رقبة الدولة على الأراضي المفتوحة أحياناً على أنه حق السيادة الشرعية، باعتبار أن الدولة تمتلك حق استخدام الأرض، إلا أنها في المبدأ لم تستخدم هذه الأراضي بنفسها.

وقد اتبع العثمانيون بالأساس، كما جاء في التقاليد الإسلامية، مبدأين لملكية الأراضي، وبالتحديد، الفتح والإحياء. لقد أعطى الفتح حق الرقبة على كل الأراضي لجماعة الفاتحين، أي الأمة الإسلامية ككل، أو بشكل أكثر تحديداً، للدولة كممثل لهذه الأمة. الدولة إذاً، كانت السلطة الشرعية الوحيدة التي لها حق إعطاء الملكية على الأرض في ظل بعض الشروط، وأهمها الإحياء (استصلاح الأرض). وكانت ملكية الأراضي الموات تبدأ بوضع اليد على هذه الأرض بموافقة الإمام؛ وتنتهي بعملية الإحياء الفعلي. كما أن سلطة الإمام لم تكن تخضع لأي

تدخل خارجي، وكانت تعطي الشرعية القانونية للحصول على ملك محض يتضمن كل إشكال التصرف بطريقة مطلقة. إلا أن الدولة التي تمتلك حق الرقبة بإمكانها، وفي بعض الأحيان، إلغاء حقوق ملكية مثل هذه الأملاك الفردية، أو يمكن تحويل هذه الأراضي من قبل مالكها إلى وقف لمصلحة الأمة الإسلامية.

إن الجدل حول ما إذا كان من الضروري الحصول على الموافقة القانونية للدولة من أجل امتلاك الأرض الموات يكتسب أهمية خاصة. وقد اتفقت معظم المراجع على أنه ضروري. فما دامت المحاجّة تقول إن هذه الأراضي هي ملك لله، أو للإمام الذي يمثل السلطة الإلٰهية على الأرض، كما يمثل في نفس الوقت الأمة الإسلامية؛ لذا من واجبه التأكد من أن مثل هذه الأراضي تدار بأفضل طريقة لخدمة مصالح الأمة والدولة الإسلامية، أيْ دينٌ ودولةٌ كما كان يردد العثمانيون. كما أعطى بعض المراجع، مثل الإمام الشافعي، الأولوية للأمة وصالحها في وجه مصالح السلالة الملكية، ولذلك لم ير ضرورة مصادقة السلطات السياسية على مثل هذه الملكية.

لقد افترضت النظرية التي تقوم على أنه يعود للدولة حق الرقاب على كل الأراضي أنه، بدون سلطة الإقرار من قبل الدولة، لا يمكن تثبيت أية ملكية. وقد كانت الإدارة العثمانية صارمة في هذه المسألة، لذا فإنه في أوقات مسح الأراضي، كان المسؤولون يراقبون بشكل دقيق ادعاءات ملكية الأراضي الزراعية الشخصية وأملاك الأوقاف الدينية؛ ثم يتم إصدار سندات ملكية خاصة من قبل السلطان الحاكم. ولذا فإن مبدأ وضع اليد لا يعطي حق الملكية للأرض؛ لأن حق الرقبة العائد للدولة عن طريق الفتح يجعل من مصادقتها أساس قيام الملكية.

في أدبيات مرآة ـ الأمراء ذات المصدر الفارسي في الإسلام، كان يُعبر عن المبدأ الأساسي الذي يضمن البناء السياسي ـ الاجتماعي بأكمله، بالمثل القائل: «الأرض والفلاح ملك للسلطان». وقد وجد هذا المثل في أبحاث نظام الملك(4) المشهورة حول سياسة القرن الثاني عشر، وفي مجموعات القوانين العثمانية. وهذا الشعار يعبر في الواقع عن أسس الأنظمة الشرقية الإمبراطورية، كما يقوم هذا المبدأ وبشكل دائم على حق الفتح.

في القرون الأولى للدولة العثمانية، كانت المسائل المتعلقة بملكية الأرض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والضرائب تعامل على أنها مجال تابع للإدارة المدنية ومستقلّ عن السلطات الدينية. وقد كانت الأراضي التابعة للدولة (الميري) والتي تشكل حوالى 90 بالمئة من كل الأراضي الزراعية، تحت مسؤولية النيشنجي، وهو إداري مدني، وكانت تدار بحسب القوانين السلطانية الموضوعة من قبل الإدارة المدنية[5]. وقد تحكمت مجموعة القوانين هذه، وهي في الواقع مقتبسة من الممارسات المحلية والإسلامية التي تعود للتراث الروماني ـ البيزنطي، في إدارة ملكية الأراضي العثمانية وضرائبها. وكان هذا النظام في واقع الحال مماثلاً جداً لممارسات الدول الإسلامية والبيزنطية السابقة، ولم يكن هناك من مبرر للعثمانيين لتغيير طرق مجربة طالما أن الدولة تحصل على عائداتها. وقد شكل مجموع الفلاحين المعتمدين على الدولة العامل الأساسي لاستمرار هذا النظام، وظلوا ينتجون من خلال نفس النظام وإنما للمجموعات الحاكمة الجديدة. ومن ناحية ثانية، نجد أيضاً أن نظام ملكية الأراضي الإسلامي والعثماني تطوّر بحسب الظروف التاريخية المتغيرة، وكان واجب المشرعين اختيار وتشريع بعض الممارسات أو المبادئ استجابة لمتطلبات الوضع المستجد.

ومن المهم الإشارة إلى أنه بينما لا تتضمن كتب القانون الإسلامي أي فصل مستقل عن ملكية الأرض، فقد كتب المشرعون دراسات مستقلة حول الموضوع استجابة لحاجة إدارة الدولة[6]. وقد سعت الإضافات اللاحقة إلى إضفاء الشرعية على الأعراف المتبعة أو الطارئة في مجال ملكية الأرض والضرائب المتعلقة بها. وكما سيمر معنا، فقد أشار المشرعون العثمانيون في القرن السادس عشر إلى هذه الدراسات كعامل أساسي لجعل القوانين والممارسات العثمانية تتوافق مع التقاليد الإسلامية.

إن التفحص الأعمق لطبيعة ملكية الدولة للأراضي في الإسلام يُظهر، كما في القانون الروماني، أن ملكية الأرض تفترض ثلاثة عناصر أساسية، الرقبة، التصرف، والاستقلال. لكن تمت معالجة هذه العناصر الثلاثة ككل، بشكل مستقل في القانون الإسلامي، فكل عنصر يشكل موضوعاً منفصلاً لمعالجة انتقال الملكية[7]. لقد تمسكت الدولة بحق الرقبة وتخلت عن حقوق الامتلاك وحق الانتفاع للمزارع كعناصر منفصلة. وقد ذهب الإمام أبو حنيفة، الذي وضع فرقاً

مطلقاً بين الرقبة (وهنا الملكية) والمنفعة (حق الانتفاع)، بعيداً إلى حد التأكيد أنه حتى بإقامة المؤسسات الوقفية فإن المالك الأساسي يتخلى فقط عن حق الانتفاع ويحتفظ بالرقبة، ولذا فإن له الحق بإلغاء وضعية الوقف في أي وقت. وعندما قرر محمد الثاني إلغاء الملكيات الخاصة والوقفية، فيبدو أن حق الرقبة المحصور بالدولة قد استخدم هنا. وسنرى أنه تم التعامل مع حق الانتفاع كموضوع مستقل آخر من المعاملات، مثل البيع، والرهن، أو الانتقال بالوصية أو الوراثة. لذا، فقد قيل إن حق الانتفاع يقتضي في الواقع نوعاً من انتقال الملكية غير مختلف عن التملك، وهو تطور حدث خلال القرن الثامن عشر عندما توسعت حقوق الملكية في ظل نظام ثنائية استئجار الأراضي (إجارتين)[8]. وأيضاً في عقود الطابو، فإن المعاملة كانت تدعى عادة بيع أو(ساتما) دون أن تعني بيع الأرض ذاتها وإنما حقوق الحيازة الفعلية أو حق الانتفاع.

لقد أكدت السلطات الدينية العثمانية أن أراضي الدولة هي تلك الأراضي المزروعة التي كانت ملكيتها تعود دائماً للخزانة العامة، في حين أن حيازتها الفعلية وحقوق الانتفاع بها مفوّضة بأكملها للمزارعين. ويجب أن نتذكر أيضاً أن ملكية الدولة للأراضي الزراعية المحصورة بالأراضي المخصصة لزراعة الحبوب، أي تلك المزروعات الضرورية للإنتاج الغذائي الأساسي. وبلغة قانونية، فإن الأراضي الزراعية قد عُرّفت بـ«الأرض المحروثة»، أو «الأرض المزروعة»، أو «الأرض التي يدفع عنها الخمس»[9].

وقد رأى عمر لطفي برقان[10] في حق الدولة في مصادرة الملكية الشخصية نظام سيطرة ضروري لاستمرارية أي نظام عسكري - سياسي محدد من قبل دولة قوية. وكان ينبغي عليه، بدلاً من ذلك، التركيز على طرق الإنتاج الزراعي الخاص القائم على مزرعة العائلة الفلاحية (راجع الفصل السادس أدناه).

بالتركيز على طبيعة الأرض كقاعدة قانونية أساسية لمجمل النظام الاجتماعي - الاقتصادي العثماني - أو ما يسمى بالإمبراطورية الآسيوية، والمحدد «العلاقات الإنتاج»، فإن التفسير الماركسي لملكية الدولة للأرض يقدم، بشكل مقبول، رؤية أوسع لأهميتها وتأثيراتها. وبحسب هذا التفسير لحق مصادرة الأراضي، فإن الضرائب الأساسية من قبل المنتج المباشر تشكل إيجاراً للأرض ويتقاسمها

السلطان مع الطبقة النافذة الموجودة حوله، لأن الدولة هي وريثة الحق الإلٰهي، «Der staat ist hier der oberste Grumdherr». واعتبر البعض أن ملكية الدولة للأرض في الإمبراطورية العثمانية، (كما في إمبراطورية مغول الهند) قد انبثقت عن حق الفتح وقامت عليه، وساعدت «طبقة إقطاعية» عسكرية في استغلال المنتجين المباشرين، أو الاستيلاء على فائض إنتاجهم. وبعبارة أخرى، فإن ملكية الدولة للأرض هي وسيلة شرعية للاستغلال مفروضة من قبل طبقة مهيمنة على المنتجين المباشرين. ولذا، فإن التفسير الماركسي لا يميّز ما هل «المغتصب» هو سيد محلي مالك للأرض أو حكومة مركزية.

إن السيطرة المباشرة للدولة على ملكية الأرض هي المسؤولة أيضاً، من وجهة النظر الماركسية، عن فشل العلاقات الزراعية العثمانية في البحث عن اتجاهات جديدة، وبالتالي عن ركود المجتمع والاقتصاد العثماني بشكل عام. وتبين الوثائق الأرشيفية أن الحكومة المركزية العثمانية قد سعت دائماً وبكل قوة للحفاظ على نظام أراضي الميري في مواجهة التطورات الجديدة.

ترى المؤرخة القانونية الماركسية ف. ميلكوفا[11]، من خلال تركيزها على مفهوم كارل ماركس القائل بأن الحاكم الآسيوي قد أقام ملكيته الحقيقية الفعلية على الأراضي المفتوحة، أنّ حق الرقبة الإسلامي - العثماني يفوق حق الدولة في مصادرة الأراضي. وهي تعتقد أن الدولة العثمانية، بممارستها للسلطة العامة، قد احتكرت حق الملكية الحقيقية، وهي في الواقع موضوع القانون المدني، وبذلك فإن ما كانت تجمعه الدولة كعائدات من الأراضي له طبيعة الإيجار البسيط، كما يزعم كل من ماركس وأنغلز. وهي ترى أن السلطان قد مارس سيطرته المباشرة من خلال حقه المطلق في اختيار طريقة استخدام الأرض لكل حالة فردية في كل أنحاء الإمبراطورية. إضافة إلى أن الدولة قد حفظت لنفسها حق الاستغلال المباشر للمناجم، والغابات، وبعض مصادر الأراضي الأخرى. وبإمكاننا أن نضيف إلى أنه عندما تجد الدولة ضرورة، كما هو الحال في زراعة الأرز، فإنها تنظم بشكل مباشر عملية الإنتاج نفسها[12]. ولذلك، فإن ضريبة الأراضي بالمعنى الماركسي هي مجرد إيجار. ومن المثير للاهتمام أن هذا التفسير يتوافق من ناحية المبدأ مع تفسير الفقهاء المسلمين. ولكن، وكما سنبحث لاحقاً، فإن طبيعة ملكية الدولة للأرض لا يمكن فهمها إلا من خلال نظام الجفت - خانه.

أنواع ملكية الأراضي العائدة للدولة: الطابولو والمقاطعلو

كانت الأراضي التي تملكها الدولة مقسمة بشكل رئيسي إلى طابولو ومقاطعلو، الأولى تتضمن كل الأراضي المعطاة للفلاحين بحسب نظام الطابو، بينما تتضمن الثانية تلك الأراضي الخاضعة لعقد إيجار بسيط، المقاطعة. ويعطي الطابولاما، وهو الإيجار بنظام الطابو، وضعاً خاصاً للأرض ويضمها إلى نظام الجفت ـ خانه، الطابولاما جفتلك، حيث تعطى وحدات المزارع العائلية إلى أرباب الأسر من الفلاحين. أما وحدات المقاطعلو فهي تلك التي تؤجر إلى أي شخص، يدفع بموجب عقد الإيجار مبلغاً (مقطوعاً) متوافقاً عليه بدلاً من الخمس. ولم يكن المستأجرون يدفعون أية ضرائب تفرض على الفلاحين. وتظهر هنا الطبيعة المحددة لنظام الجفت ـ خانه بوضوح. وبينما كان عقد الإيجار البسيط، المقاطعة، يتم بحرية بين الدولة والفرد، كان الطابو يقتضي وضعاً خاصاً ينبع من أصل «الإخضاع» (قولوك) والذي يقتضي، إضافة إلى دفع الخمس، بعض الالتزامات الشخصية مثل دفع رسم الجفت أو الأيسبنس. أما في حالة الطابولاما، فإن مستأجر الأرض هو فلاح مستقل من الرعية، وينبغي عليه دفع كل الضرائب وأن يقدم أيضاً بعض الخدمات إلى الدولة والسباهي. وبالنسبة لتفسيرات الفقهاء، تنتمي الرعية إلى مجموعة غير المسلمين الخاضعين الذين تركوا في الأراضي التي تمتلكها الأمة الإسلامية أو الدولة.

وكانت الأراضي الخاضعة لعقد الطابو تدعى طابولو أراضي (أراضٍ خاضعة للطابو) وكانت في أفضل الحالات تقسم إلى وحدات جفتلك. وبشكل عام، كانت أراضي الطابولو تتضمن حقولاً لزراعة الحبوب، تشكل القسم الأكبر من الأراضي المزروعة، وكذلك المراعي، والمروج المسجلة والأراضي التي يستعملها الفلاحون. ولم تكن كروم العنب وبساتين الفاكهة ضمن أراضي الطابولو بسبب وضعها كأراضي ملكية خاصة. كما كانت حدائق الخضراوات، عندما تسجل وتفرض عليها الضرائب في دفاتر المسح، تعتبر من ضمن الطابولو. وبعبارة أخرى، فإن أراضي الطابولو هي كل تلك الأراضي المزروعة المسجلة في دفاتر المسح مع عائدات ضريبية محددة، وهي تشكل مجال نظام الجفت ـ خانه. وكانت تدعى أحياناً «الأراضي المخصصة للفلاحين» (رعيتلك ـ يير). وقد حدد

القانون العثماني[13] أن «أية أرض محروثة هي ميري. وتعطى بموجب الطابو، هذا هو القانون السائد». وهكذا يصبح كرم العنب أو حديقة الخضار، وبشكل مباشر، أراضٍ مملوكة للدولة (ميري) عندما تحرث للزراعة، وعندها تدفع ضريبة الخمس العادية وضرائب المزارعين الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأراضي المزروعة التي استصلحها الفلاحون ضمن حدود التيمار تصبح وبشكل مباشر طابولو ويأخذ صاحب التيمار لِنَفْسه الضرائب المرتبطة بمثل هذه الأراضي. إلا أن هذه الأراضي كانت تعتبر أحياناً إضافة غير مدوّنة في السجلات الأساسية، وكانت عائداتها تعود لوكلاء الخزانة العامة. غير أن قرار واضعي القوانين كان أخيراً لصالح السباهيين في هذه المسألة، وذلك بسبب خدماتهم الكبيرة أثناء الحملات العسكرية، وأضافوا أن حدود التيمار ينبغي تمييزها بوضوح. وبشكل عام، تركت الدولة هذا المدخول الكبير إلى السباهيين كدافع لهم لزيادة الأراضي المزروعة في ظل نظام الطابو، على أن يتمتعوا مقابل ذلك بمدخول إضافي حتى المسح التالي للأراضي. وبشكل عام، قام السباهيون بكل مسعى لتوحيد قطع الأرض وإيجاد مزارع عائلية (جفتلك) جديدة، أو تشجيع مزارعيهم على إحياء أراضٍ داخل تيماراتهم.

لقد كانت أهلية اكتساب الأرض عن طريق الطابو محصورة بمن يستطيعون زرعها ودفع ضرائبها مثل الفلاحين الرعايا. إذاً من ناحية المبدأ، لم يكن ساكنو المدن أو أعضاء طبقة العسكر ضمن هذه الفئة. وعندما يحصلون على أرض طابو بطريقة أو بأخرى، كانوا يخضعون لنفس التزامات الفلاحين، كما كانوا يعاملون مثلهم. وكان البدو، غير المسجلين في إحصاءات الدولة، مؤهلين فقط للحصول على الأراضي المملوكة من قبل الدولة والتي لم تعط بعد إلى القرويين كطابو. وعند شغور أية مزرعة عائلية، فإن أحقية الحصول على الطابو كانت أولاً للأقرباء الذين لهم حق الأفضلية ثم لساكني القرية.

كانت عملية الحصول على أرض الطابولو تتميز عن الطابو بعقد إيجار بسيط، وكانت عمليات البيع أو التوريث تتم بمعاملة بسيطة تدعى طابولاما أو طابويا. من الناحية العملية، كان عقد الطابو، كما هو في سجلات المحاكم الشرعية[14]، يسجل في شكل صك بيع. وفيه، يعلن وكيل الدولة أنه قد «باع»

الأرض المعنية مع كل الحقوق المتعلقة بها وأنه، في المقابل، قد حصل على ثمن الطابو نقداً. ثم يعلن الطرف الآخر أنه قد قبل كل الشروط. ويصادق القاضي على أن مجمل العملية قد حصلت وفق تعاليم الشريعة، وأن العقد سيحفظ في سجلات المحكمة. التعبير المعتاد المستخدم في مثل هذه العقود هو التالي:

> إن سبب كتابة هذه الوثيقة، أن «محمداً»، صاحب التيمار في مكان كذا، قد عبر عن رغبته في المحكمة كما يلي أعطي ملكية الجفتلك الكائن [ضمن الحدود المعينة] إلى «علي» الذي يحمل هذه الوثيقة شرط أن يقوم بزراعتها وجمع غلتها ودفع الخمس والرسوم المتوجبة الأخرى كل عام، وقد قبضت منه رسم الطابو نقداً، وهو بقيمة... أقجة.
> ثم يوافق «علي» على النص.

إن هذا العقد لا يوضح أي شيء عن شروط الملكية، وعن حقوق الورثة، أو استخدام الأرض وخدمات العمل والضرائب، إلخ. إذ إن كل هذه العناصر مفصلة في مجموعة القوانين السلطانية المنفصلة عن الشريعة الإسلامية. وتعني كلمة طابو المستخدمة في العقد أن كلا الطرفين قد توافق على الشروط المبينة في القوانين السلطانية.

لقد كان عقد الطابو يعطي الطرفين الضمانة القانونية للجوء إلى المحكمة في حالة قيام نزاع حول شروط الملكية. وقد أكد القانون العثماني[15] على حقوق ملكية الفلاح بالشكل التالي: «عندما تتحول أرض الرعية إلى ملكية الفلاح بموجب قانون الطابو، لا يستطيع أحد انتزاعها منه. وعندما تمتلك هذه الأرض بموجب الطابو، لا يمكن لها أن تخضع إلى طابو جديد».

ويبدو أن الأطراف في معظم الأوقات لم يكونوا محتاجين للذهاب إلى المدينة ودفع رسوم المحكمة، فكل شيء كان يسير كما هو مطلوب بحسب الأعراف والتقاليد. ولذا صرح القانون السلطاني أنه إذا حافظ الفلاح على الملكية الفعلية للأرض لمدة طويلة، ولم ينازعه أحد عليها، فإن ذلك يشكل امتلاكاً شرعياً. وتؤكد الأعداد القليلة لعقود الطابو الرسمية في سجلات المحاكم الشرعية أنه غالباً ما كان يتم تجاهل الشكليات القانونية من قبل مالكي التيمار والفلاحين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أنه إذا ترك صاحب التيمار للفلاح زراعة الأرض بدون سند الطابو لوقت معين، فلن يكون بوسع مالكي التيمار اللاحقين تحصيل رسم الطابو.

طبيعة حقوق الملكية في ظل نظام الطابو

خضع حق ملكية الفلاح المعروف عامة بحق التصرف، إلى مزيد من الإيضاح باعتباره تفويضاً. والتصرف يعني الملكية الفعلية. أما التفويض فيعني «إعطاء صلاحيات كاملة»، مما يدل على استقلالية الفلاح في تنظيم عملية الإنتاج بأكملها. كما توضح فقرات أخرى من القانون، وكذلك سجلات المحاكم الشرعية، أن صاحب التيمار لا يمكنه التدخل في نشاطات الفلاح الزراعية إلا عندما يغير الفلاح استخدام الأرض بشكل يؤثر في الإنتاج المنتظم للحبوب، أو الطبيعة الميرية للأرض. أما طبيعة التفويض القانونية في الأراضي المملوكة من قبل الدولة فقد كانت، من ناحية الشرع الإسلامي، إيجاراً للأرض. إلا أن عقد التفويض لم يحتوِ على كل شروط عملية الإيجار الإسلامية الاعتيادية لأن الفلاح لم يكن حراً في مناقشة شروط عقد الإيجار. وفي محاولة لتفسير ملكية أراضي الميري لناحية كونها عقد إيجار إسلامياً، تبرز التناقضات بشكل محتوم، لأن الشروط الخاصة لملكية الدولة كانت أصلاً محددة بمجموعة من القوانين التجريبية للحفاظ على نظام زراعي تشكل تاريخياً هو الجفت ـ خانه.

في الملكية بحسب نظام الطابو لم تكن الحقوق الأساسية التي تعطى ملكية فعلية متوفرة. ولم يكن الحائز على الأرض المملوكة من قبل الدولة قادراً على البيع، أو إعطاء، أو وهب، أو رهن أو ترك الأرض بإرادته، كما لم يكن قادراً أيضاً على تغيير استخدامها الأصلي بتحويلها إلى كرم عنب أو بستان فاكهة أو بإنشاء مبانٍ عليها. من ناحية ثانية، كانت ملكية الطابو تتضمن بعض الخصائص التي ميزتها عن مجرد الإقامة عليها، مثل حق الانتقال (فراق) إلى مزارع آخر، وحق التوريث إلى الأبناء، وحق أفضلية الاكتساب للزوجة، والابنة والأخ.

ولنتفحص الآن الأسباب التي أدت إلى وضع هذه التحديدات الخاصة والامتيازات التي أضيفت إلى عقد إيجار الطابو. لقد كان بيع الأراضي المملوكة من قبل الدولة ممنوعاً إذ عندما تباع الأرض فإنها تصبح موضوع ملكية خاصة مع

كل ما يترتب على ذلك من نتائج. وبالنسبة للتشريع الإسلامي فإن كل الديون على الشخص المتوفى تدفع من خلال أملاكه قبل تقسيم الميراث. أما من الناحية العملية، فإن سجلات المحاكم الشرعية تحتوي على شواهد حاول من خلالها الدائنون مصادرة أراضي الفلاح مقابل دين غير مدفوع وحرمان ابنه من ميراثه. ولأن مثل هذه الحالات كانت شائعة جداً، أصدر السلطان قانوناً عام 1601، بأنه لا توجد هناك أسباب تسمح ببيع أراضي الميري لدفع دين. وبشكل خاص، عبر المشرعون العثمانيون عن قلقهم من أنه في مثل هذه الحالات سوف توزع وحدات الجفتلك التابعة للفلاحين بين الورثة أو الشارين وسينهار نظام الضرائب والأوقاف العثمانية بأكمله. لذا حظيت سلامة وحدات الجفتلك باهتمام خاص في قوانين الأرض العثمانية.

إلا أنه كما يؤكد أبو السعود، وتشهد سجلات المحاكم، فإن أراضي الميري أصبحت قابلة للبيع[16]. وعلى الرغم من أنه قد كان من الصعب جداً بيع قطعة أرض مملوكة من قبل الدولة لأن السباهيين المحليين أو الآخرين كانت لهم مصلحة كبيرة في إبقاء الطبيعة الميرية للأراضي على حالها دون أن تمس، فإنه كانت هناك ثغرات ووسائل قانونية يمكن من خلالها الالتفاف على القانون. وما أن تباع أرض بوثيقة من المحكمة، حتى لا يعود بالإمكان إعادتها إلى وضعها كأرض ميري، لأنها أصبحت خاضعة لعقد بيع بحسب الشريعة الإسلامية التي تثبّت الملكية المطلقة. ويتطلّب الأمر قراراً جذرياً من السلطان لإعادة ملكية هذه الأراضي إلى الدولة كما حدث في عملية إصلاح الأراضي في عهد محمد الثاني[17]. لقد كان الشرع الإسلامي يأتي في الدرجة الأولى ومخالفة تعاليمه إثم ومعصية. لذا، فإننا غالباً ما نجد في دفاتر مسح الأراضي، وسجلات القاضي والمحاكم الشرعية المتعلقة بالملكيات العقارية الخاصة وملكيات الأوقاف الدينية، ملاحظة تصرح وتؤكد أن الأرض المعنية قد تم اكتسابها من خلال البيع وفق قوانين الشريعة الإسلامية.

وقد أعطت بعض المعاملات أحياناً انطباعاً بالتواطؤ. واستخدم أصحاب المصالح الخاصة الأساليب نفسها بشكل واسع لتحويل أراضي الدولة (خراجي - فيء) إلى ملكيات خاصة في العهود الأولى من الخلافة؛ ومن الواضح أن بعض

المشرعين أصدروا لخدمة الدولة قانوناً ينص على أن أي بيع لأراضي الخراج مناقض للقانون وبالتالي يعتبر باطلاً ولاغياً[18].

لقد أعطت تشريعات شيخ الإسلام أبو السعود في منتصف القرن السادس عشر انطباعاً بأن البيع غير الشرعي للأراضي المملوكة للدولة تفشى على نطاق واسع بحيث أثار الخوف في أوساط الدولة[19]. ولأن المحاكم الشرعية كانت أساسية في عمليات البيع هذه، فإن رأي شيخ الإسلام، أكثر رجال الدين نفوذاً في هذا المجال، كان ضرورياً لوضع حدّ لهذه الممارسات. لقد أفتى أبو السعود بأن «تنفيذ القضاة مثل معاملات البيع هذه باطل ولاغٍ بشكل قاطع». وقد أعلن أيضاً في أحكام مختلفة أن معاملات البيع مخالفة مطلقة للشرع الإسلامي؛ وقد طُرحت مسألة ما إذا كان القاضي الذي أصدر مثل هذه العقود يستحق العقاب[20]. ويبدو في معظم الحالات، أنه قد حدث بيع للأراضي المملوكة من قبل الدولة لأن الوضع كان غامضاً، أو كان من المستحيل على القاضي التقصي وإقرار الطبيعة الحقيقية للممتلكات. بالطبع، لعبت الرشوة، والمحسوبية دوراً. وقد ثبَّت البيع المتتالي لهذه الأراضي، بشكل أكبر، حقوق الملكية لأصحابها[21].

ويبدو أن الغموض قد تأتى بشكل رئيسي من أن انتقال حيازة الأرض المملوكة للدولة في مقابل تعويضات مالية، وهي معاملة قانونية، يدعى «بيعاً» أيضاً. وللتخفيف من هذا الغموض، قضى الحكم الشرعي أنه في مثل عمليات الانتقال هذه ينبغي على القاضي أن يصرح وبشكل محدد أن «مالك الأرض قد نقل ملكيتها الكاملة (التصرف) إلى فلان ابن فلان بإذن من السباهي في مقابل مبلغ وقدره كذا من المال؛ ويصادق السباهي على هذه العملية أيضاً وذلك بإعطائها بسند طابو في مقابل مبلغ من المال يدفع كـ«حقي ـ قرار» (الدفعات مقابل الحصول على حقوق الملكية المطلقة). ومثل هذه الصيغة جعلت من المؤكد أن موضوع المعاملة لم يكن بيعاً عادياً مع حقوق ملكية حرة وإنما تحويل بسيط لملكية الأرض أو حيازتها.

وعندما يمتلك أحد أبناء الطبقة الحاكمة النافذة أرضاً عن طريق البيع، فإنه يلجأ عادةً إلى السلطان للحصول على وثيقة تعطيه حقوق ملكية مطلقة عليها من أجل تثبيت ملكيته[22]. وفي أواسط القرن السادس عشر، اهتم شيخ الإسلام أبو

السعود (توفى 1574)، بمسألة وضع أراضي الدولة في مقابل وضع الملكية المطلقة والضرائب، وأفتى حول نظام الأراضي مع تعليقات مبنية على النظرية التقليدية الإسلامية[23].

وكان لفتاويه الصادرة عن أكثر علماء الدين نفوذاً في ذلك الوقت، تأثير حاسم في التفسيرات العثمانية اللاحقة لملكية الأرض وجباية الضرائب في الإمبراطورية. وقد تم ضم تشريعات أبو السعود بشأن الأراضي المملوكة للدولة إلى مجموعات القوانين الجديدة وسجلات التحرير كتفسيرات نهائية وحاسمة لقانون الأراضي العثماني. من الواضح، أن الاهتمام الأساسي لأبي السعود كان إعطاء تعريف رسمي موثوق لنظام الميري العثماني ولضريبة الأرض، من أجل وضع حدٍ للممارسات التي تهدد نظام ملكية الأراضي. وقد أشار إلى أن بعض القضاة الذين لم يكونوا مدركين لطبيعة الميري كتصنيف معين للأراضي، كانوا يصدرون وثائق تشرع الملكيات المطلقة لهذه الأراضي؛ وقد قال أبو السعود إن سوء التصرف هذا تفشّى بحيث أصبح منتشراً إلى حدٍ بدأ فيه يهدد النظام التقليدي بأسره في القطاعين العام والخاص. وفي مسعى لتأمين الشرعية الدينية، حاول أن يفسر نظام الميري العثماني من خلال المبادئ التي صاغها المشرعون الكبار للقرن التاسع، وبشكل خاص ما قاله أبو يوسف، أكثر شارحي المذهب الحنفي ليبرالية.

تعني الميري، بالنسبة لأبي السعود، في الممارسة العثمانية، الأرض الواقعة تحت الملكية المطلقة للدولة. وقد أكد أنه، على الرغم من أن هذه الأراضي توصف بالعشرية، أي تخضع لضريبة العشر وهي بحوزة المسلمين، فإنها من الناحية العملية، كانت بالأصل أراضي خراجية. ولو سمح للمزارعين غير المسلمين الذين كانوا موجودين على هذه الأراضي قبل الفتح بالاستمرار في زراعتها لكان عليهم دفع الخراج عن محصولهم وتصل قيمته من العشر إلى الثلثين بحسب الظروف. وفي المقابل، فإن هذه الأراضي المفتوحة التي وزعت على المسلمين الفاتحين، أو الأراضي المكتسبة سلماً، كانت تقدم العشر فقط. وقد ركز أبو السعود على أن كل الأراضي في الإمبراطورية العثمانية قد اكتسبت بالقوة العسكرية ولذا فإنها كلها أراضي خراج، وكلها تخضع لضريبة أرضٍ توازي نسبة الخراج المعتمدة. وكان لهذا التفسير آثاره الثورية على الفلاحين العثمانيين إذ إن

القوانين الإمبراطورية قبل هذا التشريع، قد ثبتت نسبة ضريبة العشر على أنها تساوي فقط الثُمن على الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب. وكما تظهر سجلات المسح، فإن هذه القوانين قد طبقت في الأراضي المفتوحة في كل من بيثينيه، وتراقيا، وشمالي اليونان، وبلغاريا وغربي الأناضول في القرن الرابع عشر، وفي ألبانيا، وجزر المورة، وصربيا والبوسنة في القرن الخامس عشر، والأراضي التي فتحت في القرن السادس عشر.

أما قيمة العشر فقد طبقت فقط في الأراضي التي فتحت بعد إصدار أبو السعود لتفسيراته، أي في كل من قبرص (1570 ـ 71)، وجورجيا (1570)، وجزيرة كريت (1669)[24]. وتمت المحافظة على العشر بنسبة الثُمن في أراضي الفتوحات الأولى بشكل عام، بينما فرضت الضرائب الطارئة (العوارض) حينذاك بشكل أكثر تكراراً. ويبدو أنه كان ينبغي، بطريقة أو بأخرى، زيادة عائدات الدولة من أجل تأمين التوسّع المستمر لمتطلبات الموازنة. إلا أنه في ذلك الوقت، وكما يخبرنا أبو السعود نفسه، فإن الفلاحين الذين كانوا يأخذون مفهوم العشر بمعناه الحرفي، قد عارضوا حتى عشر الثمن، ودافعوا عن الحق بدفع العشر فقط[25]. هذا الموضوع أيضاً، ينبغي أن يكون قد دفع الحكومة للطلب من أبي السعود إلى إبداء رأيه بالأسس الإسلامية لنظام الضرائب حينئذٍ.

الأراضي المملوكة للدولة ونظام التيمار

لقد حددت قطع التيمار تبعاً لحدود القرى، والمزارع والجفالق. ورغم أن أصحاب التيمار كانوا غير قادرين على امتلاك، أو استخدام الأرض لمصالحهم الخاصة، إلا أنهم كانوا مفوضين قانونياً بالتصرف في الأراضي المزروعة، سواء أكانت مسكونة من قبل الفلاحين الرعايا أم لا، وبالمراعي، والأراضي السليخ، وأشجار الفاكهة، والغابات والمياه الواقعة ضمن حدود تيماراتهم. كما أشرف مالكو التيمار على طرائق تملك وانتقال أراضي الطابولو، وكانوا يؤجرون الأراضي الزراعية غير المأهولة ويجبون الضرائب لأنفسهم من الغرباء الذين يستخدمون المراعي أو المياه أو يزرعون الأراضي غير المسجلة التي تقع ضمن حدود تيماراتهم. كما أن ثمار الأشجار البعلية كانت تعتبر أيضاً ملكاً لهم. وباختصار، بإمكاننا الحديث عن حقوق «المجال» للسباهيين ضمن حدود تيماراتهم.

وكان لمالكي التيمار أيضاً سلطة شُرَطية لملاحقة واعتقال كل من يقترف جرماً في مقاطعاتهم الخاصة. إلا أنه لم يكن ممكناً في الواقع فرض أي عقاب أو حتى أصغر غرامة، دون حكم مسبق من القاضي المحلي بما يتوافق وقانون الجزاء الإمبراطوري. باختصار، كانت مهماتهم تقوم على حماية الأشخاص وحقوق الفلاحين التابعين لهم ضمن حدود تيماراتهم، وكذلك الالتحاق بالجيش الإمبراطوري عند استدعائهم خلال الحملات العسكرية. وقد كانت الطبقة العليا في هرمية التيمار، أي أولئك الذين يملكون الزعامت، مسؤولة أيضاً عن حفظ الأمن، وبالتالي شاركت في عائدات الغرامات التي تفرض في تيمارات السباهيين. إلا أن هذا الوضع قد أدى إلى نزاعات مستمرة واستدعى الإصلاح. وقد حُصنت حدود ممتلكات مالكي الزعامت من دوريات الأمن المتكررة للحكام، وشكلت أراضيهم صنفاً مميزاً أطلق عليه اسم سربست، أي المحصن والمستقل.

ويظهر المسح الذي أجراه مراد الثاني (1421 ـ 51)، أن أكثر من سباهي واحد يشترك في ملكية تيمار واحد[26]. ويمكن أن تكون مثل هذه التيمارات قد تطورت من خلال سياسة الحكومة الهادفة إلى إبقاء وحدات التيمار المسجلة (كيليتش) كما هي دون أن تمس، بينما تزيد من أعداد السباهيين. وكانت هذه هي الحالة أيضاً عندما ينتقل التيمار إلى أبناء السباهي مشاركة بعد وفاته. إلا أنه في القرن السادس عشر، لم تكن التيمارات المشتركة مملوكة عادة من قبل الأقارب. من ناحية ثانية، كان مالكو التيمار يحصلون على حصص في قرى عديدة تشكل تيمارهم الخاص بدلاً من أخذ قرية كاملة. وكان ذلك نتيجة طبيعية للحاجة إلى توزيع ممتلكات بأحجام مختلفة، وإجراء ترقيات دون أن يفرض ذلك تقسيم وحدات التيمار الكبيرة. من ناحية ثانية، كانت هناك سياسة متعمدة وراء هذا السلوك: منع السباهي من السيطرة الكاملة والمستقلة على الأرض وعلى فلاحي القرى مثلما كان يحدث تماماً في أرض السيد الإقطاعي. وعلى غرار ذلك، كانت الأراضي الخاصة للحكام مبعثرة في أجزاء مختلفة من السنجق، أو البكلربيك، أو المقاطعة. لكن في هذه الحالة كان هناك سبب إضافي، وتحديداً دفع الحاكم إلى الاهتمام بشكل متساو بكل أنحاء مقاطعته، وخاصة خلال دورياته المتكررة للأمن.

لا يمكن عقد مقارنة بين مالكي التيمار والأسياد الإقطاعيين الغربيين في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كيفية تحكمهم بالأرض والفلاحين. صحيح أن أصحاب التيمار كانوا مخولين جباية العائدات الضريبية المفروضة، إلا أنهم لم يتمتعوا بأي حقوق معينة على الأرض أو الفلاحين، ما عدا تلك الخدمات المحددة قانونياً. كما لم يكونوا مالكين للأرض، رغم أن القوانين أحياناً تشير إليهم تقليدياً على أنهم «أصحاب» الأرض والفلاحون هم الرعايا. وكوكلاء للدولة، فإنهم ببساطة كانوا يشرفون على ملكية الأرض واستخدامها. لكن كان محظراً عليهم صراحة امتلاك الأراضي المخصصة للفلاحين الرعايا أو زراعتها. كان بإمكانهم الحصول على جفتلك أو كرم عنب أو حرج لتأمين حاجات عائلاتهم، ومستخدميهم وجيادهم. في العصر الكلاسيكي، كان نقل تيمار الوالد كميراث إلى الابن أو الأبناء بشكل مشترك مخالفاً لقانون التيمار. وقد كانت الحالة الأخيرة متبعة في القرون الأولى للدولة العثمانية خاصة كإجراء مؤقت، عندما كان يتم ضم عائلات الأسياد من السكان الأصليين لنظام التيمار. ففي ألبانيا، خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر، عندما كانت جبهة حدودية لم يتوطّد الحكم العثماني فيها بعد، فإن معظم التيمارات العادية قد تحولت إلى الأبناء[27]. وهكذا بينما كان شائعاً في الأزمنة السابقة مبدأ الوراثة فيما يتعلق بنقل التيمار، فإن مبدأ عدم الوراثة قد ساد في الحقيقة، مع الانتقال نحو حكومة مركزية. بل إن انعدام حقوق وراثة الأرض والعزل المتكرر من التيمار كان خاصية أساسية لنظام التيمار العثماني. وهذا ما أثار إعجاب المراقبين الأوروبيين المعاصرين وفسر على أنه السبب الرئيسي في عدم وجود نظام إقطاعي عثماني أو طبقة نبلاء مرتبطة بأراض موروثة كما هو الحال في الغرب. فقد كان الحاكم يحتفظ بالأراضي الخاص طالما أنه يحتفظ بمركزه، وكذلك كان امتلاك التيمار والزعامت أمراً مرتبطاً بوجود الخدمة الفعلية. وعند العزل، كان مالكو التيمار يخسرون كل حقوقهم وسيطرتهم على الأرض، وعلى الفلاحين الرعايا وعلى الدخل. إلا أنهم كانوا يحتفظون بلقب السباهي، وكانوا مؤهلين للحصول على تيمار آخر أو زعامت شرط بقائهم ضمن طبقة العسكر وذلك بمشاركتهم في الحملات العسكرية الإمبراطورية. وكانت فترة الترشيح هذه تنتهي عندما يثبتون جدارتهم خلال الحملات العسكرية ويحصلون على تيمار. وإذا فشل السباهي المعزول بتقديم أية خدمة عسكرية خلال سبع سنوات، فإنه يخسر لقب السباهي وكل امتيازات طبقة العسكر، ثم يصبح فلاحاً من الرعية ويفرض عليه تقديم كل

كيفية تحكمهم بالأرض والفلاحين. صحيح أن أصحاب التيمار كانوا مخولين جباية العائدات الضريبية المفروضة، إلا أنهم لم يتمتعوا بأي حقوق معينة على الأرض أو الفلاحين، ما عدا تلك الخدمات المحددة قانونياً. كما لم يكونوا مالكين للأرض، رغم أن القوانين أحياناً تشير إليهم تقليدياً على أنهم «أصحاب» الأرض والفلاحون هم الرعايا. وكوكلاء للدولة، فإنهم ببساطة كانوا يشرفون على ملكية الأرض واستخدامها. لكن كان محظراً عليهم صراحة امتلاك الأراضي المخصصة للفلاحين الرعايا أو زراعتها. كان بإمكانهم الحصول على جفتلك أو كرم عنب أو حرج لتأمين حاجات عائلاتهم، ومستخدميهم وجيادهم. في العصر الكلاسيكي، كان نقل تيمار الوالد كميراث إلى الابن أو الأبناء بشكل مشترك مخالفاً لقانون التيمار. وقد كانت الحالة الأخيرة متبعة في القرون الأولى للدولة العثمانية خاصة كإجراء مؤقت، عندما كان يتم ضم عائلات الأسياد من السكان الأصليين لنظام التيمار. ففي ألبانيا، خلال النصف الأول من القرن الخامس عشر، عندما كانت جبهة حدودية لم يتوطّد الحكم العثماني فيها بعد، فإن معظم التيمارات العادية قد تحولت إلى الأبناء[27]. وهكذا بينما كان شائعاً في الأزمنة السابقة مبدأ الوراثة فيما يتعلق بنقل التيمار، فإن مبدأ عدم الوراثة قد ساد في الحقيقة، مع الانتقال نحو حكومة مركزية. بل إن انعدام حقوق وراثة الأرض والعزل المتكرر من التيمار كان خاصية أساسية لنظام التيمار العثماني. وهذا ما أثار إعجاب المراقبين الأوروبيين المعاصرين وفسر على أنه السبب الرئيسي في عدم وجود نظام إقطاعي عثماني أو طبقة نبلاء مرتبطة بأراضٍ موروثة كما هو الحال في الغرب. فقد كان الحاكم يحتفظ بالأراضي الخاص طالما أنه يحتفظ بمركزه، وكذلك كان امتلاك التيمار والزعامت أمراً مرتبطاً بوجود الخدمة الفعلية. وعند العزل، كان مالكو التيمار يخسرون كل حقوقهم وسيطرتهم على الأرض، وعلى الفلاحين الرعايا وعلى الدخل. إلا أنهم كانوا يحتفظون بلقب السباهي، وكانوا مؤهلين للحصول على تيمار آخر أو زعامت شرط بقائهم ضمن طبقة العسكر وذلك بمشاركتهم في الحملات العسكرية الإمبراطورية. وكانت فترة الترشيح هذه تنتهي عندما يثبتون جدارتهم خلال الحملات العسكرية ويحصلون على تيمار. وإذا فشل السباهي المعزول بتقديم أية خدمة عسكرية خلال سبع سنوات، فإنه يخسر لقب السباهي وكل امتيازات طبقة العسكر، ثم يصبح فلاحاً من الرعية ويفرض عليه تقديم كل

الخدمات التي يقدمها (القول) وعليه أن يدفع الضرائب أيضاً.

وبشكل عام، كان يحق لابن أو أبناء السباهي الحصول على تيماره بعد موته، وكان حجم التيمار يحدد من خلال رتبة السباهي والحجم الفعلي للوقف الذي بحوزة الوالد[28]. إلا أن السباهي كان بإمكانه أيضاً التخلي عن تيماره وأن يطلب من الإدارة أن تسند كل التيمار أو جزءاً منه إلى ابنه أو أبنائه.

وكما مر معنا سابقاً، كانت هناك منافسة قوية على عدد محدود من التيمارات. وقد أصبحت هذه المسألة واحدة من أكثر القضايا أهمية بالنسبة للإمبراطورية في كل الأوقات. فقد كبر عدد المرشحين للتيمار الواحد مع الوقت، ما أوجد وضعاً صعباً في عهد محمد الثاني. كان المرشحون في البداية يختارون ويزكون للحكومة بشكل فردي أو كمجموعة، من قبل القائد الذي عملوا بخدمته. وعند الحصول على المذكرة (تذكير)، يصدر السلطان أمراً إلى حاكم الولاية بأن يمنح المرشح تيماراً ضمن حدود منطقته. يذهب هذا المرشح، المزود بأمر السلطان (الأميرلي) باحثاً عن تيمار فارغ يناسب شروطه. في معظم الأوقات كان البحث والانتظار يمتد فترة طويلة، وكان النجاح متوقفاً، وبشكل كبير، على قدرته على إعطاء الهدايا وتقديم الرشاوي للحاكم ومساعديه.

ومن الخطأ الشائع افتراض أن التيمارات كانت محجوزة حصراً للأتراك الأصليين أو أنهم شكلوا أكثرية المالكين. ففي البلقان، لا شك في أن الأتراك الذين كانوا يقاتلون على التخوم، والمتطوعين والمنفيين (Surgin) من الأناضول قد حصلوا على تيمارات. إلا أنه حتى في هذه الحالة فإن النظام كان يميل إلى تفضيل علاقات المحسوبية في عملية التزكية أمام الحكومة للحصول على تيمار، إذ إن عدداً كبيراً من مالكي التيمار كانوا في الواقع من الرجال المحسوبين على الحكام[29]. من ناحية ثانية، كان الإنكشارية، وحراس أبواب القصور، والمساعدون في المطبخ الإمبراطوري، وآخرون مثلهم، الذين يحق لهم بعد فترة من خدمتهم «الإعفاء» من الخدمة في القصر والحصول على تيمار، يتمتعون بوضع مميز. وقد ضخم السباهيون المعزولون، الذين كانوا يسعون بتلهف لإعادة تعيينهم، كما مرّ معنا أعلاه، أعداد المرشحين. ورأى البعض[30] أنه كان هناك نظام تعاقب دوري حيث يتم «عزل» مالكي التيمار بعد خدمتهم ولاية محددة، كان

يتفاوت طولها بشكل كبير. على أي حال، لقد شكل كل هؤلاء المرشحين للتيمار، والذين كانوا لا يزالون يشاركون في حملات السلطان العسكرية مجموعة متنافسة، تلهث وراء المحسوبية، والاستزلام وتلجأ إلى الفساد. وليس بمستغرب أن السباهيين المعزولين قد ذكروا من بين المنظمين وقادة المتمردين في التقارير التي رفعت إلى السلطان خلال عصيان التركمان المسلح الفظيع في الأناضول في فترة 1510 ـ 29[31]. كان على الحكومة اتخاذ إجراءات جذرية لمواجهة الأزمة بتحويل التيمارات القائمة إلى تيمارات مشتركة، وتقسيم التيمار إلى حصص، أو إنشاء تيمارات إضافية من خلال مسح جديد للأراضي أو باحتلال الدول المجاورة وتوزيع أراضيها كتيمارات.

ومن ناحية ثانية، عندما ثبت عدم أهلية سباهيي المقاطعات للحرب الحديثة خلال الحروب ضد آل هابسبورغ في العقد الأخير من القرن السادس عشر، تم إهمالهم. وقد حلّ السكبان وقوات القراصنة (Sarica) المجهزون بالبنادق الحربية، وفيالق الإنكشارية الموسعة بشكل متزايد محل القوات التقليدية في ساحة المعارك[32].

الجفالق الخاصة

قبل عهد سليمان الأول، أعطي كل سباهي ملكية مباشرة وإدارة أراضي جفتلك واحد، وكذلك كرم عنب، وحرجاً، وأشجار فاكهة ومطحنة دقيق - وكان هذا تقليداً متبعاً، منذ ما قبل المرحلة العثمانية، في الدول البيزنطية والبلقانية. هذا النوع من الملكية كان معروفاً بالخاصة. وكان من المفترض أن بإمكان السباهي تأمين الوقت الضروري ووسائل إدارة كل هذه الممتلكات من خلال خدمات العمل التي يقدمها الفلاحون التابعون. إلا أنه وبخلاف مالكي البرونويا (Pronoia) البيزنطية والبلقانية، كان على السباهيين المشاركة في الحملات العسكرية كل عام تقريباً، ولم يكن لديهم الوقت الكافي للاهتمام بهذه الممتلكات. إضافة إلى أن النظام العثماني قد خفف كثيراً من خدمات العمل أو حوّلها إلى ضرائب نقدية. وفي ظل الظروف الجديدة، لم يعد بمقدور السباهيين استغلال مصادر الخاصة، وحتى عندما كان بإمكانهم تأجيرها إلى أفراد من العامة في ظل نظام الإيجار والمقاطعة، فإنهم بالكاد كانوا يجبون مدخولها. في الواقع، وكما بينت دفاتر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسح، فقد لجأ السباهيون العثمانيون عادة إلى الطريقة الأخيرة بدلاً من السعي إلى الإدارة المباشرة. وبتعبير آخر، كان هذا تطوراً باتجاه مزيد من التخصص العسكري والابتعاد عن كل أنواع الانغماس في الإنتاج. لقد كان نظام الإيجار الذي استخدم في جمع عائدات المصادر العامة، في الواقع، النظام الأساسي للاستغلال المعتمد من قبل الحكومة وأعضاء النخبة. ومن وجهة نظر أخرى، اعتمد نظام الإيجار على اقتصاد مالي أكثر تطوراً وعلى وجود أناس في الريف يمكنهم دفع إيجاراتهم نقداً. باختصار، يمكن القول إن النظام الإمبراطوري العثماني كان يعبر عن نظام أكثر مركزية مع خدمات عمل أقل، أو مزيد من التخصصية في طبقة العسكر واستقلالية أكثر للفلاحين في عملية الإنتاج.

أياً كانت التفسيرات المقدمة لانتشار طريقة الإيجار في ظل النظام المركزي العثماني، تبقى الحقيقة أن السباهيين قد أثبتوا عدم جدارتهم في إدارة أراضي الخاصة، وعدم جدارتهم أيضاً في متابعة إيجار الموارد المعطاة لهم. وقد نقل عمال المسح العثمانيون عدم الجدارة هذه، في كل أنحاء الإمبراطورية، إلى الحكومة المركزية بشكل متكرر. وقد اعتبرت الحيازة بالإيجار طريقة أفضل من الملكية بسند الطابو وذلك لضمان الاستغلال الأفضل لأراضي السباهي الخاصة، ومروجه، وأشجار الفاكهة خاصته وطواحين الدقيق. وعندما لاحظ المسّاح هذا الواقع وأفاد عنه في البوسنة عام 1539، أمر السلطان بإلغاء وضع الخاصة عن هذه الأراضي، أي إلغاء السيطرة المباشرة للسباهي على الأرض، وإيجارها أو «بيعها» للرعايا بسند طابو. وقد اتبعت نفس السياسة في سنجق هودافنديغار في الأناضول في نفس الفترة تقريباً.

الهوامش

(1) Abu Yusuf (1302 H/1884), pp. 28-39, also see pp. 23-27, 52-58; Morony (1981), pp. 135-75; Schmucker (1972), pp. 157-65

(2) Modarressi (1983), pp. 105-51 تماثل أراضي الخراج في العهد الإسلامي الأول الأراضي المملوكة للدولة في العهد العثماني، راجع Haque (1977), pp. 92-95, 105, 117-50, 152, 163, 170.

(3) Abu Yusuf (1302 H/1884), pp. 23-27; Lokkegaard (1950), pp. 38-72; Haque (1977), pp. 125-50.
﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ. . .﴾ [الحشر، 7].

(4) Nizam al-Mulk (1962), pp. 19, 29, 41, 53, 59.

(5) İnalcik (1975b) and (1975c).

(6) راجع مثلاً، أبو يوسف (1302هـ/ 1884).

(7) Cin (1969), pp. 99-100.

(8) حول هذا الموضوع راجع MTM, I, p. 52; Akgündüz (1988), pp. 354-99; Kreiser.

(9) MTM, I, p. 87 ينص القانون على أن «كل الأراضي المحروثة والمزروعة ملك مطلق للدولة (ميري)... الأرض التي تحرث وتزرع لا تصبح أبداً ملكية خاصة».

(10) Barkan (1937), no. 49, pp. 33-48; no. 53, pp. 101-16, 326-41; no, 56, pp. 147-58; no. 58, pp. 293-302; no. 59, 414-22.

(11) Milkova (1966).

(12) İnalcik (1982a).

(13) MTM, I, p. 51.

(14) راجع قانون نامه زفورنيك الذي يعود لعام 1548، Djurdjev et al. (1957), pp. 108-111.

(15) مجموعة قوانين محمد الثاني، النص 15.

(16) MTM, I, p.51.

(17) حول «إلغاء» الأوقاف ووضعية الملكية الخاصة عن الأراضي الزراعية، راجع İnalcik (1982b), p. 78; Mutafcieva (1988), pp. 131-35.

(18) Haque (1977), pp. 240-267, 270, 294; Modarressi (1983), pp. 200-2.

(19) MTM, I, p. 51.

(20) MTM, I, p. 58.

(21) راجع مثلاً: Gökbilgin (1952), p. 436; Barkan (1988), pp. 69, 102-3, 233-35.

(22) Barkan (1970).

(23) راجع الهامش 19 أعلاه.

(24) Barkan (1943), pp. 197 (Georgia), 351 (Crete).

(25) في المقاطعات الهنغارية كان العشر يُجبى بنسبة العشر تماماً من الإنتاج. راجع: برقان (1943)، ص. ص. 296 ـ 324.

(26) İnalcik (1954b), p. 15 no. 19; p. 35 no. 78; p. 69 no. 185.

(27) İnalcik (1954c), pp. 116.

(28) Beldiceanu (1967), 9v, Ior.

(29) İnalcik (1954b), index: «gulam».

(30) Kunt (1983), p. 77; Howard (1987), pp. 85-90, 174-75.

(31) Uluçay (1954-55), vi, p. 65.

(32) İnalcik (1980a), pp. 288-97.

4

ملكية الأرض خارج نظام الميري

الأراضي الموات والأراضي التي يمنحها السلطان (تمليك)

لعبت الأرض الموات، أي البور، والتي من الممكن إحياؤها واستملاكها، والتي تستخدم بشكل رئيسي لإيجاد ممتلكات من خلال منحة سلطانية (تمليك) للنخبة، دوراً فائق الأهمية في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للإمبراطوريات الإسلامية[1]. وتضمنت الأرض الموات مسائل ملكية الدولة أو الملكية الخاصة للأرض، وتوسيع الأراضي المزروعة وقاعدة الضريبة، وكذلك اشتملت على نوع معينٍ من الاستغلال الزراعي. ولذلك، منذ البداية أضافت أعمال المشرعين فصلاً هاماً للقانون الإسلامي فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالأرض الموات. قبل كل شيء، قام مفهوم الملكية المطلقة للدولة على الحديث المعروف للنبي ﷺ: «عاديّ الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد فمن أحيا شيئاً من موتان الأرض فله رقبتها»[2]. كانت المسألة الأولى المثيرة للجدل كيف يمكن تحديد الأرض الموات. تماشياً مع ما ليس لأحد «res nullius» في القانون الروماني، حددت أولاً بالأرض البور مثل الغابات، المستنقعات، والصحاري. إلا أن بعض المشرعين أضاف تلك الأراضي المزروعة التي تخلى عنها زارعوها وبقيت دون زرع أو دون مالكين لفترة طويلة من الوقت. لكن إذا عاد إليها زارعوها قبل مضي وقت طويل، فإن لهم حق الأفضلية بالمطالبة باسترداد أرضهم. وبما أنه قد تم وضع الأراضي

الواسعة المسجلة في مخططات مسح الأراضي العثمانية كأراضي مزروعة متروكة، أو خالية غير مسكونة في مرتبة الأرض الموات، فإن لتفسير ذلك نتائج هامة جداً في الممارسة. وعند تطبيقه سيسمح للدولة بمنح هذه الأراضي الزراعية، التي تركها سكانها السابقون، كأراضٍ ممنوحة (تمليك) لأعضاء من النخبة الحاكمة. كانت هذه الأراضي عادة تستغل من قبل القرى المجاورة كنوع من الأرض الاحتياطية، أو كانت تسكن من قبلهم أو من قبل فلاحين متجولين أو رعاة، وأحياناً كان سكان هذه القرى يعودون إليها. وعنى منح السلطان للأراضي المتروكة وغير المسكونة كملكية خاصة خسارة هذه المزايا بالنسبة للقرى المجاورة، وأدى إلى استغلال الفلاحين من قبل مالكي الأراضي الجدد، لأن الفلاحين على هذه الأراضي كان علهيم تقديم نسبة أعلى من إنتاجهم كمحاصصين. إلا أنه في الدولة العثمانية، وبشكل مغاير لتجربة العراق الأدنى في العصر العباسي، فإن مثل هذه الأراضي كانت تُسكَن غالباً من قبل الفلاحين تحت شروط الفلاحين المقيمين النظاميين. ومن الواضح أن الصعوبة في اجتذاب العمال المحاصصين للأراضي غير المزروعة كان السبب في تفضيل الفلاحين في الحالة العثمانية[3]. ويمكننا الحديث عن توسيع الزراعة والقاعدة الضريبية في هذه الحالات فقط حيث يتم إيجاد الممتلكات من الأراضي الموات، أو الغابات أو المستنقعات.

في المبدأ، كان السلطان العثماني يمنح الأراضي المتروكة وغير المأهولة للأفراد عندما لم يكن الإسكان والزراعة ممكنين إلا من خلال هذه الطريقة. وبخلاف ذلك، ومن أجل الحصول على عائدات من الأراضي المتروكة، استخدمت الحكومة طريقة الإيجار البسيطة (مقاطعالو). ويمكن أن يسبق الاستصلاح الفعلي إذن الإمام أو يبدأ بعده. وهكذا كانت الدولة في وضع يسمح لها بمنع الاستيلاء على الأراضي الزراعية المهجورة والمخصصة للفلاحين. عند الاستصلاح، كانت التحسينات الفعلية، مثل تحضير الأرض للزراعة، من المتطلبات الضرورية للحيازة، ولم يكن كافياً مجرد تسييج الأرض.

وقد وجد المشرعون، أن إذنَ الإمام من الشروط الأساسية لملكية الأراضي المستصلحة، وأضافوا شروطاً ذات طبيعية عملية، قائلين إنه بدون سلطة منظمة

فإن حيازة مثل هذه الأراضي قد تؤدي إلى صراع مستمر وحتى قتال بين الأفراد المستفيدين. وكما تظهر سجلات المحاكم الشرعية، كان الاستيلاء على مشاعات القرى، والمراعي، والمساحات المحددة لجمع الحبوب، إلخ من قبل الأعيان، على حساب الفلاحين، يعتبر مشكلة عامة على الحكومات الإمبراطورية البيزنطية والعثمانية محاربتها بشكل دائم.

إن تحليل عملية تمليك الأراضي الإمبراطورية يمكن أن يوضح أكثر مفهوم ملكية الأرض العثمانية. بشكل عام، تبدأ عملية الحصول على أرض تمليك بتقديم طلب رسمي إلى السلطان، إما مباشرة أو عن طريق مسؤول كبير مثل الصدر الأعظم أو البكلربيك. وقد تفاوتت مناسبات تقديم هذه الطلبات بشكل كبير: في معظم الحالات، كان مقدم الطلب يصرح بأنه يحتاج إلى الدخل لإقامة عمل خيري عن طريق وقف ديني - جامع، أو مدرسة أو سبيل ماء - أو في حالات أقل، من أجل مصلحته الخاصة ومنفعة أبنائه، أو لتوسيع ملكية قائمة أو وقف ديني.

وينبغي أن تكون الأرض المعنية محددة بوضوح. وكان موضوع التمليك عادة أرضاً مزروعة - قرية أو قرى مع فلاحيها (الرعايا)، أو أراضي زراعية مهجورة أو مراعيَ ومروجاً، أو أراضيَ بوراً، أو أرضاً استصلحها مقدم الطلب وحولها إلى عقار، أو أحياناً وببساطة استخدام مقدارٍ محددٍ من الماء من المشاريع المائية العامة.

في سند الملكية، يمنح السلطان الملكية إلى طالبها معتبراً أنه قد استحق هذا المعروف بسبب ولائه وخدماته المميزة. وكانت الأرض الممنوحة تحدد بدقة في سند الملكية. وعادة، وبعد عملية المنح الرسمية، كان الشخص المعني يرغب في التأكد من الحدود ويحصل على وثيقة منفصلة تصفها بدقة.

وتصدر عن السلطان وثيقة خاصة تسمى سينيرنامه، على شكل مستند إمبراطوري. وتضمن هذه الوثيقة الملكية الخاصة للأرض المحددة وتمنع أي تدخل من قبل أي غريب، بما في ذلك السلطات المحلية. وكانت الملكية الخاصة الممنوحة تتضمن كل شيء ضمن هذه الحدود، بما في ذلك الأرض الزراعية، والأرض البور، والمرتفعات، والغابات، والأنهار، والبحيرات والينابيع. وتتخلى الدولة لصالح الممنوح عن كل حقوقها، بما في ذلك الضرائب وحق الدخول

لملاحقة المجرمين. وقد استُخدمت صيغة خاصة للتركيز على هذه الحصانة من الرقابة الرسمية تنص على أن الأرض قد أعطيت «بطريقة الحصانة المطلقة» (سربستيه)، وكانت الأرض «تشطب من السجلات في مكاتب الدولة»، ويحظر على السلطات المحلية أو أي شخص آخر «وطء» الأرض(4).

وقد أدت الاستقلالية المطلقة والامتيازات المختصة بمثل هذه الأراضي إلى تغييرات هامة في التنظيم الاجتماعي والإداري العثماني. وكان أكثرها أهمية، هجرة الفلاحين لمزارعهم في القرى وانتقالهم إلى الاستقرار في هذه الملاذات. ولذلك أدت هذه الأراضي الممنوحة إلى تخريب نظام الزراعة العائلية على الأراضي النظامية المملوكة للدولة. وهذا هو السبب الذي أدى إلى الإدانة الشديدة من منتقدي الإدارة، للظلم الناتج عن تمليك هذه الأراضي من قبل السلطان. من ناحية ثانية، ولأن القوى الأمنية في المناطق الريفية العاملة بإمرة السلطات المحلية، أي السنجق - بيك أو الصوباشي، لم يكن بإمكانها دخول هذه الأراضي، فقد لجأ إليها الملاحقون بسبب أعمالهم غير القانونية. ولأن هذه الأراضي الممنوحة أو أراضي الوقف ترحب عادة بأي عامل من أي مصدر كان لتوسيع المناطق المزروعة، فقد نشبت نزاعات بين مديري هذه الأراضي والسلطات الإدارية المحلية. إلا أنه، في القرن السادس عشر، لم يكن مثل هذا التطور منتشراً بما يسمح لنا بالقول إن تمليك الأرض قد أفسد نظام الأرض المملوكة للدولة وأدى إلى قيام طبقة من ملاّك الأراضي. كما أنه ينبغي أن نتذكر، أن تمليك الأراضي هذا كان يطال الأراضي المستصلحة أكثر من أراضي الميري.

منذ قيام الدولة العثمانية، عمد السلاطين إلى منح الأراضي، وبشكل خاص ليسمحوا لأعضاء النخبة بتأسيس أوقاف دينية - وهو هدف واضح في سندات التمليك. ومن أكثر أنواع وهب الأرض شهرة أيضاً، ذلك المخصّص لمصلحة مؤسسي زوايا الدراويش، التي كان لها وظائف أساسية في إيجاد مستوطنات ريفية تركية في الأراضي المفتوحة. إلا أنه في عهد سليمان الأول، تم إغلاق العديد من زوايا التركمان الهراطقة القزل باش ومصادرة أراضي الوقف التابعة لهم، لأنها أصبحت مراكز للدعاية المعادية للعثمانيين. لكن لاحقاً، وأيضاً في عهد سليمان الأول، تم الإقرار بأن الأمان وسهولة المرور، والازدهار أيضاً على طول الطريق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى أرضروم في شرقي آسيا الصغرى، قد تأذى نتيجة لهذا الإلغاء، لذا تم إعادة بعضها. وعلى أي حال، فإن أوائل الزوايا وأملاك الأوقاف القائمة على وهب هذه الممتلكات كانت تقوم على أراضي مستنقعات وغابات مستصلحة.

وكما مرّ معنا أعلاه، فإن الهبة كانت تمنع كل الضرائب المتوجبة للخزانة العامة، لذا لم يكن بإمكان جابي الضرائب زيارة هذه الممتلكات أو الأوقاف. إلا أن ضريبة الرأس، وهي ضريبة إسلامية تدفع نقداً، نادراً ما كانت تعتبر من ضمن هذه الضرائب المعفاة. وعلى العموم، شكّل العشر والضرائب العرفية دخل هذه الأراضي الموهوبة. وفي معظم الأحوال كان المالك يرسل خادمه إلى العقار لجباية العائدات ـ وكانت نفس الضرائب والرسوم المفروضة من قبل الدولة. وكانت وظائف الخادم مشابهة لأعمال مالكي التيمار، أي جباية الرسوم المفروضة، والتأكد من أن عائلات الفلاحين لم تغير من طبيعة الأرض واستخدامها، والحفاظ على وحدات مزارع عائلات الفلاحين أو زيادتها.

وباستثناء حالة الأراضي المستصلحة والموهوبة كملكية خاصة، لم يكن لمالك الأرض عادة علاقة بعملية الإنتاج. وعلى أي حال، فإن التغييرات التي تطرأ على وضع القرى من ميري إلى ممتلكات خاصة وأوقاف أو العكس، لم تكن تؤثر في نظام إنتاجها على مستوى المنتِج المباشر، أي الفلاح، أو على التزاماته نحو مالك الأرض أو الدولة.

في القرون الثلاثة الأولى من عمر الإمبراطورية، غالباً ما كانت الأراضي الكبيرة الموهوبة تعطى لزوجات السلاطين أو للوزراء، لتمكينهم في معظم الأحيان من إنشاء مؤسسات وقفية كبيرة[5]. على سبيل المثال، لتمكين صوقولو محمد باشا من بناء جامع ومنشآته في مدينة بك سكريك المفتوحة حديثاً، أُعطي عدداً من القرى المهجورة كملكية خاصة في خمسينيات القرن السادس عشر. وقد قامت السلطانة النافذة كوسم (Kösem) (توفيت 1651) ببناء جسر ضخم يصل شمال اليونان بوسطه، بفضل الأوقاف الغنية في المنطقة، والتي منحها سليمان الأول كملكية خاصة إلى ابنته محرومة، وأصبحت لاحقاً تدار من قبل السلطانات[6].

في بعض الأحيان، كان من الممكن للممنوح أن يطلب حقوقاً إضافية في الأراضي الممنوحة سابقاً. على سبيل المثال، طلبت زوجة سليمان الأول، خورام

سلطان الملكية الخاصة لست قرى داخل حدود الأراضي التي سبق أن منحت لها[7]. وخلال فترة 1541 ـ 51، قامت القرى الجديدة عندما استقر عدد من الفلاحين من الخارج في ممتلكاتها. وبشكل عام، فإن انتقال الفلاحين إلى مثل هذه الأراضي الموهوبة أو أراضي الوقف لم يكن مرحباً به من قبل الإدارة المركزية، لأنه كان يلحق أضراراً بالمستوطنات القائمة كأوقاف عامة. في هذه الحالة، تمَّ المنح الإضافي، لكن لم يسمح باستيطان المزيد من الغرباء، ولم يكن بمقدور وكلاء السلطنة تشجيع الفلاحين على المجيء والاستقرار.

وتظهر الأراضي الممنوحة لصالح الصدر الأعظم أحمد باشا عام 1554، كيف كانت تقوم الملكيات الخاصة على الأراضي المهجورة. إذ طلب أحمد باشا تمليكه قطعتي أرض هجرهما سكانهما من الفلاحين، واشتراهما من شخص يدعى يحيى وأسكنهما عبيده البلغاريين، والهنغاريين، والصرب، ما حوّل هذه الأراضي إلى قرى ذات أراضٍ مزروعة. ولأن هذه الأراضي كانت بالأساس تنتمي إلى تصنيف الأراضي المفتوحة، فإن ملكيتها المطلقة تعود إلى الدولة، وكان ينبغي دفع إيجارها إلى خزانة الدولة. وعندما حصل أحمد باشا على ملكيتها الخاصة، مُنح هذا الإيجار له أيضاً.

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تكوّنت المنح السلطانية لأراضي الدولة للأفراد من مثل هذه الأراضي التي وجدت مهجورة وغير مستخدمة. كما أن قسماً كبيراً منها أيضاً كان مجرّد أرض موات. وكان السلاطين، أو بدقة أكثر، كبار الإداريين، يعارضون التنازل عن القرى المزدهرة مع العائلات الفلاحية التي تقطنها إلى الأفراد. وقد أدى وهب الأرض «الموات» إلى أعضاء النخبة الحاكمة الذين يملكون رأس المال اللازم لاستصلاحها، أو إحياء الأراضي المهجورة أو القاحلة، إلى إيجاد مصادر جديدة للدخل، وفي النهاية، إلى تأمين خدمات عامة هامة، لأن معظم هذه الأراضي كانت لاحقاً توهب من قبل أصحابها لأعمال خيرية عن طريق إنشاء أوقاف دينية ـ مثل بناء المساجد، والمدارس، والمكتبات، والأسواق والمحال التجارية، والجسور وسبل المياه.

في الواقع، كان استمرار صراع الإدارة المركزية ضد أطماع الأعضاء الآخرين من النخبة الحاكمة، قضية دائمة في الإمبراطورية العثمانية، كما كان عليه الحال

في الإمبراطوريات الإقطاعية السابقة. وحتى باكراً، ومنذ النصف الأول من القرن الخامس عشر، وبالتحديد خلال الأزمات السياسية عندما فرض على السلاطين تقديم تنازلات هامة للنخبة العسكرية وعلماء الدين، خرجت أعداد ضخمة من الأراضي المملوكة للدولة عن سيطرة الدولة من خلال عمليات وهب الأراضي والأوقاف.

إن احتفاظ الدولة بحق الرقبة على الأراضي يمكن رؤيته بوضوح في الحالات التي يعجز فيها أحد الممنوحين للملكية الخاصة عن الالتزام بشروطها. لذا، إذا لم يقم مثلاً بزراعة الأرض لثلاث سنوات متتالية، فإنه يخسر حقوق ملكيته، وبإمكان الإمام قانونياً إعطاء الأرض إلى شخص آخر. وبذلك كان الاستصلاح الفعلي وزراعة الأرض هما الهدف الفعلي لوهب الأرض وقانونية ملكيتها. ففي النهاية، يبدو أن ملكية الأرض ترتكز دائماً على المصلحة العليا لمجموع المسلمين أو الدولة. وكانت عملية إعادة تقييم هذه الملكيات في الدولة العثمانية أو إلغائها، تتم بين الحين والآخر، رغم أنها غالباً ما كانت تؤدي إلى أزمة سياسية، كما حدث في فترة 1470 ـ 1512 (راجع أدناه).

إن منح الأراضي المزروعة كعقارات خاصة يعود إلى العهد الإسلامي الأول، عندما أدت حينذاك إلى تحولات اجتماعية مماثلة. وخلال القرنين الأولين من الخلافة، كان بإمكان الحكومة المركزية القوية الحفاظ على وحدة أراضي الخراج، أي الأراضي المملوكة للدولة[8]. ثم، في الفترة اللاحقة، توسع النظام العقاري ليشمل كلاً من الأراضي الموات المستصلحة وكذلك أراضي الخراج النظامية. وبتعبير آخر، استتبع ضعف السلطة المركزية، في الإمبراطوريات الإسلامية بما فيها الإمبراطورية العثمانية، انهياراً نسبياً لنظام ملكية الأراضي التقليدي[9].

لقد رأينا أن مصلحة الدولة الأساسية في منح الأرض كانت زراعة هذه الأراضي المهجورة أو القاحلة، وبالتالي إيجاد مصادر دخل لمشاريع الأشغال العامة. إلا أنه كان واضحاً أن دافع الفرد لاستثمار رأسماله لتحسين وضع هذه الأراضي، كان رغبته في إيجاد أعمال خيرية دينية في شكل وقف، أو في معظم الحالات لتأمين مصدر ثابت للدخل لعائلته ولذريته في ظل ما يسمى بوقف العائلة.

شكلت هذه العقارات والأوقاف من أراضي البور، بالنسبة للنظام الاقتصادي، فئة تتعارض مع الأراضي المملوكة للدولة حيث المعيار مزرعة عائلة الفلاح التي تحت سيطرة الدولة أو نظام الجفت - خانه. وكما توضح الأمثلة التي ذكرت أعلاه في العديد من العقارات، كانت الأرض ونظام العمل مختلفين في البداية إن من ناحية الأجر أو خدمة العمل أو المحاصصة، وأحياناً كانت الأرض تتحول إلى مزرعة لتربية المواشي(10).

إلا أنه مع مرور الوقت، أخذت الأراضي ونظام العمل في العديد من العقارات والأوقاف، تتخذ الشكل الاعتيادي لمزرعة عمل العائلة أو الجفت - خانه في ظل نظام الطابو. وكما مرّ معنا، فإن عائلات الفلاحين في الأراضي المملوكة للدولة، غالباً ما كانت تستقر في هذه العقارات والأوقاف، ولأن السكان العبيد الذين استقروا هناك كانوا ينتظمون بشكل عائلات فلاحية على أساس الجفت - خانه، فإنهم اكتسبوا لاحقاً وبمعظمهم وضع الرعايا الأحرار العاديين. وبعد ذلك طبّقت التنظيمات المتعلقة بالوضع العام للفلاحين واستخدام الأرض، كما في الأراضي المملوكة للدولة الإيجار نفسه والضرائب والرسوم شكّلت مصدر الدخل. إلى جانب ذلك، كان هناك دائماً إمكانية أن تعود أراضي الملكية الخاصة وحتى الأوقاف إلى وضعها الأساسي كأراضي ميري للدولة. كان الفرق الأساسي الوحيد، تمتع الفلاحين وأراضي الملكية الخاصة والأوقاف بحصانة وحماية أفضل. وفي العقارات الخاصة أو الأوقاف، كما في الممتلكات الإمبراطورية، كانت الصفة الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية، هي أن الفلاحين كانوا يجمعون كميات كبيرة من القمح الفائض لتصديرها إلى الأسواق البعيدة في المراكز المدينية للإمبراطورية وفي أوروبا. وتوجّه العديد منهم أيضاً نحو إنتاج المحاصيل - النقدية، مثل القطن، والسمسم، والكتان والأرز، أكثر هذه المحاصيل أهمية.

لذلك، طالما أن مالكي العقارات والأوقاف لم يستولوا على الأراضي المملوكة للدولة، فمن الواضح أنهم قد لعبوا دوراً هاماً وإيجابياً في اقتصاد الدولة. وشكلت النخبة الحاكمة، لكونها في وضع يسمح لها بتجميع رأسمال نقدي، المجموعة الأساسية في المجتمع القادرة على الاستثمار وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة. وفي العصر الكلاسيكي، كان كبار مسؤولي الإدارة المركزية

التابعين للسلطان هم الذين يسيطرون على مثل هذه العقارات. هذا الوضع ينطبق بشكل خاص عندما كانت المنح تتم من الأراضي القاحلة، حيث شكل هذا النوع مشاريع اقتصادية هامة. لكن نظراً للسمة البدائية للدولة، كان من الشائع أن تمنح أراضي في حالة جيدة، وتخصص للمفضلين عند السلطان. في القرن السادس عشر، بقيت مثل هذه الانحرافات محدودة طالما أن السلطة المركزية للسلطان ظلت سليمة، مع وجود إداريين من أصحاب الضمير مثل جلال زاد واتباعه الذين استخدموا سلطتهم للحفاظ على النظام الإمبراطوري الأساسي. ومع نهاية القرن، تذمر مستشارو السلطان بمرارة من النفوذ المتنامي للمحسوبين على القصر في الحكومة، ومن فقدان السلطان لاستقلاليته، ما أدى إلى سلب الأراضي المملوكة للدولة من خلال التنازل اللامسؤول عن هذه الأراضي عن طريق التمليك[11].

توسيع ملكية الدولة والملكية المزدوجة للأرض:
النظام الديواني ـ المالكاني

في العام 1478 أمر محمد الثاني بمراجعة كل العقود الموجودة، المتعلقة بالملكية الخاصة للأراضي وللأوقاف، وكان كل عقد يلغى إذا لم يستوفِ شروط إعادة التجديد، وتعاد الأرض إلى ملكية الدولة[12]. وقد نص التشريع الذي صدر لهذا التحول الجذري على أن مباني الأوقاف ذات الحالة المزرية أو التي تحولت إلى استخدامات أخرى قد فقدت هدفها الخيري والديني الحقيقي، ولذا كان يجب إعادتها إلى ملكية الدولة. وكان لكل حاكم جديد الحق المطلق بمراقبة قانونية أراضي الملكية الخاصة والأوقاف من أجل إعادة تجديدها. ولا بد أن تكون القرى والمزارع الممنوحة من قبل السلاطين الأوائل، قد بلغت جزءاً هاماً من مجموع المداخيل، عندما أمر محمد الثاني بمراجعة وضع كل أراضي الملكية الخاصة والأوقاف التابعة لسلطانه. وكما جاء في شهادة طورزون بيك، وهو أحد الموظفين الذين ساهموا بشكل مباشر في المراجعة، فقد تمت إعادة ملكية الدولة على ما يزيد على 20,000 قرية ومزرعة[13].

وقد طبق بعض الحكام المسلمين الأوائل مثل هذه السياسة، فحق الدولة على أراضي الملكية الخاصة والأوقاف قائم على افتراض أن حق الرقبة للدولة لا يسقط أبداً عن الأراضي الزراعية التي فتحت وكانت لغير المسلمين. من ناحية

ثانية، طالبت الدولة أيضاً «بحصة الحكومة» (ديواني) والمبررة أيضاً بافتراض أن الفلاحين، والمياه المستخدمة، هي دائماً ملك للدولة. وبشكل خاص، شكلت ضرائب الفلاحين الشخصية القائمة على العرف (ضريبة الجفت) أساس ضرائب الدولة. واعتقد المستشارون الإداريون لمحمد الثاني أن أراضي الدولة قد أفلتت من سيطرة الدولة وأخذت تخدم المصالح الشخصية لبعض المجموعات «غير الفاعلة» مثل العلماء المتقاعدين والدراويش والمالكين المتغيبين الذين يعيشون بعيداً عن أملاكهم. وبشكل خاص، أصبحت قطع الأراضي الصغيرة التي منحت لزوايا الدراويش من قبل السلاطين الأوائل، عرضة للإلغاء. وبعد المراجعة الواسعة التي طالت كل أرجاء الدولة وزع السلطان الأراضي التي أبطلت ملكيتها كتيمارات للعسكر لتوسيع قوات فرسانه في الأقاليم.

هذا الإصلاح «الجذري» الذي يذكر بالمصادرات التي كان يقوم بها ملوك الغرب الاستبداديون للأراضي الدينية والإقطاعية، أدى إلى أزمة اجتماعية وسياسية عميقة في كل أنحاء الإمبراطورية. وقد بدأت المجموعات التقليدية غير العسكرية، والتي كانت أكثر المتضررين من الإلغاء، بتشكيل مراكز معارضة سرية، وخاصة في أماسيا بقيادة الأمير بايزيد، وفي قونيه. ومن بين المعارضين الدينيين كان هناك الفرق الصوفية، وبالأخص دراويش هلفاتيا، الذين أصبحوا الأكثر نشاطاً في تنظيم معارضة سرية ضد الإجراءات «الاستبدادية» «المخالفة للشريعة» التي أصدرها السلطان، وسرت شائعات بأن مستشاريه الأشرار قد ضلّلوه[14]. وعند موت محمد، انفجر الاستياء العام بانتفاضة عارمة أدت إلى مقتل الصدر الأعظم محمد باشا بطريقة وحشية وإلى تنصيب بايزيد على العرش بدلاً من جم، الذي كان مدعوماً من الجناح العسكري. وفي عهد بايزيد الثاني اجتاحت ردة فعل، وليس ثورة مضادة، الإمبراطورية بأسرها، وأعيدت معظم أراضي الملكية الخاصة والأوقاف المصادرة إلى مالكيها السابقين من قبل السلطان الجديد، الذي أثنى عليه الجميع واعتبروا أنه قد «أحيا القوانين والتقاليد الإسلامية». وتشهد بيانات تحرير الأراضي ومجموعات الوثائق الأخرى التي تعود إلى عهده على كثافة واتساع عملية إعادة الملكية، إلا أنها لم تكن شاملة وبقيت «إصلاحات» الفاتح لتثبيت السلطة المركزية العثمانية في عهد خلفاء بايزيد[15].

لقد وجدت طريقة أخرى أكثر توفيقية لحل مشكلة استخدام أراضي الملكية الخاصة لتأمين قوات إضافية، وكانت تسمى «ثنائية الملكية»، (أيكي باشتان) أو (ديواني ـ مالكان)، حيث اقتسمت الدولة ومالكو الأرض فائض إنتاج الفلاحين كضريبة أو إيجار[16]. وقد اعترف السلاطين العثمانيون عادة بعملية تمليك الأراضي التي أعطيت سابقاً من قبل الحكام المسلمين، واعتبروا أنفسهم أحراراً بوهب مثل هذه الملكيات الخاصة في أراضي المسيحيين المفتوحة في البلقان. وكانت أراضي الملكية الخاصة المزروعة، والتي تم الحصول عليها إما منحاً، أو بيعاً أو وراثة، واسعة جداً في الدول التي خضعت للحكم الإسلامي في فترة ما قبل العثمانيين. ولذا، ففي وسط الأناضول والمقاطعات العربية، كان على الدولة العثمانية تأكيد حقوق الملكية الخاصة الوراثية للعائلات القديمة المالكة للأراضي. لكن في نفس الوقت، ادعت الدولة أن مثل هذه الأراضي كانت في الأصل تصنّف على أنها أراضٍ مفتوحة (خراج)، وأن الدولة، التي تمتلك حقوق السيادة المطلقة على الرعايا الذين يزرعون مثل هذه الأراضي، لها حق حصري في الضرائب المفروضة لها[17]. ولذلك، ففي مقابل تأكيد حقوق الملكية في الحالات التي لا يمكن فيها إنكار مثل هذه الحقوق، فرضت الدولة على مالكي الأراضي واجب تأمين جنود إضافيين لجيش السلطان. إلا أنه، وبخلاف السباهي العادي، فإنه لا يمكن عزل مالك الأرض وانتزاع الملكية منه عندما يعجز عن تقديم الدعم العسكري، وفي هذه الحالات، كان عليه فقط أن يدفع تعويضات. كما كان يتصرف بالأرض كملكية خاصة بكل نواحيها القانونية، وبالتحديد، كان بإمكانه بيعها، أو وهبها، أو رهنها، أو تركها لورثته الشرعيين الذين كان بإمكانهم تقسيم الأرض. وهكذا، فإن حقوق الملكية التي يقرّها القانون الإسلامي قد استمرت، ولم يكن بإمكان أي دولة إسلامية تجاهلها.

كانت حصة المالك في العشر (مالكان)، وكذلك حصة الدولة (ديواني)، تحصّلان بنسب متباينة بحسب خصوبة التربة والأعراف المحلية. ويشكّل إصرار الدولة على سيادتها المطلقة على عمل الرعايا أهمية خاصة في هذه القضية. إذ يمكن أن يكون المالك الخاص فرداً أو مؤسسة دينية، ويمكن للسلطان أن يحول حصة الديوان إلى وكلائه، أو إلى السباهيين، أو الموظفين الرسميين، كوقف، أو إلى أي شخص على سبيل الخدمة. وكانت حصة المالك والدولة من الإنتاج تدفع

دائماً من قبل المنتج المباشر، الرعايا، وبشكل منفصل للمالك الخاص وللدولة. وقد تحولت معظم المالكانات هذه مع الوقت إلى أوقاف دينية؛ كما كان السلطان أحياناً يضيف قسم الديواني إليها كخدمة للأوقاف التي يهبها أشخاص مرموقون.

واجه العلماء العثمانيون في محاولاتهم لتفسير المجموعة الثانية من الضرائب، وواجب تقديم جنود إضافيين للجيش، صعوبة في إيجاد أجوبة مرضية تماماً في الأدبيات الدينية السابقة. وقد أوضح أبو السعود أن مثل هذه الأراضي كانت تحتل تصنيفاً منفصلاً من بين الأراضي الزراعية حيث للمسلمين ملكيتها الكاملة، بما في ذلك حق الرقبة. ولذا فإن حصة مالك الأرض هي إيجار. إلا أن الممارسات السابقة كانت تتعارض مع هذا التفسير.

شكّل نظام الملكية الثنائية محاولة توفيقية أو نظاماً وسطاً بين حقوق الملكية لورثة الأعيان المحليين ونظام الميري العثماني. ولم يكن تمركّز النظام الثنائي هذا في مقاطعة أماسيا ـ توقات ـ سيواس عرضياً. إذ كانت هذه بلاد التركمان، حيث لم يثبّت الحكم العثماني أقدامه إلا بعد صراع طويل، وحيث كانت السيادة للعائلات الارستقراطية التي تسيطر على العشائر التركمانية، وكان يسود نظام الملكيات الكبيرة كإقطاعات عائلية. وخلال الفترة الانتقالية 1402 ـ 13، اضطر محمد الأول، في أثناء صراعه مع إخوته، إلى تقديم تنازلات لهؤلاء الأقطاب المحليين للحصول على دعمهم[18]. وقد ثبّت خلفاء محمد الأول هذه الامتيازات اعترافاً بخدماتهم في هذه المرحلة الحساسة. أما في الأقاليم البعيدة شرقاً، والتي فتحت في عهد السلطان محمد الثاني، فلا يوجد أية ملكية ثنائية[19]. في الواقع كان نظام ثنائية الملكية نظاماً معتمداً في الأراضي الإسلامية قبل العثمانيين بوقت طويل، وقد ثبّته العثمانيون ووسعوه ليعم الأجزاء الغربية من إمبراطوريتهم[20]. ومن الواضح أنه في ظل هذا النظام تم استغلال الفلاحين بكثافة، ولذا، تراجع خلال القرن السادس عشر، هذا الإجراء المتبقي من الملكية «الإقطاعية» للأرض نتيجة أعمال المسح الحكومية الدورية وتوسيع نظام الميري.

الجدول 32:I حصة أراضي الملكية الخاصة (ملك) وأراضي الأوقاف في الميزانية العامة

المناطق	مجموع العائدات (بملايين الأقجات)	النسبة المئوية للملك والأوقاف
الأناضول (الأقاليم إلى غربي الفرات)	129	17
الروملي (الأراضي إلى جنوب الدانوب)	198	6
جنوبي شرق الأناضول (إقليم ديار بكر)	22	6
سوريا (إقليما حلب ودمشق)	51	14

المصدر: برقان (1953 ـ 54)، ص277.

في عام 1528، شكلت العائدات العامة لأراضي الملكية الخاصة والأوقاف 12 بالمئة، أي حوالى 60 مليون أقجة من مجمل العائدات العامة للدولة والبالغة 538 مليون أقجة (حول توزيع هذه الحصة على مختلف المناطق، راجع الجدول 32:I).

تاريخياً، كان السؤال الأساسي في الدولة العثمانية يتعلق منذ البداية بتحديد وضعية أنواع الأراضي المختلفة، والإشراف والمحافظة عليها. ولأن درجة السيطرة على الأراضي تحدد علاقة النفوذ بين الدولة والعائلات الرئيسة في الإمبراطورية، فإن مسألة أراضي الدولة كانت لها أهميتها الخاصة، مقابل أراضي الملكية الخاصة والأوقاف. ولا نعني بالعائلات الرئيسة فقط تلك التي قامت حديثاً من العائلات العسكرية وعائلات العلماء الأساسية، وإنما أيضاً تلك العائلات غير الإسلامية من أسياد السكان الأصليين التي حافظ عليها العثمانيون في المرحلة الأولى من فتوحاتهم. وقد تركزت الأزمات بين الدولة والعائلات الرئيسة حول السيادة على كل من الأرض والفلاحين. ولم تكن الأرض تعني الكثير بمفردها، دون عمل الفلاحين المنتِج والمنظم ضمن عمل العائلات التابعة. وقد حدثت هذه الأزمات عندما حاولت الدولة، أي السلطان مع إدارييه المركزيين، إلغاء أو تحجيم سيطرة طبقة العسكر والعلماء، وذلك بإعادة اعتماد مبدأ ملكية الدولة للأراضي، كمبدأ مطلق، مقابل الحقوق القائمة للمالكين الخاصين أو الأوقاف الدينية. وقد وجدت إشارات إلى مثل هذه الأزمات، كما يمكن ملاحظتها تاريخياً، أولاً في عهد مراد

الأول (1362 ـ 89)، ثم ازدادت زخماً في عهد بايزيد الأول (1389 ـ 1402). وقد أدى الانهيار الأول للإمبراطورية البيروقراطية المركزية الذي حدث عام 1402، إلى إعادة إحياء وتعزيز السيادة الإقطاعية على الأرض.

وكما مرّ معنا سابقاً، فإن الانفجار الأشد للصراع قد حدث خلال قيام الدولة العثمانية المركزية في عهد محمد الثاني (1451 ـ 81). ومع توالي السلاطين الأقوياء النافذين، سليم الأول (1512 ـ 20)، وسليمان الأول (1520 ـ 66)، فقد أثيرت القضية القائمة دائماً بين أراضي الميري في مقابل الملكية الخاصة والأوقاف، وشغلت المجموعات العسكرية النافذة والعلماء، ثم تحولت الإدارة المركزية إلى مبادئ الشريعة ذاتها لتجد دعماً لفكرة ملكية الدولة للأرض، وبشكل أكثر تحديداً، إقامة السيادة المطلقة للدولة على الأراضي المنتجة للحبوب وعلى الفلاحين. ولأن الطريقة المعتادة التي يمكن أن تفلت بموجبها الأراضي من الدولة كانت عمليات بيع الأراضي في المحاكم الشرعية تماشياً مع مبادئ الشرع الإسلامي، فقد ركّزت إدارة الدولة انتباهها هناك. وكان الداعمُ الدائم لسياسات الدولة، ابن كمال، شيخ الإسلام في عهد سليم الأول وسليمان الأول، قد لخّص المبادىء القانونية المتعلقة بملكية الدولة للأرض بقوله: «ولأن لا مالكي التيمار (السباهيين)، ولا حارثي الأرض (الفلاحين)، يملكون الأرض ذاتها ورقبتها، فلا يحق لهم بيعها، أو وهبها أو جعلها وقفاً. إلا أن تأجيرها، والتخلي عنها أو تحويلها أمر مسموح؛ وبحسب القانون السلطاني فإن بيع حقوق الملكية من خلال التخلي أو نقل الميراث إلى الأطفال الذكور جائز أيضاً»[21].

الهوامش

(1) حول التمليك والإقطاع لفترة ما قبل العثمانيين، راجع Cahen (1953), pp. 25-52; Morony (1981), pp. 135-75; idem (1984), pp. 209-23; Haque (1977), pp. 254-84; إلا أن التمليك العثماني هو استمرارية مباشرة في المضمون والتعبير الأساسي لمفهوم سيورغال (Soyurghal) التركو - منغولي، راجع Subtelny (1988), pp. 479-509.

(2) البيهقي، السنن الكبرى، المجلد السادس، ص 134.
يحيى بن آدم نقلاً عن البيهقي (1977)، p. 251.

(3) من أجل إحياء الأرض الموات، تم إحضار العبيد من شرقي إفريقيا إلى العراق الأدنى في عهد الخلفاء الأوائل، بينما استخدم العثمانيون أسرى الحرب.

(4) الصيغة المستخدمة من قبل الإداريين المسلمين كانت «مفروز القلم ومقطوع القدم».

(5) للاطلاع على مجموعة من سندات التمليك الصادرة في عهد سليمان الأول، راجع:
MS British Library, Or MS 9503, fol. 2-34.

(6) Ibid., fol. I5, dated 961 H/I554.

(7) المرجع نفسه.

(8) البيهقي (1977)، p. 250.

(9) إنهاء أو إضعاف سيطرة الدولة على الأرض من خلال التمليك، أو الإيجار أو الالتزام يستتبعه لا مركزية الإدارة في الأقاليم، كما حدث في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، راجع إينالجك (1977b)، ص. ص. 27 ـ 52.

(10) للاطلاع على تطور مماثل في عهد العباسيين مع انتشار نظام المزارعة أو المحاصصة، راجع Hague (1977), pp. 310-46؛ المحاصصة كانت نظاماً مطبّقاً بشكل أساسي على أراضي الإقطاع.

(11) راجع مثلاً، Koçi Bey (1939), pp. 38-40.

(12) حول إلغاء وضعية الملكية الخاصة والأوقاف عن الأراضي الزراعية في عهد محمد الثاني راجع İnalcik (1982b), p. 78; Mutafcieva (1981).

(13) İnalcik and Murphey (1978), text I 8a, but in 169a one thousand.

(14) المرجع نفسه.

(15) راجع إينالجك (1982b)، pp. 78 - 79.

(16) أولى الدراسات حول ثنائية الملكية وضعها Barkan's (1939), pp. 119-84؛ انظر أيضاً Venzke (1986), pp. 451-69.

(17) حول ما يسمى بالضرائب العرفية، راجع إينالجك (1980a)، ص. ص. 311 ـ 37.

(18) Ibid., and «Mehmed I,» EI^2.

(19) Barkan (1943), index: «divani» «malikane».

(20) Venzke (1986), pp. 461-69.

(21) MTM, I, p. 62.

5
مسح الأراضي

مسح الأراضي (تحريرها) وتسجيلها

تبين التقارير عن الفتوحات المنوي القيام بها، عند التفحص الدقيق لها، أن السؤال الأول للعاهل وإدارته هو كمية العائدات التي يمكن الحصول عليها من هذه المنطقة؛ والعمل الأول بعد الفتح هو تسجيل كل مصادر الدخل الممكنة. في الحقيقة، شكل عاملان القوة الدافعة الرئيسة للفتوحات العثمانية المستمرة، سمعة السلالة العثمانية وامتيازاتها والحاجة إلى المكاسب المادية. كما أن هذه الفتوحات كانت بالطبع مدعومة في الوقت نفسه بالأيديولوجية الإسلامية وشرعية الجهاد.

أما أهداف عملية المسح فكانت تظهر بوضوح في مقدمة التعليمات للمحررين. إذ كانت وبحسب تأكيداتهم تهدف إلى حماية الرعايا من التجاوزات التي يمكن أن يقوم بها العسكريون المحليون ـ لذا كانت عملية المسح بمثابة الرقابة العامة ـ هذه هي السياسة المعلنة مع التركيز على حماية الرعايا، أي السكان الذين يدفعون الضرائب. لكن تم التركيز في الوقت نفسه على أن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المسح هو تسجيل كل مصادر الضريبة وجعلها في متناول اليد، ولكشف كل عمليات التهرب، ومراقبة كل أنواع الإعفاءات الضريبية من أجل تحقيق زيادة في العائدات العامة في النهاية. وبإمكاننا أن نرى من خلال أية وثيقة أن هاتين النقطتين تشكلان الاهتمام الرئيسي للإدارة. وللتوصل إلى تسوية بين هذين الهدفين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتناقضين، أمر السلطان بأن تقيّم كل الضرائب وأن تجبى «بعدالة» بحسب القوانين السائدة و«الأعراف القديمة».

في عام 1574، نال المحرر عمر بك الثناء لأنه أنجز عملية التحرير بعدالة مطلقة حظيت بموافقة الفلاحين والعسكر الذين كانوا يملكون التيمارات، ونال شكرهم على قراراته. وتمت الإشارة، في الوقت نفسه، إلى أن مساعيه قد أدت إلى خدمة مصالح الخزانة.

تقرّر إجراء أول عملية مسح للأراضي المفتوحة عندما ضمّت إلى الإمبراطورية العثمانية واعتُزم إنشاء نظام التيمار. ومنذ ذلك الحين تم وضع سجلات مفصلة لكل مصادر الدخل، وكانت النتائج توضع في سجل مفصّل (دفتري مفصّل). ثم كانت هذه المداخيل توزع بين أعضاء الطبقة العسكرية، وخاصة بين السباهيين الذين شاركوا في عملية فتح الأراضي. وكان هؤلاء الأخيرون من السباهيين الذين لا يملكون تيمارات أو من السباهيين المعزولين من الأقاليم العثمانية المجاورة. كما كان لأعضاء الجيش النظامي للسلطان (قابي - قولو) بمن فيهم الإنكشارية، والذين قاموا بأعمال بطولية خلال الحملات العسكرية، الأفضلية في توزيع التيمارات.

كل ذلك يفسر دينامية التوسع العثماني، مع رغبة العسكر في الحصول على تيمارات في الأراضي المفتوحة. وكانت عمليات المسح شرطاً مسبقاً لتوزيع العائدات بين العسكر. وثمة دفتر يدعى «دفتري إجمال» مخصص لعمليات التوزيع. وكان يحتوي على تصنيفات الأوقاف الثلاثة الأساسية ـ التيمار والزعامت والخاص ـ كما كان يحدد الموقع مع ملاحظات مقتضبة حول أعداد دافعي الضرائب وقيمة المدخول.

ويمكن الاطلاع على وصف تفصيلي لعملية مسح قبرص بعد فتحها عام 1572[1]. ونعلم من المراسلات المتبادلة بين الحكومة المركزية والمسؤولين عن عملية المسح، أن أكثر اهتمامات الحكومة كان كسب الفلاحين لصالحها والحفاظ على مصادر الدخل، وإذا أمكن، زيادتها في هذه الجزيرة. وقد تم التعبير عن هذا الاهتمام حتى قبل الفتح، كما نقرأ في الأوامر الصادرة إلى حاكم أتشيلي والتي تنصحه ببذل كل ما في وسعه لكسب قلوب العامة وأن يطبق عهد السلطان بأنه إذا

ما فتحت الجزيرة فإن سكانها الريفيين الأصليين لن يتم إزعاجهم بأية طريقة من الطرق، وإن أي ملكية لهم ولعائلاتهم لن تتعرض لأي انتهاك.

«كان من المفترض»، كما نعلم من مصدر غربي معاصر[2]، «أن يكون هناك ما يقارب خمسين ألفاً من الأقنان (باروكوي، أو باريتشي) مستعدين للانضمام إلى الأتراك». وخلال العمليات العسكرية لجأ عدد كبير من الفلاحين من السهول إلى الجبال وتبين أن ستاً وسبعين قرية في منطقتي المزارع والمازوتو لم يبق فيها أي مزارع. وبسبب عدم عودة سكانها، اتخذت الحكومة إجراءات لإسكان الأرض بمزارعين من الأناضول من أجل إعادة المصادر الضريبية إلى ما كانت عليه. وأرسلت أوامر صارمة لوكلاء الحكومة بإعطاء الأمان للأقنان اليونانيين، إذ قال السلطان، في فرمان أصدره[3]، فيما كان الإحصاء في طور التنفيذ:

> إني أرغب في ضمان عودة كل شخص إلى عمله اليومي وهو مطمئن ومرتاح البال بأنه لن يتعرض لأي إزعاج أو قلق، وأن تعود الجزيرة إلى سابق عهدها من الازدهار. وسيعاقب المسؤولون عن التسبب في تشتت الرعايا بسبب الاضطهاد وتحصيل الضرائب بنسب زائدة.

بدأ المسح. وأفاد مصدر يوناني[4] بأنه عند «إحصاء القرى وساكنيها»،

> استخدم [الباشا] الدفاتر والحسابات العائدة للحكام اللاتين، لمعرفة ما هو مجموع المداخيل التي كانت تقدمها الجزيرة للخزانة الملكية، ولم يتورع الباريتشي والبربيرياري، الذين كانوا عبيداً لرؤسائهم وللطبقة العليا التي لا تمتلك أرضاً، والذين كانوا هم أنفسهم، وأولادهم ملكاً لأسيادهم، عن مساعدة الأتراك، لأنهم كانوا يأملون أن يجدوا في ظلهم الحرية والأمان. وقد أعلموا وبالتفصيل كلاً من مفوض الاستقصاء والباشا بقيمة المداخيل، والأملاك العقارية، والقرى، بل حتى عائلات كل قرية ومنازلهم.

وقد سأل السلطان السكان عما إذا كانوا يرغبون في أن يبقوا على الوضع الذي كانوا عليه قبل الفتح، أم أنهم يفضلون القوانين العثمانية المطبقة في الأقاليم

العثمانية المجاورة. وأملاً في تحرير أنفسهم من شروط القنانة العائدة لفترة الفرنجة، قَبِلَ الفلاحون وبسرور الأعراف العثمانية.

وبحسب التعليمات المعطاة إلى مفوض التحرير، كانت تتم عمليات التسجيل على النحو التالي. يعيّن السلطان مفوضاً كفوءاً، يختاره من بين العلماء أو الإداريين المحترمين الذين يتحلّون بسمعة طيبة وخاصة فيما يتعلق بالعدالة والنزاهة، وذلك من خلال مستند خاص يخوله كل السلطات الضرورية، ويأمر الرعايا والرسميين المحليين بمن فيهم القاضي بإطاعته ومساعدته في عمله. تتضمن هذه الوثيقة وبالتفصيل، الإجراءات التي يجب اتباعها. ويبدأ المحرر تحقيقاته على الأرض، مقارناً الوضع الراهن بما يجده في دفاتر التحرير السابقة. ففي القرية مثلاً، يدعو كبار السن، والمسؤولين عن الأوقاف، والعسكر إلى الحضور أمامه مع كل الوثائق التي بين أيديهم.

أولاً، يتم التحقق من وضعية كل فلاح، وتُعتمد الضرائب المتعلقة بمزرعة العائلة. وكان على مالكي التيمار أو الزعامت إحضار رعاياهم الفلاحين مع أبنائهم البالغين الذين يتحملون مسؤولية ضريبية، أمام المفوض. ولأن التهرب من التسجيل كان يتكرر بشكل مستمر، فقد تم تحذير السباهيين وتنبيههم إلى هذه المسألة. وكانت تتم معاقبة أو عزل السباهيين المسؤولين عن تسجيل قاصر، أو إخفاء أي شخص مؤهل لدفع الضريبة، بينما كانت تتم مكافأة السباهيين الذين ينبهون المحرر إلى مصادر الدخل الإضافية.

في الواقع، كانت هناك حالات هجرة جماعية، وبالأخص بين البدو، للتهرب من التسجيل. كما تم تسجيل حالات من التمرد والاعتداء على شخص المحرر. فالمقاومة الألبانية الطويلة، ابتدأت بعد تسجيل عام 1431 ـ 32، واستمرت حتى موت اسكندر بيك عام 1468[5]. وفي عام 1527 قتل التركمان المحرر وبدأوا عصياناً في منطقة واسعة تمتد من قيسرية حتى أماسيا[6].

ولم تكن دفاتر التحرير فقط سجلاً ومرجعاً لتحديد الثروات التي توزع على العسكر، وإنما كانت أيضاً دفاتر توضح وضعية الأرض والسكان، وتحدد، حتى الإحصاء التالي، الوضعية الاجتماعية والمسؤولية الضريبية للأراضي، والأشخاص والمجموعات. ولا يمكن للشخص المسجل كفلاح متزوج ويمتلك مزرعة بحجم

معين، التهرب من وضعه المسجل ومن التزاماته المرتبطة به، دون عقاب. وكقاعدة، ليس بإمكانه التخلي عن زراعة أرضه والالتجاء إلى المدن والحصول على وضعية رجل مدينة.

وكان الفلاحون المتزوجون الذين يمتلكون جفتلكاً، أو يمتلكون نصف جفتلك، والفلاحون المتزوجون وغير المتزوجين الذين لا يملكون أرضاً أو يملكون القليل، يسجّلون بشكل منفصل. وعندما يتم الانتهاء من تسجيل الفلاحين المصنفين بحسب نظام ضريبة الجفت، كان المحرر يحدد مجموع العشر عيناً على قاعدة الإنتاج خلال السنوات الثلاث السابقة. وكانت قيمة القمح والشعير... إلخ. تحسب لاحقاً عندما يعلن السلطان السعر الثابت لكل نوع من الحبوب في المنطقة ككل. ونظراً لتأثير متوسط السعر وعواقبه الكبيرة على مداخيل الدولة، واقتصاد الريف وسكانه، فقد كان القاضي المحلي يحدّده على قاعدة الأسعار خلال ثلاث فترات متتالية في السنة. ويأمر المستند السلطاني بالاستقصاء الدقيق عن كل الإعفاءات الضريبية وتسجيلها في السجلات الجديدة. وكان الاهتمام الخاص للحكومة المركزية منصباً على إعادة إحياء القرى المهجورة (المزارع) والجفالق خلال عملية المسح. وكانت تلك المزارع المهجورة تسجل بدقة وتعرض في المزاد العلني للمستأجرين لاحقاً.

ولتحديد مزارع الفلاحين وحقول الأفراد، كانت تُسجل أسماؤها المحلية بدقة، وفي بعض الحالات كانت تُسجل بأسماء ثانية. وهكذا، فإن دفاتر التحرير كانت تضمن للإدارة المركزية سيطرة فعالة ودقيقة على الرعايا وعلى مزارع الفلاحين.

بعد ضريبتي الجفت والعشر، كانت الفئة الثالثة من الضرائب تتكون من الرسوم على الكروم، والطواحين، وعلى قفران النحل، وصيد الأسماك إضافة إلى رسوم الأسواق، وكذلك رسم العروس، ورسوم الطابو والغرامات. وكان على المحرر تحديد قيمة كل رسم على ضوء حجم السكان والأوضاع الاقتصادية.

أما الصنف الرابع من الضرائب فهو الضرائب الطارئة للدولة، التي كانت تطال السكان الريفيين والمدينيين، وكان المحرر أو القاضي هو الذي يحدد ويسجل كل فئة من الرعايا بشكل منفصل، كما يسجل أولئك الذين يتمتعون بإعفاءات.

وقد كان الرعايا المطلوب منهم تأمين خدمات دائمة للدولة، مثل العمل في المناجم أو على الأراضي المملوكة للدولة، أو حراسة الجسور أو الممرات الجبلية، معفيين من الضرائب العارضة (الطارئة)، ولا يسجل أي من الرعايا إذا ما ترك أرضه الأصلية أو مركز سكنه أو عمله، في مركز إقامته الجديد ما لم يكن قد مرّ أكثر من عشر سنوات على سكنه الجديد. وكان ينبغي إعادتهم بالقوة إلى مركز خدمتهم الأصلي. وتبين ملاحظة ذات أهمية خاصة أنه: «على المحرر أن يتذكر أن الرحال العرب الذين يمتلكون مزارع فلاحين [جفتلك أو باشتينا] ينبغي تصنيفهم كرعايا متروحين»، ولذا، فإن وحدة الأرض تعتبر العامل الحاسم في تحديد المسؤوليات الضريبية. وكان مالك الجفتلك يعامل دائماً كرب عائلة فيما يتعلق بالأعباء، والضرائب، والخدمات المطلوبة.

وكان السلطان، آخذاً بعين الاعتبار أهمية التسجيل للشعب وللحكومة، ينبه المحرر إلى ضرورة توخّي أقصى درجات الانتباه والحذر وأن لا يبتعد عن الموضوعية أو يقبل أي رشوة. وكان المحرر يعطى السلطة للقيام بالتحقيق الشامل في كل القضايا المتعلقة بالضرائب، وبملكية الأرض، وشرعية الاستثناءات، والإعفاءات الضريبية. . . الخ. وهكذا، ولكونه مسؤولاً عن تطبيق المبادئ العثمانية القائمة فيما يتعلق بملكية الأرض ووضعية الأشخاص، ولأنه كان على اتصال دائم بالحكومة المركزية، كان للمحرر سلطة الاستقصاء والتقرير في كل قضية خاصة خلال عملية المسح. وكان لقراره المسجل في دفتر التسجيل قوة القانون. وكان يضع لائحة بالموضوعات المتنازع عليها ويطلب قرار السلطان بشأنها باعتباره السلطة النهائية.

وكذلك كان على المحرر التحقيق في الأعراف القديمة حول نسب رسوم الأسواق أو الأعباء المحلية الأخرى، ووقت جبايتها، وتسجيل كل ذلك، إلا أن نسب وطرق جباية الضرائب الريفية العثمانية الأساسية ـ ضريبة الجفت، والعشر، ورسوم الكروم، وحدائق الخضراوات، وبساتين الفاكهة، والطواحين، والنحل، ورسوم الرواج، والمباني والغرامات ـ كانت كلها موضحة في مجموعة القوانين السلطانية العامة[5]. وكان المحرر يضع مسودة قانون، قانون نامه، للأقاليم الفرعية، مع فقرات حول كل الضرائب والقوانين في المسائل التي يقع عليها نزاع

وقد كان الرعايا المطلوب منهم تأمين خدمات دائمة للدولة، مثل العمل في المناجم أو على الأراضي المملوكة للدولة، أو حراسة الجسور أو الممرات الجبلية، معفيين من الضرائب العارضة (الطارئة)، ولا يسجل أي من الرعايا إذا ما ترك أرضه الأصلية أو مركز سكنه أو عمله، في مركز إقامته الجديد ما لم يكن قد مرّ أكثر من عشر سنوات على سكنه الجديد. وكان ينبغي إعادتهم بالقوة إلى مركز خدمتهم الأصلي. وتبين ملاحظة ذات أهمية خاصة أنه: «على المحرر أن يتذكر أن الرجال العزب الذين يمتلكون مزارع فلاحين [جفتلك أو باشتينا] ينبغي تصنيفهم كرعايا متزوجين»، ولذا، فإن وحدة الأرض تعتبر العامل الحاسم في تحديد المسؤوليات الضريبية. وكان مالك الجفتلك يعامل دائماً كرب عائلة فيما يتعلق بالأعباء، والضرائب، والخدمات المطلوبة.

وكان السلطان، آخذاً بعين الاعتبار أهمية التسجيل للشعب وللحكومة، ينبه المحرر إلى ضرورة توخّي أقصى درجات الانتباه والحذر وأن لا يبتعد عن الموضوعية أو يقبل أي رشوة. وكان المحرر يعطى السلطة للقيام بالتحقيق الشامل في كل القضايا المتعلقة بالضرائب، وبملكية الأرض، وشرعية الاستثناءات، والإعفاءات الضريبية... الخ. وهكذا، ولكونه مسؤولاً عن تطبيق المبادىء العثمانية القائمة فيما يتعلق بملكية الأرض ووضعية الأشخاص، ولأنه كان على اتصال دائم بالحكومة المركزية، كان للمحرر سلطة الاستقصاء والتقرير في كل قضية خاصة خلال عملية المسح. وكان لقراره المسجل في دفتر التسجيل قوة القانون. وكان يضع لائحة بالموضوعات المتنازع عليها ويطلب قرار السلطان بشأنها باعتباره السلطة النهائية.

وكذلك كان على المحرر التحقيق في الأعراف القديمة حول نسب رسوم الأسواق أو الأعباء المحلية الأخرى، ووقت جبايتها، وتسجيل كل ذلك؛ إلا أن نسب وطرق جباية الضرائب الريفية العثمانية الأساسية - ضريبة الجفت، والعشر، ورسوم الكروم، وحدائق الخضراوات، وبساتين الفاكهة، والطواحين، والنحل، ورسوم الزواج، والمباني والغرامات - كانت كلها موضحة في مجموعة القوانين السلطانية العامة(7). وكان المحرر يضع مسودة قانون، قانون نامه، للأقاليم الفرعية، مع فقرات حول كل الضرائب والقوانين في المسائل التي يقع عليها نزاع

باستمرار بين الفلاحين الرعايا والسباهيين ووكلاء السلطان، أو بين العسكر. وكانت قرارات القاضي فيما يتعلق بالمنازعات تعتمد على هذه القوانين كموجه أو كنص قانوني. وهكذا ضمنت هذه التشريعات إذاً العمل السليم للنظام المالي الريفي العثماني ككل.

كان السجل وكذلك مسودة القانون للأقاليم الفرعية يقدمان في النهاية للسلطان، أي لمكتبه المركزي للتدقيق فيهما وإعطائهما الموافقة النهائية. ومنذ تلك اللحظة، يحدد السجل وضعية الأشخاص، والتزاماتهم الضريبية، وأماكن سكنهم، وما إلى ذلك. ومنذ لحظة تسجيلها، تخضع هذه المعلومات لعملية إعادة التفتيش خلال فترات منتظمة. من الواضح أن الإدارة المركزية كانت ترغب في معرفة التغييرات التي تحدث مع الوقت: حول مصادر الدخل، والمستفيدين، ووضعية الأرض والرعايا، أو الاستثناءات القديمة أو القائمة حديثاً. ومع مرور الوقت كانت أعداد الريفيين تتزايد؛ أي أن جيلاً جديداً من دافعي الضرائب قد أصبح موجوداً، في نفس الوقت الذي تزداد فيه الأراضي المزروعة وتتأسس المستعمرات الجديدة. كل هذه التغييرات كانت تقتضي إحصاءً جديداً لتحديث وضعية الرعايا والتزاماتهم الضريبية. وكما هو مبين في التعليمات، «مع مرور السنين تتغير المعالم والأسماء ويزداد عدد السكان أو ينقص»، و«تتغير القوانين والعادات المتبعة أو تتراجع»، ولذا يصبح المسح الجديد إلزامياً لتجنب الظلم، والأخطاء والخسائر للخزانة.

وفي الفترة الفاصلة بين مسح وآخر، كانت المداخيل الإضافية، من الفلاحين الشباب الذين أصبحوا خاضعين للضريبة أو من الأراضي المستصلحة أو الأراضي التي أعيدت زراعتها، تجبى من قبل مالكي التيمار لمنفعتهم الخاصة، أو من قبل وكلاء الدولة. ولذلك، كان من الضروري القيام بمسح جديد كل عشرة، أو خمسة عشر، أو عشرين عاماً بهدف التحقق أو تسجيل تأثير حدث معين - فتوحات جديدة أو ثورات أو تحركات سكانية على مدى واسع. ويمكن ربط عملية المسح التي جرت بين عامي 1430 - 32 بالاستيلاء على سالونيكا بعد الفتوحات الهامة في البلقان؛ وتلك التي جرت حوالى عام 1455 بفتح استانبول، والتي جرت عام 1528 بغزو هنغاريا. وأحياناً، كان يؤمر بإجراء مسح جديد مباشرة بعد الانتهاء من الأول نتيجة لعيوب المسح المنفّذ والشكوى منه، ويستكمل عند تعيين محرر جديد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولأن أعداد الفلاحين وحجم الأراضي المزروعة يتغير مع الوقت، فإن المدخول الفعلي لمالكي التيمار من ضرائب الفلاحين كان يتغير أيضاً. وإذا كان هنالك انخفاض ملحوظ في الدخل الفعلي لمالكي التيمار، فإن الخدمة العسكرية يمكن أن تتأثر سلباً؛ ولذا يصبح من الضروري إعادة تسوية الأوضاع من خلال مسح جديد.

في الإحصاء الجديد، كانت المزارع الجديدة الزائدة مع عائلاتها الفلاحية وعائداتهم الضريبية المقدرة تسجل بشكل منفصل تحت عنوان «زيادات إضافية». ومن الواضح أن الجدولة الشاملة لمثل هذه الزيادات يمكن أن تشير إلى حدوث إغفال لهذه المزارع في الإحصاءات السابقة أو زيادة حقيقية أو الاثنين معاً. وعندما تكون الزيادة عالية بشكل غير متوقع، فإن ذلك قد يشير بالتأكيد إلى حدوث تطور حقيقي في الأوضاع الاقتصادية.

وكان يجري مسح عام يشمل الإمبراطورية بأكملها عند ارتقاء أي سلطان جديد العرش، إذ عند وفاة السلطان، تصبح كل السندات قانونياً باطلة ولاغية حتى يعيد السلطان الجديد تثبيتها. وأحياناً كان يعهد بعملية المسح لشخص يضمن أنه سيحقق زيادة كبيرة. وخلال مرحلة الانحطاط، وعندما بدأت مصادر الدخل بالتراجع في بعض المناطق، كانت الحكومة تختار مثل هؤلاء الأشخاص كمحررين، أو تتوقف عن القيام بعمليات مسح جديدة. ويستمر العمل بالسجلات القديمة كوثائق تقييمية رغم التناقضات والظلم الذي يستتبعه مثل هذا القرار.

لم يكن المسح العثماني للأراضي مسحاً طوبوغرافياً تفصيلياً للأملاك والعقارات بالمعنى الحديث. إلا أن النظام العثماني في تسجيل الأراضي والسكان، مقارنة بدفتر الحسابات الإنكليزية، كان فعالاً وعملياً، وجعل عملية المسح النظامي الطوبوغرافي للعقارات غير ضرورية، لأنها على أي حال كانت عملاً مستحيلاً في ظل ظروف فترة العصور الوسطى. وبالإضافة لكون عملية المسح الطوبوغرافي عملية طويلة ومكلفة، فإنها أيضاً لم تكن فعالة في ظل زراعة الحبوب الكثيفة. وبتعداد الأسر التي تمتلك جفتلكاً أو نصف جفتلك فقط، كانت الإدارة تعرف نسبة كل من الأراضي والسكان والعائدات الضريبية المتوقعة. وكانت القياسات الدقيقة تطبق فقط على الأراضي الغنية مثل كروم العنب أو عند قيام نزاع حقيقي. وعندها

فقط، وبإشراف القاضي المحلي، كانت القياسات الحقيقية تطبق باستخدام حبل قياسي، ويصدر عندها صك نهائي يلحظ كل التفاصيل.

في القرن السادس عشر، كان هناك سجل مسح منفصل لكل مقاطعة فرعية (سنجق)، رغم أن منطقة سلطة القاضي، القضاء، كانت منطقة التسجيل الرئيسة. في الفترات السابقة، اتبع العثمانيون الحدود الإدارية التي كانت قائمة قبل الفتح، والتي كانت عادة تقرر بناء على عوامل مادية واقتصادية. وباختصار، فإن دفاتر المسح، بما فيها حوالى ألفي مجلدٍ محفوظٍ في الأرشيفات العثمانية في استانبول وأنقرة، لم تكن تسجل السكان الذكور البالغين أو ممتلكات الأسرة فحسب، وإنما أيضاً الملكيات العقارية، ونوعية وحجم الإنتاج، والضرائب والرسوم[8].

لقد كان نظام المسح العثماني يهدف إلى إيجاد قاعدة ووسيلة لتطبيق نظام الجفت ـ خانه. وينبغي تفسير المعلومات في دفاتر التسجيل ضمن متطلبات هذا النظام. ويبدو أن محاولات المؤرخين المعاصرين استخدامها في الحصول على إحصاءات دقيقة حول السكان والإنتاج طموحة جداً. إلا أنه، من خلال معرفة الطرق المستخدمة في الإحصاء والتعريفات الدقيقة للتعابير والقياسات المستخدمة، يمكن الحصول على صورة موثوقة إلى حد بعيد للمناطق الواسعة الخاضعة للسجلات العثمانية. في الواقع، هناك دفاتر إحصاءات عثمانية عن هنغاريا ـ وسلوفاكيا وكامينيك ـ بودولسكي (بولندا) في الشمال، وعن البلقان، والأناضول وجزر شرقي البحر الأبيض المتوسط التي شكلت الأراضي الأساسية للإمبراطورية، وعن سوريا وفلسطين والعراق في الجنوب، وعن جورجيا وتبريز في الشرق. وتشكل هذه المجموعة الضخمة المصدر التفصيلي الوحيد عن البناء الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الخاضعة للحكم العثماني. ويسمح لنا التكرار الدوري لعمليات الإحصاء في كل منطقة، بمتابعة التغييرات الديموغرافية والاقتصادية. إلا أنه يجب علينا أن نتذكر بأن هذه المجموعة تقدم مواد كاملة تتعلق فقط بالقرن السادس عشر عندما كان نظام الجفت ـ خانه العثماني في أكثر مراحل تطوره، كما بلغت طرق الإحصاء والمحاسبة مرحلة الكمال. ولذا ليس من المستغرب أن يترافق العصر الذهبي للحكم المركزي العثماني مع هذا التطور. وتشير إحصائيات معظم المناطق إلى أنها قد شهدت مرحلة نمو واسع في مصادر الدخل، وحركة

استيطانٍ قوية مع توسع الأراضي المزروعة، وانخفاضاً في عدد القرى والمزارع المهجورة، واستصلاحاً للأراضي الحدودية الهامشية، ونمواً للدخل وللسكان في القرى.

فئات الأراضي العثمانية: خلاصة

يمكن تلخيص تصنيفات ملكية الأراضي من وجهة النظر القانونية ـ المالية والإدارية ـ العسكرية على الشكل التالي:

أ ـ التصنيف القانوني

1 ـ أراضي الميري، التي تعود رقبتها للدولة: هذا النوع من الأراضي لا يخضع لعمليات البيع، أو الرهن أو الهبة من قبل المتصرفين بها، كما أن حقوق الوراثة محدودة. إلا أن حقوق التصرف يمكن أن تخضع للانتقال من قبل المتصرف تحت إشراف وكيل الدولة أو المؤتمن على الوقف وبموافقته. وتصنف أراضي الميري كالتالي:

(أ) طابولو، أي الأراضي التي يتم التصرُّف بها بموجب سند طابو وقانون أرض محددين. وسند الطابو هو نوع من عقد الإيجار الثابت الذي يعقد مباشرة مع الفلاح، الذي يكتسب حيازة الأرض وحق الانتفاع منها وتنقل هذه الحقوق مباشرة إلى ورثته الذكور بعد وفاته، ويجعل الطابو أيضاً الفلاح خاضعاً لبعض الالتزامات بتنفيذ خدمات محددة للدولة أو للسباهيين. والطابو هو قاعدة ما نسميه بالجفت - خانه أو النظام المالي - الزراعي العثماني الذي يشمل الغالبية العظمى من الأراضي المزروعة في المناطق الرئيسية.

(ب) مقاطعالو، هي تلك الأراضي التي في حيازة أي شخص، وليس بالضرورة الفلاح، بموجب عقد إيجار بسيط. ولا يخضع المتصرفون بهذه الأراضي لالتزامات أراضي الطابولو؛ وبالتحديد، لا يلزم الحائز لهذه الأرض بمباشرة الأعمال الزراعية بنفسه أو بتقديم خدمات شخصية، إذ بإمكانه تأجير الأرض لطرف ثالث. أما التزامه الوحيد فهو أن يقدم للدولة أو لوكيلها المبلغ النقدي أو العشر المتفق عليه

في العقد الأساسي. وفي النهاية، فإن وضع المتعاقد على مثل هذه الأراضي يمكن مقارنته بوضع الملتزم. ويتضمن هذا النوع من أراضي الميري تلك الأراضي الزراعية غير المملوكة والمزروعة بموجب سند طابو من قبل الفلاحين التابعين. وهي بمعظمها أراضٍ مهجورة تسعى الخزانة لتحويلها إلى مصدر دخل. وتصبح أرض المقاطعالو أرض طابولو عندما تعطى للفلاحين بموجب سند طابو. ويستأجر مثل هذه الأراضي كمقاطعة المجتمعات القروية والمدنيين وأعضاء من طبقة العسكر. ونظراً لأن الأخيرين راكموا الأموال النقدية من خلال رواتبهم الدائمة، أصبحوا وبشكل خاص مسيطرين على هذا النوع من الأراضي في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وتمكن العديد منهم، مستفيدين من الثغرات في النظام القانوني، من تحويل هذه الأراضي إلى عقارات وراثية خاصة. وأصبحت هذه الطريقة الرئيسة «للنافذين» للاستيلاء على أراضي الميري. وكانت أراضي المقاطعالو التي تسجّل، في معظم الأحيان، بشكل منفصل في دفاتر المسح كجفتلك أو مزرعة، تشكل ما يقارب الخمسين بالمئة من الأراضي الزراعية في بعض الأماكن.

2 - أراضي الملكية الخاصة، مُلك، وهي تقع في أربعة فئات أساسية:

(أ) ملك من خلال تمليك سلطاني لحقوق الملكية الخاصة على أراضي الميري.

(ب) ملك مكتسب من خلال استصلاح الأرض الموات.

(جـ) ملك من خلال عقد بيع بحسب الشريعة الإسلامية.

(د) أراضي المُلك التي كانت تملكها النخبة قبل الفتح العثماني، وثبّتها السلطان.

من ناحية المبدأ، تعتبر كل عمليات البيع للأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة غير قانونية دون موافقة سلطانية، ولكن ما إن تباع نتيجة إهمال أو تواطؤ حتى تصبح ملكية خاصة وراثية بموجب الشرع الإسلامي المطلق السيادة. وكانت

في العقد الأساسي. وفي النهاية، فإن وضع المتعاقد على مثل هذه الأراضي يمكن مقارنته بوضع الملتزم. ويتضمن هذا النوع من أراضي الميري تلك الأراضي الزراعية غير المملوكة والمزروعة بموجب سند طابو من قبل الفلاحين التابعين. وهي بمعظمها أراضٍ مهجورة تسعى الخزانة لتحويلها إلى مصدر دخل. وتصبح أرض المقاطعالو أرض طابولو عندما تعطى للفلاحين بموجب سند طابو. ويستأجر مثل هذه الأراضي كمقاطعة المجتمعات القروية والمدنيين وأعضاء من طبقة العسكر. ونظراً لأن الأخيرين راكموا الأموال النقدية من خلال رواتبهم الدائمة، أصبحوا وبشكل خاص مسيطرين على هذا النوع من الأراضي في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وتمكن العديد منهم، مستفيدين من الثغرات في النظام القانوني، من تحويل هذه الأراضي إلى عقارات وراثية خاصة. وأصبحت هذه الطريقة الرئيسة «للنافذين» للاستيلاء على أراضي الميري. وكانت أراضي المقاطعالو التي تسجّل، في معظم الأحيان، بشكل منفصل في دفاتر المسح كجفتلك أو مزرعة، تشكل ما يقارب الخمسين بالمئة من الأراضي الزراعية في بعض الأماكن.

2 - أراضي الملكية الخاصة، مُلك، وهي تقع في أربعة فئات أساسية:

(أ) ملك من خلال تمليك سلطاني لحقوق الملكية الخاصة على أراضي الميري.

(ب) ملك مكتسب من خلال استصلاح الأرض الموات.

(جـ) ملك من خلال عقد بيع بحسب الشريعة الإسلامية.

(د) أراضي المُلك التي كانت تملكها النخبة قبل الفتح العثماني، وثبّتها السلطان.

من ناحية المبدأ، تعتبر كل عمليات البيع للأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة غير قانونية دون موافقة سلطانية، ولكن ما إن تباع نتيجة إهمال أو تواطؤ حتى تصبح ملكية خاصة وراثية بموجب الشرع الإسلامي المطلق السيادة. وكانت

بالأخص كروم العنب وبساتين الفاكهة أو الأراضي الزراعية المتسترة بهذه الصفة، تخضع لعمليات البيع التي تشكل حقوق الملكية الخاصة.

3 ـ الأوقاف الدينية. غالباً ما كان الجزء الأكبر من أراضي الملكية الخاصة التي تتحول إلى أوقاف يخصّص لخدمة المصالح العائلية أو الشخصية. لكن أراضي الوقف، رغم خضوعها لإشراف الدولة، كانت تحفظ بشكل مستقل وتدار بموجب عقد من قبل أمين من ذرية المؤسس في معظم الأحيان.

4 ـ أراضي الموات. وهي تتكون من أراضٍ لم تكن يوماً أراضٍ زراعية، مثل الغابات العذراء أو المستنقعات أو الصحاري. بعض الأراضي المتضمنة في هذا التصنيف كانت أراضٍ زراعية هجرت لفترة طويلة وأصبحت مكسوة بالشجيرات، وكل من يستصلح هذه الأراضي يكتسب حقوق ملكيتها الكاملة. في الواقع، كثيراً ما كان يتم الخلط بين هذين التصنيفين، وغالباً ما كانت الأراضي الزراعية المهجورة تصنف على أنها أرضٌ «موات».

ب ـ التصنيف الإداري ـ العسكري: نظام التيمار

قُسمت معظم الأراضي المملوكة من قبل الدولة في المقاطعات الأساسية إلى أراضٍ وقفية بحدود وحقوق ثابتة. وتصنف سجلات التيمار تقسيمات الأراضي الوقفية داخل التقسيمات الإدارية الأوسع للسناجق والأقضية. وعلى غرار جفتلك الفلاح، فإن أراضي التيمار أو الزعامت (كيليتش) ومداخيلها الثابتة (حاصل) لا يمكن تقسيمها. وكانت التيمارات الجديدة التي أنشأت بعد آخر مسح تعطى وصفاً محلياً كوحدة في المسح الجديد فقط. هذا التقسيم العسكري ـ الإداري للأرض يجب اعتباره نظاماً موازياً للتصنيف القانوني والاقتصادي، رغم تقاطعهما من الناحية العملية. ويتضمن التصنيف الإداري ـ العسكري للأرض الأنواع الرئيسة التالية:

1 ـ خاص همايون، وتعود مداخيله للخزانة المركزية للدولة (وليس للاستخدام الخاص للسلطان كما يذكر أحياناً).

2 ـ خاص لكبار رجالات الدولة، وهي عبارة عن أوقاف للوزراء والبكوات. وكانت هذه الوحدات تسجل عادة بمدخول يزيد على 100.000 أقجة.

3 ـ الزعامت، وهي الأوقاف التي تعطى للقادة الأدنى رتبة (صوباشي أو زعيم) لجيش التيمار في المقاطعات. وفي العادة يتراوح دخل هذه الوحدات بين 20.000 و100.000 أقجة.

4 ـ التيمار أو ديرليكس، وهي أوقاف تعطى للسباهيين أو فرسان المقاطعات وتصل مداخيل هذه الوحدات عادة إلى 20.000 أقجة. أما متوسط دخل التيمار فكان حوالى 1.000 أقجة في القرن الخامس عشر، وتضاعف هذا المبلغ في القرن السادس عشر. في الواقع، ينبغي التمييز بين السباهيين الفقراء الذين كانوا بالكاد يؤمنون معيشتهم، وأولئك الذين كان لديهم دخل عالٍ نسبياً. وكان الحد الأدنى الضروري لمستوى المعيشة كما حدده القضاة بين 500 ـ 750 أقجةٍ خلال القرن الخامس عشر[(9)]، في حين كانت تيمارات العديد من السباهيين تحت الألف أقجة.

5 ـ التيمار الموقوف، كان مدخول التيمارات التي تصبح خاوية يجبى من قبل وكلاء الدولة المعروفين باسم موقوفجو الخزانة، إلى أن يُلزم مجدداً لسباهي.

6 ـ عندما تُمنح الإقطاعات غير العسكرية المسماة أربالك، وباش ماكليك، وأوزنجيلك... الخ كإقطاعات أو تعويضات للمقربين من القصر أو الأعضاء المتقاعدين من النخبة، فإن أراضي الخاص والتيمار هذه كانت تعتبر من قبل الإداريين انحرافاً وتدخلاً في القوانين والتنظيمات. ويرى البعض أن الهدف من التيمار كان في الأصل تأمين أوقاف للعسكريين ـ الإداريين الفاعلين؛ ولذا فإن هذه الإقطاعات كانت تنظم بشكل منفصل عن الإقطاعات العسكرية.

الهوامش

(1) İnalcik (1969b), pp. 1-23; on tahrir see İnalcik (1954b), pp. xviii-xxiii.

(2) Cited by Hill (1948), III, 842 note 2; المصادر العثمانية تقدرها بـ 80.000، راجع إينالجك، (1969b)، ص. 20.

(3) للاطلاع على التعليمات المعطاة للمحررين، راجع إينالجك (1969b)، ص. 7.

(4) المرجع نفسه، ص. 9.

(5) إينالجك (1973c)، ص. 138.

(6) Celälzäde (1981), p. 159 a-b.

(7) İnalcik (1975b) and (1975c).

(8) للاطلاع على لائحة غير نهائية لعمليات المسح، راجع Lowry (1980)، ص ص. 46، 54 ـ 55؛ وقد نشر بالفعل العديد من السجلات بشكلها الأصلي أو مترجمة، راجع TA.

(9) حول مستوى الحد الأدنى الضروري للمعيشة، راجع إينالجك (1982b)، ص ص. 126 ـ 27.

الهوامش

(1) İnalcik (1969b), pp. 1-23; on tahrir see İnalcik (1954b), pp. xviii-xxiii.

(2) Cited by Hill (1948), III, 842 note 2; المصادر العثمانية تقدرها بـ 80.000، راجع إينالجك، (1969b)، ص. 20.

(3) للاطلاع على التعليمات المعطاة للمحررين، راجع إينالجك (1969b)، ص. 7.

(4) المرجع نفسه، ص. 9.

(5) إينالجك (1973c)، ص. 138.

(6) Celälzäde (1981), p. 159 a-b.

(7) İnalcik (1975b) and (1975c).

(8) للاطلاع على لائحة غير نهائية لعمليات المسح، راجع Lowry (1980)، ص ص. 46، 54 ـ 55؛ وقد نشر بالفعل العديد من السجلات بشكلها الأصلي أو مترجمة، راجع TA.

(9) حول مستوى الحد الأدنى الضروري للمعيشة، راجع إينالجك (1982b)، ص ص. 126 ـ 27.

6

نظام الجفت ـ خانه:
تنظيم المجتمع الريفي العثماني

مزرعة عائلة الفلاح (الجفت ـ خانه)
في النظرية والرؤية التاريخية

• ليس مصادفة أن تتشابه إلى حد كبير السياسات الزراعية، والاقتصادية والمالية التي اتبعت في المناطق التي وقعت على التوالي تحت الحكم الروماني، والبيزنطي والعثماني. فمنذ عهد الإمبراطورية الرومانية السابقة، كانت وحدة المزرعة العائلية، التي يديرها الفلاح «الحر» رب الأسرة، هي الشكل المسيطر للإنتاج الزراعي في هذه الإمبراطوريات. في الحزام شبه ـ الجاف للزراعات البعلية، كان الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل أساسي على القمح والشعير. وكان التنظيم الزراعي قائماً على عمل العائلة الفلاحية (كابوت ـ أويكا ـ خانه) والفدان المكون من ثورين يقرن بينهما بنير (جونوم ـ زوغاريون ـ أوجفت)، وقد حددا معاً حجم أرض المزرعة وطاقتها الإنتاجية. وشكلت شعوب الإمبراطورية الرومانية السابقة كولونوس، والبيزنطية باروبكوس والعثمانية الرعايا بأكثريتها هذا النوع من الفلاحين. وكما يرى منظّر الاقتصاد الريفي، أ. ف. شايأنوف[1]، كانت مزرعة عائلة الفلاح التقليدية، في هذه المنطقة الجغرافية، أكثر الأنظمة الاقتصادية فعالية في الإنتاج، وبقيت لآلاف السنين على الرغم من التغييرات السياسية، «الخلية

الأساسية» للمجتمع الريفي. لقد شكلت، في الواقع، «واحدة من الأشكال التنظيمية للأعمال الاقتصادية الخاصة».

وكوسيلة إنتاج رئيسية، يرى شايانوف، إنه قد كان لهذا النظام منطقه الخاص المستقل تماماً عن الأشكال الموجودة في النظام الرأسمالي. فهنا، لم يكن دافع الفلاح الحد الأقصى للمنفعة أو زيادة الإنتاج، وإنما تتحدد عملية الإنتاج برمتها بـ«التوازن بين الجهد اليومي والمنفعة الهامشية». في هذا النوع من الإنتاج، تقدم العائلة ككل، ودون استخدام أي شخص آخر، العمل، ويتكيف هذا العمل مع الأوضاع المتغيرة. إنه «بناء اقتصادي يسعى وبشكل مطلق لتلبية حاجات العائلات العاملة». لذا، فإن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك هو «التوازن الاقتصادي الرئيسي بين جهد العمل والحاجة إلى الإشباع. ولذلك، فإن عمل العائلة ورأس المال ينظمان في وحدة خاصة، آلية إنتاج معينة تشكل أسلوب إنتاج مستقل».

ويشدّد شايانوف على أن وحدة عمل العائلة، عامل أساسي له أهمية مركزية في مجمل نظام الإنتاج. إذ إن العائلة هنا، وبشكل أكثر تحديداً الأسرة الفلاحية، تعتبر وحدة مميزة، ويعتبر دخلها السنوي «دخل عمل واحد». وقد شكل كل «العمال الذكور» في العائلة المقياس الاعتيادي، بينما كان عمل الإناث يعبر عنه من خلال الذكور البالغين (في دفاتر الإحصاء العثمانية كانت الضرائب الريفية تقوم على الذكور البالغين). وغالباً ما كانت الأسرة في المناطق حيث يسود النظام العائلي الأبوي، تتضمن الأبناء المتزوجين الذين كانوا يشكلون جزءاً من عمل العائلة. غير أن شايانوف يضيف بأن الأسرة البيولوجية النووية كانت أساسية.

من جهة أخرى، كان تكوين العائلة هو الذي يحدد المتغيرات في حجم رأس المال، وبشكل خاص حجم الأرض، وسنضيف أيضاً، القوة الحيوانية. وكان تركيب العائلة، وخاصة الشباب، أو الناضجين أو الشيوخ يحدد التوازن بين الاستهلاك والطلب، وبالتالي عملية العمل والإنتاج. كانت العائلة تكيّف كثافة عملها بحسب الظروف السائدة، وبشكل رئيسي لإقامة توازن بين الاستهلاك والطلب. لذا فإن الاستغلال الذاتي للعائلة يتكثف في ظروف محدودية توفر الأرض. لكن كان الفلاح يوسّع أرضه حيثما أمكن عن طريق الشراء أو الإيجار، أو بالتعدي على الأراضي المشاعية في القرية. لذا كان هذا النظام يعمل بشكل

أفضل في الأراضي القليلة السكان حيث كانت الأرض وبشكل نسبي متوفرة بشكل أكبر.

ويقول شايانوف: «نظراً لأن الإنتاج يتم ضمن حدود مزرعة العائلة، فإن لتكوين العائلة الخاص أثراً فعالاً في درجة عملها وكثافة رأسمالها وفي نظام العمل فيها وبعض التأثير في تنوع الإنتاج في المزرعة». إلا أن مزرعة عمل الفلاح هذه كانت «محدودة طبيعياً بالعلاقة بين متطلبات استهلاك العائلة وعملها». إذ إنها قامت على مستوى معين ينسجم مع ظروف الإنتاج حيث وجدت مزرعة العائلة نفسها. وينبغي التركيز أيضاً، على أنه في هذا النظام، يتوحد كل من عمل العائلة، والأرض والقوة الحيوانية في وحدة إنتاج عضوية. ويصبح واضحاً، من خلال هذه الملاحظة، لماذا كان للقمح وللشعير أهمية كبرى في معيشة الفلاح، حيث كانا يشكلان دائماً الإنتاج السائد. أما التحول نحو محاصيل تحتاج إلى كثافة عمل أكثر، فقد كان خياراً مطروحاً عندما تكون مساحات الأرض ضئيلة أو تصبح الضغوط الخارجية الأخرى فعالة. إلا أن التحول كان يعني «أجر عمل أقل بالمقارنة مع استغلال مساحات واسعة من الأراضي»[2].

ويعتقد شايانوف أن هذه النظرية تنطبق بشكل جيد على كل الأنظمة الريفية التقليدية بما فيها الروسية والعثمانية. كما يرى أيضاً، أن آلية الإنتاج هذه تعبر عن وضع مستقل للإنتاج، يمكن أن نجده في أنظمة مختلفة، كالإقطاعية الغربية، أو العبودية الروسية، أو حتى في نظام رأسمالي للاقتصاد القومي. هذه «الآلية» البارعة هي في الواقع تطور لتجربة طويلة في التاريخ الإنساني[3].

أعتقد أن نظرية شايانوف، المبنية على إحصاءات تجريبية حول الاقتصاد الريفي الروسي التقليدي، تقدم إطاراً شاملاً لفهم البنية الريفية الأساسية في الأراضي الرئيسة للإمبراطورية العثمانية. إلا أنه من الضروري، أن نضيف أن الشرط الأكثر أهمية لاستمرارية هذا النظام هو السيادة المركزية للدولة على ملكية الأرض وعمل العائلة[4]. كان على الإدارة الإمبراطورية أن تكافح بشكل منهجي لإزالة تعديات الأعيان المحليين على الأراضي، بينما تسعى بشكل دائم لمنع ممثليها في المقاطعات من تحويل أنفسهم إلى حكام مستقلين لهذه المقاطعات. في هذا النظام، كان الفلاح حراً وتابعاً في نفس الوقت: «تابعاً» بمعنى أن حركته

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واستخدامه للأرض كانا ينظمان بشكل صارم من قبل الدولة لضمان تقديمه لها ما تم إقراره من العائدات في سجلات الدولة، و«حراً» بمعنى أن بإمكانه أن ينظم وبشكل مستقل عملية إنتاج مزرعة العائلة ولا أحد بإمكانه استخدام عمله بشكل اعتباطي.

ثمة عنصر أساسي آخر تجاهله شايانوف في نظام مزرعة العائلة هو القوة الحيوانية، فريق الثور والمحراث، زوغاريون أوجفت، الذي يتكرر ذكره باستمرار في الإحصاءات البيزنطية والعثمانية. ولا يمكن فهم هذا النظام دون الإشارة إلى هذا الفريق، كما لا يمكن فهم الزراعة الرأسمالية الحديثة دون الآلات الزراعية.

نظام الجفت ـ خانه العثماني

مثلما اعتبر العثمانيون نظام النقابات الحرفية المؤسسة الأساسية للمدينة، كذلك نظروا إلى نظام مزرعة عمل العائلة كأساس للإنتاج الزراعي والمجتمع الريفي في إمبراطوريتهم. وشكل الحفاظ على هاتين المؤسستين الدعامة الدستورية للنظام الإمبراطوري التقليدي حتى القرن التاسع عشر، عندما رفضها إصلاحيو التنظيمات لصالح السياسة الليبرالية المستوحاة من الغرب. ولأن العثمانيين اعتبروا هذا النظام المزدوج العمود الفقري لمجتمعهم العقاري، سعت الدولة للحفاظ عليه من خلال يقظة الإدارة المركزية المجهزة بنظام متطور جداً للسيطرة، في شكل سجلات إحصائية وتفتيش دوري. في الواقع، كانت الطريقة الرئيسية التي استخدمتها الإدارة الإمبراطورية في ضبط النظام هي عمليات المسح وتسجيل وحدات الأرض الأسرية للفلاحين (جفت ـ خانه) ـ وهي مهمة اعتبرتها الحكومة العثمانية في الفترة الكلاسيكية في غاية الأهمية.

وبفضل عمليات المسح النظامية الغنية جدّاً، يمكننا إعطاء وصف تفصيلي للمجتمع الريفي العثماني اعتماداً على نظام الجفت ـ خانه. من ناحية المبدأ، اعتمدت الإحصاءات على تسجيل كل الذكور البالغين والفلاحين الخاضعين للضريبة، والذين كانوا يشكلون وحدة الجفت ـ خانه أو أجزاءها. وكانت الوحدة العادية تتكون من فلاح متزوج (خانه) يملك وحدة معينة من الأرض، جفتلك، مزرعة يمكن العمل فيها مع زوج من الثيران.

ولذلك، كانت وحدة الجفت ـ خانه أساساً ائتلافاً من ثلاثة عناصر: حقول تشكل وحدة معينة تصلح لعمل فريق من الثيران وتستخدم لزراعة الحبوب، والعائلة التي تقدم العمل، وفريق الثيران كقوة جر. أول هذه العوامل الجفتلك، الذي ينبغي أن يكون واسعاً بشكل كافٍ لإعالة عائلة وجني ما يكفي من الفائض لتغطية أموال الحماية (الضرائب)، وكذلك تكاليف الإنتاج. في الواقع، وكما سيفسر لاحقاً، فإن هذه العوامل الثلاثة كانت تعتبر وحدة زراعية ومالية غير منفصلة.

وكان اهتمام الدولة بإبقاء وحدات الجفت ـ خانه على حالها السبب الرئيسي وراء إعلان السلاطين العثمانيين بأن كل الأراضي المزروعة في الإمبراطورية ـ هي أراضٍ ميري، أي، هي ملك للدولة. وقد أعطى حق الرقبة على الأرض الحكومة شرعية السيطرة الحصرية على الأرض، وحافظ على الجفت ـ خانه، الذي شكل قاعدة التنظيم المالي ـ الزراعي للدولة. كما تمتع الفلاح، من جهته، بوضعية الإقامة الدائمة في ظل نظام الأرض. وأعطاه إيجار الأرض حقوقاً وراثية للحيازة عبر الخط الذكري المباشر. وقد أوضح القانون أن وحدة المزرعة لا يمكن قسمتها على الإطلاق. وقد حظرت الدولة وبشكل صارم على وكلائها ـ السباهيين عادة ـ من احتلال وزراعة أرض مخصصة للأسر الفلاحية.

ولذلك، وتماثلاً مع النظام الروماني أيوغوم ـ كابوت، والنظام البيزنطي ستاسيس أو زوكوكفالا، كوحدة إنتاج، شكل الجفت ـ خانه العثماني وحدة مالية تتألف من مزرعة عائلية فلاحية مع ثورين ومساحة محددة من الأرض[5]. فلنتفحص الآن كلاً من مكونات وحدة الجفت ـ خانه بمفردها.

حجم الجفتلك

هناك من يرى أن المبدأ الاقتصادي الذي يحدد حجم المزرعة الأمثل في الأنظمة الزراعية ما قبل ـ الرأسمالية القائمة على قوة عمل العائلة، هو قدرتها على تحقيق أعلى دخل ممكن من الأرض والحفاظ عليه. ولأن حجم وحدة العمل لا يمكن زيادته أو إنقاصه بمجرد الرغبة، يشير شايانوف[6]، إلى ضرورة إضافة عوامل إنتاج أخرى، «ذات علاقة مثلى بهذا العنصر المحدد». يتابع

شايانوف[7] بأن «مزارع الفلاحين»،

مبنية لتتوافق وإلى أقصى حد مع الاستغلال الذاتي لقوة عمل العائلة ضمن نظام تقني مثالي للإنتاج تتفاعل عناصره من ناحية الحجم وعلاقة الأجزاء بعضها ببعض. إن أي زيادة في الإنتاج تعني توفر العمل والأرض فوق المستوى التقني الأمثل سوف تضع عبئاً إضافياً على العملية. ولن تؤدي إلى زيادة حجم النشاط، لأن زيادة كثافة العمل فوق المستوى القائم من أجل استغلالها الذاتي غير مقبول للعائلة. ومع ارتفاع كثافة رأسمال المزرعة وهبوط كثافة العمل النسبي فيها فإن إنتاجية النفقات الرأسمالية تنخفض باستمرار.

لذا، فعندما تبلغ مزرعة العمل العائلي حجمها المثالي، فإن أي حافز لتوسيع المزرعة سوف يتلاشى.

الجدول 33:I متوسّط مساحة أرض جفتلك الفلاحين (الرعايا) بالدونم (الدونم الواحد = 920 متراً مربعاً)

مقاطعة ـ فرعية (سنجق)	نوعية جيدة	نوعية متوسطة	نوعية سيئة	برقان
هودافنديغار (1489)	70 ـ 80	100	130 ـ 150	ص. 23
أيدين (1528)	60	80	130 ـ 150	ص. 8
قونيه (1528)	60	80	100 ـ 120	ص. 47
أرضروم (1540)	80	100	130	ص. 66
سميريا (1580)	70 ـ 80	100 ـ 110 80 ـ 90	120 ـ 130	ص. 308
جزر المورة (1711)	80	100 ـ 120	150	ص. 327
ديار بكر (1540)	80	100	150	ص. 131

المصدر: برقان (1943)، الفهرست: جفتلك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبسبب هذه البنية، فإن المجتمع الريفي التقليدي قد يكون بمعظمه مكوناً من أسرٍ تمتلك ثورين وأرضاً مزروعة ذات مساحة مثلى معينة. وكما سنرى، فإن العثمانيين قد جعلوا هذه المساحة في تنظيماتهم بين 5 و15 هكتاراً، بحسب خصوبة التربة (راجع الجدول 33:I). وتكونت هذه الوحدة بكاملها من حقلين (تارلاس) مستقلين منفصلين، وكانت تدعى جفتلك الرعايا. جفت، ترمز بالأصل فقط إلى زوج من الثيران، كما أنها قد تعني أيضاً الأرض التي يعمل عليها زوج الثيران، أو التركيبة التركية جفتلك (أرض من أجل الجفت) التي كانت تستخدم أيضاً. جفت الرعايا أو جفتلك كانت تعني بالأساس الحقول المستخدمة لزراعة الحبوب.

ويشير القانون[8]، «إلى وجود إجماع على أن حجم الجفتلك ينبغي أن يكون بمساحة كافية للحقول المزروعة فعلياً ولتلك المراحة، التي يسميها المزارع الفلاح جفتلك». وقد اختلف تعريف حجم جفتلك الفلاح في قوانين أقاليم الإمبراطورية المختلفة[9]. (الجدول 33:I). فمن الناحية المثالية يجب أن تنظّم الأراضي المزروعة في جفتلك رعايا، وكان محظوراً جمعها في ملكية عقارية كبيرة أو تقسيمها إلى ملكيات أصغر. إلا أنه في الواقع، قبل كل من البيزنطيين والعثمانيين نصف الزوغاريون أو الجفت تحت اسم فوديون أو ينم ـ جفت لكل منهما، كأصغر وحدة أرض للعائلة. وعندما كانت العائلة تمتلك أقل من ذلك، صنّف الرسميون الفلاح فقيراً، أو يوكسول بالتركية، أو بيزوس أو أكتمونس باليونانية. ورغم أنه كان هناك عائلات فلاحية تمتلك أكثر من جفتلك واحد، إلا أن هؤلاء كانوا حالات استثنائية. لقد شكل الحجم العادي لجفتلك الرعايا معظم الأراضي المملوكة للدولة في كل أنحاء آسيا الصغرى والبلقان، وقد سعت الإدارة جاهدة لجعل كل الأراضي الزراعية تحت هذا النوع من الاستخدام.

عدم قابلية قسمة وحدة الجفتلك

لقد أثر استمرار الضغوطات الاقتصادية، والديموغرافية والسياسية، وكذلك تطور أشكال الاستخدام الأخرى للأرض، في حجم الجفتلك المعاصر لها. إلا أن الدولة ذهبت إلى أبعد مدى لضمان بقاء الجفتلك دون تقسيم وذي مساحة كافية لإعالة العائلة الفلاحية. فقد أورد القانون أنه[10]: «لا يسمح بأية طريقة من الطرق

بتقسيم الجفتلك والباشتيناس [الجفتلك في الأقاليم السلافية] أو بتجزئتها». لكن في الواقع، ورغم مخالفة القانون، كانت هناك ثغرات ينفذ منها لتقسيم وتوزيع جفتلك مسجل. في مثل هذه الحالة، إذا تقدم الفلاح وعرض إعادة الجفتلك المقسم إلى وضعه الأساسي، وعبّر عن رغبته في دفع كل ضرائبه، فإن السلطات سوف تجعل الأرض المقسمة في حيازته. كما وجد إجراء آخر لضمان وحدة واستمرارية الجفتلك وحيازة العائلة له وهو التالي: إذا ترك الفلاح المتوفى ابناً قاصراً غير قادر على إدارة وزراعة أرضه بنفسه، فإنها تؤخذ منه مؤقتاً حتى يبلغ سن الرشد. وكان بإمكان الأرملة الاحتفاظ بحيازة الجفتلك لنفسها أو لابنها القاصر، إذا استطاعت زراعتها من خلال استخدام الإجراء، وكذلك دفع العشر والضرائب الأخرى عنها. كان هذا النظام إذاً يعترف بالأرامل كأشخاص مؤهلين لدفع الضريبة وسجل ذلك في السجلات.

يبين أبو السعود[11] في مناقشته لمبدأ وحدة وعدم قابلية قسمة الجفتلك، المقولة المالية التي ترى أنه كان مستحيلاً تقريباً على الحكومة أو على مالكي ـ التيمار ـ جباية ضريبة الجفت من جفت مجزأ.

وتُعزى هذه الاختلافات بشكل جزئي إلى التركيبة المختلفة لعائلة الفلاح بحد ذاتها. ووجود نصف الجفتلك هو إشارة لهذا الأمر. فبينما كانت عائلات الجفتلك (العائلات التي في حيازتها جفتلك وزوج من الثيران عادة) عائلات «ناضجة»، كان من الواضح أن عائلات نصف جفتلك (العائلات التي في حيازتها أقل من جفتلك وافتراضياً أيضاً ثور واحد فقط)، هي عائلات «شابة».

القاعدة المالية لنظام الجفت ـ خانه:
ضريبة الجفت

يمكن تلخيص النظام المالي ـ الزراعي العثماني بأكمله، في الواقع، في ضريبة العائلة الفلاحية التي تدعى ضريبة ـ الجفت (جفت ـ رسمي) في النظام الضريبي العثماني[12]. وفي القانون العثماني حول الفلاحين، تقوم الضرائب «الشخصية» على قدرة عمل الفرد. ويدفع الفلاح مع عائلته أعلى نسبة، بينما يدفع أولئك الذين يمتلكون قدراتُ عمل محدودة، مثل الرجل الأعزب أو الأرملة، نسبة

أدنى، أما الذين لا يستطيعون القيام بأي عمل منتج مثل الشيوخ، والمعوقين، والنساء العزباوات والأطفال فكانوا جميعاً معفيين من الضرائب.

كان هذا في الواقع، نظاماً ضريبياً يعتمد على عمل الفلاح والأرض، مثل الجفت ـ خانه. كما أنه يمثل أيضاً طريقة لتنظيم المجتمع الريفي ككل. وكان تصنيف ووضعية التنظيم الريفي للسكان على قاعدة ضريبة عمل الفرد، وهو ثمرة تجربة بيروقراطية قديمة، يشكل ترجمة بيروقراطية للبنية الاقتصادية والاجتماعية الفعلية المعقدة للسكان الريفيين في الضواحي.

إن النظام المالي لضريبة الجفت هو في الواقع مفتاح فهم الهيكلية الاجتماعية في المجتمع الريفي العثماني. وهي تصنف الفلاحين بالقادرين على دفع ضريبة ـ الجفت، أو على دفع ضريبة النصف ـ جفت، وضريبة الفلاح المتزوج، أو ضريبة الفقير أو الفلاح غير المتزوج (مجرّد، أو قابا أو قارا). كما تقع أيضاً ضمن هذا النظام، ضريبة أو رسم التوتون (الدخان)، وضريبة الدونم، والضرائب الصغيرة الأخرى. وبشكل عام، فإن مساحة الأرض في هذا النظام الضريبي، إلى جانب القدرة على العمل، هي التي تحدد وضعية الضريبة. كما يحدد تسجيل الفلاحين في دفتر التحرير الإمبراطوري، بناءً على وضعه الضريبي، التزاماته حتى الإحصاء التالي. وكانت القوانين تلزم العائلة الفلاحية التي في حيازتها جفتلك كامل بأن تدفع ما يوازي قطعة ذهبية واحدة، أو 22 أقجة من النقود الفضية، بينما كان أولئك الذين في حيازتهم نصف جفتلك يدفعون 12 أقجة. وإذا كان هناك أقل من نصف جفتلك، فإن الوضع العائلي للعامل، أي قوة عمله المستقبلية التي يمثلها، هي التي تحدد نسبة الضريبة. وكانت العائلة التي تمتلك أقل من نصف جفت تسمى بناك وكان عليها دفع 9 أقجات، بينما يدفع الرجل غير المتزوج، أو الأرملة والذين يملكون أرضاً 6 أقجات. وكان الافتراض أن الرجل المتزوج بإمكانه تقديم قوة عمل أكبر من الرجل الأعزب، بغض النظر عن نوعية الأرض التي في حوزته. وما إن يحصل الفرد على ما يكفي من الأرض لإقامة جفت أو نصف جفت حتى يصبح عليه أن يدفع إما 22 أقجة أو 12. ويبدو أن هذه الضريبة في الأصل قد حسبت على أساس عشرة بالمئة من القيمة الاقتصادية التي كان من المتوقع أن تجنيها عائلة فلاحية في السنة. وقد شكلت الوحدة العائلية التي في حيازتها جفتلك

فريق عمل عليه أن يدفع إضافة إلى العشر، رسم الجفت كضريبة عائلة ريفية. وكان الأبناء غير المتزوجين الذين لا يعملون مع والدهم ويكسبون معيشتهم بشكل منفصل يخضعون لضريبة القارة (Kara) وقيمتها ست أقجات والتي تتناسب مع عمل الذكر البالغ.

يكشف مرادف الجفت ـ رسمي، قولوك أكتشسي، بشكل أدق عن طبيعة وأصل هذه الضريبة. «فقولوك» ترمز إلى كون الفلاح تابعاً، أو أحد الرعايا والخدمات التي عليه تقديمها بسبب هذه الوضعية. وعلى ضوء ذلك، فإن المدفوعات النقدية، أو الجفت ـ رسمي، تصبح مساوية لالتزامات الفلاح أمام سيده وهي القولوك أو خدمات العمل. وتسجل مدوّنات القانون العثماني العائدة للقرن الخامس عشر[13] ضرائب الـ 22، و12، و9، و6 أقجات كأموال نقدية موازية لبعض خدمات العمل أو القولوك التي يدين بها الفلاح لسيده. وكانت هذه البدائل تعادل ثلاث أقجات بدل خدمات عمل شخصية لثلاثة أيام، وسبع أقجات بدل تأمين حمولة عربة من التبن المجفف (العلف)، وسبع أقجات بدل حمولة عربة من القش، وثلاث أقجات بدل حمولة عربة من حطب الوقود، وأقجتين بدل خدمة مع عربة. وكما تبين مجموعة قوانين محمد الفاتح[14] أنه، «إذا كان ينبغي أخذ أموال بدل هذه الخدمات السبع فيجب عندها أخذ اثنتين وعشرين أقجة».

ورغم أن هذا القانون يطلب فقط ثلاث أقجات بدل خدمة العمل الشخصية، إلا أنه كان على الفلاح غير المتزوج وبدون أرض أن يدفع ست أقجات. وتوضح مجموعة القوانين ذاتها هذا التعارض الظاهر. فهي تشرح بأن الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً كانوا يعملون عادة كعمال زراعيين لجني المال، أو يملكون حيوانات أو عربات يستخدمونها لنقل أغراض للناس أو يعملون في الحرف. وهذا العمل الشخصي هو الخدمة الوحيدة التي على الفلاح الذي لا يملك أرضاً أن يقدمها. ولا يستطيع تقديم الخدمات الأخرى إلا الذين يملكون أرضاً ومعدات رأسمالية.

وقد صنّف البيزنطيون في سجلات ضرائبهم العائلات الريفية التابعة بنفس الطريقة[15]. فالزوغارت، وهو الشخص الذي يملك زوج ثيران ومساحة محددة من الأرض، كان وضعه يتماثل مع وضع الجفت العثماني، وكان عليه أن يدفع نوميزما ذهبية واحدة كضريبة أرض ومأوى؛ بينما الفويدات، وهو الشخص الذي

يملك ثوراً واحداً ونصف مساحة أرض الزوغارت، يقابل وضع نصف الجفت العثماني؛ في حين أن الأكتامونس، وهو الشخص الذي لا يملك أرضاً، أو بشكل أدق، يملك قطعة أرض تقل عن نصف جفتلك، كان وضعه مماثلاً للبناك العثماني؛ وأخيراً، فالبيزوس (Pezos)، أو الفلاح الفقير يقابل مع القابا أو القاره العثماني.

كان من الواضح أن الدولة لم تكن قادرة على استخدام خدمات العمل الإقطاعية داخل الإمبراطورية فحولتها بالتالي إلى ضريبة نقدية محددة لإيجاد دخل هام للخزانة. وكانت الضريبة، عند استبدالها بخدمات العمل، تحدد مرة واحدة وللجميع على أن تدفع على دفعتين بحسب ما يناسب الفلاح. وفي نفس الوقت، ألغت الدولة معظم خدمات العمل التي كان بإمكان النافذ المحلي أو السباهي إساءة استخدامها بسهولة. إن الاستبدال العثماني لخدمات العمل بمدفوعات نقدية كان ثورياً بطبيعته، ومن الواضح أنه كان لمصلحة الفلاحين أيضاً[16].

لقد وجدت خدمات العمل منذ العهود ما قبل العثمانية وأدت وظيفة هامة في بيزنطية والدول اللاحقة. إذ ساعد الفلاحون، في جزء من الخدمات التي كان عليهم تقديمها، في تحمل تكاليف على الجيش، لقد زرعوا الأراضي المفروزة لإعالة عائلات الجنود والأسياد، وقطعوا الأعشاب من أجل خيولهم، وأمنوا لهم حطب الوقود والقش. وقد اعتبرت خدمات العمل الأساسية هذه ضرورية كي يتمكن الفرسان من العيش والقيام بأعمالهم في الحملات العسكرية الملكية أو في حماية الفلاحين والزراعة من أعمال السلب والنهب. ولأن الفلاحين كانوا يمقتون هذه الخدمات وقاموا بكل ما في وسعهم للتهرب منها، سعى الإداريون العثمانيون إلى استبدالها، في ظل نظام الجفت - رسمي، بمبالغ محددة كلما كانت الظروف الاقتصادية - المالية تسمح بذلك. ومن الناحية العملية، كانت المدفوعات النقدية التي تقدّم للسباهيين تقلّل من الأعباء عن خزينة الدولة، لأنه في ظل نظام التيمار كانت ضريبة الجفت تدفع دائماً نقداً إلى مالكي التيمار لتسمح لهم بتأمين مصاريفهم خلال الحملات العسكرية الإمبراطورية في الأراضي البعيدة.

من جهة أخرى، فإن الجفت - رسمي ومحتوياته قد شكل نظام ضرائب متكاملاً، يشمل المجتمع الزراعي بأكمله ويعيد تشكيله. واعتبرت الدولة أن عمل

الفلاح خاضع للضريبة وعدّلت نسبتها بحسب عنصري العمل والأرض، والوضع العائلي عندما يكون العمل هو العنصر الأساسي. كما اعتبرت القدرة على العمل لوحدها خاضعة للضريبة. واعتبرت الدولة أيضاً أن الفلاح الذي لا يملك أرضاً يبقى منتجاً وقادراً على كسب معيشته. في المناطق الريفية، عمل مثل هؤلاء الأشخاص كعمال زراعيين، أو حمّالين بعربات، أو حدادين، أو حائكين للمنسوجات الخشنة. وعندما كانت الدولة توكل مجموعة معينة من هؤلاء، وبشكل دائم، ببعض الخدمات ـ مثل حراسة الممرات الجبلية أو العمل في المناجم أو الملاحات ـ كانت تخفض كثيراً نسبة الضريبة الشخصية وتعفيهم من الخدمات الطارئة التي عليهم تقديمها للدولة. وتنص القوانين صراحة على أن سبب مثل هذه التخفيضات أو الإعفاءات هو خدمة العمل الخاصة التي يقدمونها.

بشكل عام، كان الفلاح، في العالمين القديم والوسيط، لا يمثل فقط عنصراً لإنتاج الأرض، وإنما أيضاً قوة عمل مستقبلية قادرة على تقديم خدمات وإيجاد أنواع أخرى من القيم الاقتصادية. ومن المهم أن نشير إلى أنه في الإمبراطورية الرومانية أيضاً، اختلفت نسبة الضرائب الشخصية بحسب القدرة على العمل. ففي عام 386 ق. م، كان الكابوت (Caput) الواحد، أو العائلة الفلاحية، تحسب مالياً على أساس رجلين ونصف أو أربع نساء[17]. ومن الحالات المهمة الأخرى الضريبة الشخصية المفروضة على عمل العبد المعتق المزارع في الإمبراطورية العثمانية. فقد كان على العبد المعتق الذي يعمل بالمحاصصة (أورتاكتجي قول) أن يدفع بين 45 إلى 60 أقجة، حتى وإن لم يعد يقوم بأي عمل زراعي. هذا المبلغ كان يعادل قطعة ذهبية واحدة ـ أي ما بين 10 و14 بالمئة من الكسب المقدر لقوة عمل ذكر بالغ ـ في أواخر القرن الخامس عشر في الدولة العثمانية. وكان كثير من الرعايا الخاضعين للضريبة، الذين لا ينتمون إلى الفلاحين العاديين، يدفعون 50 أقجة كضريبة شخصية. وكان هؤلاء يسمون الإليجي، أي «أولئك الذين يدفعون 50 أقجة»، أو الفلوريجي أي «أولئك الذين يدفعون قطعة ذهبية واحدة»[18].

كانت الضريبة الشخصية في حوض البحر الأبيض المتوسط وغربي أوروبا، منذ العهود القديمة وخلال الفترات اللاحقة، والتي كانت تقيّم بقوة عمل ذكر بالغ متزوج، قد حددت بقيمة قطعة ذهبية واحدة. وقد وجدت في ظل الخلافة

الإسلامية عبر الجزية والخراج، وفي ظل الدولة البيزنطية كضريبة نوميزما ذهبية واحدة، أما في الدولة العثمانية فقد تم تقديرها بـ 22 و25 أقجة لكل من ضريبة الجفت والأسبنس[19].

في ظل هذا النظام الضريبي، كانت القطعة الذهبية عادة تقسم إلى أربع وعشرين وحدة، وكانت السلطات تفرض على السكان الفلاحين الذين يصنفون بحسب إمكانيات الأرض وقوة العمل (رجل متزوج مع ثورين وقطعة أرض، متزوج من غير أرض، أو أعزب)، ضرائب بنسب مبنية على أساس هذا النظام الاثني عشري. (استخدم العثمانيون نظام 22 بدلاً من 24 أقجة، وأنا اعتقد، بأن السبب يعود إلى أنه عام 1330 كان المثقال الواحد من الذهب يعادل 22 أقجة). وكما بيّن سفورونوس[20] في نسخته عن سجل الأراضي الممسوحة لتابس (Thebes)، فإن نظام الضرائب الزراعية البيزنطية قد اتبع نفس تقسيمات النظام الاثني عشري ـ أربعة وعشرين، اثنتي عشرة، تسعة وستة. ولأن وضع سجلات تفصيلية للأراضي أو لوائح دخل للأفراد لم يكن عملياً، فقد شكل هذا النظام وبوضوح وسيلة إدارية ملائمة للتقييم العادل إلى حدّ ما لنسب الضرائب الشخصية على قاعدة القدرة على العمل.

أخيراً، أود أن أعلق على المقولة القديمة حول طبيعة الضرائب على الأرض ـ الرأس (iugatio-capitatio) و (Zeugaratikion) في الإمبراطوريات ما قبل العثمانية. فقد أوضح ف. لوت وف. دالياج في دراساتهما حول ضريبة الأرض ـ الرأس[21]، في أواخر عهد الإمبراطورية الرومانية، ومارك بلوش في تحليله للطبيعة الاجتماعية ـ الاقتصادية لمانسوس (mansus) العصور الوسطى، أن وجود وحدة مزرعة العائلة كخلية أساسية للمجتمع الريفي استمرت بعد انحطاط الإمبراطورية الرومانية الغربية. وقد حدّد أوسترو غورسكي مع وعيه الدائم للطبيعة المحيّرة لضريبة الرأس ـ الأرض المتميزة، الأرض (إيوغا)، وهو مماثل للجفت العثماني، بـ «قطعة من الأرض بإمكانها إعالة كبوت، والكبوت يعبر عن عمل إنسان على مساحة الإيوغا»[22]. في الواقع، إن الضريبة المفروضة على العائلة الريفية كانت دائماً مرتبطة بـ«استعمال قطعة أرض محددة».

أثارت مشكلة ضريبة الأرض ـ الرأس في الإمبراطورية الرومانية السابقة في

ظهور نظريات مختلفة. وحديثاً وافق أ. جونز، في مقالة عن ضريبة الأرض ـ الرأس، على أن هناك «نظاماً لتقييم ضريبة الأرض والرسوم الأخرى على الأيوغا، الوحدة المالية من الأرض، والكبيتا، الضريبة على الرأس، واللتين جمعتا بطريقة معينة، ولا تزال هذه المسألة مشكلة تحتاج إلى مزيد من البحث. وتعطي القوانين، والسجلات الإحصائية، ولوائح الممتلكات وقائع جزئية فقط، وليس من الممكن تقديم وصف شامل لهذا النظام». مع ذلك، يؤكد جونز أن هناك على الأقل نقطة واضحة، ففي عدد من القوانين «الأيوغا أو أيوغاتيو والكبيتا أو كبيتاتيو يجمعان معاً كوحدة تقييم لمختلف الضرائب والرسوم». فالضريبة كما يرى، «يمكن أن تفرض على وحدتين مجموعتين معاً (كما كانت الحال دائماً) أو على واحدة منهما فقط». وحول طبيعة الأيوغا فإنه يرى أنه، «ليس هناك أي مشكلة: إنها وحدات من الأرض»، في حين أن الكابيتاتيو تشمل الإنسان والحيوان في نفس الوقت. وفي لائحة للممتلكات غربي الأناضول، نجد (Zugakefalai) التي، وكما أشار جونز، تجمع المزارع والإنسان «كوحدة تقييمية»[23].

وأنا أعتقد أن الوصف الشامل لنظام الجفت ـ خانه العثماني ـ يمكن إجراؤه من خلال استخدام سجلات التحرير العثمانية ـ يساعد في توضيح طبيعة أيوغاتيو ـ كابيتاتيو في النظامين السابقين الروماني والبيزنطي. فقد كانت القوة المنتجة للشخص قاعدة التقييم الضريبي. وكان الفلاح يدفع أقل أو أكثر بحسب وضعه الشخصي ـ أي إذا كان يسيطر على عمل زوجته وأولاده، أو إذا كان يملك قطعة أرض إضافة إلى القوة الحيوانية المطلوبة. إلا أن وحدة مزرعة العائلة كانت القاعدة الاقتصادية والمالية للنظام بأكمله. ورغم التغييرات التي طرأت على البنى العليا السياسية، بقيت مزرعة العائلة الريفية جوهر الاقتصاد الريفي والنظام المالي خلال العصور الوسطى. لقد ورثت الإمبراطورية العثمانية هذا النظام وحافظت عليه.

الهوامش

(1) Chayanov (1966), pp. 41-42, 116؛ إلا أن هناك أسئلة حول ما إذا كانت نظرية شايانوف صحيحة بالنسبة للمجتمعات الريفية خارج روسيا.

(2) يجيز القانون العثماني تخفيض نسبة العشر لبعض المحاصيل مثل الكتان الذي يتطلب عملاً مكثفاً أكثر من الحبوب.

(3) تعتقد النظرية الانتشارية أن وحدة مزرعة العائلة قد ظهرت لأول مرة في سومر، ومن هناك انتشرت إلى بقية أنحاء العالم: راجع Duby (1962).

(4) ملكية الدولة للأراضي المزروعة إضافة إلى فئة من الفلاحين المستقلين هي الصفة الغالبة للنظام الزراعي في معظم الإمبراطوريات التقليدية، بما فيها الإمبراطورية البيزنطية؛ الدراسات الحديثة حول المجتمع الريفي البيزنطي تركز على هذه النقطة، راجع Udal'cova and Chvostoka (1981); Kaplan (1981); cf. Jones (1978), pp. 154-57.

(5) Ostrogorsky (1954), pp. 269, 303; Lefort (1974), pp. 315-54; Laiou-Thomadakis (1977), pp. 69, 147, 153, 161-63, 173 note 46. في البراكتيكا البيزنطية تحدد الوحدة المالية إما على قاعدة عدد الثيران، أو بشكل أقل، على مساحة الأرض. ولكن في الواقع، فإن هذين الاثنين هما، المكونان لوحدة الـ(zugokefalai)، راجع Déléage (1945). p.194، الذي يعرّف الوحدة بـ«الوحدة - الرأس» cf. Monnsen (1869), p. 431 and Jones (1957), pp. 88-91؛ وتشابه الـlugum-caput تماماً الجفت - خانه العثماني؛ ومن المهم أن نشير إلى أن مساحة الأرض مُدّ (mudd) مستعارة من تعبير موديوس البيزنطي، راجع Schilbach (1970), pp. 67-70.

(6) Chayanov (1966), p. 90.

(7) المرجع نفسه، ص 92.

(8) Barkan (1943), p. 47, article 17.

(9) أدنى مساحة للستازيس (Stasis) البيزنطي هي 40 موديوس أي 3.6 هكتاراً، وأقصى مساحة هي 215 موديوس أي 19.3 هكتاراً، cf. Laiou-Thomadakis (1977), pp. 147, 153, 161-63؛ وحول الإمبراطورية الرومانية السابقة، راجع Lot (1928), p. 121.

(10) إينالجك (1965c)، ص ص. 32 - 33.

(11) المرجع نفسه.

(12) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع إينالجك (1959a)، ص ص. 578 - 81.

(13) للاطلاع على مجموعة قوانين محمد الفاتح، راجع Kraelitz (1922), pp. 13-48 and İnalcik (1959a), pp. 577-83, cf. Kosminsky (1955), pp. 12-34.

(14) Barkan (1943), p. 390; İnalcik (1959a), p.581.

(15) تعتبر دراسات أوستروغورسكي أساسية لفهم النظام المالي - الزراعي البيزنطي، Ostrogorsky (1954)؛ راجع أيضاً Svoronos (1959); Lefort (1974); Laiou-Thomadakis (1977), pp. 161-63, and İnalcik (1958b), pp. 237-42.

(16) لكن يجب أن نشير إلى أن الضرائب العارضة (الطارئة) العثمانية، أو عوارض - ديوانية،

حلت في الواقع محل الرسوم الإقطاعية ومعظم خدمات العمل، ولذا لم يكن هناك في النهاية انفراج حقيقي بالنسبة للفلاحين، وخاصة عندما كانت الحكومات الإمبراطورية تلجأ إلى الرسوم العارضة بشكل متكرر جداً؛ وقد حذر الإداريون العثمانيون المتنورون السلطان من سوء استخدام هذا الامتياز.

(17) Lot (1928).

(18) راجع إينالجك (1965d)، pp. 914-15.

(19) المرجع نفسه.

(20) Svoronos (1959).

(21) Lot (1928) and Déléage (1945).

(22) Postan et al. (1963), p. 205.

(23) Jones (1957).

7

المستوطنات

نظام الحقل والأراضي الريفية

لا يمكن التقليل من دور الدولة الحاسم في الحفاظ على نظام زراعي خاص وتطويره في ظل ملكية الدولة للأرض (الميري)، ونظام الجفت ـ خانه، وتأثير ذلك في الأراضي الريفية ككل.

لقد رأينا أن حقول الحبوب لوحدها كانت تخضع لملكية الدولة، وقد تم التأكيد على هذه النقطة في القوانين الصادرة بمناسبات عديدة. «أراضي الميري هي تلك الأراضي الزراعية التي تحيط بالقرى». فمثلاً، كان تحويل تلك الحقول إلى مراعٍ، أو كروم عنب، أو بساتين فاكهة محظوراً، إذ يمكن عندها اعتبارها ملكية خاصةً؛ فيصبح بالإمكان بيعها، أو وهبها أو رهنها ككفالة أو تقسيمها بين الورثة. كما أن تحويل الحقل إلى مرعى أو بستان فاكهة كان يُفسر على أنه تخل عن زراعته، ولم يكن بالإمكان ترك الأراضي المملوكة للدولة بدون زراعة لمدة ثلاث سنوات متتالية. وقد كانت كروم العنب، وبساتين الفاكهة وحدائق الخضر المجاورة للمدن والقرى، تعتبر ملكية خاصة. ورغم أنها كانت تشكل جزءاً حيوياً من الاقتصاد المديني، إلا أنها كانت تميز عن الحقول بشكل عام في ظل نظام ملكية الدولة.

وكانت البساتين والحدائق منتشرة في القرى وبالقرب من التجمعات الكبيرة أكثر من انتشارها في المناطق البعيدة؛ وبالتالي، فإن المزارع الخاصة المملوكة من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبناء المدن أو المستأجرة كانت أكثر عدداً في مثل هذه القرى. وكانت هذه الأراضي في العادة أراضٍ مروية، وكان تأمين الري الخاص يشكل فرقاً كبيراً في حقوق ملكية الأرض[1].

وهناك وقائع دامغة تدعم وجهة النظر بأن قدرة الدولة العثمانية في الحفاظ على نظام أراضيها الخاص من خلال نظام الطابو في منطقة معينة، كانت تحدد أنماط المستوطنات والحقول في تلك المنطقة. من ناحية ثانية، فإن تغير العلاقات بين الدولة والحائزين على الحقوق الشرعية على الأراضي في المقاطعات، مثل الأوقاف ونظام الأعيان للقرن الثامن عشر، أدى إلى تغييرات كبيرة في النسيج الاجتماعي العثماني، كما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات. ومن الواضح أن الأراضي الريفية في الإمبراطورية العثمانية، كانت تتغير من منطقة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى.

وليس مصادفة أن الأراضي الريفية والبناء الاجتماعي في الأراضي الأساسية للإمبراطورية حيث ساد نظاما الطابو والجفت ـ خانه، اختلفت اختلافاً جذرياً عن المقاطعات الخارجية ـ مثل مصر، وأجزاء من سوريا، والعراق، وكلها ضُمت للدولة العثمانية في القرن السادس عشر. ولا شك في أن الظروف المادية، والزراعة المروية، وإسلام هذه المناطق قبل وقت طويل من الفتح العثماني، تقف وراء هذه الاختلافات، وهي التي جعلت في الواقع تطبيق نظام الطابو غير عملي. في المقابل، فإن هذا النظام العثماني قد طبق بنجاح في هنغاريا، وقبرص، وجورجيا. ومن المهم أن نشير إلى أن العثمانيين قد تمكنوا من إدخال نظامي الطابو والتيمار إلى أجزاء من سوريا والعراق حيث سادت زراعة الحبوب البعلية. وعند بحث هذه النقطة عند مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن متوسّط حجم عائلة الفلاح في دائرة القرية في الأناضول في ظل الزراعة التقليدية كان محدوداً بمنطقة يبلغ متوسّط مساحتها 100 دونم.

تفحّص دارسو الجغرافيا البشرية[2] العلاقات الداخلية للبناء الاجتماعي وأنماط الاستيطان في المناطق الريفية بتركيزهم بشكل أساسي على «وضع المستوطنات». فقد درسوا الحالات التي تمّ فيها الاستيطان إما من قبل مجموعات رعوية، أو فلاحين مهاجرين، أو من قبل فلاحي القرى المجاورة، أو بمبادرة من

الدولة. ويعتقد هوتّاروث[3] أن العامل الحاسم في توزيع الأرض وتخطيط الحقول كان يعتمد على «وضع المستوطنة». لكن في الفترات السابقة، كما نعلم، كان استيطان البدو أو المزارعين العبيد يؤدي في النهاية إلى وجود مزارع عائلية مستقلة تخضع لنظام الطابو[4]. ويقترح البعض[5] أنه وبالنسبة للتخطيط الواقعي للحقول، فإن أنماط الحقل كانت تعتمد أولاً على الطوبوغرافية؛ إذ نجد في الأراضي المنبسطة قطع أرض طويلة ضيقة منتظمة (شقق)، بينما نجد في الأراضي المرتفعة حقولاً مربعة غير نظامية. أما بالنسبة للأوضاع الاثنية ـ الاجتماعية، فقد لاحظ هوتّاروث[6] في سوريا القرن التاسع عشر، مثلاً، وجود مستوطنات بدوية تتضمن نظام الأراضي المشاع ـ تقسيم الأراضي المملوكة للدولة إلى مجمعاتٍ لحقولٍ منتظمة، تخضع لإعادة تقسيم دورية لإعطاء المستوطنين حصصاً عادلة. كما برز وضع مماثل شرقي الأناضول حيث تحول زعماء القبائل إلى ملاكين كبار للأراضي. وتأثرت أنماط الاستيطان ونظام الحقل، في داخل السهوب الأناضولية، بعمليات الاستيطان المتتالية من قبل الفلاحين المحليين البدو التركمان، والأكراد، والمهاجرين من البلقان، والقوقاز وشمالي البحر الأسود (الشكل 2.I). في المقابل، فإن الملكية الجماعية في قرى البلقان وغربي الأناضول وجدت فقط في مشاعات القرى ـ الأراضي الرعوية، ساحات جمع الحصاد، والغابات، ولم توجد في الأراضي الزراعية. وينبغي أن نتذكر أنه خلال العصر الكلاسيكي، كان لكل عائلة فلاحية تعيش على جفتلك لا يمكن قسمته، أو على نصف جفتلك، حقوق الحيازة الدائمة والاستقلالية في تنظيم عملية استغلال الأرض. ونتيجة لذلك، وجب أن يكون لتقسيمات الأراضي بشكل عام خاصية ثابتة، ولم تكن تخضع للتقسيم. واتبع نفس النمط في سوريا وفلسطين أيضاً، أي لا بد من أنه كان القاعدة في القرى التقليدية[7]. ولأن المحفوظات العثمانية لا تحتوي على مخططات للحقول، يمكننا فقط أن نفترض أن المستوطنات الجديدة للبدو الأتراك في غربي الأناضول والبلقان يجب أن تكون قد ابتدأت مع نظام الحقل المربع، إلا أنه ومع مرور الوقت، فإن هذه الحقول قد قُسمت أيضاً إلى قطع مستطيلة. وهكذا كان تطور الاستيطان في داخل الأناضول خلال القرن التاسع عشر[8].

ويرى هوتّاروث أن تخطيطاً معيناً للحقول يعكس تاريخ حركة الاستيطان والبناء الاجتماعي للقرية (راجع الشكل 2.I). ويعطي أمثلة لقرى ذات أصول

الرسم البياني 21 تطور أنماط الحقل 1(أ): استيطان عائلات جماعية أو مجموعات صغيرة متشابهة. نواة حقول مربعة؛ 1(ب): استيطان في نفس الوقت لمجموعات متساوية في اعتباراتها (لاجئون أو بدو). نواة حقل طويل ضيق؛ 2: تطور لاحق، إذا كان قانونياً، فإن الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الأخرى تكون ملائمة؛ إضافات ودية لحقول جديدة بحسب النمو والحاجة. توسيع نمط الحقل المربع؛ 3(أ): توزيع الأراضي المشغية على قاعدة تعاونية. حقول طويلة خارجية؛ 3(ب): التقسيم الرسمي للأراضي المشغية بحسب مبادىء التخطيط. حقول رفعة الداما.











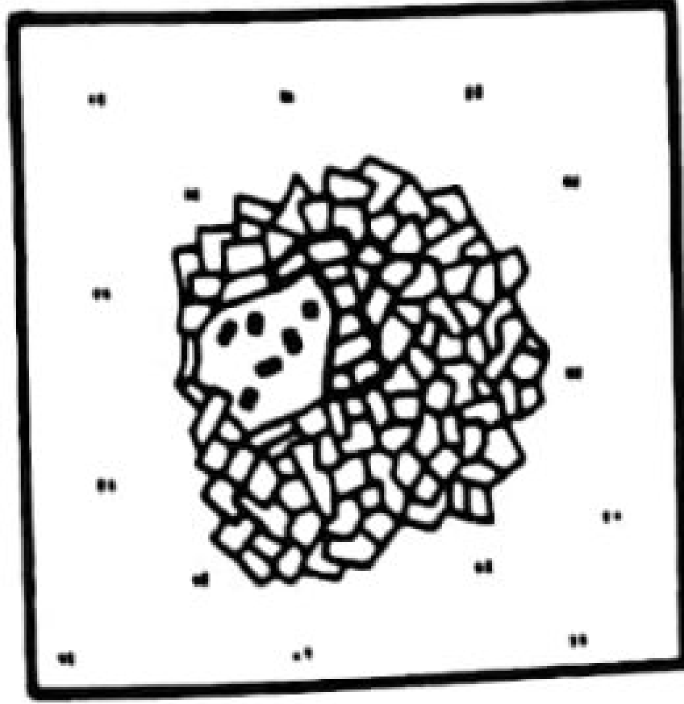


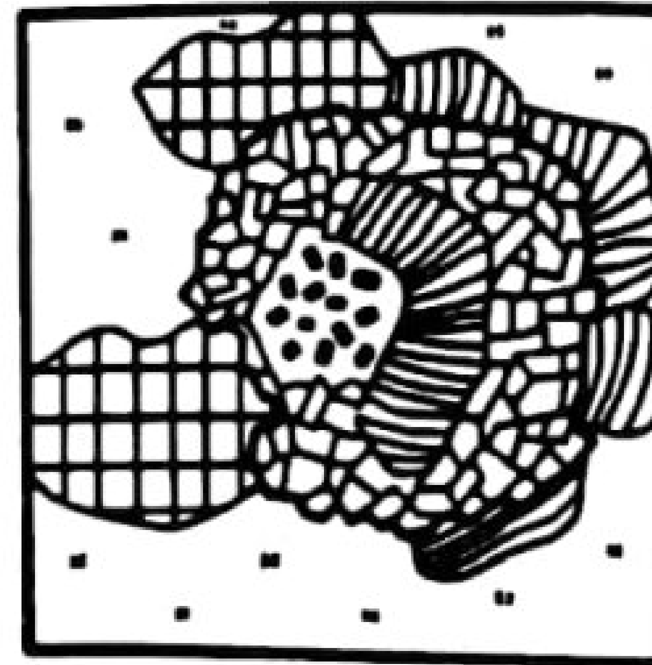
الرسم البياني 2.I تطور أنماط الحقل 1(أ): استيطان عائلات جماعية أو مجموعات صغيرة متشابهة ـ نواة حقول مربعة؛ 1(ب): استيطان في نفس الوقت لمجموعات متساوية في امتيازاتها (لاجئون أو بدو) ـ نواة حقل طويل ضيق؛ 2: تطور لاحق، إذا كان قانونياً، فإن الأوضاع الاقتصادية والأوضاع الأخرى تكون ملائمة؛ إضافات فردية لحقول جديدة بحسب النفوذ والحاجة ـ توسيع نمط الحقل المربع؛ 3(أ): توزيع الأراضي المتبقية على قاعدة تعاونية ـ حقول طويلة خارجية؛ 3(ب): التقسيم الرسمي للأراضي المتبقية بحسب مبادىء التخطيط ـ حقول رقعة الداما.


1(ب)


1(أ)


2(ب)


2(أ)


3(ب)


3(أ)

المصدر: هوتاروث (Hutteroth) (1974). ص. 44.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

متنوعة مع أنماط حقول مختلفة[9]. في المرحلة الأولى من تكوين القرية سادت الحقول المربعة، كما يقول، ثم تبعها نمط الحقول الطويلة الضيقة الناتجة عن التقسيمات المتتالية للحقول المربعة المملوكة والمحروثة جماعياً. وكان رئيس مزرعة العائلة في نظام الجفت ـ خانه العثماني يقرر أحياناً التقسيم الفعلي للأرض عند زواج أبنائه واستمرارهم بالعيش في منزل الوالد. وكذلك في ظل نظام الطابو، كانت مزرعة العائلة تمتلك وتزرع جماعياً من قبل الأبناء بعد موت والدهم. إلا أن القانون العثماني يتحدث أيضاً عن تقسيم الأرض بين الأبناء لأهداف ضريبية. وهكذا فإن التقسيم يجب أن يكون قد أدى إلى وجود نظام الحقل الطويل الضيق.

في نظام الحقل الطويل الضيق، لم تكن الحقول البعيدة نسبياً عن القرية مسيجة وإنما كان يتم تعيين حدودها بحاجز منخفض فقط للتعيين ولمنع الحيوانات من الرعي. وبشكل عام، فإن زراعة الحقول المستطيلة كانت تعتبر أكثر تقدماً من نظام الحقول المربعة. إلا أن وجود الحقول المربعة ذات الحدود الحجرية بأكثريتها في الجبال (كما في سوريا مثلاً) إنما يشير إلى أن نوعاً معيناً من استخدام الأرض ـ البستنة، بساتين الزيتون أو الخضراوات، والحدائق ـ يمكن أن يشكل أيضاً عاملاً في تحديد نظام الحقول المربعة، على الأقل في بعض المناطق. وعلى أي حال، فإن الخاصية الأبوية لملكية الأرض بشكل عام، التي تقتضي وجود أب مسيطر، إلى جانب الدولة وكبار الملاكين كخاصية لنمط زراعي ـ زراعة الحبوب البعلية في الأراضي المنبسطة ـ يجب أن تكون العامل الأساسي المحدد لنظام الحقل التقليدي في الأراضي العثمانية الأساسية.

الأراضي الريفية واستيطان البدو

يجب أن ندرس بالتفصيل، بالنسبة للأراضي الريفية العثمانية، كلاً من التوسع الزراعي أو الانكماش واستيطان البدو: أسبابه وظروفه.

إن توسيع الأراضي الزراعية أصبح ممكناً بشكل رئيسي من خلال إدخال تقنيات أكثر فاعلية، تحفيز الأسواق، عمل إضافي إما عن طريق الهجرة أو النمو الطبيعي، ونظام أمن عام فعّال، وحماية الدولة للمزارعين الصغار من الناهبين وكذلك من جشع عملاء الدولة أنفسهم. وأعطى الهروب الجماعي إلى أماكن لا يمكن الوصول

إليها مثل الجبال، أو الجزر أو الغابات، بسبب الأوبئة، أو اللصوصية، أو السلب أو التعسف الضريبي، نمطاً خاصاً للمستوطنات في ظل العثمانيين. إذ كان الفلاحون يختارون في الغالب أماكن استيطانهم الرئيسية على منحدرات الهضاب، ويبقون مزارع لهم في الأراضي المنبسطة تحتهم، كأراض تابعة للاستغلال. ويبقى ذلك صحيحاً في مناطق مختلفة من الأناضول والبلقان[10]. وقد شهدت فترة 1470 ـ 1570 توسعاً شاملاً للأراضي الزراعية واستيطاناً للأراضي المتاخمة في المرتفعات وكذلك في المنحدرات.

وتُظهر التطورات الإقليمية في آسيا الصغرى، والبلقان، وسوريا وفلسطين، بعد الفتح العثماني، استبدالاً تدريجياً لمالكي الأراضي «الإقطاعيين» السابقين بالسباهيين مع انتشار نظام التيمار العثماني التقليدي والتكيّف مع نظام الجفت ـ خانه. ووفّرت عمليات المسح العثمانية آلية تحقيق هذا التغيير. وأمن السلام والحماية الأفضل للفلاحين في ظل النظام الجديد، بشكل عام، زيادةً ملموسة في الأراضي المزروعة، وفي عدد السكان والتطور المديني[11]. ومن الواضح أن الأزمة الطويلة اللاحقة في نهاية القرن السادس عشر قد نتجت عن عدم التوازن بين النمو السكاني السريع وتوسع المصادر الغذائية[12].

وقد حدث تطور مماثل هو استيطان البدو إما بالقوة التي مارستها الدولة أو تلقائياً بسبب عوامل الضغط الاقتصادي. ولا شك أن استيطان البدو قد أدى إلى مزيد من التوسع للأراضي المزروعة، رغم أنه قد نتج عنه في بعض المناطق أزمات خطيرة تم التعبير عنها بالعصيان المسلح أحياناً، أو بالهروب وخاصة نحو أذربيجان التي جذبت التركمان بسبب أراضيها الرعوية الخصبة الخضراء والمناخ السياسي الملائم.

في عهد سليمان الأول، شكل البدو اليوروك في مقاطعة سيواس مثلاً، مجموعات عديدة باستيطانهم على الأغلب في القرى المهجورة. وإلى جانب هذه المستوطنات فإننا نجد عدداً كبيراً من الأراضي الرعوية الصيفية والشتوية مُنحت كل واحدة منها إلى مجموعة بدوية معينة (راجع الجدول I:34).

يظهر هذا الجدول بروز نسبة عالية ملفتة من المستوطنات الصغيرة أو المؤقتة، مزارع، في المستوطنات البدوية. وكان من بين يوروك المنطقة قبائل ذو القادرية،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبانيدر، وإيشار، وهربندال المعروفة تاريخياً. وهنا، يمكن التمييز بوضوح بين المجموعات البدوية التي انخرطت بشكل كلي في تربية الماشية، وتلك التي كانت تقوم ببعض أعمال الزراعة في نفس الوقت. من ناحية ثانية، استقرت بعض مجموعات اليوروك، إلا أنها ظلت تحافظ على وضعها القبلي ـ البدوي. ولفهم عملية الاستيطان البدوي بشكل أفضل، ينبغي الاطلاع على تاريخ استيطان اليوروك لقرية صقال ـ طوطان التي تبعد 35 كيلو متراً عن مدينة قيسارية[13].

الجدول I:34 نمط استيطان قبيلة يني - إيل قاضه في مقاطعة سيواس

القرية	المزرعة	يايلك ويورت	الجماعات
75	125	75	90

المصدر: منشأة، المكتبة البريطانية أو Ms 9503.

في بداية القرن السادس عشر. كان سهل قوستاري، حيث قامت قرية صقال ـ طوطان، الأرض الرعوية لعدد من قبائل اليوروك البدوية. إلا أن سجل تحرير (مسح) عام 1583 يشير إلى وجود مستوطنة كثيفة تتكون من 35 قرية، وقد تحول اقتصادها من تربية الأغنام إلى زراعة الحبوب. ومن المهم أن نشير إلى أن المنطقة كانت بالأساس تحت سيطرة زعيم محلي تابع لإمارة ذي القادرية ما قبل العثمانية، والتي كانت السيادة فيها للبدو التركمان. وكان يوروك سهل قوستاري ينتمون لاتحاد القبائل الدنشماندية. وقد استقر في هذه القرى، التي كانت وبشكل ملحوظ صغيرة الحجم في مراحلها الأولى، مجموعات قبلية صغيرة ومختلفة، لكن شهدت الفترة ما بين 1550 ـ 83 ارتفاع سكانها بنسبة 50 بالمئة. وحدث في القرى الأقدم، طالاس وطومارزا الكائنتين في الأراضي المروية بشكل أفضل شمالي جبل أرسيياس، والمسكونتين منذ فترة أقدم بأكثرية مسيحية، «نمو سكاني ضخم» في نفس الفترة[14].

بقيت قرى اليوروك، حتى القرن العشرين، متخلفة في ثقافتها العامة بسبب عدم تأثرها بمدينة قيسرية بعكس القرى الأقدم غير الإسلامية. فهذه القرى الواقعة على ضفاف الأنهار في الأودية المفضلة، والتي كانت تشتهر بأعمال البستنة والزراعة المروية، كانت تبيع منتوجاتها في أسواق قيسرية.

ونلحظ في مقاطعة بورصة نفس التناقض الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي بين قرى اليوروك التركية الداخلية، التي تعتمد بشكل أساسي على زراعة الحبوب، والقرى اليونانية الأقدم على سواحل بحر مرمرة التي كانت تبيع إنتاجها من النبيذ وزيت الزيتون في أسواق استانبول[15].

أنشىء على الأقل ثلثا عدد القرى الحالية وتسعة أعشار الأجزاء المزروعة داخل الأناضول، فقط في فترة ما بعد عام 1860[16]. وحتى ذلك الحين، لم تُنشأ أي مستوطنة جديدة هامة في معظم أنحاء البلد. فالاستيطان يصبح ممكناً وبشكل أساسي، كما يعتقد هوتّاروث، نتيجة تأمين حماية أفضل من البدو، وحماية أفضل لحقوق الملكية من خلال رعاية الدولة لسندات الملكية. ولكنني أعتقد أن استمرارية البداوة في منطقة وسط السهوب حتى عام 1860، يمكن أن يُعزى لظروف اقتصادية خاصة. فمثلاً، سيطر اتحاد قبائل جيحان بيللي الذي كان يقوم بتربية الماشية في الأجزاء الشمالية للسهوب الأناضولية الداخلية، لأن تربية الماشية كانت آنذاك الاستثمار المنطقي والأكثر ربحاً في هذه الأراضي الهامشية. وكان رئيس الاتحاد القبلي يقدم سنوياً وبعقد مع الدولة 300.000 رأس غنم إلى استانبول. وبشكل مماثل، فإن استمرارية تربية الماشية والهجرات البشرية الفصلية مع وجود التنظيمات الاجتماعية القبلية السائدة في شرقي الأناضول، يجب أن تعزى إلى أن هذه المنطقة كانت تؤمن الماشية لكل المدن الكبرى بما فيها استانبول، وحلب، ودمشق والقدس[17].

وكما في القرون السابقة، شكلت المستوطنات الصغيرة أو المؤقتة في منطقة وسط السهوب مرحلة انطلاق عملية تكوّن القرى. في البداية، لعب شيخ القبيلة (الآغا)، الأب والقائد للمجموعة، دوراً رائداً في نشوء القرية، فهو الذي كان يقرر كل المسائل المتعلقة بالأرض والزراعة، فكان بذلك يحل محل وكيل الدولة (سباهي التيمار)، أو شيخ إحدى الطرق الصوفية أو موظف الحكومة، وكانت نواة المستوطنة ـ المزرعة دائماً «العائلة المتشاركة»، أو الجفت ـ خانه الأسرية.

ومن مجموعات المستوطنات الهامة ما كان في سهل تشوكو روفا (كيليكيا)، وكانت تتمركز على مستنقعات يوراجير التي تمتد إلى البحر بين نهري سيحان وجيحان. وهنا أيضاً تغيرت ملامح الأراضي قليلاً في الفترة الممتدة حتى القرن التاسع عشر فيما يختص بنمط استيطانها الأساسي.

وبحسب سجلات عام 1572، فإن معظم الأراضي المزروعة هنا كانت تستخدم كمزارع وتزرع من قبل مجموعات بدوية. كما تحول ستون بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة نحو الاستغلال الزراعي النظامي في ظل نظام الجفت - خانه، بينما كانت مجموعات بدوية تزرع بقية الأراضي بشكل مؤقت. ويمكننا اعتبار المجموعة الأولى نصف بدوية مع ممتلكات ثابتة، بينما المجموعة الثانية ورغم أنها كانت تمتلك مزارع أيضاً إلا أنها كانت تستخدمها على الأغلب للرعي وكمخيمات شتوية وكانت تدفع مبلغاً مقطوعاً لاستخدامها.

في الربيع كان البدو يغادرون مزارعهم مع مواشيهم إلى المراعي الصيفية في الجبال، في رحلة قصيرة تستغرق ما بين عشرة إلى خمسة عشرة يوماً سيراً على الأقدام[18]. وبشكل عام، كانت عملية الاستيطان غير كثيفة في السهل مقارنة مع منطقة المرتفعات في الشمال. وفي سبعين بالمئة من أماكن الاستيطان أو المزارع لم يتجاوز عدد السكان عشرين أسرة. وقد حدث نشوء القرى بشكل رئيسي في المنطقة شرقي نهر جيحان، بينما في منطقته الغربية لم يكن هناك سوى المجموعات البدوية ومزارعها. بالأساس، كانت الهجرة النظامية للقسم الأكبر من السكان البدو بين المراعي الصيفية في جبال طوروس في الشمال وسهول يوراجير هي المسؤولة عن هذا الوضع هناك[19].

شهدت العائدات البدوية والعامة، في سهل يوراجير، نمواً ملحوظاً بين عامي 1547 و1572، إلى جانب النمو العام الديموغرافي والاقتصادي. وكان إنتاج القطن السنوي (الذي يصل إلى 3.520 قنطاراً أي حوالى مئتي طن) يساوي 1.267.200 أقجة، وكان مدخول زراعة الحبوب يعادل مدخول القطن، بينما كان العشر من القمح والشعير يساوي 10.000 كيلة أي 205 أطنان[20]. وإذا أضفنا إلى ذلك مداخيل المزارع «المؤجرة»، فإن الدخل العام من إنتاج الأرض في سهل يوراجير يصل بمجموعه إلى حوالى 720.000 أقجة. وإذا أضفنا إليه عائدات الضرائب الأخرى، يصل المجموع إلى مليون أقجة أي حوالى 16.660 دوكا ذهبية - وهو مدخول متواضع جداً لهذه المنطقة الواسعة نسبياً. وهذا ما يشكل نموذجاً جيداً يُظهر أن المساحات الواسعة من الأراضي في الإمبراطورية العثمانية الخاضعة لسيطرة البدو لم تكن تستغل بشكل كثيف. إلا أنه ينبغي أن نتذكر أن الجزء الأكبر من السهل كان عبارة عن مستنقعات حتى أواسط القرن التاسع عشر.

والجدير بالاهتمام أن إنتاج البدو في المزارع كان يشكل ربع الإنتاج العام، كمعدل وسطي، ويبدو أنه كان موجهاً نحو الأسواق. وتكوّن هذا الإنتاج من القطن والأرز، وهي خاصية نجدها أيضاً في المستوطنات ذات الأصول البدوية غربي الأناضول. في سهل تشوكوروفا، استغلت الدولة أيضاً قوة عمل البدو في زراعة الأرز. واحتكر هؤلاء زراعة الأرز في هذه المنطقة. أما في مقاطعة كينيك شرقاً، فإن زراعة الأرز كانت منظمة بحسب نظام معقد موروث على ما يبدو منذ زمن المماليك[21]. لقد كان هناك أربع وعشرون مزرعة أرز، وكلها مملوكة للدولة (سبعة أخرى كانت في سهل يوراجير). ورغم أن الاستيطان القروي هنا كان متقدماً نسبياً، إلا أن القسم الأكبر من إنتاج الأرز، أي حوالى 60 بالمئة، كان يتم من قبل المجموعات البدوية. وكانت قيمة الإنتاج في مزارع الدولة تعادل 772.000 أقجة، وبالمقابل كانت هذه القيمة 165.000 أقجة فقط في المزارع الخاصة. وينبغي أن نتذكر أنه منذ عام 1470، ولإبقاء الأسعار متدنية بالنسبة للسكان المدنيين وللجيش، وضع محمد الفاتح كل الأراضي ومجاري المياه الملائمة لزراعة الأرز تحت سيطرة الدولة وإشرافها في الإمبراطورية[22].

المستعمرات المؤقتة أو المهجورة: المزرعة والجفتلك الخالي

ينبغي إبداء اهتمام خاص بالمزرعة في عملية الاستيطان في الإمبراطورية العثمانية. كانت المزرعة أو إيكنليك في سجلات التحرير (المسح) تعني مستوطنة دورية أو قرية مهجورة[23]. وبالنسبة للقوانين، فإنه كان مطلوباً لتسجيل الأرض كمزرعة، التحقّق مما إذا كان المكان يحتوي على مركز قرية مهدم، وعلى مواردها المائية الخاصة ومقبرتها. وغالباً ما نجد الملاحظة التالية حول المزارع: «من الواضح أنها كانت قرية، أما الآن فإن سكانها مبعثرون وحقولها مهجورة». وبخلاف القرية (قوي)، فإن المزرعة لم يكن لها إمام أو كتخدا يمثل جماعة القرية.

إلا أنه كان يطلق على كل مزرعة لقب خاص غالباً ما كان يعبر عن أصل هذه المزرعة أو مالكها الأول. في مقاطعة قرامان مثلاً، كان العديد من أسماء المزارع يترافق مع كلمة حصار، وكانت تعود على الأرجح إلى القصور البيزنطية المهجورة، أو إلى حظائر الأغنام، أو أنها كانت تعبر عن مجموعة بدوية كانت تستخدم المكان كأراضٍ رعوية. كما يحوي عددٌ كبير من أسماء القرى في

الأناضول كلمة فيران (Viran) أو أوران (Ören) (وهي تعني مهجورة أو مدمرة) ولا بد أنها كانت بالأساس مزارع تحولت مع الوقت إلى قرى كاملة. وعندما نتكلم عن المزرعة كقرية مهجورة فإننا لا نعني بالأساس، مكان القرية ذاتها فقط، وإنما أيضاً حقولها.

من ناحية ثانية، يصنف الجغرافيون البشريون المزرعة بين المستوطنات الدورية أو المستوطنات الريفية الصغيرة على الطريق المؤدية إلى القرى[24]. ولا يغيّر وجود مجموعة صغيرة من المستوطنين الدائمين مع منازلهم هناك، الخاصية الأساسية للمزرعة. ويعتبر استيطان الأراضي الهامشية نتيجةً للتزايد السكاني في الريف، السبب وراء انتشار هذه الأنواع من المزارع. بل إن لفظة المزرعة استخدمت للأراضي الزراعية الصالحة للزراعة أو المزروعة فعلياً من قِبَلِ القرويين المجاورين، أو الفلاحين المتجولين، أو البدو. ويمكن للمراعي الصيفية والشتوية أن تكون أيضاً مسرحاً للاستيطان أو للنشاطات الزراعية كما يمكن أن تتحول إلى مزارع أو قرى. ومثل المزرعة، تذكر «القُم» و«الأوبا»، و«الديوان» أيضاً كأنواع لمستوطنات دورية أو ريفية صغيرة. كانت «القم» موجودةً في شرقي الأناضول؛ وهي تختلف عن المزرعة لكونها نوعاً من حظائر تربية الماشية، وغالباً ما كان يملكها سيد متغيب، وهي تحتوي على حظيرة الأغنام وكوخ الراعي. أما «الأوبا» فهي منطقة الرعي لأسرة بدوية، وينبغي دراستها ضمن هيكلية اليايلا للأراضي الرعوية[25]. إذ عندما تستقر بها أسرة بدوية ثم تتحول نحو الزراعة كمهنة أساسية لها تكتسب الأوبا خاصية المزرعة. وتظهر هذه العملية منذ العهود العثمانية الأولى. وتعتبر كل «الأوبا» حالياً من هذا النوع المتطور. أما «الديوان» فقد كان بالأساس اسم المباني القبلية القائمة على «الأوبا»[26]، والتي اختفت مع تطور المستوطنات. بعض الجفالق المعزولة، المأهولة من قبل عائلة واحدة أو بضع عائلات والتي تهتم بالزراعة وتربية الماشية، تعتبر مثل المزارع، نوعاً من المستعمرات المؤهلة لتتطور إلى قرية. في فلسطين، وشرق الأردن، وسوريا[27]، كانت المزارع عبارة عن «مناطق زراعية صغيرة منتشرة بين المرتفعات، وتقع ضمن منطقة القرية ولكنها بعيدة عن الحقل الأساسي التابع لها، كما هي عليه الحالة اليوم».

وبحسب القوانين وسجلات التحرير، فإن حجم المزرعة كان يختلف بشكل

كبير[28]. فقد كانت تحتوي على جفتلك واحد فقط أو اثنين أو قد يكون لها حجم القرية، بناءً على عائداتها المقدرة[29].

ورث العثمانيون، في غربي الأناضول والبلقان، نظام التقسيمات الريفية البيزنطية مع قراها الثانوية ومستوطناتها الدورية. في ظل النظام البيزنطي، كانت الأراضي من نوع المزرعة التابعة للقرية معروفة باسم (agridia) و(proasteia)، ويعني الاسم الأول الأراضي التابعة المسكونة جزئياً، أما الاسم الثاني فيعني الأراضي التابعة غير المسكونة. وكما هي الحالة في ظل العثمانيين، فعندما كانت القرية تستأجر مثل هذه الأراضي بشكل جماعي، كانت تدفع الإيجار جماعياً. إلا أن هذه الحالة الخاصة لا يمكن استخدامها كدليل يدعم النظرية القائلة أن أراضي القرية بشكل عام كانت تخضع للملكية الجماعية[30]. من ناحية استخدام الأرض، كانت المزرعة بالأساس حقلاً لإنتاج الحبوب مقابل المرعى أو الكرم، أو البستان... الخ. أما زراعة الكروم، والبساتين، والزيتون، وتربية الماشية فكانت فقط منتشرة على التلال بينما كانت حقول إنتاج الحبوب تقع في المزارع في الأراضي المنبسطة. وتقدم القرى السورية والفلسطينية مع كروم العنب وبساتين الفاكهة والزيتون على المرتفعات، والمزارع في الأراضي المنخفضة أو الوديان أيضاً نماذج لهذا النمط. وقد تطور نمط القرية/المزرعة هذا إلى القرى العليا والقرى السفلى عندما تم الاستقرار الكامل في المزارع التابعة في الأراضي المنخفضة. وتعكس أسماء القرى المسبوقة بـ ...Zir، ...bala، و...yukari، ...asagi، أو المسبوقة في البلقان بـ ...dolni، ...dolne، ...dolnje، و...gorni، و...gorne، و...gornje، هذه العملية.

يُظهر تسجيل معظم المزارع كتابع لقرية، أن الإدارة العثمانية اعتبرت المزرعة، بشكل عام، جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد القرية، ونوعاً من أراضي الاحتياط. كانت هذه المزارع تؤمن دخلاً إضافياً للقرويين، كما أنها كانت تقدم الأرض للسكان المتزايدين. وغالباً ما كان القرويون يزرعون هذه الأراضي دون علم الدولة معتبرين أنها كانت دائماً ملكاً لهم. ونتيجة لذلك، صدر قانون يعتبر أنه ما من أرض مهجورة يمكن أن تستغل من دون موافقة السلطات المسبقة[31]. ولأن فوائد مثل هذا الاستغلال كانت حيوية لاقتصاد القرية، فقد ناضل الفلاحون ضد مالكي التيمار أو وكلاء الحكومة الذين كانوا يؤجرون المزارع إلى الغرباء، أو

يوزعونها بحسب نظام الطابو. وفي مواجهة الغرباء، بمن فيهم أعضاء من النخبة العسكرية، الذين كانوا مهتمين باستئجار المزارع لتحويلها إلى جفالق عقارية، غالباً ما كان القرويون يستأجرون تلك الأراضي جماعياً.

وبموجب نظام الإيجار، فإن الأراضي المهجورة أو غير المسجلة مثل المزرعة أو الجفتلك كانت تعطى لأي مزايد، سواء أكان عسكرياً أو من سكان القرى، مسلماً أو مسيحياً، أو حتى أجنبياً، أي لأي شخص بإمكانه أن يضمن للخزانة دخلاً ثابتاً. فمثلاً، كان بإمكان البنادقة عام 1545 في البوسنة، استئجار المزارع(32). وفيما عدا ذلك، من ناحية المبدأ، كانت سياسة الحكومة، في النهاية، تقوم على تحويل مثل تلك الأراضي إلى قرى أو جفالق للفلاحين. وما أن تسجل في دفاتر التحرير (المسح) بإيجار مقدّر، فإن المزرعة تخضع عندها لاستخدامات مختلفة من قبل السلطان ـ يمكن أن تعطى كملكية خاصة، أو كوقف أو تيمار. غالباً ما كانت المزرعة تسجل في سجلات التحرير (المسح) كجزء من التيمار أو الوقف، إذ يمكن أن تزرع وأن تعطي دخلاً. وعندما كانت تُدرج مع مداخيل التيمار، فإن زراعتها تصبح من مسؤولية مالك التيمار. وبإمكانه أن يؤجرها وأن يحصل على مبلغ مقطوع كإيجار لها، أو بإمكانه أن يترك استخدامها «للغرباء»، أو البدو أو الفلاحين الجوالين غير المسجلين مقابل دفع العشر عنها، والرسوم الأخرى المتوجبة.

المسألة الثانية هي تحديد كيف قامت المزارع، وتحت أي ظروف تغيرت أعدادها؟ كان السكان الفلاحون يتركون قراهم مؤقتاً، أو بشكل دائم، لأسباب عديدة. وكانت الظروف الطبيعية والاقتصادية التي أدت إلى الهجرة الجماعية تشمل استهلاك الأرض بالزراعة الدائمة وانتشار الأوبئة. ولم تكن الأوضاع الاجتماعية والسياسية بأقل أهمية. فعلى الطريق بين استانبول وبلغراد، هجر الفلاحون قراهم لإقامة قرى جديدة في نواحٍ يصعب الوصول إليها. أولاً وقبل كل شيء، كان الفلاحون يتركون قراهم بشكل جماعي لتجنب اعتداءات الجنود المارين، أو عصابات اللصوص وقطاع الطرق أو القوافل. ومن الأسباب الهامة للهروب بشكل خاص كان تجنب التسجيل لدفع الضرائب. وكانت وسيلة الفلاحين الأكثر فعالية لخفض الضريبة أو إلغائها تماماً، التهديد بالتخلي عن أراضيهم. وأصبح هذا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهروب من الأرض في الواقع، وما اتخذه خاصية الاحتجاج الجماعي، إضرار للفلاحين. ولأن الفلاحين لم يكونوا يملكون الأرض، كما أنه كانت هناك أراض أخرى متوفرة، فإنهم كثيراً ما كانوا يلجأون إلى أسلوب الفرار من أراضيهم. ويعود العدد المتنامي للقرى المنتشرة في الغابات، بصورة أساسية، إلى هذه الظاهرة. من ناحية ثانية، كان كبار الملاكين وبالأخص القيمون على الأوقاف، يقدمون شروطاً أفضل مما جذب إليهم الفلاحين المسجلين في الأراضي الخاضعة للنظام.

لقد كان انتقال السكان الريفيين، في الإمبراطورية العثمانية، عملية مستمرة أدت إلى هجر آلاف القرى والمزارع في الضواحي. وكانت تحدث أيضاً هجرات جماعية بسبب المجاعة أو انعدام الأمن في مناطق واسعة. فالمجاعات كانت مدمرة لدرجة أن الفلاحين كانوا يهاجرون إلى المناطق المجاورة أو المدن من أجل تأمين معيشتهم، بل إنهم كانوا يبيعون أنفسهم وأطفالهم كعبيد[53]. ولقد أدت هجرة الفلاحين نتيجة للمجاعة أو اضطراب الأمن إلى الإخلال الكامل بنمط استثمار الأراضي في الإمبراطورية الثابت في الأرض والإحصاءات السكانية، وإلى تدمير القاعدة الضريبية للدولة وبنيتها العسكرية. وخلال مجاعة عام 1583 ـ 84 اكتسح بدو السهوب السورية الأراضي الزراعية بين دمشق وطرابلس مع حيواناتهم البالغة نحو 50.000 جمل، ودمروا كل الحقول. وكانت أكثر هجرات الفلاحين تدميراً تلك التي حدثت خلال عمليات السلب والنهب في الأناضول في فترة انتفاضة الجلالي، والتي أطلق عليها اسم «الهروب الكبير» خلال فترة 1593 ـ 1610[54]. وفي هذه الحالة، لم يكن الهروب ناتجاً عن عوامل طبيعية وإنما بسبب مهاجمة الجنود الفراريين من الخدمة العاطلين عن العمل، وجماعات السرقة، المسلحة وغير المسلحة في الريف[55]. ونتج عمليات نهب الجلالي تخريب للأراضي الزراعية من قبل قطعان التركمان البدو الرحل المعروفين باسم يوروك أو نومس في شرقي الأناضول، وشمال السهوب السورية، والذين هاجروا إلى مقاطعات وسط وغربي الأناضول منذ عام 1613 وما بعده.

يمكن اعتبار الأعداد المتغيرة للمزارع مؤشراً على انحطاط ديموغرافي واقتصادي أو تطور في منطقة معينة، ويمكن تحديد الأعداد النسبية للقرى والمزارع في معظم المقاطعات من خلال سجلات التحرير[56]. ففي عام 1597، كان عدد

الهروب من الأرض في الواقع، وباتخاذه خاصية الاحتجاج الجماعي، إضراباً للفلاحين. ولأن الفلاحين لم يكونوا يملكون الأرض، كما أنه كانت هناك أراضٍ أخرى متوفرة، فإنهم كثيراً ما كانوا يلجأون إلى أسلوب الفرار من أراضيهم. ويعود العدد المتنامي للقرى المنتشرة في الغابات، بصورة أساسية، إلى هذه الظاهرة. من ناحية ثانية، كان كبار الملاكين وبالأخص القيمون على الأوقاف، يقدمون شروطاً أفضل مما جذب إليهم الفلاحين المسجلين في الأراضي الخاضعة للطابو.

لقد كان انتقال السكان الريفيين، في الإمبراطورية العثمانية، عملية مستمرة أدت إلى هجر آلاف القرى والمزارع في الضواحي. وكانت تحدث أيضاً هجرات جماعية بسبب المجاعة أو انعدام الأمن في مناطق واسعة. فالمجاعات كانت مدمرة لدرجة أن الفلاحين كانوا يهاجرون إلى المناطق المجاورة أو المدن من أجل تأمين معيشتهم، بل إنهم كانوا يبيعون أنفسهم وأطفالهم كعبيد[33]. ولقد أدت هجرة الفلاحين نتيجة للمجاعة أو اضطراب الأمن إلى الإخلال الكامل بنمط استيطان الأراضي في الإمبراطورية الثابت في الأرض والإحصاءات السكانية، وإلى تدمير القاعدة الضريبية للدولة وبنيتها العسكرية. وخلال مجاعة عام 1583 ـ 84 اكتسح بدو السهوب السورية الأراضي الزراعية بين دمشق وطرابلس مع جمالهم البالغة نحو 50.000 جمل، ودمروا كل الحقول. وكانت أكثر هجرات الفلاحين تدميراً، تلك التي حدثت خلال عمليات السلب والنهب في الأناضول في فترة انتفاضة الجلالي، والتي أطلق عليها اسم «الهروب الكبير» خلال فترة 1593 ـ 1610[34]. وفي هذه الحالة، لم يكن الهروب ناتجاً عن عوامل طبيعية وإنما بسبب مهاجمة الجنود القراصنة من السكبان العاطلين عن العمل، وجماعات السرقة، المستوطنات الآمنة وغير المسلحة في الريف[35]. وتبع عمليات نهب الجلالي تخريب للأراضي الزراعية من قبل قطعان التركمان البدو الرعويين المعروفين باسم بوز ـ أولوس في شرقي الأناضول، وشمال السهوب السورية، والذين هاجروا إلى مقاطعات وسط وغربي الأناضول منذ عام 1613 وما بعده.

يمكن اعتبار الأعداد المتغيرة للمزارع مؤشراً على انحطاط ديموغرافي واقتصادي أو تطور في منطقة معينة، ويمكن تحديد الأعداد النسبية للقرى والمزارع في معظم المقاطعات من خلال سجلات التحرير[36]. ففي عام 1597، كان عدد

بموجبه بحسب نظام

يزرعونها

العسكرية، الذين كانوا

وكان الفوريون يستأجرون

وبموجب نظام الإيجار

المزرعة أو الجفتلك كانت

القوى، مسلم أو مسيحي

بحيازة دخلاً ثابتاً. فمثلاً

المزرع[32]. وفيما عدا ذلك

لهؤلاء، تقوم على تحويل

سجل في دفاتر التحرير

لاستخدامات مختلفة من

والتيمار، غالباً ما كانت

التيمار أو الوقف، إذ

صاحب التيمار، فيه

يؤجرها وأن يحصل

الغرامات، أو السلو

والرسوم الأخرى

المسألة الثانية

فلاحها؟ كان

معينة، وكانت

استهلاك الأرض

رض

هذه

لأراضي

العسكر

قرار العدلية

سكانها

ينبغي أن

حراثتهم،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المزارع في بعض مقاطعات فلسطين[37]، يزيد على ضعفي أو ثلاثة أضعاف أعداد القرى (في سنجق صفد كان هناك 610 مزارع مقابل 282 قرية)، بينما كان عدد القرى والمزارع في سنجق حلب يوازي حوالى الألف لكل منهما[38]. مع حلول عام 1800، كان من الواضح أن حوالى نصف سكان الأناضول يعتمدون على الأنواع المختلفة للمستوطنات الدورية.

في عملية تكوّن المزارع، هناك ظروف ينبغي أخذها بعين الاعتبار إضافة إلى هروب الفلاحين. في بعض الأحيان كان الفلاحون يستخدمون الأراضي الثانوية أو المراعي من أجل الزراعة، أو يستصلحون الأراضي الموات في الغابات والمستنقعات.

عندما تضعف سلطة الإدارة المركزية على المقاطعات في أثناء الحروب الطويلة، أو الصراع على العرش، أو الانتفاضات، كانت عمليات مصادرة الأراضي المهجورة من قبل العسكر تزداد انتشاراً. فمثلاً، في بعض مناطق مقاطعة قونيه، التي أصبحت مسرحاً لتمردات طويلة، تخلى الفلاحون عن عدد من المستوطنات. ولتشجيعهم على إعادة الاستيطان تمت ترقيتهم إلى عضوية طبقة العسكر أو المشايخ وأعطيت لهم الأراضي كملكية خاصة أو تيمار[39]. وفي هذه الحالة، أعطيت مساحات كبيرة من الأراضي غير المسكونة، من الجفالق والمزارع، كأرض خاصة للأمير العثماني الذي أرسل إلى هناك كحاكم. وقد استغل الحاكم هذه الأراضي على قاعدة المحاصصة وذلك بجذب الرعايا أو البدو إلى هذه الأراضي من المناطق المجاورة.

وفي مناسبات أخرى، وبسبب النقص في اليد العاملة، حول العسكر مزارعهم إلى حظائر للمواشي. وخلال فترة اضطرابات الجلالي، كان قرار العدلية إلغاء مثل هذه الجفالق باعتبار[40]:

> إن الذين أنشأوا جفالق على أراضي القرى التي هرب سكانها الفلاحون بسبب ما تعرضوا له من ابتزاز منذ عام 1600 ينبغي أن يهدموا البيوت والاسطبلات وأن يأخذوا خدمهم، وثيران حراثتهم، وأغنامهم وماشيتهم، وأن يتركوا المكان كلياً [للفلاحين].

وكانت مثل هذه المزارع مملوكة بشكل رئيسي من قبل أعضاء العسكر النظامي التابع للسلطان، الإنكشارية والسباهيون. وما إن ينشىء العسكر مثل هذه المزارع، حتى تؤدي الضغوطات أو التهديدات إلى مزيد من التخلي عن الأراضي من قبل الفلاحين في القرى المجاورة.

وعندما كان مالكو المزرعة قادرين على جذب الرعايا للخدمة في أراضيهم، كانوا عادة يعتمدون على المحاصصة إذ كانوا يقدمون الأرض، وغالباً أيضاً البذور، والثيران والمسكن للمحاصصين. في مقاطعة نوڤيغراد الثانوية مثلاً، شكل الذين حصلوا على مزارع من خلال نظام الإيجار القادة الصغار لجيش الإقليم، مثل قادة الحاميات[41].

إلا أن هذا التحول في استخدام الأرض يمكن أن يكون قد نتج أيضاً من عوامل اقتصادية، لأن تربية الحيوانات كانت أحياناً أكثر ربحاً من إنتاج الحبوب. ففي الأناضول، تم تحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تركها فلاحوها، إلى مزارع للماشية، من جهة بسبب الأسعار المرتفعة بشكل عام للحوم، ومن جهة أخرى، بسبب الصعوبات التي واجهت العسكر في الحصول على العمال للزراعة.

إعادة الإعمار وطرق الاستيطان

ثمة ظاهرة عامة في الغرب والشرق الأوسط على السواء حيث كان العسكريون يسيطرون على أراضي الفلاحين عندما يهجرونها ويحوّلون القادمين الجدد إلى محاصصين أو أقنان. ولم تكن فترة الخلافة الإسلامية، أو الحكم في إيران، أو الإمبراطورية العثمانية غريبة عن هذا النوع من التحول الزراعي.

يبدو أن العثمانيين في سياستهم نحو الأراضي الموات أو غير المستخدمة، قد قلدوا البيزنطيين الذين أعطوا مالكي الإقطاعات (Pronoia) والأديرة فرصاً مماثلة لاستصلاح مثل تلك الأراضي. كان كبار ملاكي الأراضي إما أن يقسموا الأراضي ويؤجروا الأجزاء إلى الأقنان Poroikoi التابعين لهم، أو الفلاحين الغرباء غير المسجلين، أو أنهم كانوا يحصلون على ملكية كاملة للأرض من خلال صك إمبراطوري فيحولونها بذلك إلى عقار خاص. ومن الواضح أنه، وبعيداً عن بعض

التحفظات البسيطة فيما يتعلق بالتزام الأقنان Paroikoi بزراعة الأرض، فإن الحائز على الإقطاعة Poronoia كان يسيطر وبشكل مباشر فقط على الأراضي غير المستخدمة والتي ليست خاضعة لحيازة الأقنان Poroikoi.

وكان هناك حالات في الإمبراطورية العثمانية، حيث كان يقوم العبيد أو أقنان الدولة بزراعة الأراضي المهجورة لخزانة الحاكم، وكانت الدولة تقدم لهم غالباً الأرض، والبذور والثيران وتشرف بشكل مباشر على عملية الإنتاج. وكان المثال الأكثر إثارة ذلك الذي يعود لمحمد الفاتح عام 1453. ذلك أنه عندما رأى أن الفلاحين اليونان في المئة وأربع وستين قرية التي تحيط بعاصمته استانبول قد هربوا وتحولوا إلى عبيد خلال الحصار، قام بإحضار سجناء الحرب، وكذلك التركمان البدو وأسكنهم في هذه القرى كعمال محاصصين[42]. وعند إعادة البناء غالباً ما كانت الدولة تعتمد نظام الإيجار، إضافة إلى بعض الشروط المغرية كالإعفاء المؤقت من الضرائب، كما حدث في بعض المناطق المفتوحة حديثاً في هنغاريا. وبالمقابل، فإن التنظيم والإشراف المباشر على عملية الإنتاج باستخدام العمل المأجور كان مفضلاً في استيطان القرى المحيطة باستانبول بسبب الوضع الطارىء. وما أن تعود المنطقة إلى ازدهارها السابق حتى يتم الاستغناء تدريجياً عن نظام المحاصصة ويستبدل بالنظام الزراعي الأساسي للإمبراطورية، أي نظام الجفت - خانه المعتمد مع عائلات الفلاحين الحرة، الرعايا، في الأراضي المقسمة إلى مزارع للفلاحين بحسب نظام الطابو.

وكما مرّ معنا سابقاً، فإن إعطاء الأرض كملكية خاصة للطبقة العليا من العسكريين، كان طريقة أخرى استخدمت في إعادة البناء. وسيوضح المثل التالي هذه النقطة. لقد هجرت قرية باش - جفتلك في مقاطعة نيكسار مع المزرعتين التابعتين لها، بسبب موقعها على الطريق العام الرئيسي، وبقيت غير مسكونة نحو أربعين عاماً. ثم وهبت بموجب صك سلطاني إلى سنان بك كملكية خاصة، بسبب خدماته في إحدى الحملات العسكرية الإمبراطورية. وقد تم إعفاؤها من الضرائب، بما فيها الرسوم العارضة. وبموجب هذه الشروط الملائمة، نمت وتحولت إلى قرية بسبب استيطانها من قبل الفلاحين المحليين والفلاحين المهاجرين غير المسجلين من المناطق الأخرى. كما قام سنان بك ببناء مسجدٍ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزاوية للدراويش في القرية، واستصلاح بعض الأراضي المحيطة بأرضه. وأخيراً، تم تسجيل العقار بكامله في التحرير (المسح) الجديد الذي تم في عهد سليمان الأول، كقرية مع المزرعتين والجفالق المستصلحة. واحتفظ سنان بك بحصة واحدة من خمس عشرة حصة لنفسه كملكية خاصة، وجعل الباقي وقفاً لتكية الدراويش التي بناها في القرية[43].

إلا أنه بدون العمال الذين يقومون بعمليات الزراعة والتحسين، فإن عملية الاستصلاح أو إعادة البناء بأكملها ستكون بدون جدوى. وكان مثل هؤلاء العمال يجلبون من العبيد، الذين قامت النخبة العثمانية باستخدامهم بشكل كثيف خلال فترة الفتوحات الأولى، أو من «الغرباء» الذين كانوا بمعظمهم من الفلاحين الفقراء والمهاجرين أو من فقراء البدو الرعاة، أو من الفلاحين المسجلين في التيمارات، والذين كانوا يقدمون خدماتهم كمحاصصين أو عمال مياومين. وقد كانت المجموعة الأخيرة هذه مسؤولة عن تقديم العشر للمالك عن الأرض المستصلحة، وعن دفع الضرائب الشخصية لمالكي التيمار التابعين لهم، والمسجلين كعمال لديهم في السجلات. ورغم أن الحكومة العثمانية كانت تشجع عمليات استصلاح هذه الأراضي، إلا أنها أيضاً كانت تحذر مالكي الأرض الجدد من إجبار الفلاحين المسجلين على العمل في مثل هذه الأراضي. كان موقف الدولة يعني أن الممارسة الاعتيادية لهذه العملية ينبغي أن تتم عن طريق دعوة «الغرباء» للاستقرار في مثل هذه الأراضي.

إن منح الأراضي للدراويش، هي طريقة استخدمت بشكل واسع منذ انطلاقة الدولة العثمانية[44]. وبشكل عام، فإن الدراويش كانوا يعطون مزرعة، أو بالأحرى قطعة من الأرض بحجم الجفتلك لإعادة زراعتها، وفي مقابل ذلك كانت الدولة تتوقع منهم تقديم خدمة عامة، وذلك بتأمين الملجأ والغذاء للمسافرين في تكاياهم. ولأن القرى كانت تقام بعيداً عن الطرق العامة، استخدمت الحكومة هذه المؤسسة لتعزيز الاستيطان في الأراضي المهجورة على طول الطرق العامة.

في صربيا مثلاً، تم إعادة زرع القرى المهجورة من قبل مستوطني الفلاش (Vlachs) البدو[45]، بنفس الطريقة التي تم بها تشجيع البدو والفلاحين المهاجرين على الاستقرار في مزارع الأناضول.

ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام على مساعي الحكومة لتحويل المزارع التي استخدمتها القرى المجاورة إلى مستوطنات، إعادة بناء سيرميا بعد الفتح[46]. لقد تم الاعتراف بالمساحات الواسعة، من الأراضي الزراعية المهجورة في هذه المنطقة أولاً على أنها مزارع تابعة للقرى المجاورة. إلا أنه لاحقاً، وعندما تم فرض الأمن وبدأ الفلاحون المهاجرون بالعودة، فإن هذه المزارع، وكذلك الجفالق التي كانت أكبر بكثير من جفتلك الفلاح العادي، تم تسجيلها وتوزيعها على عائلات الفلاحين المهاجرين، كما سعى القرويون الأصليون إلى منع القادمين الجدد من الاستقرار. وكان هؤلاء الفلاحون الجدد بمعظمهم من المهاجرين الذين تركوا بيوتهم خلال الحروب الهنغارية ـ العثمانية التي استمرت بين عامي 1521 ـ 26. وكان توزيع المزارع الكبيرة بحسب نظام الإيجار، والذي استكمل بتطبيق نظام الطابو، من أكثر السياسات التي اتبعت من قبل الحكومة المركزية فعالية في توسيع القاعدة الضريبية في الأقاليم أو في الضواحي المدمرة المفتوحة حديثاً.

وبتأثير سوق استانبول، حدثت عملية استيطان محدودة في منطقة كيليا ـ أق كرمان بين عامي 1484 و1540[47]. إضافة إلى الازدهار الاقتصادي الذي تمتعت به المنطقة عندما تحولت طريق التجارة الجنوبية ـ الشمالية من كافا إلى كيليا ـ أق كرمان ومرافىء الدانوب السفلى، أحدثت حاجة استانبول المتزايدة للمواد الغذائية والمواد الأولية توسعاً غير مسبوق للزراعة وتربية الماشية في الأراضي العذراء الخصبة التابعة للبوجاق (**Bucak**) (بساربيا السفلى).

وينبغي إبراز عاملين اقتصاديين كدافع لهذا التطور المذهل. أولاً، كانت هناك التكاليف المتدنية للنقل البحري للسلع الضرورية، وكانت تكاليف النقل في الإمبراطورية العثمانية المحدد الهام الرئيسي في التجارة الداخلية. ثانياً، أدى الطلب الكبير على السلع في أسواق استانبول إلى تراكم نقدي غير اعتيادي. ولهذه القضية أهمية خاصة لأنها تظهر كيف يمكن لاقتصاد السوق أن ينهض داخل إمبراطورية شرقية، وأن يكون له تأثير كبير في تطور الزراعة والاستيطان في منطقة نامية. ورغم ما لتطور هذه المنطقة من خصائص مميزة، إلا أن له أيضاً خصائص مشتركة مع مناطق متطورة أخرى في ظل الطرائق العثمانية التقليدية لتوسع الزراعة والاستيطان.

وتتضمن هذه الطرائق عمليات استصلاح الأراضي والاستيطان، واستخدام عقود الإيجار في الأراضي الزراعية المستحدثة. ولأن الطلب كان يتزايد على الأغنام، والمواشي والأحصنة لتأمين حاجات العاصمة والجيش، أظهرت المستوطنات توسعاً مذهلاً في ضواحي أق كرمان، بندر وكيليا في الفترة ما بين عاميّ 1538 ـ 70. وبعد ذلك تم استخدام مساحات واسعة من الأراضي المهجورة أو المستصلحة المحيطة بتلك المدن كمزارع كبيرة أو حظائر (جفتلك، مزرعة، أو كيشلك). ومع مرور الوقت، تطوّر العديد من هذه المزارع وتحول إلى قرى مزدهرة (راجع الجدول 35:I).

ورغم أن كلمة كيشلك كانت بالأصل تعني المخيم الشتوي أو مراعي البدو، فقد أصبح لها معنى خاص في هذه المنطقة. لقد استخدم العسكريون المحليون، أو سكان المدن، الذين يقومون بعمليات تصدير بحرية واسعة إلى استانبول، الأراضي المهجورة لإقامة حظائر للمواشي تدعى كيشلك، وأحياناً كان هذا التعبير مرادفاً لكلمة مزرعة أو جفتلك. وكان هؤلاء المصدرون الذين يستخدمون كيشلك، يقومون أحياناً بعمليات زراعية محدودة.

هذه الجفالق المملوكة بعقد إيجار (مقاطعة)، كانت ملكياتها تتغير مع الوقت، ولذا لم يكن من غير المعتاد أن تنتقل حيازة الجفتلك من شخص عسكري إلى خياط أو فلاح[48]. هذا وكان مستأجر الأرض عن طريق المقاطعالو يدفع مبلغاً مقطوعاً للخزانة، ويستغل الأرض بالطريقة التي يعتقد أنها تعود عليه بالربح الأوفر. وإذا دعا أفراداً من الفلاحين الرعايا لزراعتها، كان يحصل منهم على العشر. إلا أنه كان على الرعايا دفع ضرائب الفلاحين المحددة للخزانة أو لوكلائها لأن «الرعايا تابعون للسلطان»، أو لمالكي التيمار. وإذا منح السلطان الأرض مع ملكية كاملة لها (تمليك) فإن هذه الضرائب تقع عندئذٍ على عاتق المستفيدين.

وفي نفس المنطقة فإن الجفتلك والكيشلك، التي كانت بالأساس تتضمن منطقة واسعة نسبياً، أخذت تتقسم مع الوقت إلى جفتلك فلاحي عثماني بحجم عادي. وقد كان هناك 82 جفلقاً في سجلات تحرير الأراضي العائدة لعام 1542، وبلغ هذا العدد 186 جفلقاً عام 1570.

باختصار، لقد تم استخدام طرائق مختلفة من قبل الدولة، وأعضاء طبقة العسكر، أو الفلاحين لإقامة قرى ثانوية أو مستوطنات مؤقتة. وكانت الدولة بسبب

اهتمامها في استمرارية وتطوير القاعدة الضريبية في الريف، هي المبادرة في عمليات استيطان واستغلال مثل هذه الأراضي. وباستخدامها الحوافز مثل الضريبة المخفّضة أو حتى الإعفاء الضريبي الكامل، شجعت الدولة الأفراد أو المجموعات على استئجار واستغلال الأراضي المهجورة. وقد استخدم نظام إيجار المقاطعة بشكل محدد لهذا النوع من الأراضي لأن له شروطاً أكثر ملاءمة من نظام الطابو، وكان يقدم ميزات أساسية للذين يستأجرون مثل هذه الأراضي.

الجدول I:35 تكوّن القرية في كيليا وأق كرمان

المنطقة	1542		1570	
	قرية	جفتلك	قرية	جفتلك
كيليا	2	-	4	29
أق كرمان	13	-	34	157
المجموع	15	82	38	186

المصدر: فنشتاين (1985)

تُظهر سجلات التحرير (المسح) العثمانية أن أعداداً كبيرة من الجفالق والمزارع «المهجورة»، كانت تسجل «كتابعة» للمدن ضمن حدود القضاء المديني[49]. ويعكس هذا الوضع اعتماد المدن الاقتصادي على هذه الأراضي الزراعية الاحتياطية، التي بدونها لا يمكن لهذه المدن أن تستمر بالحياة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف النقل الباهظة في ذلك الوقت، فقد كان على المدن الاعتماد على هذه الأراضي الاحتياطية لتأمين جزء هام من المواد الغذائية، والوقود والمواد الأولية مثل القطن، والخشب، والفاكهة، والخضر، والجلود لسكانها. وكانت القوى الاجتماعية والاقتصادية المحرّكة لمثل هذه القرى والمستوطنات حيوية ومعقدة بدرجة كبيرة مقارنة بالمستوطنات الريفية «المستقلة». ونتيجة لذلك، كان للمزارع المحيطة بالمدن خصائصها المميزة.

وتتحدث أفليا[50] في وصفها لمدينة بورصة، عن «كثرة مزارعها ووفرة مؤونتها». وقد تحول العديد من القرى القريبة من المدن أيضاً إلى مزارع وجفالق لأن سكان القرية، كانت تجذبهم الفرص الأفضل في المدينة فكانوا يهاجرون إلى

هناك. وما إن تهجر القرية، حتى تتم عملية حيازة هذه الأراضي عن طريق المقاطعة من قبل أثرياء المدن الذين كانوا يحولونها إلى نوع من الجفتلك العقاري. ونجد في سجلات التحرير أن معظم المستأجرين لمثل هذه الجفالق والمزارع كانوا من العسكر أو أثرياء المدن، وبينما كانت المزارع بمعظمها تستغل بشكل رئيسي لإنتاج الحبوب، فإن العدد الكبير من الكروم، وبساتين الفاكهة والحدائق المحيطة بكل مدينة مهمة، كانت تقدم لها الفاكهة والخضر اللازمة.

السباهيون والقرويون

كان سكان القرية، بشكل عام، معزولين ولا يملكون أية وسيلة للدفاع، وكانوا معرضين للهجوم والسلب والنهب من قبل كل أنواع الغزاة والمغيرين. هذا الوضع الحرج جعل من الحماية الفعالة للفلاحين مطلباً أساسياً للمجتمع الريفي. ومثلَ الأسياد الإقطاعيين الغربيين، عاش السباهيون في القرية كأداة مرئية للحماية الإمبراطورية. وكلما كان يقع هجوم، كان على السباهيين تحذير قائد المقاطعة المحلي، الصوباشي/زعيم، الذي كان يستدعي كل السباهيين في المنطقة. وخلال الحملات العسكرية، كان يترك بعض السباهيين في القرى للحماية. وحوالى عام 1634، لاحظ هنري بلونت[51]، بشكل واضح أنه كانت تقع على كاهل السباهيين مسؤولية «إرهاب سكان المقاطعات حيث يعيشون ودفعهم إلى زراعتها بشكل جيد». وكان من واجب قادة المقاطعات الأعلى رتبة، والسنجق بيك بشكل خاص، القيام بدوريات في المقاطعات الخاضعة لسلطتهم القضائية وتحديد المتشردين والمخالفين للقوانين. وفي بداية القرن السابع عشر، فقدت الحكومة المركزية السلطة الفعلية على مقاطعاتها في الأناضول، وقام القادة المحليون بسلب القرويين المسالمين لتعزيز مداخيلهم، بينما حظيت المدن بحماية أفضل نسبياً. وقد عُبر عن الواجب الأساسي للحاكم في قرارات العدلية[52]، بالشكل التالي:

> إن الهدف الأساسي من تعيين البيكلربيك والسنجق بيك في كل مقاطعة، وإعطائهم أوقافاً خاصة، ليس فقط القيام بدوريات في المنطقة وجباية الأموال والسلع، ما يؤدي إلى تخريب الأرض، وإنما الحراسة والحماية والعمل على ازدهار المنطقة باتباع تعاليم الله،

والعمل بما يأمر به في آياته الكريمة، والامتناع عن كل ما هو محظور لمنع أي شخص من ارتكاب مظالم وممارسة الاضطهاد على الفلاحين بما يخالف التعاليم الإسلامية والقوانين السلطانية واعتقال كل من يعكر صفو الأمن العام بالوسائل الملائمة.

لقد شكل نظام التيمار جزءاً أساسياً من نظام الجفت ـ خانه، وكان يعمل على تأمين استمرارية عيش الجماعات القروية. وكقاعدة، كان محظراً على الرعايا امتلاك أو استخدام الأسلحة.

وكما تبين نصوص القوانين السلطانية، كان للفلاحين شكاوٍ كثيرة حول علاقتهم مع السباهيين ومع وكلاء الدولة الذين يقومون بزيارة قراهم. ولحماية الفلاحين كانت القوانين المتعلقة بجباية الضرائب بشكل خاص، مفصّلة ومقيّدة. وبموجب أحد هذه القوانين، لم يكن مسموحاً للفلاحين بحصاد حقولهم، وتجميع الحبوب في الساحات المخصصة أو قطف الفاكهة ما لم يكن السباهي حاضراً. ولحماية الإنتاج من الفساد، أدخل المشرّعون قوانين جديدة. فإذا لم يحضر مالك التيمار في الوقت المناسب كي يحدد، بالتشاور مع الفلاح، حصته من عشر الحصاد، فإن زعيم القرية، والإمام كانا مخولين قانونياً القيام بهذا العمل. وقد تجاهل السباهيون القانون الذي يعفي الفاكهة والخضر والعسل المخصص لاستهلاك العائلة، إضافة إلى كل المحاصيل المزروعة يدوياً للاستهلاك الشخصي من ضريبة العشر. وأيضاً لم يحترم السباهيون القانون الذي يحظر جباية الرسوم عن الأراضي المستصلحة من قبل الفلاحين في الغابات أو الأراضي الموات وغير المسجّلة في السجلات الرسمية. ومن ضمن تجاوزات السباهيين الأكثر انتشاراً وشيوعاً، مضاعفة الضرائب. وكانت مضاعفة الضرائب ممكنة نتيجة البدائل التي وضعها المشرّع ومنها إحياء عادات وأعراف ملغاة، أو الغموض في النص القانوني. بعد أن يقدم الفلاح حمولة عربة من خشب الوقود وحمولة عربة من القش كجزء من خدماته الإلزامية، كان السباهي يفرض عليه دفع القيمة النقدية المكافئة لهذه الخدمات. ولأن الحكومة المركزية كانت حساسة للشكاوي المتعلقة بالتجاوزات والمظالم غير القانونية[53]، غالباً ما سعى الفلاحون إلى تدخل القاضي المحلي أو الباب العالي. وكانت الرشوة بالطبع، موجودة على كل المستويات. لكن ما دامت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإدارة المركزية فعّالة ولم تكن الرشوة باهظة القيمة، فإن نظام الشكاوي كان يعمل بانتظام. وفي القرن السابع عشر، تم إنشاء مكتب خاص وأقلام في العاصمة لاستقبال عرائض التظلم المتعلقة بمثل هذه الحالات الفردية أو الجماعية[54].

ويشير الأمر السلطاني الصادر عام 1549 إلى أن الإنكشارية كانوا منخرطين وبشكل فعال في الزراعة القروية. ورغم أنه لم يكن هناك معاملة خاصة، أو إعفاء للعسكر من الضرائب، إلا أن القوانين قد اعترفت بوجود حصانة فردية لخدم السلطان. لقد كانوا مثلاً، معفيين من ضريبة اليوك، وهو رسم تقليدي على الرعايا الفلاحين التابعين للسلطان. وأيضاً، منع القانون السباهيين من فرض خدمات العمل على الإنكشارية مثل نقل الحصص العينية للسباهيين إلى الأسواق أو إلى مزارعهم. كما كان العسكر أيضاً معفيين من دفع رسوم الأسواق أو رسوم الزواج التي كان يقدمها الرعايا العاديون.

مجتمع القرية وأنواع القرى

إن اختلاف أنواع القرى من منطقة جغرافية إلى أخرى، جعلها تتأثر بالتقاليد الإثنية والثقافية المتعددة؛ ولذا فإنه من غير المجدي الحديث عن القرية العثمانية، أو حتى الأناضولية أو الروملية. والمقصود هنا هو هل فرض النظام العثماني خصائص مشتركة معينة أو أشكالاً معينة موحدة ناتجة عن نظام إمبراطوري مشترك لملكية الأرض، والضرائب والإدارة المحلية؟ ولمثل هذا البحث أهمية كبيرة وخاصة عندما نتذكر أن المقاطعات في الأناضول والروملي، والتي تشكل الأراضي الأساسية للإمبراطورية، كانت تخضع لمجموعات قوانين عامة إضافة إلى نظام التيمار الشامل. فلم يكن كافياً لتشكيل القرية، وجود عائلات فلاحية تعيش وتتجمع في منطقة معينة، لأنه كان هناك أنواع أخرى من المستوطنات الريفية التي لم تكن تعتبر قرىً. ومن أحد العوامل المحددة للقرية كان التسجيل ولفترة معينة من الوقت في السجلات العثمانية الإمبراطورية. وقد حددت السجلات الرسمية القرية على أنها وحدة أرض وجماعة ذات حدود واضحة من الأراضي المزروعة والمراعي، وعليها التزامات ضريبية شاملة (حاصل) محددة. ولم يكن عدد عائلات الفلاحين أو مساحة الأرض المزروعة، كما يبدو، عاملاً حاسماً. لذا، كان استمرار المستوطنة على قاعدة زراعية هو العامل الحاسم؛ ولذلك كان محررو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السجلات يدققون فيما إذا كان للمستوطنة مقبرة، ومصدر مياه، ومراعٍ وحدود واضحة يمكن تأكيدها بشهادة شهود محليين موثوقين. وغالباً ما كان يقبل قبر أحد الأولياء كدليل على استمرارية وجود القرية. وكانت الإدارة تسعى إلى إعادة القرى المهجورة إلى وضعها السابق. بعبارة أخرى، فإن التقاليد والاهتمام المركزي بالمحافظة على القاعدة الضريبية كانا من المبادىء الموجهة في إنشاء القرى.

في ظل نظام الجفت ـ خانه، شكلت العائلة الفلاحية من الناحية القانونية وحدة مستقلة، بالنسبة لحيازة واستغلال الأرض. كما شكلت القرى العثمانية عامة تجمعاً لأسر فلاحية مستقلة. وكان من الاستثناءات وجود قرى ذات أراضٍ زراعية مشتركة تتعرض للتجزئة الدورية وإعادة التوزيع. وشكل البدو الذين يمارسون الزراعة الفصلية في مزارعهم أو استقروا بشكل دائم في مثل هذه الأراضي استثناءً. إلا أنه حتى مثل هذا الاستغلال للأرض قد تحول مع الوقت إلى قرى «عثمانية» تقليدية تخضع لنظام الطابو مع وحدات جفت ـ خانه مستقلة. لذا يمكن القول إن النظام العثماني التقليدي قد سمح بإدخال نوعٍ خاصٍ من القرى في كل أنحاء الأراضي الأساسية للإمبراطورية. لأنه وفي ظل نظام الطابو، كان الفلاح يحافظ على وضع معين مع التزامات محددة ومسؤوليات ضريبية تختلف تماماً عن تلك الموجودة في ضواحي المدن، ومن الضروري إعطاء تعريف واضح لكل مجموعة. لقد تم تحديد الفلاح على أنه رجل ابن فلاح مسجل كذلك في السجلات الرسمية ويعيش فعلياً في القرية.

اكتسب مجتمع القرية خاصّيته الجماعية من خلال مصالحه المشتركة في مناطق مثل المروج، وساحات تجميع الحصاد، ومصادر المياه، وبالأخص المراعي. لقد كانت القرية تتحرك بشكل جماعي عندما يكون هناك حاجة لحماية أراضي القرية وحقولها من الغرباء، ولا سيّما من الرعاة. لم يكن للفلاحين مواشٍ كثيرة، ولذا فإن التعاون أصبح ضرورياً لرعاية الحيوانات. ولأن ذلك كان من الاهتمامات الأساسية لأسر الفلاحين، فإنهم كانوا يعينون راعياً، يجمع الحيوانات كل صباح في ساحة القرية، ومن ثم يأخذها إلى المرعى الخارجي المشترك. وكانت حماية المراعي مسؤولية مشتركة ونادراً ما كانت تحدث «معارك حول المراعي» بين القرى المجاورة. ومن أجل حماية المصالح والحقوق المشتركة،

سعى زعماء القرية، السباهيون ورؤساء القرية الكتخدا أو الأئمة، إلى الحصول على المصادقة القانونية للقاضي المحلي على هذه الحقوق. وإذا لم يكن بالإمكان التوصل إلى حلّ محلياً، كان من حق القرية رفع شكواها مباشرة إلى السلطان، إما عن طريق عريضة مشتركة أو إرسال بعثة. لذا عند تعريف المستوطنة كقرية، فإن وجود هذين العاملين كان يعتبر ضرورياً. فقد كان السباهيون يمثلون سلطة السلطان ومصالحه، بينما كان الكتخدا أو الإمام، الذي يتم اختياره من بين الفلاحين المحليين أو من الخارج، يمثل مجتمع القرية، وكان يتم دفع راتبه بالتعاضد بين القرويين[55].

وقد أدت بعض الشروط الاجتماعية، والاقتصادية والإدارية إلى بروز أنواع مختلفة من القرى في ظل النظام العثماني. فإلى جانب النوع الاعتيادي من القرى، كان هناك تلك القرى التي تطورت من خلال مجموعة دراويش تتجمع في تكية معينة، وقد حافظت مثل تلك القرى على الخاصية الأساسية للقرية التي تحتوي على قبر أحد الأولياء، وكان يزورها الغرباء وتتمتع بإعفاءات ضريبية. وكان مقدراً للقرى التي تحتل موقعاً مركزياً أو تقع بالقرب من ينبوع ماء حار، أو خزان مياه، أن تصبح مركز تسوّق للقرى المجاورة. كما تميزت كذلك أعداد كبيرة من القرى في الأراضي الأساسية للدولة بتأدية بعض الخدمات الثابتة المعينة من قبل الدولة، مثل حماية ممر جبلي (دربندجي)، أو جسر (كوبروجو)، أو العمل في مناجم الدولة (كورجي)، أو زراعة الأرز (تشالتوكجي)؛ أو تقديم الأقواس والسهام (أوكتشولر)، أو الزبدة (ياكجي). وتعكس حالياً أسماء القرى في كل أنحاء الأناضول والبلقان هذه الخلفية العثمانية.

لقد كان تعيين حدود القرية ذا أهمية حيوية. وكان على من يجمعون عائدات القرية كجزء من الوقف، أو الملكية الخاصة، أن يعرفوا بالتحديد المنطقة الممنوحة لهم. وغالباً ما كانت تنشأ نزاعات بين مالكي - الأوقاف أنفسهم أو بينهم وبين القرى المجاورة أو وكلاء الدولة. فعلى كل قيم على وقف معيّن جباية عائدات الأرض والفلاحين الموكل بهم شخصياً في السجلات. وكانت الحدود تعيّن من قبل القاضي المحلي أو أحد ممثليه، حيث كان يذهب إلى المكان ويستقصي من الموثوقين، على أرض الواقع، حقيقة الأمر ثم يضع وثيقة تعين حدود القرية

من خلال إشارات معروفة محلياً ـ أشجار صخور، ينابيع... الخ. واعتماداً على وثيقة القاضي، يصدر السلطان وثيقة تعيين الحدود، سينير نامه (وكلمة سينير مستعارة من اليونانية). في الحقيقة، كانت حدود القرى تعود إلى ما قبل الحقبة العثمانية بوقت طويل. وما كان قائماً على العرف في الأزمنة القديمة يعتمد عليه كإثبات لحقوق الجماعة. لقد تناسبت روح المحافظة القروية مع توجه الإدارة الإمبراطورية. لذا كانت الدولة مسؤولة وبشكل أساسي، عن استمرارية طبيعة الأراضي الريفية وطوبوغرافيتها. وكان اهتمام الدولة نابعاً من ضرورة حمايتها لمصادر الدخل المعتمدة على تحديد الوحدات القروية.

يمكن أن يتغير سكان القرية بشكل جذري، إلا أن القرية باسمها وحقولها كانت تستمر. وقليلة هي القرى التي اختفت كلياً من السجلات الرسمية. وكانت القرى المهجورة تسجل كمزارع وفي معظم الأحيان بنفس اسم القرية، وكانت الدولة تتخذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى أوضاعها الأساسية. ولذا يمكن تحديد كل قرية، وكل مزرعة، وكل جفتلك، وكل مرعى من خلال السجلات؛ كما يمكن تحديد كل حقل (Tarla) باسمه المحلي. وكان لكل وحدة قروية اسمها الخاص، ومعظمها على اسم المالك الأول الذي سجّلت باسمه؛ ولذا فإن الوحدة كانت معروفة من قبل الموظفين الرسميين في استانبول، ومن قبل دافعي الضرائب المحليين. إن تعريف وحدة الأرض باسمها الخاص ألغت الحاجة لأن تقوم الإدارة بمسح طوبوغرافي مفصّل.

ويبدو، وإن لم يكن في الغالب، أنه لم يكن هناك أحياناً حدود واضحة بين القرى، ولهذا السبب قام أعضاء من النخبة الحاكمة أحياناً بضم مساحات من الأراضي التابعة تقليدياً للقرى المجاورة، إلى عقاراتهم الواسعة. وتعرض سجلات المحاكم الشرعية وقائع عن نزاعات متكررة بين سكان القرى وأعضاء النخبة حول الحدود. وكان من المفترض أن تبقى الحكومة المركزية محايدة في مثل تلك المواجهات، لكن كبار مالكي الأراضي النافذين، مثل الباشوات والوزراء، وبنات السلطان، أو أصهاره كانوا يحظون بالأفضلية وقد استغلوا وضعهم لتوسيع ممتلكاتهم. وغالباً أيضاً، ما كانت تقع نزاعات على الأراضي المشتركة المستغلة من قبل قريتين. في مثل هذه الحالات كان المشرّع يعترف عادة بملكيات القرية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشتركة (المشاع). وكان مالكو التيمار يجبون الضرائب ليس على قاعدة الأرض، وإنما بحسب طريقة تسجيل الفلاح. فحيث يزرع الفلاح كان عليه أن يدفع الضريبة للسباهي المسجل الخاص به. وعندما تكون الأرض الواقعة بين قريتين أرضاً مواتاً واسعة مثل جبل أو غابة، لا يستطيع أي من القريتين ادعاء ملكيتها. وفي مثل هذه الحالة كانت حدود كل قرية تمتد إلى الأرض المحاذية للأرض الموات.

باختصار، كانت كل الأراضي الزراعية في الإمبراطورية تقسم إلى وحدات قروية تقليدية تمثل كل واحدة منها وحدة أرض وجماعة ومالية. وكانت كل قرية من جهتها مقسمة إلى وحدات جفتلك أو أجزائها (نصف جفتلك)، بحسب توفر العائلات الفلاحية أو قوة العمل. ولكي تبقى كوحدة اقتصادية، كانت كل قرية تحتاج إلى أراضٍ زراعية كافية لتأمين معيشة سكانها، وإلى مراع لحيوانات الحراثة والمواشي، وإلى مرج غالباً ما يكون قريباً من القرية، وإلى ساحة لتجميع المحصول، وإلى سبيل ماء ومقبرة. لذا ففي القرية التي يوجد فيها نبع ماء لتوليد طاقة مائية، فإننا نجد أيضاً مطحنة حبوب. وكان الجفتلك وأجزاؤه يقسم إلى حقول تقاس بالدونم (تبلغ مساحة دونم نحو 920 متراً مربعاً). وغالباً ما كانت حقول الحبوب تسيج بقناة، أو بشجيرات صغيرة، أو بالحجارة.

ولأن الحقول كانت تستخدم بمعظمها لزراعة الحبوب أو المنتجات الأخرى الرخيصة نسبياً، لم يكن من الضروري تطويقها بشكل دقيق. وكما تم شرحه أعلاه، فإن نظام الحقول المفتوحة كان سائداً في التقسيمات الريفية للأراضي العثمانية كما هو عليه الوضع حالياً في الشرق الأوسط. وكانت حماية المحاصيل من الحيوانات المتجولة أو قطعان البدو من الاهتمامات الرئيسية للقرية. فكانت كل قرية تعين، وبشكل جماعي، رجلاً للمراقبة كيربكجيشي أو دشتبان. أما الحدائق وبساتين الفاكهة فغالباً ما كانت تسيج بجدران من الحجر. وقد غضب المرشد الروحي لمحمد الثاني، الشيخ أق ـ شمس الدين، غضباً شديداً عندما علم بأن راعياً قد سمح لقطيعه بالدخول إلى «مرعاه المحمي بجدار». وكان السباهيون يجبون غرامة خاصة من الذين يسمحون لحيواناتهم بالتعدي على محاصيل الآخرين.

الهوامش

(1) İnalcik (1983a), pp. 878-83.

(2) Hütteroth (1974). pp. 19-47.

(3) المرجع نفسه، pp. 40 - 41.

(4) Barkan (1939-40), pp. 165-80.

(5) Hütteroth (1974). pp. 20-21.

(6) المرجع نفسه.

(7) Venzke (1981).

(8) Hütteroth (1974). pp. 27-35; Hütteroth and Abdulfattah (1977).

(9) Hütteroth (1974). Table 2b.

(10) Tanoğlu (1954), pp. 27-28.

(11) Cohen and Lewis (1978), pp. 19-41; McGowan (1969), pp. lix-lxxii; İnalcik (1969b).

(12) للحصول على مقاربة قائمة على مبدأ مالتوس للديموغرافية العثمانية، راجع Cook (1972).

(13) Jennings (1978), pp. 89-98.

(14) المرجع نفسه، p. 95.

(15) İnalcik (1991a), pp. 161-76.

(16) Hütteroth (1974). p. 21.

(17) Greenwood (1988); Cohen (1989), pp. 11-61.

(18) Soysal (1976), p.17.

(19) المرجع نفسه، p. 26.

(20) وبحسابات (Soysal)، 250 طناً.

(21) İnalcik (1982b), pp. 86-88, 103-6.

(22) المرجع نفسه، p. 78.

(23) انظر qv. «mazra'a» EI^2; Adanir (1988).

(24) Tanoğlu (1954), p. I; Hütteroth (1968), pp. 24-52; Tunçdilek (1960), pp. 17-55; Hütteroth and Abdulfattah (1977), pp. 29-32.

(25) Tunçdilek (1960), p. 44.

(26) المرجع نفسه، pp. 47 - 54؛ برقان (1943)، pp. 28 - 32.

(27) Hütteroth and Abdulfattah (1977), pp. 29-32.

(28) Barkan (1988), p. 156 no. 12.

(29) المرجع نفسه، p. 114.

(30) Lemerle (1958), pp. 59-60، الذي يرفض محقاً، مفهوم الملكية الجماعية للأرض في الإمبراطورية البيزنطية؛ Gorecki (1984), pp. 77-107.

(31) راجع مجموعة قوانين محمد الفاتح في كتاب Barkan (1943), p. 390, article 16.

(32) Gökbilgin (1964). p. 208.

(33) Güçer (1964). pp. 10-11; İnalcik (1965a), p. 130.

(34) Akdağ (1963), pp. 250-57.

(35) Ibid., pp. 250-58; Güçer (1964), pp. 19-29; cf. İnalcik (1980a), pp. 281-303, in particualr 294.

(36) Tanoĝlu (1954), map.

(37) Hütteroth and Abdulfattah (1977), pp. 23, 24, maps 3, 10, 13.

(38) Venzke (1981), p. 40.

(39) BBA, TTD, Konya 40, dated 906 H/1500-1.

(40) İnalcik (1965b), p.127.

(41) Bayerle (1973), p. 70.

(42) Barkan (1939-40), pp. 27-74، من بين الـ 164 قرية، سُكنت 45 قرية من قبل الأقجاقوينلو التركمان، وسُكنت 119 قرية من قبل أسرى الحروب.

(43) برقان (1942b)، ص. 307؛ للاطلاع على مشاريع استصلاح واسعة للأراضي، راجع إينالجك (1985b)، ص ص. Viii، 108 ـ 111.

(44) Barkan (1942), pp. 279-304.

(45) Zirojević (1987).

(46) McGowan (1983), xxiii-xxv; Barkan (1943), p. 230.

(47) Veinstein (1985), pp. 177-210.

(48) المرجع نفسه، ص ص 197 ـ 99، إلا أنه ليس من المناسب اعتبار هذه الأراضي «عسكرية»، لأنها كانت وببساطة أراضي مقاطعالو وكان بإمكان أي شخص استئجارها.

(49) Faroqhi (1984), pp. 191-266.

(50) Evliya Çelebi (1896-1938). II, P. 12.

(51) Blount (1636), p. 583.

(52) İnalcik (1965b), p. 124.

(53) İnalcik (1989).

(54) Majer (1984), pp. 17-21; İnalcik (1988b).

(55) Faroqhi (1980), pp. 87-99.

(د) التجارة

8
استانبول والاقتصاد الإمبراطوري

إطعام مدينة ضخمة

كانت استانبول المركز الرئيسي للتبادل التجاري بين الجنوب والشمال في المناطق الممتدة بين البحر الأسود والمرافىء الدانوبية، كما بين المدن الرئيسية لشرقي البحر الأبيض المتوسط، والجزيرة العربية والهند. وكان التجار المقيمون في استانبول يستوردون البضائع المصنعة الأوروبية المنشأ، وبالأخص الأقمشة الصوفية، وكذلك أيضاً ما يسمى بالمنتجات الشرقية، وأهمها الفلفل، والأنواع الأخرى من التوابل والصباغ. وكانت كل من كافا، وكيليا وأق كرمان مراكز العبور الأساسية لتجارة الشمال ـ الجنوب هذه، وقد حلت أق كرمان محل كافا، وخاصة بعد الفتح العثماني لاستانبول. وقد زود تجار استانبول وصناعيوها البحر الأسود والمناطق الشمالية الأقمشة الصوفية، والألبسة الجاهزة والمنسوجات الحريرية من بورصة، التي كان عليها طلب كبير أيضاً في بولندا، والسويد وموسكو. لكن الأكثر أهمية من التجارة العالمية كانت التجارة الداخلية بين مناطق جنوبي وشمالي البحر الأسود. إذ كان الاهتمام الرئيسي للحكومة الإمبراطورية هو تأمين تدفق متواصل للمواد الغذائية الأساسية للعدد الضخم من سكان استانبول. فقد سبب

النقص المتقطع للقمح والطحين الضروريين للسكان مشاكل جدية للحكومة.

أصبح تأمين الخبز اليومي للسكان المدنيين وبأسعار معقولة، من الواجبات الحيوية للدولة لدرجة أن إحدى المهام الرئيسية للصدر الأعظم كانت زيارته الأسبوعية للأسواق لتفقد مخزون الحبوب، والأفران، وأسعار الخبز ونوعيته. وكان السلطان، في أوقات النقص الحاد، يزور الأسواق متخفياً ويفرض أشد العقوبات على التجار الذين تثبت عليهم عمليات الغش. وكانت الإساءة إلى العامة تعتبر إضعافاً لحكم السلطان؛ لذا، كان على السلطان أن يثبت للناس أن خبزهم اليومي من اهتماماته الشخصية. وكانت الحكومة، في أوقات النقص، تنظم الأسعار بصرامة بإعادة احتساب الأسعار وتعديلها دورياً، وتوزيع الحبوب مجاناً على الفقراء من خلال تكايا الدراويش. ولحل مشكلة التأخير في الحصول على الموارد، كانت الحكومة تنظم أيضاً عمل المطاحن. بل إن بذور القمح كانت تقدم للمزارعين بحسم يصل إلى حوالى 50 بالمئة من سعر السوق.

قدّر استهلاك استانبول اليومي للحبوب في أوائل القرن الثامن عشر بحوالى 200 طن[1]. أما المناطق الرئيسية لزراعة الحبوب لاستانبول فكانت التالية: سهول ثرات (تراقيا) ابتداءً من مرفأ تاكيرداغ؛ وحوض نهر الدانوب، وكان إنتاجه ينقل من برالا، وإيراكيا، وقسطنطا، والقمح البلغاري عن طريق بورغاز؛ ومنطقة السهوب الممتدة بين دوبروجا ونهر الدون، وكان إنتاجها ينقل عن طريق كيليا، وأق كرمان، وآزوف وكافا؛ وسهول تساليا عن طريق فولوز؛ غربي الأناضول عن طريق فوتشالا، وإزمير؛ وقمح مصر وحبوبها المصدرة عن طريق دمياط والإسكندرية. وامتازت كل هذه المناطق بسهولة اتصالها البحري مع العاصمة الإمبراطورية. ومنذ زمن المماليك، كانت مصر تمد الحجاز بكميات كبيرة من الحبوب[2].

لقد كانت استانبول تستورد من منطقة البحر الأسود الجزء الأكبر من مؤونتها وموادها الأولية بما فيها الحبوب، واللحوم، والجلود والأخشاب. وكانت خصوبة الأرض والزيادة الكبيرة في الإنتاج، إضافة إلى الأسعار المنخفضة والمواصلات المائية تشكل العوامل المحددة لعملية الاستيراد. واتخذت الحكومة إجراءات صارمة من أجل وصول مخزون الحبوب في الوقت المحدد وبالكمية الكافية[3].

وبدون شك، شكل الشحن البحري المشكلة الرئيسية لتأمين مؤونة استانبول. فكانت شركات الشحن اليونانية المتمركزة في يني كوي على البوسفور هي المسؤول الرئيسي عن نقل الكميات الكبيرة من البضائع من البحر الأسود إلى استانبول. وكانت المراكب الكبيرة تغادر استانبول في أوقات منتظمة، بينما كانت السفن الصغيرة التي تنطلق من مرافىء البحر الأسود تملأ الخطوط البحرية المنتشرة بين استانبول ومرافىء غربي وجنوبي شواطىء البحر الأسود، وبحر مرمرة وجزر بحر إيجة (راجع الجدول 36:I). وكانت الفترة المفضلة للإبحار في البحر الأسود محددة بستة أسابيع تمتد بين الخامس عشر من آب/ أغسطس وحتى الثلاثين من أيلول/ سبتمبر. وكانت الملاحة تتوقف تقريباً خلال أشهر الشتاء. وفرضت هذه الظروف وجود نظام فعال لتنظيم عمليات التخزين والنقل البحري.

كانت كل أنواع المراكب والسفن ذات الأحجام المختلفة تنتقل بين استانبول ومرافىء البحر الأسود. وبحسب أحد سجلات الضرائب البحرية الذي يعود لعام 1483، فإن 2.019 سفينة و2.265 مركباً قد رست في مرفأ استانبول في عام واحد.

ويشير تقرير رسمي صادر في عام 1520[4] إلى إن ما بين 70 أو 80 سفينة كانت تعبر البحر الأسود بانتظام منطلقة من مرافىء استانبول، وطرابزون، وسمسون وسينوب، محملة بالسلع القطنية، والحريرية، والموهير والتين، والليمون، الخ. وترسو في بريلا (Braila)، حيث يعاد تحميلها بالحبوب القادمة من المرافىء الدانوبية في نيقوبوليس وفيدين. وكان النقل النهري والبحري للشعير من المقاطعات الدانوبية عبر نهر الدانوب والبحر الأسود إلى استانبول، الأرخص إضافة إلى كونه الطريقة الأفضل. وبسبب الاهتمام بإبقاء سعر هذه المادة الأساسية منخفضاً، طلبت الحكومة أيضاً فرض الضرائب الجمركية مرة واحدة على هذه السلعة. ومن أجل حماية الإنتاج المحلي، اتخذ وكلاء الحكومة أيضاً الإجراءات اللازمة لإبقاء الأسعار المحلية بمستويات معقولة. وكانت الأسعار المتدنية جداً تؤثر بشكل كبير في العائدات الضريبية وفي مدخول سباهيي المقاطعات. وكانت الحكومة تقوم باستقصاءات دقيقة من خلال القاضي المحلي وتثبت أسعار الحبوب بشكل منفصل لكل سنجق[5].

الجدول 36:I المؤن التي تصل إلى استانبول عن طريق البحر (بحسب سجل رسوم السوق المتوجبة [احتساب] الذي يعود لتاريخ ذي القعدة 1092/ 1681، والمحفوظ في مكتبة بلدية استانبول، مجموعة جودت، ب. 2)

السفن القادمة من	المؤن	أنواع السفن
مصر	توابل، أرز، كتان، حنة، سكر، نيترات الأمونيوم	سفن كبيرة (قاليون) مراكب أميرية؛ مراكب صغيرة (فرقاطة وشيكا)
إزمير، كوشاداسي، أدرميد، فوشالار، قره بارون، استانكوى	فواكه مجففة (زبيب، تين، إلخ)	مراكب أميرية
منطقة بحر مرمرة	زيتون، عنب، تفاح، إجاص (كمثرى)، خوخ (برقوق)، كرز، مشمش، الخ في سلال	مراكب أميرية (كايك)
مرافىء جنوبي البحر الأسود	تفاح، كستناء	مراكب أميرية
مرافىء بحر إيجه	الحمضيات	مراكب تدعى أسكابونيا ومراكب طايوس
جيرازون ومرافىء جنوبي البحر الأسود الأخرى	الناردين (سنبل الطيب)، البندق	مراكب أميرية
أردك، أيدينجك، الخ	زيتون مجفف	مراكب أميرية
غاليبولي، بورجوس، البوسفور، كازداغي	دبس السكر، كبيس	مراكب أميرية
لامنوس، ميتيلان، إلخ	جبن غير مملح	مراكب أميرية
كيليا	لحم بقر كيليا المجفف	في أكياس من 7 و3 قنطار، بواسطة السفن

السفن القادمة من	المؤن	أنواع السفن
طرابلس (سوريا) وإزمير	صابون	في أكياس من 3 و1.5 قنطار
استانكوى والمناطق المجاورة	عصير الليمون الحامض	مراكب تدعى مايسترا أو داربونا
أدرميد والمناطق المجاورة	زيت الزيتون، الفاكهة	مراكب أميرية
ميتيلان	زيت الزيتون	في مراكب تبلغ حمولتها 1.000، 600، أو 300 قنطار
مرافىء البحر الأسود	سمسم، بذور الكتان	شايكا، مايسترا، داربونا، مايسترا، داربونا، شايكا، وبارتين بابيكها
غالاتزا	ملح صخري	شايكا، مايسترا، وداربونا
مرافىء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (بالأخص، تاكيرداغ، فولوز، كافا، أق كرمان)	الشعير، الدّخن	
مانلي بانديرما، بورغوس، بيغادوس، سيليفري، تشاكمجي	القش	
مانلي كارابيغا، شاهيركوى	فول، صمغ الأخشاب	
أناضولو - حصار ورومللي حصار، أزميت، ميديا، تاركوس، الخ	فحم	
احتابولو، بارتين، أينابولو، ميديا	أخشاب	
أقجاي، ساكاريا، أزغلي	ألواح خشبية	
هورا، ميرافتن	قرميد	
آناز، شار	أباريق صغيرة وكبيرة	
أيليوتا	خل	

السفن القادمة من	المؤن	أنواع السفن
كريت، كاليوموز	خرنوب	
(من سماكوف) عن طريق ڤارنا	حديد	
جزيرة سانتور، فوتشا	حجارة	
كافاك على البوسفور	حجارة للبناء	
كازداغي، ميتيلان	بلوط ڤالونيا، صمغ الأخشاب، القار، زيتون	
كازداغي، أدراميد	زيت الزيتون، لحاء شجر الصنوبر	
أيوب، أشكودار	لبن، زبدة	
ميتيلان	جبنة قشقوان	
تاكير داغ وكورلو، الأفلاق والبحر الأسود	جبنة تاكارلك	
الأفلاق والروماللي	جبنة طولوم	
أزميت، داريكا، يالوڤا	جبنة كاشار	
تالاندا، أكريبوز، الأناضول	جبنة كيزيل ـ تاكارلك	
البحر الأسود	الشحم الحيواني لصناعة الشموع	

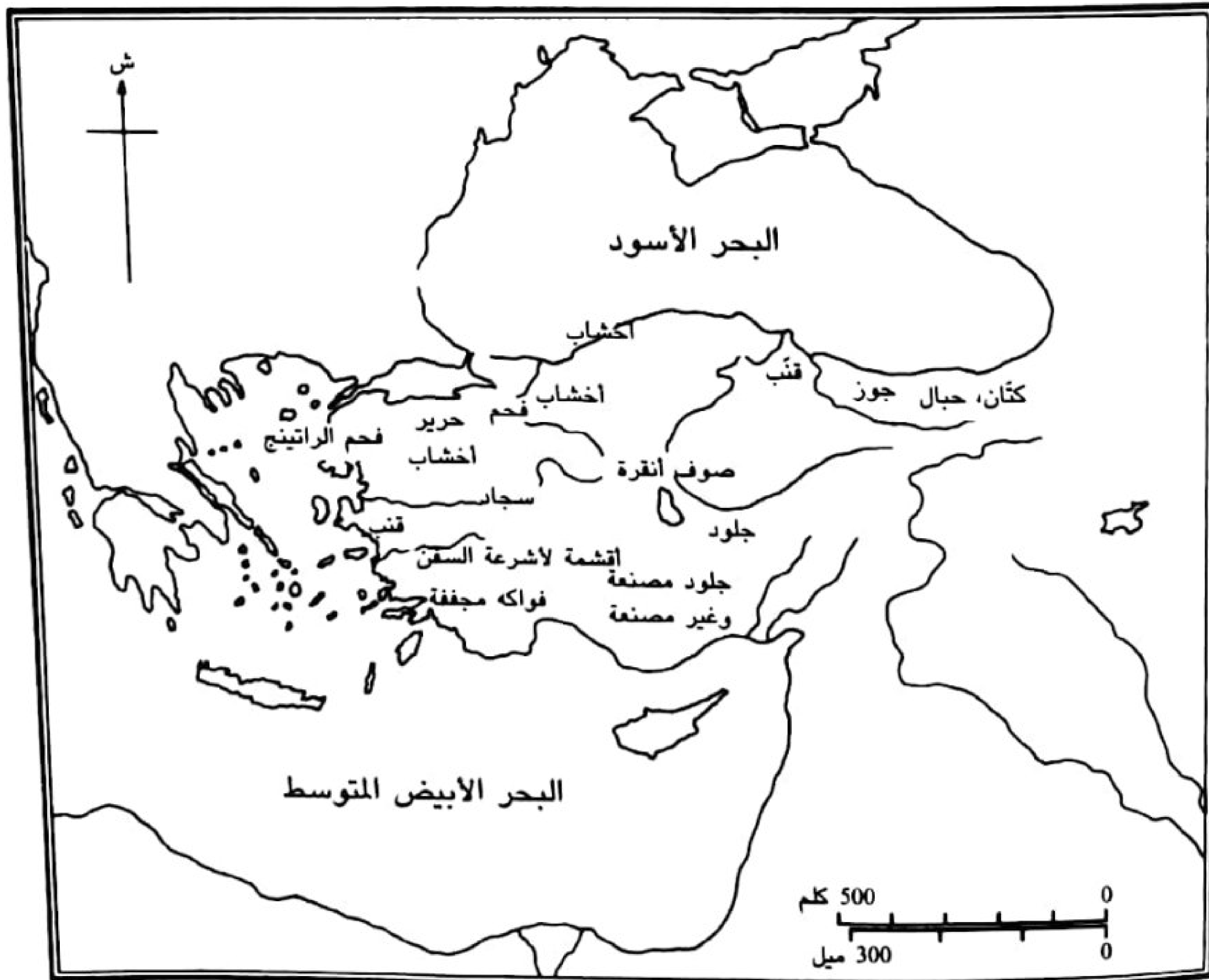
في أوائل القرن السابع عشر، استأجرت الحكومة 118 سفنية من اتحاد ستة وخمسين من مالكي السفن للقيام بـ658 رحلة فردية لنقل حوالى 17.000 طن من الحبوب والطحين من مرافىء أيزاكيا، وآزوف، وبورغاز في منطقة البحر الأسود إلى استانبول. وقد كلفت هذه العملية الحكومة مبلغ 5.5 مليون أقجة[6]. وكانت نسب أجرة الشحن عالية جداً. فمثلاً قدّر سعر شحنات الحبوب من أيزاكيا في الدانوب الأدنى إلى استانبول بقيمة 8 أقجات لكل كيل (25.65 كلغ)، أي حوالى 15 بالمئة من القيمة الفعلية للبضائع المشحونة.

كان توفر موارد القمح، الحيوي جداً في تموين العاصمة الإمبراطورية

والجيوش أثناء الحملات، يتأثر كثيراً بالطلب الإيطالي على الحبوب والأسعار المرتفعة التي كانت المدن الإيطالية مستعدة لدفعها.

موارد الحبوب وأوروبا

باختصار، لقد تنافست كل من البندقية واستانبول على موارد حبوب الشرق. ورأى البعض(7) أن انخفاض كمية القمح المستورد إلى إيطاليا من المناطق العثمانية خلال فترة 1564 ـ 1600 يمكن اعتباره مؤشراً على الضغط السكاني في الإمبراطورية العثمانية. إلا أن التقلبات السنوية في تجارة الحبوب كانت تعتمد على عوامل مثل الحروب، وسياسات الحكومة، والمناخ. ويبقى التساؤل مطروحاً عما إذا كانت التغييرات الملحوظة تعود حقيقة إلى عوامل طويلة المدى مرتبطة بالنمو السكاني أو عوامل قصيرة المدى سببها المتغيرات الأخرى.



10 البضائع الأناضولية التي تباع في استانبول

المصدر: Mc Carthy (1982)، ص. XXX

ويرى مصطفى أكداغ[8]، اعتماداً على التقارير المتنامية حول نقص الحبوب في المدن الأساسية، أنه لم يظهر في تركيا قبل منتصف القرن السادس عشر نقص في الحبوب على المدى الطويل. ولاحقاً، وبسبب وعي الحكومة المتزايد لصعوبة تموين المدن الكبرى، فإنها بذلت كل مسعى لوضع حد لتجارة تهريب القمح. ومن المدهش أن نقرأ في التقارير العثمانية عن تجارة التهريب الواسعة التي كانت تتم في المناطق الساحلية: كان المهربون، الذين يبيعون البضائع بعشرين بالمئة أكثر من الأسعار الرسمية المحددة، يملأون مخازنهم بكميات كبيرة من القمح لبيعها لمالكي السفن الأوروبيين. وقد كان مالكو التيمار، والحكام، والإنكشارية وحتى أعضاء من طبقة العلماء ضالعين بنشاط فعّال في هذه التجارة المربحة. إلا أنه وبالنسبة لأكداغ[9]، فإن السبب الفعلي للنقص الطويل المدى في الأناضول لم يكن تجارة التهريب النامية بسبب الأسعار الأوروبية المرتفعة، وإنما انتشار نظام الجفتلك الذي أدى إلى انخفاض مساحة الأراضي المزروعة لصالح تربية الماشية.
ويمكن تلخيص تجارة الحبوب في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وبحسب وثائق البندقية العائدة لايمارد (Aymard)[10]، كالتالي:

1548 ـ 53	مواسم سيئة ونقص في إيطاليا؛ وفرة استثنائية وأسعار متدنية في تركيا؛ 300,000 - 400,000 ستيا (Staia) (240,000 - 320,000 هكتوليتر) تم تصديرها من تركيا عام 1552
1553 ـ 60	استمرار مواسم الحصاد السيئة في إيطاليا (ما عدا عام 1553)؛ فرضت الحكومة العثمانية حظراً على التصدير بسبب النقص والحروب
1565 ـ 67	حظر عثماني
1570 ـ 72	حظر بسبب الحروب العثمانية ـ البندقية
1574 ـ 75	نقص ومجاعة في الأناضول واستانبول
1582 ـ 88	تقلبات في عمليات الاستيراد من الشرق
1588	نقص في استانبول
1589	النقص الكبير في الشرق
1590	النقص الكبير في إيطاليا؛ واستيراد القمح من دول البلطيق

1591 ـ 93	إعادة فتح أسواق القمح في الشرق
1594	حظر عثماني؛ استيراد إيطاليا الواسع من الدول الشمالية
1595 ـ 1629	الشرق ينافس دول البلطيق في تأمين حاجات إيطاليا من القمح

شكلت منطقة بحر إيجة والمقاطعات الألبانية المصدر الرئيسي لمشتريات القمح في البندقية إما بإذن شرعي أو عن طريق التهريب. وقد أدى نقص المحاصيل وارتفاع الأسعار في غربي الأناضول في عام 1564 ـ 65، المذكور في مصادر البندقية، إلى قيام تجارة قمح نشطة من مقدونيا وثراث (تراقيا) إلى شواطىء بحر إيجة وآسيا الصغرى. ويستخلص أكداغ[11] تعميمات شاملة، بأنه قد كان هناك نقص دائم تقريباً في الحبوب، وأسعار أكثر ارتفاعاً في غربي الأناضول وحوض بحر مرمرة في القرن السادس عشر لأن الدول الغربية كانت تقوم بعمليات شراء واسعة هناك. أما بالنسبة للنقص وارتفاع أسعار الحبوب في استانبول في ثمانينيات القرن السادس عشر، فإن السبب يعود، وبحسب مصادر البندقية، لتحويل الزائد من الحبوب إلى الجيش الذي كان يحارب في إيران بين سنوات 1578 و1590.

قبل عام 1549، اعتمدت الجمهوريات الإيطالية على القمح المزروع في مناطق إيطاليا، ثم بعد عام 1593، أدى الاستيراد الكثيف للقمح من دول البلطيق إلى تغيير النمط المتبع، إلا أن ذلك لم يلغ عمليات الاستيراد من الشرق. بل إن القمح المستورد من الشرق قد حلّ محل قمح دول البلطيق بسبب الأسعار المنخفضة، والملائمة في سنوات 1600 ـ 01 و1628 ـ 29. وضمن هذا الإطار الواسع، فإن التغييرات في استيراد القمح من الشرق لا يبدو أنها تعود إلى انخفاض مستمر يمكن أن يعزى إلى عامل ثابت، مثل الضغط السكاني الطويل المدى. فالازدهار الاقتصادي لأعوام 1549 ـ 53، الذي يعتبر بداية عصر جديد في تجارة الشرق والغرب، يمكن أن يكون وببساطة نتيجة تباين غير اعتيادي في الأسعار بين المنطقتين سببه مواسم جيدة بشكل استثنائي في الشرق ونقص عظيم في إيطاليا. وعلى أي حال، وبسبب تكاليف النقل العالية، فإن الاستيراد من الشرق كان ممكناً من الناحية الاقتصادية فقط عندما تكون الأسعار في الشرق أقل من نصف الأسعار في إيطاليا. ويبدو أن السعر كان المؤشر الوحيد الأكثر تأثيراً في تجارة الشرق والغرب.

كان التحدي الأساسي دائماً هو توفير الحبوب لأسواق استانبول وإبقاء أسعارها منخفضة. وعلينا أن نتذكر أن الهدف الأساسي لملكية الدولة للأراضي المزروعة ولقيام نظام الجفت ـ خانه هو تأمين مصدر ثابت من الحبوب للأسواق. ولذا لم يكن بالإمكان ترك تموين العاصمة والجيش للتجار وللتنافس الحر بين قوى السوق، لأن المجاعة وما يتبعها من معاناة غالباً ما كانت تدفع السكان والجنود إلى حافة الثورة.

لكن كان على الدولة اللجوء في النهاية إلى وسائل أكثر مرونة، لأن سياسة احتكار التجارة وتحديد الأسعار غالباً ما كانت تؤدي إلى نتائج عكسية. فقد كان تسليم المحاصيل يتراجع عندما يفرض على الفلاحين بيع إنتاجهم بالأسعار الحكومية المنخفضة. هذه الحقائق دفعت الحكومة إلى اتباع طرق أكثر ليبرالية وأجدى اقتصادياً بشراء المحاصيل بأسعار السوق. واتبعت هذه الطرق الليبرالية بشكل خاص، في المناطق الإثنية الحساسة ومناطق الحدود حيث كان من المهم كسب دعم الفلاحين. وخلال سنوات الحرب الحاسمة بين عامي 1593 و1606 في هنغاريا، كان تموين الجيش بالقمح والشعير واللحوم يدبر إما من الأسواق المحلية أو بإرسال هذه المواد بالمراكب البحرية من المستودعات في بلغراد أو من الحصون الهنغارية الجنوبية[12].

شكلت كل من بورغاز، وفارنا، وكيليا، وأق كرمان على البحر الأسود، وفيدين، ونيقوبوليس، وريستشوك وسيليسترا على نهر الدانوب المرافىء الأساسية لتصدير الفائض من القمح من مناطقها الداخلية. وبينما كان من الصعب منع تجارة تهريب القمح في بحر إيجة، قامت الحكومة بتشديد رقابتها على الإنتاج في مناطق البحر الأسود وبحر مرمرة وذلك بمراقبة عمليات النقل من خلال المضائق. في أوقات النقص أو المجاعة، كان وكلاء الدولة الخاصون يلجأون إلى الشراء القسري للقمح من مراكز الإنتاج أو من الأسواق الرئيسية. وكان على حاكمي الأفلاق والبغدان تأمين كمية معينة من القمح، وبسعر محدد لسوق استانبول[13].

ويرى أحد المراقبين البنادقة[14] أن شراء المحاصيل بأسعار محددة كان أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض إنتاج القمح في الإمبراطورية العثمانية. فلم يكن هناك أي حافز للفلاح لإنتاج ما يزيد عن تأمين معيشته وبيعه بأسعار منخفضة. ويبدو أن

هذه السياسة غير الحكيمة قد جعلت استانبول تعتمد في مواردها الغذائية، وأكثر من أي وقت مضى، على الإمارات الدانوبية. ودفعت ثورة حاكم الأفلاق ميغال الشجاع (1593 ـ 1601)، الذي أوقف تصدير المواد المطلوبة، أسعار القمح واللحوم إلى الارتفاع في استانبول[15]. وقد أرسلت مصر، وهي أحد المصادر الهامة الأخرى لقمح استانبول، كميات كبيرة من القمح إلى العاصمة العثمانية.

وقد مرّ معنا سابقاً أن حاجة استانبول المتنامية إلى الحبوب واللحوم قد أدت إلى تحويل السهوب بين دنيبر وقارنا إلى منطقة واسعة للزراعة التجارية وتربية الماشية. وبحفر الآبار واستخدام المياه الجوفية، استقر التتار والتركمان اليوروك في سهوب دوبروجا، التي كانت سابقاً غير مأهولة. وقد أطلق على معظم القرى المستحدثة في القرن السادس عشر اسم حافر الآبار المحلي. وكانت قارنا، المأهولة بكثافة من قبل اليوروك، ومرفأ تصدير إنتاج منطقة السهوب في الشمال، مركزاً تجارياً نشطاً للماشية، والصوف، والجلود، والمنتوجات الجلدية. وحدثت تغييرات مماثلة، بالانتقال من تربية الماشية إلى زراعة الحبوب، في أراضي السهوب المحاذية لكيليا وأق كرمان. وفي دلتا الدانوب، تطورت بريلا وأصبحت مرفأ الترانزيت الأساسي بين أراضي الدانوب والبحر الأسود. وبحلول عام 1520 كان المرفأ يستقبل ثمانين سفينة من طرابزون، وسينوب، وسمسون، واستانبول، ومن أوروبا[16]. وكانت السفن الواصلة من المرافىء الدانوبية البعيدة مثل فيدين تحمل معها الحبوب، والمنسوجات، ومنتجات الحديد، التي كانت تباع في الأسواق المحلية أو تنقل مباشرة إلى مراكب مبحرة.

وتشكل القرى الساحلية الجنوبية لبحر مرمرة نموذجاً هاماً آخر للتأثير البنيوي لسوق استانبول في الزراعة المناطقية. كانت القرى اليونانية بتوزعها على منحدرات سلسلة الجبال الساحلية لجنوبي بحر مرمرة، مثل كورشونلو، وساكي، ومودانيا، وبيغادوس، وستوس، وكوتشي، وهي تنتج بشكل أساسي النبيذ، والزيتون، والفاكهة، تعتمد تماماً على سوق استانبول. وقد حافظت على مستوىً معيشي عالٍ مقارنة مع القرى الداخلية، التي كانت تعتمد على إنتاج القمح والشعير[17]. وللمحافظة على ازدهار القرى اليونانية، منحتها الحكومة العثمانية وضع الأوقاف السلطانية، مما أدى إلى دوام خصائصها الاثنية، والاقتصادية والاجتماعية حتى القرن العشرين.

لقد أدى الطلب على الحليب ومشتقاته، مثل اللبن (الزبادي) والزبدة الطازجة، إلى انتشار أعدادٍ كبيرة من المزارع المخصصة لمنتجات الحليب في ضواحي استانبول. وكان أعضاء من النخبة الحاكمة، المهتمة بتحقيق أرباح كبيرة، تملك العديد من مثل هذه المزارع، وخاصة في منطقتي أيوب وأشقودره. وتمحورَ قطاع هام من التجارة الإقليمية في الإمبراطورية حول تأمين الجبن المعتق لاستانبول. وكانت بعض مرافىء الأفلاق، والرومللي والبحر الأسود تصدر كميات كبيرة من جبنة تكرلك وطولوم إلى استانبول، بينما كانت جزر لامنوس وميتيلان تصدر الجبن غير المملح وجبنة الكوشر العبرية التي كانت تأتي من المناطق القريبة من مدن إزميت، وداريكا ويالوڤا. ويبدو من دفاتر الجمارك اليومية أن الجبن كان مادة تجارية هامة.

وكانت كميات كبيرة وزهيدة الثمن من البضائع مثل الفاكهة الطازجة، والزيتون، ودبس السكر، والمخللات تأتي من السهول والوديان الخصبة المحيطة ببحر مرمرة. ونتيجة لذلك، ارتبطت البستنة بسوق استانبول الضخم، وازدهرت في هذه المناطق. وكانت الفواكه الأخرى مثل التفاح، والحمضيات، والكستناء والبندق تأتي من مناطق أكثر بعداً. وكان الزبيب والتين يأتي من غربي الأناضول، والبندق من طرابزون وغيرازون، والكستناء من بورصة وسواحل جنوبي البحر الأسود. وكانت جزيرة استنكوي (كوس) في بحر إيجة من المناطق الهامة لإنتاج الحمضيات. وكان الزيتون وزيته، وهما من المواد الغذائية الأساسية للعامة، يستوردان بشكل أساسي من أدرميد وميتيلان، أقرب المناطق المصدرة. وكان الزيتون وزيته يأتي أيضاً من بساتين الأودية الغنية القريبة من أثينا.

الهوامش

(1) Murphey (1988), pp. 230-34.

(2) سنوياً 48.000 طن بحسب تقديرات Murphey (1988), p. 222؛ بينما الأرقام التي تعطيها فاروقي (1990)، ص ص. 118 ـ 22، أقل بكثير.

(3) Murphey (1988), p. 222.

(4) Beldiceanu-Steinherr (1964b).

(5) Güçer (1952). pp. 58-60.

(6) Murphey (1988), pp. 266-28.

(7) İnalcik (1978a), pp. 80-83, cf.Cook (1972).

(8) Akdaĝ (1949), XVI, pp. 390-95.

(9) المرجع نفسه.

(10) انظر İnalcik (1978a), pp. 80-83.

(11) Akdaĝ (1949), XV, p. 513.

(12) Finkel (1988), pp. 138, 147-49, 155-59, 175-77.

(13) في منتصف القرن السادس عشر مثلاً، شحنت الإمارتان حوالى 5.000 طن من الشعير إلى استانبول للاسطبلات الإمبراطورية، Bulgaru (1969), p. 666.

(14) Bailo Giovanni Moro (1587-90) cited by Bulgaru (1969), p. 667.

(15) المرجع نفسه، p. 671.

(16) Cvetkova (1971), p. 323.

(17) İnalcik (1993).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

9

التجارة العالمية: الأوضاع العامة

الامتيازات وجاليات التجار الأجانب

كانت تعاليم الشرع الإسلامي تحظى بأهمية عظيمة وتتحكّم بعلاقات العثمانيين مع أوروبا، ولا يمكن فهم أي دراسة بدون هذه التعاليم[1]. ولهذا كان منح الامتيازات يحتاج دائماً إلى موافقة شيخ الإسلام. وعلى الرغم من ذلك، علينا أن نعترف بأن العثمانيين قد تبنوا ممارسات تتعلق بعمل الحكومة في مجالات غير دينية مثل تنظيم الجمارك والضرائب التجارية؛ لذا فإن الممارسات البيزنطية والإيطالية قد دمجت في القوانين الإمبراطورية العثمانية[2].

قبل عام 1800، لم تكن التجارة العالمية بين الدولة العثمانية وأوروبا محكومة بتكاليف النقل فحسب وإنما أيضاً بالصراعات المتكررة بين هذين العالمين المتنافسين دينياً وثقافياً، وحروب الحدود المستمرة، ونشاطات القراصنة. ومع ذلك فإن الحاجات الاقتصادية المتبادلة الإلزامية فرضت على كلا الجانبين الحفاظ على علاقات تجارية ودية حتى خلال أوقات الحرب. وكان السلطان ـ الإمام يمنح الضمانات الضرورية للإقامة، والانتقال والتجارة في الأراضي العثمانية بحسب مبدأ الأمان الإسلامي، فقط لغير المسلمين من دار الحرب الذين يقدمون تعهداً «بالصداقة والنية الحسنة». ونتيجة لذلك، فإن الدول أو الأفراد المعتبرين أعداء للإسلام كانوا يحرمون من تلك الضمانات الرسمية. ويمكن استعباد مثل هؤلاء

الناس من قبل أي مسلم في الأراضي العثمانية. فلم تزدهر التجارة مع النمسا ازدهاراً تامّاً حتى القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك إساساً إلى أن السلطان لم يمنح آل هابسبورغ نفس الحرية التجارية التي تمتعت بها الدول «الصديقة» مثل فرنسا وإنكلترة. وسيتبين لنا أن القرار السياسي للباب العالي والامتياز الذي يمنحه مسؤول بشكل عام عن ازدهار تجارة دولة معينة في الشرق أو تراجعها. من ناحية ثانية، كانت الدول الأوروبية التي لم تحصل على امتيازات حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر، نشيطة أيضاً في تجارة الشرق بفضل امتيازات الإبحار إما تحت علم دولة حاصلة على الامتيازات أو من خلال الاستفادة من دور كل من الجنويين، والبنادقة.

إن المبدأ الأساسي للامتيازات هو دائماً «أمان» أعطي رسمياً من قبل رئيس الجماعة الإسلامية في مقابل التعهد بالصداقة من قبل غير المسلمين. وغالباً ما كان العثمانيون يميلون إلى تفسير مثل هذا التعهد على أنه نوع من التحالف. وتقع الامتيازات تحت تصنيف الوثائق المعروفة بـ أحد نامة. والأحد نامة يعطى من جانب واحد إلا أنه يعترف، تحت القسم، بامتياز يلزم المانح أمام الله.

وعلى قاعدة التعهد «بالصداقة»، توقع العثمانيون، رغم أن ذلك لم يكن معبراً عنه في الوثيقة، حصول رعاياهم على امتيازات متبادلة. وقد استفاد الرعايا العثمانيون غير المسلمين مثل، اليهود، والأرمن، واليونان والسلاف بشكل خاص، من الحماية المعطاة للعثمانيين في الخارج وأنشأوا منذ القرن الخامس عشر، جاليات تجارية مزدهرة في البندقية، وأنكونا ولفوف. ومن جهة أخرى، تمكن سكان المدينة الدولة دوبروفنيك من توسيع نشاطاتهم التجارية والعسكرية بشكل مذهل في القرن السادس عشر بفضل كونها تحت السيادة العثمانية. وضمت الجاليات العثمانية في الخارج مسلمين أتراكاً أيضاً وحتى إيرانيين. صارت الجالية الإسلامية في النصف الثاني من القرن السادس عشر، كبيرة بما فيه الكفاية لتحصل على مجلسها الخاص «Fondace dei turei» عام 1592. إلا أن التجار المسلمين كانوا تحت الرقابة والشك، كما كانوا يتعرضون لمضايقات في المدينة.

توقع العثمانيون، وبشكل رئيسي، من منحهم الامتيازات الحصول على امتيازات سياسية من الدول المستفيدة، أي فرصة الحصول على حليف ضمن

العالم المسيحي. وغالباً ما كانت البندقية، مثلاً، تقف على الحياد بسبب هذه الامتيازات التجارية ومنعت من وضع أسطولها القوي في خدمة الباباوات الصليبيين[3]. وقد حصلت الدول الأوروبية - فرنسا، وإنكلترة وهولندا - على امتيازاتها عندما اعتقد الباب العالي أنها كانت «تحارب ضد السيادة الفردية» للعدو المشترك، آل هابسبورغ والبابا.

واستفاد العثمانيون أيضاً من علاقاتهم التجارية مع أوروبا، فقد حصلوا على سلع نادرة واستراتيجية مثل القصدير، والرصاص، والفولاذ، والبارود، والمواد الكيماوية، وبالأخص، النقود الفضية والذهبية، وكذلك السلع الكمالية التي تستهلكها النخبة، مثل الألبسة الصوفية الفاخرة، والمجوهرات، والكريستال والمرايا، والساعات.

اعتبرت المنافع المالية الناتجة عن هذه التجارة أحد أكثر نواحيها أهمية. فقد قدمت الرسوم الجمركية مبالغ نقدية كبيرة كانت الخزانة الإمبراطورية في أمس الحاجة إليها. ويفسر هذا العامل اهتمام السلطان الدقيق بالالتزام ببنود معاهدات الامتيازات. وكان لضمانات الامتيازات سلطة أعلى من سلطة قوانين الإمبراطورية، وعند وضع معاهدة الامتيازات، كان السلطان يصدر الأوامر إلى السلطات المحلية بالالتزام الصارم ببنودها. ومع تحقق التفوق العسكري للأوروبيين على العثمانيين في القرن الثامن عشر، أخذ الأوروبيون يفسرون الامتيازات على أنها معاهدات تلزم الطرفين. وقبل هذا التطور، كان للسلطان الحرية الكاملة في أن يقرر بمفرده متى نقض الممنوح «تعهد الصداقة»، ونتيجة لذلك، متى تصبح الامتيازات لاغية. ولأن الامتيازات كانت تمنح من قبل شخص السلطان بمفرده، كان يجب تجديدها من قبل خليفته، مما يعطي الحاكم فرصة مراجعتها. من ناحية ثانية، سعت الدول الأوروبية عند كل تجديد إلى إضافة بنود جديدة، وبشكل أساسي لضمان التصديق الرسمي على عملية تمارس ولوقت طويل، أو لتوسيع مجال المعاهدة الأصلية. وكما مر معنا سابقاً، كان كل بند جديد يدرس بدقة من قبل الإدارة وكان يجب التصديق عليه من قبل السلطات الشرعية الدينية. لقد كان التهديد بمقاطعة المرافىء العثمانية، وبالتالي تخفيض العائدات الجمركية، يقلق العثمانيين، وبالطبع ساعدت الهدايا والرشاوي في إقناع الباب العالي بالموافقة على الفقرات الإضافية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جاليات التجار الأجانب

اعتبرت الحكومة العثمانية جاليات التجار الأجانب «مللاً أو طوائف»، أي مجموعات مستقلة أو جمعيات منظمة من خلال مندوب أو قنصل. وحصل القناصل على وثائق من السلطان تؤكد امتيازات هذه الجمعيات وتعد بتنفيذ قرارات القناصل بالتعاون مع السلطات العثمانية.

ونشأ هذا الوضع بالأصل من المفهوم العثماني الأساسي للامتيازات. فمنذ البداية، كان العثمانيون يدركون تجربة البيزنطيين مع الجنويين والبنادقة؛ ولذا فإنهم لم يسمحوا لجمعيات التجار الأوروبيين بالتصرف كمستعمرات مستقلة ولم يعترفوا لهم أبداً بحقوق على الأرض. بل إن السفراء المقيمين في استانبول كان ينظر إليهم فقط على أنهم ممثلون لمللهم المختلفة. إلا أنه حوالى عام 1600، مع تقدم الفرنسيين والإنكليز، ونتيجة ازدياد اعتماد الباب العالي الاقتصادي والسياسي على الغربيين، أصبح المفهوم الأوروبي للأراضي الإقليمية - الإضافية سائداً - وهكذا صار ينظر للقناصل والجمعيات الأجنبية على أنها تحت السلطة المباشرة للسفراء الذين يمثلون حكوماتهم. وفي الامتيازات اللاحقة، حصل القنصل على حصانة دبلوماسية كاملة كمندوب لسفير دولته. وكان القنصل يشرف على أعمال جاليات التجار في المنطقة الخاضعة لولايته القانونية. وكان من المفترض أن يسجل البضائع المستوردة وأن يجبى الرسوم المناسبة للسفير ولنفسه. ولم يكن بإمكان أية سفينة تابعة لدولته مغادرة المرفأ دون تصريح منه. وكان يحل المنازعات والدعاوي القائمة بين أفراد من دولته بحسب قوانين وطنه وأعرافه. إلا أنه في حالات الجرم والدعاوي بين أحد أعضاء طائفته وأحد المسلمين، فإنها تحال إلى المحاكم العثمانية. وقد أضيفت العديد من الفقرات الجديدة إلى الامتيازات لضمان حصول الأجانب على معاملة عادلة في المحاكم. فلا يمكن الاستماع إلى القضية في المحكمة ما لم يكن المترجم حاضراً - وهو بند أضيف إلى معاهدة امتيازات البندقية عام 1521.

وبمعزل عن استانبول، كانت أكثر الملل الأجنبية مستقرة في إزمير. منذ نهاية القرن السادس عشر، قام الإنكليز بشكل أساسي، ثم الفرنسيون والهولنديون بإنشاء طوائف، إلا أنه لم يكن هناك سوى القليل من البنادقة. وكانت أكبر هذه

الطوائف موزعة على الشكل التالي: في صيدا، الفرنسيون، وفي حلب، الفرنسيون ثم لاحقاً القوميات الأخرى؛ وفي القاهرة، الفرنسيون، والبنادقة والإنكليز لفترة محدّدة.

وقد ذُكرت المسؤولية الجماعية للملة عن جرائم أو ديون الأفراد في الامتيازات منذ بداية عهدها. وفي حالة اعتداء قراصنة، أو عدم التمكن من دفع دين عام ناتج عن التزام من قبل أحد أعضاء الملة، كانت الحكومة العثمانية تفرض غرامة جماعية على الدولة. وكان الأجانب يشتكون بشكل رئيسي مما يسمى العوان، وهي الدفعات أو الهدايا المتوقعة للسلطات المحلية، وخاصة للحكام أو لموظفي الجمارك، من قبل التجار الأجانب. وغالباً ما تذكر تقارير القناصل الأجانب العوان[4]. وفي بعض الأحيان، أصبحت عبئاً ثقيلاً واعتباطياً على التجار الذين كانوا يهددون بعرقلة المسار التجاري الطبيعي. وفي النهاية، أخذ القناصل يجبون رسماً خاصاً، كوتيمو (Cottimo)، من التجار التابعين لهم لدفع العوان. ومع الوقت أصبح هذا الرسم ضريبة اعتيادية. ولإيقاف العوان، أصرت الدول الأوروبية على إدخال فقرات إضافية بهذا الشأن في الامتيازات.

وفي ظل الامتيازات منح الأجانب غير المسلمين الإذن بالتنقل والتجارة الحرة في الأراضي العثمانية. لكن لم يسمح عملياً لأعضاء الدول الأجنبية إلا بالإقامة فقط في بعض المرافىء بأحياء محددة أو خانات ضمن هذه المرافىء. وتمتعوا في إزمير، وحلب وغلطة بدرجة عالية من حرية الحركة.

ولأن التنقل بشكل عام كان محفوفاً بالأخطار بالنسبة للأفراد، وحتى للرعايا العثمانيين، فإن السماح الشامل للأجانب لم يكن في الواقع عملياً. فكان على كل تاجر أجنبي أو زائر الحصول من السلطان أو القاضي المحلي على إذن خاص لسلوك آمن. وبالنسبة للشرع الإسلامي كان من حق أي فرد مسلم استعباد أي أجنبي غير مسلم طالما أنه غير مؤهل لضمانات الامتيازات. لذا كان مسموحاً للأجانب ارتداء الملابس الإسلامية وبحمل السلاح خلال تنقلاتهم. وبشكل عام، فإن أماكن سكن الأجانب كانت آمنة ولا يتم انتهاك حرمتها؛ إلا أنه عند الشك بإيوائها مجرمين هاربين أو عبيداً أو بضائع مهربة، كان المسؤولون العثمانيون يقومون بتفتيشها. وكثيراً ما ضبط الأجانب الذين يسكنون الشواطىء البحرية في

إزمير وهم يهربون البضائع من أبواب منازلهم الخلفية نحو المراكب.

وأضيف العديد من الفقرات إلى النصوص الأصلية للامتيازات لحماية ممتلكات التجار الأجانب. إذا توفى التاجر على الأراضي العثمانية وكان ورثته يسكنون في مكان آخر، فإن أملاكه تصبح تحت وصاية القاضي المحلي الذي ينقلها بدوره إلى القنصل أو إلى شركاء المتوفى أو أصدقاءه. ويعين القاضي عادة منفذاً للوصية للاهتمام بشؤون المتوفى.

تطور القانون البحري الإسلامي من خلال الامتيازات، وخاصة في ظل العثمانيين. ومنح السلطان حرية الملاحة للدول المستفيدة من الامتيازات. بل تم تقديم الحماية من القراصنة العثمانيين. وكان على الموظفين الرسميين العثمانيين تأمين رسو سفن التجار الأجانب في المرافىء العثمانية والسماح للمستفيدين من الامتيازات بحق الحصول على المؤن والمياه من أي نقطة على طول الشواطىء العثمانية. وأضيفت إلى نصوص بعض الامتيازات فقرة خاصة لمنع الدولة من مصادرة السفن الأجنبية وملاحيها. كما تم التعهد للأجانب أيضاً بالمساعدة والحماية إذا ما دفعوا نحو الشاطىء. في الواقع، كان التجار في أمس الحاجة إلى هذه الضمانات، كما تؤكد الأوضاع القاسية المذكورة في بعض التقارير.

ادعى العثمانيون السيادة على بحر إيجة، والبحر الأسود، والبحر الأحمر، والمضائق (البوسفور والدردنيل) ومضيق أوترانتو. وكان على البحرية العثمانية القيام بجولات دورية في هذه المياه لردع القراصنة المسيحيين. كما أعلنت الدولة العثمانية أيضاً السيادة المباشرة على المياه الساحلية التي تقع ضمن مجال مدافعها.

أدى التفتيش المتكرر من قبل السلطات العثمانية إلى تنفيذ قرارات المنع على السلع المحظر تصديرها إلى الدول المعادية. وإذا تم اكتشاف سفن تنقل بضائع محرمة إلى الدول المعادية، فإن خفر السواحل لم يكن يصادر البضائع فقط وإنما كان أيضاً يحتجز السفينة ويستعبد طاقمها وركابها.

تاريخ الامتيازات

في القرن الرابع عشر، كانت الإمارات التركية المنشأة حديثاً في غربي الأناضول، وبالتحديد من الجنوب إلى الشمال، منتشا، وآيدين، وصاروخان،

وقره تسي، وعثملي متشبعة بروح الغزو والجهاد، وأعلنت نفسها دول غزاة، وكان الجهاد الإسلامي هو مبدأ شرعيتها في وجه المغول المسيطرين في آسيا الصغرى. وهكذا أصبح حتى الحكام المغول في الأناضول مثل تيمورتاش ولاحقاً أراتنا، يعتنقون مبدأ الجهاد الإسلامي من أجل أن يكيفوا أنفسهم مع شعوب تحركها حماسة غير مسبوقة للجهاد. وبدون هذا العامل الفعّال لا يوجد أي تفسير للتغييرات العميقة في آسيا الصغرى. لكن عندما تحولت هذه الإمارات إلى سلطنات إسلامية صغيرة تحت تأثير النفوذ المتنامي للعلماء المسلمين القادمين من الداخل، برز توجه جديد لصالح المصالح التجارية وأخذ يؤثر في سياسة الدولة. وكانت المكاسب واضحة: تحتاج النخبة الثرية الحاكمة الآن إلى كماليات أوروبا، كما جلبت التجارة عائدات نقدية كبيرة من خلال الجمارك، وبرزت طبقة من التجار المسلمين الذين، كملتزمين أو غير ذلك، استطاعوا أن يؤثروا في سياسات الدولة. بل إن السكان التركمان المستقرون الذين كانوا يقومون بزراعة الحبوب والقطن للمستهلك الغربي؛ كانوا يدعمون قيام علاقات سلمية مع «الكفار». وبرز صراع بين الذين يمثلون فكرة الجهاد المستمر على التخوم، والذين اغتنوا عن طريق الغنائم، أو مال الغزو، وبين ساكني المدن، والتجار، والمزارعين الذين يعتمد ازدهارهم على العلاقات التجارية في أوقات السلم مع «الكفار». وقد ظهر هذا الوضع في المعاهدات التجارية التي عقدتها هذه الإمارات مع البنادقة والجنويين في أعوام 1331 ـ 75[5]. وقد اتخذ هذا الصراع بين الغزاة على التخوم والمركز مظهراً دراميًا في الصراع الذي نشأ بين ابني حاكم آيدين محمد بيك، والغازي عمر الذي كان يقود بحريته القوية في نشاطات غزو مكثفة في بحر إيجة انطلاقاً من إزمير، وهيزير بيك في أياصلوق، (ألطوليوغو باللاتينية) التي كانت المركز الرئيسي لتجارة غربي الأناضول في تلك الفترة[6]. وبرز صراع مماثل أيضاً في الإمارة العثمانية. في ظل السلطان أورخان، الذي اختلف معه ابنه سليمان باشا، قائد الغزاة على التخوم، عدة مرات حول السياسة التي يجب اتباعها ضد بيزنطية.

يمكن تحديد فترتين أساسيتين في تاريخ الامتيازات العثمانية:

1 ـ الفترة الأولى تمتد منذ فترة أوائل الامتيازات التي منحت إلى الجنويين في

عام 1352 وحتى عام 1517، عندما احتكر الإيطاليون، وبشكل أساسي الجنويون والبنادقة التجارة العثمانية مع أوروبا. في البداية، منحت امتيازات عثمانية إلى الجنويين على قاعدة سياسية بشكل أساسي. في ذلك الوقت، كانت جنوى في حرب مع البندقية (1350 ـ 55)، وتم عقد تحالف بين العثمانيين والجنويين ضد البندقية وحلفائها ـ بيزنطية والكتالونيا.. ولم يبق سوى نص تجديد معاهدة امتيازات عام 1387.

وقد دعم العثمانيون وبشكل مستمر، وحتى سقوط بيرا عام 1453، الجنويين وضمنوا في المقابل تعاون المستعمرات الجنوية في الشرق رغم سياسات العداء المتقطعة للعثمانيين لمدينة جنوى الأم. وفي المقابل، حصل العثمانيون على مكاسب اقتصادية هامة وعلى مساعدة بحرية.

ومن المهم أن نشير إلى أنه وفي نفس الفترة، حوالى عام 1352، سعى قيصر بلغاريا، عندما كان يتعرض لهجمات العثمانيين، للحصول على دعم البنادقة. وكانت بلغاريا واحدة من الدول التي تحصل منها البندقية على موارد القمح الحيوية. وقد حصلت البندقية على امتيازات تجارية من بلغاريا مماثلة تقريباً لتلك التي كانت تقدمها الامتيازات العثمانية عام 1352 (3 بالمئة قيمة الرسوم الجمركية)[7].

بعد امتيازات جنوى عام 1352، حصل البنادقة على امتيازاتهم الخاصة في عهد مراد الأول، بين سنوات 1384 و1387. وأعيد تجديد امتيازات البنادقة مع تنازلات جديدة، وخاصة فيما يتعلق بتصدير القمح، من قبل سليمان شلبي عام 1403. وتمت التجديدات اللاحقة من قبل موسى (1411)، ومحمد الأول (1419)، ومراد الثاني (1430) ومحمد الثاني عام 1446 و1454. وبسبب الصراع مع البنادقة للسيطرة على سواحل البلقان وجزر بحر إيجة، فضل محمد الفاتح الفلورنسيين وأعطاهم نفس الامتيازات التي منحت للبنادقة. وكذلك عندما أعلن بايزيد الثاني الحرب على البندقية، وسع نطاق الامتيازات بمنحها لملك نابولي عام 1498.

2 ـ بعد ضم مصر عام 1517، جدد سليم الأول امتيازات المماليك التي منحوها إلى الفرنسيين والكاتالونيين. وهكذا حصل الفرنسيون للمرة الأولى على امتيازات للتجارة في الأراضي العثمانية، رغم أن هذه الامتيازات لم تكن

شاملة مقارنة بالامتيازات الإيطالية. ودفع الاهتمام العثماني بالبحث عن حلفاء في أوروبا الغربية ضد آل هابسبورغ، إضافة إلى الاهتمامات الاقتصادية، العثمانيين في عهد سليمان الأول (1520 ـ 66) إلى إعطاء امتيازات كاملة للفرنسيين عام 1569. ولاحقاً حصلت إنكلترة (1580)، وهولندا (1612)، على نفس الامتيازات.

إن الامتيازات الشاملة التي منحت للبندقية عام 1540، منحت كذلك لفرنسا عام 1569 عندما أعلنت الحكومة العثمانية الحرب على البندقية بسبب غزوها قبرص. وقد صيغ ما يسمى بالامتيازات الفرنسية أو «معاهدة» عام 1536 إلا أن السلطان لم يصدّق عليها قط. ولم تبلغ التجارة الفرنسية في الشرق ذروتها في الأراضي العثمانية إلا بعد امتيازات عام 1569، عندما حلت فرنسا محل البندقية في المواقع التجارية الهامة في الشرق. وهناك فقرة خاصة في الامتيازات تعود لعام 1581، تسمح لبعض الدول الأوروبية الأخرى، بما فيها إنكلترة، والبرتغال، وإسبانيا، وصقلية، وأنكونا بالملاحة والتجارة تحت العلم الفرنسي. وعندما أدرك الباب العالي أن الدول البروتستانتية، مثل الإنكليز والهولنديين، قد حاربت ضد ملك إسبانيا فيليب الثاني وهي لذلك حليفة طبيعية للإمبراطورية وكذلك مفيدة اقتصادياً، ميزتهم الحكومة العثمانية بمنحهم الامتيازات.

المناطق الجمركية، تنظيماتها ونسبها

نظمت الإمبراطوريتان الرومانية والبيزنطية الحدود والمناطق الساحلية، والمقاطعات الداخلية التي كانت تشكل وحدات اقتصادية على طرق التجارة الرئيسية، ضمن مناطق جمركية واسعة. وكان يتم اختيار مرفأ هام عادة، أو مركزٍ على الطريق التجارية على الحدود أو مكتبٍ إداريٍ ليكون مركزاً لهذه المنطقة الجمركية[8]. ورغم أن المناطق الجمركية في الإمبراطورية البيزنطية قد أعيد تنظيمها نتيجة التغييرات الاقتصادية والإدارية، فإن المناطق الجمركية الأساسية قد استمرت حتى الفترة العثمانية. فمثلاً، منطقة القسطنطينية ـ هيليسبونت الجمركية التي أقيمت، وعلى أبعد تقدير، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر؛ وكان كل من موقع هيرون (يوروس بالعثمانية) على مضيق البوسفور وأبيدوس على الدردنيل يشكلان موقعي التحكم عند الرأسين الشمالي والجنوبي لهذه المنطقة.

وفي بداية القرن السابع، كانت هيليسبونت جزءاً من المنطقة الجمركية لآسيا، أي، منطقة غربي الأناضول. ولم تتخل بيزنطية إطلاقاً عن سيطرتها على طرق التجارة الحيوية في المضائق بين القرم وهيليسبونت.

وقد حافظ العثمانيون على هذه المناطق الجمركية كوحدات مالية اقتصادية في ظل نظام المقاطعة أو نظام الالتزام. وكان المركز الإداري عادة يشكل في نفس الوقت مركز المنطقة الجمركية. لكن نظراً لإمكانية تلزيم المقاطعة كوحدات صغيرة، فقد كان لبعض المرافىء المحلية مراكزها الجمركية الخاصة. وهكذا ظهر في الإمبراطورية فسيفساء من المناطق الجمركية. وكان يجب أن تدفع الرسوم الجمركية في كل منطقة، وكان لكل منطقة تنظيماتها ونسب رسومها الخاصة المستقلة. فعلى سبيل المثال، كانت المنطقة الجمركية لاستانبول في ظل العثمانيين تضمّ المرافىء أو مراكز رسو السفن على طول الساحل من ڤارنا على البحر الأسود إلى كيليدولبحر أو إيجي ـ أوڤازي في شبه جزيرة غاليبولي. أما على الجانب الآسيوي، فقد كانت تغطي السواحل من يوروس على مدخل البحر الأسود نزولاً إلى الناحية الجنوبية لمقاطعة آيدين، على سواحل بحر إيجة. وألحقت عام 1482، المنطقة الجمركية لسينوب ـ سمسون بالتنظيمات الضريبية لاستانبول، رغم استمرار النسب الجمركية الأعلى في البحر الأسود. أما بالنسبة للمناطق الجمركية في الداخل، فقد أقيمت المراكز على الطرق الجمركية الرئيسية للقوافل. وكان على القوافل أن تتبع طرقاً رسمية معينة فتمر بذلك على المراكز الجمركية، التي قد تكون مركزاً تجارياً أو مجرد قرية أو خاناً. فمثلاً، كان على القوافل القادمة من تبريز إلى بورصة أن تدفع أولى رسومها الجمركية في مدينة توقات والثانية في بورصة. وكان محظراً نقل البضائع إلى أماكن غير تلك المراكز. وفي بورصة، كان الخان الذي يدعى «خان أيبك» مخصصاً للقوافل القادمة من إيران حيث كانت توزن بالات الحرير وتدفع ضريبة ـ الوزن المفروضة عليها. ثم تسلم هذه البالات إلى وسطاء (سماسرة) يعمدون إلى تأمين مشترين بأسعار عادلة لكلا الطرفين. وكان يسمح للتجار الإيرانيين بمغادرة الخان بعد حصولهم على وثيقة تظهر أنهم دفعوا كل الضرائب المتوجبة. وكانت هذه الوثيقة تحمي التاجر في وجه أي مطالبات أخرى. وأدّت أوامر السلطان محمد الفاتح عام 1473، بفرض ضريبة ثانية على الحرير الخام في توقات إلى امتعاض شديد من قبل الإيرانيين، واستخدمت

ضده كوسيلة للدعاية السياسية. وعندما أصبحت إزمير في القرن السابع عشر المركز الرئيسي للتجارة الأناضولية والإيرانية مع أوروبا، لم يكن بإمكان الحكومة منع القوافل من تجنب بورصة واللجوء إلى أماكن أخرى. وفي النهاية فرضت على التجار ضريبة جمركية ثالثة على الحرير الخام في مرفأ إزمير. وكان على القوافل القادمة من مكة دفع الرسوم الجمركية على حمولاتها من التوابل والمنسوجات في خان يونس في ملتقى طرق قوافل الحجاج القادمة من فلسطين ومصر، أو في قرية كسفه بالقرب من دمشق على طريق الحج بين دمشق ومكة. وكان هناك أربع مناطق جمركية على البحر الأسود، بما فيها تلك العائدة لاستانبول والممتدة من ڤارنا إلى سينوب على السواحل الجنوبية الغربية، وتلك الممتدة من سينوب إلى طرابزون، وتلك العائدة لكاڤا في الشمال الشرقي والممتدة حتى بلاد الشركس، وأق كرمان في الشمال الغربي. وكانت منطقة أق كرمان الجمركية (مونكاسترو) تتضمن كانكرمان (أوزو)، وكيليا وبندر (بعد عام 1538). وكانت المرافىء الدانوبية في سنجق سيليسترا، وبريلا، وتولجا، وساكجي، وماسين، وهارصوفا، وقره هارفليك تابعة لمنطقة أق كرمان لأنها مراكز ترانزيت بين الأراضي الدانوبية والبحر الأسود في تلك المنطقة. وكان بإمكان السفن القادمة من كل أنحاء البحر الأسود الرسو في هذه المرافىء، وكان موظفو الضرائب حاضرين في مرافىء بريلا، وتولجا، وساكجي وماسين. وقد تضمنت البضائع الرئيسية الخاضعة للرسوم الجمركية البضائع المستوردة مثل النبيذ، والمنسوجات والتوابل، والبضائع المصدرة مثل المواشي، والأحصنة، واللحوم، والسمك والدقيق وكذلك العبيد.

وتعطي المنطقة الجمركية لكاڤا[9]، المدروسة بشكل جيد، فكرة واضحة عن مرفأ كاڤا العظيم وعن مرافىء أزاك، وكرتش، وتمان، وكوبا، إذ كان لكل منها قوانينه الجمركية الخاصة. وكانت الرسوم الجمركية الأساسية مشتركة بين كل هذه المرافىء وتجبى من قبل الإدارة الجمركية الرئيسية القائمة في كاڤا. وكانت قوانين المرافىء الملحقة تحدد فقط الرسوم المحلية. وقد اختلفت الالتزامات الجمركية الأساسية في المنطقة عما هي عليه في استانبول: بلغت 4.2 بالمئة من القيمة الإجمالية للمسلمين وغير المسلمين.

كانت الرسوم تدفع مرة واحدة في منطقة جمركية واحدة. ولم يكن يفرض

أي رسم على نفس السلعة إذا تم نقلها إلى نقاط أخرى في نفس المنطقة. وقد اعتُبرت منطقة استانبول الجمركية المنطقة المركزية، لكونها مركز تجارة الترانزيت بين أوروبا والإمبراطورية العثمانية. وامتدت أنظمتها إلى منطقة أنطاليا الجمركية عام 1477 ومنطقة سينوب عام 1482. وفي منطقة استانبول الجمركية، كانت السفن المبحرة بين سواحل استانبول والبحر الأسود تفتش في بانيس ـ حصار، المعروفة أيضاً بـ أناضولو ـ حصاري، وفي يوروس على مدخل مضيق البوسفور في البحر الأسود، بينما كانت المراكب المتنقلة بين البحر الأبيض المتوسط واستانبول تفتش في كيلدولبحر، مقابل تشاناكال على الدردنيل. وكانت البضائع المتنقلة بين الروملي والأناضول تفتش في لابساكي (لامباسك) وغاليبولو. وكانت التجارة بين الأناضول وجزيرة كايوس، التي أصبحت المركز الرئيسي للتجارة بين أوروبا والأناضول، تراقب في مرفأ جشمة، ومرفأ فوتشالار (فوكيا). أما القوافل المتنقلة بين استانبول وبورصة، المركز الرئيسي للبضائع المستوردة من الجزيرة العربية، والهند، وإيران فكانت تدفع الرسوم الجمركية في بورصة نفسها أو في مودانيا على بحر مرمرة التابع لمنطقة بورصة الجمركية.

كان على التجار أخذ بضائعهم أولاً إلى أحد هذه المراكز، كي يتمكنوا عندها فقط من الانتقال إلى الداخل. أما أولئك الذين يحضرون بضائعهم عن طريق البحر، فقد كان عليهم دفع رسوم الاستيراد، دون أية رسوم أخرى عند نقل بضائعهم في البر. وقد غير محمد الثاني هذه القاعدة وفرض رسوماً جمركية وبنفس النسبة على كل البضائع القادمة، بحراً أو براً. فاحتج التجار المسلمون الذين يقومون بالعمليات التجارية بين الجزيرة العربية وبورصة ويستوردون بضائع غالية الثمن مثل المنسوجات الثمينة، والتوابل والسكر، بقوة على هذه البدعة. وقد قام بايزيد الثاني خليفة محمد، الذي غيّر من سياسات والده القاسية في مجالات عديدة، بإلغاء هذه البدعة. وهكذا أصبحت البضائع القادمة فقط عن طريق البحر تخضع للرسوم الجمركية، كما في السابق. وكان يتوجب على البضائع القادمة عن طريق البر رسوم إذا كانت مستوردة من قبل أجنبي غير مسلم، بينما كان يعفى منها المسلمون ودافعو الجزية من غير المسلمين. وبعبارة أخرى، اعتبرت الحكومة العثمانية كل البضائع القادمة أو المغادرة عن طريق البحر سلعاً مستوردة أو مصدرة. وهذا التفسير نابع من السيادة المسيحية الأوروبية على البحر الأبيض

المتوسط وأوامر البابا القاضية بمحاصرة الأراضي الإسلامية والصادرة عام 1291. إلا أنه ومع ذلك فإن البضائع المصدرة إلى سوريا والأراضي الإسلامية الأخرى عن طريق البحر كانت تدفع فقط النسبة الأدنى وقيمتها اثنان بالمئة. ولم يكن التصدير إلى أوروبا يحظى بالتشجيع، وقد فُرضت عليه أعلى نسبة من الضريبة، لأن المسلمين يعتقدون بأن الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي يعتمدان على سوق داخلي ممون بشكل جيد، وأن «أعداء الإسلام» يجب أن لا يميزوا بسياسة تصدير سهلة. لكن كان يسمح لهم بإحضار بضائع مرغوبة في الشرق، مثل الأقمشة الصوفية الناعمة، والمعادن، وبشكل خاص، السبائك من الغرب. وكانت الحكومة العثمانية تصدر دورياً جداول بالبضائع المحظر تصديرها.

وضعت الحكومتان الرومانية والبيزنطية عمليات التجارة، والتبادل، وبيع المنتوجات تحت سيطرة الدولة[10]. وكان محظوراً تصدير بعض البضائع ذات الأهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية مثل، القمح، والنبيذ، وزيت الزيتون، والحديد، والسلاح والحرير. وكان التهريب يؤدي إلى اعتقال التاجر ومصادرة بضائعه. وقد فُرضت الرسوم على الاستيراد كما على التصدير. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك مجموعة من الرسوم المفروضة على عمليات التداول والبيع. وكان الرسم الجمركي الأساسي، بورتوريوم، يساوي واحداً من أربعين أي 2.5 بالمئة من قيمة البضائع. ويعود أصل هذا الرسم إلى النصف الأول من القرن الرابع، إذ كان هناك الأوكتافا، وهي ضريبة مركبة، قيمةُ الرسوم الجمركية فيها 2.5 بالمئة، والدكات وهي ضريبة تمنح بالأصل إذناً لبيع العقارات أو العبيد. ثم أطلق على هذه الضريبة اسم كومركيون (جمرك بالعثمانية) في أواخر القرن الثامن، وقد عمّمت هذه الضريبة الجديدة المركبة كرسم جمركي قيمته 12.5 بالمئة. إلا أن ضريبة الواحد في الأربعين، استمرت كضريبة جمركية في مناطق مثل آسيا، وبيثينيه، وبافلاغونيا وبونتوس. وكان دفع ضريبة الكومركيون (الجمرك) يضمن للدافع المستورد حصانة ضريبية وإذناً لبيع بضائعه. وكانت البضائع تجلب إلى أماكن خاصة تدعى أبوتيكي (ويطلق عليها في الدولة العثمانية اسم القبان) حيث تفرض عليها الضريبة المناسبة. وكان عمال الضرائب يدمغون البضائع بعد وزنها ودفع الضرائب عنها، ويقدمون إلى التاجر شهادة تسمى بوليصة. كان وكلاء الحكومة يجبون الرسوم الجمركية، لكن ابتداء من القرن التاسع، انتشرت عمليات

تلزيم الرسوم الجمركية. وشكلت كل من بورصة وأنقرة مراكز جمركية هامة منذ زمن الرومان. وقد شكّلت عائدات الرسوم الجمركية جزءاً أساسياً من موازنة الدولة. وكانت الضرائب على أساس الوزن، حيث يدفع البائع نصف قيمتها والشاري النصف الآخر، تدعى براتيكيون أو ماترياتيكون، وقد صنفت في فئة من الضرائب التجارية تعرف في الدولة العثمانية برسوم التمغة والباك. وكانت ضريبة السيلي كواتيكوم، وقيمتها اثنان بالمئة تدفع مناصفة بين البائع والشاري، وقد تكون أصل ضريبة التوتا التي فرضها الجنويون في كافا ثم العثمانيون من بعدهم.

وقد تم اتباع المبادىء الجمركية الرومانية ـ البيزنطية وتنظيماتها بشكل أساسي في العهد العثماني. ويبدو أنه قد تم تبنيها من قبل الأمويين ثم استمرت في الإمبراطوريات الإسلامية المتعاقبة.

كانت الضرائب على البضائع التجارية تفسر في الشرع الإسلامي على أنها جزءٌ من الزكاة أو ضريبة الملكية الإلزامية، وبلغت نسبتها واحداً على أربعين من قيمة المنتوجات بالنسبة للمسلمين، والعشر على سكان «دار الحرب»، وخمسة بالمئة على الرعايا غير المسلمين. وكان بيان الهدف الديني من هذا النوع من الزكاة ضروري بالنسبة للمسلمين. وتقابل النسب واحد على أربعين والعشر 2.5 و10 بالمئة التي تعود للنظام الروماني وقد استمرت بنسبة اثنين بالمئة وخمسة بالمئة فقط في ظل العثمانيين في القرن الخامس عشر.

وكان رأي بعض المشرعين الإسلاميين أنه حتى ولو تم تبيان الهدف الديني وراء هذا النوع من الزكاة، فإن الضرائب التجارية لا يمكن قبولها كزكاة. في الواقع، لقد تم اتباع الممارسات والقواعد التي سادت قبل الإسلام فيما يتعلق بالضرائب التجارية. وفضل المشرعون المسلمون نسبة أدنى من الضرائب وخاصة إذا ما كانت لمصلحة الجماعة ولتشجيع استيراد بعض السلع. ويبدو أن العثمانيين قد اتبعوا الممارسات البيزنطية بشكل مباشر.

ويبدو أن نسبة 2.5 أو 2 بالمئة كضريبة جمركية قد أصبحت الضريبة الاعتيادية الأساسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ العهد الروماني. ولم تحل النسب الأعلى مثل 10 أو 12.5 بالمئة والتي طالت البضائع الثمينة محل الاثنين بالمئة في كل مكان. بينما كانت نسبة 12.5 بالمئة مفروضة في سوريا

ومصر على السلع الكمالية، وكانت نسبة الاثنين بالمئة هي القاعدة في المعاهدات التجارية التي عقدت عام 1220 بين سلطنة سلاجقة الأناضول والبندقية، وبين إمارة منتشا والبندقية عام 1403، وبين بيزنطية وفلورنسا عام 1439، وبين البندقية والدولة العثمانية عام 1454. وقد فرضت الحكومة البيزنطية نسبة ثلاثة بالمئة على الكاتالونيين وأربعة بالمئة على بروفانس، بينما حافظت على نسبة الاثنين بالمئة مع البنادقة والجنويين. ثم حصلت هاتان الدولتان لاحقاً على إعفاء تام من الرسوم الجمركية من قبل الحكومة البيزنطية. ولاحقاً، التزم العثمانيون، حتى عهد محمد الثاني، بنسبة الاثنين بالمئة، ولم يمنحوا أية دولة إعفاءً كاملاً.

وكانت الضريبة الجمركية في عهد العثمانيين، ضريبة على الاستيراد والتصدير، وليس على المعاملات التجارية بحد ذاتها، وكانت تتكيف بحسب الظروف السائدة. وهكذا، فإن السياسة الجمركية كانت تعكس السياسة التجارية للدولة إلى حد ما. شكلت الامتيازات التي منحت لبعض الدول المسيحية، الوسائل الرئيسية التي نظمت التجارة مع الدول الأوروبية. في الواقع، تغيرت نسب الضرائب الجمركية بحسب نوعية السلعة، والوضعية القانونية للمستورد أو المصدر، والمنطقة الجمركية (راجع الجدول 37:I).

كانت الرسوم الجمركية تحدد بحسب القيمة (ad valorem)، أي بحسب قيمة السلعة كما يحددها وكيل الحكومة أو الملتزم. ومن الواضح، أن قيمة البضاعة المستوردة كانت تحدد في مركز الجمارك على أساس الأسعار في السوق المحلي، كما توضح ملاحظة قنصل البندقية في حلب بتاريخ 1596[11]. وبسبب التناقض المتكرر حول القيم المقدرة، عمدت الدول الأوروبية لاحقاً إلى فرض نظام تعرفة.

وكما رأينا أعلاه، فإن نسب الرسوم كانت تختلف من منطقة جمركية إلى أخرى. فكان التجار الأجانب يدفعون على الأقمشة المستوردة إلى بورصة نسبة ثلاثة بالمئة؛ بينما كانت النسبة في استانبول خمسة بالمئة؛ وفي كافا 4.2 بالمئة. كما كان يُدفع على أنواع السلع المختلفة نسب مختلفة. وفي حين كانت تُدفع نسب ضريبية عادية على المنسوجات الثمينة المستوردة، كان يدفع على المواد الضرورية مثل القمح والطحين نصف أو ثلاثة أرباع الضريبة العادية. وفي القاهرة

الجدول I:37 نسب الرسوم الجمركية، 1470 ـ 1586

	التاريخ	النسبة المئوية حسسب القيمة		
		المسلمون	الرعايا غير المسلمين	الأجانب غير المسلمين
استانبول وغلطة	؟	4	4	-
		الطحين: 2	الطحين: 3	-
الحبوب في استانبول	؟	4	4	-
		الطحين: 2	الطحين: 3	
استانبول	؟	4	4	5
استانبول وغلطة	؟	4	4	4 أو 5
سوق غاليبولي	؟	4	4	5
استانبول وغلطة وغاليبولي	1476	4	4	5
سمسون وسينوب	1482	1	2	4
كافا	1487	4.2	4.2	4.2
أق كرمان	1505	2	4	5
آيدين	1528	2	4	5
بورصة (موهير)	1546	-	3	3
بورصة، واردات	1546	2	4	5
هرصوفة	1569	3	4	5
أق كرمان	1569	2.2	4	5
فتحي إسلام	1586	3	4	5

في العهد العثماني، حيث استمرت الممارسات المملوكية بشكل واضح، بلغت نسبة الضريبة الجمركية على كل أنواع التوابل عشرة بالمئة وكانت تجبى عيناً، كما في عدن. وكان للتوابل المخزنة في مخازن الدولة الأفضلية في عمليات البيع، ولم يكن يُسمح بخروج التوابل من الجمارك، ما لم تُبعْ توابل السلطان. ولأن هذه الطريقة تتعارض مع مبدأ حرية التجارة، اعترض الأجانب عليها عام 1586، مستندين إلى الامتيازات التي تنص على أنه «لكل الناس الحرية بالشراء أينما

استطاعوا». ورغم أن الحظر أو الاحتكار، أي حق الأولوية في السوق للبضائع التي تعود للسلطان أو لأعضاء من طبقة العسكر لفترة معينة من الزمن، كان القاعدة العامة في الإمبراطورية العثمانية، فإن الامتيازات حلّت محل القوانين المحلية. من ناحية، كانت حرية الأجانب في التجارة محفوظة بالامتيازات وأمنت لهم سوقاً حراً بحسب السعر الذي يحدده السوق. وغالباً ما كانت السلطات المحلية تتجاهل هذا المبدأ مدعية أنه يجب اتباع ما هو لمصلحة الخزانة الإمبراطورية، لكن كان يتم التوصل إلى تسوية في العادة.

كانت البضائع المخصصة لاستهلاك الوحدات العسكرية والشحنات التي تعود إلى الدولة معفاة من الجمارك والرسوم الأخرى. مثل هذه الشحنات كانت تصنف تحت اسم «شحنات للدولة» (إرسالات، أو إرسالية).

ولأن الضرائب الجمركية العثمانية كانت تقوم على مبدأ القيمة المقدرة، ألغى المشرعون طريقة أخذ نسبة معينة من السلع بدلاً من الرسوم الجمركية. إلا أن هذا التقليد القديم استمر تطبيقه ولمدة طويلة على بعض السلع في المقاطعات العربية مثل دمشق والبصرة. كما أن الرسوم الجمركية على بعض السلع لم تكن تؤخذ على أساس القيمة المقدرة وإنما بالقياس (حجماً أو وزناً). فالرسوم على النبيذ مثلاً، كانت تجبى على أساس البرميل، وعلى أساس البالة عن الورق والزجاج، حيث كانا يصلان بالبالات. وكانت الرسوم الجمركية على الأقمشة الصوفية المستوردة تجبى على أساس الثوب أو اللفافة (pastav). وينبغي عدم الخلط بين هذا التدبير وبين رسوم السوق الاعتيادية (البك أو التمغة)، والتي كانت دائماً تجبى على أساس الكمية أو البالة. وهذه الرسوم الأخيرة تتكون عادة من مبالغ صغيرة وقد حددت القوانين في كل مسألة طبيعة الضريبة. ولتحديد رسوم السوق، تم وضع تعرفة تبين قيمة الرسم على كل سلعة. وكانت القاعدة المهمة أن السلعة المستوردة ينبغي دفع رسومها بغض النظر عما إذا بيعت أو لم تُبَع، بينما كان يجب دفع التعرفة (بك) كلما خضعت فيها نفس السلعة لمعاملة تجارية.

وقد أوضحت القوانين الظروف التي تعتبر فيها بضائع معينة على السفينة بضائع مستوردة وتخضع للضريبة. وعندما تلقي السفينة مرساتها في البحر، كانت الحمولة تخضع للضريبة. فمن الناحية النظرية، لا يمكن تفريغ حمولة السفينة إلا

عندما ترسو. ويعتبر نقل البضائع من سفينة إلى أخرى أيضاً استيراداً وتجب عليه الضريبة. وإذا انتقلت ملكية البضائع من تاجر إلى آخر في المرفأ وأراد المالك الثاني أخذ البضائع بعيداً عن المرفأ، كان عليه دفع رسوم تصدير. ولمنع عمليات التهريب، فإن تحميل بعض البضائع، وخاصة الحبوب، كان يتطلّب موافقة موظف الجمارك المسؤول. ولم يكن بإمكان أي سفينة تحميل البضائع ومغادرة المرفأ دون إذن. ولحماية التاجر وتسهيل عمل مراقب الحكومة، كان لا بد من الحصول على وثائق من الملتزم أو وكيل الحكومة تبين البضائع المستوردة، مع كمياتها المحددة، وما إذا كانت البضائع في طريقها من مرفأ إلى آخر في المنطقة الجمركية نفسها، أو إذا كانت محملة للتصدير.

لقد وُضع النظام الجمركي لتأمين جباية الرسوم عن كل البضائع المستوردة أو المنتقلة من منطقة جمركية إلى أخرى. وكان التهريب طريقة شائعة، وربما كان المهربون يعطون أعذاراً لعملهم هذا لأن الرسوم على التجارة وانتقال البضائع كانت تعتبر غير عادلة وغير مبررة في الشرع الإسلامي. ولأن عائدات الجمارك كانت، كقاعدة عامة، تلزّم إلى أصحاب المصالح الخاصة، فقد نشب صراع مستمر بين الملتزمين ودافعي الضرائب. وكان الملتزم من جانبه يعتقد أن المراقبة الدقيقة وحتى الضريبة الزائدة تخدم مصالح الدولة وكذلك مصلحته.

كانت القوانين الإمبراطورية الجمركية المتعلقة بمنع التهريب والغش تصدر في معظم الأحيان بناء على شكاوي الملتزمين. وكان السلطان يمنح هؤلاء الوكلاء سلطات مطلقة في تنفيذهم للأوامر الإمبراطورية، كما كان يرسل أحد عبيده (قول) لدعم الملتزم. ويستطيع القول استخدام القوة، إذا كان ذلك ضرورياً، بالتعاون مع السلطات المحلية. ويشمل العقاب عرض المجرم أمام العامة في شوارع المدينة، وسحبه بخيط مربوط في أنفه، إضافة إلى مصادرة البضائع المهربة لصالح الخزانة. وبنقل مسؤولية التزام الجمارك إلى أفراد من الخاصة، لم تضمن الحكومة فقط طريقة أفضل في جباية الضرائب وذلك بتحويلها من مصلحة عامة إلى مصلحة خاصة وإنما أيضاً خلصت الحاكم من كونه هدفاً مباشراً لانتقادات العامة. لقد كان من الأهمية القصوى للحاكم الشرقي الحفاظ على صورة الحاكم «العادل». ومن أولى الأعمال عند تتويج حاكم جديد في الدول الإسلامية، إعلانه عن إلغاء

الضرائب المفروضة على التجارة، التي تعتبر غير شرعية وظالمة، رغم أن الحكومة كانت وبسرعة تعود إلى اعتماد الممارسات القديمة، أو أن النظام يستمر كما لو أنه لم يصدر مثل هذا الإعلان.

كانت أشكال التهرب الشائعة تتضمن نقل البضائع عبر طرق غير تلك المحددة للجمارك، مستخدمين مداخل أخرى للمدينة أو نقاطاً لنقل البضائع خارج تلك المحددة رسمياً، أو تفريغ البضائع بالرسو على الشاطىء البحري خارج المرافىء التي تقوم فيها مراكز الجمارك. ولم يكن بإمكان أي تاجر تحميل، أو تفريغ أو ترك المرفأ، أو الخان أو أي محطة عامة دون إذن من الملتزم، أو العميل، أو أي رجل مسؤول عن هذا المركز. وكان الغش منتشراً بشكل خاص في تجارة السلع الثمينة مثل الحرير. وتظهر الوثائق خدعة خاصة لتجنب الضرائب الجديدة المفروضة على الحرير في توقات. إذا كان التجار المحليون يغادرون المدينة ويلتقون بقوافل الحرير القادمة من إيران، فيشترون حمولتها ويأخذونها مباشرة إلى بورصة، وبذلك يدفعون عنها ضريبة واحدة. وكانت هذه الخدعة ممكنة للتجار المحليين فقط لأنهم كانوا أحراراً بنقل بضائعهم إلى أي مكان في الإمبراطورية دون أن يدفعوا الضريبة بانتقالهم من منطقة جمركية إلى أخرى. ومن أجل منع هذه الممارسة فرضت الحكومة إلزامياً على كل التجار إبراز وثائق تثبت أنهم دفعوا الضريبة مرتين على الحرير الذي بحوزتهم. ومن الخدع الأخرى المتعلقة بالحرير المستورد تقع الحمولة في الماء فيزيد وزنها وقت تسليمها لوكيل الدولة لبيعها. ولضمان أن كلاً من البائع والشاري لن يتعرض للغش، وأن السعر المقترح عادل، كانت البضائع الثمينة مثل الحرير والأقمشة والأسلحة أو العبيد تباع فقط من خلال وكيل يعين رسمياً في السوق. ولذا كانت البضائع التي تخضع لرسم جمركي تدفع أيضاً ضريبة الوكالة.

وكان الوكلاء أو الوسطاء في أي سوق معين، منظمين وعلى رأسهم كبير الوكلاء، المسؤول أمام الحكومة. وكان على الوكيل تسجيل عمليات البيع بعد إتمامها إما في دفتر الملتزم أو دفتر الحكومة خلال أربع وعشرين ساعة. وقد وفّر ذلك وسيلة أخرى للتأكد من دفع كل الضرائب المتوجبة. وكما قدمت عملية الوساطة هذه دخلاً إضافياً للحكومة. فالوسيط أو الوكيل يحصل على جعالة (مبلغ

معين) مقابل خدماته من كل من البائع والمشتري. وقد كانت في كافا مثلاً، 30 أقجة عن كل عبد.

وإذا باع التاجر بضاعته بدون خدمات الوكيل، يبقى عليه أن يدفع رسم أو جعالة الوساطة عن نفسه وعن المشتري. وكان الوسيط، بسبب طبيعة عمله القائمة على ضمان بيع عادل والتأكد من الظروف الحقيقية للبيع لجهة الضرائب المدفوعة، يعين بقرار خاص من السلطان ويمارس عمله تحت إشراف كبير الوكلاء الذي يدعى سمساراً. وكان تعيينه يتم بالتوافق مع الملتزم المعني. كما كان عليه أيضاً أن يؤمن ضامناً له يكون اسمه مسجلاً في الدفتر الرسمي المحفوظ من قبل وكيل الدولة. ولم يكن بإمكان الوسيط القيام بعمليات تجارية لمصلحته، أو أن يصبح تاجراً في نفس الوقت، أو يدخل في شراكة مع تاجر، وكان مسؤولاً عن عمليات البيع في سوق معين ولذا لم يكن بإمكانه البيع في سوق آخر. وكان هناك رجل يقوم بمساعدة الوسيط في تقدير وزن أو حجم البضائع أو الأقمشة الثمينة التي تباع في السوق، وكان هناك رسم إضافي يدفع مقابل خدماته.

وكان رئيس الوسطاء يعين أيضاً بفرمان سلطاني ويخضع لإشراف وكيل المدينة. ويجب أن يكون الأثنان حاضرين ليشهدا المبيعات التي تتضمن مبالغ كبيرة، كما هي الحالة بالنسبة لحمولة الحرير القادمة من إيران والمتجهة إلى بورصة. وكان رئيس الوسطاء مسؤولاً عن الوكلاء الخاضعين لإمرته، وكان تعيينهم وصرفهم من الخدمة يتم من خلاله. وبينما كان الوكلاء يتنقلون في السوق، كان كبير الوسطاء يقيم في مكان معين بشكل دائم. ولم يكن مسموحاً له تغيير مكانه برغبته، لكي يتمكن التجار من إيجاد شخص مسؤول كلما وقعت مشاكل تتعلق ببيع بضائعهم. وكان وكيل المدينة، الذي يمثل مصالح سكانها، يشرف على عمليات البيع والشراء لمنع الغش، وخاصة فيما يتعلق بالبضائع التي تسبب ارتفاع أسعار غير عادل للمواد الأولية التي تحتاج إليها النقابات الحرفية. وكان هذا الوكيل يتواجد في محكمة القاضي عند كل عملية هامة تتعلق بالحكومة أو بسكان المدينة.

في السوق كان الوسيط عادة يعرض البضائع للبيع في المزاد ويحاول الحصول على سعر عادل للسلعة. إلا أن هناك بعض الحالات المذكورة التي تظهر

تواطؤ الوكيل ضد السعر العادل مع المشرف على المزاد. وكان الحمالون الذين يساعدون الوكلاء يخضعون أيضاً إلى نظام صارم بموجب قوانين الوساطة. فلم يكن مسموحاً لهم حمل البضائع ونقلها من مكان إلى آخر دون إبراز إذن الملتزم أو وكيل الحكومة.

رسوم السوق

كانت رسوم السوق (bac) تجبى عن البضائع التي تجلب إلى سوق المدينة للبيع بالجملة. ولم يكن هناك رسوم على عمليات البيع في القرى رغم وجود رسوم على المعارض التي تقام في الريف. أما البضائع المستوردة، والتي تم دفع الرسوم الجمركية عليها، فلم يكن مطلوباً دفع أي رسوم أخرى عليها[12]. كما أن الحبوب التي تباع في أكياس للاستهلاك المنزلي، لم تكن تعتبر بيع جملة ولم تفرض عليها رسوم السوق، كما لم يفرض عليها أي من متوجبات البيع بالمفرق (بالتجزئة). وكانت رسوم السوق تدفع عن الحمولة، أو الرزم، أو الوزن أو بحسب قيمتها. كانت البضائع الكبيرة والرخيصة، مثل الحطب، والتبن والسمك تدفع رسومها بعدد العربات؛ ويدفع عن المواد الغذائية والأقمشة الرخيصة بحمولة الحصان، وكذلك بالوزن؛ والنبيذ يدفع عنه بالبرميل. وكانت البضائع الثمينة مثل التوابل، والحديد، والقصدير، والرصاص والنحاس توزن في الميزان العام وتدفع رسومها بحسب وزنها بالقنطار.

وبالنسبة لبعض المواد الغذائية مثل السمن، والعسل، والفواكه المجففة، التي تباع في حاويات بالوزن، كان البائع يدفع رسومها بالحمولة. وإذا كانت بكميات كبيرة جداً فإنها كانت توزن في ميزان المدينة (القبان)، ويدفع المستورد رسم وزن ـ أقجتين لكل قنطار. وكانت رسوم السوق على الفواكه والخضر الطازجة تدفع بحمولة الحصان أو حمولة عربة، أما بالنسبة للمواشي، فكانت رسومها على الرأس (راجع الجدول 38:I).

وتماشياً مع التوجه العام بدمج الرسوم والجعالات التي تجبيها السلطات المحلية مع مداخيل الخزانة العامة، فإن رسوم الترانزيت والرسوم الجمركية المجباة في مرفأ سمادرافو على نهر الدانوب حوالى عام 1500 قد أضيفت إلى العائدات العامة وكانت تجبى بشكل حصري للخزانة العامة. وكانت الرسوم الجمركية تدفع

مبدئياً من قبل المستورد والبائع للبضائع، رغم أنه في بعض الحالات الخاصة كان كل من البائع والشاري يدفع الرسوم بنسب متساوية أو متفاوتة. أما رسوم السوق فكانت تدفع عند بيع الماشية بنسب متساوية، هي أقجتان لكل رأس في سمادرافو. وعندما كان رأس الماشية يوزن في الميزان العام ويباع، كان كل من البائع والشاري يدفع رسم الوزن.

الجدول 38:I البضائع المبيعة في سوق مدينة نيقوبوليس والرسوم (bac) المدفوعة في القرن السادس عشر

الوحدة		الرسوم بالأقجة	
الملح	عربة بأربع عجلات	4	لا رسوم على الملح المرسل للجنود
	عربة بعجلتين	2	
	حمولة حصان	من 1 إلى اثنين	
الأحصنة	عن كل رأس	2	من كل من البائع والشاري
النبيذ	عن كل برميل	4	عن النبيذ المستورد والمصدر
الماشية	عن كل رأس	1	من كل من البائع والشاري
العبيد	عن كل رأس	4	من كل من البائع والشاري
الحبوب	حمولة عربة	4	
	حمولة حصان	من 1 إلى 2	
أقمشة بورصة	بالرزمة	2	
السجاد، والبضائع القطنية والحبال	بالرزمة	لا رسوم الضرائب الجمركية فقط	عندما تمر عن طريق الترانزيت إلى الأفلاق وهنغاريا
رفوش من الحديد	بالعربة أو حمولة حصان	1	عندما تكون في طريق الترانزيت إلى الأفلاق لا رسوم عليها وإنما ضرائب جمركية

الوحدة		الرسوم بالأقجة	
رفوش من الخشب	بالعربة أو حمولة حصان	نصف	
عباءة من اللباد	بالعربة أو حمولة حصان	4	
حصير	بالعربة	4	
	بالحصان	2	
خشب	بالعربة	قطعة واحدة	
جذع الشجرة	بالعربة	1	
تبن	بالعربة	حزمة واحدة	
أغنام للذبح	عن كل أربعة رؤوس	1	
أبقار للذبح	عن كل رأس	1	
خنزير	عن كل رأس	1	
أغنام للبيع	عن كل اثنين	1	
حبوب للبيع	عن كل كيل	ملء اليد (كمشة)	
الفواكه الطازجة	بالعربة	2	
البصل والثوم	بالعربة	4	
	حمولة حصان	2	
زبدة، شحم حيواني، وعسل	بالعربة	4	
	حمولة حصان	2	
جلود الأبقار، أو الغنم أو الماعز	بالعربة	4	في حالتي الاستيراد أو التصدير من المدينة

الوحدة		الرسوم بالأقجة	
الجبنة	بالعربة	4	
الخل	بالطولوم	1	
لباد أدرنة	بالرزمة	1	
	بالعربة	4	
الصوف	بالعربة	4	
	حمولة حصان	2	
خشب البناء	بالعربة	2	محملة ومصدرة من المدينة
الكتان والقطن	بالعربة	4	
	حمولة حصان	2	
الحبوب المحملة في مراكب	بالعربة	4	حبوب محملة في مضيق أوسما
ملح محمل في مراكب	بالعربة	4	ملح محمل في سومويا ولكن لا رسوم على الملح المرسل من قبل المفتش على أعمال الملح

المصدر: BN. Ms: باريس رقم 85.

وكانت مستويات رسوم السوق متواضعة، ويبدو أنها كانت تقدر على أساس ضريبة الأملاك الإسلامية الزكاة، واحدٌ على أربعين من قيمة البضاعة. ولأن رسوم الترانزيت، والسوق كانت بشكل عام، تنتقد بقوة من قبل العامة على أنها ضريبة بغيضة وتتعارض مع الشرع الإسلامي، فإن الحكومة كانت تقارن هذه النسب مع نسبة الزكاة المدفوعة من قبل التجار. كانت نسبة الواحد على أربعين تفرض على مبيعات المواد الغذائية، والجلود وبضائع اللباد في قوانين سمادرافو. ويبدو أن هذه النسبة لم تكن تطبق على البضائع الأخرى. ولم تكن أقجتان على حمولة حصان من الأقمشة أو القصدير تشكل سوى جزءٍ صغيرٍ من القيمة الفعلية للبضاعة، بينما كانت الأقجة الواحدة على حمولة حصان من الحبوب تعادل حوالى واحد على

ثلاثين من قيمة هذه السلعة (حمولة الحصان كانت حوالى 150 كلغ وكان كل 25 كلغ من القمح يكلف حوالى 4 أو 5 أقجات في أوائل القرن السادس عشر).

ولم يكن بيع الأملاك العقارية مثل البيوت، ومطاحن الدقيق، والكروم يخضع لرسوم السوق، إلا أن السلطات المحلية كانت تطالب بها. وكانت رسوم بعض البضائع الضرورية جداً لاستهلاك الجيش ورجال الإدارة، تقبل عيناً. في سمادرافو، كانت قطعة من حطب الوقود تؤخذ عن كل حمولة حمار، كما تؤخذ قطعة من الخشب عن كل حمولة عربة من الخشب.

المال والتسليف

لأن المعادن الثمينة كانت موجودة بكميات محدودة في الأسواق ولأن النقود الذهبية والفضية لم تكن متوفرة دائماً، فإن معظم التعاملات كانت تتم عن طريق الدين أو المقايضة، وخاصة قبل التدفق الواسع للفضة الغربية إلى الإمبراطورية العثمانية في ثمانينيات القرن السادس عشر (راجع الملحق أدناه). وكانت المقايضة مستخدمة بشكل واسع أيضاً في المناطق الريفية بين المزارعين، الذين كانوا يدفعون قمحاً مقابل معظم البضائع والخدمات التي يحتاجون إليها، مثل خدمات إمام القرية، وحارس الحقول والرعاة. كما أنها كانت منتشرة أيضاً بين كبار التجار المحليين منهم والأجانب[13]. وكانت اللآلىء المستوردة من البحرين تلقى الترحاب بشكل خاص في المدفوعات لتجار الحرير الإيرانيين لأنها غالية الثمن وصغيرة الوزن والحجم وملائمة للنقل والإخفاء عن عملاء الجمارك.

وقد تراوح أمد الدين عن البضائع المبيعة بشكل عام بين ستة أشهر وسنة لإعطاء الوقت الكافي للشاري لبيع بضاعته وتوفير الأموال النقدية اللازمة لمدفوعاته. وكانت الضمانات تقدم دائماً وتسجل بدقة في سجلات المحاكم الشرعية. وفي عام 1485 مثلاً، باع مصلح الدين، أحد صرافي بورصة، إلى التاجر مظفر من تبريز ياقوتاً ولآلىء بقيمة 64.500 أقجة بالدين لستة أشهر بضمان تاجر آخر من تبريز[14]. وقد أضيفت فائدة مخفية إلى الدين كما لو أنه كان قرضاً[15]. وإذا لم يتم دفع المبلغ في الفترة المحددة، كان الدين يجدد مع الفائدة[16].

وعندما أمر محمد الثاني باستبدال كل النقود الفضية العثمانية المتداولة بأخرى مسكوكة حديثاً، وصل مجموع النقود الفضية المتجمعة إلى حوالى 218 مليون أقجة[17]. ورغم أن جزءاً كبيراً من النقود المتداولة لم يتم استبداله لسبب أو لآخر، إلا أن هذه الأرقام تظهر الحجم المحدود لمجموع الفضة المتواجدة في السوق. ورغم أن النقود النحاسية كانت تصدر بكميات كبيرة[18] وتلبي حاجات العامة اليومية في الأسواق، إلا إنها لم تكن تستخدم مطلقاً في التعاملات بين التجار.

ونظراً لعدم وجود لوائح أسعار شاملة منشورة، فإن أسئلة تتعلق بالاختلاف البنيوي في الأسعار بين المناطق التجارية الرئيسية في الإمبراطورية العثمانية، وبين الدول الأوروبية والدولة العثمانية، لا يمكن الإجابة عنها. وبدون هذه المعلومات لا يمكن التوصل إلى استنتاجات حول مثل هذه المواضيع المتعلقة بأنماط التجارة العثمانية ـ الأوروبية، وبالتحولات في الإنتاج، وبالتغييرات في الأوضاع المعيشية، وبسياسات الدولة الضريبية والتحولات في الظروف الاقتصادية بشكل عام. ويمكن توسيع الأعمال الرائدة لكل من ع. ل. برقان ول. باروف[19] في هذا المجال من خلال استخدام منهجي للمواد الضخمة المتوفرة في الأرشيفات العثمانية. ولأن برقان اعتمد فقط على أسعار المواد الغذائية فهناك تباين بين حساباته لتغيرات الأسعار وبين حسابات باروف.

يرى باروف في تفحصه التغيّرات التي طرأت على هيكل الأسعار كعامل أساسي للميزان التجاري بين الشرق والغرب، أن أسعار السوق للمواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية ـ القمح، واللحوم، والصوف، والجلود والشمع ـ تضاعفت في استانبول مقارنة مع تلك التي في البلقان، في القرن الخامس عشر والنصف الأول من القرن السادس عشر، بسبب الكلفة العالية للنقل البري. وكانت استانبول السوق العثماني الرئيسي لهذه البضائع الذي ينافس أوروبا. ويستنتج باروف أنه في هذه الفترة «كانت أسعار القمح ومعظم السلع الهامة الأخرى المحسوبة على أساس وزن الفضة قريبة نسبياً من مستويات أسعار هذه السلع في الدول الرئيسية التي تتاجر مع تركيا مثل إيطاليا، وفرنسا، وإنكلترة وهولندا». ولذا فإنه خلال هذه الفترة، يرى باروف أن التجارة الخارجية للدولة العثمانية مع أوروبا

انخفضت ككل. لكن تفحّص هذه الجداول عن كثب يظهر أن الأسعار العثمانية تتساوى بشكل عام مع أدنى الأسعار الأوروبية رغم أنها تظهر تقلبات حادة مثلاً في سبعينيات القرن السادس عشر وبين عامي 1610 و1620. كان التوجه العام في أسعار القمح في الفترة ما بين 1550 ـ 1640 في ازدياد مستمر. إلا أن أسعار القمح العثماني ظلت أدنى كثيراً من تلك التي في إيطاليا ولذا، بعد عام 1560، وخاصة في ثمانينيات القرن السادس عشر، شهدت عمليات التصدير العثمانية «زيادة ملحوظة». ولنفس الأسباب فإن عمليات تصدير زيت الزيتون والأرز أصبحت مربحة أيضاً. وكانت عمليات التصدير مربحة فقط عندما يكون فرق السعر بين تركيا وإيطاليا حوالى واحد إلى اثنين. وفي هذه الحسابات علينا إضافة تكاليف النقل، والرسوم والتأمين أو الخسارة الناشئة عن أعمال القرصنة. وكان لهذه العوامل أهميتها في تصدير الكميات الكبيرة من البضائع. وبحسب باروف، فإن متوسط كلفة شحنة نقل بري تحتوي على عشرة كلغ من البضائع ولمسافة 100 كلم كانت تتراوح بين 5 و47 غراماً من الفضة، إلا أنها وفي معظم الحالات كانت بين 100 و120 غراماً. وكانت تكاليف النقل لوحدها بين استانبول وإيطاليا تصل إلى حوالى 10 ـ 15 غراماً من الفضة لكل كلغ وتصل الرسوم ما بين 7 إلى 29 غراماً. وخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر والسنوات الأولى من القرن السابع عشر، يستنتج باروف[20]، أن الميزان التجاري للدولة العثمانية مع أوروبا «توقف تدريجياً عن النشاط الذي كان عليه في البداية.... وفي بداية القرن السابع عشر وصلت الأسعار في تركيا إلى مستوىً غير مسبوق... وأصبحت قريبة من تلك القائمة في أوروبا.... ونتيجة لذلك، فإن ظروف التصدير العثماني قد تغيرت باتجاه سلبي، وخاصة بالنسبة للصوف، والجلود، والشمع، والحرير».

من ناحية ثانية، يرى البعض أن الكثافة المتدنية للسكان، والوفرة النسبية للأراضي، ورخص الأيدي العاملة في الدولة العثمانية، إلى جانب نهوض الاقتصاد الرأسمالي في الغرب، أدت إلى قيام نمط بنيوي محدد من التجارة قائم على تبادل المنسوجات والمعادن بالمواد الغذائية والمواد الأولية بين الشرق والغرب[21]. وبعبارة أخرى، فإن فرق الأسعار بين المنطقتين المحدد بإيجارات الأرض وكلفة العمل المختلفة، هو المسؤول عن نوع من تقسيم العمل بين الشرق والغرب. كان على أوروبا أن تنافس استانبول في الاستيراد من خزان الخبز في الإمبراطورية في

السهوب الشمالية ـ الغربية للبحر الأسود، وثراث (تراقيا)، وغربي الأناضول وسهول تساليا إضافة إلى مصر، وكانت كلها ترتبط بالعاصمة العثمانية المزدحمة عن طريق البحر. وكانت الإدارة الإمبراطورية المهتمة جداً بتموين استانبول والجيش، منخرطة في صراع مستمر ضد أسعار أوروبا المرتفعة، وقد جذبت مضاربين، بشكل خاص من طبقة العسكر التي تسيطر على العقارات الواسعة والأوقاف. ولم يكن الحظر فعالاً في مواجهة عمليات التهريب الكثيفة، وخاصة في جزر بحر إيجة.

كانت الحوالة[22] عبارة عن رسالة اعتماد مالي. فالحوالة تعين مبلغاً معيناً من مصدر بعيد للدخل بأمر مكتوب. وكانت تستخدم في كلا الدولتين والمؤسسات المالية الخاصة لتجنب الأخطار والتأخيرات الناتجة عن نقل المبالغ النقدية. كانت رسالة الاعتماد المالية الحقيقية، سفتجة أو صك بالعربية، معروفة ومستخدمة في العصور الإسلامية الأولى. ولم يعترف المشرعون المحافظون الإسلاميون بشرعيتها بسبب إمكانية وجود عناصر ربح غير مبرر. إلا أن تحويل الاعتمادات المالية من خلال وثيقة صادرة عن قاضٍ، وبالتالي استخدامها للقيام بالمدفوعات وإيفاء الديون بين شعوب تعيش في أماكن بعيدة، كان ممكناً وقد مارسه العثمانيون. وقد حدد سحيللي أوغلو رسالة القاضي هذه على أنها رسالة اعتماد مالي[23]، وأعطى نماذج من سجلات المحاكم الشرعية في بورصة.

ورغم أن هذه الطريقة لم تكن مستخدمة على نطاق واسع، إلا أن تأمين المدفوعات من خلال تفويض بين تجار يعيشون في أماكن بعيدة كان عملاً روتينياً[24]. ومنذ أواسط القرن السابع عشر، أصبح استخدام رسائل الاعتمادات المالية، المعروفة بالتركية باسم بوليتشه من الإيطالية بوليصة (Polizza)، منتشراً بشكل واسع بين التجار وفي المدفوعات الحكومية.

اليونانيون واليهود

كان اليونانيون واليهود العثمانيون نشطين بشكل خاص في عمليات الالتزام في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وقد أصبح نظام الالتزام الوسيلة الأساسية لتكوين الرأسمال في الإمبراطورية[25]. واشتملت مصادر رأس المال

الأساسية للالتزام اتباع الكومندا (شراكة المضاربة) في المؤسسات التجارية، لا سيما، الأرباح الناتجة عن نقل المواد التموينية لاستانبول. وأصبح العديد من التجار الذين بدأوا من الصفر ككتّاب في مراكز الجمارك أو في المناجم من كبار رجال الأعمال[26]. وبعد أن راكم هؤلاء «الرأسماليون» مبالغ ضخمة، لم يعد بالإمكان الاستغناء عنهم في مالية الدولة أو في القصر، ولذلك فقد لعبوا دوراً رئيسياً ليس فقط في مالية الدولة وإنما أيضاً في سياساتها.

في دفاتر حسابات جياكومو بادوير (1436 ـ 40)، شكل اليونانيون المجموعة الاثنية الثانية الأكبر بعد البنادقة في الحياة التجارية للقسطنطينية[27]. إلا أن التجار اليونانيين عانوا من الهيمنة الإيطالية على التجارة ما عدا تجارة المفرق والشحن البحري، التي كانت تأتي في المرتبة الثانية من الأهمية[28]. لكن التجار اليونان انخرطوا أيضاً في التجارة الدولية والأعمال المصرفية. على سبيل المثال، حوالى عام 1453، حصل أحد مالكي السفن اليونان، وكان يقوم بأعمال مع البنادقة واليهود، على مركز عال مع ثروة ضخمة. وقد قدرت ثروته بحوالى 30.000 دوكا[29].

من أهم التغييرات التي حدثت بعد الفتح العثماني زوال الهيمنة الإيطالية لصالح الرعايا العثمانيين المحليين غير المسلمين، الأرمن، واليهود واليونانيون بشكل خاص. فبعد الفتح العثماني، حلّ اليونانيون محل الإيطاليين في التجارة الواسعة في كافا وبيرا/ غلطة[30]، بينما قام الجنويون باستبعاد السكان المحليين من الأعمال الكبرى فيما وراء البحار[31] في الفترة ما قبل العثمانية. كما أنه منذ القرن الخامس عشر بدأ التجار اليونانيون واليهود العثمانيون بالإقامة في المراكز التجارية الإيطالية الهامة مثل أنكونا والبندقية.

وكانت غلطة مركز نشاطات رجال الأعمال اليونان في عهد العثمانيين كما كان الحال في عهد الباليولوغيين. وأصبحت المدينة يونانية من ناحية سكانها حتى قبل الفتح العثماني[32]. واستمر العديد من رجال المال اليونانيين الأثرياء، ومن بينهم ياني باليولوغوس، في حياتهم الغنية البرجوازية في غلطة بعد الفتح بينما ترك العديد من العائلات الجنوية الغنية المدينة خلال الفتح العثماني وبعده. وكان اليونانيون مفضلين في عهد محمد الفاتح، وقد لعبوا دوراً فعالاً بشكل خاص في

السياسة المالية العثمانية في عهده. وقد عيّن يونانيّين دخلوا الإسلام وزراء، كما في حالة روم محمد، وخاصّ مراد ومسيح، وهذان الأخيران ينتميان لعائلة باليولوغوس[33].

ويبدو أنه بعد عام 1453 تابع العديد من اليونانيين أعمالهم كملتزمين، وتجار على نطاق واسع، وفي الشحن البحري؛ وهذا الحقل الأخير أصبح مزدهراً بشكل خاص بسبب حاجات التموين العثمانية المتنامية للعاصمة. وفي مرحلة ما بعد فتح القسطنطينية مباشرة، نجد العديد من اليونانيّين العاملين في التزامات الحكومة. وكان أعضاء من الارستقراطية البيزنطية القديمة، الباليولوغيين، والكونتاكوزينيين، والكالكولونديليين والراليين، من أبرز الملتزمين في عهد محمد الفاتح وخلفائه. خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر شكلت مرافىء غربي الأناضول، مع استانبول التي لعبت دور المركز، منطقة جمركية كبيرة واحدة، غالباً ما كانت تحت سيطرة الملتزمين اليونانيين، الذين كانوا ينافسون المسلمين الأتراك واليهود عليها. وتبين لائحة حسابات الخزانة العثمانية[34] كيف تغيّر ملتزمو المنطقة الجمركية في استانبول خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/ أكتوبر 1476 ولغاية كانون الأول/ ديسمبر 1477.

1 - بلغت عائدات الجمارك المقدرة لثلاث سنوات 9.5 مليون أقجة ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر 1476. وقد عرض يعقوب، وهو ممن اعتنقوا الإسلام حديثاً، وباليولوغوس من كاساندروس، ولفتاري ابن غالينوس من طرابزون، وأندريا ابن خالكوكونديل ومانويل باليولوغوس، زيادة قدرها 1.500.000 أقجة في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1476.

2 - قدم حجي ساطي، وتشيريش الياس، وشاهين وهو عبد معتوق ليوسف سمسار (كبير الوكلاء) وحجي بهاء الدين، عرضاً بزيادة مليوني أقجة بعد خمسة أشهر فقط.

3 - إلا أن المجموعة اليونانية قدمت عندئذٍ عرضاً بزيادة إضافية مقدارها 833.334 أقجة كل سنة شرط أن يعطوا الالتزام لمدة أربع سنوات. وقد قدم هذا العرض في 6 أيار/ مايو عام 1477.

4 - وعرض سيدي كوجوك من أدرنة، وألتان (يهودي) ونيكوروز افرنجي

(إيطالي) زيادة إضافية بمليون أقجة بعد أربعة أشهر.

5 - وبعد شهر قدمت المجموعة اليونانية عرضاً جديداً وبعد ذلك قدمت مجموعة سيدي، وألتان ونيكوروز عرضاً بقيمة 20 مليون أقجة لمدة أربع سنوات في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1477.

في عام 1481، تم تلزيم دور الضرب في غاليبولي وأدرنة بمبلغ 18 مليون أقجة، أي حوالى 360.000 دوكا ذهبية لاتحاد ضم أندرونيكوس كونتاكوزينوس، الذي يبدو أنه قد تحول وقبل هذا التاريخ إلى الإسلام واتخذ لنفسه اسم مصطفى.

وخلال نفس الفترة نشطت عائلة ارستقراطية بيزنطية أخرى في صربيا، والتزمت مناجم الذهب والفضة الغنية في الإقليم. وفي عام 1474، التزم كل من ياني كونتاكوزينوس، وأخيه يورغي، ونيقولا داندجوفيل وليكا شراكة مناجم الفضة والذهب في صربيا العليا بمبلغ إجمالي قدره 14 مليون أقجة لمدة ست سنوات. وفي السنة السابقة كان الملتزمون هم ياني كونتاكوزينوس من نوڤوبردو، ويورغي أيفرانا وتوما كونتاكوزينوس وكانوا من سريز، وباليولوغوس من استانبول، وكانوا جميعاً يعملون كشركاء.. ولاحقاً عام 1476 تم استبدالهم بمجموعة جديدة من الشركاء، تضم ياني ويورغي كونتاكوزينوس، وفوك وكنيز يوفان وأندريا. ومن الواضح أن الثلاثة الأخيرين كانوا من السلاف. من ناحية ثانية، تم تلزيم المناجم المهمة في كرايوفا في إقليم كوستانديل، لياني باليولوغوس من غلطة بالشراكة مع استيبا بلازيكا، وأسطفان ليش، وديمتري بن قسطنطين عام 1473 بمبلغ مجموعه 1.600.000 أقجة. وكان هناك يونانيون أقل أهمية في الخدمة العثمانية حتى قبل عام 1453، وقد بدأوا أعمالهم ككتاب عثمانيين في مراكز الجمارك أو المناجم[35].

وبالتنافس مع المسلمين واليهود الملتزمين، نشط رجال الأعمال اليونانيون أيضاً في التزام الاحتكارات المهمة لإنتاج الملح وتوزيعه في البلقان على شواطىء بحر إيجة والبحر الأسود في تلك الفترة. وكانت هذه الاحتكارات تلزم عادة مع عائدات عمليات الصيد في المنطقة المجاورة. وكان ديمتريوس باليولوغوس، آخرُ المخلوعين في المورة، منخرطاً في هذا النوع من الأعمال. وبحسب سجل التزام عثماني كان، «ديمتريوس تكفور» ملتزماً لضريبة الرأس (الجزية) ومداخيل أخرى

للدولة في إينوس/كتيمار. إلا أنه ومنذ 11 تموز/يوليو 1469 وما يليه، أصبح هذا الالتزام لشراكة من ثلاثة من اليهود الملتزمين، أليعازر بن يعقوب من سالونيكا، وأبراهام بن أليعازر من نيقوبوليس وموسى بن إسماعيل من فيدين. وقد قدّر المبلغ الإجمالي لهذه العائدات بـ 555.000 أقجة لمدة ثلاث سنوات. وبعد ست سنوات، سعى كل من أيفان دابوفيك وكينزيوفان من نوفوبردو لتقديم عروض أفضل من عروض يورغي أيفرانا وتوما كونتاكوزينوس ولكن بدون نجاح.

ويبدو أن العلاقات الاثنية، والشخصية والطائفية وكذلك الممارسات السرية قد لعبت دوراً في إدارة الالتزامات الكبيرة. ومن الواضح، أن اليونانيين أو المتحولين إلى الإسلام النافذين في بلاط السلطان كانوا يفضلون أصحاب العروض من اليونانيين. وقد ذكرت المصادر الإسلامية المعاصرة الشكاوى من محاباة اليونانيين واليهود الملتزمين خلال عهد الفاتح. وربما لم يكن مصادفة أن أعضاء من عائلة باليولوغوس قد حصلوا على التزام المنطقة الجمركية لاستانبول تماماً في عام 1470 عندما كان اثنان من الباشاوات، خاص مراد ومسيح من العائلة نفسها، من أكثر النافذين لدى السلطان.

في النصف الثاني من القرن السادس عشر كانت الثروة الهائلة لميغال كونتاكوزينوس تستحق الذكر. ومثل العديد من الملتزمين اليونان قبله، حقق ميغال ثروته أولاً من أعمال الملح في أنكيالوس ثم في جمارك استانبول. ومثل الملتزمين الآخرين، كان منخرطاً أيضاً بالتجارة. وقد عينه السلطان مندوباً «إمبراطورياً» لشراء الفرو من روسيا. وبسبب ثروته وعلاقاته مع القصر العثماني، أصبح ميغال من الرؤساء الأكثر شهرة واحتراماً في طائفة الروم الأرثوذكس. وقد لعب دوراً هاماً في انتخاب وصرف فويفودي (أمراء) الإمارات الرومانية التابعة. إلا أنه أخيراً، وبعد أن وقع في عجز للخزانة العثمانية مقداره، كما زُعم، ثلاثين مليون أقجة[36]، تم إعدامه بأمر من السلطان عام 1578. وبعد موته تمت مصادرة أملاكه الأسطورية في مقره في أنكيالوس وهي تتضمن مئة من الخدم، وأربعين فارساً إضافة إلى الحريم.

في النصف الثاني من القرن السادس عشر، اكتسب المصرفيون والملتزمون اليهود موقعاً هاماً في المالية والتجارة العالمية العثمانية[37].

وفي منتصف القرن السادس عشر، قرر يهود مارانو، وهم ضحايا محاكم

التفتيش في الدول الكاثوليكية، الهجرة إلى الدولة العثمانية. فانتقل بيت مانداز المصرفي من مارانو واستقر في استانبول. وفي عام 1552، وصلت زعيمة العائلة الدونا غراسيا مانداز، إلى استانبول، في حماية السلطان سليمان القانوني. وأصبح قريبها وشريكها، الدون جوزيف (يوسف) ناسي أكثر أعضاء العائلة شهرة. وكان بروزه المذهل، بالأساس، بسبب خدماته المالية للأمير سليم، الذي جعله واحداً من أصدقائه المقربين، متفرقة، (من الحضور المميزين) في قصره. وعندما ارتقى سليم العرش العثماني عام 1566، عيّن الدون جوزيف «دوقاً على ناكسوس» (ناقشا دوقاسي)، وتتكوّن من أرخبيل سيكلاد، وهو مجموعة جزر تنتج نبيذاً نادراً للتصدير. وهذا التعيين ينبغي أن يعود لكونه ملتزم تصدير النبيذ لدول شمال البحر الأسود، ولبولندا بشكل خاص. وكان التزام هذه الدوقية ثابتاً بمبلغ 6.000 قطعة ذهبية. وقد أدى تحكم جوزيف بهذه التجارة إلى خسارة للبندقية. في السابق، كان دوق ناكسوس من البنادقة، وهو لم يتخل عن حقه وقام بإزعاج الدون جوزيف لاحقاً[38]. إن الرسوم الجمركية على النبيذ المصدر من بحر إيجة ومن جزيرة كريت الخاضعة للبنادقة إلى بولندا أعطت لجوزيف الاحتكار الفعلي لتجارة النبيذ، لأنه وبحسب نظام الالتزام العثماني فإن الحكومة تسيطر على حركة التجارة لتسمح للملتزم بمنع التهريب، وتحقيق الحد الأقصى من العائدات. وقد قدر مدخوله السنوي من احتكار تصدير نبيذ جزيرة كريت بـ 15.000 دوكا ذهبية سنوياً. وتشير التقارير في حوالى عام 1575 إلى أنه قد تم تصدير ألف برميل من النبيذ من جزيرة كريت لوحدها[39].

وصلنا تأثير الدون جوزيف في السياسة العثمانية ضد البندقية في جزيرة قبرص، وهي مركز آخر لإنتاج النبيذ، في شكل قصة[40]. فنظراً للاعتقاد بأنه خبير في القضايا الأوروبية، أصبح الدون جوزيف واحداً من أكثر المستشارين الموثوقين لدى السلطان في ذلك الوقت، وكان جلياً أنه من المؤيدين لخطة الوزير لالا مصطفى لفتح قبرص، في مواجهة الصدر الأعظم صوقولو محمد، الذي كان ضد الخطة وأراد متابعة الحرب في الشمال ضد موسكو[41]. ويجدر في هذا السياق ذكر مخطط إسكان الجزيرة المفتوحة بالمستوطنين اليهود[42]. وأدى فتح قبرص الذي ساعد على قيام العصبة المسيحية المقدسة في البحر الأبيض المتوسط إلى الكارثة العثمانية في ليبانت عام 1571. ومع ذلك، حافظ الدون جوزيف على

للدولة في إينوس/كتيمار. إلا أنه ومنذ 11 تموز/يوليو 1469 وما يليه، أصبح هذا الالتزام لشراكة من ثلاثة من اليهود الملتزمين، أليعازر بن يعقوب من سالونيكا، وأبراهام بن أليعازر من نيقوبوليس وموسى بن إسماعيل من فيدين. وقد قدّر المبلغ الإجمالي لهذه العائدات بـ 555.000 أقجة لمدة ثلاث سنوات. وبعد ست سنوات، سعى كل من أيفان دابوفيك وكينزيوفان من نوڤوبردو لتقديم عروض أفضل من عروض يورغي أيفرانا وتوما كونتاكوزينوس ولكن بدون نجاح.

ويبدو أن العلاقات الاثنية، والشخصية والطائفية وكذلك الممارسات السرية قد لعبت دوراً في إدارة الالتزامات الكبيرة. ومن الواضح، أن اليونانيين أو المتحولين إلى الإسلام النافذين في بلاط السلطان كانوا يفضلون أصحاب العروض من اليونانيين. وقد ذكرت المصادر الإسلامية المعاصرة الشكاوى من محاباة اليونانيين واليهود الملتزمين خلال عهد الفاتح. وربما لم يكن مصادفة أن أعضاء من عائلة باليولوغوس قد حصلوا على التزام المنطقة الجمركية لاستانبول تماماً في عام 1470 عندما كان اثنان من الباشاوات، خاص مراد ومسيح من العائلة نفسها، من أكثر النافذين لدى السلطان.

في النصف الثاني من القرن السادس عشر كانت الثروة الهائلة لميغال كونتاكوزينوس تستحق الذكر. ومثل العديد من الملتزمين اليونان قبله، حقق ميغال ثروته أولاً من أعمال الملح في أنكيالوس ثم في جمارك استانبول. ومثل الملتزمين الآخرين، كان منخرطاً أيضاً بالتجارة. وقد عينه السلطان مندوباً «إمبراطورياً» لشراء الفرو من روسيا. وبسبب ثروته وعلاقاته مع القصر العثماني، أصبح ميغال من الرؤساء الأكثر شهرة واحتراماً في طائفة الروم الأرثوذكس. وقد لعب دوراً هاماً في انتخاب وصرف فويفودي (أمراء) الإمارات الرومانية التابعة. إلا أنه أخيراً، وبعد أن وقع في عجز للخزانة العثمانية مقداره، كما زُعم، ثلاثين مليون أقجة[36]، تم إعدامه بأمر من السلطان عام 1578. وبعد موته تمت مصادرة أملاكه الأسطورية في مقره في أنكيالوس وهي تتضمن مئة من الخدم، وأربعين فارساً إضافة إلى الحريم.

في النصف الثاني من القرن السادس عشر، اكتسب المصرفيون والملتزمون اليهود موقعاً هاماً في المالية والتجارة العالمية العثمانية[37].

وفي منتصف القرن السادس عشر، قرر يهود مارانو، وهم ضحايا محاكم

التفتيش في الدول الكاثوليكية، الهجرة إلى الدولة العثمانية. فانتقل بيت مانداز المصرفي من مارانو واستقر في استانبول. وفي عام 1552، وصلت زعيمة العائلة الدونا غراسيا مانداز، إلى استانبول، في حماية السلطان سليمان القانوني. وأصبح قريبها وشريكها، الدون جوزيف (يوسف) ناسي أكثر أعضاء العائلة شهرة. وكان بروزه المذهل، بالأساس، بسبب خدماته المالية للأمير سليم، الذي جعله واحداً من أصدقائه المقربين، متفرقة، (من الحضور المميزين) في قصره. وعندما ارتقى سليم العرش العثماني عام 1566، عيّن الدون جوزيف «دوقاً على ناكسوس» (ناقشا دوقاسي)، وتتكوّن من أرخبيل سيكلاد، وهو مجموعة جزر تنتج نبيذاً نادراً للتصدير. وهذا التعيين ينبغي أن يعود لكونه ملتزم تصدير النبيذ لدول شمال البحر الأسود، ولبولندا بشكل خاص. وكان التزام هذه الدوقية ثابتاً بمبلغ 6.000 قطعة ذهبية. وقد أدى تحكم جوزيف بهذه التجارة إلى خسارة للبندقية. في السابق، كان دوق ناكسوس من البنادقة، وهو لم يتخل عن حقه وقام بإزعاج الدون جوزيف لاحقاً[38]. إن الرسوم الجمركية على النبيذ المصدر من بحر إيجة ومن جزيرة كريت الخاضعة للبنادقة إلى بولندا أعطت لجوزيف الاحتكار الفعلي لتجارة النبيذ، لأنه وبحسب نظام الالتزام العثماني فإن الحكومة تسيطر على حركة التجارة لتسمح للملتزم بمنع التهريب، وتحقيق الحد الأقصى من العائدات. وقد قدر مدخوله السنوي من احتكار تصدير نبيذ جزيرة كريت بـ 15.000 دوكا ذهبية سنوياً. وتشير التقارير في حوالى عام 1575 إلى أنه قد تم تصدير ألف برميل من النبيذ من جزيرة كريت لوحدها[39].

وصلنا تأثير الدون جوزيف في السياسة العثمانية ضد البندقية في جزيرة قبرص، وهي مركز آخر لإنتاج النبيذ، في شكل قصة[40]. فنظراً للاعتقاد بأنه خبير في القضايا الأوروبية، أصبح الدون جوزيف واحداً من أكثر المستشارين الموثوقين لدى السلطان في ذلك الوقت، وكان جلياً أنه من المؤيدين لخطة الوزير لالا مصطفى لفتح قبرص، في مواجهة الصدر الأعظم صوقولو محمد، الذي كان ضد الخطة وأراد متابعة الحرب في الشمال ضد موسكو[41]. ويجدر في هذا السياق ذكر مخطط إسكان الجزيرة المفتوحة بالمستوطنين اليهود[42]. وأدى فتح قبرص الذي ساعد على قيام العصبة المسيحية المقدسة في البحر الأبيض المتوسط إلى الكارثة العثمانية في ليبانت عام 1571. ومع ذلك، حافظ الدون جوزيف على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وضعه المفضل عند السلطان. وعند وفاته عام 1579، تمت مصادرة أملاكه من قبل الحكومة. وينبغي أن نتذكر هنا أنه بالرغم من أن الشرع الإسلامي يمنع وبصرامة مصادرة الأملاك الخاصة العائدة للمسلمين أو لغير المسلمين، إلا أن أملاك الملتزمين أو أية ثروات تعود للعاملين مع الحكومة كانت دائماً مشكوكاً في مصادرها ولذلك كانت تخضع للمصادرة. إن الاحتمالات غير الشرعية في جني الثروات من خلال استغلال نفوذ السلطان وخدمة مصالح النخبة الحاكمة، إضافة إلى الطبيعة المشكوك فيها لهذه الثروات، تبين بوضوح ظروف وطبيعة تشكل الرأسمال في النظام العثماني.

ولاحقاً عام 1588، جاء الفارو ماندار، وهو مثل جوزيف ناسي، عدو رئيسي لفيليب الثاني ملك إسبانيا، كي يستقر في استانبول حاملاً معه 850.000 دوكا ذهبية، وحصل على نفس الامتيازات التي تمتع بها مرة الدون جوزيف[43]. كما وصلت اليهودية استيار كيرا، وهي من المحظيات عند سيدات القصر، والواسطة بينهن وبين المصالح اليهودية في الخارج، في عمليات الالتزام والتجارة؛ وجمعت ثروة كبيرة خلال فترة ارتباطها الطويل بحريم السلطان[44]. وفي النهاية، وبسبب حرمان السباهيين من أرباح كبيرة كجباة لضريبة الرأس (الجزية) من غير المسلمين، تمرد سباهيو الصدر الأعظم فقتلوها هي وأبناءها الذين حصلوا على التزامات كبيرة. وبلغت ثروتها عند مقتلها حوالى 50 مليون أقجة.

ويرى البعض أن يهود مارانو قد أدخلوا إلى الدولة العثمانية تقنيات الرأسمالية الأوروبية، والأعمال المصرفية وحتى المفهوم الماركنتلي لاقتصاد الدولة[45]. وربما أيضاً وبتوجيه من يهود أوروبا، أصبح الموظفون الماليون العثمانيون واعين لأثر قانون غراشام (Grescham Law) في السوق وقاموا بإصلاحات مالية مناسبة عام 1589[46].

وشكلت العمليات المصرفية الواسعة جزءاً من نشاطات بيت مانداز في العاصمة العثمانية في تلك الفترة. وكانت التجارة العالمية والعمليات التجارية غير منفصلين وكانت العمليات المالية العائلية تتم عبر شبكة من العملاء موزعين في المراكز الأوروبية الرئيسية. وبذلك سيطرت عائلة مانداز على جزء كبير من التجارة العالمية، التي كانت تقوم على التبادل الواسع للأصواف الأوروبية مقابل القمح،

والفلفل والصوف الخام[47]. وكانت استثمارات التجار في التزامات الخزانة عالية جداً أيضاً.

وفي عام 1555 عندما صادر البابا بول الرابع ممتلكات اليهود في الأراضي البابوية، احتج السلطان قائلاً إن العديد من يهود سالونيكا واستانبول قد أفلسوا ولم يعودوا قادرين على تسديد مدفوعاتهم للخزانة والتي تصل إلى حوالى 400.000 دوكا ذهبية. وتحت إدارة الدونا غراسيا (تُوفيت 1568 أو 1569)، قام مصرفي يهودي (أطلق عليه اسم دولاب بالتركية، وأصبحت كلمة دولابي تعني لاحقاً شخصاً محتالاً يحتاط للأمور) باستثمار الأموال العثمانية العامة والخاصة في الأسواق الأوروبية. وأصبح حفيد غراسيا، الدون جوزيف، أحد أهم الدائنين الأوروبيين. وقد جلبت له قروضه الكبيرة لملك بولندا تنازلات تجارية واسعة. وتحت حماية السلطان العثماني، حصل على حق احتكار تصدير شمع النحل من بولندا[48]. وأيضاً عام 1555، عندما كان الملك الفرنسي هنري الثاني في أمس الحاجة للمال، قدم الدون جوزيف قرضاً إلى فرنسا ارتفعت الفائدة عليه من 12 إلى 16 بالمئة. ولذا لم يكن مستغرباً أن العديد من الأتراك قد استثمروا أموالهم في هذا القرض من خلال الدون جوزيف.

وبالحكم على أوضاع اليهود بشكل عام في ظل العثمانيين خلال القرن السادس عشر، يستنتج صالو بارون[49] أن «نهوض وتألق اليهود العثمانيين» لا يوجد ما يوازيه في هذا القرن:

> كانت حياة جماعات [اليهود] السفاردية والرومانيوت التي تعيش اليوم بشكل كامل تقريباً في ظل الحكم العثماني ونظامه التشريعي تتميز باستقرار عظيم وحماية أساسية لحقوق الإنسان... ومع وجود حرية الحركة الكبيرة التي تضمنها التشريعات القانونية والإدارية، أصبح التواصل بين المجموعات اليهودية المختلفة كثيفاً جداً... وقد تمتع اليهود الذين أعادوا تجمعهم في البحر الأبيض المتوسط، أيضاً باستغلالهم الفرص الواسعة التي قدمها العصر الذهبي العثماني، بنهضة جديدة. ومن خلال هذه النهضة أيضاً، يمكن أن نصنف القرن السادس عشر شرعياً على أنه العصر الذهبي لليهودية بحد ذاتها.

وقدّمت الحكومة العثمانية أيضاً إلى جانب سياستها الليبرالية القائمة على تشجيع الدول الأوروبية على تصدير بضائعها إلى الإمبراطورية في ظل ضمانات الامتيازات - وهي سياسة رأى العثمانيون أنها تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للإمبراطورية ككل - الحماية الفعالة لمصالح رعاياها في التجارة العالمية. ولذا «فإن انتصار الدولة العثمانية كان يرمز، في المجال الاقتصادي»، وبحسب تعبير ستونيوفيتش[50]، «إلى انتصار اليونانيين، والأتراك، والمرتدين المسيحيين، والأرمن، والراغوزيين، واليهود على السيطرة التجارية للبندقية وجنوى والتي استمرت لمدى قرنين من الزمان». وبينما أعلنت المدرسة القديمة لتجارة الشرق التي يمثلها ويلهام هيد[51]، أن العثمانيين «البرابرة» لم يكن لهم مصلحة في تطوير التجارة وكانوا مهتمين بشكل أساسي وشامل بالفتوحات العسكرية، لذلك فإنهم مسؤولون عن خراب تجارة الشرق. لكن الأبحاث الجديدة التي تقوم بدراسة الأحداث ضمن إطار أوسع، وبتحرر من فكرة المركزية الأوروبية، عدّلت هذه النظرة بصورة جوهرية. ففي المقام الأول، لم يسمح للمجموعات الاثنية المحلية من قبل الأسياد الجنويين والبنادقة بالمساهمة في التجارة العالمية واقتصر دورهم على عمليات التوظيف والتبعية. وقد تعاونت هذه المجموعات مع العثمانيين وحلت محل الإيطاليين إلى حد كبير في كلٍ من التجارة المحلية والعالمية وحركة النقل بين المرافىء العثمانية ومرافىء كل من موسكو، وبولندا، وترانسلفانيا، وهنغاريا وإيطاليا، وابتعدت حتى وصلت إلى ليونز أنتويرب؛ عام 1582 أعطى دوق برابونت أربعة «تجار محليين سابقين» صلاحية إحضار البضائع العثمانية إلى أنتويرب، وشراء البضائع لتصديرها إلى تركيا[52]. وفي ظل الحماية العثمانية، حققت دوبروفنيك توسعاً مذهلاً وتحدت البنادقة في تجارة البحر الأبيض المتوسط. حتى إن الجنويين الشرقيين قد اكتسبوا «الجنسية» العثمانية كذميين في بيرا وكايوس وبذلك أصبحوا جزءاً من النظام الإمبراطوري العثماني، وتمتعوا بازدهار مستمر إلى أن غير العثمانيون من سياستهم وأخضعوا كايوس لسيطرتهم المباشرة عام 1566[53]. وكان القرار العثماني، بعد أربع سنوات، بإنهاء سيطرة البنادقة على جزيرة قبرص، جزءاً من هذه الاستراتيجية الجديدة، حيث لعبت المصالح اليهودية المنسجمة مع المالية العثمانية دوراً هاماً. من ناحية أخرى، وبين أعوام 1450 و1600، لعب التجار الأتراك أو المسلمون دوراً رئيسياً في التجارة

الداخلية وفي بعض القطاعات أصبحوا متفوقين عددياً على الرعايا غير المسلمين.

ورغم أن الفاعلين في تجارة الشرق قد تغيروا، وحدث تراجع من وجهة نظر الجنويين والبنادقة، فإنه يبدو أن تجارة الشرق ككل قد حققت نمواً ملموساً في التجارة العالمية كما في التجارة الإقليمية. وما يمكن ملاحظته بشكل خاص هو أن تجارة الجملة للبضائع المنتجة في الأراضي العثمانية - مثل الحبوب، والقطن، والصوف، والجلود، والأسماك، والنبيذ، وزيت الزيتون، ومنتجات الحليب والمنسوجات - قد سجلت زيادة مذهلة، بينما حافظت التجارة التقليدية الكبرى بالتوابل، والأدوية، والحرير الخام والأحجار الكريمة على أهميتها في الشرق في فترة 1520 - 1600. وكما سيمر معنا لاحقاً، فإن تصدير الحرير الخام الإيراني بشكل خاص قد تجاوب مع صناعات الحرير المتوسعة في أوروبا، وأدى الطلب المتنامي بسرعة على الحرير إلى إحداث ازدهار في هذه التجارة أخذ ينافس تجارة التوابل في القيمة والأهمية. وبفضل الحماية العثمانية، تمكنت فلورنسا من تطوير تجارتها في الشرق، وخاصة فيما يتعلق بتبادل ألبستها الجيدة مع الحرير الخام في فترة 1460 - 1560. وحققت البندقية، التي كانت تتمتع بفترات سلام طويلة (1481 - 97، 1503 - 37، 1540 - 70) وتسهيلات تجارية واسعة بسبب الامتيازات، واحدة من أكثر فترات الازدهار في تجارتها مع الشرق وفي اقتصادياتها بشكل عام[54].

الهوامش

(1) حول الامتيازات بشكل عام، راجع إينالجك (1971).

(2) Anhegger and İnalcik (1956), nos. 30, 33, 34, 35, 36, 45, 53, 56, 59.

(3) Setton (1976-84), II, pp. 44-46, 146-49, 155, 396-98, 425-29, 438-43.

(4) Masson (1896), pp. 1-4.

(5) انظر Zachariadou (1983), pp. 123-73؛ وقد عقدت أولى هذه المعاهدات التجارية بين دوق كنديا مارينو موروسيني وأمير منتشا أورخان في نيسان/ أبريل 1331، ثم بين الدوق وأمير آيدين عام 1337 وعام 1353، وبين الدوق وأمير منتشا عام 1337، 1358 و1375. وعقدت معاهدات مماثلة بين الفرسان الهوسبيتالريين وأمير آيدين في عام 1348، ثم بين الجنويين والعثمانيين في عام 1352.

(6) İnalcik (1984a), pp. 179-217.

(7) Heyd (1936), II, pp. 530-31; Sakâzov (1929), pp. 158-62.

(8) Antoniadis-Bibicou (1963), pp. 211-14.

(9) İnalcik (1992b).

(10) Antoniadis-Bibicou (1963).

(11) Steensgaard (1972), p. 172.

(12) BN, MS, Paris no. 85: 183b.

(13) İnalcik (1991a), pp. 63-65.

(14) İnalcik (1981), document nos. 109, 151, 153.

(15) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 109.

(16) Sahillioğlu (1975), p. 109.

(17) İnalcik (1951), pp. 651-55.

(18) İnalcik (1981), document no. 5.

(19) Barkan (1979), pp. 1-380; Berov (1974), pp. 168-88.

(20) Berov (1974), p. 178.

(21) Barkan (1975), pp. 3-28.

(22) İnalcik (1969e), pp. 283-85.

(23) Sahillioğlu (1975), pp. 124-36.

(24) للاطلاع على بعض الأمثلة راجع إينالجك (1981)، الوثائق رقم 131، 133، 142، 155، 156.

(25) İnalcik (1969d), pp. 121-24.

(26) İnalcik (1988b), pp. 524-27.

(27) Laiou-Thomadakis (1982), p. 111.

(28) المرجع نفسه، pp. 112-15.

(29) Thiriet (1958-61), III, no. 3009.

(30) Argenti (1958), pp. 477-527.

(31) Balard (1958), I, PP. 269-89, 334-54; II, PP. 502-3; Laiou-Thomadakis (1982), pp. 100-12.

(32) İnalcik (1991a), pp. 41-42, 55-57.

(33) Babinger (1952), pp. 197-210.

(34) İnalcik (1967), pp. 154-47.

(35) İnalcik (1988a), pp. 520-25.

(36) Iorga (1971), pp. 11-13, 118-25, 192-95.

(37) Ravid (1978), pp. 25-49.

(38) Safvet (1332 H), pp. 1446-47; Safvet (1328 H), p. 991.

(39) المرجع نفسه.

(40) Hammer (1815), III, pp. 563-64.

(41) İnalcik (1947), pp. 47-106.

(42) Baron (1983), pp. xviii, 102-3, 117.

(43) المرجع نفسه، pp. 141-44.

(44) المرجع نفسه، pp. 141-44.

(45) İnalcik (1969d), p. 122 note 54.

(46) İnalcik (1978a), p. 95؛ حول الوعي الإسلامي لهذه النقطة الآن، راجع Kafadar (1991), pp. 381-400.

(47) İnalcik (1969d), p. 122.

(48) Safvet (1328 H), p. 991.

(49) Baron (1983), pp. 120-21.

(50) Stoianovich (1960).

(51) Heyd (1936), 11, pp. 257-60, 350.

(52) A. Goris cited by Stoianovich (1970), p. 238.

(53) Argenti (1958), xcii-cxxx.

(54) Luzzatto (1954); Braudel (1972), I, pp. 562-69; Lane (1973), pp. 284-335.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

10

بورصة وتجارة الحرير

التجارة لغاية عام 1550

إن شعار «التجارة هي عجلة الاقتصاد» ينبغي تغييره ليصبح «الموضة هي عجلة الاقتصاد». في الواقع، إن الموضة هي ما يطور أو يدمر أية صناعة أو تجارة. إذ يبدو أن شهرة الأقمشة الحريرية في أوروبا، وخاصة بعد إنشاء الإمارات الصليبية في سوريا[1]، كانت من العوامل الحاسمة في الثورة التجارية للقرن الثالث عشر. فإلى جانب الصناعات الصوفية المحلية المتطورة جداً، أصبح الحرير، بالنسبة للبلدان الأوروبية، المصدر الرئيسي للتبادل العالمي والثروة بين القرن الثالث عشر والقرن الثامن عشر. وشكل الحرير الخام والمنسوجات الحريرية جزءاً هاماً من التجارة. وأدى انتشار استخدام الألبسة الحريرية الثمينة بين أبناء النخبة الحاكمة في الغرب إلى قيام صناعة مزدهرة للحرير الباهظ الثمن، أولاً في لوكا في توسكانا، التي أصبحت عاصمة هذه الصناعة في أوروبا منذ أوائل خمسينيات القرن الثالث عشر[2]. ولمدة قرنين أو ثلاثة، استمر تجار لوكا في بيع منتوجاتهم الكمالية الثمينة في روما، وبورغس، ولندن، أو في المعرض الدولي في شمبانيا. وقامت كل من بولونيا، وفلورنسا والبندقية بعد تعلمها للتقنيات العالية لنسج حرير لوكا، بمنافسة هذه المنتجات في القرن الرابع عشر. وبالتوافق مع ما كان يحدث في الشرق، كذلك حدث في إيطاليا، حيث أدى انتقال تقنيات نسج الحرير إلى جذب العمال المهرة من لوكا واستقرارهم في إيطاليا. ووسعت الصناعات الإيطالية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إنتاجها بشكل كبير استجابة للطلب المتنامي، عندما بدأت الصين إرسال مخزونها الوافر والرخيص من الحرير الخام إلى الغرب بعد عام 1257[3]. وكانت الموارد الصينية تصل، كما أوضح ر. لوبيز[4]، «بكميات غير محدودة». وأصبح الحرير الخام الآن مادة التصدير الرئيسية من الصين إلى أوروبا. لكن الحرير الصيني اختفى من السجلات الوثائقية لجنوى قبل نهاية القرن الثالث عشر[5]، واستبدل بشكل كلي بالحرير الخام الإيراني. إذ عندما توقف الحرير الصيني عن الوصول بكميات كبيرة نتيجة الاضطرابات في الإمبراطورية المغولية، أخذت جنوى تعتمد أكثر فأكثر على الحرير الإيراني، الذي كان يشتريه تجارها مباشرة من تبريز أو آزوف[6]. وبالرغم من أن الحرير الإيراني كان أغلى ثمناً وأفضل نوعية، فإن الجنويين كانوا يستوردونه إلى إيطاليا منذ أوائل منتصف القرن الثالث عشر[7]. وابتداءً من عام 1300، كان معظم الحرير الخام المستخدم في صناعة الحرير الإيطالية يأتي من مقاطعات قزوين في إيران. وحوالى عام 1400 وصفت مصادر الرحالة جيلان، وشماخي وكاراباخ بأنها من أكثر المناطق المنتجة للحرير في شمالي إيران[8]. لكن، ومنذ أوائل النصف الأول من القرن العاشر، أشار الإصطخري إلى أن لاخيكان (في جيلان) كانت مركز إنتاج الحرير الخام[9].

ولا يمكن تجاهل أثر توسع استخدام الأقمشة الحريرية والصناعات الحريرية في أوروبا. لقد شكلت هذه الصناعات القاعدة البنيوية لتطور الاقتصاديات العثمانية والإيرانية. فهاتان الإمبراطوريتان جمعتا جزءاً هاماً من عائداتهما العامة ومخزوناتهما من الفضة عن طريق تجارة الحرير مع أوروبا. وقد اعتمدت صناعات الحرير في الإمبراطورية العثمانية، وبشكل رئيسي في أماسيا، وبورصة، واستانبول، وماردين، وديار بكر، على الحرير الخام المستورد من إيران. ويبدو أن الطلب المتنامي في أوروبا على الحرير الخام كان السبب في توسع إنتاج الحرير في مقاطعات شمالي إيران على حساب زراعة الأرز، وبشكل خاص في مازاندران، وجيلان وشيرفان.

وأصبحت بورصة سوقاً عالمية بين الشرق والغرب ليس للحرير الخام فحسب وإنما أيضاً للمنتوجات الآسيوية الأخرى، نتيجة التغييرات الثورية في شبكات طرق التجارة العالمية في القرن الرابع عشر[10]. في هذا الوقت، لعبت تبريز، في عهد

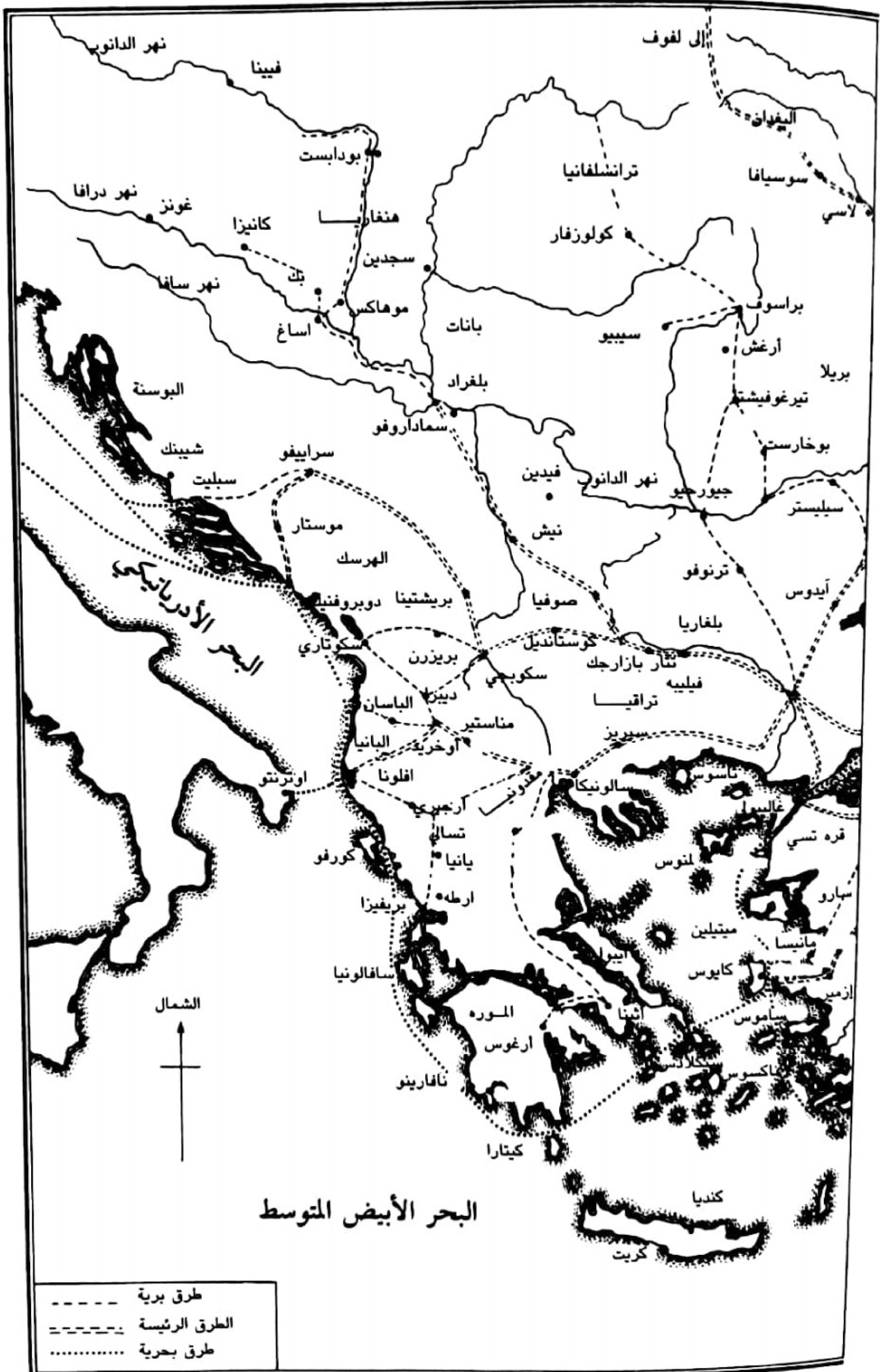
المغوليين، دوراً مركزياً في التجارة العالمية. وأصبحت المدينة سوقاً ضخماً للتجارة الآسيوية، متفوقة على بغداد وعلى أسواق أخرى في الشرق الأدنى للتجارة العالمية. اتبعت الطريق التجارية من تبريز طريق أرذنجان - سيواس «الإمبراطورية» إلى قونيه أو إلى آياس (لاجازو) على خليج الإسكندرون، التي أصبحت السوق الرئيسية للمنتجات الآسيوية في عهد المغول[11]. ومن قونيه بلغت طرق القوافل، وعن طريق دنيزلي، مرافىء أفسوس أو أنطاليا. وقد كان السبب المذهل لهذا الازدهار هو مجموعات الخانات الضخمة التي أنشئت خلال هذه الفترة على طرق القوافل في الأناضول السلجوقي[12]. وقد حصل التجار الغربيون على المنتوجات الآسيوية، كالحرير والتوابل، من هذه المرافىء[13]. ومن خلال شبكات طرق التجارة العالمية هذه، التي شهدت تطوراً غير مسبوق في العهد المغولي، أصبحت آسيا الصغرى أداة في التجارة العالمية وعرفت ازدهاراً كبيراً. وكان بإمكان التجار الإيطاليين المستقرين في تبريز مبادلة ألبستهم الصوفية هناك بالحرير الإيراني والتوابل الهندية الواصلة عن طريق هرمز وبغداد.

في حوالى عام 1350، ورغم أن مركز التجارة العالمية قد تحول مرة أخرى نحو البحر الأحمر، ومصر وسوريا في عهد المماليك[14]، فإن البضائع الآسيوية، لا سيما الحرير الخام، استمرت باتباع الطريق القديمة من تبريز (أو بالأحرى السلطانية، التي حلت محل تبريز في عهد أولكاتيو) إلى المرافىء الأناضولية في أفسوس، وأنطاليا وطرابزون. وبعد مذبحة وطرد الإيطاليين من تبريز (1340 - 41) وحصار كافا الجنوية من قبل خان القبيلة الذهبية، دجاني بيك عام 1434، كان على الجنويين الاعتماد على طريق طرابزون - بيرا أو القسطنطينية للحصول على موارد الحرير القادمة من إيران، مما أدى إلى الإحياء التجاري لمنطقة بيرا - القسطنطينية. هذا الوضع الجديد الذي جعل من بيرا المركز التجاري الرئيسي للجنويين، ينبغي أن يكون قد مهد الطريق أيضاً لمستقبل مدينة بورصة كسوق للحرير الخام الإيراني. وحصل الجنويون على أولى امتيازاتهم التجارية، التي أطلق عليها اسم الامتيازات، من السلطان العثماني أورخان في عام 1352.

ومن ناحية ثانية، تجدّدت أهمية طريق تجارة الحرير الممتدة من بحر قزوين - أصطرخان - تانا عندما طُرد الإيطاليون من تبريز[15]. وقد حصل الجنويون على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

300 كلم 0
200 ميل 0
نهر الدوز
نهر الدنيبر
بنـــدر
آزوف
اونرو
دشنيما - كيبشاك
اوز - كابي
بحر آزوف
نهر كوبان
آق كرمان
كارش
كيليا
القرم
كافا
بهجه سراي
بلاد الشركس
باباداغ
كوستانتا
البحر الأســـــود
سينوب
سامون
اماسرا
كانداريدس
قسطمونو
كانيك
اماسيا
قره حصار
ازميد
توقات
ارزنكان
ازنيك
بولو
عثمان جق
سيواس
انقره
بورصه
قره قوينلو
باليكشير
كوتاهيه
آق قوينلو
قيسارية
ملاطيه
آق شهير
ذو القادريه
كرميان
قرهان
ماراش
حميدلي
قونيه
نهر موندريز
اسبارطه
اضنه
بيراجيك
اورفه
منتشا
قرمان
اسكندرون
انطاليا
الاينا
سيليفكا
حلب
نهر الفرات
تكه
قبرص
فاماغوستا
نيقوسيا
طرابلس
بيروت
دمشق
صيدا
إلى مكة ومصر



11. طرق التجارة في الإمبراطورية

الحرير الخام الإيراني، والذي كان حيوياً جداً لصناعتهم الحريرية الواسعة وتجارتهم، عن طريق تانا أو كافا، وكانوا ينقلونه بحراً إلى جنوى. وكذلك فإن كافا مثل جنوى، كان لديها صناعة حريرية هامة وكانت تصدر منتجاتها المشهورة منذ القرن الخامس عشر. وكان حرير شيرفان، وجيلان ومازاندران يؤخذ مباشرة إلى أصطرخان بحراً ثم ينقل إما إلى ساراي على نهر الفولغا، أو عن طريق القوافل إلى تانا. وازداد الطلب على الحرير الإيراني بشكل خاص عند ارتفاع أسعار الحرير الصيني أو توقف استيراده بسبب انهيار الحكم المغولي في آسيا في أواسط القرن الرابع عشر.

ويبدو أن إقدام تيمور المتعمد، عام 1395، على تدمير المراكز التجارية في أصطرخان ، وساراي وأزوف كان يهدف إلى إعادة موارد الحرير الخام القادمة من شيرفان (شماخي) وجيلان (لاهيكان وراشت) إلى تبريز، وقد كانت هذه البضائع تنقل مباشرة بالبحر إلى أصطرخان[16]. وأدى هذا التحوّل إلى خسارة تجارة حرير تبريز وكذلك قسم كبير من عائدات الجمارك عن الحرير.

قبل تيمور عام 1341، بلغت عائدات تبريز من رسوم جمارك الحرير الخام (التمغة) 300.000 دينار، وقد كانت الأعلى بين كل عائدات التمغة[17]. وأدت مساعي تيمور لحماية تبريز كمركز لتجارة الحرير الخام والألبسة الحريرية في النهاية إلى تفضيل طريق تبريز ـ آسيا الصغرى السابق. وسرعان ما وقعت آسيا الصغرى تحت سيطرة تيمور. وأدى تدمير تيمور للمحطات الرئيسية لتجارة الحرير في الشمال وما تلاه من صراع طويل على العرش بين أبناء باتوخان في القبيلة الذهبية، حيث تجمعت العشائر المتنافسة وراء هذا المطالب بالعرش أو ذاك، إلى جعل سهوب أوروبا الشرقية منطقة خطرة على القوافل. وقد أكد بربارو[18]، الذي زار المنطقة عام 1436، أن قوافل التوابل والحرير قد هجرت الطريق الشمالية في ذلك الوقت، واتجهت نحو سوريا. ورغم وجود بعض الوقائع التي تؤكد أن القوافل قد استمرت في اتباع طريق أصطرخان ـ تانا حتى عام 1520[19]، فإن هذه الطريق فقدت أهميتها بعد الضربة التي وجّهها تيمور. إلى جانب ذلك، أصبحت بورصة في ذلك الوقت أحد الأسواق العالمية الهامة للحرير الخام، وكان بإمكان جنويّي بيرا المفضلين من قبل العثمانيين، أن يجدوا فيها كل ما يحتاجونه من الحرير.

ويجب أن نضيف أنه، إلى جانب القسطنطينية وبيرا، فإن بروز بورصة كسوق عالمية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر شكل الأساس الاقتصادي للقوة العثمانية.

إن ظهور بورصة كسوق عالمية يجب أن يعود إلى أواسط القرن الرابع عشر. إذ كان منح الامتيازات التجارية للجنويين عام 1352، وضم العثمانيين لأنقره عام 1354، من الخطوات الهامة في هذا الاتجاه. ومن المهم أيضاً أن نشير إلى أن العثمانيين قد ركزوا جهودهم في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، للسيطرة على المراكز الرئيسية لطريق الحرير إلى الشرق، وبالتحديد أنقرة (1354 ـ 1362)، وعثمان جق (1392)، وأماسيا (1392)، وأرذنجان (1401). وأدى هذا الدفع الجريء على طريق تبريز إلى تصادم السلطان العثماني الطموح بايزيد الأول مع تيمور في معركة أنقرة عامة 1402. ويتضح من ذلك أن العثمانيين قد اهتموا دائماً بإبقاء طريق الحرير مفتوحة أو وضعها تحت سيادتهم المباشرة. فاحتلوا تبريز للمرة الأولى في عهد سليم الأول عام (1514). وسعت الأسرة الحاكمة المحلية في جيلان، وهي واحدة من أغنى المقاطعات المنتجة للحرير في إيران، للحصول بشكل دائم على الحماية العثمانية إلى أن قضى الشاه عباس الأول على استقلالها عام 1592.

ومما لا شك فيه أنه بحوالى عام 1400 كانت سمعة بورصة، بأنها واحدة من المراكز الهامة لتجارة وصناعة الحرير، قد انتشرت. وقد لاحظ جوهانس شيلتبرغر[20] في ذلك الوقت: «أن [الحرير] كان يصنع منه أشياء جيدة في دمشق وكافا وفي بورصة أيضاً. . . وكان الحرير يؤخذ أيضاً إلى البندقية ولوكا حيث كانت تصنع منه الأقمشة المخملية الفاخرة». واستخدم كلافيجو في طريق عودته من سمرقند عام 1405، طريق تبريز ـ بورصة لقوافل الحرير. ومع نهاية القرن الرابع عشر، خسرت طرق الحرير القديمة مثل كافا ـ استانبول، وطرابزون ـ استانبول، وسيواس ـ استانبول أهميتها السابقة.

ويبدو أن المرافىء الأناضولية الغربية مثل بورصة، قد استفادت أيضاً، من تجارة الحرير الإيراني منذ أوائل منتصف القرن الرابع عشر. وقد تم تصدير الحرير الخام، ذي المصدر الإيراني بالتأكيد، من أفسوس (ألطوليوغو) وميلات (بالاتيا ـ

بالات)[21] ويجب أن يكون قد اتبع طريق القوافل القديم تبريز ـ قونيه ـ دنيزلي. وحوالى عام 1341 لاحظ رودولف فون سوخن[22] أن الحرير وكذلك القطن والقمح كانت تصدر من أفسوس. وبضم أفسوس وبعض المرافىء الأناضولية الغربية الأخرى للدولة العثمانية عام 1390، تمكن بايزيد الأول من بسط سيطرته على كل الأسواق الهامة للتجارة الإيرانية عبر آسيا الصغرى.

وفي ظل الحماية العثمانية الآن، أصبح بإمكان قوافل الحرير التنقل بأمان حتى بورصة، حيث كان بإمكان التجار الإيطاليين، المقيمين في بيرا، شراء بضاعتهم الثمينة منها. وكما تبين سجلات المحاكم الشرعية في بورصة منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر[23]، كان التجار الإيرانيون، ومعظمهم من المسلمين من أذربيجان، يبادلون في بورصة حمولاتهم من الحرير بالبضائع الغربية المستوردة من قبل الإيطاليين.

وخلال الفترة التي تعرضت فيها الطريق المغولية إلى اضطرابات، نهضت بورصة كسوق عالمية ليس فقط للحرير الخام الإيراني، وإنما أيضاً للتوابل والمنتوجات الآسيوية الأخرى. وكان السوق الآخر الوحيد الذي ينافس بورصة في تجارة الحرير هو حلب، حيث كانت القوافل الإيرانية تستخدم الطريق الجنوبية بتليس ـ ديار بكر ـ ماردين لنقل حمولاتها من الحرير إلى حلب (الجدول 39:I). ولأن تجار الحرير الخام الإيرانيين كانوا يحصلون على الأموال النقدية ويقومون بعمليات الشراء في بورصة، أصبحت هذه العاصمة العثمانية السوق المركزية لكل أنواع البضائع المصدرة إلى إيران. وبالإضافة إلى الملابس الصوفية الغربية، اشترى التجار الإيرانيون من بورصة لآلىء الخليج، وسكر قبرص ومصر وحتى توابل الهند.

يفسر دور بورصة في تجارة الحرير التعاون الحميم المستمر بين الجنويين والعثمانيين في فترة 1352 ـ 1453. وبالفعل منح العثمانيون الجنويين أيضاً الاحتكار المربح جداً لتجارة حجر الشبّ المستخرج من مناجم الأناضول. وبحسب الامتيازات الجنوية التي جددت في 8 حزيران/يونيو عام 1387[24]، أعفى مراد الأول الجنويين من الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة إلى بيرا والمصدرة منها وبدلاً من ذلك طلب رسم سوق بنسبة 8 بالمئة من قيمة البضائع. وقد عنى

هذا أن السلطان العثماني لم يكن يعتبر بيرا الجنوية أرضاً أجنبية. واستقر وكيل للدولة العثمانية في بيرا وكان مسؤولاً عن جمع عائدات رسم السوق.

الجدول 39:I سكان بورصة

المصدر	العائلات	التاريخ
العائلات التي تدفع ضريبة طارئة، راجع إينالجك (1960b)، ص. 45	5.000	1485
برقان (1975)، ص ص. 27 ـ 28، وهو يقدر عدد الأفراد بـ34.930 فرداً	6.351	1520 ـ 30
برقان (المرجع نفسه)، وهو يقدر عدد الأفراد بـ70.686 فرداً	12.852	1571 ـ 80

ملاحظة: لتقدير عدد الأفراد اعتمد برقان على معامل 5 لكل أسرة وأضاف عشرة بالمئة كتقدير لعدد الذين لا يدفعون ضريبة وهم بالتالي غير متضمنين في الأرقام الأولية.

ولاحقاً، عام 1432، لاحظ برتراندون ده لابروكيار[25] أن «الأتراك كانوا يزورون بيرا كثيراً جداً» وبسبب هذه التجارة كان لهم عميل في القسطنطينية. وللذهاب إلى بيرا، انتظر لابروكيار في بورصة لمقابلة «التجار الذين كانوا يأتون ويأخذون التوابل التي كانوا يشترونها من القوافل [القادمة من دمشق] إلى بيرا». وكانت الطريق التجارية بين بورصة وبيرا تحت السيادة العثمانية، ولذا كان بإمكان لابروكيار المجيء إلى بيرا برفقة التجار الجنويين الذين كانوا محميين بالامتيازات. وللوصول إلى بيرا عن طريق أشقودره، ركب سفينة يونانية. وكان اعتماد بيرا على العثمانيين قوياً جداً لدرجة أنه عام 1423 أو 1424 طلب سكان بيرا الجنويين من مراد الثاني أن يرفع العلم العثماني على برج يتم بناؤه على أسوار المدينة كما طلبوا منه تقديم مساعدات مادية ومالية[26].

في عام 1453، حاول السلطان، بعد فتح القسطنطينية، ضم بيرا دون إلحاق أي أذى بها باتفاق مع سكانها الجنويين، واليونانيين، والأرمن واليهود. ورغم أن العديد من الجنويين قد فروا مذعورين بعد أن رأوا ما حل بسكان القسطنطينية، إلا أن بعضهم بقي في المدينة ووافقوا على أن يصبحوا رعايا عثمانيين، كما فعل العديد من المجموعات الدينية الأخرى. وتابع سكان جنوى الذين بقوا في بيرا

بموجب الامتيازات الممنوحة لهم، وبحسب السجلات القانونية الموثّقة، أعمالهم التجارية الاعتيادية «وكأن شيئاً لم يحدث»[27].

في الفترة التالية نجد أن الجنويين أصبحوا من بين أكثر تجار الحرير نشاطاً في أسواق بورصة. وكانت طريق القوافل بين بورصة وجشمة في أطراف شبه جزيرة أريثريا، تربط أسواق بورصة مع كايوس. وتذكر التقارير أنه بحلول عام 1456 تم شحن كميات كبيرة من الحرير من كايوس إلى جنوى[28]. لكن الطريق التجارية الأقصر طريق بورصة ـ مودانيا ـ بيرا كانت القناة الرئيسية لتصدير الحرير الإيراني الخام. وهذا ما شكل خرقاً من قبل العالم الإسلامي لإعلان البابا الحصار الاقتصادي على الأراضي الإسلامية شرقي البحر الأبيض المتوسط منذ عام 1291. حاول اللاتين المحافظة على مواقعهم القوية في الشرق ـ كافا، طرابزون، كايوس والجزر الشرقية الأخرى لبحر إيجه وكذلك أيضاً جزيرة قبرص (وكانت عكا، وهي آخر المواقع القوية المتبقية تحت السيادة الغربية، قد سقطت عام 1291). وبسبب الظروف التي كانت تمر بها المنطقة، تراجع الإيطاليون ونقلوا مراكز تجارتهم الأساسية إلى القسطنطينية ـ بيرا، التي أصبحت المركز الرئيسي لنشاطاتهم وتمتعت بفترة ازدهار تجاري متجدد. من ناحية أخرى، فإن قيام الإمارات التركية في غربي الأناضول وظهور الدولة العثمانية، الأقرب إلى بيزنطية وبيرا الجنوية والأكثر قوة ونفوذاً في المنطقة، كانت من العوامل الملحوظة في ظل الأوضاع الجديدة في الشرق. وقد حققت أسواق الحرير في بورصة مدفوعة بالطلب الكبير والأسعار العالية التي كان يقدمها التجار الفلورنسيون، والجنويون واليهود، أرقاماً قياسية في استيراد الحرير الخام خلال فترة 1487 ـ 1512 (راجع الجدول I:40).

ويقدم كل من لا بروكيار ومارينجي شهادات على أن أنماط التجارة بين بيرا وبورصة وعملائها لم تتغير من عام 1432 وحتى عام 1500. من ناحية ثانية، تمتع جنويو كايوس، الذين أصبحوا تابعين للسلطان منذ عام 1415، بعلاقات تجارية حيوية في بورصة. فقد كان تجار كايوس يحملون إلى بورصة كميات كبيرة من المصطكى لمبادلته بالحرير الخام. وأصبحت بورصة سوقاً للمُصطكى، حيث كان التجار الشرقيون والغربيون يشترون هذه المادة القيّمة، وهذا يفسر لماذا كان لجنويي كايوس سياسة مستقلة عن جنوى تجاه العثمانيين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجدول 40:I مجمل عائدات ضريبة الميزان (القبان) على الحرير الخام في بورصة (لفترة ثلاث سنوات، وبملايين الأقجات)

السنة	مجموع العائدات	
1487	6.00	
1508	5.45	
1512	7.35	بما فيه عائدات غاليبولي من ضريبة الميزان (القبان)
1513	7.30	
1521	2.10	1514 ـ 20 حصار اقتصادي
1523	3.00	
1531	3.10	
1540	2.90	
1542	3.80	
1557	4.20	
1558	4.10	
1577	2.38	الحرب الإيرانية، 1578
1598	4.55	الحرب الإيرانية
1606	5.20	الحرب الإيرانية
1638	3.12	الحرب الإيرانية

ورغم أن سياسة الحظر التي اتبعها السلطان محمد، قد خفضت وإلى درجة كبيرة التجارة السابقة المزدهرة القائمة على تصدير الرقيق من البحر الأسود، إلا أن تجارة الجنويين في الشرق قد ازدهرت وخاصة تجارة الحرير الخام (الجدول 41:I). ويشير مارينجي إلى أن التجار الجنويين واليهود كانوا المنافسين الوحيدين للفلورنسيين على الحرير الخام الإيراني في أسواق بورصة عام 1500. واستمر الجنويون في كافا شركاء فعالين في نظام المواصلات القديم جنوى ـ كايوس ـ بيرا ـ كافا، إلى أن تم فتح كافا ورُحلَّ السكان الجنويون إلى استانبول عام 1475[29].

الجدول 41:I. البضائع التي استوردتها جنوى من الامبراطورية العثمانية، 1519 (بالدوكا الذهبية)

حرير خام	369.991
صوف	106.194
قطن	67.377

المصدر: Gioffré (1960), pp. 233 - 34.

وكانت الأكثرية الساحقة من تجار الحرير الإيراني القادمين إلى بورصة، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، من المسلمين، الإيرانيين أو الآذريين وبخاصة من تبريز، وشماخي، وسعد ـ تشوكورو، وجيلان، وشيرفان، كما كان منهم أيضاً القادمون من يزد، وشيراز، وقزوين، وقازرون، وأصفهان، وكاشان وسبزافار. وبعضهم استقر في بورصة، مثل الخوجه عماد الدين الذي أوكل إلى بعض الأغوز جباية ديونه من التجار في البوسنة. وأصبحت بورصة، مثل تبريز، المركز الرئيسي للتجار الإيرانيين وللصيرفيين الذين كانوا يعملون كوكلاء لشركائهم في إيران. وكانوا في بورصة يقومون بإجراء معاملاتهم التجارية مباشرة مع الإيطاليين أو يرسلون وكلاءهم الخاصين إلى البلقان وإيطاليا. ويعتبر الخوجه عبد الرحيم من شماخي الذي حمل إلى بورصة عام 1467، 4.400 ليدراً أو 1.308 كيلوغراماً من الحرير الخام قيمته 220.000 أقجة أو 500 دوكا ذهبية، من تجار الجملة الإيرانيين النموذجيين[30]. وكان تجار الحرير الأتراك يصدّرون أيضاً، مباشرة إلى إيطاليا، الحرير الخام الذي يشترونه في بورصة من الإيرانيين، وكانوا في بعض الأحيان يستخدمون خدمهم المحررين كوكلاء لهم.

في القرن الخامس عشر والنصف الأول من القرن السادس عشر، سيطر الإيرانيون المسلمون على تجارة الحرير إلى جانب العثمانيين والإيطاليين. وكان يطلق على الإيرانيين لقب الأعاجم (من كلمة عجم العثمانية التي كانت تطلق على الإيرانيين والآذريين) في الوثائق الإيطالية. وخلال هذه الفترة ضعفت الإشارة إلى التجار الأرمن في سجلات محاكم بورصة[31]. إلا أنهم حلّوا، منذ عهد الشاه عباس، محل المسلمين وسيطروا على التجارة الإيرانية وصولاً إلى البندقية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكانت صناعات الحرير المتنامية في إيطاليا تعتمد على مخزون الحرير الخام الإيراني، المستورد من أسواق بورصة في القرن الخامس عشر. وتوجد لدينا صورة واضحة لهذا السوق عام 1500 من خلال تقارير العمل لتاجر فلورنسي اسمه جيوفاني دي فرنشسكو مارينجي.

وكما مر معنا، فإن تجارة الحرير الإيراني في أسواق بورصة، حوالى عام 1500، قد ازدهرت (راجع الجدول I:40). وكان التجار الأجانب ينتظرون بفارغ الصبر وصول قوافل الحرير إلى بورصة حيث كانوا يدخلون في منافسات حادة لشراء ما أمكن شراؤه من الحرير. وفي النصف الأول من عام 1501، اشترى الفلورنسيون 60 بالة، أي ما يوازي ضعفي ما اشتراه الجنويون واليهود مجتمعين[32]. وفي شهر آب/أغسطس عندما لا يكون هناك حرير للبيع، يرتفع السعر إلى 69 أقجة لكل ليدر. ولذا فإن الأسعار كانت تتقلب موسمياً بين 62 و69 أقجة بحسب توفر الإمدادات في الأسواق. وكانت أسعار الحرير في فلورنسا تتبع أسعار بورصة. وكان موسم الذروة في الربيع. وكانت حوالى ست قوافل من الحرير تصل سنوياً إلى بورصة، وتحمل كل واحدة منها 200 فردة في المتوسط (الفردة تساوي 79.821 كلغ) من الحرير الخام، أو 96 طناً مترياً في السنة (الطن المتري 1000 كلغ). لقد كانت الصناعات المحلية في بورصة، وكانت تتكون من ألف نول في ذلك الوقت[33]، تستهلك جزءاً هاماً من ذلك الحرير. وكمعدل وسطي، كانت هناك حاجة لستة وثلاثين طناً في السنة. وقد عرض الشاه عباس على الإنكليز في عام 1617 ما بين ألفين وثلاثة آلاف بالة للتصدير، وقد قدر مجموع الإنتاج السنوي بما بين 20.000 إلى 22.000 بالة. وكان ثلاثة أرباع أو نصف الحرير الخام الإيراني المستورد يعاد تصديره إلى إيطاليا. إلى جانب استهلاك مصانع الحرير في بورصة، كان الحرير الخام يصدر إلى البلقان، وإلى وسط وشمالي أوروبا في القرن السادس عشر، كما تؤكد سجلات جمارك كافا، وأق كرمان، والمرافىء الدانوبية[34]. أما أفضل أنواع الحرير الخام التي كانت تباع في أسواق بورصة في تلك الفترة فكانت الاسترابادي (ستراڤا)، ولاخيقان (لاغي) والساري.

وليس من المبالغة القول إن تجارة الحرير، مثل تجارة التوابل، قد شكلت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واحدة من أكثر المسائل الاقتصادية أهمية بتأثيرها في السياسة العالمية منذ عام 1250. لقد كانت الدول المنخرطة في تجارة الحرير، وبالتحديد إيران، والإمبراطورية العثمانية والدول ـ المدن الإيطالية، تعي بوضوح الأهمية الحيوية لهذه التجارة في اقتصادياتها ومالياتها. واستمر الصراع بين العثمانيين وحكام إيران للسيطرة على طريق الحرير بين تبريز وبورصة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وفي عام 1472، دمر أوزون حسن وبشكل متعمد توقات حيث أقام محمد الثاني مركزاً جمركياً جديداً من أجل منع عمليات التهريب. لكن في عهد بايزيد الثاني، الذي حافظ على السلام في الشرق، بلغ استيراد الحرير أعلى مستوياته (الجدول 40:I). وقد لجأ سليم الأول إلى اتخاذ إجراءات غير اعتيادية في تصميمه على تدمير الشاه إسماعيل. فحظر كل عمليات استيراد الحرير من إيران ومنع تجارة الحرير الخام على الأراضي العثمانية[35]. وقد أعلن هذا الحظر بشكل نهائي في ربيع عام 1514 عندما بدأت الحملة العسكرية ضد الشاه. ولمنع كل عمليات تصدير الحرير الإيراني إلى أوروبا، وسّع السلطان من عمليات الحظر لتطال الأراضي العربية التي كانت تحت السيادة المملوكية. وأعلن أن أي تركي، أو إيراني أو عربي يُمسك ومعه حرير إيراني سوف تُصادر حمولته[36]. ورغم إرساله سفيراً لتوضيح قراره، إلا أن هذا الإجراء أصبح سبباً إضافياً للاحتكاك مع مصر. ويبدو أن الحظر التجاري الذي أعلنه سليم الأول قد كان حركة جذرية غير مألوفة. ففي تقاليد الشرق الأوسط، لا ينبغي أن يؤثر صراع الحكام على دافعي الضرائب من الناس العاديين، أو أن يُلحق الأذى بهم. فهؤلاء الأخيرون، ينحصر اهتمامهم بكسب معيشتهم، ولذا ينبغي حمايتهم في كل الظروف. إن التدخل في الحياة اليومية للرعايا أو في مصدر رزقهم هو من الأشياء التي ينبغي على الحاكم العادل تجنبها بحذر من أجل الحفاظ على سمعته. ونتيجة لذلك، فإن فكرة الحظر التجاري كانت بدعة غير مقبولة في المجتمع ككل. وكما يبدو فإن الحظر كان إجراءً مؤقتاً خلال فترة الحرب. ولأنه كان من غير القانوني مصادرة بضائع أي تاجر لأسباب سياسية، فإن البضائع المحتجزة كانت تسجل بدقة مع التصريح بأنها سوف تعاد إلى مالكيها عند عودة الأوضاع الطبيعية. مع ذلك فإن هذا الإجراء الصارم وغير المألوف كان له تأثير قوي على الرأي العام لدرجة أن المؤرخين العثمانيين واجهوا صعوبات في تفسير أن الهدف الفعلي للسلطان لم يكن

المصادرة، وإنما وببساطة حرمان العدو من مصدر دخله[37]. ولتبرير هذا العمل، تم الادعاء أيضاً بأن التجار كانوا ينقلون أسلحة إلى إيران. كان الإيرانيون الذين يعتقلون في الأراضي العثمانية ينقلون إلى الرومللي ويوضعون تحت الوصاية وتصادر حمولاتهم من الحرير. وفي عام 1518، منع بيع الحرير الخام كلياً في الأراضي العثمانية.

وكان يفرض على الرعايا العثمانيين، الذين يخالفون هذه الأوامر، تقديم مبلغ مساوٍ لقيمة الحرير المبيع للخزانة[38]. وإلى جانب الإجراءات القاسية ضد تجار الحرير، كان للحظر نتائجه الاقتصادية الكارثية، ليس فقط على الإيرانيين، وإنما أيضاً على العثمانيين والإيطاليين. فقد حدثت بطالة واسعة، كما أفلست مصانع الحرير في بورصة نتيجة لهذا الحظر. وعندما قامت الحرب لاحقاً عام 1586 بين الدولة العثمانية وإيران، لم يصل سوى نصف التجار الإيرانيين، ما أدى إلى ارتفاع هائل في أسعار الحرير في أسواق بورصة، واضطرت ثلاثة أرباع مصانع حياكة الحرير في بورصة إلى الإغلاق. كما أشهر كبار النساجين الذين كانوا يملكون 60 أو 40 أو 30 نولاً، إفلاسهم واختفى العديد منهم بسبب تكاثر ديونهم[39]. وخلال فترة الحظر، 1514 ـ 18، كان الحرير الخام القادم من جورجيا عن طريق سوخوم معفياً من أي قيود[40]. وكانت هناك بعض عمليات الإنتاج في الأراضي العثمانية بما فيها المورة، وبريزرن، وألبانيا في البلقان، وبورصة، وبيلاجيك وأماسيا في الأناضول. في الأوقات العادية، كان حرير إيران الخام ذي النوعية العالية والأسعار الرخيصة نسبياً متوفراً بوفرة في أسواق بورصة، ما أعاق تطور الإنتاج المحلي.

لقد أحدث الحظر التجاري لسليم الأول، الذي حرم صناعة الحرير الإيطالية من مصدرها الأساسي للمادة الأولية، ذعراً في إيطاليا. فدفع ذلك المؤسسة الجنوية إلى التخطيط لإعادة إحياء الطريق التجارية القديمة التي تمر عبر استراباد ـ بحر قزوين ـ وأصطرخان[41]. وكانت طريق أصطرخان ـ موسكو مستخدمة في عام 1476 عندما زار كونتاريني[42] أصطرخان، ومن خلالها حصلت موسكو على الثياب الحريرية من يزد. ولاحقاً، حاول الإنكليز إنشاء مثل تلك الطريق التجارية للمنتجات الهندية والإيرانية.

لقد كان من الواضح أن الحظر المفروض من السلطان القوي سليم الأول أحدث خسائر كبيرة لدى كل المعنيين وذلك بتقويض نمط التجارة العالمية السائد منذ القدم. وعندما خلف سليمان الأول (1520 ـ 66) والده، لم يعمد فقط إلى إعادة إحياء تجارة الحرير مع إيران، وإنما أفرج أيضاً عن التجار المحتجزين وأعاد لهم حريرهم إذا كان محفوظاً في وقف، أو عوضهم عنه. لكن منذ ذلك الوقت، أصبحت السيطرة المباشرة على الأقاليم المنتجة للحرير في أذربيجان هدف العثمانيين. وخلال حملات سليمان العسكرية ضد إيران في أعوام 1533 ـ 36، و1548 ـ 50، و1553 ـ 55، تم غزو أذربيجان واحتلت تبريز مرتين (1534، 1548). ومنذ عهد سليم الأول، سعت السلالات المحلية في داغستان، وشيرفان وجيلان للحصول على الحماية العثمانية. ولم يتمكن العثمانيون من احتلال أذربيجان حتى شيرفان وضمهما إلى الإمبراطورية العثمانية إلا خلال حرب 1578 ـ 90. وبذلك أصبحت المناطق الأساسية المنتجة للحرير تحت السيادة العثمانية المباشرة إلى أن قام الشاه عباس بهجوم مضاد وطرد العثمانيين من أذربيجان في سنوات 1603 ـ 05. وعلى أي حال، كانت بورصة في أربعينيات القرن السادس عشر، المركز التجاري الرئيسي للتجار الإيرانيين الذين يشترون بشكل أساسي المنسوجات الغربية والقصدير من هناك. وحوالى عام 1600، قدرت حاجات إيران بحوالى 2.000 بالة من الثياب وما بين 40 و50 طناً من القصدير[43]. ومن المثير للاهتمام أيضاً، أن الإيرانيين كانوا يشترون التوابل الهندية من بورصة أيضاً. وفي إحدى الحالات، أنفق التاجر الإيراني علاء الدين، 32.000 أقچة، أي ما يعادل 640 دوكا ذهبية، هناك لشراء السكر المستورد من قبرص والبهار المستورد من الهند[44].

الفلورنسيون في بيرا وبورصة

كان للتجار الفلورنسيين وضع مميز في بيزنطية لبيعهم الأقمشة الصوفية. ولأنه كان هناك طلب كبير عليها في أسواق تجارة الكماليات في كل آسيا، فقد أمنت ربحاً كبيراً للمدينة. إلا أنه وحتى الضم النهائي لبيرا عام 1421، ظلت فلورنسا تعتمد في تجارتها مع الشرق على الجنويين والبنادقة الذي كانوا يشترون ويعيدون تصدير الأقمشة الفلورنسية إلى الشرق. وفي عام 1423، كان بوسع

لقد كان من الواضح أن الحظر المفروض من السلطان القوي سليم الأول أحدث خسائر كبيرة لدى كل المعنيين وذلك بتقويض نمط التجارة العالمية السائد منذ القدم. وعندما خلف سليمان الأول (1520 ـ 66) والده، لم يعمد فقط إلى إعادة إحياء تجارة الحرير مع إيران، وإنما أفرج أيضاً عن التجار المحتجزين وأعاد لهم حريرهم إذا كان محفوظاً في وقف، أو عوضهم عنه. لكن منذ ذلك الوقت، أصبحت السيطرة المباشرة على الأقاليم المنتجة للحرير في أذربيجان هدف العثمانيين. وخلال حملات سليمان العسكرية ضد إيران في أعوام 1533 ـ 36، و1548 ـ 50، و1553 ـ 55، تم غزو أذربيجان واحتلت تبريز مرتين (1534، 1548). ومنذ عهد سليم الأول، سعت السلالات المحلية في داغستان، وشيرفان وجيلان للحصول على الحماية العثمانية. ولم يتمكن العثمانيون من احتلال أذربيجان حتى شيرفان وضمهما إلى الإمبراطورية العثمانية إلا خلال حرب 1578 ـ 90. وبذلك أصبحت المناطق الأساسية المنتجة للحرير تحت السيادة العثمانية المباشرة إلى أن قام الشاه عباس بهجوم مضاد وطرد العثمانيين من أذربيجان في سنوات 1603 ـ 05. وعلى أي حال، كانت بورصة في أربعينيات القرن السادس عشر، المركز التجاري الرئيسي للتجار الإيرانيين الذين يشترون بشكل أساسي المنسوجات الغربية والقصدير من هناك. وحوالى عام 1600، قدرت حاجات إيران بحوالى 2.000 بالة من الثياب وما بين 40 و50 طناً من القصدير[43]. ومن المثير للاهتمام أيضاً، أن الإيرانيين كانوا يشترون التوابل الهندية من بورصة أيضاً. وفي إحدى الحالات، أنفق التاجر الإيراني علاء الدين، 32.000 أقجة، أي ما يعادل 640 دوكا ذهبية، هناك لشراء السكر المستورد من قبرص والبهار المستورد من الهند[44].

الفلورنسيون في بيرا وبورصة

كان للتجار الفلورنسيين وضع مميز في بيزنطية لبيعهم الأقمشة الصوفية. ولأنه كان هناك طلب كبير عليها في أسواق تجارة الكماليات في كل آسيا، فقد أمنت ربحاً كبيراً للمدينة. إلا أنه وحتى الضم النهائي لبيرا عام 1421، ظلت فلورنسا تعتمد في تجارتها مع الشرق على الجنويين والبنادقة الذي كانوا يشترون ويعيدون تصدير الأقمشة الفلورنسية إلى الشرق. وفي عام 1423، كان بوسع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البندقي دوج توماسو موسانيغو المفاخرة بأنه:

كان الفلورنسيون يرسلون سنوياً 15.000 قطعة قماش، التي كانت البندقية تنقلها إلى بلاد البربر، ومصر، وسوريا، وقبرص، ورومانيا (البلقان)، وجزيرة كريت، والمورة وستيريا. وكانوا ينقلون بالإضافة إلى ذلك، العديد من البضائع الأخرى والتي كانت تبلغ قيمتها 70.000 دوكا ذهبية في الشهر أي ما يعادل 840.000 دوكا في السنة. وكانوا يشترون من البندقية مقابل ذلك، أصواف فرنسا وكتالونيا، والملابس المصبوغة في كوستينيال، والصوف المسرح، والحرير، وخيوط الفضة والذهب والأحجار الكريمة[45].

إن وجود التجار الفلورنسيين في بورصة موثق منذ عام 1432[46].

في الفترة بين أعوام 1463 ـ 1500، أصبحت مستعمرة بيرا الفلورنسية مزدهرة ونافذة جداً، بسبب سياسة محمد الثاني[47]. وعندما تحدى البنادقة والجنويون مخططات محمد الثاني التوسعية في المورة، وألبانيا، والبوسنة والبحر الأسود، أظهر تعاطفاً خاصاً نحو الفلورنسيين، من أجل تخفيف اعتماده على منافسيهم، البنادقة، في علاقات إمبراطوريته التجارية الحيوية مع الغرب. كما كان العثمانيون يعرفون أيضاً أن الأقمشة الصوفية الجيدة، سلعة التصدير الأساسية من الغرب، كانت بالأساس تصنع من قبل شركة فن صناعة الصوف (arte di lana) الفلورنسية، ثم تصدر إلى الأسواق العثمانية عن طريق البندقية.

شهدت تجارة الشرق في هذه الفترة ازدهاراً حقيقياً. وأصبح بندتو داي، وهو عميل فلورنسي استقر في غلطة، أكثر مستشاري السلطان ثقة في سنوات 1460 ـ 72. بل إن اهتمام محمد الثاني بتشجييع فلورنسا في تجارة الشرق يعود إلى أيام فتحه للقسطنطينية. ومع حلول عام 1455، أعطى السلطان امتيازات للفلورنسيين في أراضيه. ومن المؤشرات الهامة لنمو التجارة الفلورنسية بعد عام 1454، ارتفاع أعداد السفن الفلورنسية التي تقوم بزيارة استانبول من واحدة إلى قافلة من ثلاث سفن سنوياً في فترة 1454 ـ 61.

وبالنظر إلى المنافع الهائلة التي كان يحصل عليها الفلورنسيون، فقد كانوا

يدفعون بكل طيبة خاطر التكاليف السنوية المقدرة بخمسة آلاف قطعة ذهبية لتغطية تكاليف عملائهم في غلطة. وفي عام 1461، وجد السلطان ذريعة لطرد البنادقة من المراكز المملوكة للدولة وأنزل بها الفلورنسيين بدلاً منهم. وفي العام التالي، عندما قام محمد الثاني بفتح ميتيلان، انضمت السفن الفلورنسية الثلاث الراسية في القرن الذهبي إلى احتفالات النصر لإرضاء السلطان. وفي عام 1463، وفي مناسبة انتصار السلطان في البوسنة، قام فلورنسيو بيرا بتزيين منازلهم وشوارعهم وشرّفهم السلطان نفسه بزيارتهم وتناول طعام العشاء في منزل المصرفي، كارلو مارتيللي. وأخيراً، شارك القنصل ميناردو أوبالديني، رئيس مستعمرة بيرا الفلورنسية، والعملاء الفلورنسيون وتجار بيرا، السلطان محمد الثاني قراره بإعلان الحرب على البندقية عام 1463.

وقد أرسلت جمهورية البندقية عندما كانت في حالة حرب مع السلطان، سفيراً خاصاً إلى فلورنسا تطلب عدم إرسال سفن إلى استانبول خلال ذلك العام. وكانت ردة فعل فلورنسا ذات أهمية خاصة. فقد قالوا إن كميات كبيرة من الأقمشة قد حضرت للأسواق العثمانية، والسفن التي سوف تُرسل بإمكانها في الحقيقة حماية الأعداد الكبيرة من الفلورنسيين المقيمين هناك. لقد أوجدت الظروف السياسية والاقتصادية في الواقع حلفاً طبيعياً بين السلطان وفلورنسا ضد البندقية. وقد تم إحباط الضغوطات التي وضعتها البندقية والبابوية على فلورنسا من قبل محمد الثاني، الذي أظهر صداقة لا مثيل لها نحو الفلورنسيين في غلطة.

وعندما قررت فلورنسا عام 1467، وتحت ضغط الرأي العام الإيطالي، إخلاء بيرا وطلبت من رؤساء المراكز التجارية العودة إلى الوطن مع ثرواتهم وسفنهم، اعترضهم البنادقة وسلبوهم كل شيء. وبقيت حركة التجارة الفلورنسية مع غلطة متوقفة حتى عام 1472. ورغم أن الفلورنسيين كان بإمكانهم متابعة أعمالهم التجارية مع بيرا عن طريق جنوى، إلا أن انتشار الطاعون في الأراضي العثمانية بما فيها استانبول وبيرا، في سنتي 1467 و1469، أدى إلى تراجع آخر للتجارة الفلورنسية في الشرق. بدأ انتشار الوباء في منتصف صيف 1467، وبحسب الشاهد العيان كريتوفولوس[48]، كان هناك أكثر من 600 حالة وفاة في اليوم في العاصمة العثمانية. ورغم هذه الانتكاسات، كان هناك خمسون عميلاً تجارياً

يدفعون بكل طيبة خاطر التكاليف السنوية المقدرة بخمسة آلاف قطعة ذهبية لتغطية تكاليف عملائهم في غلطة. وفي عام 1461، وجد السلطان ذريعة لطرد البنادقة من المراكز المملوكة للدولة وأنزل بها الفلورنسيين بدلاً منهم. وفي العام التالي، عندما قام محمد الثاني بفتح ميتيلان، انضمت السفن الفلورنسية الثلاث الراسية في القرن الذهبي إلى احتفالات النصر لإرضاء السلطان. وفي عام 1463، وفي مناسبة انتصار السلطان في البوسنة، قام فلورنسيو بيرا بتزيين منازلهم وشوارعهم وشرّفهم السلطان نفسه بزيارتهم وتناول طعام العشاء في منزل المصرفي، كارلو مارتيللي. وأخيراً، شارك القنصل ميناردو أوبالديني، رئيس مستعمرة بيرا الفلورنسية، والعملاء الفلورنسيون وتجار بيرا، السلطان محمد الثاني قراره بإعلان الحرب على البندقية عام 1463.

وقد أرسلت جمهورية البندقية عندما كانت في حالة حرب مع السلطان، سفيراً خاصاً إلى فلورنسا تطلب عدم إرسال سفن إلى استانبول خلال ذلك العام. وكانت ردة فعل فلورنسا ذات أهمية خاصة. فقد قالوا إن كميات كبيرة من الأقمشة قد حضرت للأسواق العثمانية، والسفن التي سوف تُرسل بإمكانها في الحقيقة حماية الأعداد الكبيرة من الفلورنسيين المقيمين هناك. لقد أوجدت الظروف السياسية والاقتصادية في الواقع حلفاً طبيعياً بين السلطان وفلورنسا ضد البندقية. وقد تم إحباط الضغوطات التي وضعتها البندقية والبابوية على فلورنسا من قبل محمد الثاني، الذي أظهر صداقة لا مثيل لها نحو الفلورنسيين في غلطة.

وعندما قررت فلورنسا عام 1467، وتحت ضغط الرأي العام الإيطالي، إخلاء بيرا وطلبت من رؤساء المراكز التجارية العودة إلى الوطن مع ثرواتهم وسفنهم، اعترضهم البنادقة وسلبوهم كل شيء. وبقيت حركة التجارة الفلورنسية مع غلطة متوقفة حتى عام 1472. ورغم أن الفلورنسيين كان بإمكانهم متابعة أعمالهم التجارية مع بيرا عن طريق جنوى، إلا أن انتشار الطاعون في الأراضي العثمانية بما فيها استانبول وبيرا، في سنتي 1467 و1469، أدى إلى تراجع آخر للتجارة الفلورنسية في الشرق. بدأ انتشار الوباء في منتصف صيف 1467، وبحسب الشاهد العيان كريتوفولوس[48]، كان هناك أكثر من 600 حالة وفاة في اليوم في العاصمة العثمانية. ورغم هذه الانتكاسات، كان هناك خمسون عميلاً تجارياً

فلورنسياً في الإمبراطورية العثمانية مقيمين في أدرنة، واستانبول، وغاليبولي وبيرا.

لقد مُنحت أولى الامتيازات الرسمية لفلورنسا من قبل محمد الثاني، ولم يتم اكتشاف نص هذه الامتيازات. وبدون هذه الوسيلة، ما كان بإمكان الجالية الفلورنسية الإقامة في بيرا. ورغم عودة السلام مع البندقية عام 1479، لم يكن بايزيد الثاني (1481 ـ 1512) أقل اهتماماً في تشجيع الصداقة مع الفلورنسيين واستمرارية وجودهم في عاصمته؛ وربما كان سبب ذلك وجود السلطان جم، المطالب بالعرش العثماني، في أوروبا منذ العام 1482. ووعد السلطان الجديد عام 1483، ومن خلال سفيره في فلورنسا، بشراء 5.000 باستاف سنوياً (الباستاف الواحد أو الفردة كان حوالى 50 أرشوناً أو 34 متراً) من الأقمشة الصوفية للقصر وبإعفائها من الضريبة[49]. وكان عدد التجار الفلورنسيين في غلطة عام 1507، ما بين ستين وسبعين تاجراً، وبلغ حجم المبيعات السنوي ما بين 500.000 و600.000 دوكا ذهبية. تم تجديد الامتيازات التي منحت للفلورنسيين من قبل بايزيد الثاني وسليم الأول من قبل سليمان الأول في أكتوبر/تشرين الأول عام 1527[50]. وبالمقارنة مع الامتيازات الممنوحة إلى البندقية عام 1482، يتبين أن الفلورنسيين قد منحوا نفس الضمانات لحرية التجارة والتنقل، ونفس البنود المتعلقة بسلامة الأفراد وممتلكات التجار ومعدّلات الضرائب.

في التعليمات التي أرسلت للمبعوث الفلورنسي عام 1488، كان هناك شكاوٍ من العراقيل التي تضعها السلطات العثمانية المحلية في أفلونا عندما يسلك الفلورنسيون طريق لتشا ـ أفلونا البحري، وكذلك من إعادة فرض نفس الرسوم مرتين أو ثلاث مرات على التجار في طريقهم من أفلونا إلى أدرنة. كان التجار الفلورنسيون يسلكون في العادة الطريق البحري من أنكونا أو راغوزا إلى استانبول على متن السفن الأنكونية أو الراغوزية. إلا أنه ومن أجل تجنب القراصنة أو البنادقة، كانوا يفضلون الطرق البرية التي تمر عبر أنكونا ـ راغوزا ـ سراييفو ـ نوفوبازار ـ أدرنة ـ بيرا، أو لتشا (في بوليا) ـ أفلونا ـ أدرنة ـ بيرا. وكانت هذه الطرق البرية تستخدم أيضاً من قبل الراغوزيين والتجار المسلمين، وقد أصبحت طريق التجارة الرئيسية التي تعبر شبه جزيرة البلقان من البحر الأدرياتيكي إلى

أدرنة. وأخيراً، تخبرنا فقرة خاصة (الفقرة العشرون) عن الصعوبات والمخاطر التي يواجهها التجار الفلورنسيون في عبور البلقان براً.

كانت سلامة التجار الذين يعبرون من أفلونا إلى السواحل الإيطالية، أيضاً ذات أهمية حيوية للتجار الفلورنسيين، ولذا كانت هناك فقرة خاصة لضمان سلامة ممتلكاتهم ضد القرصنة البحرية التي كان يقوم بها البنادقة والجنويون. إلا أن نفس الضمانات أيضاً كانت تنطبق بالمثل على القراصنة العثمانيين في أفلونا. وقد شعر الفلورنسيون أنه كان من الضروري إدخال بنود خاصة في امتيازاتهم تتعلق بالازدواجية الضريبية، واستخدام مساعدين من السكان المحليين غير المسلمين، وشرعية الوثائق الصادرة في المناطق التشريعية المختلفة، وذلك لأن السلطات المحلية غالباً ما كانت تضايقهم في مثل هذه الحالات. وكانت الموافقة على إضافة مثل هذه البنود المحددة في معاهدة الامتيازات تعتبر بالفعل خدمة خاصة من جانب الدولة العثمانية. وقد كان هناك قناصل وتجار فلورنسيون في كل من استانبول، وبيرا، وبورصة، وأدرنة، وغاليبولي، وصوفيا، وجزيرة رودس.

وفي تحدٍ للسيادة البندقية، زعم بندتو داي، أن أعمال الفلورنسيين في الدولة العثمانية كانت في توسع مستمر وأن لها إمكانيات هائلة في المستقبل[51]. وبينما كانت كمية الأقمشة الصوفية الفلورنسية المصدرة إلى تركيا أكبر بكثير من المنتجات الحريرية الفلورنسية، فإن هذه الأخيرة بما فيها الأقمشة المخملية والمطرزة، كانت تملأ وبكميات كبيرة معارض فرنسا، وإنكلترة وهولندا (أنتويرب)[52]. بدأ «العصر الذهبي» لفلورنسا في الشرق يختفي بسرعة في عهد سليم الأول، رغم أن هذا السلطان وخليفته سليمان الأول قد جددا امتيازات فلورنسا. وربما كانت المنافسة الأجنبية واكتشاف العالم الجديد، الذي «حوّل انتباه العالم عن الشرق»، السببين الرئيسيين لتراجع فلورنسا. كما ينبغي التركيز بشكل خاص على الأسعار الأدنى المدفوعة للأصواف الأجنبية وتوفر مخزون أرخص من الفضة والذهب القادم بالأساس من العالم الجديد في هذه العملية[53]. حتى إن البندقية نفسها أخذت تنتج حينئذٍ كميات محدودة نسبياً ـ لم تزد أبداً عن 3.000 قطعة من الأقمشة الصوفية[54]. لكن في عام 1569، بلغ الإنتاج السنوي للأقمشة الفاخرة أكثر من 26.000 قطعة. لقد أصبح إنتاج البندقية من الأصواف في القرن السادس عشر «واحداً من الدعائم الأساسية لاقتصاد المدينة»[55].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا أن التجارة الفلورنسية قد شهدت ازدهاراً مع بداية القرن السادس عشر. وقد أبعدت الحرب العثمانية مع البندقية في أعوام 1499 ـ 1503 البنادقة عن الأسواق العثمانية، كما شجع ارتفاع الأسعار أعمال الفلورنسيين في تركيا العثمانية. وكان الفلورنسيون سعداء لأن السلطان، وبسبب الحرب، أصبح أكثر تفضيلاً لهم من أي وقت مضى[56]. وبعد توقيع معاهدة السلام العثمانية مع البنادقة في عام 1503، بدا جلياً كيف أن السياسة التجارية العدوانية للبندقية قد كانت السبب الرئيسي وراء انحطاط التجارة الفلورنسية في الشرق في العقود الأولى من القرن. ولم يكن مصادفة أن الزيادة السريعة في إنتاج المصنوعات الصوفية للبندقية قد بدأت انطلاقاً من العقد الثاني للقرن السادس عشر[57]، وتم استبدال الفلورنسيين بالبنادقة في أسواق الشرق. وكما مرّ معنا أعلاه، فإن السلطان سليمان قد شجع التجارة مع فلورنسا وذلك بتجديده للامتيازات التجارية معها عام 1527 وربما كان تنامي الثروة غير المسبوق في الإمبراطورية في فترة 1530 ـ 70 وتزايد الطلب على المنسوجات الكمالية الغربية مسؤولين نسبياً عن إعادة إحياء الصناعات الصوفية الفلورنسية. وبحسب سفير البندقية، الذي كتب عام 1529 أن فلورنسا كانت تنتج سنوياً أكثر من 4.000 قطعة من ملابس «سان مارتينو» الفاخرة (المصنوعة من أجود الأصواف الإنكليزية) وما بين 18 ـ 20.000 قطعة قماش غربي مصنوعة من الأصواف الإسبانية[58]. وكانت هذه الأخيرة تصدّر بكميات كبيرة إلى الأسواق العثمانية. وقد تمكنت صناعة الأصواف الفلورنسية من أن تحقق عودة مميزة وأن تنتج 33.312 قطعة من الأقمشة عام 1572، عندما اشتبكت البندقية مجدداً في حرب مدمرة مع الدولة العثمانية حول قبرص. وكان معظم الإنتاج الفلورنسي يذهب إلى الشرق[59].

لقد أثرت حرب العثمانيين مع البنادقة في أعوام 1537 ـ 40 بوضوح على عملية إنتاج الأقمشة، بينما شكلت الحرب حول قبرص، 1570 ـ 73 بداية انحطاط الصناعات الصوفية للبندقية. وسنرى أنه بعد عام 1569 أخذ السلطان يميل إلى تفضيل فرنسا وإنكلترة اللتين حلتا محل البندقية وفلورنسا في تصدير الأقمشة الصوفية الفخمة للإمبراطورية العثمانية.

عميل فلورنسي في بيرا: جيوفاني دي فرنشسكو مارينجي 1497 ـ 1506

تقدّم رسائل العميل والتاجر الفلورنسي، جيوفاني دي فرنشسكو مارينجي، إلى الشركات الفلورنسية التي كان يمثلها وإلى عملائه في المراكز التجارية العثمانية، في فترة 1501 ـ 2، وصفاً فريداً لأنشطة وأوضاع الأعمال الإيطالية في الإمبراطورية العثمانية. كان مارينجي من سكان فلورنسا، كما كان عميلاً مقيماً في بيرا منذ عام 1497 إلى عام 1506. وكان يمثل شركات فانتوري، وميدتش، وغاليلي ومايغلوتزي الفلورنسية ويبدو أنه كان شريكاً أكثر من كونه موظفاً[60]. ففي آذار/ مارس 1502 مثلاً، عقد اتفاقية مع ليوناردو فانتوري الفلورنسي كمساعد لثلاث سنوات. وبحسب هذا العقد، كان يجني ثلاثة أخماس الأرباح بينما يحصل فانتوري على الخِمْسين المتبقيين. وكانا يتقاسمان تكاليف معيشة «المتدربين» بنفس الطريقة. وكان على فانتوري وشركاه استثمار مبلغ 7.000 دوكا ذهبية على الأقل وإرسال كل أثواب القماش الصوفية المنتجة إلى مارينجي لبيعها أو مقايضتها في تركيا. وكان البديل عن هذه الاتفاقيات للحصول على أثواب القماش شراؤها نقداً في فلورنسا[61].

وكانت مراكز عمل مارينجي الرئيسية في بيرا، وكان له ممثلون مدفوعو الأجر في بورصة، وغاليبولي، وأدرنة، وصوفيا يبيعون ويشترون له[62]. وكان أحد عملائه واسمه ريصالتي يعرف التركية ويقوم برحلات منتظمة بين فلورنسا، وبيرا وبورصة ذهاباً وإياباً لنقل البضائع والمعلومات. وقد بلغت تكاليف تنقلاته البرية 700 أقجة مع كل حمولة حرير. وعقد بعض عملائه اتفاقيات مع شركات مماثلة لشركة مارينجي ولذا لم يكن من السهل إبقاؤهم في الخدمة[63]. وقد قام مارينجي بنفسه بزيارة أسواق هذه المدن.

لقد كان مارينجي يبيع الأقمشة في غلطة لتجار الجملة. وكان عليه أن يبيع على الأقل 200 ثوب في السنة لتغطية نفقاته السنوية في بيرا التي تبلغ ما بين 180 - 200 ألف دوكا ذهبية. وكانت الأثواب التي يشتريها التجار المحليون، ومعظمهم من يهود استانبول أو جنويّ بيرا[64]، ترسل أو تؤخذ إلى أسواق مدن أخرى في الإمبراطورية. فمثلاً، كان أنطونيو دا لاغناسكو، وهو تاجر جملة جنوي معروف

في بيرا، يشترى بالدين ويأخذ الأثواب إلى كافا، ثم يدفع دينه بعد أن يبيع القماش[65].

كان عمل مارينجي الأساسي مبادلة الحرير الإيراني بالأقمشة الفلورنسية في أسواق بورصة، وهو ما كان متبعاً في مجمل التجارة العثمانية - الفلورنسية بشكل عام[66]. إلا أنه، وكنموذج لتاجر عصر النهضة، كان منخرطاً في تجارة كل أنواع السلع، بما فيها خمائل أنقرة، وأقمشتها الحريرية والفرو، وكذلك الفلفل، والشمع، وأيضاً الراوند الصيني، والمسك، والسقمونيا (راتينج المحمودة)، والأصواف الخشنة، إضافة إلى كتان الإسكندرية، وغير ذلك[67]. كما انطوت خطته للقيام بأعمال مشتركة مع ثلاثة شركاء فلورنسيين آخرين في مونكاسترو (أق كرمان) على أهمية خاصة[68]. ففي آذار/مارس عام 1502، خطط مارينجي لاستثمار مئتي أو ثلاثمئة دوكا في شراكة هدفت لإرسال عميل إلى مونكاسترو للحصول على 4 أو 5 آلاف قطعة من الجلد. على أن يجدد ذلك كل عام.

ولأن الوضع السياسي كان دائماً ذا أهمية خاصة في تجارة الشرق، بقي مارينجي على علاقة حميمة مع الحكومة العثمانية من خلال الأمين الفلورنسي في استانبول[69].

تُوفي مارينجي في 22 شباط/فبراير من عام 1506، مخلفاً أملاكاً توازي قيمتها 97.000 دوكا ذهبية و«بضائع من تجار متعددين قيمتها 127.000 دوكا»[70]. وبالإمكان اعتبار عمله نموذجاً لفلورنسيين آخرين كانوا ناشطين في الإمبراطورية العثمانية، مثل أعضاء عائلة ميدتشي، وفرنشسكو، وجيوفاني، ورافايلد، الذين كانوا يتاجرون في بيرا، وبورصة وأدرنة[71]. وكان فرنشسكو في بيرا عام 1470 ممثلاً لشركة ميدتشي وشركاه، وقام بزيارة بورصة وأدرنة. وكان هناك أعضاء آخرون من عائلة ميدتشي في الإمبراطورية العثمانية يمارسون نشاطات اقتصادية متعددة من الأعمال المصرفية إلى صناعة الصابون وصباغ الألبسة[72].

وتقدم سجلات المحكمة الشرعية في بورصة صورة أقرب إلى الواقع حول الأعمال الفعلية وخلافات التجار الإيطاليين وعملائهم في المدينة. ففي عام 1478 قايض عميل فلورنسي يدعى بيارو أقمشة غربية قيمتها 207.920 أقجة أي 4.000 دوكا، مع أربعة تجار مسلمين مقابل الحرير الخام والأقمشة الحريرية[73]. وتظهر تفاصيل الأقمشة الغربية المقايضة في الجدول 42:I.

الجدول 42:I. تنوع الملابس الغربية المستوردة إلى بورصة

	الكمية	القيمة (بالأقجة)
أقمشة صوفية فلورنسية	113 ثوباً	135.600
	6 أثواب	9.000
	19 ثوباً	23.000
أقمشة صوفية برغميزية	18 ثوباً	10.000
مخمل فرنجي (إيطالي)	57.5 أرشوناً	11.400
	82.5 أرشوناً	7.420
ستان فرنجي (أطلس)	32.5 أرشوناً	65.00
مخمل مذهب	25 أرشوناً	5.000

ملاحظة: الأرشون الواحد يوازي 68 سنتمتراً والدوكا الذهبية الواحدة تساوي حوالى 45 أقجة في عام 1479.

المصدر: ريتشاردز (1932).

في تشرين الأول/أكتوبر 1478، عندما توفى بيارو في بورصة، عين القاضي جنوياً وصياً على أملاكه ولجمع ديونه من التجار[74]. وتبين أن تاجر التوابل الدمشقي المشهور عبد الرحمن، مدين بمبلغ 86.000 أقجة للعميل الفلورنسي المتوفى. وادعى التاجر السوري أولاً أنه قد قدم دفعات مسبقة لحساب بيارو لأربعة إيطاليين، زانو، وبرتو، وأندريا وبرتولومي. إلا أن الوصي اليوناني مايكل قد تدخل وتوصل عبد الرحمن إلى عقد اتفاقية حول الدين سجلت رسمياً في سجلات المحكمة[75]. وكان بارتولومي، وهو أحد المقيمين في بيرا، مديناً بمبلغ 67.200 أقجة لبيارو عن طريق بيع 1,101.5 ليدراً من الحرير الخام.

ومثل مارينجي، كان بيارو يبيع ويشتري الحرير الخام بالدين من التجار الإيرانيين، والتوابل من التجار العرب الدمشقيين. ولذا، كان التجار العرب والإيرانيون والجنويون والفلورنسيون منخرطين في تعاملات مباشرة. وكان الإيطاليون واليونانيون الشرقيون، المعتادون على الأوضاع المحلية، منخرطين أيضاً في مثل هذه التعاملات. من ناحية أخرى، كان قاضي بورصة ينظم ويضمن كل المسائل القانونية. وبعبارة أخرى، شكلت سوق بورصة الدولية شبكة معقدة من العلاقات لعب القاضي العثماني دوراً هاماً في فاعلية عملها.

تبادل البضائع

الحرير: وُجد الحرير في فلورنسا باكراً منذ عام 1193 و«بحلول القرن الخامس عشر بلغ مستوى الصوف في الأهمية والثروة»[76]. ومنذ عام 1473 أصبح لصانعي الحرير مكاتب تجارية في الإمبراطورية العثمانية، كما في فرنسا، وإنكلترة، وهولندا؛ لقد كان هناك 270 متجراً تابعاً لنقابة تجار الصوف و83 متجراً لتجار الحرير. في سبعينيات القرن الخامس عشر تباهى العميل الفلورنسي في بيرا بندتو داي أنه كانت تباع في هذه الأماكن «سلع فلورنسية من كافة الأنواع، وخاصة الثياب الحريرية والأقمشة المطرزة بالذهب والفضة أكثر مما كانت تبيعه كل من البندقية، وجنوى ولوكا مجتمعة»[77].

كانت تجارة الحرير بين بورصة وفلورنسا أكثر الأعمال التجارية ربحاً على الإطلاق. وحوالى عام 1509 حققت بالة الحرير الخام ربحاً مقداره ما بين 70 و80 دوكا ذهبية في فلورنسا رغم أن تكاليف النقل كانت مرتفعة بشكل غير طبيعي - 900 أقجة أو 18 دوكا لكل بالة[78]. وبحسب دفاتر حسابات غوانتي[79]، فإن مجموع وزن الحرير الخام المبيع في فلورنسا باسمه بين سنوات 1484 و1488 بلغت 4.795 باونداً (باوند بورصة أو الليدر يساوي 320.7 غراماً)، وقيمتها 6.022 فلوريناً «كبيراً»، مع كلفة وصلت إلى 1.172 (كان الفلورين الكبير يساوي حوالى 48 أقجة). وبلغ ربحها الصافي 977 فلوريناً (الجدول I:43).

أقمشة فلورنسا الصوفية: شكل تبادل الأقمشة الصوفية بالحرير الخام في بورصة أساس الازدهار الفلورنسي. وكانت بورصة في فترة 1400 - 1630، السوق العالمية للحرير الخام القادم من إيران كما كانت أيضاً المركز التجاري للأقمشة الصوفية الغربية الفاخرة لكل أنحاء آسيا. ومنذ حوالى أواسط القرن الرابع عشر كانت القوانين الجمركية في تبريز[80] تتحدث عن «المصنوعات الأوروبية مثل الأقمشة والأقمشة القرمزية اللون»، مما يُظهر أهمية تجارة الأقمشة الغربية في إيران. وكما مرّ معنا سابقاً، فإن طرق التجارة بين إيطاليا وتبريز قد تحولت، في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، من طريق طرابزون - القسطنطينية إلى طريق القوافل المباشر بين تبريز وبورصة. وبذلك، أصبحت العاصمة العثمانية السوق العالمية الرئيسية لتجارة الأقمشة الأوروبية. وأخذت بالات الأقمشة الأوروبية التي

كانت تصل إلى القسطنطينية البيزنطية وبيرا الجنوية من إيطاليا تنقل الآن إلى بورصة. إن قسماً هاماً من البضائع المستوردة، والمشتراة بالطبع من قبل التجار المحليين كان يشحن إلى كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية إلى جانب إعادة تصديرها إلى إيران، وبإمكاننا القول وبكل ثقة إن ازدهار الصناعات الحريرية والصوفية في فلورنسا كان يعتمد على استيراد وإعادة تصدير الحرير الإيراني المشترى من أسواق بورصة. وقد شجع تزايد شراء الحرير على زيادة إنتاج الأقمشة الصوفية بسبب الربح العالي المحقق عن طريق مقايضتها بالحرير. وقد لاحظ مارينجي أنه كان من الأفضل مقايضة الحرير بالأقمشة الصوفية بدلاً من بيعها مباشرة لتجار الجملة في بورصة. في إحدى الحالات، تمت مقايضة 91 قطعة من الكاليسه، وهو نوع رخيص من الأقمشة الإسبانية المصنعة، ببالة ونصف من الحرير[81]. وكانت مقايضة بالات الحرير بالأقمشة الصوفية ممارسة متبعة في فلورنسا أيضاً[82]. ولذا ركز العملاء الفلورنسيون دائماً على الطلب الكبير على الأقمشة الصوفية والأرباح الجيدة التي تجنيها هذه التجارة، طالبين من الشركات إرسال المزيد. وقال مارينجي[83]، مثلاً، إن الـ260 ثوب قماش التي أرسلها فانتوري وشركاه في مدة ثلاث سنوات كان بالإمكان استهلاكها في سنة واحدة، وطلب من الشركات إمداده سنوياً بما لا يقل عن 500 أو 600 ثوب من القماش. ولم تكن الأقمشة الصوفية المصنوعة في تركيا تنافس في النوعية الأقمشة الفلورنسية، إلا أن كل الشحنات كانت تباع بسرعة وكانت الأسعار ترتفع بشكل ثابت.

كانت الشركات الفلورنسية إلى جانب تصديرها أثوابها ذات النوعية العالية، تعيد تصدير كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية الفرنسية، و«الكاليسه» الإسبانية، و«الأثواب الإنكليزية» من إنكلترة. وفي إحدى المرات في عام 1501، تم استيراد 4.000 قطعة من الكاليسه لإعادة تصديرها إلى الإمبراطورية العثمانية[84] وكان الثوب (البانّي) الأجنبي يتداول منفصلاً عن الثوب (الباني) الفلورنسي.

الجدول I:43. أسعار الحرير المُشترى من قبل الفلورنسيين في بورصة، 1501

التاريخ	نوع الحرير	الأسعار بالأقجة لليدر الحرير في بورصة
أيار/ مايو	حرير لاغي	59 ـ 60
أيار/ مايو	حرير لاغي	59
أيار/ مايو	سترافا	64
حزيران/ يونيو	سترافا	65
الأول من تموز/ يوليو	لاغي ـ سترافا	65 ـ 69
الرابع عشر من تموز/ يوليو	ساري	69 ـ 70
آب/ أغسطس		66

ملاحظة: ليدر حرير بورصة يساوي 320.7 غراماً.

المصدر: ريتشاردز (1932)، ص. ص. 67 ـ 70، 111 ـ 12.

وبسبب ارتفاع نسب الذهب إلى الفضة في أسواق بورصة وصعوبة إحضار ذهب من فلورنسا عن طريق راغوزا، كانت المقايضة مفضلة دائماً[85]. إلا أن الأقمشة الصوفية الفلورنسية لم تصل أحياناً بكميات كافية، ولذا كان على الفلورنسيين إحضار النقد من فلورنسا[86]، وكان مارينجي يرسل بانتظام أموالاً من القطع الذهبية والأقجات إلى عميله في بورصة.

وكانت هناك في تركيا أسواق جاهزة للكليسه والبانّي. وفي عام 1500 صدّرت الشركات الفلورنسية ما بين 4 ـ 5 آلاف قطعة (136 ـ 170.000 متراً) من الأثواب الصوفية (الباني) ذات النوعية العالية، وتدعى سان مارتينو، وكانت مخصصة للقصر ولاستهلاك النخبة، وكمية أكبر بكثير من الأثواب الرخيصة ذات النوعية المتدنية التي كانت تدعى بانّي داغاربو. في تسعينيات القرن الخامس عشر، كانت هناك نوعية أفضل من هذه الأخيرة، تدعى سوبراماني، صنعت للأسواق العثمانية وكان الثوب (البانّي) الواحد من الأقمشة المتدنية النوعية يباع بعشرين فلوريناً كبيراً في بورصة[87].

في هذه الفترة بلغت الأرباح الصافية من الثوب الصوفي (الباني) الفلورنسي 11.9 بالمئة، إلا أنه عند إضافة الأرباح الناتجة عن بيع الحرير الاسترابادي المرسل

من بورصة فإن الأرباح كانت تصل في الواقع إلى 20 بالمئة[88]، وقد كانت هذه نسبة معتدلة في فترة العصور الوسطى حيث كانت نسبة الفائدة بشكل عام تصل إلى 15 بالمئة. وكانت تكاليف النقل تصل إلى 31 بالمئة من تكاليف الإنتاج للثوب الصوفي (الباني) الواحد و19 بالمئة من قيمة شراء الحرير الخام. وكانت الضرائب الجمركية أربعة بالمئة على الترانزيت من كايوس إلى الأراضي الرئيسية للدولة العثمانية، و2.5 بالمئة إلى أفلونا، و3 بالمئة في مركز جمارك بورصة. وبشكل عام لم يكن هناك اختلاف كبير في مدفوعات الجمارك بين طريق لاغورن ـ كايوس ـ بورصة وطريق لاكا ـ أفلونا ـ بورصة (راجع الجدولين 44:I و45).

الجدول 44:I. تجارُ الأقمشة والمصرفيون في استانبول، بيرا وبورصة، المذكورون في رسائل مارينجي، 1501 ـ 2

	تجار الأقمشة	الصّرافة والمصرفيون
في استانبول وبارا		
إيطاليون	19	13
يهود	19	2
يونانيون	-	1
في بورصة		
إيطاليون	6	8
يهود	2	-
يونانيون	-	1

المصدر: ريتشاردز (1932)

الجدول 45:I. أسعار الأقمشة الصوفية المستوردة من فلورنسا بحسب مارينجي، 1501 ـ 2

	سعر البانو الواحد (بالأقجة)
الثوب (الباني)، نوعية جيدة	1.600 ـ 1.366
كاليسه	670 ـ 640

ملاحظة: البانو يساوي 50 أرشوناً أو 34 متراً.

المصدر: ريتشاردز (1932)

الفلفل: كانت بورصة مركز ترانزيت هام للتوابل القادمة من الهند والجزيرة العربية في القرن الخامس عشر. وكانت هذه المدينة تستورد كمية كبيرة من حلب ودمشق، بمعظمها عن طريق التجار العرب السوريين[89]. ومن بورصة كان يعاد تصدير الفلفل إلى البلقان وإلى بلدان شمال وشرقي ووسط منطقة ما وراء الدانوب والبحر الأسود. وقد جرّب العميل الفلورنسي مارينجي تصدير الفلفل من بورصة إلى فلورنسا[90]، لكن لم يكن بيع شحنته مجزياً. فقد كان سعر الفلفل عندئذٍ 24 دوكا للحمولة في فلورنسا، فاعتقد مارينجي أنه كافٍ للحصول على ربح جيد. لكن سرعان ما اتضح أنه لم يكن استثماراً جيداً وسعى مارينجي لإعادة أمواله المستثمرة في الثلاثة أكياس من الفلفل. «لم يكن هناك مجال للمساومة» كما لاحظ مارينجي، «في تجارة التوابل»[91]. (راجع الجدول 46:I).

بضائع أخرى: إلى جانب الحرير الخام، تضمنت البضائع العثمانية النموذجية المصدرة الراوند، والشمع، والمسك، والموهير، والفلفل، وأقمشة بورصة الحريرية، والأدوية، وأحياناً بطارخ السمك، والصوف، والكتان، والأقمشة القطنية الجيدة، والسجاد، والجلود، والفرو.

الجدول 46:I. أسعار الفلفل والراوند في بورصة وبيرا، 1501 ـ 2

	السعر (بالدوكا)	الوزن
الفلفل	25 ـ 27	بالكيس
الراوند	114	بالباوند (320.7 غراماً)

المصدر: ريتشاردز (1932).

وكان الراوند يحقق أرباحاً عالية في فلورنسا. وكانت أقمشة بورصة الحريرية المطرزة تحظى بإعجاب كبير جداً هناك، إلا أن التصدير كان بكميات محدودة جداً، وبالعكس كانت أقمشة فلورنسا الحريرية، كسلعة كمالية، تباع بشكل جيد في بورصة بكميات قليلة في الظاهر[92].

وكان موهير أنقرة من الأنسجة الفاخرة الغالية التي تحظى بطلب كبير في إيطاليا، حيث كان يمثل الموضة بين النخبة. وكانت بورصة السوق الرئيسية لموهير أنقرة الذائع الصيت[93]. وفي آذار/مارس عام 1502، قايض مارينجي

الثوب الصوفي (الباني) الفلورنسي بثلاثة أثواب من الموهير وبقي عليه دين بقيمة 200 إلى 250 دوكا إضافية[94]. وقد أرسل عميله فياتي أرمينيا، لشراء الموهير له من أنقرة. وكان الثوب الواحد (تافولا) يحتوي على 50 قطعة من الموهير وكل قطعة كانت تباع في فلورنسا بما بين 4.75 إلى 5 دوكات ذهبية. وكانت فلورنسا تعيد تصدير قسمٍ من الموهير المستورد إلى ليون في فرنسا.

ممارسة الأعمال

توضح رسائل مارينجي استراتيجيات العمل الإيطالية وممارساتها في تركيا. كان مارينجي يُعلِم وبانتظام صانعي الأقمشة في فلورنسا ليس فقط بالأرباح التي يمكن جنيها عن طريق المقايضة ومخزون الحرير الخام المتوفر وإنما أيضاً بحجم، ونوعية، ولون الأثواب الصوفية (البانّي) الأكثر شعبية في الأسواق العثمانية. وكان أحياناً يرسل نماذج لها[95]. واتبعت مثل هذه الممارسات لاحقاً من قبل الاقتصاديات الغربية الرأسمالية ـ الماركنتلية للتوصل إلى توسيع السوق. فمثلاً عام 1501 أعلم مارينجي الشركات أن الأقمشة الحمراء والزرقاء الداكنة سوف تجني أرباحاً جيدة. وحثهم على المحافظة على النوعية العالية للمحافظة على سمعة الأقمشة الفلورنسية في أسواق بورصة. إلا أنه، وكما حصل مع مصنعي الحرير العثماني، فإن الأقمشة الأرخص كانت تباع بشكل جيد وأوجدت سوقاً أوسع في بورصة. ولاحقاً تمكن منافسوهم، الإنكليز بشكل خاص، من استغلال هذه الناحية لإخراج الأقمشة الفلورنسية والبندقية ذات النوعية العالية والمرتفعة الثمن من الأسواق العثمانية. وكان التجار الأتراك واليونانيون يغامرون بالسفر إلى فلورنسا «لشراء حمولات كبيرة من الباني»[96]، لأن الأرباح مشجعة.

وكانت معظم التعاملات في بورصة تتم بالتسليف وفي نهاية فترة محددة كانت تتم تصفية الحسابات[97]. وهذه الممارسة لم تطبق بين التجار الفلورنسيين أنفسهم فحسب وإنما أيضاً بين الفلورنسيين والعثمانيين. وغالباً ما كان العملاء الفلورنسيون في الإمبراطورية يرسلون حمولات من الحرير أو الموهير لتصفية ديون عليهم للشركات الفلورنسية. وقد باع العميل مارينجي في بورصة 8 أثواب صوفية (باني) من الأقمشة الفلورنسية لتاجر جملة يهودي على أن يدفع ثمنها من خلال أربعة أقساط شهرية[98]. وقد أظهرت تركة مارينجي أنه كان دائناً لأتراكٍ ويهودٍ

وإيطاليين. وقد هيمن تجار الجملة اليهود من بين التجار المحليين على عمليات شراء الباني بالدين في بيرا وبورصة. وكانت عمليات البيع بالدين لفترات قصيرة تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر شائعة جداً. كان على الدائن انتظار المدين حتى يتمكن من بيع الباني التي اشتراها. وعندما لا يتمكن المدين من الدفع كما هو متفق عليه، كان على الدائن القيام بترتيبات أخرى. وغالباً ما كان على الفلورنسيين التعاطي مع القضاة أو وكلاء الجمارك. وقد كتب مارينجي في إحدى رسائله إلى نيقولو مايغلو تزي[99]، أنه قد خبأ صندوقاً من المسك داخل كيس من الفلفل لتجنب الضريبة. وبكل الأحوال، لقد تمكن مارينجي من أن يقيم صداقات مع الأمناء (كبار موظفي الجمارك)، الذين ساعدوه في اتخاذ إجراءات لتحصيل الديون من تاجر جنوي باعه الباني بالدين[100].

وكانت دوكا البندقية هي النقد الذهبي الأساسي في التجارة الخارجية العثمانية. ويمكن تفسير حلوله محل الفلورين الفلورنسي (الفيوريني الذهبي) منذ بداية القرن الخامس عشر[101] كمؤشر على السيادة البندقية في التجارة العثمانية. في أيار/مايو 1501، كانت نسبة الذهب إلى الفضة أعلى بحوالى 19 بالمئة في بورصة مما هي عليه في جنوى. ولذا فإن الأموال النقدية التي كانت ترسل من فلورنسا كانت بالدوكا الذهبية، وعندما كان يحدث نقص في الأموال النقدية كان مصرفيو بيرا يشترون القروض بفائدة تصل نسبتها إلى 15 بالمئة في السنة[102]. وللمدفوعات بالذهب كان يسمح بفترات دين طويلة، فالمبيعات بالذهب كانت دائماً تعتبر أكثر ربحاً.

طرق التجارة

كانت المواصلات البحرية بين فلورنسا والمراكز التجارية العثمانية، والتي كانت تتم عادة بسفن جنوية، تتنقل بين بيرا أو لاغورن وكايوس، حيث تؤخذ الحمولات إلى مرفأ جشمة الأناضولي، وكانت تصل إلى بورصة واستانبول عن طريق القوافل. ولم تكن الطريق البحرية الطويلة آمنة بسبب سيادة البندقية على البحر والقرصنة، ولم يكن بإمكان الفلورنسيين فعل أي شيء حيال هذا الأمر. ويوضح هذا الوضع مرة أخرى أن السيطرة على الأسواق الخارجية في أواخر العصور الوسطى، اعتمدت بشكل أساسي على سيطرة الأساطيل البحرية. وكما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سيمر معنا لاحقاً، فإن البندقية أيضاً ستخسر أسواق الشرق أمام الإنكليز والهولنديين بسبب سيطرة أساطيل هذه الدول الغربية على البحر الأبيض المتوسط في تسعينيات القرن السادس عشر.

بالمقابل، فإن الطرق البرية والتي تبدأ من دوبروفنيك أو المرفأ الألباني في أفلونا وسكوتاري كانت، وبسبب الحماية العثمانية، أكثر أمناً. ومنذ عام 1492، فإن الحكومة العثمانية التي كانت مهتمة بتطوير النشاطات الاقتصادية في أفلونا، أسكنت فيها اليهود الشرقيين (السفارديك) المهجرين من إسبانيا. وكان هذا المرفأ الهام، مركز السنجق ـ بيك، وقاعدة الأسطول العثماني على البحر الأدرياتيكي، يشكل نهاية الطريق الرئيسية الجنوبية التي تعبر شبه جزيرة البلقان وتمر من سالونيكا إلى أدرنة، فإلى استانبول وبورصة. أما دوبروفنيك، نهاية الطريق الشمالية، فقد استفادت من الحماية العثمانية لها كدولة ـ مدينة دافعة للجزية. وكانت معظم المواصلات البحرية بين فلورنسا وبيرا أو بورصة تتم عبر دوبروفنيك[103]. وكانت البضائع الفلورنسية التي تترك المرافىء الإيطالية مثل بيزارو أو أوفانو أو أنكونا لتصل إلى دوبروفنيك، تأخذ بعدها الطريق البرية. وحتى خلال هذا الممر القصير في البحر الأدرياتيكي، سعت فلورنسا في امتيازاتها للحصول على ضمانات الحماية العثمانية ضد البندقية والقرصنة. وكانت مثل هذه المطالب تفسر دائماً من قبل العثمانيين على أنها تؤدي إلى الوصاية العثمانية. وكانت البضائع تترك دوبروفنيك أو تصل إليها محملة على ظهور الأحصنة أو البغال وتتبع طريق بوسناساراي ـ نوفوبازار ـ سكوبجي ـ بلوفديف ـ أدرنة. وكانت أدرنة مركز التوزيع من البلقان حيث يقيم عملاء تجار بيرا. وكانت المواصلات بين أدرنة وبورصة تتم عبر طريق غاليبولي ـ لابساكي. وتستغرق هذه الرحلة البرية بأكملها حوالى ستة أسابيع. (بينما كان ساعي البريد، الذي كان يتنقل بسرعة أكبر بكثير، يقوم بالرحلة بين غلطة ودوبروفنيك خلال عشرة أيام)[104]. في إحدى الحالات، كانت تكاليف نقل بالة ونصف (حوالى 375 ليدراً أو 120 كلغ) من الحرير الخام بين استانبول وفلورنسا تصل إلى 900 أقجة أو 18 دوكا ذهبية[105]. وقد بذل الدبلوماسيون الفلورنسيون مساعي خاصة في روما لإبقاء طريق فلورنسا ـ أنكونا البرية مفتوحة، بينما كانت مسؤولية الدولة العثمانية تنحصر بحماية المواصلات البحرية عبر البحر الأدرياتيكي والبلقان.

وتشير حادثة هامة إلى اهتمام العثمانيين بأمن الطريق البرية. لقد سرقت شحنة من الحرير قيمتها حوالى 150 دوكا (حمولة من حرير لاغي) في نوڤوبازار. فأرسل السلطان ضابطاً وطلب من القرويين إيجاد الحمولة أو السارقين. وفي النهاية وافق عشرون قروياً على دفع 15.000 أقجة كتعويضات. ووصلت قيمة الرسوم والرشاوي إلى حوالى 2.000 أقجة[106].

لقد أظهر العثمانيون بصورة دائمة اهتماماً خاصاً بأبوليا ومرفأ أنكونا. وطالما ذكروا احتلالهم القصير لاوترانتو عام 1480، وكانت حملة كورفو لسليمان الأول تهدف بالأساس لاحتلال إيطاليا[107]. وقد سببت مؤامرة بوكولينو غوتزوني لإحضار القوات العثمانية إلى إيطاليا للمساعدة في السيطرة على المناطق المحيطة بأنكونا ذعراً في إيطاليا[108].

ولاحقاً، في مسعى لاستبدال البندقية كمركز لتوزيع التوابل في جنوبي أوروبا، تقرب دوق توسكانه من العثمانيين والبرتغاليين[109]، وجعل في النهاية من لاغورن مرفأً حراً عام 1593.

أنكونا: كانت البوسنة في المرحلة السابقة للعثمانيين تقيم علاقات تجارية نشطة مع إيطاليا عبر دوبروفنيك وكذلك عبر مرافىء سبليت، وزادار، وجيبنيك، وتراغير على ساحل دلماتيا. وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر، استقر تجار كل من قوطر، وزادار، وزغرب، ومدروزا، ودوبروفنيك في أنكونا، للمحافظة على العلاقات التجارية مع الوطن الأم[110]. وظهر المرفأ البحري لأنكونا كمركز ترانزيت رئيسي للتجارة الفلورنسية العثمانية، ولأنه لم يكن تحت سيادة البندقية، فقد تحول إلى واحد من أهم المناطق الأوروبية التي توجد فيها مستعمرة تجار من الأراضي العثمانية.

وفي عام 1514، حصلت الحكومة العثمانية على امتيازات خاصة لرعاياها المسلمين وغير المسلمين في أنكونا. وتحول قصر «دلا فارينا» في المدينة إلى فندق للعديد من التجار الأتراك[111]. ونحو أواسط القرن السادس عشر، كان هناك 200 مركزٍ تجاري يوناني في أنكونا والعديد من الشركات اليهودية العثمانية. ولم تصل عن طريق أنكونا فقط الحبوب المصدرة إلى المراكز المدينية النامية في إيطاليا، وإنما أيضاً تبعتها الكماليات الشرقية. ومن خلال مرافىء البحر

الأدرياتيكي، وصلت هذه البضائع إلى معارض وسط إيطاليا في لانزان وريكونت إلى درجة أن البندقية أصبحت قلقة على تجارتها الخاصة مع الشرق. وأصبح الآن «التجار العثمانيون، واليونانيون، والأتراك، والإيرانيون حاضرين ويمارسون أعمالهم مباشرة في هذه المعارض»[112]. وفي منتصف القرن السادس عشر، أدت الشائعات حول توجه أنكونا للحصول على الحماية العثمانية إلى قلق حقيقي في كل من روما والبندقية. وفي عام 1555، عندما بدأ يوحنا الرابع باعتقال وحرق يهود مارّانو ومصادرة أملاكهم، تدخلت الحكومة العثمانية بشدة إلى جانبهم، لأن العديد من يهود سالونيكا واستانبول، الذين كانوا قد استثمروا أموالهم في أنكونا، أعلنوا إفلاسهم. وكان بعض هؤلاء اليهود في الواقع وكلاء للتجار العثمانيين. وقد سعت عائلة مانداز من المصرفيين اليهود للحصول على إعلان مقاطعة اليهود في الإمبراطورية العثمانية لمدينة أنكونا[113].

التجارة من عام 1550 وإلى عام 1630

دخلت الصناعات الحريرية إلى الدول الغربية متأخرة جداً: في فرنسا في عهد فرنسيس الأول (1515 ـ 47) وفي إنكلترة في عهد إليزابيت الأولى (1558 - 1603). وكان الدافع وراء التطور السريع لهذه الصناعة هو الاهتمام الماركنتلي التجاري بمنع المبالغ الكبيرة من الذهب المتعلقة بهذه التجارة من الانتقال من أوروبا (في فرنسا كانت تدفع أربعة ملايين قطعة ذهبية للحرير الإيطالي والشرقي). ويقال إن ليون كان فيها 7.000 نولٍ بحلول عام 1600[114]. وفي إنكلترة بدأ استيراد كميات كبيرة من الحرير الخام في تسعينيات القرن السادس عشر، وبحلول عام 1602، أصبح الحرير من أكثر مستورداتها[115]. وتطلبت صناعة الحرير الإنكليزية عام 1617 حوالى 300 إلى 600 بالة من الحرير الخام سنوياً، بينما اقترح الشاه إرسال ما بين 2.000 إلى 3.000 بالة. ووصل الطلب الهولندي على الحرير عام 1628 إلى 1.200 بالة[116]. وقام الإنكليز والهولنديون بإعادة تصدير الفائض من الحرير إلى الدول الأوروبية الأخرى، فحلوا بذلك محل البندقية وجنوى في هذه التجارة. وبحلول أواسط القرن السابع عشر، أصبح الحرير «الأكثر أهمية من بين عدد من البضائع المستوردة»[117]. وحصلت أسواق الحرير المتوسعة الجديدة على احتياجاتها من الحرير الخام من إيران عبر الإمبراطورية العثمانية. وبعبارة أخرى

وجدت الاقتصاديات الإيرانية والعثمانية الآن في سوق الحرير النامي في الغرب، مصدراً جديداً لازدهارها. وأشار ستينسغارد[118] إلى أنه «في بداية القرن السابع عشر كان الحرير بالنسبة لتجارة آسيا يشكل ما كان عليه الذهب والفضة بالنسبة لأميركا الجنوبية... وكان الحرير الخام الفارسي، فوق كل ذلك، ثاني أكبر سلعة مستوردة من آسيا إلى أوروبا». وقد أكدّ السفير الهولندي في استانبول عام 1615[119] على أن تجارة الحرير في تزايد مستمر «بسبب الرغبة الجامحة في التباهي به وهو ما يتزايد يومياً في العالم المسيحي». وقدّر إجمالي الواردات الأوروبية من الحرير الفارسي في عشرينيات القرن السابع عشر بحوالى مليون باوند في السنة[120].

وكانت حلب عام 1600 أكثر أسواق تصدير الحرير أهمية في الشرق، حيث اشترت البندقية وحدها نصف حرير إيران وسوريا الخام، والذي بلغ حوالى 140 طناً بقيمة 1.5 مليون دوكا في السنة[121]. وقد اشترت الدول الأوروبية الأخرى النصف الآخر (راجع الجدول 47:I). ومن الممكن من خلال مراجعة تقارير قناصل البندقية تتبع التقلبات في تجارة الحرير الإيراني في سنوات 1578 ـ 1627 في سوق حلب[122]. وبالرغم من تباطؤ حركة التجارة هذه خلال الحرب الإيرانية ـ العثمانية في فترة 1578 ـ 90، فقد شهدت مرحلة السلام التي تلتها 1590 ـ 1602 ازدهاراً في هذا المجال، وبلغت أعلى مستوياتها في فترة 1599 ـ 1602، مباشرة قبل إعادة استئناف الحرب الإيرانية ـ العثمانية عام 1603. وقد بلغت العائدات الضريبية السنوية في حلب رقماً قياسياً 300.000 دوكا ذهبية خلال هذه الفترة، وشكلت جزءاً كبيراً من مجمل فائض العائدات السنوية البالغة 460.000 دوكا والمرسلة من سوريا إلى الباب العالي[123]. ورغم الحرب، بلغت العائدات الضريبية 200.000 دوكا ذهبية عام 1604. وينبغي الإشارة إلى أن البنادقة كانوا يدفعون سنوياً ثمن الحرير الخام في حلب عن طريق بيع كميات كبيرة من الأقمشة الصوفية والحريرية التي كانوا يستوردونها. وفي تسعينيات القرن السادس عشر كانوا يستوردون سنوياً 200.000 براسيو (ذراعاً) من الثياب الحريرية لوحدها (الجدول 48:I).

يرجع بروز إزمير؛ سميرنا في القرن السابع عشر[124] إلى حد كبير إلى أنه في التنافس مع بورصة وحلب، أصبحت المدينة السوق الرئيسية للحرير الإيراني بالنسبة للأوروبيين. ما حدث في الواقع هو أن إزمير قد لعبت الدور التجاري الذي

كانت تلعبه كل من أفسوس، وكايوس، وجشمة وجزيرتي فوتشاس في المنطقة قبل عام 1590. في البداية، استخدمت الدول الأوروبية كايوس كمركز ترانزيت لتجارة آسيا قبل حصولها على امتيازات تجارية مباشرة من السلطان؛ وقد هيمنت الدول الأوروبية الجديدة، إنكلترة وهولندا، على الدول الأوروبية الأخرى في إزمير. وقدم مرفأها أرخص الطرق البحرية نحو بر الأناضول كما شكلت ملجأً آمناً في مواجهة القراصنة وتقلبات البحر الإيجي. وقد شاركت لاغورن، التي تحولت إلى مرفأٍ حر للدول الماركنتلية الأطلسية عام 1593، إزمير دورها كسوق للحرير الإيراني. ونشط أرمن إيران باستخدام الشاه عباس لهم كجزء من سياسته لبيع الحرير الإيراني مباشرة إلى أوروبا، في إزمير أولاً ثم لاحقاً في لاغورن وجعلوا من هذه المدينة الأخيرة السوق الرئيسية للحرير في أوروبا في القرن السابع عشر[125]. وكانت خمس إلى ست قوافل إيرانية كل سنة تتبع طريق تبريز - يريڤان - قارص - أرضروم - توقات - أنقرة - أفيون - إزمير. وفي عام 1670، وصل إلى إزمير 3.000 بالة للتصدير من أصل 22.000 بالة كانت تنتج في إيران[126]. وفي عام 1671، صنّف الفرنسيون حلب في المركز الرابع بين المراكز التجارية في الشرق، بعد إزمير، والإسكندرية وصيدا[127]. وبحلول عام 1621، كانت إزمير «السوق الأعظم لكل أنواع المنتجات المتبادلة بين أوروبا وآسيا»[128].

الجدول 47:I. تقدير الاستيراد السنوي للحرير الفارسي إلى أوروبا في ثلاثينيات القرن السابع عشر (بالبالة)

مرسيليا	3.000	(سابقاً ما بين 100 - 200)
البندقية	1.500	وكانت فقط 300 في عام 1624 و600 في عام 1629
إنكلترة	600	وكانت فقط 295 في عام 1623
هولندا	500	
جنوى، ولوكا، وماسينا، وفلورنسا	400	
المجموع	6.000	

المصدر: Steensgaard (1972), pp. 159-64.

الجدول 48:I الاستيراد الأوروبي من حلب، 1605

	استيراد (1.000 دوكا ذهبية)	السفن القادمة إلى الإسكندرون
البندقية	1.500	4 ـ 5 بمعظمها ألبسة صوفية وحريرية
فرنسا	800	20، بمعظمها نقود فضية
إنكلترة	300	2 ـ 3، كرزي (قماش صوفي خشن) بأكثريتها
هولندا	150	

المصدر: Texeira, in Steensgaard (1972), p. 180.

مساعي الشاه عباس لتحويل طريق الحرير عن الأراضي العثمانية

حاول الشاه عباس الأول (1587 ـ 1629) الذي حكم إيران في فترة 1603 ـ 29 اتباع سياسة الحظر الاقتصادي التي فرضها سليم الأول عام 1514، والتي كانت تهدف إلى تدمير إيران اقتصادياً ومالياً. وكان مخطط عباس يهدف إلى تحويل طريق الحرير من الأراضي العثمانية إلى المحيط الهندي. وقد وجد أن الإنكليز والهولنديين، الذين فرضوا سيادتهم على المحيط الهندي في ذلك الوقت، كانوا مستعدين للتعاون من أجل إبعاد العثمانيين كوسطاء بسبب الضرائب الإضافية التي كانت تدفع في المرافىء العثمانية[129]. وأدى التنافس العثماني ـ الإيراني الذي اتخذ صيغة الحرب الاقتصادية إلى حظر متبادل. وكما منع الإيرانيون تصدير الحرير، اتخذ العثمانيون أيضاً إجراءات لمنع شحن الذهب والفضة إلى إيران، ما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية فيها. وقد حاول الشاه عباس إيجاد حل لهذه المشكلة ببيع كميات كبيرة من الحرير إلى الشماليين في بندر ـ عباس. ولنرى كيف انتهى هذا الصراع الهام الذي هدد بعزل الإمبراطورية العثمانية عن بقية العالم.

في صيف عام 1599، أرسل الشاه رجلاً من حاشيته الخاصة يدعى حسين علي بيه، مع السير أنطوني شارلي، إلى العواصم الأوروبية الهامة. وقد أوكل لهذه البعثة مسؤولية العمل على إقامة تحالف مع الملوك المسيحيين ضد الإمبراطورية

العثمانية، والحصول على ضمانات بإعادة توجيه الطرق التجارية خارج المجال العثماني. استقبل الإمبراطور الألماني، الذي كان في حالة حرب مع العثمانيين، هذه البعثة بحرارة وأعطى رداً إيجابياً على مقترحاتها. وإلى جانب وعده باستمرار السعي نحو هدف تنظيم عصبة من الحكومات المسيحية ضد الأتراك، صرح بأنه سيسعى لتأمين عدم التعامل المسيحي التجاري معهم. وقد تابعت البعثة الإيرانية طريقها إلى إسبانيا ومن هناك إلى إنكلترة.

لم يتمكن الشاه من التوصل إلى اتفاق مع الاسبانيين حول هذا الموضوع، إذ كانت هناك مخططات اسبانية نحو البحرين، وكان الوضع في مضيق هرمز يسبب قلقاً إضافياً للإيرانيين.

وفي عام 1603 وقعت الحرب مجدداً بين العثمانيين والإيرانيين. وأرسل الشاه عباس مجدداً مندوبين إلى أوروبا. وقد أرسل عام 1610، إلى جانب بعثة أخرى أرسلت إلى أوروبا، شحنة من 200 بالة من الحرير إلى لشبونة كإثبات على أن الطريق البحرية أوفر. وبحسب المعلومات الواردة من سفير البندقية في مدريد، فإن واحداً من الأهداف الرئيسية للإيرانيين كان حرمان السلطان من العائدات الضخمة التي يجبيها من الرسوم الجمركية على الحرير الإيراني. وتضمن مشروع البعثة أيضاً تعهدات سياسية ـ عسكرية بأن إسبانيا سوف تهاجم الدولة العثمانية. وقد أثارت هذه المبادرات قلق البنادقة، إذ كان يعتقد بأنها سوف تحدث فوضى عارمة في أسواق البندقية. وفي عام 1611، أراد روبرت شارلي (شقيق أنطوني شارلي)، وهو عضو في البعثة الإيرانية إلى إنكلترة، أن ترسل إنكلترة سفناً إلى إيران للحصول على الحرير وتسليم السلاح ليستخدم ضد الأتراك. إلا أن المفاوضات لم تؤد إلى أية نتائج[130]. في نفس الوقت، وصلت بعثات من استانبول إلى لندن فرفض ملك إنكلترة الإصغاء إلى شارلي. في نفس العام، أرسلت كميات كبيرة من الفولاذ الإنكليزي والسيوف إلى تركيا. إلا أنه، ومن ناحية ثانية، فإن الإنكليز لحقوا بالهولنديين، وضيقوا بشدة على تجارة العثمانيين مع الهند عن طريق الخليج والبحر الأحمر. ووصلت عام 1613، غارات القراصنة الإنكليز والهولنديين في البحر الأحمر إلى مستويات خطيرة ما جعل المجلس الإمبراطوري العثماني يشعر أنه أصبح ضرورياً اتخاذ موقف قوي ضدها، فأرسل خمس سفن كبيرة محملة بالأخشاب إلى

مصر لبناء أسطول في البحر الأحمر. وبعد ذلك بوقت قصير، درست الحكومة الإنكليزية بجدية مسألة السعي للحصول على طريق جديدة للحرير الإيراني. وفي عام 1617، أرسل السفير البريطاني في الهند، توماس رو، بأمر من ملك إنكلترة مبعوثاً إلى إيران للدخول في مفاوضات لتحويل طرق تجارة الحرير عن تركيا. وكان يؤمل أن يؤدي ذلك إلى إقامة طريق للحرير أوفر مالاً وأكثر أمناً من تلك التي تمر عبر المرافىء العثمانية. لقد اعتقد الإنكليز أنه، وكنتيجة لذلك، وحتى ولو اضطروا في مرحلة معينة إلى التخلي عن تجارتهم مع الشرق، فإنهم سيكونون قادرين على الحصول على القطن والعفصة الجوزية التي يحتاجون إليها كثيراً عن طريق التجار الأوروبيين الآخرين. وبسبب اتخاذ الاسبان والبرتغاليين إجراءات لاعتراض سبيل تجارة الإنكليز مع إيران، فضل الإنكليز طريق موسكو إلى المحيط الهندي كطريق جديد للحرير. وفكروا في شحن الأقمشة والقصدير إلى إيران من هذا الطريق، لاستبدالها بالحرير. وقد حسب البريطانيون أن المبالغ اللازمة لشراء الحرير من الشاه قد تصل إلى ثلاثة أو أربعة ملايين قطعة ذهبية لإنكلترة وحدها. وبسبب الصعوبات التي ستواجه الإنكليز في مسعاهم للحصول على كمية النقد هذه من داخل المملكة وتردّدهم الطبيعي في شحنها إلى الخارج إذا وجدت، فإنهم عرضوا أن يدفعوا عيناً ثمن الحرير. وقد عرض الشاه عباس نظاماً للتسليف. وفي النهاية، وافق الشاه عام 1618 على قبول دفعات ثلثها نقد والثلثان الباقيان سلع. وتظهر تفاصيل هذه الاتفاقية مجدداً حاجة إيران إلى المعادن الثمينة الآتية عن طريق الأراضي العثمانية. ويبدو أن الحكومة العثمانية قد شعرت أيضاً بأثر الحظر الإيراني: وقد أخبر الباب العالي بايلو البندقية بأن حاجات بلده من الحرير يمكن تأمينها عن طريق الإنتاج المحلي لوحده عند الضرورة. وقدرت الخسائر التي لحقت بالخزانة العثمانية عندما توقف طريق الحرير والتوابل عام 1622 بـ300.000 قطعة ذهبية على الأقل سنوياً من عائدات الرسوم الجمركية. وقد أرسل بايلو البندقية في استانبول رسالة إلى الحكومة العثمانية محذراً من أن نقل الحرير والبضائع الأخرى عبر طريق الحرير السورية قد يتوقف نهائياً. ويبدو أن الصدر الأعظم لم يكن يشاركهم هذا القلق لمعرفته بطول الطريق البحرية. وفي تلك الفترة، تم توقيع معاهدة سلام مع إيران (سلام ساراف عام 1618)، وبدأ وصول كميات كبيرة من الحرير والبضائع الأخرى إلى أسواق حلب بواسطة طريق بغداد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن المهم الإشارة إلى أن العثمانيين، الذين خسروا كل فتوحاتهم في القوقاز، قد وافقوا في معاهدة ساراف على جزية سنوية من إيران تتكون من مئتي بالة من الحرير. وما إن تم الانتهاء من توقيع معاهدة السلام حتى أعلن البنادقة الأخبار السارة المتعلقة بوصول قافلة من بغداد تحمل ألف بالة من الحرير الإيراني الخام وألف صندوق من النيلة[131]. ومع ذلك، استمر بعض الحرير الإيراني بالوصول إلى إنكلترة عبر طريق شمالي إيران وبندر ـ عباس.

لقد ساهمت السياسة العثمانية القصيرة النظر في تلك الفترة في حلب، والتي قامت على محاولة جباية ضرائب جديدة على الحرير، في تكثيف مساعي أولئك الذين يعملون على إقامة طريق بديل للحرير. وقد كتب ممثل البندقية في لندن عام 1622 يقول إن ثلاث سفن محملة بكميات كبيرة من الحرير الإيراني قد وصلت عن طريق الهند. وبعد ذلك بوقت قصير وقعت حرب إيرانية ـ عثمانية جديدة. وخلال هذه السنوات تطورت علاقات الصداقة البريطانية ـ الإيرانية بشكل كبير، وفي عام 1622 قام الإيرانيون، بمساعدة السفن البريطانية، باحتلال مضيق هرمز الذي كان تحت السيادة البرتغالية. وفي عام 1624، سقطت بغداد، والتي كانت في ذلك الوقت مركز ترانزيت هام للتجارة الهندية في الشرق الأدنى، في أيدي الإيرانيين. وقامت بعثة إيرانية دبلوماسية جديدة بزيارة إسبانيا، وفرنسا، وهولندا، وإنكلترة (وقد حملت هذه البعثة معها إلى هذه الدولة الأخيرة ثمانين بالة من الحرير). وكان هدفها توقيع اتفاقية تحالف تجاري في لندن. وأرسل تشارلز الأول عام 1626، استجابة لطلب الشاه، بعثة إلى إيران. وقد وعد الشاه بإرسال 8.000 بالة من الحرير كل عام إلى إنكلترة من المرافىء الإيرانية. وبعد استيلائه على بغداد كان يفكر بإمكانية احتلاله حلب وطرد العثمانيين منها ونقل الحرير عبر هذه الطريق الأقصر. إلا أن صعوبة الحصول على الذهب والفضة، التي كان الإيرانيون يسعون للحصول عليها من أجل شراء هذه الكمية الزائدة من الحرير، وطول الطريق الجنوبية، وعدوانية البرتغاليين والإسبان، وأخيراً عدم الثقة بمستقبل شركة الشرق، كل هذه العوامل تركت الإنكليز في حالة عدم اتخاذ قرار حول مقترحات الشاه. وكان الإنكليز، وبعدهم الهولنديون، يحتلون المواقع التي كانت في السابق تحت سيطرة الإسبان والبرتغاليين في المحيط الهندي. ولم يكونوا فقط يتعاونون مع الشاه في الخليج، وإنما كانوا في نفس الوقت، يهاجمون سفن الحجاج

والسفن التجارية التي كانت تترك الهند متجهة إلى البحر الأحمر. وقد نتج عن ذلك انخفاض العائدات الضريبية في القاهرة، مما أغضب الحكومة العثمانية. وفي عام 1627، تقدمت مجموعة من العرب إلى المجلس الإمبراطوري العثماني بشكوى مفادها أن الإنكليز والإيرانيين كانوا ينهبون سفنهم في الخليج. وأخذ المرفأ الجديد الذي أقامه الشاه في بندر - عباس (غومبرون) بالتوسع سريعاً كنتيجة لتجارة الإنكليز والهولنديين. وفي عام 1633 كتب السفير البندقي في إنكلترة يقول إن تجارة الإنكليز في بندر قد تزايدت بدرجة كبيرة وإن الحرير الذي يتم إحضاره من هناك يشحن إلى أماكن متعددة في أوروبا.

ووجد البرتغاليون والإسبان أنفسهم الآن، بعد أن فقدوا سيطرتهم على المحيط الهندي أمام الإنكليز، في وضع غير معتاد من التقارب مع أعدائهم القدامى، العثمانيين. وعرضوا عليهم نقل التوابل، والحرير والبضائع الهندية الأخرى عبر الخليج والبحر الأحمر. وأدرك الإنكليز أن ذلك قد يؤدي إلى فتح الطريق لتقارب عثماني - إسباني، فأرسل السفير البريطاني رسالة طارئة إلى العثمانيين قال فيها إن هذا المخطط لا يمكن تنفيذه وأنه مضلل، مذكراً العثمانيين بخطر إعادة فتح البحر الأحمر أمام الإسبان.

مع ذلك، وللأسباب التي ذكرت سابقاً، فإن التجارة الإيرانية لم تختف كلياً من المرافىء العثمانية. وقد تم التوصل إلى حل للصراع الطويل الذي أضعف كلاً من تركيا وإيران، وأدى إلى المظاهر الاقتصادية التي أشرنا إليها أعلاه، إذ بعد وفاة الشاه عباس (1629)، تخلى خليفته عن سياسته المتعلقة بالحرير. فقد كان عباس يتبع سياسة احتكارية لتجارة الحرير في إيران نفسها من أجل نقل الحرير الخام إلى بندر - عباس. وقبل ذلك، كان الحرير الذي يجمع من قبل العديد من الأفراد، يشحن إلى الأسواق العثمانية. وبحسب سفير البندقية، فإن قرار الشاه الجديد بترك عملية تجارة الحرير لرعاياه بشكل كامل كان قراراً مرحباً به في إيران.

وبينما تمكنت الإمبراطورية العثمانية من إنقاذ تجارة الحرير بشكل جزئي، إلا أنها فقدت كلياً تقريباً تجارة التوابل الهندية بحلول عام 1630. ولم تعد بغداد، وحلب والقاهرة مراكز ترانزيت لتجارة الشرق والغرب العالمية. وقد اعترفت البندقية، المَدينة بثروتها ونفوذها لهذه التجارة، بخسارتها عام 1628. ويشرح تقرير

السافيي الخمسة المؤرخ في 31 مارس/آذار 1628، الوضع بهذه الطريقة:

«كانت تجارة الشرق في الماضي القاعدة الأساسية لهذه السوق [سوق البندقية]، التي كانت تزود كل أنحاء ألمانيا بالتوابل، أما الآن فإن الإنكليز والفلمنكيين يوفرونها لهم».

الجدول 49:I أسعار الحرير الخام في بورصة، 1467 ـ 1646

المعدل الوسطي لأسعار ليدر الحرير بالأقجة	السنة	المعدل الوسطي لأسعار ليدر الحرير بالأقجة	السنة
99	1578	50	1467
84	1580	68 ـ 67	1478
136	1581	70	1488
151	1582	82	1494
250	1584	70 ـ 60	1501
182	1588	77	1513
224	1597	93	1519
351	1603	62	1521
233	1607	59	1548
174	1617	83	1557
338	1622	94	1566
99	1630	68	1569
240	1634	41	1570
394	1637	74	1571
250	1639	81	1572
199	1646	67	1573

المصدر: سجلات المحكمة الشرعية في بورصة، Çizakça (1980)

أسعار الحرير في بورصة، 1467 ـ 1646

من الواضح أن سعر الحرير الخام في أسواق بورصة كان يحدد بشكل رئيسي بحجم المخزون الوارد من إيران. وقد أحدثت فترات الحرب العثمانية ـ الإيرانية في سنوات 1578 ـ 90، و1603 ـ 12، و1615 ـ 18، و1624 ـ 39 نقصاً في المخزون وتقلبات حادة في الأسعار (الجدولان 49:I و50). كما يجب أن تكون التقلبات غير الاعتيادية في سنوات 1603، 1622 و1637 قد نتجت عن حروب على الجبهة الشرقية. وتشير تقارير البنادقة من حلب[132] إلى نقص في المخزون بسبب ظروف الحرب. وباختصار، فإن هناك ثلاث فترات يمكن تمييزها، فترة 1470 ـ 1580 التي تميزت بسعر وسطي هو 70 أقجة لكل ليدر، وفترة 1580 ـ 97 بسعر وسطي 200 أقجة وفترة 1597 ـ 1639 بسعر 320 أقجة (الجدول 51:I). إلا أن الارتفاع الحقيقي في الأسعار المعدّلة بالنسبة لتضخم الأقجة الفضية مقابل الذهب ينبغي تفسيره كنتيجة لعاملي ارتفاع الطلب الغربي وانخفاض مستوى الاستيراد من إيران.

الضرائب

لقد جبت الخزانة العامة كمية كبيرة من العائدات الضريبية عن تجارة الحرير الخام. وبحسب القانون الصادر عام 1570[133]، كان على كل 30 ليدراً من الحرير الخام أي حوالى 9.6 كلغ ضريبة قيمتها 104 أقجات تقسم بالتساوي بين البائع والشاري. وكانت تحسب بنسبة أقجة ونصف أو أقجتين عن كل ليدر[134]. إضافة إلى رسم سمسرة وكان يجبى بنسبة قطعة ذهبية واحدة (60 أقجة) عن كل حمولة، وأيضاً ستة قروش (240 أقجة) يازاكية (Yasakiyye) عن كل حمولة من الحرير الخام (الحمولة الواحدة كانت تقبل على أساس أنها تساوي 550 ليدراً)[135]. ويصل ذلك بمجمله إلى حوالى 2.200 أقجة. وفي عام 1589 أضيفت ضريبة جديدة تدعى قصابية (Kassabiye)، وكانت تجبى بنسبة أقجة واحدة عن كل ما قيمته مئة أقجة من الحرير الخام.

الجدول 50:I (أ) أسعار الأنواع المختلفة من الحرير الخام، 1482 ـ 83 (بالأقجة)

سوق بورصة	سوق كيليا
استرابادي 56	قرمزي 90 ـ 100
تيلاني 49	هافت ـ رنك 80
جيلان 44	أسود 70 ـ 80
	أبيض 70

(ب) أسعار الحرير الخام في بورصة خلال فترة الحظر، 1519 (بالأقجة)

تيلاني	93 ـ 100
كينار (نوعية متدنية)	49 ـ 77
تيساكي	57
ألبانيا	72 ـ 80
طرابلس	80

المصدر: سجلات المحكمة الشرعية في بورصة.

الجدول 51:I متوسط أسعار الحرير الخام وارتفاعها
في سنوات 1557 ـ 1639 (بالأقجة لكل ليدر)

الفترة	السعر الوسطي	سعر القطعة الذهبية	الارتفاع الحقيقي بالأسعار المعدّلة (٪)
1557 ـ 80	77	60	
1580 ـ 1608	201	120	60
1608 ـ 39	320	120 ـ 250	116 ـ 200

ملاحظة: الليدر الواحد يساوي 100 درهم أي 320.7 غراماً.

المصدر: Çizakça (1980).

ولأن حمولة الحرير الخام كانت تباع بسعر وسطي قيمته 38.500 أقجة، فإن قيمة الضرائب بمجملها كانت تصل إلى حوالى 6.7 بالمئة من مجمل القيمة في عام 1589. وقبل وصول الحرير الخام إلى الجمارك العثمانية، كانت تفرض عليه

ضرائب متعددة في الأراضي الإيرانية من قبل الأق قوينلو في أواخر القرن الخامس عشر، وكانت تصل إلى حوالى 234 أقجة. وكانت الرسوم الجمركية تدفع من قبل الأجانب غير المسلمين. ولم يدفع الرعايا العثمانيون، مسلمون أو غير مسلمين هذه الرسوم. وكانت نسبة الرسوم على الأجانب غير المسلمين (الإيطاليين)، حوالى عام 1500، خمسة بالمئة من مجمل القيمة. إلا أنه وبسبب إساءة استخدام هذا الإعفاء من قبل الرعايا العثمانيين اليهود والنصارى لصالح الأجانب، أمر السلطان بأن يدفعوا الرسوم الجمركية عام 1521[136].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش

(1) Heyd (1936), I, pp. 170-80.
(2) Roover (1950), p. 2907.
(3) Lopez (1952b), pp. 346-54.
(4) Lopez (1952a), p. 76; cf. Bautier (1970), pp. 289-91.
(5) Lopez (1952a), p. 74; Bautier (1970), p. 291.
(6) Bautier (1970), p. 291.
(7) Lopez (1952a), p. 73.
(8) Clavijo (1943), p. 112.
(9) Istahri (1969), pp. 202-4.
(10) Bautier (1970), pp. 280-92.
(11) Heyd (1936), II, pp. 74-92; Bautier (1970), pp. 280-86.
(12) Erdmann (1961).
(13) Pegolotti (1936), index: Turchia, Loluogo, Setalia, Laiazo, Palattia; Turan (1958); Cahen (1951), pp. 317-25; Heyd (1936), I, pp. 534-54.
(14) Bautier (1970), p. 285; Ashtor (1983), pp. 3-102.
(15) Bautier (1970), p. 287.
(16) Heyd (1936), II, pp. 189, 377.
(17) Mazandarani (1952), pp. 58-59.
(18) Barbaro (1873), p. 31; Tafur (1926), p. 134.
(19) İnalcik (1979-80), p. 464.
(20) Schiltberger (1879), p. 34.
(21) İnalcik (1969a), p. 212; Zachariadou (1983), p. 169 note 717.
(22) Foss (1979), pp. 146-47.
(23) İnalcik (1981a), document nos. 18, 21, 22, 27, 35, 36, 53, 103, 109, 113, 114, 131, 164, 172; İnalcik (1988b), no. 100.
(24) Heyd (1936), p. 259.
(25) La Brocquiére (1892), pp. 86-87, 102.
(26) Heyd (1936), II, pp. 278-85.
(27) İnalcik (1991a), pp. 57-60.
(28) Heers (1961), p. 54.
(29) Balard (1978), II, pp. 533-98, 852-62.
(30) İnalcik (1960a), p. 53.
(31) Dalsar (1960), p. 274; İnalcik (1960a), document no. 32.
(32) Richards (1932), p. 118.

(33) İnalcik (1967), p. 216.
(34) İnalcik (1979a), pp. 74-110.
(35) Sadeddin (1863), II, p. 279.
(36) Feridun (1858), I, p. 425 .
(37) Sadeddin (1863), II, P. 275.
(38) Dalsar (1960), pp. 200-13.
(39) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 273.
(40) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 83.
(41) Heyd (1936), II, p. 507.
(42) Contarini (1873), p. 151.
(43) Steensgaard (1972), p. 368.
(44) Dalsar (1960), p. 272.
(45) Heyd (1936), II, p. 296 اعتادت البندقية على شراء ما لا يقل عن 48.000 قطعة من القماش كل سنة، بشكل رئيسي لتصديرها إلى الشرق، Luzzatto cited by Sella (1968), p. III.
(46) La Brocquiére (1892), p. 82.
(47) İnalcik (1991a), pp. 60-66.
(48) Kritovoulos (1954), pp. 219-21.
(49) İnalcik (1991a), p. 62.
(50) المرجع نفسه، pp 63 - 66.
(51) Richardd (1932), p. 215.
(52) Ibid., pp. 46, 154 في آب/ أغسطس عام 1501 انتشر وباء الكوليرا وأدى الطاعون إلى وفاة 25.000 شخص، ما أثر كثيراً على أعمال الفلورنسيين في تركيا.
(53) حول الانحطاط الاقتصادي لفلورنسا، راجع Luzzatto (1954), p. 101.
(54) Sella (1968), p. III.
(55) المرجع نفسه، pp. 109, 112, 115.
(56) Richards (1932), p. 147.
(57) Sella (1968), p. 112.
(58) المرجع نفسه، p. 114.
(59) المرجع نفسه، p. 115.
(60) Richards (1932), p. 147.
(61) المرجع نفسه، p. 182.
(62) المرجع نفسه، pp. 99, 143.
(63) المرجع نفسه، p. 171.
(64) المرجع نفسه، p. 155.
(65) المرجع نفسه، pp. 152-53.

(66) Hoshino (1984), p. 984.

(67) For Maringhi's inventory, see Richards (1932), pp. 185-201.

(68) المرجع نفسه، p. 172.

(69) Richards (1932), p. 167.

(70) المرجع نفسه، p. 184.

(71) المرجع نفسه، p. 55.

(72) المرجع نفسه، pp. 227-28.

(73) İnalcik (1960e), document no. I.

(74) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 29.

(75) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 37، 41.

(76) Richards (1932), p. 44.

(77) المرجع نفسه، p. 45.

(78) Richards (1932), pp. 102, 104, 112, 169, 262.

(79) Hoshino (1984).

(80) Mazandarani (1952), pp. 99b, 133b.

(81) Richards (1932), p. 81.

(82) المرجع نفسه، p. 110.

(83) المرجع نفسه، pp. 85, 120.

(84) المرجع نفسه، p. 146.

(85) المرجع نفسه، pp. 67, 158, 163.

(86) المرجع نفسه، pp. 105, 130, 140, 158, 263.

(87) Hoshino (1984), pp. 48, 52.

(88) المرجع نفسه، p. 51.

(89) İnalcik (1960b), pp. 131-39.

(90) Richards (1932), pp. 82, 108.

(91) المرجع نفسه، p. 117.

(92) المرجع نفسه، p. 186.

(93) راجع p. 127، إينالجك (1953a)، pp. 51 - 57.

(94) Richards (1932), pp. 131, 161.

(95) المرجع نفسه، pp. 68, 71, 71, 77, 83.

(96) المرجع نفسه، p 226.

(97) المرجع نفسه، pp. 61, 78, 04, 138.

(98) المرجع نفسه، p. 99, 168.

(99) المرجع نفسه، p. 135.

(100) المرجع نفسه، pp. 138, 153.

(101) Hoshino (1984), p. 47.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(102) Richards (1932), pp. 24, 70, 150-51.

(103) Hoshino (1984), p. 46.

(104) Richards (1932), pp. 56, 97.

(105) المرجع نفسه، p. 104.

(106) المرجع نفسه، p. 163.

(107) İnalcik (1973a), p. 36.

(108) İnalcik (1989), p. 337.

(109) Braudel (1972), I, p. 557.

(110) Stoianovich (1960), p. 236.

(111) Documents cited by Stoianovich (1960), p. 237.

(112) Sanuto (1893), pp. 406-7; Ashtor (1983), pp. 213-53.

(113) İnalcik (1969b), pp. 121-26.

(114) Boulnois (1963), p. 218.

(115) A. Millar cited by Davis (1970), p. 196.

(116) Steensgaard (1972), p. 375.

(117) Davis (1970), p. 196.

(118) Steensgaard (1972), p. 367.

(119) Cited by Steensgaard (1972), p. 191.

(120) Steensgaard (1972), p. 162 إلا أنه استنتج بأنها قد تكون نصف ما هو مقدر؛ في الواقع كانت التقديرات تتراوح بين 4.000 و7.500 بالة في السنة. وكانت البالة الواحدة تزن، بحسب تأكيدات ستينسغارد، 280 باونداً أي 90 كيلو غراماً؛ وكانت حمولة الحصان تتكون من بالتين وزنهما 500 باوند، أي 165 كيلو غراماً، cf. Dalsar (1960), p. 289; İnalcik (1984), pp. 132-35.

(121) تقديرات القنصل أيمو في كتاب ستينسغارد (1972)، p. 160.

(122) Steensgaard (1972), pp. 175-83.

(123) المرجع نفسه، p. 178.

(124) Goffman (1982), pp. 50-76.

(125) Mc Gowan (1981), p. 21.

(126) Masson (1896), I, p. 421.

(127) Mc Gowan (1981), p. 281.

(128) Tavernier cited by Steensgaard (1972), p. 186, cf. Goffman (1982), pp. 51-66.

(129) كانت تكاليف النقل تصل إلى 40 قرشاً، أي حوالى 26 دوكا ذهبية؛ وعند إضافة مختلف الرسوم التي كانت تدفع على الطريق، كانت التكاليف ترتفع إلى 122 قرشاً؛ الرسوم الجمركية في إزمير كانت 46 قرشاً؛ والقرش الواحد كان يساوي ثلثي دوكا ذهبية، cf. Steensgaard (1972), p. 34.

(130) Steensgaard (1972), pp. 323-33.

(131) CSP: Venice XII, document no. 352.

(132) Steensgaard (1972), pp. 161, 175-84.

(133) Dalsar (1960), p. 271 document no. 201.

(134) Anhegger and İnalcik (1956), nos. 31, 32.

(135) Dalsar (1960), p. 289.

(136) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 202.

11
دوبروفنيك والبلقان

دوبروفنيك

أصبح البلقان العمود الفقري للإمبراطورية العثمانية ليس فقط سياسياً بعد ضربة تيمور العسكرية عام 1402، وإنما أيضاً كمصدر رئيسي للموارد مثل المواد الغذائية والمواد الخام للعاصمتين العثمانيتين أدرنة واستانبول في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وكانت المرافىء الدانوبية في شمالي البلقان مثل سمادرافو، وفيدين، ونيقوبوليس، وسيليسترا، وروستشوك وكيليا متصلة بأدرنة واستانبول وتحولت إلى مراكز ترانزيت هامة في تجارة كل من مولدافيا، وبولندا، وترانسلفانيا وهنغاريا. أما في غربي البلقان، فقد شهدت كل من دوبروفنيك (راغوزا)، وأفلونا (فلورا)، وستون (ستاغنو)، ونوڤا (الهرسك) نمواً غير مسبوق. وتحولت مدن الداخل أيضاً الواقعة على طول طريق القوافل بين أدرنة والمرافىء الدانوبية والأدرياتيكية إلى مراكز تجارية مزدهرة[1] (الجدول 52:I). في هذا الشكل من التطور العام، لعبت دوبروفنيك دوراً حاسماً كنقطة ترانزيت لتجارة البلقان مع إيطاليا في فترة 1400 ـ 1600.

اعتمدت إيطاليا، منذ القرن الثالث عشر، وفي ظل التوسع الاقتصادي الشامل، على الفضة القادمة من مناجم البوسنة والصرب، والمستوردة عبر دوبروفنيك. وكان هناك مستعمرة راغوزية في أنكونا ومستعمرة فلورنسية في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دوبروفنيك منذ أوائل عام 1290. ولذا، فإن هذه الجمهورية الماركنتلية الصغيرة مدينة في الأساس بتطورها لدورها كسوق رئيسية لتجارة الفضة، التي ثبت أنها كانت حينذاك مهمة للاقتصاد الأوروبي ككل[2]. إضافة إلى انطلاق طريق قوافل من دوبروفنيك قاطعة البلقان منذ أوائل القرن الرابع عشر. كما استقرت جاليات التجار الراغوزيين أيضاً في مدن البلقان الرئيسية وعملت في تصدير الجلود، والدهون، والأصواف، والأجبان، والأسماك، والعسل، وشمع النحل، والفرو، والعبيد واستوردت من إيطاليا الأقمشة الصوفية والأنسجة الأخرى. أما باني لاندرا الرخيص فقد تمت الإشارة إليه منذ عام 1441 في دوبروفنيك[3]، بينما كان تجار راغوزا نشيطين في تجارة الشرق يستوردون الفلفل[4]. ونتيجة لهذه النشاطات التجارية المكثفة مع إيطاليا حلت النقود الإيطالية الذهبية والفضية، الدوكا وغروسي محل النقد البيزنطي بربري في دوبروفنيك وبقية أنحاء البلقان في هذه الفترة.

وقد بدأ الاحتكاك بين دوبروفنيك والأتراك أولاً في مرافىء الأناضول الغربية التي تعود إلى تركمان إمارة آيدين. وقد زارت السفن الراغوزية الكبيرة، في أواسط القرن الرابع عشر، هذه المرافىء لتحميل كميات كبيرة من البضائع مثل الحبوب. أما عن علاقاتهم مع الأتراك العثمانيين فقد بدأت على ما يبدو مبكراً منذ أن بدأ العثمانيون بغزو شرقي البلقان حيث كان الراغوزيون فاعلين عندها بسبب الامتيازات التجارية الممنوحة لهم من قبل القياصرة البلغار.

ولم يتغير نمط التجارة الراغوزية في ظل العثمانيين كثيراً وخاصة فيما يتعلق بتصدير المواد الغذائية والمواد الأولية إلى إيطاليا التي كانت حينها في عزّ صناعتها. إلا أن التغيير الهام قد حدث عندما طبق العثمانيون سياسة حظر صارمة على تصدير الفضة إلى إيطاليا.

الجدول 52:I سكان المدن الرئيسة في الأناضول والبلقان، 1520 ـ 30 (عائلات)

	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
استانبول	9.517	5.162	1.647	16.326 (عام 1478)
بورصة	6.165	69	117	6.351
أدريانوبل (أدرنة)	3.338	522	201	4.061
أنقرة	2.399	277	28	2.704
أثينا	11	2.286		2.297
توقات	818	701		1.519
قونيه	1.092	22		1.114
سيواس	261	750		1.011
سراييفو	1.024	-		1.024
مناستير	640	171	34	845
سكوبجي	630	200	12	842
صوفيا	471	238		709
سالونيكا	1.229	989	2.645	4.863
سريز	671	357	65	1.093
تريكالا	301	343	181	825
لاريسا	693	75		768
نيقوبوليس	468	775		1.243

ملاحظة: لا يتضمن هذا الجدول السكان غير الخاضعين للضريبة.

المصدر: برقان (1957)، ص. 35.

دمج دوبروفنيك في الاقتصاد العثماني

إن اعتراف دوبروفنيك بالسيادة العثمانية هو نموذج لتجارب دول البلقان الأخرى. في فترة 1386 ـ 91، فتح بكوات التخوم العثمانيون الأقوياء منطقة أعالي مقدونيا واتخذوا من أسكوب (سكوبجي) قاعدة لهم، وفتحوا كذلك منطقة شمالي ألبانيا في كرويا، واستقروا في هاتين المنطقتين اللتين كانتا تشكلان مناطق نشاطات

دوبروفنيك المباشرة[5]. ووجدت دوبروفنيك في صراعها مع حكام الصرب والبوسنة أو مع البنادقة، دعماً من بكوات التخوم العثمانيين. وقد أرسلت المدينة بعثات إلى البيك العثماني في ألبانيا، كافالا شاهين، عندما هاجم البوسنة عام 1386. ولاحقاً عقد باشا ييجيت في أسكوب معاهدة معهم وشجع التجارة عن طريق تخفيض نسب الرسوم الجمركية. وكان لقمح ألبانيا وللمصالح التجارية في مقدونيا أهمية حيوية بالنسبة لهذه الجمهورية. وبدأت مرحلة ازدهار دوبروفنيك في سنوات 1413 ـ 21 عندما فضّل العثمانيون التجار الراغوزيين في تجارة المنتجات الغربية وفضة صربيا[6].

ومنذ ثمانينيات القرن الرابع عشر أصبح تصدير دوبروفنيك للفضة واحداً من أكثر القضايا أهمية بين إيطاليا، وهنغاريا والدولة العثمانية. أولاً، فرض السلطان مراد الأول على الأمير الصربي لازار إرسال كمية معينة من الفضة كجزية سنوية عام 1386[7]. وفي النصف الأول من القرن الخامس عشر، بلغ إنتاج سربرنيتشا السنوي من الفضة خمسة أطنان وإنتاج نوفوبردو تسعة أطنان[8]. وفي عام 1436 منع السلطان العثماني الصرب من تصدير الفضة المنتجة في ترابجا إلى راغوزا، فارضاً عليهم إحضارها إلى مراكز ضرب النقد الخاصة به بدلاً من ذلك[9]. وهدفت الحملة الأولى لمحمد الفاتح بعد فتح القسطنطينية إلى تثبيت سيطرته الكاملة على المناطق المنتجة للفضة في أعالي صربيا، ومنطقة المناجم الرئيسية في نوفوبردو بشكل خاص.

في فترة تثبيت الحكم العثماني في ألبانيا وإبيروس بعد فتح سالونيكا وطرد البنادقة منها عام 1430، أصبحت دوبروفنيك تعتمد بشكل متزايد في تجارتها، كما في سياستها الإقليمية، على العثمانيين. وقد طلبت دوبروفنيك عام 1433، أثناء صراعها مع ملك البوسنة على وادي كونافلي، الدعم العثماني، الذي كان المقدمة لإعلان اعتراف المدينة الرسمي بسيادة السلطان العثماني. وقد وعدت السفارة الراغوزية حينها بدفع جزية سنوية قيمتها 500 دوكا ذهبية إلى السلطان، وتم منح التجار الراغوزيين عقداً من السلطان مراد الثاني يسمح لهم فيه بحرية التجارة في كل أراضيه ويضمن لهم السلام والحماية لمدينتهم. ولذا، ومن خلال هذه الوثيقة، توسعت العلاقة القائمة وأصبحت رسمية. ومنذ أربعينيات القرن الخامس

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عشر، خدم التجار الراغوزيون الحكومة العثمانية كملتزمين للجمارك والمناجم ليس فقط في البوسنة والأراضي المحيطة بها وإنما أيضاً في بلغاريا[10]. وهكذا وجد الرأسمال الذي تمكنوا من جمعه عن طريق التجارة طريقه للاستثمار في صناعات المناجم والنقد العثماني. ويقول قسطنطين جيراتشيك في اختصاره للنتائج الاقتصادية لتوحيد الأراضي البلقانية تحت راية الدولة العثمانية: «لقد اتخذت تجارة راغوزا اتجاهاً تصاعدياً مطلقاً. . . وبسبب الفتح العثماني، تمت إزالة العديد من الحدود ومراكز الجمارك القائمة التابعة للدول الصغيرة المتعددة. وتم تكوين إمبراطورية موحدة وقوية تخضع لتعرفة جمركية متدنية في المنطقة». وأصبحت الطريق الآن، كما يرى جيراتشيك[11]، أكثر أمناً كما وسّع تجار راغوزا نشاطاتهم لتصل إلى البحر الأسود.

بقي تجار دوبروفنيك، لكونهم رجال أعمال واقعيين، موالين للعثمانيين من أجل ضمان تجارتهم في البلقان وللحصول على الحماية العثمانية ضد جيرانهم الطامحين، حكام البوسنة. وفي عام 1441 ومع تجديد الامتيازات العثمانية، تم ضمان حرية التجارة إلى جانب حصانات متعددة.

كانت دوبروفنيك تحت السيادة الهنغارية منذ عام 1358، ولقد أراد الملوك الهنغاريون من الراغوزيين أن يتذكروا ذلك دائماً، حتى عندما فرضت طبيعة الأعمال على الجمهورية الاعتراف، في نفس الوقت، بالتبعية العثمانية. وجدت دوبروفنيك نفسها في وضع صعب بين هنغاريا، التي كانت تضغط مع البابوية عليها للانضمام إلى حملاتهم الصليبية، وبين محمد الفاتح، الذي هدد باعتقال التجار الراغوزيين في دولته ومهاجمة المدينة، إلا أنها قررت في النهاية تجديد ولائها للسلطان عام 1458. وفي مقابل دفع جزية سنوية بسيطة تصل إلى 1.500 دوكا سنوياً، حصلت دوبروفنيك على معاهدة تضمنت كل الامتيازات الممنوحة سابقاً إضافة إلى الحصانات. والجدير بالذكر، أن الراغوزيين قد طلبوا من السلطان إرسال أوامر إلى دولتي البوسنة والصرب التابعتين للدولة العثمانية تسمح للتجار الراغوزيين بحرية المرور والتجارة في أراضيهما.

هذا الخضوع كان بداية عهد جديد لتجار الجمهورية، التي اندمجت بالكامل في اقتصاد الإمبراطورية[12]. ولم يمض وقت طويل حتى ضم محمد الفاتح صربيا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عام 1452 والبوسنة عام 1463 إلى إمبراطوريته. ولاحقاً، عام 1467، وبعد التوسع في الأراضي، طلب السلطان رفع جزية راغوزا إلى 5.000 دوكا (وكانت دوبروفنيك تدفع قبل العثمانيين جزية قيمتها 2.500 برباري أي حوالى 1.250 دوكا إلى ملك البوسنة). وكان الراغوزيون يكسبون 25.000 دوكا سنوياً عن طريق تصدير الملح إلى البوسنة والهرسك. وقد «تم التعويض عن الجزية المرتفعة، إلى حد كبير، عن طريق المكاسب التجارية» التي حصلت عليها دوبروفنيك[13]. في الواقع، كانت دوبروفنيك في وضع مميز في ظل الحماية العثمانية، وكانت تدفع نسبة مخفضة من الرسوم الجمركية. كما أنه أيضاً، وفي ظل الحماية العثمانية، تم تحييد البندقية العدو الصلب للمدينة.

ورغم أنه بحسب المذهب الحنفي الإسلامي للتشريع، فإن الراغوزيين لم يكن يفترض أن يكونوا رعايا للسلطان، إلا أنهم كانوا يدعون رعايا وعوملوا على هذا الأساس[14]. وكانت استقلالية دوبروفنيك مضمونة ومحمية بنوع خاص من المواثيق الممنوحة من السلطان تحت القسم[15]. وقد حافظت على حكومتها الخاصة دون أي تدخل؛ كما كانت تعين قناصل لها في الأراضي العثمانية والدول الأجنبية، وتستقبل مبعوثين منهم وتقيم علاقات دبلوماسية معهم، كما كانت تسك نقودها الخاصة (الدينار أو غروسي). وضمن السلطان العثماني حماية كاملة لدوبروفنيك، على أنها جزء من إمبراطوريته، في وجه أعدائها الخارجيين كما في وجه تجاوزات الموظفين الرسميين العثمانيين. وقد اعترفت الدول الأجنبية بسيادة السلطان على هذه الجمهورية وحمايته لها.

ولأن هذه الجمهورية كانت تتمتع باستقلال تام، لم يكن مسموحاً لأي ضابط مسلم بدخول المدينة. إلا أنه كان يقيم فيها ضابطان عثمانيان يمثلان حاكميْ البوسنة والهرسك العثمانيين وينوبان عنهما في جباية الرسوم المحددة[16].

وفيما يتعلّق بالرسوم الجمركية المفروضة، كانت السياسة العثمانية بشكل عام لصالح راغوزا ولتشجيع تجارتها، وخاصة استيرادها للأقمشة الصوفية. وبحسب القوانين العامة، فإن الرعايا العثمانيين غير المسلمين كان عليهم أن يدفعوا أكثر من المسلمين وأقل من الأجانب غير المسلمين. إلا أنه أحياناً كان العثمانيون يطلبون من الراغوزيين دفع نسبة أعلى، خمسة بالمئة، مثلما يدفع الأجانب، على افتراض

أن البضائع الراغوزية المستوردة تعود إلى أجانب. وكان على السلطان، من حين إلى آخر، إصدار أوامر لحماية تجار راغوزا من الضرائب الإضافية المتعددة التي كانت السلطات المحلية تسعى لجبايتها[17]. وفي عام 1472، وفي مواجهة استغلال السلطات المحلية، أصدر السلطان أمراً عاماً إلى قضاة الروملي قائلاً إن الراغوزيين، كرعايا يدفعون الضرائب، يجب أن يعاملوا مثل الرعايا العثمانيين الآخرين غير المسلمين، وأي مخالفة لهذا الأمر ستعرض مرتكبيها للعقاب الصارم. وفي وقت لاحق، رفع السلطان الرسوم الجمركية بنسبة خمسة بالمئة، كما أن مسعاه للسيطرة على كل صادرات الجمهورية ووارداتها عن طريق مركز جمارك لادانيتشا الجديد والقريب منها، أدى إلى أزمة[18]. وبعد الوعد بدفع 2.500 دوكا إضافية تخلى السلطان عن مركز جمارك لادانيتشا (الجدول 53:I).

ورغم أن دوبروفنيك قد خسرت في فترة 1440 ـ 70 تجارتها المربحة جداً مع الغرب والقائمة على تصدير الفضة من مناجم البوسنة وصربيا، إلا أنها عوّضت عن خسارتها بتوسيع تجارتها في كل أنحاء البلقان في ظل حماية العثمانيين وكسبت احتكار تصدير الكثير من البضائع مثل الجلود المصنعة وغير المصنعة، والصوف والشمع إلى إيطاليا. وبالنسبة لدوبروفنيك فقد أثبتت «الضريبة التي دفعتها المدينة مقابل هذه الامتيازات أنها كانت استثماراً مربحاً جداً»[19].

أدت الامتيازات الخاصة التي حصل عليها الراغوزيون ونسب رسوم الجمارك المتدنية التي كانوا يدفعونها إلى نمو تجارة راغوزا وأعطتهم احتكاراً شبه تام في مواجهة منافسيهم الإيطاليين في تجارة البلقان[20]. واستفادوا عام 1510 من تدني نسبة الجمارك إلى اثنين بالمئة، بينما كان على المسلمين دفع 3 بالمئة والأجانب 5 بالمئة. إلا أنه في استانبول وفي مرافىء بحر إيجة، لم يتمكن الراغوزيون من منافسة البنادقة لسبب بسيط وهو أن هؤلاء الأخيرين كانوا يصلون إلى هذه المرافىء عن طريق البحر وكلفة النقل للبضائع الثقيلة كانت أقل بهذه الطريقة من كلفة طرق القوافل البرية.

وفي عهد محمد الثاني، سببت المشاكل الناتجة عن التعديات العثمانية على أراضي الجمهورية البعيدة أو على تجارة الملح نزاعات طويلة مع السلطات العثمانية. وقد أعاد بايزيد الثاني لدوبروفنيك، وكان أكثر تفضيلاً لها، بعض

الأراضي التي احتلت من قبل سلفه[21]. وبسبب الاحتكار العثماني لتجارة الملح، الذي كان يطبق في كل مكان ويشكل مصدراً هاماً للدخل، حاول الباب العالي تقييد بيع دوبروفنيك للملح لحماية إنتاج نوفا. ولأن تجارة الملح كانت أيضاً مصدراً هاماً لدخل دوبروفنيك، استمر النزاع لوقت طويل إلى أن تم التوصل إلى تسوية عام 1485. ولعل أكثر وسائل الراغوزيين فعالية ضد تجاوزات المسؤولين المحليين، من أجل الحصول على خدمات من السلطان، كانت التهديد بالتخلي عن التجارة في الأراضي العثمانية. إذ كان مثل هذا الإجراء يمكن أن يؤثر مباشرة في المالية العثمانية.

الجدول 53:I جزية راغوزا

السنوات	الجزية (بالدوكا)	الرسوم الجمركية (نسبة مئوية على القيمة)
1458	1.500	2
1468	5.000	–
1471	9.000	–
1472	10.000	–
1476	10.000	5
1478	12.500	4
1480	15.000	2
1481	12.500	2
1510	12.500	2
1525	12.500	5 في استانبول 3 في بورصة وأدرنة 2 في الروملِّي

المصدر: Bojić (1952), pp. 188-205, 222.

ولم يكن تعهد السلطان يُحترم دائماً من قبل القراصنة العثمانيين المقيمين في نوفا وأفلونا والذين كانوا يهاجمون السفن الراغوزية من وقت لآخر. وكان السلطان يصدر الأوامر بإعادة الرجال والأملاك التي غنموها، لكن هذا الحل لم يكن مرضياً

بطبيعة الحال. وكان الأوسكوك في أعالي بحر الأدرياتيك، يمثلون النظير المسيحي للقراصنة العثمانيين. وقد هددت هجمات الأوسكوك وبشكل جدي عمليات النقل البحري في البحر الأدرياتيكي، وخاصة في القرن السابع عشر[22].

الجدول 54:I عائدات الجمارك السنوية من مرفأ دوبروفنيك (بالدوكا الذهبية)

السنوات	العائدات	
1535 ـ 37	17.000	
1538 ـ 41	52.000	الحرب البندقية ـ العثمانية
1552 ـ 55	19.700	
1560 ـ 69	26.000	
1570 ـ 72	106.000	الحرب البندقية ـ العثمانية
1576 ـ 80	28.000	
1591 ـ 1600	23.000	

المصدر: Krekić (1972).

تطور تجارة البلقان في القرن السادس عشر

هناك إجماع على أن البلقان قد شهد في القرن السادس عشر تطوراً اقتصادياً غير مسبوق، وقد كانت هذه الفترة أيضاً فترة النشاطات الاقتصادية الأعظم بالنسبة لدوبروفنيك (الجدول 54:I).

ولأن دوبروفنيك قد استخدمت كمركز ترانزيت محايد خلال الحروب العثمانية مع البندقية، فإن الزيادات الكبيرة في فترات 1538 ـ 41 و1570 ـ 72 ينبغي اعتبارها غير اعتيادية: وينبغي اعتبار متوسط الدخل 23.000 دوكا واقعياً. وعلى قاعدة مثل هذه المداخيل الجمركية، حسب تاديتش[23]، الذي رأى أن مجمل الحجم العادي السنوي للواردات والصادرات عبر دوبروفنيك قد بلغت بين 400.000 و500.000 دوكا ذهبية، ربعها مستورد من الأراضي العثمانية. إلا أنه في عام 1571، وهو عام الغزو العثماني لقبرص، ارتفعت الواردات من الغرب إلى 2.500.000 دوكا ذهبية، ووصلت قيمة الصادرات من الأراضي العثمانية إلى حوالى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

230.000 دوكا ذهبية. ويجب أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك لأن التجار كانوا يستثمرون جزءاً من أرباحهم في المصارف الإيطالية لتفادي دفع الرسوم في دوبروفنيك: ووصلت الأموال المستثمرة بهذه الطريقة في أواخر القرن إلى 700.000 دوكا.

واستمرت دوبروفنيك الرابط الحيوي بين الأراضي العثمانية وإيطاليا. وقد تجنب التجار الراغوزيون، كالتجار العثمانيين، البندقية وركزوا نشاطاتهم في أنكونا، التي أصبحت المنافس للبندقية في تجارة الأقمشة العثمانية مع أوروبا. وقد اختار التجار الأنكونيون والفلورنسيون طريق القوافل البرية التي تنطلق من دوبروفنيك في رحلاتهم إلى أدرنة واستانبول. وكان معظم ما يستورده البلقان يتكون بشكل أساسي من الأقمشة الصوفية، التي كان التجار الراغوزيون يشترونها من البندقية وأنكونا (الجدول 55:I).

ومن هذا المجموع، كانت 870 قطعة تذهب إلى استانبول، و587 إلى أدريانوبل، و213 إلى رودوس. أما الكرزي، وهو أرخص أنواع الأقمشة الصوفية المستوردة، فكان يوزع بكميات أكبر بكثير في مدن البلقان وقراه، وبالأخص في صربيا وبلغاريا، بينما كانت الأنواع الباهظة الثمن، مثل سوبراماني، ولارجي من فلورنسا، وسكارلاتي، تتوجه إلى المدن العثمانية الرئيسية. ويجب أن نضيف أن اليهود، واليونانيين، والبوسنيين والأتراك المسلمين نشطوا كثيراً في تجارة الأقمشة الصوفية في القرن السادس عشر. فكان اليهود الذين استقروا في دوبروفنيك في ذلك الوقت، يقومون بالجزء الأكبر من تجارة ترانزيت الملابس الصوفية قبل انتقالهم إلى سبليت والبندقية في أواخر القرن السادس عشر. ونتيجة لتزايد أهمية تجارة الأقمشة هذه في البلقان، فإن دوبروفنيك نفسها قد ضاعفت صناعة الأقمشة الخاصة بها منذ عام 1420[24]. ومع ذلك فإن تجارة ترانزيت المدينة بالأقمشة الصوفية قد تراجعت عندما بدأت المرافىء «الجديدة» على ساحل بحر الأدرياتيك تجتذب التجار البوسنيين واليهود. وقد ازدادت النشاطات التجارية لهذه المرافىء العثمانية والبندقية الجديدة حينذاك، وخاصة بعد فتح سبليت عام 1590.

الجدول 55:I أنواع الأقمشة الصوفية المستوردة عبر دوبروفنيك للأراضي العثمانية، 1531

أنواع الأقمشة	عدد القطع
كرزي	26.404
لوندرا	643
كركاسوني	297
سوبراماني	2.272
اللارجي الفلورنسي	21
الراغوزي	975
سكارلاتي	87
فارونازي	78
براسياني	16
بادواني	19
قماش بربينيون	4
أنواع أخرى	301
المجموع	31.117

المصدر: أرشيف دوبروفنيك، نقلاً عن Tadić (1961), p. 249 note 1.

لقد زادت الجمهورية من تجارتها في النقل من أجل التعويض عن خسارتها في تجارة الترانزيت. وبتطوير أسطولها التجاري منذ أواسط القرن السادس عشر، أصبحت دوبروفنيك واحدة من القوى البحرية التجارية الرئيسية في العالم بحلول عام 1580. كما ارتفع مجموع حمولة البحرية التجارية الراغوزية من 20.000 كاري (الكارو الواحد يساوي 20 هكتوليتراً من القمح) عام 1530 إلى 35.000 في ستينيات القرن السادس عشر، بقيمة إجمالية قدرها 700.000 دوكا ذهبية[25]. ونعلم أنه بحلول عام 1580، «امتلكت دوبروفنيك ثالث أكبر أسطول من السفن الكبيرة التي تعبر المحيطات» في العالم[26].

كانت أهم السلع المصدرة من البلقان، بعد الملح، والتي تمر عبر

دوبروفنيك جلود الحيوانات، المصنعة وغير المصنعة. وكانت جلود الجواميس والثيران تأتي من صربيا. أما جلود الأغنام وأصوافها فكانت تصدر من قبل التجار الراغوزيين بكميات كبيرة، وتأتي من منطقة شرق البلقان التي تمتد من ثراث (تراقيا) إلى دوبروجا، وهي منطقة مسكونة باليوروك، والتركمان الرعاة من الأناضول. وكانت فارنا وتاكيرداغ (رودوستو) المرفأين الرئيسين لتصدير هذه البضائع[27]. أما في الداخل فكانت الجلود غير المصنعة ترسل إلى مدن مثل فيليبه، وصوفيا، وسيليسترا وروستشوك، حيث كانت تعالج وتخزن للتصدير. وازدهرت صناعات الجلود في أدرنة والمدن البلغارية، وكانت الجلود القرطبية (جلود ناعمة منسوبة إلى قرطبة) الملونة تشكل سلعاً خاصة ضمن البضائع المصدرة إلى إيطاليا. وكان التجار الراغوزيون يشترون قمح غربي الأناضول من مرافىء فوتشا، وإزمير، وأفسوس وبالاتيا ويحملونه ليس فقط إلى مرفأهم الأم في دوبروفنيك وإنما أيضاً إلى استانبول. وكان مرفآ فولوس وباتراس من المرافىء الأخرى التي كانت السفن الراغوزية تحمل منها عادة القمح[28].

وعندما دعم العثمانيون منافسي البندقية، دوبروفنيك وأنكونا، وحموا الرعايا العثمانيين ـ البوسنيين واليهود ـ بقوة، فشلت جمهورية القديس مارك في الحفاظ على سيطرتها الكاملة في البحر الأدرياتيكي. ويبدو أنه بسبب وجود قاعدتهم البحرية في أفلونا، تمكن العثمانيون من تحدي السيادة البحرية والتجارية للبنادقة في هذا البحر في القرن السادس عشر.

لعبت دوبروفنيك بسبب كونها جزءاً هاماً من النظام الإمبراطوري العثماني من جهة، ولارتباطها بعلاقات جيدة مع إيطاليا، وإسبانيا وإنكلترة من جهة أخرى، دوراً حيوياً كوسيط بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا. وإضافة إلى دورها الاقتصادي الهام بالنسبة للبلقان، أصبحت جمهورية دوبروفنيك، مثل غلطة، منفذ الدولة العثمانية على أوروبا. لقد كانت المركز الرئيسي للاستخبارات العثمانية بالنسبة للتطورات السياسية الأوروبية والمخططات المعادية للعثمانيين. ومن خلال دوبروفنيك أيضاً تم تحويل بعض التقنيات الغربية الهامة إلى العثمانيين. فقد أدخلت صناعة المدافع الأكثر أهمية من بين كل التقنيات في هذا المجال، إلى البلقان عبر دوبروفنيك أولاً في تسعينيات القرن الرابع عشر، واستعار العثمانيون

هذه التكنولوجيا لاحقاً في العقد الأخير من القرن الرابع عشر[29]. كما أن العثمانيين استدعوا، في مناسبات عديدة خلال القرن السادس عشر، خبراء صناعة السفن الراغوزيين إلى مراكز بناء السفن العثمانية في أفلونا وغاليبولي[30]. وكان الراغوزيون معروفين بأنهم الاختصاصيون «الأفضل وربما الأكثر براعة» في بناء السفن. وأخيراً، فإن كل ممارسات الأعمال المبتكرة التي وجدت في إيطاليا، مثل أنواع الشركات المساهمة (Collegantia)، والأعمال المصرفية المتعددة والكمبيالات، قد تم اعتمادها من قبل التجار الراغوزيين[31]. ولا نعلم ما إذا كان الرعايا العثمانيون قد تبنوا مثل هذه الممارسات. لقد سمح العثمانيون للسلطات الراغوزية بحل نزاعات الأعمال بين التجار الراغوزيين أنفسهم، إلا أن القضايا التي تتعلق بالرعايا العثمانيين والراغوزيين كان يجب إحالتها إلى قاضٍ عثماني. أما القضايا ذات الأهمية الخاصة، فكان يجب إحالتها إلى المجلس الإمبراطوري في استانبول.

نهوض البوسنة

استفادت ألبانيا والبوسنة ـ الهرسك بالأخص، مثل دوبروفنيك، من تنامي حركة التجارة بين إيطاليا وغربي البلقان خلال القرن السادس عشر. وقد احتل مرفأ مدينة أفلونا الألبانية أهمية خاصة كقاعدة بحرية ومركز ترانزيت في هذه الفترة. وأمدت ألبانيا دوبروفنيك بالقمح والملح؛ وكان الملح المستورد من ألبانيا يصدر بعد ذلك إلى البوسنة وصربيا. إن البروز المميز لسراييفو هو أكثر التطورات أهمية في المنطقة في القرن السادس عشر ككل.

في عام 1429، اعترف ملك البوسنة تفارتكو الثاني بالسيادة العثمانية تحت ضغط أمير التخوم إسحاق، واستقر الأتراك بعدها مباشرة في سهل هوديدجد أو ساراي ـ أوفازي. ونمت المدينة الصغيرة سراييفو في عام 1462، لتصبح عاصمة مقاطعة البوسنة العثمانية الثانوية بعد احتلال مملكة البوسنة عام 1463. ومن مركز عسكري على الحدود، ازدادت أهمية سراييفو في فترة 1520 ـ 40، عندما توسعت السيطرة العثمانية نحو البحر الأدرياتيكي. ومع تزايد الفتوحات نحو البحر الأدرياتيكي، أوجد العثمانيون أخيراً بكلرباكية (إمارة) البوسنة والتي تضمّ البوسنة والهرسك، إضافة إلى أجزاء من سلوفانيا ودلماتيا (1580)؛ ثم جعلت بنيالوقا

المدينة القريبة من دلماتيا البندقية، المدينة العاصمة للمقاطعة الجديدة.

في هذا الوقت أصبحت سراييفو المركز التجاري الرئيسي لغربي البلقان وقدر عدد سكانها بـ40.000 نسمة. وقد ازدهرت تجارة الترانزيت فيها، لأنها كانت تقع على نقطة النهاية الرئيسية لطرق القوافل المحتشدة التي تصل بورصة، واستانبول وأدرنة بمرافىء البحر الأدرياتيكي. أدت هذه التجارة المزدهرة على طول هذه الطريق عبر البلقان، إلى قيام فوتشا ونوفو بازار أيضاً كنقاط اتصال تجارية هامة بين سوق سراييفو الرئيسي والشرق. وأخذ تجار بلغراد، وصوفيا، وأسكوب والمراكز الأخرى في الداخل يترددون الآن إلى سراييفو[32]. وأدى هذا التوسع التجاري إلى قيام طبقة من المواطنين المحليين المتعددي الانتماءات الدينية في المدينة. ويعتبر بناء اثنين من البادستانات لتخزين البضائع الكمالية الفخمة القادمة من الشرق، أكثر الإشارات دلالة على الأهمية الاقتصادية لسراييفو[33]. ومنذ عام 1500 تنافس تجار البوسنة، ومعظمهم من سراييفو، وغورازدا وأولوفو، بشكل ناجح مع التجار الراغوزيين ليس فقط في تجارة البضائع الشرقية، وإنما أيضاً في عملية التصدير من البلقان. ولعبت مساعي بكوات (أمراء) التخوم العثمانيين في القرن الخامس عشر والسياسة العثمانية القائمة على تفضيل الرعايا العثمانيين، دوراً رئيسياً دون شك في هذا التطور المذهل. وكان التجار البوسنيون، قبل الحكم العثماني، ممنوعين وبشكل فعلي من قبل دوبروفنيك، من المساهمة في تجارة الترانزيت[34]. إلا أن الحكومة العثمانية حمت وبشكل فعال التجار البوسنيين والأتراك في تجارة البحر الأدرياتيكي، ما دفعهم لاحقاً للسعي إلى الاستقرار في أنكونا والبندقية. وكان قد سمح مجلس الأعضاء رسمياً (1544 ـ 53) أن تدخل بضائع التجار المسلمين في البندقية[35]. وهكذا نجحوا أخيراً في إقامة المؤسسة التركية (Fondaco dei Turchi) العظيمة في البندقية عام 1621[36].

وبعد معاهدة السلام في عام 1573، شهدت التجارة العثمانية ـ البندقية عبر مرافىء دلماتيا نمواً مذهلاً، وكان التجار البوسنيون المسلمون نشيطين بشكل خاص في هذه التجارة. في الفترة السابقة، كانت التجارة في مرافىء دلماتيا، بما فيها زادار (زارا)، وشيبنيك (سيبنيكو) وسبليت (سبالاتو)، غير ذات أهمية؛ وكانت هذه التجارة محدودة بتصدير بعض المنتجات المحلية إلى البندقية، وبشكل خاص

المدينة القريبة من دلماتيا البندقية، المدينة العاصمة للمقاطعة الجديدة.

في هذا الوقت أصبحت سراييفو المركز التجاري الرئيسي لغربي البلقان وقدّر عدد سكانها بـ40.000 نسمة. وقد ازدهرت تجارة الترانزيت فيها، لأنها كانت تقع على نقطة النهاية الرئيسية لطرق القوافل المحتشدة التي تصل بورصة، واستانبول وأدرنة بمرافىء البحر الأدرياتيكي. أدت هذه التجارة المزدهرة على طول هذه الطريق عبر البلقان، إلى قيام فوتشا ونوڤو بازار أيضاً كنقاط اتصال تجارية هامة بين سوق سراييفو الرئيسي والشرق. وأخذ تجار بلغراد، وصوفيا، وأسكوب والمراكز الأخرى في الداخل يترددون الآن إلى سراييفو[32]. وأدى هذا التوسع التجاري إلى قيام طبقة من المواطنين المحليين المتعددي الانتماءات الدينية في المدينة. ويعتبر بناء اثنين من البادستانات لتخزين البضائع الكمالية الفخمة القادمة من الشرق، أكثر الإشارات دلالة على الأهمية الاقتصادية لسراييفو[33]. ومنذ عام 1500 تنافس تجار البوسنة، ومعظمهم من سراييفو، وغورازدا وأولوفو، بشكل ناجح مع التجار الراغوزيين ليس فقط في تجارة البضائع الشرقية، وإنما أيضاً في عملية التصدير من البلقان. ولعبت مساعي بكوات (أمراء) التخوم العثمانيين في القرن الخامس عشر والسياسة العثمانية القائمة على تفضيل الرعايا العثمانيين، دوراً رئيسياً دون شك في هذا التطور المذهل. وكان التجار البوسنيون، قبل الحكم العثماني، ممنوعين وبشكل نظامي من قبل دوبروفنيك، من المساهمة في تجارة الترانزيت[34]؛ إلا أن الحكومة العثمانية حمت وبشكل فعّال التجار البوسنيين والأتراك في تجارة البحر الأدرياتيكي، ما دفعهم لاحقاً للسعي إلى الاستقرار في أنكونا والبندقية. وكان قد سبق للصدر الأعظم رستم (1544 ـ 53) أن تدخل لصالح التجار المسلمين في البندقية[35]. وهكذا نجحوا أخيراً في إقامة المؤسسة التركية (fondaco dei Turchi) العظيمة في البندقية عام 1621[36].

وبعد معاهدة السلام في عام 1573، شهدت التجارة العثمانية ـ البندقية عبر مرافىء دلماتيا نمواً مذهلاً، وكان التجار البوسنيون المسلمون نشيطين بشكل خاص في هذه التجارة. في الفترة السابقة، كانت التجارة في مرافىء دلماتيا، بما فيها زادار (زارا)، وشيبنك (سبانيكو) وسبليت (سبالاتو)، غير ذات أهمية؛ وكانت هذه التجارة محدودة بتصدير بعض المنتجات المحلية إلى البندقية، وبشكل خاص

التين، والجلود، والسمك، والخمور والخيول[37]. لكن في العقدين الأخيرين من القرن، شهدت حركة المواصلات في هذه المرافىء تطوراً سريعاً. وفي عام 1590، وبالتعاون مع العثمانيين، جعلت البندقية سبليت مرفأ الترانزيت الرئيسي لتجارتها في الأراضي العثمانية[38]. وزاد ارتباطها بهذا المرفأ من أهمية سراييفو التجارية وشكل ضربة لتجارة دوبروفنيك في البلقان.

ويُظهر مثال التاجر البوسني الخوجه تحسين أهمية الأعمال التي كان التجار البوسنيون منخرطين فيها في ذلك الوقت[39]. لقد ذهب تحسين عام 1591 إلى فرنجستان (البندقية أو أنكونا) حاملاً معه مبلغاً كبيراً من المال، مليونا أقجة (أي 16.000 دوكا ذهبية)، لشراء الأقمشة الصوفية. وفي طريق عودته توفي في دوبروفنيك، تاركاً وراءه 138 ثوباً من الأقمشة الصوفية، بما فيها السكارلاتي الغالية الثمن.

وبرز التجار البوسنيون كمنافسين للراغوزيين في تجارة البلقان الداخلية أيضاً. ومع نهاية القرن السادس عشر، حلوا محل الراغوزيين في صربيا وفي المراكز التجارية في بلغراد، بروكوبلج ونوفو بازار[40]. وفي أواسط القرن السابع عشر حلت سراييفو وبشكل كامل تقريباً محل دوبروفنيك في تصدير الجلود والشموع.

اليهود في البحر الأدرياتيكي

في ظل حماية الحكومة العثمانية، عزّز اليهود تجارتهم في البندقية خلال القرن السادس عشر[41]. كما استقر اليهود الشرقيون (السفارديم) المحميون من قبل العثمانيين في مرافىء البحر الأدرياتيكي خلال فترة، 1492 ـ 1520، وبرزوا كأكثر الشركاء والمنافسين لدوبروفنيك نشاطاً في تجارة البحر الأدرياتيكي. وكانت أفلونا واحدة من المدن الساحلية المهمة حيث أُسكن اليهود الذين رُحّلوا من إسبانيا عام 1492، ومن البرتغال عام 1497 ومن إيطاليا عام 1510 ـ 11، من قبل الحكومة العثمانية. وفي فترة مبكرة تم ترحيل سكان المدينة من اليهود، إلى جانب يهود من مدن بلقانية أخرى، إلى استانبول من قبل محمد الثاني في عامي 1454 و1455. وتم استقبال اليهود الشرقيين المطرودين من إسبانيا في الأراضي العثمانية في عهد بايزيد الثاني وأسكنوا من قبل الحكومة في مدن ومرافىء عثمانية مثل سالونيكا وأفلونا

وذلك بغية تعزيز الازدهار الاقتصادي لهذه المنطقة. وكان اليهود يشكلون ثلث سكان أفلونا، وعددهم 527 أسرة في عام 1520[42]. ولم يكن اليهود المهاجرون فقط من اليهود الشرقيين الذين طردوا من شبه جزيرة أيبيريا وإنما أيضاً من اليهود الذين استقروا في جنوبي إيطاليا، ما جعل من مرفأ أفلونا المدينة الثالثة في الإمبراطورية بعد سالونيكا واستانبول، من ناحية سكانها اليهود. ومن بين الجماعات الثلاث التي كانت تقطن مدينة أفلونا، يبدو أنه قد كان لليهود سيطرة أكبر من المسيحيين وكان لهم «حرية حركة كبيرة» كما تبين ذلك سجلات المحاكم الشرعية[43].

ومنذ عهد محمد الثاني، اتخذت الحكومة العثمانية إجراءات لجعل هذا المرفأ قاعدة بحرية لتحدي سيادة البندقية في البحر الأدرياتيكي، كما استخدمته أيضاً في مخططاتها لغزو أبوليا[44]. ومثلما كان حال المدن الحدودية الأخرى مثل سكوبجي، وصوفيا، وسمادرافو وسراييفو، فإن أفلونا قد تطورت من قاعدة عسكرية إلى مدينة تجارية رئيسية. وكان يهود أفلونا منخرطين بشكل رئيسي في التجارة العالمية. فقد سيطروا على تجارة المدينة مع البندقية كما تؤكد ذلك وثائق التأمين البندقية. ففي سجلات التأمين التي تغطي سنوات 1592 ـ 1609، كان هناك ستة عشر يهودياً من أفلونا مقيمين في البندقية[45]. أبقى تجار دوبروفنيك والبندقية لكونهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لتجار أفلونا، قناصل بلادهم فيها وكانت كل من أنكونا وأبوليا أيضاً مناطق تجارية هامة لتجار هذا المرفأ. وكانت السفن التي تعود ملكيتها للمسلمين وغير المسلمين من أفلونا تستخدم في النقل البحري، كما تؤكد على ذلك أيضاً سجلات المحاكم الشرعية.

وبحلول ثمانينيات القرن السادس عشر، نافس هذا المرفأ دوبروفنيك وأقام خطوطاً للنقل التجاري مع استانبول، وبورصة وحوض نهر الدانوب، كما أقام أيضاً وسائل اتصال مع دوبروفنيك، والبندقية، وأنكونا وفلورنسا. وقد شملت البضائع الرئيسية المصدرة من هذا المرفأ القمح والجلود المصنعة وغير المصنعة المتجهة إلى دوبروفنيك والبندقية. وكان الزفت يُصدر إلى البندقية وغلطة أيضاً، مما أدى إلى قيام تجارة تصدير هامة من أفلونا، لأن الزفت مادة لا يستغنى عنها في عملية بناء السفن. وكان الزفت ينتج في المناطق المجاورة ويخزن في مخازن

عامة، وكانت تجارته تخضع لاحتكار الدولة[46]. كما كان التجار اليهود يشترون شرانق الحرير للتصدير، وكانت تربى بكميات كبيرة في القرى المحيطة بأفلونا[47]. وكما في المراكز التجارية العثمانية الأخرى، كان يوجد في أفلونا أيضاً العديد من اليهود المتخصصين في تجارة الأنسجة[48]. وقد احتلوا أيضاً موقعاً مهيمناً في عمليات التسليف: وكان من بين مدينيهم التجار، وأصحاب المحال، والقرويون، وكانوا بمعظمهم من الرعايا العثمانيين المسيحيين واليهود، وفي بعض الأحيان من المسلمين.

وتراجع دور أفلونا في تجارة البحر الأدرياتيكي لصالح مرافىء جديدة أقرب إلى البندقية. وانتقل العديد من اليهود إلى دوبروفنيك خلال الحرب العثمانية ـ البندقية في سنوات 1570 ـ 73، عندما تحولت عمليات استيراد أقمشة البندقية الصوفية إلى هذا المرفأ المحايد. وفي أثناء ذلك رحّل العثمانيون وأسكنوا عدداً كبيراً من اليهود الشرقيين في نوڤا (هرسك نوڤى) عندما أعيد احتلالها في عام 1570[49]. واستقر العديد من اليهود العثمانيين، وبالأخص أولئك الذين كانوا منخرطين في تجارة الأقمشة، في البندقية أو انتقلوا إلى سبليت (سبالاتو) في العقود الأخيرة من القرن السادس عشر. ويبدو أن الهجرة اليهودية الواسعة من أفلونا إلى المرافىء الأدرياتيكية الشمالية قد بدأت منذ ثلاثينيات القرن السادس عشر وازدادت وتيرتها بعد عام 1573؛ وكان هناك 212 يهودياً في سجلات الضرائب العثمانية لعام 1583، إلا أن العدد انخفض إلى 50 فقط في نفس السجلات لعام 1597[50].

وعقب السلام العثماني ـ البندقي في عام 1573، اقترح دانيال رودريغز أحد المقاولين من التجار اليهود، تطوير سبليت وتحويلها إلى مرفأ حر بتحديث منشآتها وإلغاء أو تخفيض رسومها الجمركية[51]. تردّدت البندقية، ففاوض اليهود العثمانيون بعد ذلك دوبروفنيك وحصلوا على امتيازات تجارية لفترة معينة. وفي النهاية، وبدعم من اليهود العثمانيين المقيمين في البندقية وبالتأييد الفعّال لباشا البوسنة، قرر مجلس الشيوخ البندقي أخيراً المباشرة بمخطط رودريغز. وتقرر أن تصبح سبليت مرفأً حراً في 20 حزيران/ يونيو 1590، وأن تخفّض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الأراضي العثمانية عبر سبليت إلى البندقية حتى

النصف، أما الرسوم على تصدير الصابون، والأرز وبعض السلع الأخرى فسوف تلغى بشكل كامل، ولن يخضع اليهود العثمانيون الذين يصلون إلى البندقية لأي ضريبة إقامة وبإمكانهم الإقامة في الحي اليهودي القديم. ويمكن اعتبار مخطط رودريغز كجزء من المسعى اليهودي لتنظيم مجمّع تجاري عالمي تحت الوصاية العثمانية[52]. وقد ازدهرت بسرعة التجارة البندقية ـ العثمانية القائمة أساساً على تصدير الشمع، والجلود الفخمة الناعمة، والخشب، والحرير، والموهير والجلود من الأراضي العثمانية. ومنذ العام 1590 وما بعده، لعبت سبليت، التي تخطت دوبروفنيك وأفلونا في التجارة العثمانية مع البندقية، «دوراً هاماً جداً» في التجارة البندقية بشكل عام[53].

برز في نهاية القرن السابع عشر تحدٍ أكثر جدية لسيادة البندقية على البحر الأدرياتيكي عندما فرضت السفن الإنكليزية والهولندية والفرنسية المتفوقة طريقها إلى البحر لتتاجر في فيومي وتريستا، ثم لاحقاً في ظل آل هابسبورغ. وكان الفرنسيون قد بدأوا منافستهم مبكراً في شراء القمح من قطارو وألبانيا، مهددين بذلك مخزون قمح البندقية.

وأخذ التجار الإنكليز بعد حصولهم على امتيازات كاملة، وابتداءً من ثمانينيات القرن السادس عشر يصدرون الكرزي الإنكليزي مباشرة. وفي عام 1621، حظر مجلس الشيوخ البندقي شراء الأقمشة الغربية من الراغوزيين في البندقية[54].

الهوامش

(1) حول تطور المدن البلقانية راجع: Todorov (1983); Kiel (1985), pp. 273-349; Mehlan (1938).

(2) Krekić (1972), p. 251.

(3) jireček (1899), p. 147.

(4) Krekić (1961).

(5) Bojić (1952), pp. 1-61.

(6) المرجع نفسه، p. 26.

(7) Neschri (1951), p. 58.

(8) Krekić (1972), p. 251.

(9) jireček (1879), p. 58.

(10) Bojić (1952), pp. 315-23.

(11) Jireček (1899), p. 159, cf. Bojić (1952), pp. 231-32 .

(12) يمكن تفسير استمرار تماثل قيمة النقد الفضي العثماني، الأقجة، والغروس الراغوزي في فترة 1391 ـ 1410، كمؤشر آخر على التبعية الاقتصادية.

قيمة الدوكا الذهبية البندقية بالنسبة إلى النقود الفضية العثمانية والراغوزية

السنوات	الأقجة العثمانية	الغروس الراغوزي
1351 ـ 60	ـ	24 ـ 26
1391 ـ 1400	30	30 (1388)
1411 ـ 20	30 ـ 36	35 ـ 36 (1431)
1431 ـ 40	36 ـ 42	39 ـ 40 (1444)
1461 ـ 70	39 ـ 41	42 ـ 43 (1460)

المصدر: Krekić (1972), p. 253.

(13) Heyd (1936), II, p. Krekić (1972), pp. 24, 62, 169.

(14) Biegman (1967), pp. 33-36.

(15) İnalcik (1991a), pp. 17-31, the text in TV, XII.

(16) Evliya Çelebi (1896-1938). VI, pp. 448-49.

(17) Bojić (1952), pp. 265-71.

(18) المرجع نفسه، p. 200.

(19) Carter (1972), p. 196.

(20) المرجع نفسه، pp. 223-46.

(21) المرجع نفسه، pp. 206-17, 247-71.

(22) حول عمليات النهب التي كان يقوم بها الأوسكوك في النصف الأول من القرن السادس عشر راجع، Gökbilgin (1964). pp. 1-2, 6-7, document no. 83؛ وحول عمليات الأوسكوك في النصف الثاني من القرن نفسه راجع Tenenti (1967), Ch. I.

(23) Tadić (1961), p. 252.

(24) Krekić (1972), p. 56.

(25) Tadić (1958), pp. 14-17.

(26) Mirković cited by Carter (1972), p. 392.

(27) Carter (1972), pp. 361-62.

(28) المرجع نفسه، p. 371.

(29) Petrović (1975), p. 169.

(30) Tadić (1958), p. 13.

(31) Krekić (1972), p. 51.

(32) Tadić (1961), p. 257.

(33) İnalcik (1980d), p. 9.

(34) Carter (1972), p. 356.

(35) Gökbilgin (1964). I, p. 2 document no. 33 ؛ في عام 1546، أشرف تاجر تركي من بورصة يدعى آغابيه على شحن توابل إلى البندقية بقيمة 4.200 دوكا ذهبية، المرجع السابق، الوثائق رقم 1 ـ 7؛ وبالمثل كان تاجر تركي آخر عام 1586، ويدعى سيد أحمد مسؤولاً عن شحن 36 بالة من الموهير إلى البندقية راجع Turan (1968), p. 256؛ للاطلاع على أعمال التجار المسلمين في ريالتو راجع Ibid., pp. 251-62, also Kafadar (1986), pp. 198-218.

(36) Turan (1968), p. 258، بالأساس كان هذا القصر ملك دوق فرارا؛ قبل تحويله إلى المؤسسة (fondoco)، وكان للتجار الأتراك المسلمين منزل خاص بهم في ريالتو حوالى عام 1550.

(37) Tadić (1961), pp. 242-45.

(38) المرجع نفسه، pp. 255-74.

(39) الوثيقة المنشورة من قبل Carter (1972) الشكل 83.

(40) Carter (1971), p. 361.

(41) Ravid (1978).

(42) Veinstein (1987), p. 820 note 28.

(43) المرجع نفسه، p. 791.

(44) İnalcik (1989), pp. 330-31.

(45) Tenenti cited by Veinstein (1987), note 83.

(46) İnalcik (1954b), p. 126.

(47) Veinstein (1987), p. 796.

(48) المرجع نفسه، p. 797.

(49) Carter (1972), p. 377.

(50) Veinstein (1987), pp. 786-87.

(51) Tadić and Raci (1971).

(52) Ravid (1978).

(53) Taedić and Raci (1971), p. 262؛ ومنذ المعاهدة العثمانية - البندقية في عام 1419، تمتع الرعايا العثمانيون بمن فيهم المسلمون، واليهود، والمسيحيون بحرية التجارة في البندقية، راجع، Turan (1968), p. 249؛ وقد أظهرت الحكومة العثمانية اهتماماً خاصاً بحمايتهم، راجع Gökbilgin (1971). B1, v-viii document nos. 199, 120 Carter (1972), p. 377.

(54) Carter (1972), p.377.

12

البحر الأسود وأوروبا الشرقية

المستعمرات الجنوية والعثمانيون

في الأدبيات السائدة في كتابات البحاثة الغربيين، يفسر تاريخ الجمهوريات الماركنتلية الإيطالية في الشرق من وجهة نظر المصالح الإيطالية تحديداً، ويستند على الوقائع المتوفرة في أرشيفات المدن ـ الدول الإيطالية لوحدها[1]. فكل ما يؤثر في هذه الدول بشكل معاكس ينظر إليه نظرة سلبية، ولا تعطى أوضاع الشرق ودوافع العثمانيين إلا القليل من الانتباه. في الصفحات التالية، وبغية التوصل إلى وجهة نظر متوازنة، سوف نركز على الجانب الآخر من الرواية.

شكلت منطقة البحر الأسود وبحر إيجة، كياناً اقتصادياً مترابطاً منذ القدم. فقد كانت أراضي شمالي البحر الأسود القليلة السكان، تنتج وتصدر، عبر أسواقها الساحلية في مولدافيا (البغدان) والقرم، كميات هائلة من الحبوب، واللحوم، والسمك والمنتجات الحيوانية الأخرى. وبعكس ذلك، فإن منطقة جنوبي البحر الأسود وبحر إيجة الكثيفة السكان، كانت تعتمد على هذه المواد الغذائية لتأمين معيشتها. وفي مقابل ذلك كانت هذه المنطقة الأخيرة تصدر النبيذ، وزيت الزيتون والفواكه المجففة، كما كانت تصدر إلى زعماء السهوب وحكامها البضائع الكمالية الفاخرة مثل الأنسجة، والمجوهرات والعقاقير. وانهارت السيطرة السياسية والاقتصادية على كيان البحر الأسود ـ بحر إيجة بحلول عام 1204. وخلال القرن

12

البحر الأسود وأوروبا الشرقية

المستعمرات الجنوية والعثمانيون

في الأدبيات السائدة في كتابات البحاثة الغربيين، يفسر تاريخ الجمهوريات الماركنتلية الإيطالية في الشرق من وجهة نظر المصالح الإيطالية تحديداً، ويستند على الوقائع المتوفرة في أرشيفات المدن ـ الدول الإيطالية لوحدها[1]. فكل ما يؤثر في هذه الدول بشكل معاكس ينظر إليه نظرة سلبية، ولا تعطى أوضاع الشرق ودوافع العثمانيين إلا القليل من الانتباه. في الصفحات التالية، وبغية التوصل إلى وجهة نظر متوازنة، سوف نركز على الجانب الآخر من الرواية.

شكلت منطقة البحر الأسود وبحر إيجة، كياناً اقتصادياً مترابطاً منذ القدم. فقد كانت أراضي شمالي البحر الأسود القليلة السكان، تنتج وتصدر، عبر أسواقها الساحلية في مولدافيا (البغدان) والقرم، كميات هائلة من الحبوب، واللحوم، والسمك والمنتجات الحيوانية الأخرى. وبعكس ذلك، فإن منطقة جنوبي البحر الأسود وبحر إيجة الكثيفة السكان، كانت تعتمد على هذه المواد الغذائية لتأمين معيشتها. وفي مقابل ذلك كانت هذه المنطقة الأخيرة تصدر النبيذ، وزيت الزيتون والفواكه المجففة، كما كانت تصدر إلى زعماء السهوب وحكامها البضائع الكمالية الفاخرة مثل الأنسجة، والمجوهرات والعقاقير. وانهارت السيطرة السياسية والاقتصادية على كيان البحر الأسود ـ بحر إيجة بحلول عام 1204. وخلال القرن

12

البحر الأسود وأوروبا الشرقية

المستعمرات الجنوية والعثمانيون

في الأدبيات السائدة في كتابات البحاثة الغربيين، يفسر تاريخ الجمهوريات الماركنتلية الإيطالية في الشرق من وجهة نظر المصالح الإيطالية تحديداً، ويستند على الوقائع المتوفرة في أرشيفات المدن ـ الدول الإيطالية لوحدها[1]. فكل ما يؤثر في هذه الدول بشكل معاكس ينظر إليه نظرة سلبية، ولا تعطى أوضاع الشرق ودوافع العثمانيين إلا القليل من الانتباه. في الصفحات التالية، وبغية التوصل إلى وجهة نظر متوازنة، سوف نركز على الجانب الآخر من الرواية.

شكلت منطقة البحر الأسود وبحر إيجة، كياناً اقتصادياً مترابطاً منذ القدم. فقد كانت أراضي شمالي البحر الأسود القليلة السكان، تنتج وتصدر، عبر أسواقها الساحلية في مولدافيا (البغدان) والقرم، كميات هائلة من الحبوب، واللحوم، والسمك والمنتجات الحيوانية الأخرى. وبعكس ذلك، فإن منطقة جنوبي البحر الأسود وبحر إيجة الكثيفة السكان، كانت تعتمد على هذه المواد الغذائية لتأمين معيشتها. وفي مقابل ذلك كانت هذه المنطقة الأخيرة تصدر النبيذ، وزيت الزيتون والفواكه المجففة، كما كانت تصدر إلى زعماء السهوب وحكامها البضائع الكمالية الفاخرة مثل الأنسجة، والمجوهرات والعقاقير. وانهارت السيطرة السياسية والاقتصادية على كيان البحر الأسود ـ بحر إيجة بحلول عام 1204. وخلال القرن

الثالث عشر، بينما سيطرت البندقية على غربي بحر إيجة واستانبول، احتلت منافستها جنوى منطقة شرقي بحر إيجة - ميتيلان - كايوس، وفوتشا (Fuça) - وأنشأت إمبراطورية استعمارية في البحر الأسود. وجعلت من بيرا (غلطة) محور هذه الإمبراطورية، في مواجهة المدينة الإمبراطورية في الجانب الآخر من القرن الذهبي. ولاحقاً، حصل محمد الثاني من خلال إعادة وحدة مناطق البحر الأسود وبحر إيجة تحت حكمه، وبدون أدنى شك على القبول الضمني من اليونانيين، والأرمن، والبلغار والتتار. وعندما دمر السلطان المستعمرات اللاتينية أو توصل إلى تسوية معها كسباً للوقت، شعر الكثيرون أنه قد أعاد إحياء التقاليد الإمبراطورية البيزنطية القديمة لمصلحة السكان المحليين. وواجه الجنويون في كل مكان مسألة السيادة: في القرم من قبل الجانكيزخانيين، في بيرا وكايوس من قبل الإمبراطور البيزنطي، وفي طرابزون من قبل الكومناني. طلب الجنويون من الحكام المحليين في البداية منطقة صغيرة خارج المدينة الرئيسية أو قربها لاستخدامها وبشكل رئيسي للأهداف التجارية. أما من أجل الأمن فكانوا يفضلوا جزراً مثل كايوس، وليكوستومو أو شبه جزر مثل أماسترس. وفي البداية، كانت هذه المناطق عبارة عن مستعمرات صغيرة غير محصنة، تسكنها العناصر الجنوية بشكل أساسي. ومع مرور الوقت، حصل الجنويون بإثباتهم فائدتهم في مساعدة الحكام المحليين في تأمين المستوردات الضرورية وإنماء العائدات الجمركية، على تصريح بتحصين مستعمراتهم.

لقد جذبت مراكز التجارة الجنوية السكان المحليين وكذلك الأرمن واليهود الذين لعبوا دور الوسيط. وتوسعت مستعمراتهم لتشمل ضواحي جديدة محيطة بالأحياء الجنوية. ووجد الجنويون، وثانية، الفرص السانحة لإحاطة مدينتهم المتوسعة بأسوار جديدة. وفي العديد من الحالات، ازدهرت الكيانات الجنوية الجديدة لدرجة أنها فاقت المدينة الرئيسة من الناحية التجارية. ولدينا كأمثلة على ذلك، تفوق جنويي بيرا على يونان القسطنطينية ونجاح كافا على مدينة سلغات التترية المسلمة[2].

وأصبحت الإمبراطورية البيزنطية، التي خسرت كل أراضيها فيما وراء البحار لصالح المدن - الدول الإيطالية، تعتمد عليها اقتصادياً وأصبح لزاماً عليها إعفاؤها

كلياً من الرسوم وإعطاؤهم حرية الحركة في المنطقة في مقابل إمدادات الحبوب للقسطنطينية[3]. ولم تكن فقط أرباح هذا التوسع التجاري المذهل لتجارة الترانزيت القارية في القرن الثالث عشر محتكرة من قبل اللاتين، وإنما أيضاً كانوا يأخذون من منطقة البحر الأسود المواد الغذائية والمواد الأولية، وبالأخص القمح، والملح، والجلود، والصوف، والسمك المملح واللحوم إلى الكوميونات الجائعة في إيطاليا.

أصبح السكان المحليون الآن إما أقناناً، باريكوز، في الريف، مستغلين من قبل أسيادهم الإقطاعيين الكاثوليك اللاتين، أو سكان مدن يعتمدون على التجار الإيطاليين لإمدادهم بالمواد الغذائية. وهذا ما أدى إلى كره اللاتين وكان السبب وراء قيام حركات العصيان، مثل الانتفاضات الرهيبة ليونان كريت ضد البنادقة. واستغلت الدول الاستعمارية الإيطالية حتى الصراع اليائس لليونان ضد الغزاة في آسيا الصغرى والبلقان لتعزيز سيطرتها السياسية والاقتصادية. وعندما عانى اليونانيون من سكان بيزنطية من نقص في القمح، اتهموا، بشكل مبرر في معظم الأحيان، التجار اللاتين بالمضاربة في الحبوب وتحويل بضائع البحر الأسود عن استانبول. وبشكل عام، كانت الطبقة البيزنطية العليا ورجال الأعمال هم الذين يتعاونون مع اللاتين بينما سعى الناس العاديون، وتحت قيادة رجال الدين الأرثوذكس، إلى الخلاص بطرق أخرى. لم يكن العديد من اليونانيين الأثرياء، والذين عمدوا لاحقاً إلى خدمة العثمانيين بعد الفتح كملتزمين أو تجارٍ للقصر، يسكنون في القسطنطينية نفسها وإنما في بيرا المزدهرة منذ أيام الجنويين[4].

استمرت السياسة العثمانية العامة تجاه المستعمرات الجنوية دون أي تغيير منذ البداية: إلغاء حقوق السيادة على الأراضي التي كانت تعود بالأساس إلى الدول ما قبل ـ العثمانية، وتدمير التحصينات والتعاطي مع المستعمرات بحسب قوانين الشرع الإسلامي المتعلقة بالرعايا غير المسلمين، أو الأجانب في ظل حصانة الامتيازات. وقد ظهرت هذه السياسة جلية عندما فشل البنادقة، في عهد مراد الأول، في الحصول على منطقة في مدينة سكوتاري العثمانية، في الجهة المواجهة لبيرا الجنوية، لإقامة مستعمرة[5]. لقد كان العثمانيون حذرين من تكرار أخطاء الحكومات الضعيفة السابقة، ولم يسمحوا للدول البحرية الإيطالية بالحصول

على أي شكل من أشكال السيادة على الأراضي أو إقامة تحصينات في المناطق التي سمح لهم بإقامة مستعمرات تجارية فيها.

فرض محمد الثاني سيطرة كاملة على موارد منطقة البحر الأسود لإعادة بناء وتطوير عاصمته الجديدة، التي احتلها مدمرة عام 1453. ولم يكن النمو المذهل للعاصمة الإمبراطورية استانبول ممكناً إلا بسبب رخص موارد القمح، واللحوم، والملح القادمة من شمالي البحر الأسود. فبدون هذه الموارد المعقولة الثمن، ما كان بإمكان استانبول أن تصبح من أكثر مدن أوروبا اكتظاظاً بالسكان في القرن السادس عشر. وعند الانتهاء من بناء القلعة على البوسفور في آب/أغسطس 1452، أطلق عليها محمد الثاني اسم قاطعة ـ المضيق. وكان الهدف الرئيسي منها مصادرة المواد التموينية القادمة من البحر الأسود والمتوجهة إلى القسطنطينية التي كان ينوي محاصرتها في الربيع القادم. وأعلن عندئذ أن على كل سفينة تمر من أمام القلعة أن تتوقف للتفتيش، وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1452، تجاهلت الأوامر سفينة بندقية تحمل الحبوب إلى القسطنطينية فأغرقتها بوابل من القذائف التي أطلقت من القلعة(6). ووضعت المضائق، بعد فتح القسطنطينية، تحت رقابة صارمة لتأمين سيطرة عثمانية كاملة على حركة المواصلات بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. لقد كان على كل سفينة تغادر استانبول أو تأتي إليها من البحر الأسود، التوقف عند قلعتي البوسفور [واحدة على الجانب الآسيوي (أناضولي حصار)، والثانية على الجانب الأوروبي (روماللي حصار)]، للتفتيش من قبل حاكم القلعة وذلك لمنع تهريب البضائع والسلع أو العبيد الفارين، ولم يكن بإمكان السفن متابعة سيرها دون إذن الحاكم. وكان محمد الثاني، الذي يحلم بفكرة إعادة إحياء الإمبراطورية الرومانية الشرقية تحت سلطانه، مصمماً على إعادة السيطرة الإمبراطورية السياسية والاقتصادية على بحر إيجة والبحر الأسود؛ ولذلك فإنه كان يفضل لقب «سلطان الأرضين» (آسيا الصغرى والبلقان) و«خاقان البحرين» (بحر إيجة والبحر الأسود).

وفي مواجهة المدينة الإمبراطورية، تفوقت بيرا الجنوية على الجانب الآخر من القرن الذهبي القسطنطينية البيزنطية في التجارة والازدهار. وقد استسلمت بيرا للفاتح في الأول من حزيران/يونيو عام 1453، واستعادت ازدهارها بعد بضع

سنوات من التراجع الناتج عن هروب التجار الجنويين. وعاد العديد من هؤلاء التجار سريعاً في ظل ضمانات الامتيازات، كما قبل العديد من الجنويين المقيمين الهوية العثمانية، مثلهم مثل معظم يونان، وأرمن ويهود بيرا[7]. وبالرغم من إلغاء وضعها المستقل الذي تمتعت به في ظل الدولة البيزنطية، اتخذ السلطان إجراءات لتعزيز اقتصادها وجعلها المرفأ الرئيسي لتجارة استانبول مع أوروبا. وكما تظهر السجلات الجنوية الموثقة لبيرا من عام 1453 وحتى عام 1490[8]، فقد استمر الجنويون في ممارسة نشاطاتهم التجارية وكأن شيئاً لم يتغير. ما تغير هو أن العثمانيين أصبحوا الآن يسيطرون سيطرة سياسية كاملة على المدينة وقد دمجوها في اقتصادهم الإمبراطوري الخاص. وقبل نهاية القرن أصبحت بيرا أكثر ازدهاراً وأكثر سكاناً من السابق على الإطلاق مع إقامة الأحياء الإسلامية ومراكز الأسواق الجديدة[9]. وفي إحصاء يعود لعام 1477 كان تقسيم سكان بيرا كالتالي:

العائلات

المسلمون	535
الروم الأرثوذكس	592
الأوروبيون	332
الأرمن	62
المجموع	1,521

واستفادت بيرا كثيراً في استمرار نموها من تطور القاعدة البحرية ومركز بناء السفن في كاظم باشا، وهي المنطقة المحاذية لبيرا، فأصبحت المركز الرئيسي لبناء السفن وتجمع البحرية الإمبراطورية في القرن السادس عشر[10]. وأصبحت بيرا ومع التنوع العالمي لسكانها وطريقة حياتها، المدينة ـ المرفأ الرئيسة للتجارة الأوروبية مع الإمبراطورية. وقد بنى العثمانيون مخازن جديدة متنوعة وبدستانات، أي مراكز تسوق مغطاة ومقفلة لتخزين البضائع الثمينة والمتاجرة بها. ومع مرور الوقت، فإن إقامة السفراء الأوروبيين والتجار هناك قد عززت من الخاصية العالمية والأوروبية لهذه المدينة. وبذلك أصبحت غلطة واحدة من الأماكن الأساسية ليس فقط للتجارة وإنما أيضاً للتفاعل الثقافي بين القارة الأوروبية والإمبراطورية العثمانية. واكتسبت غلطة العثمانية بتوسعها نحو التلال في منطقة باي أوغلو،

أكثرية إسلامية بين سكانها نحو نهاية القرن السادس عشر، وشكل استيراد كميات كبيرة من الحرير، والقطن والقنب المصنّع في الأناضول إلى مرافىء شمالي البحر الأسود مثل كافا، وأق كرمان وكيليا، والتصدير إلى استانبول ومن نفس الأماكن للمنتجات الحيوانية والزراعية، خاصية هامة لتجارة الشمال ـ الجنوب في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. هذه السوق الواسعة للمنتجات المصنّعة في الأناضول أصبحت وبدون شك واحدة من العوامل الرئيسية في تطور صناعات النسيج في الأناضول. لقد جاءت الأقمشة القطنية من توقات، وقوروم، ومرزيفون، وقسطمونو، وبورلو، وقونيه؛ وجاء الحرير من بورصة؛ وجاء الموهير من توسيا وأنقرة؛ وجاء القنب من طرابزون. بعبارة أخرى، أصبحت آسيا الصغرى منطقة «صناعية» في الإمبراطورية قبل منافسة البضائع الغربية والروسية للمنسوجات التركية والهندية في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر. وحتى ذلك الوقت، بقيت المنسوجات القطنية الأناضولية، ومطرزات توقات، بوغاسي توقات، وأماسيا، وقسطمونو وكميات كبيرة من المنسوجات القطنية الخشنة تمدّ سوقاً واسعة في القرم ومنطقة السهوب، من شمالي وغربي القوقاز إلى دوبروجا في البلقان. وساهمت الأسعار المنخفضة والذوق التقليدي للسكان المسلمين في المنطقة في ضمان السوق للصناعات الأناضولية. وبينما كانت المنسوجات القطنية الخشنة مثل الكرباس، والباز، وأستار، المستوردة بالجملة، تستخدم في العديد من الألبسة المحلية والمفروشات، كان البوغاسي الجيد يستخدم في صناعة القفطان والملابس.

خانات القرم والجنويون

طلب محمد الثاني، في أعقاب فتح القسطنطينية وبيرا، وتثبيت سيطرته على الممرات المائية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، من كل المستعمرات الجنوية في منطقة البحر الأسود الاعتراف بسيادته عليها. كما تركت هذه المستعمرات حرة في الاستمرار بتجارتها المناطقية والداخلية، شريطة دفع الجزية إلى السلطان. وكانت كافا مركز هذه الشبكة التجارية. أسس الجنويون هذه المدينة المرفأ في البدء حوالى عام 1266 كمستوطنة صغيرة تابعة لمدينة سالغات الخاضعة للقبيلة الذهبية العظيمة، أو مدينة كريم، إلا أنها أصبحت لاحقاً المركز التجاري

الرئيسي لتجارة البحر الأسود. واعتبر خانات القبيلة الذهبية العظام، وبشكل دائم، أراضي كافا جزءاً من إمبراطوريتهم. في الواقع، كان هناك موظف تتاري رفيع المستوى، التودون، يمثل الخان في كافا ويجبي بعض الضرائب باسم سيده. كما أنه كان يتمتع أيضاً بسلطة قانونية على سكان المدينة الكثيرين من التتار، وعلى الضواحي المحيطة بها حيث يشكل التتار الأغلبية.

وقد أعطي هذا المركز مكافأة لأمير عشيرة شيرين من القرم، الذي كان رئيس الارستقراطية العشائرية وأكثر الرجال نفوذاً في الخانات. وقد استغل الجنويون الصراع المستمر والدائم بين الخان وأمير شيرين، الذي كان يسعى لإبقاء الخان تحت تأثيره وسيطرته. وخلال فترة حكم حجي جيراي خان (1433 ـ 66)[11]، أدى الخلاف حول الجزية والتدخل الجنوي في القضايا الداخلية للخانات، إلى صراعات خطيرة. وقد سعى حجي جيراي إلى تعاون السلطان العثماني معه ضد الجنويين. وحاول حجي جيراي، من أجل استعادة الاستقلالية الاقتصادية للخانات، جعل أق كرمان مركز التجارة مع الإمبراطورية العثمانية وكرتش المركز مع القوقاز. كما أنه أراد إنشاء بحرية تجارية وإنهاء دور الجنويين كوسطاء في التجارة الإقليمية. وقد اعترف الجنويون بأن هذه الإجراءات بدأت تؤثر في ازدهار كافا. وأدى النزاع على السلطة، بعد وفاة حجي جيراي، بين أبنائه والجنويين إلى احتلال العثمانيين ممتلكات الجنويين في القرم عام 1475[12]. وقد لعب أمينك رئيس عشيرة شيرين دوراً رئيسياً في التعاون مع السلطان، الذي اغتنم هذه الفرصة لاحتلال كافا؛ ثم نجح بتعيين مانغلي جيراي خان بدعم من أمينك، في جعل الخانات تابعة لإمبراطوريته.

كافا ـ كييف ـ موسكو

يُعتقد أن التخلي عن «طريق التتار» يعود تاريخه إلى غزو تيمور عام 1395 عندما دمَّر وبشكل متعمد مدينتي القبيلة الذهبية: ساراي على نهر الفولغا وآزوف على ثغر نهر الدون. إلا أنه وبالرغم من هذه الكارثة وما تبعها من صراع داخلي في سهوب كيبشاك، فإن تجارة القوافل الشرقية، إضافة إلى قوافل الحجاج، قد أبقت الطريق من خوارزم أو أذربيجان إلى حوض الفولغا الأدنى وإلى آزوف مفتوحاً حتى عشرينيات القرن السادس عشر[13]. وهناك إشارات إلى أن البضائع

الشرقية استمرت في الوصول إلى نوفغورود، والسويد والدانمارك عن طريق كييف في القرن الخامس عشر. ويعتقد مالويست[14] أن كييف قد خسرت أهميتها كمركز تجاري عالمي للبضائع الشرقية حوالى هذا التاريخ بسبب الأوضاع غير المستقرة في السهوب بعد غزو تيمور.

قبل اعتماد «طريق مولدافيا» من أق كرمان إلى لفوف بشكل ثابت، كانت لفوف تتلقى ما يسمى «بالبضائع الشرقية» - الأقمشة الحريرية والتوابل الباهظة الثمن - من خلال ما يعرف «بطريق التتار أو المغول»، من كافا أو آزوف عبر سهوب أوكرانيا، وممر دوغان (أو تافان) الذي يمر عبر دينبر، وكييف وكمينياك[15]. وكانت القوافل الكبيرة في القرن الخامس عشر، والتي يبلغ تعدادها عادة ألف رجل، تمضي أكثر من أسبوعين على الطريق الخطيرة من كييف إلى كافا[16]. وكان تجار موسكو ينضمون إلى هذه الطريق في كييف. واستمر العثمانيون في تلقي بضائع الشمال، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر عبر هذه الطريق، وكانت تتضمن الفرو، وأنياب الفظ (فيل البحر)، والزئبق كما هو مذكور في قوانين تنظيم الجمارك العثمانية[17]. وكان العثمانيون يصدرون إلى موسكو بشكل خاص كما إلى أماكن أخرى، الأقمشة الحريرية عبر هذه الطريق.

تشكل بعض الأحداث المذكورة في المصادر المعاصرة، في القرن الخامس عشر، مصدرنا الوحيد للمواصلات عن طريق كافا - كييف - موسكو. في سبعينيات القرن الخامس عشر، وقع صراع خطير بين جنويي كافا والأمير إيفان الثالث من موسكو[18]. فقد تمت سرقة تجار كافا، بمن فيهم ثمانية إيطاليين ويونانيين، في طريق عودتهم من موسكو. وعندما نفت موسكو أي مسؤولية عن هذه السرقة، صادرت السلطات الجنوية، كتعويض، البضائع العائدة لتجار موسكو في المخازن في كافا وباعتها. ولم يكن هذا الخلاف قد انتهى بعد عندما احتلّ العثمانيون كافا عام 1475. ويبدو أن تجارة كافا - موسكو قد تعرضت لأحداث مماثلة وانتشرت شائعات أيضاً عن شكاوِ حول فساد بعض وكلاء الجمارك العثمانيين[19]. وقد صدف أن استخدم المهندسون المعماريون الإيطاليين، الذين دعيوا إلى موسكو لبناء كاتدرائية سان بازيل المشهورة، طريق كافا.

وخلال القرن الخامس عشر، أصبحت لفوف مركز التجارة مع «روس» أو

روثينيا والسوق التجارية للسلع الشرقية لدول البلطيق. وتضمنت البضائع المستوردة في لائحة الامتيازات التجارية التي منحها الملك كاسيمير لتجار لفوف عام 1472، بعض السلع الشرقية مثل الفلفل، والزنجبيل، والقرنفل، والقماش المطرز، والساتان (الأطلس)، والأرز[20]. وكان التجار الجنويون في كافا هم الذين يحضرون هذه البضائع إما من الإسكندرية أو من مراكز تجارية عثمانية أقرب وأسهل منالاً مثل بورصة، واستانبول وبيرا. وكان تجار كافا الإيطاليون، والأرمن، واليهود والتتار هم الذين يأخذون هذه البضائع إلى لفوف، ومع مرور الوقت استقر العديد منهم هناك. وأعطت شِرعة الملك في بولندا، احتكار تجارة البضائع الشرقية لمواطني لفوف، مانعة بذلك التجار القادمين من الشرق من القيام بعمليات تجارية في بولندا. ومن الواضح أن تجار كافا كانوا منخرطين في عمليات التهريب. وكان التجار الذين كانوا يحملون التوابل والأقمشة الحريرية المستوردة من الأراضي العثمانية يشترون من لفوف الأقمشة الصوفية المصنوعة في بولندا، وسبليزا وبوهيميا وكذلك الفرو وشمع النحل. كانت لفوف السوق التجارية للبضائع الشرقية التي كانت تنقل من هناك بواسطة الأوروبيين إلى فنلندا ودول البلطيق. حتى إن النخبة السويدية كانت ترتدي أقمشة بورصة المطرزة الأنيقة[21].

وهكذا، فإن تجار كافا قد احتكروا، قبل القرن الخامس عشر، تجارة الجنوب والشمال بين كافا ولفوف لأنهم وكما أشار مالويست[22]، لم يكونوا قد جمعوا ما يكفي من الرأسمال للمغامرة بالانتقال إلى أماكن أبعد. إلا أنهم لاحقاً، وعندما حلت طريق أق كرمان - لفوف محل طريق كافا - لفوف، أصبحوا أكثر نشاطاً في تجارة الشرق. وقد منح السلاطين العثمانيون البولنديين امتيازات التجارة الحرة في الأراضي الخاضعة للسيادة العثمانية منذ أيام محمد الأول؛ وتحتوي سجلات المحاكم الشرعية في بورصة العائدة لأواخر القرن الخامس عشر على وقائع عن وجودهم في هذه المدينة. وظهر التجار المسلمون، الأتراك، والتتار والسوريون في سوق لفوف المزدهرة بشكل خاص بعد عام 1454، عندما منحت مرافىء مولدافيا وأق كرمان وكيليا امتيازات تجارية من قبل محمد الثاني، وأصبحت طريق مولدافيا للبضائع الشرقية الطريق الرئيسية للتجارة بين الجنوب والشمال.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبالإجمال، كان الاتجاه العام في القرن الخامس عشر، وحتى قبل سقوط كافا عام 1475، هو خسارة الجنويين سيطرتهم على تجارة الشرق في مدن الشمال وحلول الرعايا العثمانيين محلهم، ومعظمهم من الأرمن واليونانيين واليهود والمولدافيين، كما أن طريق التتار القديمة التي تمر عبر كافا أو آزوف ـ كييف ـ لفوف قد استبدلت بطريق مولدافيا بين أق كرمان ولفوف. أما بالنسبة للقسم الجنوبي من تجارة الجنوب ـ الشمال والتي تمر عبر بورصة ـ استانبول ـ وكافا أو أق كرمان بحراً، وتمر براً عن طريق أدرنة ـ كيليا ـ أق كرمان، فقد فاق فيها عدد التجار المسلمين ـ ومعظمهم من أتراك الأناضول والروملِلي ـ التجار الآخرين. وبالرغم من أن جنويي بيرا، ومعظمهم من رعايا السلطان، وكذلك القادمين من كايوس استمروا في استخدام هذه الطرق، إلا أن نشاطاتهم تراجعت الآن بشكل كبير.

كانت المواصلات التجارية نشيطة بين كافا و«روس»، وتشير إليها الوثائق العثمانية بوضوح على أنها روثينيا أو موسكوفي. كما أدت المصالح الهامة السياسية والاقتصادية بين الإمبراطورية العثمانية ودوقية موسكوفي الكبرى إلى التقارب بين إيڤان الثالث وبايزيد الثاني، ابتداءً من عام 1492. فقد قام السلطان العثماني الذي كان يتصرف كوصي على خان القرم مانغلي جيراي، بدعمه ضد هجمات خانات القبيلة الذهبية، التي كانت في تحالف مع بولندا وليتوانيا. وحافظ مانغلي جيراي على تعاونه مع موسكو ضد عدوهم المشترك وعملا معاً على إقامة علاقات صداقة بين استانبول وموسكو. ولأن استيراد المطرزات الثمينة من بورصة إضافة إلى البضائع الغربية الأخرى كان أمراً مرغوباً، حاول الحكام الروس انتزاع امتيازات تجارية من السلطان وأرسلوا، بمساعٍ حميدة من الخان، سفيراً إلى استانبول عام 1495.

ويبدو أن التجار الروس كانوا منذ عهد محمد الثاني منخرطين في التجارة في الأراضي العثمانية[23]؛ واستقروا في مرفأي آزوف وكافا العثمانيين. وفي عام 1492، في أعقاب محاولة القبيلة الذهبية غزو القرم، قام مبعوثو إيڤان الثالث باتصالات مع المسؤولين العثمانيين في آزوف لإقامة علاقات صداقة مع السلطان؛ وقد حصلوا على أجوبة مشجعة[24]. ولأنهم لم يكونوا يتمتعون بحماية

الامتيازات، واجه هؤلاء التجار الروس صعوبات واضطروا أخيراً إلى التخلي عن هذه المرافىء. وقد أعرب إيفان الثالث مجدداً، في رسالته المؤرخة في 31 آب/ أغسطس 1492، عن رغبته في إقامة علاقات صداقة وطلب حصانة للتجار والمبعوثين الروس. وشكلت مسألة إعطاء ضمانات للأملاك التي يتركها التجار الروس المتوفون على الأراضي العثمانية، واحدة من النقاط الأساسية التي عبر عنها الدوق الكبير في رسالته[25]، فشجعه السلطان على إرسال سفير إلى الباب العالي. ولم يسمح دوق ليتوانيا وخان القبيلة الذهبية بمرور السفير العثماني في الأراضي التي تقع تحت سيطرتهما، معبرين بذلك عن عدم موافقتهما على التقارب العثماني ـ الموسكوفي. وأخيراً أرسل الدوق الكبير عام 1495 سفيره بلاشياف إلى السلطان، وكالعادة بوساطة خان القرم. وأعطى الحاكم الموسكوفي تعليمات صارمة لسفيره بتجنب أي عمل يمكن أن يفسر على أنه ولاء من سيده للسلطان. لكن بلاشياف الذي يجهل البروتوكول اتبع تعليمات سيده بشكل مبالغ فيه في استانبول. وفسر تحفظه على أنه إهانة للسلطان ما دفع الباب العالي إلى عدم مبادلة موسكو بسفارة، تاركاً العلاقات مع موسكو برعاية، السلطات العثمانية في القرم. وفي عام 1499، نقلت سفينة محملة بالبضائع التجارية التجار الروس والسفير غولو كافاستوف إلى استانبول. في هذا المنعطف كانت العلاقات البولندية ـ العثمانية متدهورة. فمنذ أن احتل جان ألبرت مولدافيا (البغدان) عام 1497 بدأت الأعمال العدوانية بين بولندا والإمبراطورية العثمانية، وقامت قوات كبيرة بقيادة بالي بيك بغزو بولندا عام 1498. وقد حثَّ مانغلي جيراي السلطان على دعم تحالف القرم ـ موسكو ضد تحالف بولندا ـ ليتوانيا. فحصل السفير الروسي هذه المرة، على ما كان سيده يتمناه بتلهف. لقد اعتبر السلطان موسكو بلداً صديقاً، ومنح التجار الروس، في فرمان إمبراطوري، ضمانات التجارة الحرة في الأراضي العثمانية. ويمكن اعتبار هذا الأمر أول امتيازات تمنح إلى روسيا. وكان إيفان الثالث حينذاك في حاجة ماسة إلى تعاون القرمانيين والعثمانيين ضد بولندا. وفي السنوات اللاحقة، نمت التجارة الروسية ـ العثمانية. وبلغت عائدات الدوق الكبير من هذه التجارة مبلغاً كبيراً وصل إلى عشرين ألف روبلٍ عام 1501[26]، رغم أن التجار الروس استمروا في شكواهم من المعاملة غير العادلة بل وحتى القرصنة من جانب المسؤولين العثمانيين في كافا.

بعد عام 1512، عندما انتهى التعاون القرماني ـ الموسكوفي وبدأت غزوات القرم ضدر روسيا، تأثرت العلاقات التجارية الروسية مع كلٍّ من القرم وكافا بشكل سلبي. ومع ذلك، رحّب سليم الأول بسفير إيڤان في استانبول وأرسل سفيره الخاص إلى موسكو مع ضمان الصداقة. كانت بولندا وليتوانيا عدواً مشتركاً دائماً لكل من موسكو واستانبول واحتاج سليم الأول إلى سلام في الغرب من أجل الاستمرار في تطبيق مخططاته في الشرق. وقد اتخذ العثمانيون في النهاية موقفاً عدائياً نحو موسكو عندما أقنع صاحب جيراي خان (1532 ـ 51) سليمان الأول بمخططات موسكو ضد قازان وأصطرخان[27].

كافا

استمرت كافا مركزاً مهماً للترانزيت بين الجنوب والشمال بالنسبة للتجارة الإقليمية في البحر الأسود حتى القرن السادس عشر. وبحسب إحصاء عثماني أجري عام 1520[28]، كان هناك حوالى 2.783 أسرة مسلمة ومسيحية في المدينة (راجع الجدول 56:I). وكانت أكثرية السكان المدنيين من المسيحيين ومعظمهم من الأرمن، الذين شكلوا حوالى 60 بالمئة من مجمل السكان. كما شكلت القوات العسكرية والمجموعات الدينية العثمانية حوالى سبعة بالمئة من السكان. وإذا قبلنا بالعدد خمسة كمُعدل لكل أسرة، يصل مجموع سكان مدينة كافا إلى حوالى 19.000 نسمة بمعدل 48 شخصاً في كل حيّ.

ثمة سجل للجمارك في كافا يغطي فترة 1487 ـ 90[29]، وهو وثيقة ثمينة تطلعنا على الحركة النشيطة لمرفأ كافا في عهد العثمانيين. فمن كافا كانت تأتي المواد الغذائية والمواد الأولية للعاصمة العثمانية ومن مناطق متعددة تمتد من القرم ومنطقة السهوب بين دينبر وأصطرخان وكذلك من موسكو، وقازان، وشركاسيا [بلاد الشركس] وجورجيا. وكانت كافا أيضاً مركز الترانزيت لعدد كبير ومتنوع من البضائع الطبيعية والمصنّعة المستوردة من استانبول، وآسيا الصغرى، وبحر إيجة وأوروبا. وشكلت الكميات الكبيرة من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، والمنتجات الحيوانية، والأسماك المملحة، والعسل، وشمع النحل، والجلود، وكذلك الرقيق، معظم المواد المصدرة من الشمال. بينما كانت منسوجات القطن والقنب تأتي من آسيا الصغرى، والحرير من بورصة، والأقمشة الصوفية من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أوروبا، وحجر الشبّ والنحاس من شمالي الأناضول والزبيب، والتين، وزيت الزيتون من بحر إيجة. وكانت التوابل تصل إلى كافا من الهند، كذلك السكر والصباغ، وكان يعاد تصديرها إلى الأراضي الشمالية من البحر الأسود (الجدولان 57:I و 58:I).

الجدول 56:I. سكان كافا، عام 1520

الجماعات	الخاضعون للضرائب	المعفيون من الضرائب
الأسر الإسلامية	760	
المسلمون غير المتزوجين	169	
الأسر المسيحية	2.013	
المسيحيون غير المتزوجين	103	
الأسر المسيحية المعتمدة على الأرامل	391	
الأساتذة في الكليات اللاهوتية		3
القضاة		3
رجال الدين الآخرون		114
محصلو الضرائب		4
الأشخاص الذين يعتمدون على خان القرم		14
قبطان البحر		1
رجال البحرية		67
رجال الحاميات		39
آخرون		9
المجموع	4.436	254

ملاحظة: كان هناك 39 حياً في المدينة.
المصدر: إحصاء عام 1520 العثماني: راجع Veinstein (1980)

الجدول 57:I. البضائع المصدرة عبر كافا من المناطق الشمالية إلى استانبول نحو عام 1470

المصدر	البضائع
القرم، منطقة السهوب إلى شمالي البحر الأسود	القمح، الطحين، العسل، الزبدة المصفاة، الأجبان، الشحم الحيواني، السمك، الكافيار، الجلود، الجلود المصنعة، الملح، وأسرجة الجياد، والسهام والنبال
آزوف، وبلاد الشركس	سمك الحفش، وسمك القدّ، والكافيار، والعسل، والرقيق
جورجيا	الحرير الخام
«روس» (روثينيا أوموسكوفي)	الأقمشة الصوفية، أدوات حديدية (سكاكين، رفوش، فؤوس)، أنياب الفقمة، الزئبق، الكتان، الفرو الثمين والرقيق

المصدر: Anhegger and İnalcik (1956).

كان التتار يزرعون القمح في القرم وفي منطقة السهوب شمالي شبه الجزيرة ويصدر من كافا عن طريق البحر، موفّراً جزءاً هاماً من موارد القمح إلى استانبول (بلغت حمولة 150 سفينة في منتصف القرن الثامن عشر). وقد شجع السوق الاستهلاكي الكبير لاستانبول بدو السهوب الرعويين على الانخراط في الزراعة إلى جانب تربية الماشية. وحوّل أعضاء من نبلاء العشائر القرمانية جزءاً من أراضيهم الرعوية في السهوب إلى أراضٍ مزروعة وأسكنوا فيها الرقيق الذين سبوهم من غزواتهم في بولندا، وروسيا وبلاد الشركس كجزء من قوة العمل الزراعية. وفي فترة 1596 ـ 1610، عندما دمرت عصابات الجلالي الزراعة في الأناضول، اعتمدت السواحل الجنوبية للبحر الأسود على القمح المزروع في القرم. ونافست مدينة كرتش التي تقع على مضيق آزوف، كافا كمركز ترانزيت رئيسي آخر لتصدير القمح، والجلود، والشحوم، والقنب، والعسل، والملح، والرقيق إلى المرافئ العثمانية التي تقع على سواحل جنوبي البحر الأسود. كما كانت كرتش تصدر أيضاً

إنتاجها الخاص من الحفش الكبير إلى هذه المرافىء في مقابل النبيذ والمنسوجات ومنتجات الجنوب الأخرى. وكانت هناك خدمة مرور من قبل سفن مواصلات خاصة مؤمنة في المضيق.

الجدول 58:I. البضائع الواصلة إلى كافا، 1487 ـ 90

البضائع	قادمة من
منتوجات قطنية	
موسلين	إيران
خيوط قطنية	استانبول، أنقره
أقمشة قطنية خشنة	المدن الأناضولية الشمالية والوسطى (بكميات كبيرة)
أغطية	أنقره
غطاء أسرّة	برغاما، بورصة، استانبول، قونيه
ملاءات الفرش	قسطمونو
مناديل يد، بطانات الأثواب	سينوب
عمامات	قونيه، أنقره، بورصة، استانبول
مآزر	بورصة، استانبول، يزد
خيم	مرزيفون
الحرير والساتان	
القفطان المطرز أقمشة مطرزة متنوعة	أماسيا، حلب، يزد، بورصة
أقمشة مخملية متنوعة	أماسيا، قسطمونو، استانبول
ساتان	أماسيا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنواع متعددة من التفتة (نسيج حريري رقيق)	
مآزر حريرية	بورصة
الكتان	
أقمشة كتانية خشنة	أوشك، أنقره، كرتش
أقمشة كتانية	
خيم روسية	كانيك، دانيزلي
أقمشة صوفية	استانبول
الجلود وفرو الحيوانات	
جلود البقر	منطقة السهوب
جلود الجياد	
جلود الجواميس	
جلود الخراف	
جلود الدلق (حيوان ذو فرو كثيف)	نجده
فرو الثعالب	قسطمونو، أنقره
جلود الخراف	شماخي
جلود متنوعة (المغرب)	شماخي
الجلود الناعمة	قسطمونو، سينوب
المنتجات الحيوانية	
أسماك	آزوف (بكميات كبيرة)
كافيار	آزوف
الأجبان	تامان
الزبدة المصفاة	تامان، آزوف، كانيك
العسل	طرابزون، استانبول، كرمان
المعادن	
الحديد	سينوب
النحاس	سينوب، قور
المراجل	قور

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القصدير	استانبول (بالأساس من إنكلتره)
سكاكين الأفلاق	استانبول (بالأساس من ستيريا)
السيوف	قونيه، بيشهير
الملح	خانات القرم (بكميات كبيرة)
التوابل والأصباغ	
الصباغ الأحمر	مرزيفون، أنقره، بورصة
الفلفل	استانبول
النيلة	استانبول
البخور	استانبول
السكر	أنقره (بالأساس من مصر وقبرص)
العفصة الجوزية	مرزيفون، قسطمونو
الأفيون	بيشهير
الحبوب	
الدُخن	تامان
القمح	آزوف، تامان (بكميات كبيرة)
الطحين	بارتين، بايبورت
أنواع أخرى	
النبيذ	طرابزون، جنوبي القرم
الجوز	بورصة
الأخشاب	كربه، خورزوف
الزبيب	توقات
الحصر	قور

المصدر: İnalcik (1992b).

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، كان الفرو الثمين واحداً من السلع الرئيسية المستوردة من الإمبراطورية الروسية في الجنوب العثماني[30]. وكانت تجارة الفرو الثمين محتكرة من قبل الحكومة الروسية لذا كان السلاطين العثمانيون يرسلون التجار التابعين للقصر الإمبراطوري مع كميات كبيرة من الذهب إلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موسكو ويطلبون من القيصر معاملة مميزة. وعام 1551 ذهب أحد هؤلاء التجار مع 10.000 قطعة من الذهب إلى موسكو. وفي موسكو، كان مسموحاً لتجار الشرق الأوسط بشراء الرقيق أيضاً، وإنما بأعداد محدودة. كما كانت بضائع غربي أوروبا، بما فيها القصدير والمنسوجات، متوفرة أيضاً في موسكو. ويتبين من خلال قيمة البضائع المصادرة من قبل الموغاير أو القوزاق في السهوب، والتي تراوحت بين 40.000 إلى 70.000 قطعة ذهبية، أن حجم القوافل العثمانية التي تنتقل بين كفه وآزوف أو موسكو يجب أن يكون كبيراً جداً.

تجارة الرقيق

شكلت الضرائب على الرقيق والرسوم الجمركية في القرم، المصدر الرئيسي لأهم مصادر عائدات الخزانة العثمانية، وبلغت 1.310.000 أقجة أي ما يعادل 21.000 دوكا ذهبية عام 1520[11]. وفي سنتي 1577 ـ 78 قدرت عائدات الضرائب على الرقيق لفترة أربعة عشر شهراً بتسعة وعشرين بالمئة من مجموع عائدات المقاطعات العثمانية في القرم. وقد ارتفعت قيمة الضرائب على الرقيق من 620.000 عام 1520 إلى 650.000 عام 1529. وكانت الرسوم الجمركية في كفه 4.2 بالمئة من القيمة على الواردات والصادرات عن طريق البحر. ومن الواضح أن الضريبة على الرقيق كانت أعلى، وقد حسبت على أساس 256 أقجة، أي حوالي أربع دوكات ذهبية على الرأس. وكان سعر السوق للعبد العادي في المدن العثمانية الكبيرة يتراوح بين 25 و30 قطعة ذهب في النصف الثاني من القرن الخامس عشر[12].

كان الرقيق في الدولة الإسلامية، وفي المجتمع العثماني بشكل خاص، [illegible] ولا على [illegible]، إذ لم يكونوا يستخدمون فقط في الخدمات المنزلية [illegible] أيضاً في الحملات العسكرية والإنتاجية. في القرون السابقة كان العبيد يستخدمون [illegible] في الأراضي [illegible] العسكرية [illegible] [illegible] الرقيق [illegible] وفي [illegible] على الأكثر [illegible] [illegible] الرقيق [illegible] وفي [illegible] الإسلامي [illegible] الإسلامي [illegible] كان مسموحاً للعبد أن [illegible]

موسكو ويطلبون من القيصر معاملة مميزة. وعام 1551 ذهب أحد هؤلاء التجار مع 10.000 قطعة من الذهب إلى موسكو. وفي موسكو، كان مسموحاً للتجار القادمين من الشرق الأوسط بشراء الرقيق أيضاً، وإنما بأعداد محدودة. كما كانت بضائع غربي أوروبا، بما فيها القصدير والمنسوجات، متوفرة أيضاً في موسكو. ويتبين من خلال قيمة البضائع المصادرة من قبل النوغايز أو القوزاق في السهوب، والتي تراوحت بين 40.000 إلى 70.000 قطعة ذهبية، أن حجم القوافل العثمانية التي تنتقل بين كافا وآزوف أو موسكو يجب أن يكون كبيراً جداً.

تجارة الرقيق

شكلت الضرائب على الرقيق والرسوم الجمركية في المرافىء القرمانية أهم مصادر عائدات الخزانة العثمانية، وبلغت 1.310.000 أقجة أي ما يعادل 21.000 دوكا ذهبية عام 1520[31]. وفي سنتي 1577 ـ 78 قدّرت عائدات الضرائب على الرقيق لفترة أربعة عشر شهراً بتسعة وعشرين بالمئة من مجموع عائدات الممتلكات العثمانية في القرم. وقد ارتفعت قيمة الضرائب على الرقيق من 620.000 عام 1520 إلى 650.000 عام 1529. وكانت الرسوم الجمركية في كافا 4.2 بالمئة من القيمة على الواردات والصادرات عن طريق البحر. ومن الواضح أن الضريبة على الرقيق كانت أعلى وقد حسبت على أساس 256 أقجة، أي حوالى أربع دوكاتٍ ذهبية على الرأس. وكان سعر السوق للعبد العادي في المدن العثمانية الكبيرة يتراوح بين 25 و50 قطعة ذهبية في النصف الثاني من القرن الخامس عشر[32].

كان الرقيق في الدول الإسلامية، وفي المجتمع العثماني بشكل خاص، أساسياً ولا غنى عنه، إذ لم يكونوا يُستخدمون فقط في الخدمات المنزلية وإنما أيضاً في المجالات العسكرية والاقتصادية. في القرون السابقة كان العبيد يستخدمون بكثافة كعمال زراعيين في الأراضي المستصلحة التابعة للنخبة العسكرية. ورغم استقرارهم كعائلات فلاحية، احتفظ العبيد المعتقون بوضعهم كرقيق لقرون طويلة. وفي حالات أخرى اندمجوا على الأكثر بمجموع الرعايا، الفلاحين الأحرار. بل إن الحرفيين الحضريين استخدموا عمل الرقيق، المنظم بحسب القانون الإسلامي بعقود خدمة محددة[33]. وفي ظل هذا النظام الإسلامي كان مسموحاً للعبد أن يعمل بشكل مستقل وأن يحتفظ بمدخوله حتى يصبح

عدت هذه المؤسسة إضافة إلى
ب فاعله على التناقص المستمر
صناعة الأقمشة المطرزة السميكة
ناعات في بورصة كما في إيطاليا
والجنويون يشترون الرقيق بانتظام
دان العربية وأيضاً للأعمال الزراعية
جنويين في البحر الأسود ضربة كبيرة
تصدير الرقيق عام 1453.

وحدها تعتمد على الرقيق وإنما أيضاً
طورية العثمانية. وقد أدى هذا الطلب إلى
مدينية مثل استانبول وبورصة، ولعب دور
سبي للقوات العثمانية على التخوم خلال
يجلبون دائماً أسعاراً جيدة في أسواق الرقيق
السادس عشر واجه العثمانيون مقاومة شرسة
ي شهد فيه السوق العثماني تنامياً على طلب
مورد الرئيسي للرقيق وانخرطوا في غزوات رقيق
س. وأصبحت تجارة الرقيق في الواقع المصدر
. وكانت أي غزوة قرمانية غير ناجحة تستتبع بأزمة
رقيق في روسيا وبولندا في الفترة الممتدة بين 1514 ـ
بات الضريبية لعام 1578، تم استيراد 17.502 عبداً
[34]. وتراوح سعر العبد العادي بين عشرين وأربعين
رة. وكان هذا السعر يقابل كلفة معيشة فقير بالغ لفترة
. ونعطي الحسابات المعتمدة على المصادر الروسية[36]
سنوات 1607 ـ 17، و26.840 في فترة 1632 ـ 45. كان
وحدها، على ما يروى 50.000 أسير حصل عليهم صاحب
عام 1539[37]. ويمكننا القول بأمان إن عدد الرقيق السنوي
لمصدرين، بولندا ـ موسكو وبلاد الشركس، وصل إلى مـ
ي فترة 1500 ـ 1650.

بإمكانه عتق نفسه بعد فترة محددة في العقد. ساعدت هذه المؤسسة إضافة إلى تشجيع الإسلام على تحرير الأرقاء كعمل خيري يثاب فاعله على التناقص المستمر في أعداد الرقيق في المجتمع العثماني. وكانت صناعة الأقمشة المطرزة السميكة عملاً متخصّصاً كثيف العمالة؛ لذا فإن هذه الصناعات في بورصة كما في إيطاليا اعتمدت بشدة على عمل الرقيق. وكان البنادقة والجنويون يشترون الرقيق بانتظام من الشرق لأسواق الرقيق في إيطاليا وفي البلدان العربية وأيضاً للأعمال الزراعية في مستعمراتهم في الشرق. وتلقت تجارة الجنويين في البحر الأسود ضربة كبيرة عندما فرض محمد الثاني سيطرة صارمة على تصدير الرقيق عام 1453.

ومن الواضح، أنه لم تكن الدولة لوحدها تعتمد على الرقيق وإنما أيضاً قطاعات مختلفة من الاقتصاد في الإمبراطورية العثمانية. وقد أدى هذا الطلب إلى بروز سوق نشط جداً للرقيق في مراكز مدينية مثل استانبول وبورصة، ولعب دور حافز قوي في الغزوات ونشاطات السبي للقوات العثمانية على التخوم خلال القرون الثلاثة الأولى: كان الأسرى يجلبون دائماً أسعاراً جيدة في أسواق الرقيق الأساسية. إلا أنه بعد منتصف القرن السادس عشر واجه العثمانيون مقاومة شرسة على الحدود الغربية في الوقت الذي شهد فيه السوق العثماني تنامياً على طلب الرقيق. ولذلك أصبح تتار القرم المورد الرئيسي للرقيق وانخرطوا في غزوات رقيق في بولندا، وزوسيا وبلاد الشركس. وأصبحت تجارة الرقيق في الواقع المصدر الرئيسي لدعم الاقتصاد في القرم. وكانت أي غزوة قرمانية غير ناجحة تستتبع بأزمة اقتصادية. وتكثفت غزوات الرقيق في روسيا وبولندا في الفترة الممتدة بين 1514 ـ 1654. وعلى ضوء أرقام العائدات الضريبية لعام 1578، تم استيراد 17.502 عبداً إلى كافا في هذا العام لوحده[34]. وتراوح سعر العبد العادي بين عشرين وأربعين دوكا ذهبية خلال هذه الفترة. وكان هذا السعر يقابل كلفة معيشة فقير بالغ لفترة سنتين أو ثلاث سنوات[35]. وتعطي الحسابات المعتمدة على المصادر الروسية[36] الرقم 100.000 أسير في سنوات 1607 ـ 17، و26.840 في فترة 1632 ـ 45. كان هناك من بلاد الشركس لوحدها، على ما يروى 50.000 أسير حصل عليهم صاحب جيراي خان في حملته عام 1539[37]. ويمكننا القول بأمان إن عدد الرقيق السنوي المستورد من هذين المصدرين، بولندا ـ موسكو وبلاد الشركس، وصل إلى ما يزيد على 10.000 في فترة 1500 ـ 1650.

وكانت مصر المصدر الهام الآخر للرقيق. وبحسب سجل الجمارك في مرفأ أنطاليا بتاريخ 1559[38]، شكل الرقيق الأسود، ذكوراً وإناثاً، من بين الأنواع المختلفة الكثيرة المستوردة من مصر عن طريق أنطاليا بحراً، الحجم الأكبر لهذه التجارة. وكانت الكثير من السفن تنقل الرقيق بشكل حصريّ. وعلى سبيل المثال، أحضر تاجر الرقيق سيدي علي، ثمانية عشر عبداً أسود من مصر في حملة واحدة. وكان الرقيق الأسود المستورد عبر أنطاليا يذهب إلى المدن الأناضولية، وبالأخص إلى قونيه وبورصة. ومن أنطاليا كان الرقيق الأبيض يشحن إلى سوريا ومصر، ولكن بكميات أقل بكثير من الرقيق الأسود.

كانت الدولة العثمانية كأي مجتمع ما قبل صناعي، تعتمد على القوة البشرية في كل أنواع الأعمال، وكانت هذه الأعمال بدورها تعتمد على التدفق النظامي والمستمر للعبيد. ولقد أمن عمل الرقيق القوة البشرية ليس فقط للجيش الإمبراطوري والبحرية وإنما أيضاً لأعمال البناء الضخمة[39] والمواصلات. لكن حتى في هذه المجالات، باستثناء الخدمة عند أسر النخبة الكبيرة، تراجع عمل الرقيق مع مرور الوقت لأسباب عديدة. فمنذ القرن السابع عشر وما بعده، أخذت سلطة السلطان تضعف تدريجياً كما لم تعد الحروب، نتيجة لذلك، تلاقي النجاحات كما في السابق. وفي نفس الوقت أصبح من الصعب ملاحقة العبيد الهاربين، مما أدى إلى ارتفاع أسعار العبيد ارتفاعاً كبيراً[40].

طريق بورصة ـ استانبول ـ آق كرمان ـ لفوف

تعود أولى الوقائع عن المواصلات التجارية بين لفوف وآق كرمان عبر مولدافيا (البغدان) إلى القرن الرابع عشر[41]. فقد كان الجنويون مهتمين بإقامة علاقات تجارية مع الأجزاء السفلى من أمارة مولدافيا عام 1386. (وكان يحكم هذه المنطقة حينها أمير تتاري مسيحي يدعى ديمتري)[42]. وقد حصل تجار لفوف على امتيازات تجارية هناك عام 1409، وفتح الجنويون أول مصنع لهم في آق كرمان بعد هذا التاريخ بسنتين. وتم عندها استيراد البضائع الشرقية، الفلفل، والحرير والأقمشة الحريرية، وكذلك النبيذ اليوناني إلى آق كرمان عبر القرم من قبل جنويي بيرا. وكان «الروس» وكذلك البولنديون، والألمان، والأرمن، واليهود والتتار، في هذه الفترة، نشطين جداً على «طريق مولدافيا»، إلا أن الأرمن، الذين حصلوا على

امتيازات التجارة في كل روثينيا عام 1402، سيطروا على هذه التجارة وحافظوا على موقعهم هذا خلال القرن الخامس عشر[43]. وكان قائد القافلة على طريق آق كرمان ـ لفوف ـ دائماً أرمنياً.

يعود الاهتمام العثماني بالسيطرة على تجارة الجنوب ـ الشمال إلى بداية القرن الخامس عشر عندما برزت مرافىء الدانوب الأدنى وآق كرمان كأسواق أساسية لهذه التجارية. وقد حاول العثمانيون في عهد محمد الأول احتلال كيليا وآق كرمان عام 1420[44]. وحصلوا على مواقع أساسية في الدانوب الأدنى باحتلالهم جيورجيو (يارجوجو) على الضفة اليسرى للدانوب عام 1419. وفي نفس الفترة، حاول الهنغاريون أيضاً فرض سيطرتهم على الدانوب الأدنى، بعد أن أدركوا الأهمية الكبرى لهذه المنطقة. ومن المهم الإشارة إلى أن أولوغ محمد، خان القبيلة الذهبية، قد اقترح على مراد الثاني عام 1428، العمل معاً للقضاء على «الفلاش (الأفلاق) الكفرة» الذين يحتلون أراضي داخل مقاطعتهم[45]. وقد استمر خانات القرم في اتباع سياسة التعاون هذه في الفترات اللاحقة.

ولذلك أصبحت كيليا، خلال القرن الخامس عشر، وهي بوابة العبور بين البحر الأسود وشرقي ووسط أوروبا عبر الدانوب وترانسلفانيا، واحدة من القضايا الأكثر أهمية في النزاع بين هنغاريا والعثمانيين. وما دام بإمكان العثمانيين الحفاظ على سيادتهم على الأفلاق كان بإمكانهم السيطرة على كيليا.

في عام 1428، تمكن المولدافيون (البغدان) من احتلال كيليا، مستفيدين من الحملة العسكرية العثمانية ضد فويفود الأفلاق دان الثاني، فأغلقوا بذلك مدخل هنغاريا إلى البحر الأسود. وعندما أجبر جون هونيادي عام 1448، البغدانيين على إعادة كيليا إلى تبعيته، أي إلى فويفود الأفلاق، وأقام حامية هنغارية هناك، جدد العثمانيون هجماتهم على المدينة. والمهم هذه المرة هو مشاركة البحرية العثمانية في هذه العمليات. وفي هذا الوقت، وبدافع المصالح التجارية والمالية المتنامية، انخرط الهنغاريون، والدولة العثمانية، وبولندا، وكذلك الحكام المحليون والجنويون في شبكة معقدة من العلاقات.

اتبعت الأفلاق والبغدان، كدولتين فاصلتين، سياسة محسوبة بدقة مع الدولة العظمى. فمنذ أوائل القرن الخامس عشر، دخل فويفود البغدان في صراع مع

الجنويين حول احتكارهم للتجارة. وفي القرن الخامس عشر، كانت آق كرمان واحدة من المراكز الجنوية للتجارة في البحر الأسود إلى جانب كافا وآزوف. ولكسر احتكار الجنويين للتجارة العالمية، أعطى الفويفود امتيازات تجارية للبنادقة. وقرر السنات (مجلس العموم) إرسال قافلة (مودا) البحر الأسود لزيارة آق كرمان. إلا أن التجارة هناك لم تثبت فعاليتها وتم التخلي عن هذا المشروع.

وفضل فويفود البغدان الأرمن والفلاش. وفي النهاية، في عام 1455، استغل الفويفود باترو الاحتلال العثماني لبيرا، واستولى على قلعة لاريتش الجنوية على ثغر الدنيبر. وبشكل عام، فإن هذه السياسة الفعالة بتفضيل التجار المحليين كانت وإلى حد كبير السبب في ظهور «طريق البغدان» وازدهار التجارة المناطقية في البحر الأسود على حساب المستعمرات الجنوية[46].

تظهر الوثائق الرسمية لمدينة لفوف أن بورصة كانت المركز التجاري الأساسي الذي تدفقت منه البضائع الشرقية على طول ما يسمى بطريق البغدان[47]. وكان التجار الجنويون من بيرا وكافا، وتجار آق كرمان وياش، عاصمة البغدان، وحتى تجار لفوف يحصلون على البضائع الشرقية مباشرة من بورصة. ورغم أن الأرمن وجنويي بيرا حافظوا على موقع مسيطر في هذه التجارة، إلا أن الفلاش وتجار لفوف قاموا أيضاً بزيارة بيرا وبورصة لشراء هذه البضائع. ففي عام 1449 مثلاً، قام تاجر من لفوف يدعى جوهانس سيماكفال بزيارة بورصة واشترى فلفلاً بقيمة 4.000 دوكا ذهبية. وكان يمثل باترو مانو، وهو تاجر بغداني من ياش وقد أعطاه بضائع لبيعها في آق كرمان[48]. ومن الواضح أن منتوجات محلية كثيرة كانت تباع في آق كرمان لشحنها إلى استانبول أو كايوس، وكانت أثمانها النقدية تستخدم لشراء البضائع الشرقية من سوق بورصة. ويوضح هذا المثال النمط الاعتيادي لهذه التجارة.

من ناحية أخرى، فإن التجار المسلمين من بورصة وسوريا كانوا يتاجرون في لفوف. وقد ذكر أن شخصاً يدعى «أبو بكر الدمشقي» ومرافقه «حجي أحمد» كانا يتاجران في لفوف بالاتفاق مع برنابس الجنوي من غلطة. لذا لم يكن مفاجئاً أن تشمل الامتيازات التجارية التي أصدرها لاديسلاس في 6 تموز/ يوليو 1444، المسلمين (باسرماني، سراساني، باغاني) من بين التجار المسموح لهم القيام

بعمليات تجارية بالجملة في لفوف. وإلى جانب المسلمين ذكر أيضاً اليونان، والأرمن، والتتار، واليهود والإيطاليون في الوثيقة نفسها. ويبدو أن جنويي بيرا كانوا في مقدمة التجار الذين اشتروا الفلفل، والحرير والأقمشة الحريرية في بورصة، وأصبحت بيرا السوق التجارية الرئيسة لمثل هذه البضائع بالنسبة للتجار القادمين من كافا، ولفوف، وآق كرمان وكيليا. كما تذكر سجلات المحاكم الشرعية لبورصة التي تعود لثمانينيات القرن الخامس عشر[49]، عدداً من التجار «الفرنك» (الإيطاليين) الذين يقومون بأعمال في بورصة، مما يثبت هذا الوضع. وبالطبع، كان هناك تجار جنويون ينقلون البضائع الشرقية إلى مناطق أبعد، كالمرافئ الشمالية للبحر الأسود، إلا أنه يبدو أن التجار «المحليين» قد حلوا محلهم منذ أوائل منتصف القرن الخامس عشر[50]. والآن، أصبح الأرمن والألمان من لفوف هم الذين ينقلون، وبشكل أساسي، البضائع الشرقية من بيرا إلى آق كرمان ولفوف.

ويبدو أن الأرمن المقيمين في القرم والمراكز التجارية في الأفلاق، والبغدان وبولندا قد لعبوا دوراً محورياً في هذه الفترة. وكان هؤلاء الأرمن لكونهم مهاجرين من شرقي الأناضول والقرم، يتكلمون التركية والعديد منهم كان يحمل أسماء تركية، ولذلك شعروا بالارتياح تحت السيطرة العثمانية. وكثيراً ما تقابلهم كتجار في سجلات المحاكم الشرعية في بورصة، وغلطة وكافا. ولأنهم كانوا يقومون بخدمة أمراء الأفلاق كتجار، ومستشارين ومرتزقة، فقد لعبوا دوراً رئيسياً في إقامة طريق الأفلاق خلال القرن الخامس عشر.

وعلى أي حال، كانت هذه بداية سياسة إبعاد السيطرة الإيطالية عن البحر الأسود، وقد اكتسبت هذه السياسة زخماً كبيراً مع السيطرة العثمانية على المنطقة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وتظهر سجلات الجمارك العثمانية لفترة 1480 - 1500[51] سيطرة كاملة من قبل التجار «المحليين»: المسلمين الأتراك، والأرمن، واليونانيين واليهود، وهم جميعهم الآن رعايا عثمانيون. إلا أنه ينبغي أن نلحظ أن الجنويين قد حافظوا على الريادة في تجارة المسافات الطويلة في المنطقة في تصديرهم للقمح، والسمك المملح، والكافيار، وشمع النحل، والجلود والرقيق.

ويمكن من خلال وثائق لفوف التي تعود لفترة 1441 ـ 48[52] أن نميز ثلاث فئات من البضائع في هذه التجارة. تضمنت هذه التجارة بغالبيتها المنتجات الطبيعية لمنطقة آق كرمان ـ كيليا ـ البغدان: القمح، والسمك، والكافيار، والماشية، والجلود وشمع النحل. أما الفئة الثانية فقد ضمت «البضائع الشرقية»، وأهمها الفلفل، والأقمشة الحريرية من بورصة، ونبيذ بحر إيجة، والقطن والسجاد. وكانت منسوجات بورصة الثمينة المطرزة تحظى بشكل خاص بإعجاب الأمراء والنخبة كمنتجات كمالية فخمة. وكانت جزية الأفلاق إلى ملك بولندا تضم هذه الأقمشة الثمينة.

تكوّنت الفئة الثالثة من البضائع من الأقمشة الصوفية الفاخرة من فنلندا، وإنكلترة، وفلورنسا، وسيليزيا (غورليتز) وبولندا، والأدوات المصنعة من المعادن من وسط أوروبا وجنوبي ألمانيا. وقد شكلت هذه البضائع الواردات الأساسية القيّمة جداً بالنسبة للعثمانيين.

وبينما كانت البضائع المستوردة إلى لفوف من بورصة تمر بشكل رئيسي عن طريق الأرمن، كان تجار لفوف يسيطرون على البضائع المستوردة ذات المنشأ الغربي. ومن المهم الإشارة إلى أن المعاملات كانت غالباً تتم بالتسليف، كما ذكرت المقايضة أيضاً كوسيلة تبادل.

وقد تميز تكثيف العلاقات التجارية بين الأراضي العثمانية والأفلاق، والبغدان وبولندا بزيادة استخدام النقود العثمانية، الأقجة وكذلك أيضاً «القطع الذهبية التركية» إلى جانب النقود الذهبية التابعة للبندقية وهنغاريا. وتعود أولى الإشارات للنقود الذهبية العثمانية في البغدان (دوكاتان تركيش)[53] ـ وهي تقليد عثماني للدوكا الذهبية البندقية ـ لعام 1431. أما في لفوف، فقد كانت النقود الذهبية العثمانية تتداول على نطاق واسع.

في عام 1455، أجرى فويفود البغدان إصلاحاً مالياً يهدف إلى تعديل نقود البغدان لتوازي الأقجة العثمانية. وأجرى فويفود الأفلاق إصلاحاً مماثلاً عام 1452، متخلياً بذلك عن النظام الهنغاري[54]. وفي كلا الحالتين، فإن الهدف الفعلي لهذا الإصلاح كان جعل العملة رائجة في الأسواق العثمانية. وهكذا أصبحت التجارة من الجنوب، بعد الاستيلاء على القسطنطينية وبيرا، تحت سلطة العثمانية التامة.

كانت تجارة الاستيراد والتصدير بين الجنوب والشمال تعتمد بشكل مطلق على حركة المرور عبر كيليا وآق كرمان، كما أن الحياة الاقتصادية للبغدان كانت تعتمد على التوافق مع السلطان. ولا بد من أن يكون السلطان من جانبه قد لاحظ أهمية هذه التجارة بالنسبة لبورصة، لتموين وازدهار عاصمته الجديدة استانبول. وتم توقيع معاهدة لدفع الجزية من قبل باترو أرون، ومن الواضح أنها تمت بعد مهاجمة البحرية العثمانية لآق كرمان عام 1454[55]. وشكل الامتياز الذي منحه محمد الثاني إلى تجار آق كرمان في سنة 1456 حلقة الوصل الضرورية في تجارة الدولة العثمانية مع بولندا. وقد نصّ على «أنه من الممكن لتجار آق كرمان في أراضيه [باترو] أن يأتوا بالسفن ويتاجروا ويعقدوا الصفقات ويشتروا في أدرنة، وبورصة واستانبول؛ [وأنا أتعهد] بأن رجالي، البكوات، والصوباشي، والسباهيين وغيرهم لن يلحقوا أي أذىً شخصي بهم أو ببضائعهم»[56].

ويبدو أن الاعتبارات الاقتصادية ـ المالية في عهد أسطفان الكبير (1457 ـ 1504)، كانت السبب الرئيسي لتغير العلاقات بين البغدان، والدولة العثمانية وبولندا. فقد فرضت مصالح أسطفان الاقتصادية المباشرة مع الدولة العثمانية وبولندا عليه تنازلات لكلا الدولتين خلال فترة 1460 ـ 70. وضمنت هذه السياسة نمو التجارة مع الدولة العثمانية[57]. وقد تكامل اعترافه بالحرية الكاملة لتجارة الترانزيت التي يقوم بها تجار لفوف عام 1460 في الواقع مع منح محمد الثاني حق حرية التجارة لباترو أرون واتفاق التجارة البولندية ـ العثمانية في عام 1460. وقد كسب أسطفان من هذه التجارة مدخولاً سنوياً جيداً من العائدات الضريبية. فعلى الحدود كان على التجار الأتراك أو الأفلاق أن يدفعوا «قطعتين ذهبتين تركيتين» عن كل عربة من الحمولة القيّمة من الفلفل والأصواف.

سيطر الفويفود أسطفان عام 1465 على كيليا وبضمها إلى آق كرمان التي كانت تحت سيطرته، أصبح يسيطر بشكل كامل على التجارة بين شرقي ووسط أوروبا والبحر الأسود من جهة، وبين جنوبي الدولة العثمانية وبولندا من جهة أخرى. ويبدو أن أزمة الأفلاق بين أعوام 1458 ـ 62، والتي شملت البغدان، وهنغاريا والدولة العثمانية، كان لها أساس اقتصادي. إذ نافست طريق الأفلاق ـ براسوف طريق البغدان، ولعبت كيليا، التي كانت عندئذ مرفأً تابعاً للأفلاق، دوراً هاماً في هذه التجارة.

كان لتجار الأفلاق شبه احتكار للتجارة الدولية على الدانوب بين شرقي ـ وسط أوروبا والدولة العثمانية، وسعوا إلى تحويل التجارة عن طريق لفوف ـ آق كرمان نحو أراضيهم الخاصة. وقد وُعد فلاد دراكول في امتيازاته التجارية لعام 1439، بحرية التجارة ليس فقط في الأفلاق وإنما أيضاً في «الأراضي العثمانية». ثم إن فويفود الأفلاق، فلاد المخوزق (1448، 1456 ـ 62، 1466)، أراد حصة أكبر من أرباح التجارة وسعى لحماية مصالح تجار الأفلاق. فقام بدعم من الهنغاريين بثورة ضد السلطان، وانتصر على قوة عثمانية عام 1458. ولاحقاً عام 1461 ـ 62، عندما كان السلطان مشغولاً بحملة في طرابزون، استولى على جيورجيو، المعبر العثماني على الضفة اليسرى لنهر الدانوب، ونهب وأحرق عدداً من المرافىء العثمانية على النهر. إلا أن الوضع الدقيق للأفلاق بين هنغاريا والدولة العثمانية، والذي ظهر في تبعية الأفلاق المزدوجة منذ عام 1394، حُسم أخيراً لصالح العثمانيين بعد الحملة العسكرية لمحمد الثاني عام 1462.

في صيف عام 1462، انتقم محمد الثاني بإحراق بريلا، المرفأ الرئيسي لتجارة الأفلاق ـ هنغاريا، واستخدم البحرية العثمانية وقوات البغدان لمهاجمة كيليا، حيث كانت تقوم حامية هنغارية بالدفاع عنها. ونصبّ السلطان رادو الثالث (1462 ـ 74) على عرش الأفلاق، وقد أثبت أنه كان تابعاً مخلصاً للعثمانيين. وبذلك عزز السلطان وضع الدولة العثمانية ومصالحها التجارية في حوض الدانوب الأدنى ضد التدخل والمنافسة الهنغارية. وكما أشرنا سابقاً، فقد سيطر فويفود البغدان على كيليا بعد ثلاث سنوات لتثبيت سيطرته الكاملة على هذه التجارة. ومن الواضح أن العثمانيين قد قبلوا هذا الوضع الجديد، لأن أسطفان كان تابعاً مخلصاً وضمن المصالح التجارية للرعايا العثمانيين. لقد جعلت حاجة استخدام الطرق: طريق التوابل ـ الحرير الأوروبية عبر بورصة والمرافىء الدانوبية العثمانية من جهة والطريق الهنغارية التي تمر عبر براسوف ـ نغيفاراد من ناحية ثانية، من ازدواجية الاعتماد على العثمانيين والهنغاريين ضرورة للأفلاق.

ومنذ عام 1473 بدأت العلاقات الجيدة بين فويفود البغدان والسلطان تتراجع[58]، لأن محمد الثاني أراد أن يسيطر سيطرة كاملة على أسواق تجارة الجنوب ـ الشمال بما فيها آق كرمان وكافا في الشرق، وكيليا والمرافىء الدانوبية

في الغرب. ففتح كافا ومستعمرات جنوبية أخرى في شمالي البحر الأسود عام 1475.

بعد الفتح العثماني لكيليا وآق كرمان عام 1484، سادت حالة من الحرب المفتوحة بين العثمانيين من جهة والبغدان وبولندا من جهة أخرى. وقاوم أسطفان أمير البغدان، الذي أصبح تابعاً لبولندا، الضغوط العثمانية. إلا أنه أدرك أخيراً أن بقاءه في الحكم يعتمد على توصله إلى توافق مع العثمانيين وتجديد تبعيته للسلطان. ورغم اتفاقية السلام المؤقتة، فإن بولندا ظلت مهتمة بالسيطرة على البغدان وسواحل البحر الأسود من دينستر إلى الدنيبر، وهي منطقة تدَّعي ليتوانيا ملكيتها منذ أن احتُلت مؤقتاً من قبل الدوق الكبير فيتولد في أوائل القرن الخامس عشر. كما دفعت مخططات الملك البولندي جون ـ ألبرت (1492 ـ 1501) الطموحة للسيطرة على طريق البغدان ومرافىء كيليا وآق كرمان أسطفان إلى مزيد من التعاون مع العثمانيين. وقد تعرض جون ـ ألبرت إلى هزيمة ساحقة في البغدان عام 1497. وفي العام التالي، انضمت قوات أسطفان إلى فرق الحدود العثمانية بقيادة سنجق بيك سيليسترا، بالي بيك، في غزوة مدمرة في الأراضي البولندية.

ولاحقاً، كانت الشروط التي وضعها العثمانيون للسلام والصداقة مع بولندا، في عهد سليمان الأول، كما ذكرت في مراسلاتهما، تركز دائماً على ضمان أمن الطرق التجارية للتجار العثمانيين بين آق كرمان ولفوف. وكانت إحدى الشكاوي البولندية أن التجار العثمانيين، ومعظمهم أرمن ويونانيون، كانوا يتجنبون خطوط الرحلات الاعتيادية ومراكز الجمارك وينتقلون عبر مناطق غير مأهولة. وكان هناك همٌّ دائم يتعلق بأمن طريق البغدان خلال القرن السادس عشر.

لم يشمل الصراع في الواقع طريق آق كرمان ـ لفوف فحسب وإنما أيضاً مساحة أوسع تضم منطقة السهوب بين دوبروجا وخانات القرم. فهناك كان القوزاق في منطقة حدود بولندا والتتار في سهوب آق كرمان ـ دوبروجا منخرطين في صراع حاد للسيطرة على منطقة السهوب. وهذا ما سيدفع الدولتين العثمانية والبولندية إلى سلسلة من الصراعات في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

كيليا وآق كرمان

تمكن العثمانيون بحلول عام 1484 من فرض سيطرتهم الكاملة على أهم ثلاثة مرافىء شمالي البحر الأسود، وهي بالتحديد كافا، وآق كرمان وكيليا، فازدهرت كمراكز للتجارة بين شرقي أوروبا وعاصمتهم، المتنامية بسرعة، على البوسفور. ولقد لاحظنا في السابق الدور الهام لكافا في تجارة أوروبا الشرقية. وتشكل سجلات الجمارك العثمانية لسنوات 1495 ـ 1504[59] مصدراً رئيسياً لمعلوماتنا عن التجارة عبر مرافىء آق كرمان وكيليا في ظل العثمانيين.

وبحسب هذه المصادر، كانت السفن تقوم بحركة دائرية إذ تتنقل بالتتابع بين استانبول، وسينوب، وكافا، وآق كرمان وكيليا لتعود مجدداً إلى استانبول. وفي هذه الفترة كان معظم ربابنة البحر الذين يتنقلون بين كافا، وآق كرمان، وكيليا شمالي البحر الأسود وطرابزون، وسينوب، وسمسون واستانبول على السواحل الجنوبية، من اليونان والأتراك، وجميعهم من الرعايا العثمانيين (مثلاً قسطا اليوناني من طرابزون، وباباس من طرابزون، وياني شارمو من ميسيفري، التركي علي من غاليبولي، ومنتشا من سمسون). وكان التجار الجنويون من غلطة أو كايوس يقومون بزيارة هذه المرافىء إلا أنه لم يسجل تقريباً أي ربان جنوي في هذه الفترة (لوسيان فرنك، مثلاً، ومن الواضح أنه تاجر جنوي، اشترى 15 برميلاً خشبياً من السمك في كيليا عام 1496).

كانت السفن القادمة من استانبول تحمل إلى كيليا منتجات بحر إيجة، مثل الزبيب، والتين، والبندق، والجوز، والقطن، والأرز والنبيذ. وفي طريق عودتها كانت تنقل من كيليا الحفش وسمك القدّ المحفوظ بالمياه المالحة، والكافيار، وكانت هذه المصدرات الرئيسية إلى استانبول والمستعمرات الإيطالية في بحر إيجة وإيطاليا. كان تجار الماشية المقيمون في آق كرمان بمعظمهم تجاراً وجزارين أتراكاً. وكانوا يرسلون عبر البحر بانتظام أعداداً كبيرة من الأغنام والأبقار إلى استانبول. وشكلت الجلود معظم البضائع المصدرة من كافا، وآق كرمان وكيليا إلى جنويي كايوس إلى أن احتل العثمانيون هذه الجزيرة عام 1566. وقد صدّر هؤلاء التجار من كيليا لوحدها بين 16 آذار/ مارس و12 حزيران/ يونيو 1496، أكثر من 3.200 جلد بقر أي ما تعادل قيمته 85.000 أقجة. وكذلك فإن كميات كبيرة من

المورينا أو سمك القدّ، والملح والشحم الحيواني تم تصديرها من الأفلاق عن طريق آق كرمان وكيليا. كما أصبحت كيليا أيضاً واحدة من مراكز الترانزيت الأساسية للرقيق الذين أسروا في الشمال. وكان حراس حاميات أوزو وآق كرمان مشاركين وبشكل كبير في تجارة الرقيق.

ويشير تقرير لملتزم مرفأ كيليا، يعود لعام 1505، إلى أهمية النبيذ المصدر من بحر إيجة إلى بولندا وموسكو.

> كان السمك الذي يصطاد ويصدر من مرفأ كيليا [كما يذكر التقرير] يباع بمعظمه إلى السفن التي تحمل النبيذ من الأراضي الواقعة تحت سيطرة البندقية. كانوا يحضرون النبيذ إلا أنه لم يكن يباع في كيليا. بعد دفع الرسوم الجمركية، كانوا يمرون بالترانزيت إلى بولندا وموسكو، وفي هذين البلدين كان يتم تبادل النبيذ بالمنتجات المحلية التي تفرض عليها الضرائب ثانية عند مرورها في كيليا. ولذا حقق العثمانيون عائدات مالية كبيرة من هذه التجارة. لكن نظراً لأن سفن النبيذ لم تعد تمر الآن في هذا المرفأ، فإن العائدات من الجمارك ومن بيع السمك، المقدرة بثلاثمئة ألف أقجة في السنة، قد ضاعت.

ومن الواضح، على ضوء هذا التقرير، أن العثمانيين قد سمحوا للبنادقة بإحضار النبيذ من جزيرة كريت إلى كيليا حتى العقد الأخير من القرن السادس عشر. وكان النبيذ يأتي إلى كيليا أيضاً من الأراضي العثمانية عبر المرافىء الدانوبية في فيدين وسلستريا، أو مرافىء شرقي بلغاريا في فارنا وميسيفري، وكذلك من طرابزون. وكان الطلب كبيراً على النبيذ الفاخر من مونمفاسيا، في كل من غلطة، وسمسون وسينوب، وكان موجوداً في كيليا. ولا يمكننا ملاحظة أي تغيير في نمط التجارة بين الجنوب والشمال عبر كيليا في فترة 1470 إلى 1570. ففي مجمل هذه الفترة، كانت البضائع الأساسية المصدرة من منطقة السهوب في الشمال تتضمن الحبوب، واللحوم، والسمك، والجلود والفرو، والجياد والرقيق، بينما تضم البضائع المستوردة الفواكه المجففة، والنبيذ والقطن التي كانت تصل حينها من آسيا الصغرى وبحر إيجة.

وتقدم سجلات جمارك آق كرمان وقائع موثّقة للأهمية المركزية لهذا المرفأ في التجارة العالمية بين الجنوب والشمال في العقد الأول من القرن السادس عشر (الجدول I:59). وبحسب سجلات 1507 ـ 8، فإن عدداً كبيراً من تجار البغدان قام بزيارة آق كرمان، بينما كانت أكثرية التجار هناك من العثمانيين غير المسلمين، وكذلك من المسلمين التتار والأتراك. كانت الحركة التجارية النشطة بين آق كرمان و أوزو تتم بواسطة مراكب صغيرة، بينما كانت السفن الكبيرة تقوم بالعمليات التجارية مع استانبول، وطرابزون ومرافىء البحر الأسود الأخرى. في الفترة الممتدة بين 8 أيلول/ سبتمبر 1507 إلى 3 شباط/ فبراير 1508، بلغت العائدات الجمركية لخمسة أشهر 23.785 أقجة، ورسوم السوق 498، وضرائب المرفأ 6.803، ورسوم النبيذ 3.050. وابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر تراجعت حركة التجارة بشكل كبير، كما تشير إلى ذلك عائدات الضرائب الشهرية. ففي كانون الثاني/ يناير تم دفع 75 أقجة فقط في الجمارك.

الرعاة والقوزاق

كما مر معنا سابقاً، فإن خانات القرم في عهد مانغلي جيراي، لكونهم مهددين بتحالف القبيلة الذهبية مع الرابطة البولندية ـ الليتوانية، اتبعوا سياسة التعاون التام مع العثمانيين وقاموا بالضغط على الأراضي البولندية من خلال الغزوات المستمرة، بينما كانوا يسعون في نفس الوقت إلى تثبيت سيطرة القرم على السهوب بين الدنيبر والدنيستر.

الجدول 59:I. الرسوم الجمركية والمتوجبات الأخرى في آق كرمان بحسب قانون عام 1484[60]

البضائع	مواطنو آق كرمان النسبة المئوية من مجمل القيمة (بالأقجة العثمانية)	السكان من خارج آق كرمان النسبة المئوية من مجمل القيمة
الأقمشة بضائع ترانزيت من «روس» إلى البحر الأسود وبالعكس	2 بالمئة رسوم جمركية	5.5 بالمئة على الشاري والبائع 10 أقجات عن كل ما قيمته 300 أقجة لا يفرغ التجار «الروس» أو غيرهم في الترانزيت من «روس» إلى البحر وبالعكس بضائعهم في آق كرمان. وهم يدفعون 3.33 بالمئة ضريبة ترانزيت، إلا أنه عند تفريغ بضائعهم فهم يدفعون الرسوم الاعتيادية
الحبوب التي تترك المرفأ بالسفن	1 رسم السوق عن كل كياجه	
الأغنام التي تباع سواء أكانت داخل الحصن أو خارجه	1 من البائع عن كل اثنين؛ 1 من الشاري عن كل أربعة أغنام	
الأبقار التي تباع من قبل الأجانب	5	مقسمة بشكل متساوٍ بين البائع والشاري
الأبقار التي تباع بين السكان	2	مقسمة بشكل متساوٍ بين البائع والشاري
الجياد	12	مقسمة بشكل متساوٍ بين البائع والشاري
الأقمشة (الرخيصة) من «روس» التي تباع في الأسواق	7.5 عن كل 100 زيرا	5 تدفع من قبل البائع و2.5 من قبل الشاري
الفرس	6	مقسمة بشكل متساوٍ بين البائع والشاري
كل البضائع الأخرى غير المذكورة هنا تدفع الضرائب التي كانت سائدة قبل الفتح		

المصدر: Topkapi Library, MS Revan no. 1935, 123a- 124a and 1936, 131a-134a, text in facsimile, MS Bibliothèque Nationale, Paris; N. Beldiceanu (1973), pp. 410-12, 417-18.

ونتيجة للتصدير الواسع للأغنام والأبقار إلى استانبول والضرائب التي ينطوي عليها هذا النشاط، فإن استخدام المراعي في البغدان والسهوب شمالي آق كرمان ومصب نهر الدنيبر أصبح قضية مهمّة بين الحكومة العثمانية وكل من البغدان وبولندا. ومع تنامي حاجة استانبول إلى الأغنام والأبقار، ازداد عدد العاملين في هذه التجارة. ودفع هذا الطلب تجار كيليا وآق كرمان لأخذ أراضٍ في البغدان والسهوب بين الدنيستر الأدنى والدنيبر الأدنى لاستخدامها كمراعٍ لمواشيهم. وكانت الشعوب التي تقوم بتربية الأغنام والأبقار والإتجار بها هي التتار والأتراك من كيليا، وآق كرمان، و أوزو و دوبروجا. وقد اعترف السلطان سليمان في رسالته إلى الملك البولندي عام 1539 بأنه «في كل سنة، تعبر قطعان الأغنام القادمة من كيليا وآق كرمان نهر الدنيستر وتذهب إلى بلدك [بولندا]. ومعها ينتقل التتار والمغامرون من دوبروجا، وآق كرمان وكيليا المتظاهرون بأنهم مالكو هذه القطعان، فيدخلون الأراضي البولندية ويضطهدون رعاياك»(61).

في فترة ما بعد حملة عام 1538، سيطر العثمانيون على جنوبي البغدان (بوجاك)، الذي أصبح إدارياً تابعاً لسنجق آق كرمان، وهذا ما شكل بداية السيطرة العثمانية على الأفلاق، والبغدان وسهوب آق كرمان. كما نظم العثمانيون أيضاً استثمارهم المنظم لمصادرهم. وتميزت فترة 1538 ـ 41 بفرض سلسلة من الالتزامات السياسية، والاقتصادية والعسكرية على هاتين الإمارتين (الأفلاق والبغدان). فقد كان مطلوباً منهما عام 1544، تأمين 100.000 رأس من الغنم سنوياً لاستانبول. وكانت القطعان تساق من قبل مالكيها أو أناس آخرين وتباع بأسعار مثبتة تحددها دورياً لجنة على رأسها قاضي آق كرمان. واعتبر الباب العالي هذا الإجراء تجارة مربحة لمالكي القطعان، إلا أنه كان على الفويفود مسؤولية تأمين وصول العدد المحدد في الموعد المحدد إلى استانبول، التي كانت تعاني نقصاً مزمناً في اللحوم. وعند احتجاج فويفود الأفلاق، خفّض العدد إلى 50.000 للعام التالي. وكانت هذه الكوتا (حصة) تضاف إلى الأغنام المشتراة من قبل أفراد من الخاصة الذين كانوا يفدون إلى كيليا وآق كرمان العثمانيتين للقيام بعمليات الشراء، وهو تقليد يعود إلى القرن الخامس عشر.

كان الباب العالي في أوقات النقص أو عندما يحتاج الجيش والبحرية إلى

التموين، يأمر الفويفود بتدبير الأغنام، والأبقار، والحبوب، والطحين، والعسل والشحم الحيواني. ويمكن اعتبار هذه الطلبات من الفويفود من ضمن النظام العثماني العام للضرائب الطارئة، عوارض.

وفي منتصف القرن السادس عشر، أصبحت غارات القوزاق على الأراضي العثمانية على الجانب الغربي من نهر دنيستر، للاستيلاء على الأغنام، والأبقار ولأسر الرعاة، عملاً روتينياً بعد ازدياد أعداد القطعان التابعة لتتار النوغاي، وقوازق آق كرمان وتتار دوبروجا الذين كانوا يعبرون الحدود ويرعون ماشيتهم على طول نهر دنيبر. وفي عام 1564 توصل البولنديون والدولة العثمانية إلى اتفاقية مؤقتة لتجنب الصراعات[62]. ولأن التتار كانوا تحت سلطة خان القرم، فقد أرسل السلطان أمراً سلطانياً إلى الخان عام 1564 لإبعادهم عن طريق الإقناع. ومن جهة أخرى، كان يجب ضبط الرعاة في منطقة آق كرمان وتسجيل أعداد الأغنام والأبقار على الحدود وذلك للتمكن من جباية ضريبة الرعي. لكن هذه الإجراءات لم تساعد في تخفيض التوتر في المنطقة. فالقضية الأساسية تتعلق بما إذا كان ينبغي أن تستغل أراضي سهوب أوكرانيا الغنية كمراعٍ لقطعان التتار، لتموين العاصمة العثمانية، أو كمنطقة مستوطنات للمزارعين السلاف أو البغدانيين.

طريق بورصة ـ براسوف

اعتقد المؤرخون، منذ نشر كتاب ويلهام هايد عن تجارة الشرق[63]، أن الفتح العثماني للقسطنطينية شكل ضربة قاضية للتجارة بالبضائع الشرقية بين الشرق وشرقي ـ وسط أوروبا عبر البحر الأسود، أو الدانوب ـ الأفلاق. وحديثاً قبل كل من ر. لوبيز وم. مالويست هذه النظرية[64]. لكن كما رأينا، فإنه خلال فترة 1400 ـ 1520، وبالرغم من التنافس السياسي والصدامات المتكررة، شهدت الأراضي العثمانية علاقات تجارية نشطة مع شرقي ـ وسط أوروبا وجنوبي ألمانيا[65]. فمن خلال القواعد الأمامية على الدانوب ـ وبشكل خاص بريلا، وسيليسترا، وروستشوك، ونيقوبوليس، وفيدين وسمادرافو ـ وما بعده عبر إمارة الأفلاق التابعة، تطورت حركة تجارية نشطة نسبياً، وقامت بشكل رئيسي على تبادل الملابس الصوفية والمعادن من أوروبا والحرير والأقمشة القطنية والتوابل من الأراضي العثمانية. وقد نافست طريق التجارة هذه، وهي تعتبر مركز الترانزيت

الأساسي وتشمل براسوف على الحدود بين الأفلاق وترانسلفانيا، بنجاح تجارة البندقية - شرقي وسط أوروبا على تجارة الشرق (راجع الجدول 60:I). وقد تلازمت هذه الطريق التجارية الجديدة مع قيام بورصة وأدرنة كأسواق عالمية «للبضائع الشرقية» - الحرير والمنسوجات القطنية والتوابل - في العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر. وقد رأينا كيف أن جنويي بيرا وكافا كانوا حينها يشترون «البضائع الشرقية» من بورصة، والتي كانت في ذلك الوقت سوقاً أقرب وأكثر أماناً من طرابزون وتبريز. ثم مكّن التوسع العثماني منذ القرن الرابع عشر وما بعده، الرعايا العثمانيين من جلب هذه البضائع مباشرة بالقوافل من أدرنة إلى المرافىء الدانوبية.

وقد تفحص المؤرخ الهنغاري ز. باخ حديثاً هذه المسألة، متسائلاً عما إذا كانت طريق الدانوب تشكل ممراً رئيسياً للبضائع الشرقية، وعما إذا كانت هذه الطريق قد اتبعت بالفعل نهر الدانوب أو المدن السكسونية لترانسلفانيا، وما هو الأثر الذي تركه الفتح العثماني، بشكل عام، في هذه الطريق التجارية[66]. وأوضح باخ مركزاً على المصادر التي تعود إلى القرن الخامس عشر، وخاصة منح الامتيازات التجارية لتجار براسوف، أن هذه المدينة كانت مركز الترانزيت الأساسي لتجارة البضائع الشرقية القادمة من البحر الأسود والدانوب. وكانت بريلا المرفأ الرئيسي على الدانوب لتجارة البحر الأسود، قبل أن تحل كيليا محلها في الأهمية. إلا أن منح امتيازات تجارية من قبل القيصر الهنغاري ستراتسيمير (1371 - 93) في فيدين إلى تجار براسوف، يوحي بأن هناك طريقاً تجارية موجودة أيضاً إلى الجنوب. وكانت المرافىء الدانوبية التي يزورها التجار السكسون والأفلاقيون هي دروستور (سلستريا)، وجورجيو ونيقوبوليس.

في الواقع، لقد سعى ملكا هنغاريا، لويس ده أنجو (1342 - 82)، وسيجموند ده لوكسمبورغ (1387 - 1437)، بتأمينهما تعاون الجنويين، من خلال طريق الدانوب - البحر الأسود، للحصول على البضائع الشرقية - وبالأخص الحرير، والأقمشة الحريرية، ونوع من المنسوجات القطنية الفاخرة تدعى بوغاسي، والتوابل - مباشرة بأسعار أرخص من بيرا.

الجدول 60:I تطور التجارة الخارجية لمدينة براسوف، 1484 ـ 1600
(قيمة البضائع التي تمر عبر الجمارك بالفلورين)

السنوات	المجموع	البضائع المصدرة والترانزيت	استيراد السلع الطبيعية من الأفلاق والبغدان	ترانزيت البضائع الشرقية
1484 ـ 85	65.000	–	–	–
1501	80.000	–	–	–
1502	85.000	–	–	–
1503	167.000	60.000	22.000	85.000
1504	140.000	–	–	–
1505	95.000	–	–	–
1507 ـ 8	70.000	–	–	–
1515	100.000	–	–	–
1516	75.000	–	–	–
1517	60.000	–	–	–
1529 ـ 30	33.000	10.000	15.000	8.000
1532 ـ 38	100.000	–	–	–
1542	80.000	23.000	16.000	41.000
1543	82.000	26.000	22.000	31.000
1545	65.000	19.000	29.000	17.000
1546 (غير مكتملة)	74.000	24.000	32.000	18.000
1547	67.000	21.000	26.000	20.000
1548 (غير مكتملة)	56.000	2.300	30.000	23.700
1549	76.000	22.000	31.000	23.000
1550	70.000	19,000	31.000	20.000
1551 (غير مكتملة)	48,000	15.000	33.000	–
1552 ـ 53	80,000	–	–	–
1554	82.000	23.000	27.000	32.000
1555 ـ 96	80.000	–	–	–
1600	60.000	–	–	–

المصدر: Manolescu (1960), p. 219.

وهكذا تمكن الهنغاريون من حرمان البنادقة، منافسيهم في دلماتيا، من منافع تجارة الشرق في منطقتهم. ولذا أصبح من الواضح أن الصراع الطويل بين الهنغاريين والعثمانيين للسيطرة على حوض الدانوب الأدنى (الأفلاق وشمالي بلغاريا) في فترة 1366 ـ 1428 كان ذا بعد اقتصادي وتجاري هام.

في بداية القرن الخامس عشر، ظلت البضائع التي تمر بالترانزيت من الشمال إلى الجنوب تتضمن الأقمشة الصوفية الغربية الفاخرة من جنوبي ألمانيا وسيليزيا والمعدات الحديدية، وبالأخص السكاكين، من ستيريا. وبحسب عقد ترانسلفانيا لعام 1412، كان من بين البضائع التي يحضرها المسلمون (سراسينوس) الفلفل والتوابل الفاخرة وكذلك (بومباسيو) (بوغاسي)، والزعفران، والقطن والموهير. وكان البوغاسي والزعفران من المنتجات الأناضولية التقليدية المصدرة. ومن المهم الإشارة إلى أن السجاد التركي كان من البضائع المستوردة القيمة في براسوف، لأن أثرياء هذه المدينة التجارية استثمروا مبالغ كبيرة في هذه الأعمال الفنية الثمينة من الشرق، وكانوا لاحقاً يتبرعون بها إلى الكاتدرائية في مدينتهم. وتعتبر اليوم مجموعة براسوف من السجاد التركي القديم الأغنى في العالم[67].

وكانت الأقمشة الصوفية الفاخرة المستوردة من الغرب إلى براسوف (تقدّر قيمتها بـ 613.045 أقجة عام 1503) والتي يعاد تصديرها عبر الأفلاق إلى الأراضي العثمانية، تضم تلك المصنعة في البلاد المنخفضة (بروغز، وماستريخت، وميشلان)، وألمانيا (أتشن، وبرسلاو، وفريبرغ، وكولونيا، ونورنبرغ، وفردن، وسباير، وزويكو، وليندا، ولووينبرغ)، وإيطاليا (فيرونا، وبرغامو)، ومدن تشيكيا (جيغلافا، كوتنا ـ هورا، وزورولاغ)، وبولندا (لفوف) وترانسلفانيا[68]. وكان 43.9 بالمئة، من هذه البضائع المستوردة يذهب إلى الأفلاق، و 7.7 بالمئة إلى البغدان و48.4 بالمئة إلى ترانسلفانيا. والمهم بشكل خاص، أن سلعة معينة، هي السكاكين من سيتريا، وغراز ونورنبرغ، قد أصبحت موضوع تجارة مذهلة بين الدولة العثمانية والنمسا. وقد ذكرت البضائع المستوردة عبر براسوف في صك أعطي من قبل فويفود مرسيا إلى تجار هذه المدينة عام 1413[69]. وبحسب سجلات جمارك براسوف[70]، فإن ما مجموعه 2.400.000 سكين تصل قيمتها إلى 1.457.820 أقجة تم استيرادها عام 1503 والقسم الأكبر منها أعيد تصديره إلى الأراضي العثمانية.

وقد اشتهرت هذه السكاكين باسم «سكاكين الأفلاق» لأن التجار العثمانيين كانوا يشترونها من الأفلاق، وكانت رخيصة الثمن ومشهورة جداً في كل أنحاء الإمبراطورية. وفي عام 1480، كان لدى تاجر من بورصة، يقوم بالتجارة بين بورصة ومصر، 11.400 سكين بين بضائعه[71]. وقد شارك تجار براسوف في العمليات التجارية وراء الدانوب إلى الأراضي العثمانية، كما يُشهد على ذلك منذ عام 1413[72].

عام 1429، عندما أعيد تثبيت السلام مع العثمانيين، أعلم فويفود الأفلاق دان الثاني تجار براسوف أن بإمكانهم متابعة نشاطاتهم التجارية «بعيداً حتى البحر»، أي إلى البحر الأسود. وكان فويفود الأفلاق يجبي رسم جمارك بقيمة ثلاثة بالمئة مرتين - مرة عند مرور البضائع نحو الجانب الآخر من الدانوب والمرة الأخرى عندما يعود التجار مع بضائع أخرى.

وفي الامتيازات التي منحها الفويفود نفسه عام 1431، عينت المرافىء المحددة للتبادل التجاري فكانت سلستريا، وجورجيو، ونيقوبوليس. وإلى هذه اللائحة ينبغي إضافة بريلا كمرفأ رئيسي للبضائع الشرقية خلال هذه الفترة. من ناحية ثانية، قام التجار العثمانيون بزيارة المعارض وأماكن أخرى في الأفلاق وكانوا «تقريباً يوازون بأعدادهم أعداد تجار الأفلاق هناك». وقد أعلم فويفود الأفلاق تجار براسوف عام 1476 بوصول «تاجر تركي مع كمية كبيرة من البضائع الفاخرة»[73]. إلا أن البضائع الشرقية، بشكل عام، كان يتم تبادلها مع البضائع المستوردة عبر براسوف من قبل تجار الأفلاق والبغدان في المرافىء الدانوبية والبحر الأسود. ومع تنامي دور براسوف كمركز ترانزيت، ازدهرت بعض الصناعات المعدة للتصدير في المدينة، مثل تلك المتعلقة بالأقمشة الصوفية، والأثواب، ودواليب العربات، وأدوات الجياد، والمفروشات والخردوات. ويشير تقييم البضائع في جمارك براسوف بالأقجة العثمانية منذ أوائل القرن الخامس عشر إلى اعتمادها الاقتصادي الشديد على السوق العثماني في الجنوب. وكانت المبالغ الكبيرة تحسب بالفلورين الهنغاري، الذي كان يعادل 50 أقجة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر[74]. وكان للأقجة العثمانية قيمة تداول أعلى هناك مقارنة بالسوق المحلي.

ويعود التزايد التدريجي لتجار الأفلاق، في أوساط تجار براسوف المتعاطين بتجارة البضائع الشرقية، إلى تنامي اعتماد الأفلاق على السلطان العثماني وأثر الفتح العثماني في حوض البحر الأسود.

وتضمنت البضائع الشرقية في جمارك براسوف عام 1503، (إلى جانب الفلفل والتوابل الأخرى) القطن، والنحاس والزبيب، وكانت كلها منتجات أناضولية. وكان يطلق على التجار العثمانيين المسلمين في وثائق مرافىء الأفلاق الدانوبية «سراسينوس»، وهو اسم شائع للمسلمين. ومن الواضح أن هؤلاء السراسينوس كانوا بأغلبيتهم تجاراً أتراكاً وسعوا نشاطاتهم، بعد الضم العثماني لبلغاريا الدانوبية عام 1393، إلى شواطىء النهر. وفي أواخر القرن الرابع عشر، لم يذكر اسم أي تاجر مسلم في اللوائح. وبعد مضي قرن، أشارت سجلات الجمارك العثمانية إليهم في بريلا، وخرسوه، وروستشوك، وسلستريا، ونيقوبوليس وفيدين ويحملون نفس البضائع[75].

كما كان التجار المستوردون في سيبيو (ناغيس زابين) جميعهم تقريباً من الأفلاق، بينما في براسوف كان التجار الذين يستوردون 80 بالمئة من التوابل من الأفلاق، وترانسلفانيا والبغدان. ويمكن أن نستنتج أن التوابل المستوردة إلى هنغاريا كانت تأتي أولاً في قوافل عبر بورصة وأدرنة إلى مرافىء الدانوب الغربية ثم يشتريها هناك تجار الأفلاق، بينما كان تجار ترانسلفانيا والبغدان ينضمون إليهم، ويشترون الشحنات في المرافىء الشرقية. إلا أن حصة البغدانيين في هذه التجارة لم تكن مهمّة.

طريق بورصة ـ هنغاريا للفلفل

يبدو أن تجارة ترانزيت الأفلاق قد حققت أرباحاً كبيرة عن طريق مبادلة أقمشة وسط أوروبا الصوفية بالبضائع الشرقية، والفلفل بشكل خاص. ويبدو أنه بعد وصول البرتغاليين إلى الهند، وربما قبل ذلك أيضاً، كانت الدولة العثمانية تمون جيداً بالتوابل، فتؤمن بذلك حاجات السوق الداخلي بينما يعاد تصدير الفائض إلى شمالي البحر الأسود والمناطق الدانوبية. كان هناك طريقان في الواقع للتوابل إلى شرقي ـ وسط أوروبا، طريق البندقية ـ بوزسوني وطريق بورصة -

براسوف[76]. وبلغت كمية الفلفل المستورد عن طريق البندقية ـ بوزسوني إلى هنغاريا في السنة المالية 1457 ـ 58 ما يساوي 166 قنطاراً فقط أو 98 قنطاراً مترياً، بقيمة قدرت في مركز الجمارك بـ 2.333 فلوريناً (وفي تقديرات أخرى 5.004 فلورين) بينما كان الاستيراد السنوي من الشرق، مثلاً، من الأراضي العثمانية، أكبر بكثير، ويصل إلى حوالى 463 قنطاراً مترياً (في براسوف كان القنطار يساوي 56 كيلو غراماً). وكانت البضائع المستوردة من الشرق كبيرة وتزيد كثيراً على الطلب المحلي لتموين أسواق ترانسلفانيا وهنغاريا. وبحسب سجلات جمارك سيبيو لعام 1500، جاء تاجران من الفلاش (الأفلاق) من كوريتا دي أرجش إلى هذه المدينة ست مرات واشتروا ما مجموعه حوالى 105 قنطارات من الفلفل ودفعوا 4, 120.5 فلورين ثمناً لها. وقد قدّر باخ الاستيراد السنوي حينها بـ 825 قنطاراً من الفلفل بقيمة 36.000 فلورين ذهبي في هذين المركزين مجتمعين[77]. ويضيف باخ بأن ذلك يشكل كمية ضخمة عند مقارنتها بالبضائع المستوردة إلى بوزسوني عبر البندقية في عام 1457 ـ 58. لكن تبيّن أن أسعار البضائع المستوردة عبر البندقية بلغت 30 فلوريناً ذهبياً للقنطار فقط بينما كانت كلفة البضائع الواصلة إلى مدن ترانسلفانيا 43.6 فلوريناً للقنطار[78]. لقد انخفضت أسعار الفلفل حوالى 50 بالمئة في أسواق الجملة في البندقية بين سنوات 1420 و1440 وتراوحت أسعارها حتى نهاية القرن بما بين 40 و50 دوكا للحمولة (120 كلغ)، وكانت هذه الأسعار أقل بكثير من الأسعار المعتادة خلال العقود الأولى من القرن[79]. وكان الفلفل الفائض المستورد من الشرق إلى ترانسلفانيا يعاد تصديره إلى معارض نغيفاراد. وهناك يباع، ثم تحمل العربات بالبضائع الشرقية القيمة وتنقل إلى المدن غربي هنغاريا، حيث كان التجار السكسون في براسوف وكاسا (كاشف) يحتكرون هذه التجارة العالمية. وأيضاً كان تجار كاسا عام 1500 يبادلون القماش بالنبيذ المستورد من قبل تجار براسوف. وكانت تجارة الملابس تتضمن استثمارات كبيرة. ففي إحدى الحالات، وصلت قيمة المعاملة إلى 8.709 فلورين[80].

كانت معظم التوابل المستوردة تتكون من الفلفل، والزنجبيل، والبخور، ثم يتبعها وبكميات أقل بكثير كبش القرنفل. وكانت التوابل الباهظة الثمن مثل الزعفران، والقرفة وجوزة الطيب تستورد بكميات زهيدة (راجع الجدول 61:I).

الجدول 61:I أسعار الفلفل حوالى عام 1500 (بالفلورين/ الدوكا)

	1480 ـ 1500	1500 ـ 05	1515 ـ 25
مصر	19 (1496)	–	–
بورصة	19 ـ 24	–	–
بيرا	–	27 (1501)	–
أدريانوبل (أدرنة)	–	18 ـ 19 (السعر الرسمي لعام 1502)	–
جورجيو	–	–	36 (1525)
كيليا	–	40 ـ 48 (1504)	–
آق كرمان	–	20 ـ 36 (1504)	36 (1515)
براسوف	–	40 ـ 55 (1503)	–
ناغيس زابن	40 ـ 44 (1500)	–	–
نغيفاراد	–	45 (1502)	–
البندقية	19 ـ 23	–	–
فلورنسا	24	–	–
بوزسوني	30 (1457 ـ 58)	–	–

ملاحظة: لقد تم تعديل الأسعار كالتالي: القنطار العثماني الواحد = 56 كلغ؛ قنطار فيينا وبودا = 56 ـ 59 كلغ؛ القنطار المصري = 185 كلغ؛ حمولة البندقية الواحدة = 120 كلغ؛ الفلورين الهنغاري = 50 أقجة.

المصدر: Lane (1973), pp. 288-89; İnalcik (1960b), pp. 131-40; pach (1980), pp. 12-15.

وكما مرّ معنا أعلاه، فمنذ نهاية القرن الرابع عشر وربما قبل ذلك كانت بورصة السوق الرئيسة للبضائع الشرقية، وكانت التوابل تصل من هناك إلى المرافىء الدانوبية. ومن الحقائق المثبتة أن تجارة التوابل عام 1500 كانت من الأعمال الكبيرة في بورصة وكان يسيطر عليها التجار الأتراك واليهود من جهة، والمستوردون العرب من حلب ودمشق من جهة أخرى[81].

لقد كانت دول الشرق الأوسط الراعي الرئيسي لتجارة التوابل العالمية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمستفيدة منها في نفس الوقت. وقد أدت التغييرات التي حدثت نتيجة التوسع العثماني في فترة 1400 ـ 1500 إلى فقدان الجنويين سيطرتهم على هذه التجارة وانتقالها إلى الرعايا العثمانيين، وكذلك تجارة الرقيق التي شكلت المصدر الآخر لثروتهم. وقد تضاعفت أسعار بورصة وأدريانوبل تقريباً في جمارك ترانسلفانيا، كما يبدو أن الأرباح التي تحققت عن طريق البندقية ـ بوزسوني كانت أقل من أرباح الطريق الشرقية. لكن ينبغي أن نتذكر أن هناك عوامل متنوعة، بما فيها تكاليف النقل، واختلاف المقاييس، والحجم ومكان المنشأ، تجعل مقارناتنا غير نهائية. وفي هذا المجال ينبغي المقارنة بين نظام الامتيازات التجارية لوسط وشرقي الدول الأوروبية، حيث كانت احتكارات تجارة البضائع الشرقية مخصصة لبعض المدن وبعض مجموعات التجار، بينما اتبع العثمانيون، بعكس ذلك، سياسات أكثر ليبرالية.

أما بالنسبة لبراسوف، وابتداءً من نهاية القرن الرابع عشر، فإن إجمالي القيمة السنوية للصادرات وبضائع الترانزيت قد بلغت ذروتها في عام 1503 و1504، وتقلبت بين 70.000 و80.000 فلورين في النصف الأول من القرن السادس عشر (راجع الجدول 60:I). لقد نتج انخفاض قيمة البضائع المصدرة عن تطور صناعات بديلة في الأفلاق والبغدان. وكذلك أدت الحروب بين آل هابسبورغ والعثمانيين أحياناً إلى توقف تجارة الترانزيت للبضائع المنتقلة من وسط أوروبا إلى الدولة العثمانية. وحدث التراجع المفاجىء في السوق في سنتي 1529 و1530 بسبب هجمات العثمانيين وتابعيهم من الأفلاق والبغدان على النمسا. لقد كان استيراد البضائع الشرقية مرتفعاً بشكل غير اعتيادي في عام 1503، ووصلت قيمة الواردات إلى 85.000 قطعة ذهبية. وقد يعيد هذا الطلب المرتفع إلى الحرب العثمانية ـ البندقية. فخلال سنوات الحرب حصلت أوروبا الشرقية على كميات كبيرة من مواردها من البضائع الشرقية عبر براسوف بدلاً من البندقية، وعندها هبطت هذه التجارة بشدة إلى ما دون مستوياتها الاعتيادية. لكن خلال الحرب العثمانية ـ الهابسبورغية لعام 1520 ـ 40، بقي متوسط حجم التجارة في براسوف قريباً من 33.000 فلورين في السنة. وقدرت قيمة البضائع المصدرة من براسوف وبضائع الترانزيت من أوروبا إلى الأراضي الرومانية والعثمانية بـ 10.000 فلورين، في نفس الفترة. وينبغي أن نلحظ أن التصدير المباشر أو تجارة الترانزيت من

براسوف إلى المدن العثمانية كانت محدودة، لأن معظم هذه البضائع كانت تؤخذ من قبل تجار الأفلاق والبغدان لإعادة تصديرها إلى الأراضي العثمانية. وكان من بين تجار الأفلاق الأرمن، واليونان، واليهود إلى جانب الفلاش[82]. وكما في حال الدولة العثمانية، فإن كبار التجار، الذين بلغ متوسط استثمار الواحد منهم 1.450 فلوريناً في بداية القرن السادس عشر، كانوا يتعاطون بشكل حصري تقريباً في تجارة الجملة للبضائع الشرقية والغربية. وكان زبائنهم تجار الاستثمارات الصغيرة، والبائعين بالتجزئة (المفرق) أو أعضاء الطبقة الحاكمة أو أثرياء المقاطعات الذين يعنون بالأقمشة الصوفية الغربية الفاخرة أو أقمشة بورصة الحريرية.

في النصف الأول من القرن السادس عشر، فقدت براسوف أهميتها السابقة كسوق عالمية أو كمركز تجاري داخل الأراضي الرومانية. وفي فترة التراجع الاقتصادي، انخفض متوسّط الاستثمار لتاجر كبير في مشروع معين انخفاضاً كبيراً من حوالى 1.450 فلوريناً إلى 641 فلوريناً، بينما كان هناك انكماش متلازم في تجارة الاستيراد والتصدير للبضائع الكمالية الفخمة[83].

وكانت المنافسة شديدة بين «تجار الشرق»، اليونانيين، واليهود، والأرمن والأتراك خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. وتذكر مصادر الحكومة العثمانية أنه «وبدعم الأتراك، تخصص تجار الشرق هؤلاء في تجارة البضائع الشرقية، ولكونهم متحررين من كل أنواع القوانين المتعلقة بالمهنة، فقد انتهكوا حقوق تجار براسوف في تجارة الترانزيت وتخزين البضائع، ثم وسعوا، أخيراً، عملياتهم التجارية إلى كل أنحاء ترانسلفانيا». وفشلت مساعي تجار براسوف والإجراءات التي اتخذتها البلديات لحماية احتكارهم التجاري. وفي نهاية القرن السادس عشر، كان اليونانيون في براسوف، إلى جانب تجار ترانسلفانيا، والفلاش، والأرمن، والأتراك، والعرب، والإيطاليين والبولنديين، يقومون بعمليات تجارية كذلك. ولقد ساعد فويفودو الأفلاق والبغدان رعاياهم في كسر احتكار تجارة براسوف[84]. وقدّم معرضها السنوي، الذي يقام منذ عام 1364، إلى التجار الأجانب فرصة مبادلة بضائعهم بحرية. وفي عام 1554، قام حوالى ألف تاجر بزيارة براسوف، ومعظمهم من الأفلاق، والبغدان وترانسلفانيا.

لم يتغير كثيراً، في النصف الثاني في القرن السادس عشر، نمط التجارة القديم مع بولندا. فقد كانت بولندا تستورد النبيذ، والجلود، والأبقار، والسمك والملح من الجنوب، وكانت هذه البضائع تصل إلى معارض هوتين، وجروسلاف، ولفوف وكراكو، وكانت بولندا تصدر الأقمشة الصوفية، وكانت بمعظمها مصنعة في إنكلترة إلا أن قسماً منها كان يأتي أيضاً من هولندا، وبلاد الراين وإيطاليا. وكان قسم من تجارة التصدير هذه يلبى عن طريق صناعات النسيج التي نظمها الإيطاليون في سيبيو خلال القرن السادس عشر[85]. وهكذا، إلى جانب بضائع الترانزيت الغربية، فإن الصناعات المحلية في ترانسلفانيا، وبولندا وهنغاريا الهابسبورغية وأراضيها الموروثة قدمت المنتجات المصنعة للأسواق العثمانية. وقد استخدم التجار الغربيون أيضاً طريق لفوف ـ البغدان ـ استانبول في العقود الأخيرة من القرن السادس عشر والعقود الأولى من القرن السابع عشر.

أدت تجارة شرقي ـ وسط أوروبا إلى قيام شبكة معقدة من الطرق التجارية في المناطق المحيطة بالأراضي التي تقع تحت السيطرة العثمانية في أعالي هنغاريا، وسلوفاكيا، وسيليزيا وبولندا. «وخلال الهيمنة العثمانية على حوض نهر كارباث، فإن العلاقات التجارية لترانسلفانيا مع سيليزيا والأراضي الألمانية المجاورة كانت أقوى من تلك العلاقات القائمة مع النمسا وأعالي ألمانيا»[86].

خلال القرن السادس عشر تدخلت الحكومة العثمانية لحماية التجار الصرب في النمسا[87]. وقدمت المعاهدة التي عقدت في زيتفا ـ توروك عام 1606 وللمرة الأولى اعترافاً رسمياً بحرية التجارة بين النمسا والدولة العثمانية كما تعهدت بضمان أمن التجار[88]. ومنحت حرية التجارة لتجار الإمبراطورية الرومانية المقدسة وكل الدول التابعة لآل هابسبورغ بما فيها النمسا، وهنغاريا، وفنلندا وإسبانيا. وكان يطلب من التجار القادمين إلى الأراضي العثمانية حمل رخصة الإمبراطور ودفع رسوم جمركية بنسبة ثلاثة بالمئة من القيمة على البضائع المصدرة أو المستوردة على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، كانوا يدفعون رسماً بقيمة 2 بالمئة لوكيل الإمبراطور أو القنصل. وكان الرسم الجمركي يدفع مرة واحدة، ولا يمكن تحصيل رسوم إضافية بعد ذلك في أي مكان آخر. وكان على وكيل الإمبراطور أو القنصل التعاطي مع أي مشاكل تحدث بين التجار بحسب القانون النمساوي. أما

القضايا القانونية التي تتعلق بمسائل تتجاوز قيمتها 4.000 أقجة فكانت تعرض أمام ديوان السلطان. وعند وفاة التاجر، كان وكيل الإمبراطور أو القنصل يضع أملاك المتوفى تحت وصايته دون أي تدخل من الوكلاء العثمانيين. وهكذا، قدمت معاهدة عام 1606 الامتيازات الأساسية للتجار القادمين من الأراضي التي تقع تحت سيطرة آل هابسبورغ. وفي عام 1617، منحهم السلطان أحمد الأول امتيازات كاملة، وفي عام 1666، بعد معاهدة السلام في فاسفار (1664)، علق الإمبراطور أهمية كبيرة على إعادة تجديد هذه الامتيازات. وسعت الحكومة النمساوية، المتلهفة لمضاهاة الاقتصاديات الغربية الماركنتلية، للعب دور أكثر فعالية في تجارة الشرق ولإقامة أول شركة نمساوية شرقية.

وخلال العقدين اللذين تليا الامتيازات النمساوية عام 1666، شجع توسع التجارة مع الجنوب العثماني استيطان الجماعات الصربية، والأرمنية واليونانية في المراكز التجارية مثل أبارجس وبودا، وبوزسوني (براسبارغ)، وفيينا، وبراغ، وبرسلو وليبزغ، التي نمت لتصبح مستعمرات تجارية حقيقية في القرن الثامن عشر[89].

هنغاريا: الحدود الجديدة

أصبحت سمادرافو، وهي حصن على الدانوب، بني في عهد الحاكم الصربي جورج برنكوفيتش (1427 ـ 59)، أهم مركز عثماني للعمليات العسكرية والتجارية بعد ضم الأراضي الخاضعة للحكومة الاستبدادية في عام 1459. وكان سنجق سمادارفو، الذي يماثل الإمارة الصربية القديمة، يواجه هنغاريا، وحتى الفتح العثماني لبلغراد عام 1521، كان حاكمه يتمتع بمكانة خاصة بين بكوات الروملي الآخرين.

إضافة إلى راتبه النظامي، كان حاكم سمادارفو يحصل رسوماً لنفسه من تجارة البضائع والمراكب التي تعمل بين هنغاريا والأراضي العثمانية. وكانت مملكة هنغاريا، تضم حينئذٍ ترانسلفانيا، وسلوفاكيا، وسلوفانيا، وكرواتيا والبنات، وكانت تصدر بشكل رئيسي الأقمشة الصوفية، والمعادن، والأبقار والجياد إلى الدولة العثمانية. وكانت سمادرافو المرفأ الرئيسي لهذه التجارة.

تكوّنت الرسوم التجارية هناك من ثلاث فئات: الرسوم الجمركية، ورسوم السوق، ورسوم الترانزيت[90]. الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من هنغاريا كانت تصل إلى 8 بالمئة من القيمة الإجمالية، تذهب منها 5 بالمئة إلى القائد، وثلاثة بالمئة إلى الخزانة.

ويبدو أن العثمانيين بعد انتصارهم الساحق في موهاكس (1526)، كانوا ينوون الحفاظ على هنغاريا كدولة تابعة لهم فيما وراء الدانوب، تحت حكم جانوس زابوليا (1526 ـ 41)، بنفس الطريقة التي تعاملوا بها مع الأفلاق والبغدان. إلا أن الظروف ـ كون خليفة زابوليا كان قاصراً وادعاءات آل هابسبورغ بالإرث الهنغاري ـ قد فرضت على العثمانيين وضع السهول الوسطى تحت سيطرتهم المباشرة وتنظيمها كإمارة حدودية (بكلر بكلك) في فترة 1541 ـ 66. وبالإضافة إلى سهول وسط هنغاريا، ضمت الإمارة الجديدة سيرام بين نهري درافا وسافا إضافة إلى سنجق سمادرافو على الضفة اليمنى للدانوب.

وفي ظل الحكم العثماني، تغير موقع بودا من عاصمة لمملكة قوية في وسط أوروبا إلى مدينة حدودية لإمبراطورية شرق أوسطية. ومنذ عام 1526 وما بعده، أصبحت ترانسلفانيا (أردال) مدينة دافعة للجزية، ولذلك تتمتع بحماية الدولة العثمانية. وبهذه الصفة، يبدو أنها استمرت في لعب دورها كوسيط تجاري بين الدولة العثمانية وشرقي ـ وسط أوروبا[91].

أحدث الحكم العثماني تغييراً جذرياً في المجتمع الهنغاري، لأن العثمانيين ألغوا النظام الهنغاري الملكي الإداري والقانوني وفرضوا القوانين العثمانية[92]. وكان على الهنغاريين الذهاب إلى المحاكم العثمانية من أجل أعمالهم القانونية ما عدا تلك المسائل التي تخضع مباشرة للقانون الديني. ولأنه كان على العثمانيين بناء شبكة واسعة من الأماكن المحصّنة والحفاظ على العديد من الحصون، أُجبرت الحكومة على دعم المداخيل المحلية بمبالغ مالية كبيرة من الخزانة الإمبراطورية المركزية. ومن جهة ثانية، حدث تزايد مذهل، وصل في بعض الحالات إلى أربعة أضعاف، في جباية العائدات من هنغاريا بين أعوام 1552 و1580. وقد سمحت هذه الأموال للحكومة بتسديد نفقات الحاميات من الفائض في العائدات المحلية[93].

وكأرض حدودية، أصبحت الأراضي الهنغارية مسرحاً لحروب شبه مستمرة بين الإمبراطوريتين العثمانية والنمساوية لمدة 150 عاماً وتحولت مناطق واسعة قريبة من الحدود، كما يرى البعض، إلى ما كانت عليه من أراضٍ رعوية أو مستنقعات. وأصبح النهب مصدراً هاماً للمعيشة. وبسبب هذه الأوضاع توافقت الحكومتان العثمانية والنمساوية على عدم اعتبار الغزوات الصغيرة سبباً لنقض معاهدات السلام.

وكان هناك في الحصون الحدودية، إضافة إلى الجنود النظاميين، مجموعة كبيرة من المتطوعين الذين يعيشون بشكل حصري من الغنائم. وكان هؤلاء المتطوعون من الشباب العاطلين عن العمل، ومعظمهم من المزارعين الذين لا يملكون أرضاً، والذين جاؤوا إلى مناطق الحدود لكسب معيشتهم بالانضمام إلى الغزوات، وكانوا يتوقعون الحصول على وظيفة مدفوعة الراتب كحراس نظاميين عندما تفرغ بعض المناصب بسبب الطرد أو الموت[94].

ويبدو أن العثمانيين المسلمين قد شكلوا، خلال القرن السادس عشر، جاليات صغيرة فقط، وكانت بمعظمها تستقر في المدن. ولم يحدث أبداً في هنغاريا عملية عثمنة أو أسلمة كاملة كما كان عليه الحال في غربي الأناضول أو شرقي البلقان. وكان يُحدد مدى النفوذ العثماني على أية مدينة هنغارية بحجم العسكريين والإداريين المستقرين هناك. واقتصر أثر الثقافة العثمانية المباشر في حياة الجاليات، في المراكز الإدارية الكبيرة فقط، مثل بودا، وبست، وسجدين، وأيستولني ـ بلغراد. وبينما استقر الموظفون الأتراك العسكريون والإداريون في الحصون، فإن الأحياء الخارجية (الفاروش) قد حافظت على استقلالية حياتها الاجتماعية، بل إن المؤسسات الهنغارية قبل العثمانية استمرت في التواجد[95]. إلا أن سلطة ومسؤوليات البيرو الهنغاري أو رئيس الحي كانت مختلفة جداً عن مثيله في الفترة السابقة للوجود العثماني، حتى أن البعض منهم كان يحصل على تيمار عثماني[96]. وبشكل عام، وبسبب الأصل البوسني لمعظم الجنود العثمانيين في هنغاريا، كان الجانب البوسني للثقافة العثمانية - الإسلامية أكثر بروزاً من أية منطقة أخرى.

كانت الشروط الاستراتيجية السبب في التطور الاقتصادي ـ المديني في بعض مراكز المقاطعات، مثل أيستولني ـ بلغراد وسولنوك، بينما تزايدت أهمية مرافئ

استرجون، وفاك وكوفين على الدانوب. واستمرت إقامة المعارض الهنغارية القديمة في بودا، كما في السابق. وتمت عثمنة مدن بودا، وفارادين، وكوبان، وسيمنتورنا، وأيستولني ـ بلغراد، وسمبور، وسيتيلا، وفارات بشكل قوي وتغيرت بناها العمرانية مع بناء المساجد، والمعاهد والمدارس الدينية، والتكايا للمسافرين والمعدمين، والحمامات العامة للرجال والنساء، وزوايا الدراويش، وسبل الماء العامة والأكشاك وكذلك النزل لكبار الموظفين والنبلاء والتي كانت تحتوي على حمامات خاصة. ولأسباب تتعلق بالأمن انتقل السكان الهنغاريون المسيحيون الذين كانوا يعيشون في المدن المحصنة، إلى الفاروش. وكانت الفاروش تضم أيضاً مناطق إسلامية فقيرة محمية بجدران خارجية. وكان السكان المسيحيون في بعض المدن المحصّنة معفيين من الضرائب العارضة في مقابل إصلاح الدفاعات. وكان يعتقد أن مثل هذه السياسة تضمن ولاء السكان المحليين المسيحيين.

كانت كل قرية هنغارية في الريف تخضع لحكم بيرو هنغاري، يتم انتخابه من بينهم ويمثل الجماعة التي تعيش في القرية. وكان البيرو يجمع الضرائب في القرية ويرسلها إلى السلطات العثمانية كما كان مسؤولاً عن القيام بالإجراءات الضرورية لتنفيذ أوامر الحكومة. أما بالنسبة للسباهيين المسلمين مالكي التيمارات، فقد كانوا يعيشون بمعظمهم في المدن المحصنة كحراس أو في المدن القريبة منها. وقد أصبح الأثر العثماني في حياة الفلاحين في الريف عميقاً لأن إلغاء الحكومة العثمانية امتيازات النبلاء الهنغاريين عبر تطبيق نظامي الجفت ـ خانه والتيمار، قد أسس لنظام عثماني خاص في ملكية الأرض والضرائب.

وفي هنغاريا، كما في المناطق الحدودية الأخرى، نشط الجنود أو الإنكشارية أو العزب في القلاع المحصنة، ممن يتمتعون بروحية رجال الأعمال، في التجارة، وتخصصوا بالبضائع التي لا يستطيع زملاؤهم الجنود الحصول عليها في الأسواق المحلية. وأصبح البعض منهم تجاراً مع مرور الوقت مع استثمارات كبيرة في السلع الكمالية الفخمة. بل إن أصحاب المقامات الرفيعة الذين يحتلون مراكز عالية، بمن فيهم الباشوات، استثمروا فائض أموالهم في التجارة الداخلية[97]. إلا أن المشرعين اشترطوا على أن الرجال العسكريين الذين يقومون بعمليات تجارية لا يمكنهم التهرب من دفع الرسوم الجمركية على تعاملاتهم.

ومن أجل تلبية حاجات ومطالب الجنود تم إدخال حِرف جديدة، وبالأخص في صناعة الأقمشة، والأعمال المعدنية، والصناعات الجلدية. وفي وقت لاحق، استدعى الفرنسيون الخبراء الهنغاريين لتعليمهم أسرار البضائع الجلدية التركية الفاخرة[98].

ومع مرور الوقت أصبح التفاعل الثقافي بين الحاكمين والمحكومين أمراً مؤكداً، وبالأخص في المدن، وتزايد التحول إلى الإسلام، وتم تقليد الحِرف والفنون التركية. وكل هذا بدوره استلزم علاقات اقتصادية أوثق وأكثر كثافة بين هنغاريا والبلقان والأناضول العثمانيين. وتم زرع ثقافة الحدود العثمانية في اللغة، وطريقة الحياة واللبس مع نكهة بوسنية قوية في هنغاريا. فقد كان تواجد الجنود البوسنيين في المستوطنات قوياً وبشكل خاص في مدن جنوبي هنغاريا، وهناك أصبحت اللغة الصربية ـ الكرواتية هي السائدة[99].

ازدهرت تجارة الرقيق في هذه المقاطعة الحدودية. ولدينا وصف حي من أفليا، عن كيفية بيع الغنائم والرقيق في كانيجا، القلعة الرئيسية على الحدود العثمانية ـ النمساوية[100] بعد غزوة على أراضي الأعداء عام 1666. دخلت مجموعة الغزاة إلى المدينة التي استقبلتهم بابتهاج شديد وعُرض على كل جندي الضيافة في منازل سكان المدينة، بينما وضع الرقيق في زنزانات. وفي صباح اليوم التالي أخذ الرقيق والغنائم للبيع في البازار الرئيسي. وقد بيع الرقيق، وملابسهم، وسيوفهم وممتلكاتهم في مزاد علني استمر لمدة خمسة أيام. وبيع الرقيق بما بين 200 و1000 قطعة ذهبية. ومنح عشرة عبيد من أصل خمسين إلى الباشا كمدفوعات عن حصة الخمس الإمبراطورية. وبعد بيع كل شيء، بلغت أموال الغنائم 18.160 قطعة ذهبية. وكانت خسائر الغزاة وكذلك الرسوم التي تستحق للمرشدين تدفع من هذا المبلغ وكذلك 40 قرشاً للفقراء، و10 قروش لحراس بوابة القلعة ومصاريف أخرى ثمناً للأغنام التي يضحى بها عن روح الجنود المتوفين، وكذلك مصاريف العناية بالجرحى. وبعد ذلك اجتمعوا في مسجد السلطان محمد الثالث ووزعت الحصص على 1.490 غازياً. وقد حصل أفليا على أربع حصص إضافية، اثنتين لخادميْه المخلصين واثنتين لخدماته كمخطط عند تحديده لدور كل من الغزاة وطريقة توزيعهم. ولم ينسوا موظفي المسجد الذين حصلوا على خمس قطع ذهبية. ثم

ألقى أفليا قصيدة الفتح وانتهى الاحتفال بصلاة كل المقاتلين من أجل الإسلام، والنبي، والشهداء، والغزاة المتوفين والأولياء.

بشكل عام، كانت التجارة صعبة وخطرة في هنغاريا، ليس فقط بسبب اللصوص الذين يغيرون على الريف وإنما أيضاً بسبب غارات العصابات الهنغارية من أراضي آل هابسبورغ. وأدت الأوضاع غير الآمنة على الطرق وكلفة المواصلات العالية إلى ركود التجارة، وأصبحت المقايضة تمارس بشكل أوسع في هنغاريا مما هي عليه في المناطق الداخلية.

وكان الخط العسكري الرئيسي، طريق أوسك ـ تولنا ـ كنكورطاران يستخدم أيضاً من قبل القوافل التجارية. إلا أن المواصلات النهرية كانت أكثر أمناً.

كان الدانوب يستخدم بشكل خاص لنقل البضائع الثقيلة مثل الحبوب، والمنتجات الزراعية الأخرى القادمة من الجنوب. وكانت حمولة أكبر السفن ما بين 1.200 ـ 1.400 كيله، أي ما يعادل 30 ـ 34 طناً، بينما كانت حمولة المراكب الأصغر نصف هذه الكمية. وكانت المواصلات تتوقف عند تجمد النهر خلال أشهر الشتاء. وتم في عام 1567، في عهد الحاكم صوقولو مصطفى باشا، بناء جسر بين بودا وبست.

يبدو أن جزءاً كبيراً من البضائع المستوردة من الجنوب كان يستهلك من قبل الجنود العثمانيين والموظفين الذين استقروا في المدن الهنغارية. ومن الواضح أن طرق حياتهم، وعاداتهم في الأكل والملبس قد حددت طبيعة البضائع المستوردة وأنماط التجارة في هنغاريا العثمانية[101]. ومن المهم أن نلحظ أيضاً أن العثمانيين كانوا مسؤولين عن إدخال بعض السلع، مثل الأرز، وبعض أنواع العنب إلى هنغاريا. ولتأمين الطلب المتزايد على الأرز، الذي كان نقله مكلفاً، أحضر العثمانيون مزارعين مختصين بزراعة الأرز، فانتشرت زراعة الأرز في الريف.

وكان استيراد المنسوجات بمعظمه من الأناضول والبلقان العثمانيين. وكما في المقاطعات الشمالية الأخرى، فإن الأقمشة الصوفية من يانبولو، وتيرنوفو وسالونيكا كانت أيضاً مشهورة ومنتشرة في هنغاريا، ومن الواضح أنها كانت تطلب من قبل السكان المسلمين المقيمين في الحصون والقلاع.

ومع حلول عام 1545، انتظمت العلاقات التجارية بين هنغاريا العثمانية وفيينا والأراضي الهنغارية التابعة لحكم آل هابسبورغ. وتضمنت السلع التجارية العالمية في هذه التجارة التوابل والسكاكين الفولاذية الألمانية، وبشكل خاص، الأقمشة الصوفية الأوروبية. وكان الفلفل يستورد من الدولة العثمانية بكميات قليلة: 409 و707 بالة لعامي 1571 و1573 على التوالي، لكن حتى هذه الكميات انخفضت بشكل حاد في عام 1580. وكانت المنسوجات القطنية التي تصل إلى هنغاريا من الجنوب بكميات كبيرة نسبياً، تستهلك محلياً، ولا يعاد تصديرها إلى مناطق أبعد إلى الغرب (الجدول 62:I).

ويبدو أن تصدير البضائع الشرقية بما فيها الحرير والسلع القطنية والسجاد، لم يكن ذا شأن في تجارة الترانزيت الهنغارية إلى الأراضي التابعة لآل هابسبورغ. ومن الواضح أن كميات كبيرة من البضائع المستوردة إلى بودا وبست كانت لتلبية حاجات الجند العثماني والمستوطنات الإسلامية الصغيرة.

كانت فاك مركز الترانزيت الرئيسي لتجارة هنغاريا مع النمسا. وكانت العربات التي تغادر فاك محملة بالصخور الملحية أو فارغة، في أوائل الربيع، تعود محملة بالبضائع من الغرب - وبشكل خاص الأقمشة الصوفية من برسلو، ونورنبرغ، ولانغويدوغ ومراكز تصنيع القماش الأخرى في الغرب (راجع الجدول 63:I). وكان ملح ترانسلفانيا، وهو من السلع الهامة المصدرة إلى النمسا، ينقل بالمراكب عبر نهري ماروش وتيزا إلى مرفأ تيبال، حيث يخزن هناك[102].

وقد تكونت السلع المستوردة على نطاق واسع من النمسا، إضافة إلى الأقمشة الصوفية، من قبعات خاصة تدعى استرحال كان يرتديها الهنغاريون، ومن السكاكين التي كانت تنقل بعيداً إلى البلقان والأناضول، كما كانت أقمشة لوندرا ولوندرينا المذكورة في السجلات تقليداً للأقمشة الصوفية الإنكليزية وكانت تصنع في لانغويدوغ. أما أنواع إسكارلات وكرزيه الشعبية فكانت تستورد أيضاً عبر فاك.

الجدول 62:I مجمل المنسوجات المستوردة في مرفأي بودا وبست

	1571	1573	1580
الأصواف			
جوخه (نسيج صوفي)	35 دانكاً	51 دانكاً	أكثر من 32 دانكاً
فلت (عباءة)	12 دانكاً	13 دانكاً	31 دانكاً
كب (معطف)	أكثر من 89 دانكاً	أكثر من 10 دانكاً	أكثر من 2 دانك
عباءة	24 دانكاً	50 دانكاً	-
كب من يانبولو	أكثر من 25 دانكاً	4 دانك	-
كب من تيرنوفو	3 (؟)	-	-
موهير	-	-	1 دانك
سجاد (هالي، كيليم)	أكثر من 3 دانك	900 قطعة	44 دستة
البضائع القطنية			
القطن	43 دانكاً	11 دانكاً	3 دانك
كيرباس	أكثر من 56 دانكاً	أكثر من 22 دانكاً	1 دانك
خيوط قطنية	23 دانكاً	-	-
بوغاسي	17 دانكاً	83 دانكاً	أكثر من 32 دانكاً
موسلين (دولبند)	-	15 (؟)	-
كتان	45 دانكاً	54 دانكاً	أكثر من 59 دانكاً
بورو مجوك	-	-	4 أثواب

ملاحظة: الدانك الواحد = نصف حمولة حصان.

المصدر: Fekete and Kaldy-Nagy (1962); Barkan (1943).

وكانت تربية الماشية وتصديرها مهمة للاقتصاد الهنغاري قبل وقت طويل من ظهور العثمانيين[103]. وتكونت تجارة الهنغاريين مع الدول الغربية في القرن السادس عشر من حوالى 50 ـ 60 بالمئة من الماشية، و30 بالمئة من المنسوجات.

وقد رأى البعض أن الاحتلال العثماني لهنغاريا، بتسبّبه في الانخفاض الحاد لعدد الأبقار المصدرة إلى ألمانيا وإيطاليا، كان مسؤولاً عن

الجدول 63:I المنسوجات المستوردة من الأراضي التابعة لآل هابسبورغ والضرائب في استرجون وبودا (بالأقجة)

	الواردات	الواردات	الواردات	الرسوم الجمركية
الأقمشة الصوفية	1571	1573	1580	
بالة واحدة من الإسكارلات (100 جهلة)	-	-	-	200
بالة واحدة من الإسكارلات (80 جهلة)	-	-	-	100
غرين	-	-	-	12 عن كل دراع
ديمي	-	-	-	25 عن كل باستاف
لنتش، دسبالوم	-	-	-	500 عن كل دانك
برتغال	-	-	-	250 عن كل دانك
كتان من لنتش	-	-	-	150 عن كل كوجي
لوندورا	-	-	-	50 عن كل باستاف
براسلافي (من برسلو)	1.309 باستاف	713 باستافاً	2 دانك	150 عن كل دانك
كرزية	112 باستافاً	313 باستافاً	-	
أيغلير (من أيغلو)	912 باستافاً	128 باستافاً	-	
نورنبرغي (نورنبرغ)	217 باستافاً	25 باستافاً	-	
كيسنيتشا	609 باستاف	10 باستاف	165 (؟)	
استرحال سوفاك (نوع من القبعات التي يرتديها الهنغاريون)	119.325 قطعة	78.000 قطعة	3.350 فوجي	25 من كل 100

ملاحظة: 100 جهلة = 50 أنداز (دراع) = 39 متراً؛ 1 دانك = نصف حمولة حصان؛ باستاف = بالة واحدة.

المصدر: Fekete and Kaldy-Nagy (1962); Barkan (1943).

الزيادة الكبيرة في أسعار اللحوم، وأضعف بذلك الاقتصاد العام لتلك الدول[104]. إلا أن الدراسات الحديثة قد أظهرت أن هذه الفرضية قد نبعت من إساءة تفسير المصادر[105]. فقد استمر في الواقع تصدير الأبقار في عهد العثمانيين، كما كان عليه في السابق، كواحد من المصادر الأساسية للعائدات الهنغارية. وبحسب سجلات الجمارك العثمانية لمدينة فاك[106]، تم تصدير أكثر من 100.000 رأس بقر إلى النمسا بين حزيران/ يونيو 1560 ونيسان/ أبريل 1562، وقد حصلت المالية العثمانية من ذلك على 1.177.337 أقجة، أي حوالى 20.000 قطعة ذهبية كرسوم جمركية.

في عام 1580، تم تصدير 75.000 ثور إلى فينيا، وفي عام 1584، تم إرسال 9.000 رأس بقر إلى زارا للأسواق الإيطالية. كما كان يصدر حوالى 80.000 ثور سنوياً إلى فيينا وألمانيا. وبالمناسبة، فإن الثيران المصدرة لم تكن جميعها للاستهلاك الغذائي وإنما أيضاً لحراثة الأرض.

ويرى البعض أيضاً أنه، ونتيجة للظلم في جباية الضرائب فإن المزارعين تخلوا عن أراضيهم، التي تحولت عندئذ إلى مراع[107]. إلا أن هناك وجهة نظر معاكسة ترى أن العرض الأوروبي لأسعار مرتفعة للأبقار المصدرة كان في الواقع سبب توسع تربية الماشية على حساب الزراعة. ونحن نعرف اليوم أن التعميم الذي يزعم بأن قرى بأكملها هجرت وأن الاقتصاد الزراعي قد دمر في ظل الحكم العثماني إنما هو تعميم مضلل. ففي بعض المناطق على الأقل، هجر الفلاحون أراضي القرى واستقروا في مناطق أخرى وأسسوا قرى جديدة. وكانت الهجرة عن القرى في الواقع ظاهرة عامة في ظل شروط ملكية الأرض والزراعة في العصور الوسطى، كما تشهد على ذلك تجارب الإمبراطوريتين البيزنطية والعثمانية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجدول 64:I مجموع الواردات من البضائع المعدنية في مرفأي بودا وبست، مع الضرائب

البضائع المعدنية	السنة 1571	1573	1580	
السكاكين (بيجاك)	436.750 قطعة و36 فوجياً	274.250 قطعة و113 فوجياً	1.500 قطعة و159 فوجياً	الرسوم الجمركية على كل 1000 قطعة 25 أقجة و12 أقجة للنوعية الرديئة
السيوف	300 قطعة	6 دانك		
حدوات الجياد	76 دانكاً	146 دانكاً	22 دانكاً	

المصدر: Fekete and Kaldy-Nagy (1962); Barkan (1943), p. 303.

ضمت البضائع المستوردة من النمسا أيضاً السكاكين، والنحاس والقصدير. وكانت السكاكين النمساوية الرخيصة الثمن، والتي كانت مشهورة جداً في الأراضي العثمانية، إلى جانب الأقمشة الصوفية وقبعات السوفاك، البضائع المستوردة الرئيسية من الغرب (راجع الجدول 64:I). وفي مدينة سوبرون العظيمة وجد أفليا[108] عدداً كبيراً من الدكاكين (3000؟) التي كانت تقوم بإنتاج السكاكين والأدوات الحديدية الأخرى وكذلك مجموعة كبيرة من المصانع التي تنتج الأقمشة الصوفية والمنتجات الورقية المخصصة للأسواق العثمانية.

الهوامش

(1) ويمكن رؤية ذلك بسهولة في عمل هايد الكلاسيكي (1936)؛ راجع الآن أشتور (1983)، إلا أن هذا الأخير يركز على مصر وسوريا في فترة 1300 ـ 1500.

(2) حول المستعمرات الجنوية في الشرق راجع الآن بالارد (1978)، وخاصة I، ص ص. 177 ـ 309.

(3) Stein (1924), pp. 1-62; Laiou (1972), pp. 260-80.

(4) İnalcik (1991a), pp. 41, 103.

(5) Thiriet (1958), I nos. 423, 461.

(6) Barbaro (1873), p. 10.

(7) İnalcik (1991a), pp. 17-31; Balard (1978), I, pp. 256, 269-354; II, pp. 701-883.

(8) Pistarino (1980), pp. 66-67.

(9) İnalcik (1991a), pp. 44-57.

(10) Mantran (1962), index: Galata.

(11) İnalcik (1965e), pp. 43-45.

(12) İnalcik (1944), pp. 185-229.

(13) İnalcik (1981b), p. 464.

(14) Malowist (1947), p. 80.

(15) المرجع نفسه، p 308.

(16) المرجع نفسه، p 77.

(17) Anhegger and İnalcik (1956)m no. 36.

(18) Malowist (1947), pp. 297-98.

(19) İnalcik (1991b).

(20) عام 1339، حظّرت السلطات الجنوية في كافا تحميل البضائع الثمينة التالية في أي سفن ما عدا السفن الشراعية الصغيرة والمسلحة والتي تقدر حملوتها بـ 1000 قنطار: الأقمشة الصوفية، والحرير، وأقمشة القنب، والفرو، والزعفران، والكهرمان، والمرجان، والأقمشة الصوفية الثمينة من فرنسا، ولومبارديا والترا ـ مونتانا، والبضائع المستوردة من الشرق مثل الموهير، والبوغاسي (منسوجات قطنية فاخرة)، والأقمشة المطرزة التركية المنشأ، وكذلك صمغ اللك، والنيلة والبخور: راجع Balard (1978), II, pp. 567-71.

(21) Wace cited by Öz (1946). p. 4.

(22) Malowist (1947), p. 70.

(23) İnalcik (1988b), document no. 16.

(24) Malinovskiy (1793), pp. 210-212.

(25) المرجع نفسه، pp. 223-24.

(26) المرجع نفسه، p 149.

(27) İnalcik (1981b), pp. 445-66; İnalcik (1986b), pp. 148-89.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(28) Berindei and Veinstein (1981), pp. 251-328; Veinstein (1980), pp. 228-49.

(29) İnalcik (1991b).

(30) Bennigsen and Lemercier-Quelquejay (1970), pp. 363-90.

(31) İnalcik (1996), p. 143.

(32) İnalcik (1979b), pp. 30- 35, 43-44.

(33) حول نظام عقد المكاتبة، راجع المرجع السابق، pp. 27-28.

(34) المرجع نفسه، pp. 35 - 41.

(35) المرجع نفسه، p. 44.

(36) المرجع نفسه، p. 40.

(37) İnalcik (1979-80), p. 643.

(38) BBA, MD 102, dated 967 H/1559-60.

(39) انظر Barkan (1972); I؛ وهو مصدر أساسي لتاريخ العمل العثماني.

(40) İnalcik (1979b), pp. 43, 45, 52 note 67.

(41) Berindei (1986), p. 50; Panaitescu (1933), pp. 172-93.

(42) Papacostea (1981), p. 17.

(43) Berindei (1986), p. 51.

(44) المرجع نفسه، p. 53.

(45) Kurat (1940), p. 14.

(46) Berindei (1986), p. 59.

(47) المرجع نفسه، pp. 55 - 59.

(48) المرجع نفسه، p. 58.

(49) İnalcik (1988b), document nos. I, 37, 41, 61b, 74, 82, 91; İnalcik (1981a), document nos. 73, 80, 97, 106, 123, 132, 140.

(50) وبحلول عام 1386، كان على الجنويين في كافا ترك تجارة البحر الأسود المحلية للربابنة المحليين - اليونانيين، والأرمن والتتار، بينما احتفظوا لأنفسهم باحتكار التجارة العالمية الكبرى، راجع Balard (1978), II, p. 572.

(51) İnalcik (1996), index: Greeks, Armenians, Tatars.

(52) Berindei (1986), pp. 55-56.

(53) Beldiceanu-Steinherr and Beldiceanu (1964), pp. 39-42; Berindei (1986), p. 62.

(54) Berindei (1986), p. 50.

(55) المرجع نفسه، p. 62.

(56) Kraelitz (1921), document no. I. pp. 44-45.

(57) Berindei (1986), pp. 64-72; Papacostea (1981), pp. 28-39.

(58) Papacostea (1981), pp. 39-54.

(59) İnalcik (1979a), pp. 91-92.

(60) وبحسب بلديسينو (1973)، ص. 174 ملاحظة 1، «روس» تعني هنا «روسيا الحمراء»

وتجار «روس» يعني «تجار لامبرغ [لفوف]». ترجمة بلديسينو، ص ص. 173 ـ 176 تحتوي على أخطاء عديدة بسبب سوء التفسير أو القراءة. ومن الواضح أن كبجا هي خطأ مكان كيلج؛ كيلج آق كرمان الواحد يساوي 84.5 كلغ... وأيضاً في Topkapi Ms Revan no. 1935, 123b, and no. 1936, 133a. باز هو نوع من الأقمشة الرخيصة الثمن، ويصنع عادة من القطن، أو الكتان أو القنب، بينما كانت أقمشة الحرير والصوف الغالية الثمن تدعى قُماش، وتجمع على أقمشة.

(61) Veinstein in Lemercier-Quelquejay et al. (1986), p. 134.

(62) BBA, Mühimme Defteri: V, p. 28.

(63) Heyd (1936); the first edition of the work, titled Geschichte des Levanthandels, appeared in 1879.

(64) Pach (1968), pp. 57-58; Pach (1975), p. 454.

(65) Manolescu (1965) pp. 151-52.

(66) Pach (1976) and (1980), cf. Manolescu (1960), p. 451.

(67) See Schmutzler (1933).

(68) Manolescu (1960) and (1965).

(69) Berindei (1986), p. 54.

(70) Manolescu (1960), p. 55.

(71) İnalcik (1960b).

(72) Manolescu (1960), p. 209 أصبح القنطار العثماني الذي يساوي 44 أقّة المقياس الاعتيادي المستخدم من قبل تجار براسوف.

(73) Manolescu (1960), p. 209; Pach (1973), p. 452 يسميهم «العرب».

(74) وكان السعر الرسمي للفلورين الهنغاري الواحد في استانبول حوالى عام 1.1500، 58 أقجة، Manolescu (1960), p. 179.

(75) İnalcik (1993) p. 267; Cvetkova (1971), pp. 345-54.

(76) Pach (1973), pp. 454-55; Pach (1980), pp. 5-35.

(77) Pach (1973), p. 455.

(78) عام 1438 انخفض السعر إلى مستوى 17 فلوريناً ذهبياً للقنطار.

(79) Lane (1973), p. 288.

(80) Pach (1980), p. 32 note 141.

(81) İnalcik (1960b), pp. 131-43.

(82) See Table 2 in Manolescu (1960), p. 220.

(83) المرجع نفسه، pp. 217-18.

(84) المرجع نفسه، p. 210.

(85) المرجع نفسه، pp. 212-14.

(86) Kellenbenz (1971), pp. 46-47.

(87) Stoianovich (1960), p. 238; Panova (1983).

(88) في معاهدة عام 1615 (معاهدة 111، 75)، تذكر المادّة المتعلقة بحرية التجارة التالي: «التجار الذين ينطلقون من أراضينا أو من الجانب الآخر ينبغي أن يأتوا ويذهبوا بحرية للتجارة بحرية. وينبغي أن يحملوا وثائق خاصة تصدرها السلطات أو الوكلاء وعليهم أن يبرزوها على الحدود. كما على القائد العثماني للمكان أو الوكيل هناك أن يختم الوثيقة بختمه دون تحصيل أي رسم على ذلك. وعندما يريد التجار الذهاب إلى مكان معين ينبغي تأمين مرافقين لهم، وهؤلاء المرافقون ينبغي أن يكونوا أقوياء عندما يدفعون لعبور الأماكن الخطرة. ولا ينبغي لأحد أن يزعج التجار عندما يدفعون الضرائب المفروضة والرسوم ويجب عدم منعهم من الذهاب إلى أي مكان يريدون الذهاب إليه». وبالرغم من ذلك فإن الأوضاع كانت معقدة جداً ما أدى إلى عدم تشجيع أية تجارة سريعة.

(89) Stoianovich (1960), p. 234; Panova (1983).

(90) فيما يسمى بمجموعة قوانين سليمان الأول، فإن هذا القانون قد وضع في الواقع في عام 1500، راجع إينالجك (1969c)، ص ص. 117 ـ 20. نسب الرسوم الجمركية ورسوم السوق في سمادارفو قد أدخلت في مجموعة القوانين العامة هذه وإنما تحت عنوان منفصل.

(91) Deményi (1986), pp. 761-77; Goldenberg (1963), pp. 255-88.

(92) Fekete (1949), p. 679.

(93) Fekete and Káldy-Nagy (1962)m p. 661.

(94) İnalcik (1965f), pp. 1120-21; Evliya Çelebi (1896-1938). VII, p. 163.

(95) Fekete (1949) pp. 694-96.

(96) المرجع نفسه، p. 696.

(97) Fekete and Káldy-Nagy (1962), p. 707.

(98) Fekete (1949), p. 701.

(99) Evliya Çelebi (1896-1938). VII, pp. 52, 79.

(100) المرجع نفسه، pp. 27, 37 - 39.

(101) See Fekete and Káldy-Nagy (1962), pp. 722-26، وقد ضمّت البضائع المستوردة، القمح، والأرز، وزيت الزيتون، والجوز، والسمك المملح، والنبيذ، والفلفل والقهوة. وفي عام 1580، تم استيراد 705 برميل من النبيذ، وانخفضت كمية الفلفل المستورد بحدة من 707 دانك (بالة) عام 1573 إلى 81 بالة عام 1580. وفي عام 1571، من بين 63 سفينة رست في جمارك بودا، كانت 29 سفينة من بلغراد، و28 من سمادارفو، و17 من بيترفراد، و14 من أساغ. وجاء أول ذكر لاستيراد القهوة عام 1579.

(102) Evliya Çelebi (1896-1938). VII, p. 362.

(103) Vaas (1971), pp. 1-39.

(104) Abel cited by Slicher van Bath (1963), p. 204.

(105) Káldy-Nagy (1970). pp. 243-45.

(106) المرجع نفسه.

(107) المرجع نفسه، p. 247.

(108) Evliya Çelebi (1896-1938). VII, p. 11.

13

تجـــارة الهنـــد

تحول الطرق التجارية للتوابل قبل عام 1500

تحولت معظم طرق التجارة، كما مر معنا سابقاً، من آسيا إلى البحر الأبيض المتوسط، مع انتقال قوافل التوابل والحرير من الهند، والصين وإيران، في العهد المغولي في فترة 1260 ـ 1345، نحو الشمال إلى مرافىء البحر الأسود ـ تانا (آزوف)، وسولداجو ولاحقاً إلى كافا أو، عبر السلطانية أو تبريز إلى المرافىء الأناضولية في طرابزون، وسمسون، وأياس (لاياس)، وأنطاليا وأفسوس. وقد حصل هذا التحول بسبب الصراع العنيف في الشرق الأوسط العربي في عهد المماليك ومغول إيران الذين سيطروا على العراق والخليج، وسعوا إلى احتكار تجارة التوابل الهندية، والأحجار الكريمة، ولآلىء البحرين، والخزف الصيني، والحرير، والمسك والراوند. وأصبحت تبريز ملتقى طرق التجارة العالمية، متخطية بذلك القاهرة، وبغداد، كأهم مركز للتجارة العالمية بين الشرق والغرب. واستقر في تبريز، كما في المرافىء الأناضولية المذكورة أعلاه، جماعات التجار الجنويين والبنادقة الذين قاموا بنشاطات تجارية في مجالي المنتجات المحلية وكذلك البضائع الآسيوية، وبالأخص التوابل والحرير. وأصبح بإمكان التجار الغربيين الآن استخدام تانا لتحميل بالات التوابل الهندية، التي تصل إلى هناك عبر الهند ـ أورجنك، وأصطرخان أو ساراي، في مقابل الأقمشة الصوفية الأوروبية[1]. (راجع الجدول I: 65).

الجدول 65:1 أسعار التوابل والأقمشة الصوفية الأوروبية، أواسط القرن الرابع عشر

الأقمشة الصوفية	سعر بالة القماش (بالفلورين)	التوابل	سعر بالة الفلفل (91 كلغ) (بالفلورين)
بروكسل	400 ـ 500	الفلفل	75 ـ 85
شالونز أو لوفيه	150 ـ 250	كبش القرنفل	170
بوفيه	110 ـ 160	الزنجبيل	35 ـ 45
كادي ده بربينيان	90	قرفه	40
الملابس الصوفية الخشنة من لانغدوغ	50 ـ 60	السكر (صندوق)	30
		الزعفران	370
		النيلة	65
الحرير الخام	300 ـ 400		

المصدر: Heers (1955), pp. 157-209, summarized by Bautier (1970), p. 300.

وليس في مصادرنا ما يكفي من المعلومات لتوضيح ما كان عليه الوضع في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. لكن من المعروف أن التجار اللاتين، عقب قيام الانتفاضات الشعبية المعادية للاتين، والمواقف العدائية تجاههم من قبل الحكام المغول في تبريز، والقبيلة الذهبية في أعوام 1338 ـ 43، جددوا امتيازاتهم التجارية مع مماليك مصر، وعادوا إلى الإسكندرية وبيروت للحصول على البضائع الآسيوية (الكتالانيون في عام 1341، والجنويون والبنادقة في عام 1345). ويرى بوتييه[2] حديثاً أن سياسة السلطان العثماني بايزيد الأول في طرد البنادقة من معاقلهم المحصنة على شواطىء شبه جزيرة البلقان، وغزو تيمور الأناضول (احتل إزمير عام 1402)، وسياسته المعادية للاتين، أدت إلى انحسار التجارة الآسيوية في آسيا الصغرى وإلى قطع طريق تبريز ـ طرابزون.

لكن في تلك الفترة، وبالرغم من أن العثمانيين والبنادقة كانوا متعارضين سياسياً، فإنهم حافظوا على علاقات تجارية منتظمة لأن البندقية كانت بحاجة ماسة

للمنتجات العثمانية المحلية، وبشكل خاص، قمح هذه المنطقة. وبعد انسحاب تيمور من الأناضول، استعادت البندقية بسرعة مكانتها التجارية السابقة بعد عقدها معاهدات تجارية إيجابية عام 1403 مع بيزنطية من جهة، ومع السلطان سليمان العثماني من جهة ثانية[3].

وتمكن المبعوث البندقي (المودا) مجدداً عام 1404 من تحميل شحنات تجارية غنية في طرابزون: 20 طناً من الفلفل، و20 طناً من النيلة، و7 أطنان من القرفة، و4 أطنان من الزنجبيل وأيضاً حمولة من الحرير الخام (31 طناً) ولآلىء من الخليج. وفي طريق عودته إلى البندقية، نقل أيضاً من مخازن مودون 42 طناً من الفلفل كانت قد وصلت من بيروت والإسكندرية[4]. وفي المقابل فإن السفن الجنوية حملت من طرابزون منتجات أناضولية بمعظمها مثل، حجر الشبّ، وشمع النحل، والأجبان والجلود. وضمت حمولتهم طناً واحداً من الفلفل. لكن ينبغي الإشارة الآن إلى أن التوابل المتوفرة في مرافىء البحر الأسود كانت غير ذات أهمية عند مقارنتها بمشتريات البنادقة الواسعة في الإسكندرية وبيروت. فقد بلغت كمية التوابل التي كانت تصل عبر تور ـ القاهرة إلى الإسكندرية أو عبر جدة ـ مكة ـ دمشق إلى بيروت ليشتريها التجار اللاتين، ما بين 600 إلى 700 طنٍ سنوياً بالمتوسط خلال هذه الفترة. وقد سيطرت البندقية على تجارة التوابل هناك وبلغت حصتها 500 طنٍ[5]. بعبارة أخرى، فإن الطريق الجنوبية للتجارة الآسيوية قد استعادت، وبشكل كامل، مكانتها السابقة خلال هذه الفترة بينما خسرت طرق الشمال، التي تنتهي إلى طرابزون، وتانا وكافا، مكانتها السابقة[6]. إن تحول طريق التوابل مجدداً إلى الجنوب قد مهد الطريق لبورصة العثمانية لتصبح سوقاً جديدة للبضائع الهندية ـ العربية وكذلك للحرير الإيراني.

وكما بحثنا أعلاه، أصبحت بورصة في القرن الخامس عشر، أو ربما حتى قبل ذلك، المركز التجاري للبضائع الإيرانية والهندية القادمة إلى استانبول وكذلك إلى أجزاء كبيرة من جنوبي وشرقي أوروبا. وقد تجاهل مؤرخو تجارة التوابل بشكل كامل تمكّن تجار بيرا اللاتين من استغلال هذه السوق الجديدة للتوابل في بورصة.

كانت شحنات التوابل الهندية تصل إلى جدة عن طريق التجار الذين كانوا

ينضمون إلى قوافل الحجاج في مكة، ثم ينقلون التوابل إلى دمشق. وقد وصلت مجموعة من قافلة مكة العظيمة المكونة من 3.000 جمل، كما يشهد على ذلك لابروكيار، إلى بورصة بعد رحلة استغرقت حوالى 50 يوماً عبر حلب، وقونيه، وإيكي شهر وكوتاهيه. وفي إيكي شهر التقى لابروكيار بخمسة وعشرين عربياً في أحد الخانات[7].

وفي بورصة كانت التوابل التي تنقلها قافلة دمشق تسلّم إلى التجار الجنويين القادمين من بيرا[8]. ولاحقاً عام 1470، أصبح بإمكان بندتو داي[9]، وهو وكيل فلورنسي في بيرا، الآدعاء بأن بوسع مواطنيه الحصول على كميات كافية من التوابل في بورصة في مقابل الأقمشة الصوفية. وبلغت قيمة الرسوم على الفلفل، وصمغ اللك والزعفران المستورد في بورصة 100.000 أقجة (أي حوالى 2.000 دوكا ذهبية) عام 1487. وقد ارتفعت هذه القيمة إلى 135.000 أقجة فيما بعد[10].

في القرن الخامس عشر، استخدمت أيضاً الطريق البحرية بين الإسكندرية وأنطاليا لاستيراد البضائع الهندية إلى تركيا العثمانية. بعد أن نهب البنادقة أنطاليا عام 1472، تركت كمية التوابل المتوفرة في هذا المرفأ العثماني تأثيراً قوياً في ناهبيها[11]. في ذلك الوقت، كان تجار بورصة نشيطين على هذا الطريق. ومن الأمثلة البارزة شراكة تاجرين هما، خير الدين وعبده المحرر، حجي كوتشي. لقد استثمرا مبلغاً كبيراً قيمته 545.500 أقجة أي ما يعادل 11.000 دوكا ذهبية في تصدير الأخشاب، والحطب، والحديد، والجلود، والفرو والقار عن طريق البحر، والبضائع القيمة مثل أقمشة بورصة والزعفران عن طريق البر، إلى مصر. واستوردا من مصر التوابل والصابون السوري. وتؤكد التنظيمات الجمركية لأنطاليا عام 1477 أن الأقمشة، والحرير الخام، والموهير، والأدوات الحديدية، والحطب والأخشاب كانت مواد التصدير الأساسية، وأن التوابل، والسكر والنيلة كانت مواد الاستيراد الرئيسية. وتظهر الدفاتر اليومية المفصلة للجمارك، لنفس المرفأ، والتي تعود لعام 1560[12]، أن التوابل والأصباغ ما زالت تستورد إلى أنطاليا وإنما بكميات قليلة مقارنة بالكميات الكبيرة المستوردة من الأرز، والكتان، والسكر. وكانت كميات كبيرة من الصابون، والقطن وزيت الزيتون من طرابلس الشام

تشحن بكميات كبيرة إلى أنطاليا. إلا أن الحطب والأخشاب المصدرة من أنطاليا، وألايي وفينيك فاقت كل البضائع الأخرى المتبادلة مع مصر. ويرجع تصدير الخشب إلى القرون السابقة بسبب الاعتماد الدائم للأراضي العربية الخالية من الغابات، على منتجات الغابات في سلسلة جبال طوروس الأناضولية[13]. وقد احتكرت الدولة العثمانية هذه التجارة المربحة التي كانت تعود بمدخول سنوي قيمته 3.000 دوكا ذهبية في عام 1477. وشكل إنتاج الخشب والفحم، بالنسبة للقبائل التركمانية التي تنتشر على سلسلة الجبال من مرعش إلى تكه، واحداً من النشاطات الاقتصادية الرئيسة. وعرفت مجموعة القبائل المنخرطة في هذا النشاط باسم الحطابين (أغاتشري)، أو تجار الأخشاب (طهطجي). وعلى أي حال، فقدت أنطاليا أهميتها في التجارة العالمية للتوابل الهندية في القرن السادس عشر عندما قام العثمانيون في عام 1522 بفتح جزيرة رودس وأقاموا طريقاً بحرياً آمناً ومباشراً بين استانبول والمرافىء المصرية في الإسكندرية ودمياط. إلا أن الطريق الأساسية للبضائع الهندية الثمينة ظل دائماً طريق القوافل بين دمشق وبورصة، وبقيت بورصة السوق الرئيسية لهذه البضائع في تركيا، وجزءاً هاماً من هذه التجارة بالنسبة لجنوب ـ شرقي أوروبا وشرقها.

البرتغاليون في المحيط الهندي والصراع العثماني للسيطرة على البحر الأحمر

وصلت أول شحنة توابل إلى لشبونة عام 1501 بعد وصول فاسكو دي غاما إلى الهند. ولتحقيق السيطرة الكاملة على الحركة في المحيط الهندي، تواصلت العمليات البحرية البرتغالية بسرعة مذهلة. فردّ المستفيدان من تجارة التوابل الدولية هذه، مصر والبندقية على الفور لمواجهة انهيار احتكارهما القديم لهذه التجارة. فأرسلت البندقية عام 1502 سفيراً إلى القاهرة لتحذير السلطان المملوكي من النتائج الكارثية للنجاح البرتغالي[14]. وطالب السلطان بأن يغلق حكام مالابار أسواقهم أمام البرتغاليين. ووقف حكام كلكوتا وكوجرات إلى جانب المسلمين ضد البرتغاليين. وكانت هاتان المنطقتان تشكلان المركزين التقليديين لتجار التوابل المسلمين في الهند. وبعد ذلك بوقت قصير، في شتاء عام 1503، تغلغل البرتغاليون في البحر الأحمر، ما أثار قلق القاهرة[15]. إلا أن السلطان المملوكي

12. طرق البندقية البحرية في البحر الابيض المتوسط في القرن الخامس عشر

المصدر: Sottas (1938), p. 106

لم يبدأ باتخاذ إجراءات جدية ضد البرتغاليين إلا بعد أن تكبد خسائر نتيجة الانخفاض الكبير في العائدات الجمركية[16]. ففاجأت البحرية المملوكية بقيادة الأمير حسين، وهو تركماني ومعه حوالى 1.500 رومي (تركي) من المرتزقة، البرتغاليين في شول بالقرب من كوشين في عام 1508، إلا أنهم منيوا بهزيمة منكرة عندما قام البرتغاليون بهجوم مضاد عام 1509[17]. وفي هذه المناسبة، تعاون حكام كلكوتا وكوجرات مجدداً مع المماليك. وأدت هذه الهزيمة ليس فقط إلى تأمين سيطرة البرتغاليين على المحيط الهندي، وإنما أيضاً شكلت قاعدة سقوط المماليك، لأن العالم الإسلامي الآن، بما فيه سلاطين المماليك أنفسهم، أدرك أن القوة الوحيدة القادرة على حسم الصراع الصعب، هي الدولة العثمانية[18]. وأصبحت كل من مكة والمدينة الآن مهددتين بغزو برتغالي.

طلب السلطان المملوكي قانصوه الغوري من بايزيد الثاني، عام 1510، إرسال لوازم وخبراء لبناء أسطول بحري في السويس. فأرسل العثمانيون ثلاثين سفينة محملة بالأخشاب، والمدافع، والمواد الأخرى. لكن فرسان القديس يوحنا في جزيرة رودس اعترضوا هذه القافلة ودمروها، بطلب من البرتغاليين على ما يبدو[19]. وفي السنوات التالية، نقل العثمانيون، بدون قبول أية تعويضات، قوافل جديدة من الأسلحة، والبارود، واللوازم والخبراء إلى مصر. وقد روى ذلك ربان عثماني يدعى محمد في السويس قائلاً[20]: «لقد أرسلت إلى هنا من قبل سلطاننا [العثماني] لتحضير المواد الضرورية لبناء السفن بهدف القضاء على أولئك الفرنجة [البرتغاليون] الذين ظهروا إلى جانب الهند. . . وقد أرسل السلطان قبلي الربانين، حميد وحسن [للهدف نفسه]». وقد أعلمت الاستخبارات البرتغالية لشبونة بهذه الاستعدادات[21].

حاول الأسطول البرتغالي، الذي كان يطوف على طول ساحل مالابار، قطع الطريق التجاري بإغراق السفن الهندية والإسلامية المتوجهة إلى البحر الأحمر وإحراقها وأسرها. وكان على البرتغاليين إلى جانب الحصار التام، وفضلاً عن قاعدتهم البحرية في جزيرة سومطرة، السيطرة على مضيق باب المندب وعدن، اللذين يشكلان المحطتين النهائيتين لسفن التوابل الهندية. وكانت مكة تتلقى شحنات التوابل من الهند[22] خلال تلك الفترة، وفي عام 1513، أدى استيلاء

البرتغاليين على جزيرة قمران وتحصينها وتحويلها إلى قاعدة بحرية لهم في البحر الأحمر إلى وضع المماليك في موقف حرج. ولم يعد الصراع الآن مقتصراً فقط على المماليك والعثمانيين وإنما طال أيضاً منافسيهم الصفويين. فبدأت تتشكل، بسبب النجاحات البرتغالية، تحالفات جديدة في كل المنطقة، إذ أقام شاه إيران علاقات صداقة مع البرتغاليين، الذين أرسلوا إليه الأسلحة النارية، وانتشرت شائعات تقول إن الشاه يخطط لمهاجمة حلب عام 1515[23].

وبينما حاول السلطان المملوكي ضم اليمن وعدن إلى مصر، قام الحاكم والأدميرال البرتغالي، ألبوكرك بهجوم غير ناجح عام 1513 للاستيلاء على عدن.

كان البرتغاليون مصممين من خلال إرسال أساطيلهم البحرية إلى البحر الأحمر منذ عام 1503، وتقريباً في كل سنة ابتداءً من عام 1513، على فرض سيادتهم بإقامة الحصون على النقاط الاستراتيجية على طول السواحل بهدف محاصرة التجارة الهندية. وكان الهدف المباشر تدمير الأسطول البحري الذي احتفظ به المماليك أولاً ثم العثمانيون في قاعدتهم البحرية في السويس. إذ سيبقى هذا الأسطول، ما لم يدمر، يشكل تهديداً ثابتاً للهيمنة البرتغالية على المحيط الهندي. لقد شكلت السيطرة على البحر الأحمر أنجع الوسائل لإيقاف التجارة الهندية مع مصر وسوريا، لأنه كان بإمكان سفن التجار العرب والهنود أن تتجاوز بسهولة الأسطول البرتغالي الذي يجوب البحار العالية. وفي النهاية، تمكن العثمانيون بإخضاعهم اليمن وسواقين، وبسيطرتهم على عدن، وشيهر وساحل الحبشة أسفل باب المندب، من إحباط مخطط استراتيجي برتغالي لاعتراض تجارة الهند مع الشرق الأوسط.

كان الجنود ورجال البحرية العثمانية في طليعة المتصدين للبرتغاليين منذ عام 1509 أو 1510[24]. ومن الواضح أن الحكومة العثمانية قد سمحت للمتطوعين، ومعظمهم من المرتزقة ومالكي المراكب الخاصة من أصل تركماني، بالذهاب لخدمة السلطان المملوكي. ومنذ ذلك الوقت، لعب بعض هؤلاء الجنود الأناضوليين المغامرين، المزودين ببنادق المسكيت القديمة المعروفين بين العرب والهنود باسم رومي، دوراً هاماً في اليمن وأماكن أخرى. وانتشر هؤلاء الجنود العثمانيون، بعد تخليهم عن قادتهم، في منطقة واسعة تمتد من اليمن إلى الخليج

والهند، ودخلوا في خدمة الحكام المحليين. ولأنهم كانوا مهرة في صناعة واستخدام الأسلحة النارية، كان هناك طلب كبير عليهم كجنود محترفين أكفاء لاستخدامهم ضد البرتغاليين. وقد كتب الفونسو دي ألبوكرك عام 1513 إلى الملك يعلمه أنه ما لم يتم التخلص من الروميين فلن يكون هناك استقرار للبرتغاليين في المنطقة. ولاحقاً، عام 1538، وعندما كان الجيش العثماني يحارب البرتغاليين في ديو، دخل بعض الجنود العثمانيين في خدمة سلطان كوجرات، محمود، الذي وعدهم براتب يوازي عشرة أضعاف ما يقبضونه من السلطان العثماني. وفي عام 1525، استبقى بابور، مؤسس الإمبراطورية المغولية في الهند، في خدمته اثنين من العثمانيين المخترعين للمدفعية، وعاملهم معاملة خاصة. باختصار، لقد كان العثمانيون، المطلعون بشكل جيد على أسلوب الحرب الأوروبية، يلقون الترحاب في كل مكان من وسط آسيا إلى الهند وسومطرة.

تم بناء الأسطول البحري المملوكي الجديد، تسع عشرة سفينة في مجموعه بمساعدة السلطان العثماني. وقد غادر هذا الأسطول السويس بقيادة الربان سلمان في 30 أيلول/ سبتمبر عام 1515. وكان عدد الجنود المقاتلين على متنه 3.000 رجل، 1.300 منهم من الجنود الأتراك ـ الإنكشارية والمرتزقة التركمان من الأناضول.

أعدّ سلمان العدّة لمهاجمة البرتغاليين وطردهم من المحيط الهندي، إلا أن تعقيدات غير متوقعة أخرت تنفيذ مخططه. أولاً، استغرق بناء حصن على جزيرة قمران وقتاً طويلاً، وفشل القائد المملوكي في الاستيلاء على اليمن وعدن (17 أيلول/ سبتمبر 1516)، اللتين أظهرتا مقاومة شرسة للبحرية الموحدة. انتظر الحكام الهنود عبثاً وصول الأسطول البحري المملوكي. وفي غضون ذلك وصلت إلى سلمان أخبار هزيمة قوات المماليك أمام الجيش العثماني في مرج دابق وسقوط السلطان المصري صريعاً في أرض المعركة (24 آب/ أغسطس 1516). وأصبح الصراع ضد البرتغاليين الآن تحت القيادة المباشرة للسلطان العثماني.

وعقب الاحتلال العثماني لمصر، دخل الربان سلمان وجنوده الروميون في الخدمة المباشرة للسلطان العثماني. وكان سلمان عندما عاد مع اسطوله إلى جدة، من الدعاة المتحمسين لشن حملة عسكرية بحرية ضد البرتغال.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعد هزيمة سلطنة المماليك عام 1516 ـ 17، أخذ سليم الأول على عاتقه مهمة حماية الإسلام ومصالحه الحيوية، التي كانت عرضة لخطر البرتغاليين في الجزيرة العربية والمحيط الهندي. فقد كان اللقب الذي اتخذه «خادم الحرمين الشريفين»، وكان يطلق من قبل على السلطان المملوكي ويعني السلطة العليا على الحكام المسلمين، يحمل في طيّاته واجب حماية قوافل الحجاج والطرق التجارية لكافة المسلمين في العالم. والآن وبما أن البرتغاليين كانوا يهاجمون سفن الحجاج والتجار في المحيط الهندي ويهددون باحتلال مدن الإسلام المقدسة وانتهاك حرمتها، كان على السلطان العثماني فعل شيء دون أي تأخير. كان ازدهار الأراضي المفتوحة حديثاً، وحماية العائدات الجمركية الكبيرة من تجارة الهند تتوقّف على أمن التجارة مع الهند. كما أن تحقيق ما عجز السلطان المملوكي عن القيام به سوف يساعد على تقوية موقع العثمانيين في العالم العربي. وقد سارع شريف مكة أبو البركات (1497 ـ 1525) وبسبب ضغط البرتغاليين عليه في موطنه، إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية (شباط/فبراير 1917) وقتل الحاكم المملوكي[25]. وبعد يومين من تنفيذ الإعدام، دخل أسطول بحري برتغالي ضخم بقيادة سواريز مرفأ جدة. وبعد فشله في الاستيلاء على المدينة، تراجع تحت طلقات مدافع سلمان. وبسبب توقعه احتلال البرتغاليين لمكة، قام شريفها بتحضيرات للجوء إلى المرتفعات[26]. وبعد إنقاذ قلب العالم الإسلامي الآن، اتخذ سليم الأول إجراءات لمحاربة العدو في المحيط الهندي، بينما كانت البندقية تراقب المبادرات العثمانية عن كثب[27]. عيّن السلطان حاكماً للحجاز وجعل مقر إقامته في جدة (أيلول/سبتمبر 1517). وكان يمثل السلطة العثمانية في المنطقة، ويراقب أعمال شريف مكة. وقد أدى هذا الوضع في المستقبل إلى صراعات متكررة بين الحاكم العثماني والشريف. وكانت عائدات جمارك جدة من التجارة الهندية، والتي قدرت بـ 90.000 قطعة ذهبية سنوياً واحدة من موضوعات الخلاف الأساسية. وقد أمر السلطان بقسمة هذا المدخول بالتساوي بين الخزانة العثمانية وخزانة الشريف، إلا أن هذا الأخير طالب بكامل المبلغ. وبطلب من السلطان دخل حاكم جدة العثماني، قاسم شيرفاني وبدون تأخير في مفاوضات مع سلطان كوجرات للقيام بعمل مشترك ضد البرتغاليين[28]. ولقد أعلم سليم الأول وكما هي العادة دائماً من خلال حاكمه في جدة، حاكم الكوجرات، مظفر شاه، أنه قد ضم كل البلاد

العربية بما فيها اليمن وسواقين، وقرر أن يطرد البرتغاليين من الهند. فأمر لهذه الغاية، ببناء أسطول ضخم في السويس إضافة إلى الأسطول المملوكي المرابط في جدة. ورد سلطان كوجرات إيجاباً بأفضل طريقة ممكنة، بينما أطلق حاكمه في ديو على السلطان العثماني لقب دعامة الإسلام والمسلمين في العالم. ولا تترك هذه المراسلات أي مجال للشك بأن سليم قد أخذ على عاتقه معالجة المشكلة البرتغالية مباشرة بعد انتصاره في الريدانية (كانون الثاني/ يناير 1517)[29].

وفي نفس الوقت، اعترف المرتزقة العثمانيون والقوات المملوكية في اليمن، والتي أرسلت إلى هناك سابقاً من قبل السلطان المملوكي، بالسلطان العثماني، وهكذا أصبحت اليمن تحت السيادة العثمانية. إلا أن ثورة أحمد باشا في مصر عام 1524 جعلت السيادة العثمانية على مصر والجزيرة العربية في وضع حرج. وتطلب الوضع زيارة الصدر الأعظم إبراهيم إلى مصر عام 1525 لاستعادة السيادة العثمانية والنظام في الأراضي المفتوحة حديثاً. وبناءً على أوامره، غادر الأسطول العثماني السويس إلى اليمن وعدن لفرض سيطرته هناك ضد البرتغاليين. ويعلمنا سلمان الريس في تقريره لإبراهيم باشا من اليمن بتاريخ 2 حزيران/ يونيو 1525[30]، أنه وبسبب وصول الأسطول العثماني (ومجموعه ثماني عشرة سفينة مع 299 مدفعاً) أثبطت عزيمة البرتغاليين فتراجعوا، وأنه من الممكن بواسطة هذا الأسطول الاستيلاء على كافة القلاع والحصون البرتغالية على سواحل المحيط الهندي. ويعتمد تقرير سلمان لعام 1525 مفتاح فهم التقييم العثماني، والاستراتيجية اللاحقة والعمليات على خط الدفاع الواسع من الحبشة إلى حضرموت.

لقد أراد سلمان أولاً، تأمين السيادة العثمانية في البحر الأحمر بالاستيلاء على المرافىء الأساسية المواجهة لمضيق باب المندب. فهذه المرافىء، كما أشار، تدخل عائدات ضخمة من التجارة مع الهند. وذكر بشكل خاص، أنه يصل سنوياً ما بين خمسين وستين سفينة إلى مرفأ عدن مع مداخيل جمركية تصل إلى 200.000 قطعة ذهبية؛ كما ازدهرت سواقين أيضاً، التي تقع على الساحل الإفريقي من البحر الأحمر، لأن التجار الهنود قد تركوا جدة وتحولوا إلى هذا المرفأ بسبب تحصيل جمارك باهظة في جدة. وكان الأميرال العثماني مطلعاً بشكل وافٍ على الموضوعات الاستراتيجية والاقتصادية التي ظهرت نتيجة العمليات البرتغالية في

المنطقة. وقد أشار بشكل خاص، إلى نتائج احتكار البرتغاليين لتجارة التوابل، قائلاً «إن كل أنواع التوابل القادمة من جزر جنوبي آسيا هي الآن تحت السيطرة البرتغالية وإن كل هذه التوابل تذهب مباشرة إلى البرتغال. وقبل استيلاء البرتغاليين على هذه الأماكن، شكلت الرسوم الجمركية على تجارة التوابل جزءاً كبيراً من مداخيل مصر».

لقد اقترح سلمان في المقام الأول، إحباط كل المخططات البرتغالية للسيطرة على التجارة في البحر الأحمر. مع تركيزه على الأهمية الأساسية لجزيرة دهلاق، حيث يخطط البرتغاليون لبناء قلعة. إذا تمكن البرتغاليون من إقامة قاعدة بحرية على هذه الجزيرة، تابع قائلاً، «ليس بإمكان أي سفينة الخروج من باب المندب لأنه ينبغي للسفن الآتية من الهند والمتوجهة إلى هناك أن تتوقف بالتأكيد وأن تمر عبر هذه البوابة».

وقد رأى في خطة استراتيجية أوسع ضرورة فرض السيطرة العثمانية على اليمن، وعدن والحبشة. كما اقترح أيضاً فتح البلد الداخلي الخصب بين سواقين ونهر النيل وكذلك مدينة أطبرا الهامة، وهي مركز لتجارة الذهب والعاج من السودان والحبشة. وقد أشار أيضاً إلى أنشطة الجهاد الإسلامية في المنطقة، والتي يمكن أن تتعاون مع العثمانيين.

وركز سلمان أيضاً على أنه ينبغي أن يخضع الساحل الإفريقي في المحيط الهندي الذي يطل على باب المندب، مع مرفأي زيلا وبربرا للسيادة العثمانية. وأوضح أنه يُفرض على المسلمين في هذه المنطقة دفع جزية إلى حكام الحبشة المسيحيين. وكان العثمانيون في عام 1525 يدعمون بالفعل المسلمين في المنطقة شمال وشرقي الحبشة من أجل فرض سيطرتهم على المنطقة، لكن في هذه الأثناء كان مسيحيو الحبشة يرحبون بالبرتغاليين.

تعامل سلمان في المرحلة الثانية من تنفيذ مخططه، مع مسألة إبعاد البرتغاليين عن المحيط الهندي. وقد اقتنع الأميرال بناء على المعلومات التي تلقاها أن ذلك لم يكن مهمة صعبة، لأن البرتغاليين، وكما يقول، كانوا يتجمعون في حصون تحرسها حاميات صغيرة بعيدة جداً عن بعضها بعضاً، ومجموع قواتها يتكون فقط من 2.000 رجل. وأضاف أن السكان المحليين على ساحل مالابار كانوا معادين للبرتغاليين.

وينبغي ملاحظة نقطة هامة في مخطط سلمان. فقد كان يشدّد دائماً على العائدات التي ستجبى للخزانة السلطانية من الفتوحات المقترحة. وقد أشار في حديثه عن فتح اليمن، إلى أنها أراضٍ واسعة وغنية وهي حالياً بدون سيد وتستغل فقط من قبل قلة من مشايخ القبائل العرب. ففتحها، كما يؤكد، سيكون سهلاً وسيضيف خمسة سناجق كبيرة إلى الدولة العثمانية. ومن ناحية ثانية، فإنه بسبب تجارة الهند وتصدير الصباغ الأحمر إليها، فإن اليمن يمكن أن تقدم عائدات هائلة من الذهب للخزانة العثمانية. كما أشار أيضاً إلى العائدات الجمركية الكبيرة من تجارة الهند في عدن، وسواقين ومصر. ويمكن أن يعكس اهتمامه الحصري بمداخيل الخزانة السلطانية، موقفاً عثمانياً نموذجياً ـ وهو ما يشكل اختلافاً جوهرياً بين الذهنية الإقطاعية العثمانية والسياسة الماركنتلية الجديدة للغرب.

العثمانيون في عدن والهند

بعد موت سلمان، خلفه على حكم اليمن ابن أخيه مصطفى، الذي تحدى البرتغاليين في عدن (1530 ـ 31)، وذهب للدفاع عن ديو في كوجرات التي حاصرها أسطول برتغالي ضخم بقيادة نائب الملك نونيو داكونها. وأثبتت المدفعية التي أحضرها مصطفى معه أنها كانت عاملاً حاسماً في تراجع البرتغاليين (شباط/ فبراير 1531). وهكذا، ومنذ فترة مبكرة، تبين أن تعاون مسلمي كوجرات مع القوات العثمانية هو الكابح للتوسع البرتغالي[31]. لكن سرعان ما عقد البرتغاليون معاهدة مع سلطان كوجرات بهادور شاه، الذي كان خارجاً لتوه من خسارة عسكرية أمام همايون إمبراطور المغول. لكن البرتغاليين، خدعوا بهادور، وبنوا حصناً قوياً في مواجهة مدينة ديو. وهكذا أصبح بهادور شاه مهدداً مرة أخرى من قبل البرتغاليين، فلجأ إلى العثمانيين. وقد أدت هذه التطورات إلى قرار استانبول القيام بحملتها البحرية الشهيرة تحت قيادة سليمان باشا، حاكم مصر عام 1538. لقد اعتقد العثمانيون ومنذ عام 1517 أنه بتعاون كوجرات سيصبح من الممكن تحويل الصراع ضد البرتغاليين من البحر الأحمر إلى الهند ذاتها.

عيّن سليمان، وهو مخصي نافذ ورئيس سابق لقصر السلطان، حاكماً على مصر عام 1525. وقد طبق السياسة المركزية للباب العالي في مصر وتوابعها. وكان مسؤولاً، مثل السلاطين المماليك قبله، عن البحر الأحمر، والحجاز، والنوبة

واليمن، وكذلك عن السياسة العثمانية في المحيط الهندي. كان سليمان مصراً على بناء أسطول بحري ضخم في السويس، إلا أن الحكومة الإمبراطورية في استانبول لم تعط الأولوية لهذا المشروع حتى عام 1530. ويبدو أنه خلال ذلك الوقت أصبحت السيطرة البرتغالية على تجارة البحر الأحمر أشد مما كانت عليه من ذي قبل على الإطلاق. حتى إن البنادقة لم يتمكنوا من إيجاد أي كمية من التوابل في مصر في ذلك العام. وفي عام 1530، حاول البرتغاليون الاستيلاء على ديو التي تشكل، إلى جانب سورات، واحدة من مراكز الإمدادات الرئيسية لتجارة مصر مع الهند. واستولى البرتغاليون على كوغالا، وهو حصن بالقرب من ديو ويدعى أيضاً بندري ترك. فأعطت الحكومة العثمانية الأولوية الآن للصراع ضد البرتغاليين وأرسلت الأموال اللازمة إلى سليمان. فتم بناء أسطول بحري قوي من حوالى 80 سفينة، بما فيها 17 سفينة شراعية ضخمة، وسفينتان حربيتان كبيرتان[32]، في السويس، وبدأ العمل بحفر قناة تصل بين نهر النيل والسويس (1531 ـ 32). إلا أن احتلال كورون في المورة من قبل الإمبراطور شارل الخامس عام 1532 وحملة سليمان العسكرية ضد إيران في فترة 1533 ـ 35 أجبرت الحكومة العثمانية ثانية على تأخير حملتها الهندية.

في عام 1536، وجد الديوان الإمبراطوري العثماني، بعد طلب بهادور شاه المساعدة، أن الوقت أصبح مناسباً للقيام بالحملة البحرية. وكان الهدف «طرد البرتغاليين من المحيط الهندي». ووصلت هذه الأخبار إلى البرتغاليين عن طريق عملائهم في استانبول، فقاموا بقتل بهادور (شباط/فبراير 1537) قبل وصول الأسطول البحري العثماني. وبالرغم من مساعي القوى المؤيدة للعثمانيين بقيادة القبطان خوجه سافر، وهو الرجل الذي تركه سلمان في كوجرات، فإن الوضع في ديو قد تغير كلياً مع وصول الجيش العثماني إلى هناك في أوائل أيلول/سبتمبر. وقد فرض سليمان باشا، في طريقه إلى ديو، السيادة العثمانية على عدن. بعد دعوة سلطان عدن، الشيخ أمير بن داوود، مع مستشاريه الأساسيين إلى متن سفينته، قام سليمان باشا باعتقالهم وإعدامهم جميعاً بينما كانت انكشاريته تقوم باحتلال المدينة. وكان سليمان باشا على علم بتحالف حكام عدن مع البرتغاليين وكانت المهمة تقوم على الاستيلاء على هذا المكان[33] القوي جداً بدون حصار، لأن مثل هذا الحصار قد يؤدي إلى فشل الحملة على ديو. وقد أضاف سليمان في

تقريره أن عدن كانت مفتاح السيطرة على اليمن وأن احتلالها قد أعطى العثمانيين السيطرة على أراضٍ واسعة تمتد بعيداً إلى مكة. غادر الأسطول العثماني عدن في 19 آب/أغسطس 1538 ووصل إلى ديو في الرابع من أيلول/سبتمبر 1538.

رغم قصف مدينة ديو بقذائف 130 مدفعاً عثمانياً تحاصر المدينة، إلا أنها قاومت بعناد؛ واضطر سليمان أخيراً إلى رفع الحصار عندما علم بقدوم أسطول برتغالي قوي. ويعتقد أن سلطان كوجرات الجديد، الذي كان يشك بنوايا سليمان في فرض السيطرة العثمانية على أراضيه، لم يقدم الدعم اللازم لنجاح الحملة العثمانية[34]. وتؤكد المصادر البرتغالية على ازدواجية ولاء حكام كوجرات[35]. لقد تعلم البرتغاليون الآن كيف يستغلون الخلافات المحلية من أجل استخدام الحكام المحليين لأهدافهم الخاصة. وصل سليمان في طريق عودته، إلى شيهر، وهو مرفأ هام على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية وكان حكامه قد قبلوا السيادة العثمانية[36]. ومن هناك ذهب إلى زبيد، حيث فرض على الحكام المحليين قبول السيادة العثمانية وأعاد تنظيم اليمن وعدن كمقاطعة عثمانية أي بكلربكلك. وأصبحت زبيد المحصنة بحامية عثمانية قوية، مركز مقاطعة اليمن[37]. وفي النهاية، أكملت الحملة البحرية لسليمان باشا عمل القبطان سلمان بتثبيت الحكم العثماني المباشر والسيادة العثمانية في المناطق المهددة بالخطر البرتغالي في الجزيرة العربية والبحر الأحمر. وأدى إعلانه عن حملة ثانية إلى إثارة قلق البرتغاليين، لأن حملة عام 1538 قد شكلت تهديداً خطيراً للسيادة البرتغالية في الهند. لكن بعد هذه المبادرة المكلفة وغير الناجحة ضد البرتغاليين، لم تتخذ أية مبادرة عثمانية في الهند في السنوات التالية.

إلا أن السلطات البرتغالية في الهند ولشبونة، كانت متخوفة من أخبار إعداد العثمانيين حملة جديدة. وفي عام 1540، ثأر البرتغاليون بإرسالهم أسطولاً إلى البحر الأحمر، فنفذ مجزرة في حامية سواقين، ودمر قصير وحاول الاستيلاء على السويس[38].

وكان البرتغاليون وقبيل حملة سليمان باشا لعام 1538، قد قاموا بمبادرة سلام. وكانت الشروط التي وضعها كل طرف مهمة لأنها تشير إلى المصالح الأساسية لكل دولة منهما. فبينما أصرّ السلطان على الحصول على 5.000 قنطار

(250 طناً) من الفلفل في مقابل 5.000 مدّ (2.500 طن) من القمح، طالب البرتغاليون بتفكيك البحرية العثمانية في السويس وبحريّة العبور إلى البحر الأحمر(39). وفي عام 1541، استكملت المفاوضات عقب الهجوم البرتغالي عام 1540. طلب السلطان من البرتغاليين عدم إرسال أية سفينة إلى مرافىء زبيد، وجدة وسواقين في البحر الأحمر، إلا أنه كان مستعداً لاستقبال سفنهم التجارية في عدن. ومن الواضح أن البرتغاليين كانوا يعلمون بأن على السلطان تركيز قواته في البحر الأبيض المتوسط ضد شارل الخامس والبنادقة. إلا أن سليمان باشا، بعد أن أصبح وزيراً في الديوان الإمبراطوري، كان مفضلاً من قبل السلطان. وفي السنوات التالية، ازدادت نشاطات السفن العثمانية في المحيط الهندي. ويمكن تفسير تجديد مبادرات السلام البرتغالية كإشارة إلى مخاوفهم من القوة العثمانية، التي بلغت ذروتها بضم هنغاريا عام 1541. إضافة إلى أنه ومنذ قيام مقاطعة البصرة العثمانية عام 1546 وبناء قاعدة بحرية جديدة هناك، فإن البرتغاليين كانوا متخوفين أكثر من أي وقت مضى على مستقبل مضيق هرمز وعلى إمبراطوريتهم في المحيط الهندي.

التعاون العثماني مع كوجرات وأتشيه

لتفسير وصول كميات كبيرة من التوابل إلى مرافىء البحر الأبيض المتوسط، أو ما يسمى إعادة إحياء تجارة التوابل في البحر الأبيض المتوسط، في الفترة التي أعقبت هزيمة البحرية العثمانية في الخليج عام 1554، يتم التركيز على التراجع العام لإدارة وسيادة الإمبراطورية البرتغالية في المحيط الهندي(40). إلا أن الاهتمام حديثاً قد تحول نحو المساعي العثمانية المستمرة للاستفادة من الصراع الحيوي لسلطنة أتشيه في سومطرة(41).

قام أول ائتلاف ضد البرتغاليين بين كوجرات، وأتشيه والعثمانيين من خلال مخططات سليمان باشا ضد البرتغاليين. قبل حملة عام 1538، وصلت أولى شحنات الفلفل من أتشيه إلى البحر الأحمر حوالى عام 1530، وهناك إشارة إلى معاهدة أعطت العثمانيين «مركزاً للجمارك» ومصنعاً في مرفأ باساي، في قلب منطقة زراعة الفلفل في سومطرة(42). وبحسب المصادر البرتغالية، فإن سلطان أتشيه، علاء الدين، قد حصل على فرقة عثمانية من 300 رجل، مزودة ببنادق حربية. ولعب الجنود العثمانيون دوراً رئيسياً في مساعدته في توسيع ملكه، كما

مكّنوه من الهجوم على البرتغاليين في مضائق ملقا (أيلول/ سبتمبر 1537)[43].

كما قام علاء الدين بسبب طموحه بأن يصبح المورد الرئيسي للفلفل، بتوسيع زراعة الفلفل في سومطرة واستمر بإرسال شحنات الفلفل الكبيرة إلى البحر الأحمر. وتمت الإشارة إلى وجود كتيبة من الأتراك بين جنوده في هجومه على البرتغاليين في ملقا لاحقاً عام 1547. وقد بلغت الحملة الإسلامية المضادة للصليبية، كما أسماها ريد[44]، ضد البرتغاليين ذروتها لاحقاً في ستينيات القرن السادس عشر.

وتبين وقائع الأرشيف العثماني أنه قد كان هناك بالفعل تحالف بين هاتين الدولتين المسلمتين القويتين، كما كان هناك مسعى لتعاون تام في فترة 1560 ـ 80. فقد سيطر البرتغاليون بواسطة سفنهم الشراعية الضخمة (القُرقور)، المزودة بمدفعية قوية، على المحيط الهندي. إلا أنهم صُدوا في البحر الأحمر وفي الخليج من قبل العثمانيين وفي سومطرة من قبل إمبراطورية أتشيه البحرية الناشئة. ويجب ذكر الدولة الإسلامية الأخرى في كوجرات كحلقة أساسية بين دولة أتشيه والدولة العثمانية في التجارة والدبلوماسية. ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تعاون هذه الدول الثلاث وتصميمها على القضاء على السيطرة البرتغالية واحتكارها التجاري، في تفسير الفشل البرتغالي في تحقيق سيطرة كاملة على التجارة بين الأراضي العثمانية والشرق. ووجد هذا التعاون تعبيراً قوياً له في أيديولوجية الجهاد الإسلامية. فقد أعلن السلطان العثماني سليمان، في دعمه للدولة الإسلامية في المحيط الهندي، أنه الحامي لكل المسلمين في العالم وكذلك لطرق الحج[45].

وتسلط المراسلات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وأتشيه الضوء على التطورات في فترة 1560 ـ 80. ففي رسالة تعود إلى كانون الثاني/ يناير 1566[46]، يطلع فيها سلطان أتشيه، السلطان العثماني أنه مع مسلمي جزر المالديف والحكام المسلمين في الهند يعترفون به سيداً عليهم وحامياً لهم؛ ولهذه الغاية فهم يذكرون اسمه في خطبة الجمعة. وإذا رغب السلطان بإرسال أسطوله إلى المحيط الهندي، فإنهم، يتابع سلطان أتشيه قائلاً، سوف ينضمون إليه في تحالف ضد البرتغاليين. وبينما شدّد على واجب الخليفة في الجهاد وفي فتح طرق الحج للمسلمين، فإنه أضاف أيضاً أن هناك ثروات لا تحصى من الجواهر، والذهب والفضة يمكن

كسبها من المنطقة التي تستغل حالياً من قبل «المشركين». لكن سلطان أتشيه أشار أيضاً إلى سوء أوضاع تجارتهم في البحر الأحمر حالياً منذ أن سيطر البرتغاليون على كل الممرات وصولاً إلى جزر المالديف في عام 1563. ثم أضاف، إن التجارة كانت سابقاً آمنة في ظل حكام الجزر المسلمين. وأصبح من الضروري على سفن الهند وأتشيه تجاوز السفن الحربية البرتغالية في المحيط الهندي من أجل الوصول إلى عدن والبحر الأحمر[47].

تمت الإشارة في رسالة سلطان أتشيه، بشكل خاص إلى إغراق سفينة كبيرة لأتشيه محملة بالتوابل. فقد حملت سفينة كبيرة متوجهة إلى البحر الأحمر في عام 1561، حمولة ثمينة من الجواهر والذهب إلى السلطان العثماني تقدر بـ 200.000 كروسادوس. وتؤكد المصادر[48] البرتغالية أن البرتغاليين كان يعترضون سفن أتشيه في الممرات إلى المالديف أو قبالة سواحل حضرموت. وقد خططوا لاحقاً لفرض حصار على مرافىء أتشيه من أجل تدمير تجارتها البحرية واحتلال أراضيها في النهاية. دفعت هذه الأوضاع السيئة سلطان أتشيه إلى إرسال سفير إلى استانبول وطلب المساعدة العثمانية الفورية. ورد السلطان العثماني بإرسال مبعوث مع ثماني سفن حربية إلى أتشيه. وكان سلطان أتشيه قد طالب بشكل خاص بالخبراء والمهندسين لبناء الحصون والسفن الحربية والمدافع أيضاً. وأضاف قائلاً إن حكام سيلان وكلكوتا غير المسلمين كانوا يحاربون البرتغاليين وهم على استعداد للتعاون إذا ما وصل أسطول عثماني. فأبدت الحكومة العثمانية اهتماماً شديداً بالوضع. وتم تحضير أسطول من خمس عشرة سفينة وبارجتين عسكريتين في السويس للإبحار بقيادة أميرال الأسطول العثماني في الإسكندرية، كردو أوغلو هزير عام 1567. وكان هناك مجموعة من ثمانية صناع للمدافع بين الجنود على متن السفن. وفي مقابل مساعدتهم العسكرية، طلب العثمانيون من أتشيه إرسال شحنات من التوابل لتحميلها في البوارج. وفي أيلول/ سبتمبر 1567 صدرت الأوامر الإمبراطورية إلى بكلربيك كل من مصر واليمن بالسماح لتجار سلطان أتشيه بشراء وتصدير البضائع الاستراتيجية، بما فيها النحاس، والأسلحة والجياد. إضافة إلى النجارين، والحدادين، وصانعي القذائف، والمصممين والحرفيين الآخرين الذين خصصوا للذهاب إلى أتشيه من قبل السلطان العثماني. كما سمح لدولة أتشيه أيضاً باستخدام الجنود العثمانيين في مصر الذين يرغبون بالذهاب طوعاً إلى الهند. لكن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عند وصول الأخبار في الشتاء عن الفوضى في اليمن، تم تأجيل سفر الأسطول. «ولم يصل إلى أتشيه عام 1567 سوى سفينتين تحملان 500 جندي تركي، بمن فيهم صانعي مدافع، ومدفعيين ومهندسين، إضافة إلى عدد من المدافع البرونزية الثقيلة ومواد عسكرية أخرى». وقام الاختصاصيون الأتراك بصب المدافع لسلطان أتشيه من أجل حملته البحرية الكبرى لطرد البرتغاليين من ملقا عام 1568. وقد فشلت هذه الحملة وكذلك الهجمات اللاحقة على ملقا في سبعينيات القرن السادس عشر[49]. وقد وصلت أخبار هزائم السلطان علاء الدين على ما يبدو إلى العاصمة العثمانية.

وخلال هذه الفترة، كانت الحكومة العثمانية، وعلى رأسها رجل الدولة العظيم صوقوللو محمد، مهتمة بالقضايا العالمية وفي تحقيق ادعاء سليمان بكونه حامي كل المسلمين في العالم. وإضافة إلى قراره بإرسال أسطول ضد البرتغاليين في المحيط الهندي عام 1568 ـ 69، تم تحضير وتنفيذ حملة لطرد الموسكويين من قازان وأصطرخان لإعادة فتح طريق خوارزم ـ القرم أمام التجار والحجاج المسلمين في أواسط آسيا[50]. وقد أرسل حكام خانات وسط آسيا سفراء إلى الدولة العثمانية طالبين المساعدة ضد الموسكويين والإيرانيين. وفي ذلك الوقت كان العثمانيون يخططون وبطموح لاستخدام أسطولهم الرئيسي في المحيط الهندي وبحر قزوين. وفي عام 1568، وضع العثمانيون خطة لحفر ممر مائي بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر لاستخدام أسطولهم في البحر الأبيض المتوسط ضد البرتغاليين. وبعد مضي عام بدأوا بحفر قناة بين نهر الدون ونهر الفولغا لطرد الموسكويين من قازان وأصطرخان والنزول إلى بحر قزوين لمحاصرة إيران. وهكذا بدأوا يولون اهتماماً خاصاً بالمحيط الهندي وحوض الفولغا في عالم السياسة العثمانية الجديد، بينما استمر الصراع ذو الأهمية الحيوية في وسط أوروبا ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفي البحر الأبيض المتوسط ضد إسبانيا والبندقية. وعند وصول سليم الثاني إلى العرش عام 1566، تمكن منافسو صوقوللو من تحديه، قائلين إنه كان يستنفد مصادر الدولة في مغامرات لا طائل منها[51]. ودلّ غزو قبرص الذي خُطط له منافسه مصطفى، مربي السلطان، في عام 1570، على تغيير جذري في عالم السياسة العثمانية. واعتبرت الفولغا والمحيط الهندي الآن بعيدين جداً عن الإمبراطورية ليكون لها أي اهتمام هناك.

وفي هذا الوقت بالذات، اجتمعت قوات إسبانيا، والبندقية والبابوية في عصبة مقدسة وأنزلت بالعثمانيين هزيمة ساحقة كارثية في ليبانتو عام 1571. ولم يتحقق البتة وعد سليم الثاني لسلطان أتشيه، وفي أعقاب موت حسين، سلطان أتشيه (1571 ـ 79)، تمزقت أوصال بلاده بسبب الحرب الأهلية.

وهكذا انتهت مساعي العثمانيين ضد البرتغاليين في المحيط الهندي، والتي كان قد شجعهم عليها في ذلك الوقت قوة أتشيه الناشئة والتحالف معها، إلى الفشل التام. لكن تجارة التوابل استمرت بالازدهار، لأنه وبنهاية القرن تخلى البرتغاليون عن مساعيهم لقطع طريق التجارة بين أتشيه والبحر الأحمر. ثم ومع وصول الهولنديين إلى المحيط الهندي، ونتيجة لانشغال العثمانيين في صراعهم الطويل ضد إيران ووسط أوروبا (1578 ـ 1606)، تغيرت ظروف السياسة والتجارة العالمية تغيّراً جذرياً.

استمرت المراسلات الدبلوماسية بين أتشيه والعثمانيين بدون شك. ففي رسالة كتبت عام 1574، شرح سليم الثاني وبكل أسى أسباب تأخر انطلاق البحرية العثمانية: التمرد في اليمن، والحملة على قبرص والصراع على تونس. وأكد وبشكل جازم قراره المتعلق بإرسال مساعدات[52]. وظل الدعم العثماني لأتشيه يؤرق البرتغاليين في ثمانينيات القرن السادس عشر. ففي عام 1585 أكد تقرير برتغالي أن أتشيه ما زالت تتلقى مدافع برونزية كبيرة من الأتراك، وأن كميات كبيرة من التوابل، والذهب والجواهر قد وصلت إلى البحر الأحمر من أتشيه[53].

وكمرحلة أخيرة في التنافس العثماني ـ البرتغالي في المحيط الهندي، لا بد من ذكر الحملة البحرية التي قام بها المير علي بيه في عامي 1585 و1586 على شرقي إفريقيا. نجح المير علي بإعلانه أنه يمثل طليعة أسطول تركي كبير، وباستغلال مشاعر الحكام المحليين المعادية للبرتغاليين، في إقامة السيادة العثمانية على ساحل شرقي إفريقيا من مقديشو نزولاً حتى مومباسا. وأعلن حاكم مومباسا نفسه تابعاً للسلطان العثماني. واعترف البرتغاليون أن للعثمانيين الآن اليد الطولى على السواحل الإفريقية المواجهة للهند وبإمكانهم قطع اتصالات هذه الدول مع البرتغال. ورغم أن البرتغاليين شنّوا هجوماً مضاداً بأسطولهم في الهند وتمكّنوا في

السنة التالية من إعادة السيطرة البرتغالية على شرقي إفريقيا، إلا أن المير علي عاد مجدداً مع أسطول من خمس سفن في عام 1588 ووجد أسطولاً برتغالياً بانتظاره لمهاجمة قوته الصغيرة؛ لكن لم يتم القضاء على المير علي من قبل البرتغاليين، وإنما من قبل قبيلة إفريقية، الزامبا. وقد تمكن من إنقاذ نفسه باللجوء إلى متن سفينة برتغالية.

العثمانيون في اليمن

خلال القرن السادس عشر، لم يعد بإمكان العثمانيين المضي قُدُماً في سياستهم في المحيط الهندي لسبب رئيسي هو تكرار العصيان وفقدان السيطرة في اليمن.

وأوكلت إلى حاكم مصر، الذي كانت القاعدة البحرية في السويس تحت إمرته، المسؤولية الرئيسية في تنظيم الصراع ضد البرتغاليين والحفاظ على التجارة مع الهند. إلا أن الدفاع عن مدخل البحر الأحمر، وعن المكتسبات العثمانية الجديدة الواسعة على طول شواطىء الجزيرة العربية في المحيط الهندي استدعت وجود قيادة قوية وموحدة في المنطقة. ولهذا الهدف بالتحديد تم دمج اليمن وعدن لإقامة بكلربكلك (إمارة) قوية في عام 1539. ورغم أن الحجاز اكتسبت في ظل العثمانيين موقعاً مفضلاً في تنافسها القديم مع عدن واليمن لاجتذاب سفن التوابل الهندية، وأصبحت مركز التوزيع، إلا أن عدن احتفظت، بعد الفتح عام 1538، بموقعها كسوق تجارية للتوابل الهندية للتجار العرب. لقد سعى العثمانيون، بدءاً من تنظيم سليمان باشا لبكلربكلك اليمن عام 1539، إلى إدخال نظامهم المركزي الإمبراطوري الخاص عن طريق فرض سيطرة صارمة على السلالات المحلية المستقلة. وأعطي البكلربكي، وهو خادم للسلطان العثماني من استانبول، سلطة واسعة، كما هي عليه الحال في مصر وبغداد، لتنظيم البلد بحيث يصبح مقاطعة عثمانية نموذجية. وكان الحكام العثمانيون ببنائهم حصوناً جديدة في نقاط استراتيجية أو سيطرتهم على القلاع القديمة الخاضعة للسلالات المحلية، يتبعون الطرق العثمانية الاعتيادية لإقامة حكم مركزي للسلطان. ومن الأمثلة على ذلك فتح قلعة حَبّ عام 1562 بالقرب من أراضي الزيدية. إلا أن بناء مثل هذه المراكز والمحافظة على حامياتها كان يتطلب موارد مالية كبيرة. كما أن الحكام أيضاً غالباً

ما كانوا يتجاهلون موازين القوى الحساسة في هذه المجتمعات الإقطاعية عند تطبيقهم طرق السيطرة العثمانية التقليدية.

وكما هو الحال في معظم الأراضي العربية الخاضعة للعثمانيين، لقيت أساليب المركزية العثمانية والقضاء تدريجياً على الموقع الإقطاعي للسلالات، مقاومة قوية. كان المجتمع اليمني مقسماً بشكل حاد بين الزيديين، والإسماعيليين، وشيوخ القبائل وعائلات العلماء. في البداية، قدم العثمانيون تنازلات لكل مجموعة من هذه المجموعات من أجل فرض السيطرة على المقاطعة. إلا أنهم وبالرغم من هذه السياسة، كانوا يخططون لإلغاء الامتيازات الإقطاعية في النهاية؛ فمع مرور الوقت كان على العائلات الأصلية إما أن تندمج بشكل كلي مع النخبة الحاكمة العثمانية أو أن تستبدل بقول (Kuls) السلطان، وهم خدم السلطان الموالون والمدربون في القصر السلطاني. ولكن بما أن القادة المحليين في اليمن كانوا جميعاً مسلمين لم يكن بالإمكان استبعادهم كما كان يمكن أن يحدث في الأراضي المسيحية المفتوحة. وكانت التنظيمات المحلية بشكل خاص، بما فيها التجمعات الدينية والقبلية، قوية جداً وقادرة على مواجهة هذه التحولات.

وغالباً ما اقترنت الضرائب الضرورية لتغطية نفقات هذا النوع من الحكومات المركزية بالوسائل الاستبدادية للحاكم العثماني. فأدى ذلك الوضع استياء واسع ليس فقط بين الأسر الإقطاعية وإنما أيضاً بين العامة وأفراد القبائل، الذين سريعاً ما توافقوا مع أسيادهم القدامى على هذه القضية المشتركة ضد العثمانيين. كما أن الإعفاءات الضريبية التي منحت في البدء إلى المجموعات شبه المستقلة لم تلبث أن ألغيت[54].

لم تكن الحكومة المركزية العثمانية مطلعة بما فيه الكفاية على أوضاع هذه المقاطعة البعيدة، وكانت تتوقع أن تزدهر هذه المقاطعة التي تضم اليمن وعدن، من تجارة الهند كما كان الحال في مصر، وأن يصبح بإمكانها تغطية كل تكاليف حكومتها الإدارية والعسكرية وحتى إرسال الفائض من العائدات إلى السلطان. لذا أعطيت هذه المقاطعة استقلالية مالية مع مسؤولية وضع موازنتها الخاصة. وكان ينبغي جمع راتب البكلربيك الذي يصل إلى أكثر من مليون أقجة، من المصادر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحلية. وهذا الراتب الكبير للبكلربيك كان بهدف تمكينه من تنظيم تابعين عسكريين أقوياء يمتلكون ما يكفي من القوة للوقوف في وجه الزعماء المحليين والأعداء على الحدود. وكما كان الوضع مع شريف مكة، كان على العائلات المحلية الحاكمة هنا أيضاً مشاركة الحكومة العثمانية أو وكلائها الآن في المداخيل. وما زاد الأوضاع سوءاً أن اليمن كانت تعاني من نقص حاد في الفضة ولم يكن بإمكانها تأمين الرواتب الضخمة للقيادة العثمانية المنشأة حديثاً ولجنودها. ولهذا السبب فإن التخفيض المفاجىء للأقجة العثمانية والمضاربة على الفضة أصبحت عاملاً هاماً آخر في انتشار الاستياء بين العامة[55].

ويبدو أنه لهذا السبب كان جزء من رواتب الحكام يدفع بالتوابل، وكانوا يقومون بتحويلها إلى نقد من خلال بيعها في أسواق جدة ومكة. وكانوا يتمتعون بإعفاءات من الرسوم الجمركية. وكانت الدولة تحصل على التوابل إما عن طريق فرض ضرائب عينية أو بالشراء بأسعار متدنية محددة في مرافىء الوصول في اليمن أو عدن. بل إن الجنود العاديون بدأوا يقومون بمبادلة معداتهم العسكرية بالتوابل أملاً في كسب أرباح كبيرة[56]. أحدث عدم الاستقرار المالي استياءً واسعاً بين التجار، والجنود وأكثرية السكان. وإذا أخذنا كل هذه الأوضاع بعين الاعتبار، فليس من الصعب أن نعرف لماذا أصبح العصيان سائداً، وخاصة في الجبال حيث السيادة للزعماء الإقطاعيين ومشايخ القبائل. وكان من أكثر هؤلاء الزعماء المحليين نفوذاً الإمام الزيدي المطهّر، الذي كان مستقلاً في الأراضي الجبلية الجنوبية، وكان قد اعترف بسيادة السلطان العثماني عام 1552. وبعد هذا التاريخ، وخلال فترة 1552 ـ 60، أصبحت المقاطعة عملياً تابعة للحكم العثماني بقيادة الحاكم العام أوزدمير باشا، الذي قام بحماية المدن الأساسية، وبنى حصوناً جديدة وجعل الطرق الرئيسية آمنة. إلا أن خليفته محمود باشا (1560 ـ 65)، الذي تجاهل ميزان القوى الحساس في اليمن، سارع إلى تطبيق برنامج لفرض المركزية. ومن الواضح أنه استخدم نفوذه بطريقة لا أخلاقية وخالية من اللباقة، ما نفرّ كل العائلات والمجموعات الخاصة منه، ودفعهم إلى التغاضي عن الخلافات السائدة فيما بينهم وإلى التوحّد معاً ضد العثمانيين.

ومن المهم أن نشير إلى أن ثورة المطهّر قد أعقبت زيادة قيمة المساهمة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السنوية «البسيطة» من كيس واحد (40.000 أقجة) إلى ثمانية أكياس. وبدأت الثورة بقتل العامة لجابي الضرائب العثماني في أراضي المطهّر. ورغم أن القوات العثمانية، المجهزة بالبنادق الحربية والمدافع، كانت في وضع أفضل من الثوار، إلا أن اليمنيين بشكل عام تكاتفوا ضد الحكم العثماني. وقدمت قبائل المناطق الجبلية في عام 1566 معظم القوات للمطهّر في قتاله ضد الجنود العثمانيين.

ولم تتضمن المركزية فقط الإجراءات الإدارية والمالية وإنما أيضاً القضاء في مدن وقرى اليمن، وهذا ما أدى إلى نفور طبقة العلماء المحلية. وقد انضم القضاة المحليون إلى المطهّر في انتفاضته، وشجعه هذا الدعم على إعلان استقلاله في حكم اليمن عندما بلغه خبر وفاة السلطان سليمان في عام 1567. وقد استسلمت أيضاً الحامية العثمانية في عدن، التي كانت تسيطر على موقع هام جداً من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية. وكذلك قام السلطان بدر وهو من أسرة عربية محلية، وكان من الناحية الاسمية الحاكم العثماني في شيهر، بتخفيف ارتباطاته مع العثمانيين أيضاً، وتعاون مثل سلفه، مع العدو البرتغالي عندما بدأ العثمانيون بمواجهة صعوبات في اليمن. وتلقت الحكومة العثمانية تقارير تفيد بأن مواقف بدر المشبوهة تثير الكثير من الصعوبات للتجار العثمانيين في طريقهم إلى الهند[57].

وفي عام 1565 انقسمت اليمن إلى مقاطعتين: الأولى عاصمتها صعدة والثانية عاصمتها تعز. وقد كان لهذا الانقسام نتائج كارثية على السيادة العثمانية في اليمن لأنه أوجد سلطتين متنافستين. وقد استغل المطهّر وبدهاء الوضع الجديد، وقامت قواته بالسعي لطرد كل الجنود العثمانيين من البلد. وقد تمكن البكلربيك العثماني المعين حديثاً، حسن، من أن يرد بصعوبة هجوماً من قبل الزيديين ضد مركز زبيد الاستراتيجي الهام. ومن هنا بدأ العثمانيون في عام 1567 إعادة سيطرتهم على اليمن. ووصلت في عام 1569 قوات عثمانية نظامية ضخمة بقيادة سنان باشا، وتمكن سنان في سنتي 1569 ـ 70 من إعادة الحكم العثماني الكامل إلى اليمن وعدن[58]. ولو لم يتلقّ العثمانيون، في السنة التالية، ضربة قاسية لقواتهم البحرية في ليبانتو، فلربما كانوا استمروا في سياستهم النضالية في المحيط الهندي ولربما كان لليمن التي أعيد إخضاعها دور استراتيجي هام. لكن في ظل الأوضاع الجديدة، فإن القوات البحرية الراسية في مرفأ موكا لم يكن لها نصيب في

التوسع. وفي عام 1564، لم يكن هناك سوى سفينتين حربيتين عثمانيتين متوقفتين هناك، وبقيت السويس القاعدة الأساسية لأي حملة بحرية في المحيط الهندي.

اعتبرت الثورات الدائمة وعدم الاستقرار في اليمن أحد الأسباب الرئيسية لتراجع موارد التوابل ونقصها في المرافىء العثمانية لمصر وسوريا. ويخبرنا تقرير متأخر يعود لسنوات 1627 ـ 32، أنه بسبب إحدى الثورات، لم تصل أي توابل إلى مصر، ولذا كان لا بد من استيرادها من أوروبا[59].

وبحسب الميزانية العمومية لمقاطعة اليمن الموجودة في الأرشيف العثماني والتي تعود لعام 1600[60]، لم يكن هناك فائض يمكن إرساله إلى استانبول إلا في الظروف الطبيعية. وقد بلغت العائدات المحلية في السنة المالية 1599 ـ 1600، 16 مليون بارة أي حوالى 39.000 قطعة ذهبية، مع عجز بلغ 5 ملايين بارة (وكانت الباره الواحدة تساوي 1.5 أقجة، وكل 41 بارة توازي قطعة ذهبية عثمانية واحدة عام 1600). وقد قسمت مقاطعة اليمن، خلال فترة حكم سنان باشا الطويلة (1574 ـ 1602)، إلى ثلاث نواحٍ: زبيد، وتعز وصنعاء. وكان مركز البكلربيك حينها في صنعاء.

وفي نهاية القرن السادس عشر أصبحت اليمن تحت السيطرة المحكمة لحكومة مصر. فمن أجل تثبيت السيطرة العثمانية، كان على بكوات السناجق أن يأتوا بقواتهم من مصر للانضمام إلى بكوات السناجق الآخرين في اليمن. ومن المهم أن نشير إلى أن تسعة من بكوات السناجق في اليمن كانوا ينتمون إلى العائلات الإقطاعية المحلية، بمن فيهم ثلاثة أعضاء من عائلة المطهّر، الذين ساعدوا الجيش العثماني في عمليات عسكرية سابقة. وبعبارة أخرى، فإن الأسياد العثمانيين كانوا دائماً يتبعون سياسة حكيمة في تقاسم العائدات الضريبية المجباة من الناس مع الزعماء المحليين. وكان العجز في موازنة المقاطعة يسدد بإعانة مالية من الخزانة المصرية.

ومن أجل إبقاء اليمن تحت السيادة، أقام العثمانيون 38 حصناً في البلد. وكان يدفع للحاميات حوالى مليوني بارة سنوياً عام 1600. ويبدو أنه تم نقل معظم الجنود في القلاع من القاهرة. وكانت سرايا الإنكشارية متواجدة في حاميات تعز،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وصعدة وزبيد الهامة. وكان هناك قائد بحري مقيم أيضاً في موكا وكان تحت إمرته جنود من السويس.

وكما هو مبين في الجدول 66:I، فإن حوالى ثلث عائدات المقاطعة كانت تأتي من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة في المرافىء. ومن الواضح أن موكا كانت المركز التجاري الرئيسي في عام 1600. وكانت عدن، التي تدخل حوالى 700.000 بارة، ثاني أهم مرفأ، بينما كانت مرافىء الحديدة، ولُحيّة وجيزان تستخدم على ما يبدو للتجارة المحلية. وكان المدر، أو جذور الصباغ الحمراء اليمنية، مادة لا يمكن الاستغناء عنها في صناعات الصباغة في كوجرات، وشكلت واحدة من مواد التصدير اليمنية الرئيسية إلى الهند.

الجدول 66:I. العائدات من مرافىء اليمن، عام 1600

المرفأ	العائدات بالبارة
عدن	702.363
موكا	3.596.352
صليف ـ قمران	44.280
الحديدة	229.600
جيزان	106.600
شيهر وحضرموت	25.800
جزيرة لُحيَّة	147.980
هود	19.926
المجموع	4.872.901

ملاحظة: البارة الواحدة = 1.5 أقجة وكل 41 بارة = قطعة ذهبية واحدة.
المصدر: سحيللي أوغلو (1985)، ص. 303.

الصراع البرتغالي ـ العثماني في الخليج

كان العثمانيون مهتمين على ما يبدو بمنطقة الخليج في عشرينيات القرن السادس عشر. لكن البرتغاليين احتلوا هرمز الذي يشكل مدخل الخليج في عام 1509، وكان لديهم مخططٌ عدوانيٌ يهدف إلى وضع المنطقة بأسرها تحت

سيطرتهم، بما في ذلك البحرين، والأحساء والبصرة. كانت السيطرة الصفوية على العراق الأدنى اسمية فقط في ذلك الوقت، فاستغل البرتغاليون الخلافات القائمة بين الزعماء العرب المحليين في المنطقة، وسعوا إلى فرض سيطرتهم على البصرة في عام 1529[61]. ويبدو أن العثمانيين في عام 1534 كانوا واعين جداً للمخططات البرتغالية وللخطر المحدق بالخليج والبصرة.

قبل حملة سليمان الأول العسكرية على العراق في عام 1534، حاول عرب المنطقة مقاومة البرتغاليين، وناشدوا السلطان العثماني إرسال قوة لمساعدتهم. كما كان أعداء البرتغاليين في مضيق هرمز، مثلاً، قد طلبوا النجدة من سليمان وبشكل متكرر في سنوات 1526، و1528، و1529. وفي ذلك الوقت، ظهر الروميون، وهم من المرتزقة الأتراك المزودين ببنادق حربية، ليقوموا بخدمة الحكام العرب المحليين، بمن فيهم قادة البحرين والعراق الأدنى.

استغرق التقدم العثماني نحو الخليج عشرين عاماً، وكانت أولى مراحله تخليص بغداد من الصفويين في عام 1534. ما أدى إلى الاعتراف الفوري من قبل زعماء البصرة ومشايخ العرب الآخرين في العراق الأدنى بالسيادة العثمانية[62]. ولاحقاً، وكما كان الحال في اليمن وعدن، رفض الحكام العرب المحليون التخلي عن حكمهم عندما حاول العثمانيون إقامة سيطرة مباشرة على المنطقة. وقد وجدوا في البرتغاليين قوة مفيدة في عملية توازن القوى في المنطقة وحماية عائداتهم التجارية. وفي عام 1545 أعد الباب العالي مشروعاً طموحاً ضد البرتغاليين، فصدرت الأوامر إلى الحاكم العام لبغداد، إياس باشا بإخضاع البصرة وهرمز وفتح الطريق إلى الهند[63]. ولأن البصرة كانت أقرب بكثير إلى المراكز البرتغالية الرئيسية في الهند، سببت هذه الأخبار ذعراً في لشبونة. وكان العثمانيون في ذلك الوقت قد وقّعوا معاهدة سلام مع آل هابسبورغ (1545) في وسط أوروبا، وقرروا تركيز نشاطاتهم في الشرق والجنوب. وقد تكثف أيضاً في هذه الفترة عمل العثمانيين في المحيط الهندي عبر البحر الأحمر.

احتلّت القوات العثمانية بقيادة إياس البصرة في 26 كانون الأول/ ديسمبر عام 1546، وجُعلت مركز الحاكم العام العثماني الذي أعطي سلطات واسعة في عام 1547. وفي عام 1550 جعلت القطيف قاعدة ومركز حكم السنجق بيك[64]. وفي

نفس العام، ردّ البرتغاليون بتدمير حصن القطيف وتهديد البصرة. وكانت القاعدة البحرية الهامة التي أنشئت مباشرة بعد فتح البصرة تثير قلقاً دائماً بالنسبة للبرتغاليين. وشكل إنشاء بكلربكلك الأحساء عام 1552، إلى جانب القطيف، تقدماً عثمانياً آخر وتهديداً جديداً للبرتغاليين[65]. وقد قامت الحكومة العثمانية بمسعى أخير لطرد البرتغاليين من الخليج عندما أرسلت في عام 1552، أسطولها البحري في السويس بقيادة بيري ريس (ومجموعه 25 سفينة مع 800 جندي) وحاولت الاستيلاء على هرمز[66]. وانتهت الحملة بفشل ذريع، كما أظهرت العمليات البحرية في السنة التالية تفوق البحرية البرتغالية. وحاول البرتغاليون في عام 1556 الاستيلاء على البصرة ولم يحالفهم النجاح. عندها أصبحت البحرين مركز الاهتمام الرئيسي للصراع البرتغالي ـ العثماني في الخليج. كان البرتغاليون يسيطرون بشكل غير مباشر على البحرين وكان أسطولهم جاهزاً لحمايتها من أي هجمات عثمانية، بينما استخدم العثمانيون قاعدتهم الجديدة في الأحساء وفي نيتهم ضم هذه الجزيرة المهمة استراتيجياً واقتصادياً إلى مقاطعة الأحساء. لقد كانت البحرين أيضاً، إضافة إلى كونها المعبر الرئيسي لتجارة البصرة الحيوية مع الهند، مركز صناعة اللآلىء الهامة[67].

كان إنشاء بكلربكلك الأحساء في عام 1552 يهدف في الأساس إلى حماية تجارة البصرة مع الهند، لأن البرتغاليين كانوا يقومون بغارات على السواحل والسفن في الخليج. وفي أعقاب النتيجة الكارثية لمحاولة بكلربكي الأحساء احتلال البحرين في عام 1558، سيطر الأسطول البرتغالي الراسي في هرمز على كل المواصلات البحرية في الخليج. فقد أغاروا على القطيف في عام 1552، و1559، و1573. وخلال غارة عام 1573، والتي جاءت بعد الخسارة العثمانية الساحقة في ليبانتو، استولى البرتغاليون على اثنتي عشرة سفينة وعلى زورقين حربيين إضافة إلى أسر عدد من التجار المسلمين[68].

وأشار تقرير[69] إلى إبحار أسطول عثماني مكون من أربعين سفينة إلى سومطرة في عام 1567، وهي السنة التي تلت قيام العثمانيين بتحضيرات بحرية للاستيلاء على البحرين. إلا أن الثورة في اليمن خلال هذا العام أعاقت مثل هذه المخططات. ويرى بروديل[70] أنه ابتداءً من عام 1570، مالت كفة الميزان لصالح

البرتغاليين في المحيط الهندي. وأصبح على العثمانيين الآن تركيز كل قواتهم في جبهة البحر الأبيض المتوسط في صراعهم الحاسم ضد العصبة المقدسة.

قد قام العثمانيون لاحقاً بتحضيرات جديدة في الأحساء للاستيلاء على البحرين، إلا أنهم بشكل عام بقوا في حالة دفاع، وخاصة عندما شنّوا في عام 1578 حرباً جديدة ضد إيران. وينبغي أن نتذكر أن الصعوبات المالية كانت وراء الموقف الدفاعي العثماني في الخليج. ففي عام 1558، كان يجب تحويل 200.000 قطعة ذهبية من مصر إلى البصرة فقط من أجل بناء أسطول بحري(71). لقد أُجهدت المصادر المحلية لتأمين مصاريف الحاميات الموجودة في القلاع المبنية حديثاً ولتغطية راتب البكلربيك الكبير البالغ 900.000 أقجة. وإضافة إلى المصاعب المالية، فقد تمرد الزعماء العرب، وخاصة مشايخ قبيلة بني خالد التي كانت الأكبر والأكثر سلطة بين قبائل المنطقة، ما جعل الحكم العثماني غير مستقر في المقاطعة.

ويرى بعض الباحثين أن تجارة الخليج العربي مع الهند قد اكتسبت أهمية على حساب تجارة البحر الأحمر في ظل السيادة العثمانية(72). أولاً، يبدو أن البرتغاليين قد ساهموا في توسع تجارة الهند عبر الخليج. فكونهم يسيطرون على هرمز منذ عام 1509 وعلى مدخل الخليج، فقد شجعوا، لأسباب سياسية واقتصادية، التجارة بين المرافىء الهندية والعراق، الذي كان حينئذ تحت سيادة الصفويين. وابتداءً من عام 1514، قام البرتغاليون بتزويد الصفويين بالبضائع الهندية والبنادق الحربية لاستخدامها ضد العثمانيين. ويركز غودنهو(73) على عامل السعر بالإشارة إلى أن الأسعار المرتفعة المعروضة في الشرق قد اجتذبت تجارة التوابل البرتغالية إلى الخليج. ولأن البرتغاليين في هرمز كانوا يسيطرون على تجارة الهند مع إيران والدولة العثمانية، فقد كان من مصلحتهم استخدام هذه الطريق على حساب طريق البحر الأحمر، التي كانت تحت السيادة العثمانية. وقد لعب مضيق هرمز في تجارة آسيا دوراً مشابهاً لدور لشبونة في تجارة أوروبا(74). ففي عام 1551، وُصف هرمز كسوق تجارية عالمية لتجارة آسيا مع «تجار الجزيرة العربية، والعراق، والبندقية، ومكة وتتاريا الكبرى والصغرى وإيران»(75). وفي مقابل جزية باهظة (60.000 قطعة ذهبية مصرية) كانت تدفع إلى البرتغاليين، سُمح لمسلمي

هرمز بالتجارة في كل المحيط الهندي، باستثناء البحر الأحمر. ومن ناحية ثانية، يرى البعض أن الصعوبات البرتغالية في أواسط القرن السادس عشر، وخاصة عدم كفاية الموارد من سبائك الذهب والفضة لشراء التوابل وكذلك انغماس الضباط البرتغاليين في عمليات التهريب في هرمز، قد ساهمت بزيادة توسع تجارة الهند في الخليج. ويبدو أنه ونتيجة لتنامي أهمية تجارة الخليج على حساب البحر الأحمر، قامت طريق قوافل نشطة من البصرة لنقل البضائع الهندية، وبالأخص التوابل، والنيلة والقطن الفاخر إلى حلب، التي شهدت توسعاً تجارياً غير مسبوق خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. وقامت جالية من التجار الهنود بالاستقرار في حلب. ويبدو أن طريق البصرة ـ حلب للقوافل كانت دائماً المعبر الرئيسي للبضائع الهندية إلى الأراضي العثمانية. حتى إنه قد ذكر في تقرير برتغالي سابق يعود لعام 1510[76]، أن نقصاً في التوابل في الأراضي العثمانية قد وقع عندما هوجمت قافلة من 2.000 جمل على هذه الطريق ونهبت. وكانت البضائع الهندية تصل إلى حلب ومن هناك إلى بورصة، كما تؤكد على ذلك وثائق المحاكم الشرعية لبورصة التي تعود لأواخر القرن الخامس عشر.

بعد الفشل العثماني في هرمز في خمسينيات القرن السادس عشر، تم التوصل إلى نوع من الأمر الواقع بين العثمانيين والبرتغاليين في المنطقة، ويشهد على ذلك التوسع الملحوظ في التجارة مع الهند عبر الخليج. لقد شهد مضيق هرمز في ظل البرتغاليين توسعاً تجارياً غير مسبوق وبالتحديد في هذا الوقت، ما أدى إلى مضاعفة العائدات الضريبية من تجارة الهند[77]. وقد استمر الازدهار حتى سقوط هرمز عام 1622. وحتى هذا التاريخ، كانت تصل إلى هرمز ما بين 20 إلى 30 سفينة من الهند كل عام[78]. والتفسير الآخر لتساهل البرتغاليين هو أنهم كانوا يستوردون كميات كبيرة من الجياد من صحراء الجزيرة العربية عبر البصرة. ومن ناحية ثانية، فإن التجارة البحرية بين كوجرات والخليج كانت دائماً أقصر وأكثر أمناً للسفن المبحرة على طول خط الساحل الإيراني.

ويبدو أن طريق قوافل البصرة ـ بغداد ـ آنا ـ هيت ـ حلب قد شهدت نشاطات كبيرة في النصف الأول من القرن السادس عشر، بينما عبرت طريق مباشرة عبر القُصَيْر، كربلاء، و قبيس وقصور الإخوان الصحراء للوصول إلى

حلب. وكانت هذه الطريق مفضلة عندما يهدد الإيرانيون بغداد. وفي الأوقات التي تصبح فيها طريق الصحراء خطرة بسبب غارات البدو، كان يتم اتباع طريق آمنة على مجرى النهر على عبارات إلى بيراجيك (البيرة) أو الموصل. وفي الأحوال الطبيعية، لعب البدو أيضاً دوراً مركزياً على هذه الطريق. لقد اعتمد تنظيم وأمن القوافل في الصحراء بشكل تام على زعماء القبائل في الصحراء السورية[79]. وكانت القافلة تستغرق مسيرة ثلاثة أيام للذهاب من بيراجيك إلى حلب. وكانت القوافل الذاهبة في الاتجاه المعاكس تحمل بضائعها على متن صنادل في الفرات عند بيراجيك. وفي الفلوجة، والتي تبعد يوماً أو يومين عن بغداد، كانت البضائع تحمل مجدداً في القوافل[80]. وفي عام 1583، لاحظ جان إلدرد أن السفن الآتية من هرمز كانت تصل إلى البصرة كل شهر، «محملة بكل أنواع البضائع الهندية مثل التوابل، والأدوية، والنيلة وأقمشة كلكوتا». وقد سافر إلدرد إلى حلب بعد أن انضم إلى قافلة من 4.000 جمل، «محملة بالتوابل والبضائع الثمينة الأخرى»[81]. ولدينا وصف تفصيلي لمثل هذه القافلة في وثيقة أرشيفية عثمانية تعود لعام 1610[82]. كان عشرة تجار من 120 تاجراً في القافلة من الهنود المسلمين مع حمولات من صبغة النيلة، والأقمشة والعطور الهندية. وكان التجار من بغداد وإيران يشكلون الأكثرية، ويحملون النيلة ومنسوجات لاهور. وكان عدد «الفرنجة» (الإيطاليين) خمسة، بمن فيهم قنصلهم، وكانوا يحملون تشكيلة كبيرة من البضائع. ومن الواضح أن التجار الغربيين كانوا يغامرون بالانضمام إلى القوافل بين حلب والبصرة من أجل زيادة أرباحهم. وهناك ذكر[83] في عام 1583 لأربعة تجار بنادقة كانوا ينقلون عشرين بالة من كبش القرنفل، والفلفل الطويل، والقرفة، والمسك وريش النعام من البصرة إلى حلب. ويجب ربط تحول البنادقة عن سوق دمشق إلى حلب في أواسط القرن السادس عشر[84]، بتنامي أهمية طريق القوافل التي تمر عبر الخليج العربي - حلب، والتي لم تكن فقط من أجل الحرير الإيراني وإنما أيضاً التوابل الهندية. إلا أن سوق حلب أظهرت عدم استقرار عندما كان العثمانيون في حرب مع إيران (1549 - 55)، أو مع البرتغاليين في الخليج (1560 - 63). ويقترح البعض[85] أن فرض السيطرة العثمانية على الصحراء السورية جعل من الممكن تطوير تجارة الخليج - حلب، كما أدى إلى بروز حلب كسوق تجارية للحرير الإيراني وكذلك للتوابل والمنسوجات الهندية بالنسبة للأوروبيين. وقد كان

ذلك عائداً أيضاً إلى الدمج المباشر والكامل للمنطقة في طريق تجارة الجنوب ـ الشمال التي تطورت خلال هذه الفترة. وكان الرعايا العثمانيون، الأرمن والأتراك، وكذلك البنادقة موجودين في هرمز، المركز الصاخب لتجارة الهند ـ الخليج تحت السيادة البرتغالية. ومن المهم أن نلحظ أن العديد من البرتغاليين الذين دخلوا في الإسلام قد انضموا إلى العثمانيين وقدموا لهم معلومات قيمة[86].

إعادة إحياء تجارة التوابل عبر الشرق الأوسط

لم تكن التوابل ضرورية فقط للاستخدام في الأطعمة بل كانت تشكل أيضاً مكونات أساسية لأنواع كثيرة من الأدوية. وكان المتعاطون بالتوابل في الأسواق من بين أكثر أصحاب الدكاكين التجارية احتراماً. وأكثر التوابل ذكراً في الوثائق الأرشيفية العثمانية إضافة إلى الفلفل، الزنجبيل، وكبش القرنفل، والقرفة، وحصى البان (إكليل الجبل)، وجوز الهند، وصمغ الميعة والبخور[87]. وإلى جانب التوابل، كانت أهم الواردات البضائع القطنية والصباغ، وبشكل خاص صباغ النيلة. وانتشر استخدام التوابل في أوروبا أولاً بين أعضاء الطبقة الإقطاعية، وخاصة بعد قيام الدول الصليبية في الشرق الأوسط. ومع قيام المدن المزدهرة انتشر استخدام التوابل الشرقية في الغرب. ولأن التوابل كانت غالية القيمة وخفيفة الوزن، أصبحت تجارتها أكثر فروع التجارة العالمية أهمية بين الشرق والغرب.

وشملت واردات الأوروبيين من التوابل، إضافة إلى تلك القادمة من جنوبي آسيا عبر المحيط الهندي، المنتجات المحلية في الشرق الأوسط. ولعل أكثر المواد أهمية في هذا التصنيف الأخير كان حجر الشبّ، الذي كان يستخدم بشكل واسع في تثبيت الصباغ في المنسوجات المصبوغة. وحتى عام 1462، عندما تم اكتشاف طبقات الشبّ في تولغا بإيطاليا، اعتمدت صناعة المنسوجات الأوروبية على استيراد حجر الشبّ من تركيا[88] (راجع الجدول 67:I).

وقد احتكر الجنويون تصدير حجر الشبّ من تركيا في القرن الخامس عشر. وفي عام 1547، حصل البنادقة على هذا الاحتكار مقابل 1.5 مليون أقجة، أي ما يعادل 25.000 دوكا ذهبية لمدة ثلاث سنوات. وكانت شبين ـ قره حصار في شرقي الأناضول مركز إنتاج هام أيضاً. وقد تم تصدير كميات كبيرة من إنتاجها من حجر الشبّ ذي النوعية الممتازة إلى أوروبا منذ العصور الوسطى.

الجدول 67:I إنتاج حجر الشبّ في غربي الأناضول، عام 1547

منطقة الإنتاج	الكمية بالقنطار
كوتاهيه	1.331
صاروخان	950
تكه (حميد)	1.520
غادوس (غاديز)	1.200
ألابي ومانفغات	230
المجموع	5.231

المصدر: فاروقي (1979b).

واستكمالاً لدراسات هـ. و. ليبير، وف. لان، ور. لوبيز وف. بروديل فإن الدراسات الحديثة قد قدمت الكثير من الوقائع ضد نظرية التحول الكامل لتجارة التوابل من الشرق الأوسط العثماني إلى المحيط الأطلسي عقب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح إلى المحيط الهندي.

ويؤكد ف. م. غودنهو[89] أن تجارة التوابل عبر الشرق الأوسط قد عانت من انتكاسات حتى قبل الاكتشافات البرتغالية. فقد كان للحروب بين المماليك والعثمانيين (1485 ـ 91)، وبين العثمانيين والبنادقة (1499 ـ 1503) وكذلك الفوضى الداخلية في القاهرة، كما يشير إلى ذلك جـ. ف. مغالهايس، آثار كارثية على تجارة التوابل والحرير. ونتيجة لذلك فإن الدين العام في البندقية قد ارتفع من 1.600.000 دوكا عام 1495 إلى 2.800.000 دوكا عام 1508.

لكن بعد عام 1501، فإن أثر الاكتشاف البرتغالي لطريق رأس الرجاء الصالح يفسر التراجع الطويل المدى. لقد خسرت البندقية أسواقها الشمالية. وانخفضت التوابل المشتراة من قبل البنادقة في الإسكندرية وبيروت من 6.850 كوللي[90] عام 1496 إلى 1.720 عام 1502 (راجع الجدول 68:I). وفي سنوات 1504 ـ 15، لم تشترِ البندقية شيئاً يذكر من الإسكندرية واشترت 3.234 كوللي فقط من بيروت. أدت أولى الأخبار عن الحصار البرتغالي ومهاجمة سفن التجار المسلمين المنخرطين في تجارة التوابل في كلكوتا إلى رفع أسعار الفلفل من 75 دوكا إلى 95 دوكا لكل كوللو (جمعها كوللي) في البندقية[91].

في عام 1502 كان الفلفل يباع بـ 19 دوكا لكل قنطار عثماني (راجع الأوزان والمقاييس) في أدرنة وبورصة، وبـ 25 دوكا في فلورنسا. وفي عام 1501، عندما عاد فاسكو دي غاما مع التوابل إلى لشبونة، ارتفعت أسعار الفلفل في أدرنة من 19 دوكا إلى 29، وإلى حوالى 35 في البندقية. ويبدو أن سعر القنطار قد استقر على 36 دوكا في مرافىء البحر الأسود الشمالية.

الجدول 68:I تقدير قيمة التوابل القادمة إلى أوروبا عبر لشبونة، وبيروت، والإسكندرية، 1497 ـ 1513 (بالباوند)

السنوات	لشبونة	بيروت	الإسكندرية
1497	–	2.858.037	3.688.810
1498	–	3.249.000	3.344.304
1499	–	–	–
1500	–	3.465.600	2.886.225
1501	224.000	؟	؟
1502	173.000	1.000.000	
1503	3.336.000	1.000.000	
1504	1.344.000	1.000.000	
1505	2.576.000	1.000.000	
1506	1.904.000	؟	
1507	2.800.000	؟	
1508	؟	1.141.800	
1509	4.480.000	–	
1510	؟	1.038.000	
1511	؟	–	
1512	؟	1.494.840	
1513	4.256.000	314.000	

المصدر: Romano et al. (1970), p. 112.

لقد أصبحت كل من ألمانيا، وإنكلترة وفنلندا تحصل على مواردها الآن من لشبونة. وكانت البندقية تبادل بضائعها المستوردة، وبشكل أساسي نبيذ بحر إيجة بالصوف الإنكليزي والقصدير مع إنكلترة وترسلها إلى أسواق الشرق. وأخذت شحنات الفلفل البرتغالية، والتي بلغت كميتها ما بين 20.000 إلى 30.000 كنتال، تصل الآن وبسهولة إلى الأسواق الأوروبية. ثم تبنت مجموعة من رجال الدولة البنادقة فكرة الحصول على التوابل من لشبونة، ووصلت أولى السفن البندقية إلى هناك في عام 1521، رغم تخوف البعض من ردة فعل العثمانيين مع تخلي البنادقة عن مرافىء الشرق[92].

البندقية صلة وصل لا غنى عنها

بينما تكبد العثمانيون عناء صراع طويل لتأمين تدفق التوابل الهندية إلى مصر وسوريا، كانت البندقية صلة الوصل التي لا غنى عنها لتصدير التوابل إلى أوروبا والحصول في مقابل ذلك على السبائك والمنتوجات الثمينة الأخرى من الغرب. وبالرغم من ارتفاع أسعار التوابل في الشرق مقارنة بلشبونة، فقد كانت هناك صلات اقتصادية حيوية أبقت البندقية مرتبطة بأسواق الشرق. أولاً، قامت البندقية بتصدير المنتجات الصوفية والحريرية وعلى نطاق واسع للحصول على التوابل والحرير الخام من الأسواق العثمانية[93]. وقد ساعدت المقايضة على زيادة أرباح هذه التجارة. وانخرطت جالية بندقية واسعة بلغت 4.000 عائلة في هذه التجارة، ما دفع البندقية في النهاية، إلى اتخاذ موقف عدائي نحو طريق التجارة الجديد، مانعة استيراد التوابل من لشبونة أو فارضة تعريفات جمركية عالية. ومن جهة ثانية، قامت البندقية بتأمين البضائع الشرقية لمنطقة أوروبية واسعة تشمل إيطاليا، وألمانيا ووسط أوروبا. وشكل كل ذلك نمطاً اقتصادياً تقليدياً معقداً قاومت البندقية فكرة تغييره لتنافس النظام الأطلسي الجديد الخاضع لاحتكار البرتغاليين. وساعد هذا الوضع في تأمين تلاحم اقتصادي بين شرقي البحر الأبيض المتوسط وغربيه خلال القرن السادس عشر إلى أن بدأ يتفكك بسبب التدخل الغربي في نهاية القرن.

ويرجع السبب في أن نصف موارد جنوبي آسيا من التوابل كان يمر عبر الأراضي العثمانية في القرن السادس عشر إلى أن جنوبي أوروبا، وآسيا العثمانية والبلقان قد شكلت سوقاً واسعة، وأن البرتغاليين أنفسهم قد تفاهموا مع العثمانيين

من أجل التعاون ضد التهريب أو حتى في مجال التجارة الشرعية عبر هرمز. وأدت الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية، وكلفة النقل بشكل خاص، إلى إقامة مناطق منفصلة للتوابل على طول خط جنوبي فيينا وإيطاليا. حتى إن بعض المقاطعات الفرنسية قد شاركت في نشاطات هذه المنطقة الشرقية، وحصلت مرسيليا على كميات كبيرة من مخزون التوابل من الإسكندرية وطرابلس من أجل منافسة البندقية. وكان من بين المنافسين الآخرين في هذه المنطقة؛ دوبروفنيك للتجارة مع ألمانيا وغربي البلقان، وبورصة ولفوف، المرتبطتين بشرقي أوروبا عبر البغدان.

وخلال سنوات 1501 ـ 12، وصلت كميات كبيرة من التوابل إلى الشرق. واستغل، خلال هذه الفترة، كل من الجنويين، والفرنسيين والراغوزيين زوال احتكار البندقية لتجارة التوابل(94). إضافة إلى ذلك هناك وقائع تثبت أن وصول قسم كبير من التوابل في هذه السنوات إلى مصر وسوريا جاء عن طريق الجنوب ـ الشمال البرية. فمخزونات التوابل التي كانت تصل إلى بورصة واستانبول كان يعاد تصديرها براً إلى البلقان، نحو البحر الأدرياتيكي وإلى شرقي وسط أوروبا ولفوف.

ورغم صدمة البندقية وذعرها، إلا أنها لم تذهب بعيداً لدرجة المعارضة الصريحة لضم العثمانيين مصر وسوريا عام 1517. لقد أصبحت الآن مرافىء بيروت، وطرابلس والإسكندرية، التي كانت تحصل منها البندقية على شحنات التوابل، تحت السيطرة العثمانية. وفي عام 1527، بلغت مستويات الفلفل المستورد بكميات كبيرة، مستويات القرن الخامس عشر، رغم أن بعض التوابل الأخرى الأعلى قيمة، قد حافظت على أسعارها المرتفعة التي كانت تساوي ثلاثة أضعاف أسعار القرن الخامس عشر(95). واستعادت تجارة البندقية في الشرق كامل طاقتها في أواسط القرن السادس عشر، وحدث تطور ملحوظ في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن عندما حصلت حلب وطرابلس على كميات كبيرة من التوابل القادمة عبر الخليج العربي (راجع الجدول 69:I).

الجدول 69:I. سعر الفلفل في القاهرة 1496 ـ 1531 (بالدوكا الذهبية لكل كوللو)

السنة	كوللو
1496	68 ـ 66
1497	75 ـ 74
1501	102 ـ 90
1505	192
1520	90
1524	98
1525	90
1530	90
1531	130

ملاحظة: الكوللو الواحد = 3 قناطير مصرية أي 133 كلغ[96].
المصدر: Godinho (1953).

كان «للوحدة السياسية في الشرق الأوسط في العهد العثماني»، كما يشير إلى ذلك مغالهايس[97]، الأثر الكبير في هذا التطور رغم أن قيام هذا الكيان الضخم قد سدد ضربة قوية لازدهار البندقية ذلك أن الارتباطات بين الإسكندرية وبيروت كانت عاملاً أساسياً لازدهار تجارتها قبل استيلاء العثمانيين على هذين المرفأين».

كانت البندقية تعي تماماً الدور المركزي الذي يمكن أن يلعبه العثمانيون في إعادة إحياء طريق الهند ـ البحر الأحمر. وبعد التوصل إلى السلام مع الدولة العثمانية عام 1503، اعترفت البندقية بأن العثمانيين هم السلطة الوحيدة القادرة على الحفاظ على هذه الطريق ضد البرتغاليين[98]. لقد جددت معاهدة سلام عام 1503، في نفس الوقت، كل الامتيازات التجارية الممنوحة للبندقية. وبسبب هذه الأوضاع قرر السينات (مجلس العموم) البندقي اتباع سياسة أكثر لباقة، وبل أكثر خضوعاً، نحو العثمانيين.

وقائع جديدة حول إعادة إحياء تجارة التوابل

كانت تجارة التوابل لا تزال خلال القرن السادس عشر أهم فرع من فروع

التجارة الدولية. وشكلت هذه التجارة إلى جانب المنسوجات الثمينة والحرير الخام والأحجار الكريمة، عملاً كبيراً إن بالنسبة للرأسمال المستثمر فيها أو بالنسبة لهامش أرباحها الكبير. ووجدت «الروح الرأسمالية»، كما يشير إلى ذلك هيرمن كلانبنز[99]، «في تجارة الفلفل واحدة من أكثر حقول نشاطاتها أهمية»، وكان هذا صحيحاً أيضاً وإلى مدى بعيد بالنسبة للعالم الإسلامي. فبحسب سجلات محاكم بورصة الشرعية العائدة لسنوات 1480 - 1550، كان أغنى التجار من يتعاطون، تجارة التوابل، وكانت أكبر الاستثمارات المالية توظف في هذه التجارة بعد الحرير مباشرة[100]. ففي عام 1500 مثلاً، استورد تاجر حلبي يدعي حجي أبو بكر، إلى بورصة كمية كبيرة من الزنجبيل قيمتها 200.000 أقجة (4000 قطعة ذهبية)، فيما كان فاسكو دي غاما يُحمّل سفنه بالبضاعة نفسها في الهند.

وبسبب خطورة إبحار السفن الكبيرة في شمالي البحر الأحمر، كانت جدة مقصد السفن القادمة من الهند. كل سنة في أيار/ مايو أو تشرين الثاني/ نوفمبر كانت السفن الصغيرة والكبيرة المبحرة تترك جدة متوجهة إلى تور (طور) ومن هناك كانت القوافل تنقل الحمولات الثمينة إلى القاهرة. ويتحدث المؤرخ العثماني علي عن عشرين سفينة تصل إلى جدة من الهند كل سنة[101]. وتؤكد المصادر البرتغالية هذا الرقم وتعطي أعداد سفن ما بين ست عشرة وثماني عشرة قبل عام 1570[102]. وفي مقابل عائدات ضريبية بلغت 90.000 دوكا ذهبية في أوائل القرن السادس عشر، قدّرت العائدات الجمركية السنوية في مكة في عام 1587 بـ 150.000 دوكا ذهبية[103]. وكانت العائدات الجمركية المحصلة عن البضائع الواردة بحراً إلى مرفأ جدة تقسم مناصفة بين الخزانة العثمانية وشريف مكة. وشكلت تجارة التوابل عبر القاهرة وسوريا الوسيلة الأساسية التي استطاع بواسطتها العثمانيون سحب سبائك الذهب والفضة من أوروبا. وكان قسم كبير من حمولات التوابل الواصلة إلى جدة ينقل بواسطة الطريق البرية مكة - دمشق - حلب ومن هناك إلى بورصة. وكانت تجبى في دمشق رسوم جمركية قيمتها سبع قطع ذهبية عن كل حمولة جمل أي حوالى 250 كلغ من التوابل والأقمشة القادمة من مكة. وإذا بيعت هذه البضائع إلى «الجانب الفرنجي»، كان يفرض عليها تسع عشرة قطعة ذهبية، تسع منها كانت تدفع من قبل الفرنجة[104].

كانت سفن البندقية تنقل إلى الشرق قضبان النحاس، والأقمشة الصوفية

والحريرية، والأقمشة الصوفية الخشنة (الكِرزي)، والقبعات، والمرجان، والكهرمان، ومختلف الحلي، والورق والنقود وفي طريق عودتها كانت تنقل التوابل، بما فيها الفلفل، والزنجبيل، والقرفة، وجوزة الطيب، وكبش القرنفل، والبخور والصمغ العربي، وكذلك السكر، وخشب الصندل والبضائع الغريبة الأخرى.

ومن دوبروفنيك وأفلونا أيضاً، وكلتاهما تحت السيادة العثمانية، كانت شحنات التوابل تجد طريقها ليس إلى البندقية وإنما إلى المعارض العالمية في وسط إيطاليا، ولانزن وراكنتاني. ونحو عام 1524 كان التجار اليونانيون، والأتراك والإيرانيون حاضرين في هذه المعارض. وما كان مفاجئاً في هذه المعارض أننا نجد أيضاً التجار الإنكليز الذين كانوا يبادلون الأقمشة الصوفية بالبضائع الشرقية[105].

لقد رأينا سابقاً أنه نتيجة تحالف الدولة العثمانية مع أتشيه ضد البرتغاليين، كانت شحنات كبيرة من الفلفل تصل عبر البحر الأحمر منذ ثلاثينيات القرن الخامس عشر. إلا أن البرتغاليين، المطلعين على مجريات الأحداث عبر جواسيسهم في القاهرة، يؤرخون «إعادة الإحياء المميزة لتجارة التوابل في البحر الأحمر» واهتمامهم بها منذ عام 1545[106]. وشهدت فترة 1553 ـ 67 توسعاً في تجارة توابل أتشيه ـ البحر الأحمر، والتي يجب أن تعود إلى إعادة تجديد التعاون بين الدولة العثمانية وأتشيه. فقد أرسل سلطان أتشيه إلى البحر الأحمر حمولات كبيرة غير اعتيادية من التوابل من أجل تشجيع العثمانيين على إرسال أسطولهم إلى المحيط الهندي وتعويض السلطان العثماني على مساعدته العسكرية. وعند وصول كميات كبيرة من الفلفل إلى المرافىء العثمانية في عام 1569، انخفضت أسعار الفلفل في الفلاندرز[107] (الفلمنك). ومن الآن فصاعداً ظهر المزيد والمزيد من السفن العثمانية في المحيط الهندي بعيداً حتى سومطرة. وفشل البرتغاليون في اعتراض سبيل سفن أتشيه، التي كانت معززة بالمدافع والجنود الأتراك. وعندما كانوا يقومون بمهاجمة هذه السفن، كان عليهم خوض معركة شرسة للتغلب عليها. ونجح العديد من سفن أتشيه في الوصول إلى غاياته في موكا، أو جدة، أو السويس أو تور في البحر الأحمر. وتشير مصادر البندقية في عام 1565 إلى وصول

خمس سفن من سومطرة وعشرين سفينة من مختلف مرافىء الهند إلى جدة. وفي السنة التالية وصلت خمس سفن من أتشيه محملة بما مجموعه حوالى 24.000 قنطار من الفلفل. وهكذا أصبحت طريق تجارة أتشيه ـ البحر الأحمر أو أتشيه ـ كوجرات ـ البصرة الشريان التجاري الأكثر أهمية لتجارة آسيا منذ منتصف القرن السادس عشر.

كان حجم التجارة العثمانية مع أتشيه مهماً جداً. وقدّر المدخول السنوي لحكام أتشيه من التجارة مع البحر الأحمر في عام 1585، بما بين ثلاثة وأربعة ملايين دوكا ذهبية سنوياً. وشملت البضائع المصدرة 30.000 إلى 40.000 قنطار من الفلفل، والزنجبيل، والميعة والقرفة وكذلك الذهب، والكافور، وخشب الصندل، والكبريت والحرير[108]. وقد أخذت سفن كوجرات الآن تحمل بضائع أتشيه إلى البحر الأحمر. وفي تسعينيات القرن السادس عشر كان فلفل أتشيه الواصل إلى البحر الأحمر «يزيد كثيراً عما كان يحمله البرتغاليون حول رأس الرجاء الصالح إلى لشبونة»[109].

وقد ارتبط حدث هام بهذا التطور، هو هجرة الأتراك كمرتزقة أو تجار إلى عالم جنوبي آسيا. وإلى جانب مسعى الحكومة العثمانية لأن تحل محل البرتغاليين في المحيط الهندي وانتشار الجنود العثمانيين كمرتزقة (روميين)، فإن التجارة النشطة قد أدت أيضاً إلى قيام مستوطنات تجارية تركية في المنطقة من كوجرات إلى أتشيه. ويبدو أن الشرع الإسلامي الشائع والتسهيلات التي كانت تقدمها المحاكم الشرعية في كل الأراضي الإسلامية، أي ما يمكن تسميته بالعالمية الإسلامية، كان عاملاً ليس بأقل أهمية في العلاقات التجارية الوطيدة لهذه الدول؛ كما أنه أدى أيضاً إلى انتشار الإسلام في جنوبي آسيا. وكانت مجموعات كبيرة من التجار الروميين، وعددهم 400، قد استقروا في ديو (كوجرات)[110]. وبحلول عام 1600 كان هناك جالية إسلامية هندية في حلب. وفي كلكوتا، مركز تجارة التوابل في مالابار، كان هناك جالية من الأتراك لها رئيس تجارها الخاص إلى جانب التجار المسلمين الأجانب الآخرين في القرن السادس عشر[111]. وقد لجأ تجار مالابار المسلمون، بعد أن طردهم البرتغاليون من الهند، إلى سومطرة، ومن هناك تمكنوا من تهريب جزء من الفلفل والتوابل القيّمة الأخرى من الجزيرة عبر عدن إلى القاهرة ودمشق.

وفي عام 1596، أبحر «العديد من التجار الأتراك والعرب» من مدينة بنتام في جافا على متن سفينة هولندية للعودة إلى مسقط رأسهم استانبول[112]. وقد تم إعلان أن وكيل السلطان العثماني الرئيسي قد أقام مراكزه الأساسية في جزيرة أتشيه مع رأسمال قيمته مليون قطعة ذهبية لشراء التوابل القيّمة. وأقام العثمانيون مركزاً تجارياً في بازي في سومطرة في حوالى عام 1540.

طرابلس والبصرة: مركزان رئيسيان لتجارة التوابل

أصبحت طرابلس السوق الرئيسية لتجارة التوابل القادمة من دمشق، بينما لعبت الإسكندرية نفس الدور لتصدير التوابل القادمة من القاهرة. وقد ذُكرت طرابلس في عام 1583 كمرفأ غالباً ما يقصده التجار المسيحيون[113]. وكان أحد الأسباب الهامة التي دفعت التجار الأوروبيين للتحول إلى طرابلس في النصف الثاني من القرن السادس عشر، هو أن الضريبة على السفن الأجنبية بالأساس كانت أدنى هناك[114]. ثم صدر قانون جديد في عام 1571 نص على أنه: كان على السفن الأوروبية الكبيرة الراسية في مرفأ طرابلس أن تدفع 614 أقجة، والمتوسطة 200، والمراكب الصغيرة الحجم 25 وذلك عند إبحارها. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا القانون قد اتخذ بالإجماع، بعد مراسلات طويلة بين وكلاء الجمارك العثمانيين ومجموع التجار الأوروبيين ثم تمت الموافقة عليه وصدر كقانون من قبل السلطان. وكانت مرافىء اللاذقية، وجبلة، وبانياس، وطرطوس تابعة لمرفأ طرابلس في عام 1571، وتشكل مناطق جمركية على هذا الجانب من الساحل السوري. وأصبحت طرابلس أحد المرافىء الرئيسية لاستيراد المنسوجات الأوروبية، الصوفية والحريرية، والمعادن، القصدير والفولاذ، ولتصدير التوابل، والحرير الخام اللبناني والقطن. وكما ذكر في الأنظمة العثمانية العائدة لمنتصف القرن السادس عشر، فإن السفن التي تزور مرفأ طرابلس كانت تأتي من البندقية، وفرنسا، وجزيرة كايوس أو جزيرة قبرص. وكانت جزيرة قبرص قبل فتحها في عام 1570 من قبل العثمانيين، مركز الترانزيت الرئيسي للتجار الأوروبيين الذين لم يكونوا مشمولين بالامتيازات التجارية داخل الأراضي العثمانية. (راجع الجدول 70:I و 71:I).

وكانت البضائع الواصلة من إيران وسوريا إلى سوق طرابلس عن طريق القوافل البرية تخضع لضريبة القبان. وكانت ضريبة القبان تقابل رسوم السوق وهي

بسيطة مقارنة بالرسوم الجمركية. إلا أن العديد من التجار الأوروبيين، كانوا ينهون معاملاتهم في دمشق أو حلب.

الجدول 70:I. الرسوم الجمركية على البضائع الغربية المستوردة في مرفأ طرابلس، عام 1571 (بالأقجة)

	الرسوم الجمركية بالنسبة المئوية وبحسب القيمة	رسم القلم (رسمي قلم)	ضريبة القبان (بالقنطار)
الأقمشة الصوفية	2	1 عن كل توب	
الستان (الأطلس)	2	6 عن كل 100 أرشون	
المطرزات	2	8 عن كل 100 أرشون	
مخمل عادي أو مطرز بخيوط ذهبية أو أنواع أخرى	2	8 عن كل 100 أرشون	
المرجان التونسي	3	1 عن كل قنطار	1 عن كل قنطار
الكهرمان	3	1 عن كل قنطار	1 عن كل قنطار
النحاس	3	1 عن كل قنطار	1 عن كل قنطار
الحديد	3	1 عن كل قنطار	1 عن كل قنطار
الرصاص	3	1 عن كل قنطار	1 عن كل قنطار
الكيماويات	3	1 عن كل قنطار	1 عن كل قنطار
الورق	7		أقجة واحدة أو سبع قطع
السكاكين	7		أقجة واحدة أو سبع قطع
مصنوعات من الكريستال	7		أقجة واحدة أو سبع قطع
الفولاذ	4 عن كل بتمن	10 عن كل قنطار	10 عن كل قنطار

المصدر: برقان (1943)، ص ص. 211 ـ 16.

وكان يجب دفع ضريبة جمركية قيمتها اثنان بالمئة عن كل البضائع المحملة على السفن في طرابلس والمتوجهة إلى الدولة العثمانية أو الدول الإسلامية الأخرى. وبسبب توفر كميات كبيرة من زيت الزيتون والبوتاس في سوريا، قامت في طرابلس والمدن السورية الأخرى صناعة نشيطة جداً للصابون، وقامت بتصدير كميات كبيرة من الصابون إلى استانبول ونواح أخرى من الدولة العثمانية. وكان يُدفع قطعتان ذهبيتان كضريبة جمركية عن كل صندوق من الصابون. وكان هناك أربعة مصانع صابون مملوكة للدولة في طرابلس قبل عام 1571، وقد تم إغلاقها على ما يبدو نتيجة لمنافسة مصانع الصابون الخاصة. وقد تمت الإشارة في قانون جمارك طرابلس بشكل خاص إلى المرجان التونسي. في الحقيقة، بعد أن حصل تجار مرسيليا على حق اصطياد المرجان في السواحل التونسية، أخذوا معظم هذا المرجان إلى طرابلس والإسكندرية لاستبداله بالتوابل. وقد نافست توابل طرابلس التوابل المستوردة من لشبونة في الأسواق الفرنسية[115]. وقد وجدت بعض هذه الواردات الفرنسية طريقها بعيداً جداً حتى روان وإنكلترة[116]. وحتى في أنتويرب، التي كانت السوق المركزية الأوروبية للتوابل تحت السيادة الإسبانية، فقد نافست التوابل الشرقية التي كانت تصل إلى هناك بشكل نظامي، التوابل القادمة من لشبونة. وعندما مُنح الإنكليز امتيازات تجارية في عام 1580، قاموا باستيراد كميات كبيرة من البضائع الشرقية، وبشكل أساسي من طرابلس. لقد سمح لهم العثمانيون بشراء القطن والخيوط القطنية في طرابلس، وكان محظراً قانونياً تصدير هذه البضائع[117]. وفي أيار/مايو 1609، وصلت سفينة إنكليزية من سوريا وعلى متنها حمولة من الحرير، والنيلة، والعفصة الجوزية والمنتجات القطنية توازي قيمتها حوالى 150.000 كراون[118].

الجدول 71:I. الرسوم الجمركية على البضائع المصدّرة من طرابلس إلى أوروبا عام 1571 (بالأقجة)

البضائع	الرسوم الجمركية بالنسبة المئوية وبحسب القيمة	رسم القلم	القبان	
التوابل، بما فيها الفلفل، والقرفة، وكبش القرنفل، والزنجبيل، والنيلة، وجوز الهند	11 + 10		1	يقسم مناصفة بين البائع والشاري
الحرير الخام الإيراني	110 عن كل قنطار	2	1	
الحرير الخام السوري	110 عن كل قنطار	4 + 4	1	يقسم مناصفة بين البائع والشاري
الراوند	110 عن كل قنطار		1	
القطن	4 + 4	1	1	
الخيوط القطنية	5 + 5	1	1	يقسم مناصفة بين البائع والشاري
الموهير	66 عن كل حمولة			كل حمولة (دانك) تحتوي على 50 قطعة
التفتة	66 عن كل حمولة			كل حمولة (دانك) تحتوي على 50 قطعة
جلود الأبقار	3			
الجلود المصنّعة	44 عن كل حمولة من 75 قطعة	2		
الحنّة	110 عن كل 100 بتمن		1	
العفصة الجوزية	3		1	عن كل قنطار قيمته 700 أقجة
شمع النحل	3	1	1	
السجاد	11 عن كل حمولة			

ملاحظة: القنطار الواحد = 56 كلغ.

المصدر: برقان (1943).

وبحسب تقرير بندقي يعود لعام 1593، تمتعت طرابلس بنوع من الاستقلالية وكان على التجار الأوروبيين دفع أموال حماية إضافية للأمير العربي المحلي، فخر الدين المعني، الذي كان حينئذ بمثابة الملتزم العثماني والحاكم. وقد ذكر ذلك كسبب رئيسي لتحول التجارة الأوروبية، جزئياً على الأقل، من طرابلس إلى صيدا وميناء الإسكندرون في العقد الأخير من القرن السادس عشر[119].

ولدينا كمصدر موثوق لتجارة الخليج والاقتصاد الإقليمي العثماني قانونا البصرة المتعلقان بالرسوم الجمركية ورسوم السوق العثمانيين اللذان يعودان لعامي 1551 و1575[120]، ومن الواضح أنهما أساساً قد نبعا من قوانين سابقة تعود إلى الصفويين أو حتى قبل ذلك. وقد سجلت بضائع الترانزيت ذات الأصل الهندي أو الإيراني وكذلك المنتجات الإقليمية في هذه الوثائق (راجع الجدول 72:I).

الجدول 72:I. البضائع المستوردة من الهند إلى البصرة، 1551 ـ 1575

التوابل	الأصبغة	المنسوجات	بضائع أخرى
البهار والتوابل الأخرى (وبشكل رئيسي القرفة، وجوزة الطيب، والزنجبيل)	النيلة	الموصلين القطني الرقيق لألبسة البيرمي	الفولاذ
	صمغ اللك		الحديد
القطن		المنسوجات القطنية الأخرى	

المصدر: Mantran (1967), pp. 224-77; Steensgaard (1972), pp. 354-58.

بلغت العائدات الجمركية السنوية في نيكصار، مركز رسو السفن القادمة من الهند وهرمز، 1.394.799 أقجة في عام 1551، بانخفاض قدره 244.216، أي أنها بلغت 1.150.583 أقجة في عام 1575. وكانت العائدات الجمركية عن البضائع القادمة من بغداد، ودوراك (إيران) والجزاير (العراق الأدنى) على السفن الصغيرة 527.269 في عام 1551 وارتفعت إلى 749.338 في عام 1575. وكان يعاد تصدير

البضائع الهندية المستوردة التي لم يكن بالإمكان بيعها في البصرة، وبخاصة النيلة، إلى بغداد أو إلى مراكز التجارة العثمانية الأخرى، وكان يجب دفع رسوم جمركية مرة أخرى. وينبغي أن نتذكر أن مجموع العائدات الجمركية على البضائع المستوردة في البصرة لا يمثل المداخيل الكاملة من هذه التجارة، لأن عدداً من سفن التجار كان يكمل طريقه إلى بغداد دون دفع الرسوم الجمركية في البصرة. ومع ذلك فإن الدولة العثمانية اعتبرت البصرة، وحتى في القرن السابع عشر، من بين مدن الإمبراطورية الأكثر ثراءً.

وكانت السفن القادمة من الهند وهرمز تتوقف، في طريقها إلى البصرة، في القطيف حيث تترك بعض حمولاتها هناك، بما فيها القطن والمنتجات القطنية. وكان ينبغي دفع رسوم الرسو هناك. وأدى استيراد القطن الخام وصباغ النيلة من الهند إلى قيام صناعة قطن مهمة في البصرة، والقطيف والبحرين. وتشير الضريبة على القطن، وصلت إلى 135.232 أقجة في عام 1575، إلى كمية القطن الهندي المستورد إلى البصرة وأهميته.

وفي هرمز كان البرتغاليون يجبون 6 بالمئة رسوماً جمركية على التوابل التي ينقلها التجار العرب إلى البصرة، فكانوا بذلك يحصلون على عائدات مجموعها 25.000 كروزادوس في السنة. وبعبارة أخرى، بلغت قيمة التوابل التي تستورد سنوياً إلى البصرة عبر هرمز قد بلغت 400.000 كروزادوس[121].

لقد كانت البصرة، وإلى حد كبير، أهم مركز تجاري في الخليج للبضائع البرتغالية المستوردة والمخصصة للأسواق العثمانية والإيرانية. وكان من الطبيعي جداً للسلطات البرتغالية في الخليج أن تتعاون مع العثمانيين. وكان معظم التجار الذين ينقلون أغلبية البضائع المستوردة من هرمز إلى البصرة وبغداد، من التجار العرب أو الأتراك الذين يتنكرون كإيرانيين أو تغض السلطات الإيرانية النظر عنهم. وكان حاكم هرمز مديناً بمدخوله السنوي الكبير إلى التجارة مع البصرة. وكانت عائدات بضائع الهند في هرمز هي الأعلى مقارنة بعائدات المدن ـ المرافئ البرتغالية الأخرى[122]. وقد ذكر الوكيل الهولندي فيسنتش أن 54 سفينة وصلت إلى هرمز محملة بالأنواع المختلفة من الأقمشة القطنية، بما فيها الكاليكو (خام قطني) والكتان الثمين، كما جلبت معها أنواع التوابل المختلفة، والأدوية

والأصبغة. وقد قدرت العائدات الجمركية البرتغالية السنوية بما بين 250 و500 ألف كروزادوس[123]. وتكشف القوانين العثمانية عن وجود فعلي لترتيبات رسمية بينهم وبين السلطات البرتغالية في هرمز. وكان هناك مندوب برتغالي (عامل) في البصرة، يمثل حاكم هرمز، وكان هذا الأخير يزور البصرة ثلاث مرات في السنة. ولم تكن المشتريات الخاصة به، وبشكل رئيسي الجياد والمنسوجات، تخضع للضريبة. كما أن جياده المصدرة كانت تتمتع بنفس الإعفاءات في البحرين. لقد، كانت أكثر البضائع المصدرة إلى الهند أهمية الجياد العربية، بينما فاقت الفضة، التي كانت تأتي من مراكز السيطرة العثمانية، كل مواد التصدير. وكان مجموع الفضة التي يأخذها البرتغاليون من الخليج ككل يقدر بمليونيّ كروزادوس في تسعينيات القرن السادس عشر[124].

كانت البصرة في هذه الفترة أيضاً المركز الرئيسي للتجارة مع إيران، ليس فقط لتبادل المنتجات المحلية وإنما أيضاً البضائع الهندية. وقد تمكن الشاه عباس باستيلائه على هرمز (1622) وتحويل التجارة إلى بندر ـ عباس، من إحداث تغيير شامل في هذا النمط من التجارة (راجع الجدول 73:I).

كان الإيرانيون بشكل عام ينزلون في مكان يدعى سيف في البصرة، وهو المرفأ المحلي الشعبي الذي يحتوي على مخازن الحبوب والخضراوات. وكانت القوافل الكبيرة من لورستان وشيراز وكذلك من محطات دوراك، وبندر وأبو شيهر تصل بشكل منتظم إلى سيف. ويبدو أنه كان هناك تجارة بحرية نشطة بين هذه المرافىء والبصرة وكذلك على نهر قارون، الذي يمر عبر الحويزة، وديزبول، وشوشتر وواسط.

قام العديد من التجار الإيرانيين بزيارة جزيرة هرمز. وكما ذكرنا أعلاه بالنسبة للعلاقة مع القوافل عام 1610، فإن التجار الإيرانيين قد استخدموا طريق البصرة لاستيراد البضائع الهندية.

وتدل أنواع البضائع المختلفة الكثيرة المستوردة إلى البصرة ـ الحرير والمنسوجات القطنية وكذلك المواد الغذائية والمواد الخام ـ على أهمية التجارة الإيرانية في المنطقة. وربما كان يعاد تصدير بعض الحرير الإيراني الثمين إلى الهند.

كانت كل السفن تقريباً القادمة من الجزائر وبغداد تحمل معها منتجات محلية، أما القوافل الكبيرة القادمة من بغداد، ودمشق وحلب فقد كانت تحمل معها بضائع التجارة العالمية. لقد ذكرنا أهمية تصدير الجياد التي كانت تأتي من الأحساء وبغداد. إضافة إلى أن الصباغ الأحمر، والحنة، والتمر، والعفصة الجوزية وجلود الجواميس كانت تشكل أغلب البضائع المصدرة. وإلى جانب تصدير الجياد، المنسوجات أو عباءات صوف الجمال، والبضائع المارة بالترانزيت، مثل صابون سوريا والصباغ الأحمر من اليمن، كان للجزيرة العربية حصة هامة في تجارة البصرة العالمية والإقليمية. وكان اللباد العربي مشهوراً وموضع تجارة نشطة في البصرة. وكان هناك طلب كبير على المشالح، وهي عباءات كبيرة من صوف الجمل، وكذلك على البشت وهي عباءة صغيرة.

الجدول 73:I. البضائع المستوردة من إيران إلى البصرة، 1551 ـ 1575

المنتجات القطنية	الحرير	بضائع أخرى
أقمشة أصفهان الزرقاء	اليزدي الأسود	الأغنام
أقمشة أصفهان البيضاء	يزدي محازم	الحبوب، الطحين
أقمشة دوراك البيضاء الخشنة	قفطان شوشتر	سجاد
ملاءة، غطاء رأس للنساء	كمرات (حزام للخصر) شوشتر	الصوف
	فوطة أبرون	خيوط الصوف، الكتان، ماء الورد، الأغنام والأبقار، الفواكه المجففة (البندق، الجوز، التين، الزبيب، الفستق) طاسات شيراز

المصدر: قوانين البصرة الجمركية العثمانية.

لعب بدو الصحراء العربية دوراً هاماً في عملية انتقال القوافل عبر الصحاري التي تفصل البصرة عن سوريا والحجاز. ومن المثير للاهتمام أن بعض السلع ذات المنشأ الهندي، مثل النيلة والأقمشة، كانت تأتي إلى البصرة من مكة عبر نجد

والاحساء. وكانت جزر أدنى العراق، الجزاير تقدم سلع الاستهلاك المحلي مثل الأرز، والتمور، والسمك والحصر. ومن مرافىء أدنى العراق المهمة الأخرى يُذكر: ذكية، حيث كانت تمر بالترانزيت السفن الواصلة من الهند والغنم من إيران؛ وقرنة، التي كانت تزورها سفن التجار في طريقها بين البصرة وبغداد. وهنا، في هذه المرافىء، كانوا يحصلون رسم مرور مقداره 80 أقجة عن كل سفينة.

وتدل البضائع ذات الإنتاج المحلي، وبالتحديد الموسلين الفاخر من البحرين والأقمشة القطنية الخشنة المنسوجة في البصرة والقطيف، أنه كان هناك إنتاج حرفي نشط جداً للاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير في هذه المنطقة في القرن السادس عشر. وتعطي الزيادات الملموسة في العائدات الضريبية بين عامي 1551 و1575 الانطباع بتنامي ازدهار هذه الصناعات المحلية. وكان قسم من صباغ النيلة المستورد يستخدم محلياً في صناعة الأنسجة. وقد بلغت عائدات المصبغة الكبرى في البصرة 262.001 أقجة في عام 1551. ويبدو أن القطن الخام المستورد من الهند كان يغزل ويحول إلى خيوط قطنية في المنطقة ثم ينقل إلى البصرة لصبغه.

لم تكن الحكومة تتوقع أن تحصل على الفائض من عائدات البصرة، وذلك بسبب مصاريف الدفاع غير الاعتيادية. بل خلافاً لذلك، كان عليها أن ترسل مخصصات مالية لدعم الميزانية المحلية. وبعد إبعاد العثمانيين عن المقاطعات المنتجة للحرير في أذربيجان في العقد الأخير من القرن، خطط الشاه عباس لإعادة احتلال العراق وإبعاد الدولة العثمانية عن هذه الطريق التجارية الحيوية اقتصادياً. كما أنه باحتلال حلب، التي سعى خانات إيران لاحتلالها في القرن الثالث عشر، كان يخطط لسيطرته المباشرة على تجارة الهند بأكملها مع أوروبا. ولهذه الغاية فقد حقق سيطرته على هرمز (1622) وعلى قندهار (1623)، المراكز التجارية لتجارة القوافل الهندية في آسيا. واستولى على بغداد في كانون الثاني/ يناير عام 1624 كما سعى حاكمه العام في شيراز للاستيلاء على البصرة في الوقت نفسه. وبسبب عزلة البصرة عن القواعد العثمانية في الشمال عقب سقوط بغداد، وفي مواجهة استقلالية الزعماء المحليين في العراق الأدنى، تحالف باشا البصرة مع البرتغاليين للحفاظ على سلامة المدينة ومستقبلها الاقتصادي. وفي أثناء ذلك،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبعد الاحتلال الإيراني لهرمز، نجح البرتغاليون في استبدال هرمز بمسقط كمركز لتجارتهم مع البصرة، وبدأت السفن البرتغالية بالوصول إلى البصرة بعد عام 1624، ما يدلّ على تجدّد ازدهارها في السنوات التالية. وأخذت البضائع البرتغالية الواردة إلى البصرة تنقل الآن إلى حلب عبر طريق مباشر يقطع الصحراء، متجنباً بغداد بالكامل. وكردة فعل على ذلك، أعطى الإيرانيون امتيازات تجارية إلى الإنكليز في بندر ـ عباس وإلى البرتغاليين (1630) في كونغ وحاولوا إخضاع هذه التجارة لاحتكارهم. وقد تطور هذان المركزان بسرعة، وأصبح بندر ـ عباس واحداً من أعظم المرافىء في آسيا في هذه الفترة. إلا أن البرتغاليين أظهروا اهتماماً أكبر بالطريق القديمة إلى البصرة التي كانت تقود مباشرة إلى المرافىء السورية. وأخيراً نجح العثمانيون بعد صراع طويل في إعادة احتلال بغداد عام 1638. وقد دل هذا الحدث على نهاية مرحلة وعلى قيام سيطرة نهائية للإنكليز والهولنديين على المحيط الهندي وكذلك على الخليج. واستمر الإيرانيون في الخليج وكذلك العثمانيون في البصرة بالحصول على البضائع الهندية، وبالأخص المنتجات القطنية والنيلة، وإنما الآن عبر شركات شرقي الهند الإنكليزية والهولندية.

في هذا العهد الجديد، ضعف مركز العثمانيين والإيرانيين كثيراً في عالم الاقتصاد بسبب التوسع الهائل للاقتصاد الأطلسي واستبدال السلع الرئيسية الغربية بمنتجات المستعمرات ـ السكر، والتبغ، والقهوة والقطن. وفي هذه المرحلة الجديدة أيضاً، بدأت تجارة القطن تطغى على الحرير نتيجة الانتشار الواسع الجديد للموضة المعتمدة على المنسوجات القطنية في الغرب، كما في الدولة العثمانية؛ وتوسع الصناعات القطنية في الغرب. وبسبب هذه التطورات، شهد النمط القديم لتجارة الهند مع الشرق كشريان رئيسي للتبادل التجاري العالمي تغيّراً هيكليّاً تامّاً خلال فترة 1620 ـ 60. وكانت الدولة العثمانية، مثل شريكتها الأساسية البندقية، الخاسر الأكبر.

خلال القرن السادس عشر، سعت الدولة العثمانية لحماية دورها كوسيط في التجارة العالمية للتوابل والحرير بين الهند، وأندونيسيا وإيران، من جهة، وأوروبا من جهة ثانية. وقد رأينا كيف أن تجارة ترانزيت الحرير الإيراني قد أصبحت وبشكل متزايد مهمة في التجارة العالمية مع تطور صناعات الحرير في الغرب.

ويركز فرناند بروديل، الذي ساعدنا لأول مرة في فهم الدور العثماني في التجارة العالمية، على التوابل، والقمح وسبائك الفضة والذهب، متجاهلاً سلعة حيوية أخرى في التجارة الدولية، وهي بالتحديد القطن والمنتجات القطنية. ويمكن تبرير هذا السهو بالنسبة لأوروبا في القرن السادس عشر. لكن المنسوجات الهندية المستوردة احتلت موقعاً مهمّاً جداً في تجارة الشرق الأوسط مع الهند، وربما أكثر أهمية من التوابل بالنسبة لسحب سبائك الفضة والذهب من المنطقة في القرن السادس عشر، وحتى قبل هذا التاريخ[125]. في أوائل القرن السادس عشر، عندما حاول البرتغاليون فرض الحصار على البحر الأحمر، تذمر المصريون بشكل خاص من قلة المنسوجات الهندية. وذُكر الموسلين الهندي الجيد الذي تصنع منه العمائم. وفي نفس التاريخ كانت منسوجات كمباي القطنية تصدر إلى كافة أنحاء العالم، بما فيها إيران، وسوريا، وشمال إفريقيا وتركيا[126]. وفي القرن نفسه، بلغ إنتاج وتصدير المنسوجات القطنية الهندية إلى الشرق الأوسط وأوروبا مستويات غير مسبوقة[127]. وكان هناك طلب كبير على الكاليكو الهندي الرخيص من قبل العامة، بينما كان موسلين العمامات الجيد الغالي الثمن سلعة كمالية لا غنى عنها من قبل النخبة. وفي عام 1624، تحدث الوكيل الهولندي فيسنتش عن وصول ثماني سفن من الهند إلى هرمز محملة بالمنسوجات البيضاء والملونة، ثلاث منها محملة بالكاليكو والبافته الخشنة[128].

وفي عام 1670، أقرّ مدير إنكليزي لشركة الهند الشرقية أن تجار الشرق الأوسط كانوا «يشترون خمسة أضعاف ما يشتريه الإنكليز والهولنديون من الكاليكو» عن طريق الهند ـ البصرة[129]. ويبدو أن استيراد المنسوجات الهندية عبر طريق البحر الأحمر لم يكن أقل أهمية في القرن السابع عشر عما كان عليه في القرن السادس عشر. وكانت القاهرة، مثل البصرة، مركز توزيع الأقمشة الهندية.

وفي عام 1647، رفع المتعاملون المحليون في مراكز الصناعات القطنية العثمانية الهامة شكواهم إلى الديوان الإمبراطوري ضد أرمن إيران الذين كانوا يحضرون الأقمشة القطنية الشرقية ويبيعونها[130]. ونشط الأرمن بشكل خاص في تجارة المنسوجات الهندية خلال هذه الفترة. وكان غزو الأقمشة الهندية مخيفاً جداً لدرجة أن محللاً رسمياً في الإمبراطورية، نعيمة[131]، قد تذمر من نزيف السبائك

من الإمبراطورية، قائلاً، «يذهب الكثير من نقد الخزانة للبضائع الهندية لدرجة... أن ثروة العالم تتجمع في الهند». وعملت شركات الهند الشرقية الإنكليزية والهولندية الآن في تجارة المنتجات القطنية الواسعة وتصديرها إلى البصرة وغومبرون. وسرعان ما بدأ الحائكون العثمانيون بإنتاج أقمشة هندية مقلدة في مراكزهم الصناعية مثل بورصة وحلب. وعندما غزت المنتجات القطنية الهندية، والموسلين الجيد وكذلك الكاليكو الرخيص والجذاب الأسواق الأوروبية الغربية، بعد الشرق الأوسط، قام صانعو الأصواف والكتان بعمليات شغب احتجاجاً على استيراد القطن واستخدامه. فقامت الحكومتان الفرنسية والإنكليزية مذعورتين بوضع قيود على استيراد الأقمشة الهندية. لقد ضاهت هذه التجارة، تجارة التوابل، في أوروبا أيضاً، في فترة 1650 ـ 1750.

الألمان وتجارة التوابل

خلال القرن السادس عشر، كان التجار الألمان كأفراد يقيمون علاقات تجارية مباشرة في الأراضي العثمانية[132]. ورغم أن البندقية كانت قد منعت التجار الألمان من التعاون مع البنادقة في الأعمال التجارية البحرية، فقد حدثت استثناءات. ومن الأمثلة الأولى تاجر من أوغسبورغ، جاكوب رهلنغر، الذي أقام علاقات تجارية مع استانبول بالسلع الكمالية الفاخرة عام 1530. وخلال الحرب العثمانية ـ البندقية في سنوات 1537 ـ 40، حاولت شركات أوغسبورغ الحصول على التوابل للأسواق الألمانية من دوبروفنيك، حيث تحولت الشحنات الآتية من الإسكندرية عن البندقية. وفي عام 1559، أرسلت شركة فاغرز أحد من وكلائها إلى الإسكندرية فاشترى توابل بقيمة 10.000 كروزادوس. وقد حملت البضاعة على سفينة راغوزية وصلت إلى دوبروفنيك، ومن هناك أبحرت إلى فيوم، التي كانت من أملاك الإمبراطور. وفي السنة التالية، جاء الوكيل نفسه إلى الإسكندرية مع مبلغ مالي أكبر. وقد انزعج البرتغاليون من إمكانية تحول ألمانيا إلى طريق الشرق[133]. وإلى جانب فاغرز كان لشركة أخرى، أولستتر وكلاء في كل من القاهرة والإسكندرية.

لقد سعى الألمان للحصول على موارد البضائع الشرقية إما عن طريق منافسي البندقية ـ جنوى ـ وتريستا، ومرسيليا ودوبروفنيك ـ أو بالدخول إلى أسواق الشرق

مباشرة، وخاصة في الأوقات التي تكون فيها البندقية في حرب مع العثمانيين. لقد كان مسموحاً لغير المسلمين من دار الحرب الذين لم يحصلوا على امتيازات أن يتاجروا تحت حماية تلك الدول الحاصلة على الامتيازات. وخلال حرب 1570 ـ 73، عندما شهدت العلاقات التجارية العثمانية ـ الفرنسية توسعاً غير مسبوق، أقام رجل الأعمال الألماني، مالخيور مانليك، مراكز تجارية له في مرسيليا[134]. وقامت سفنه السبع بعمليات تجارية مع الإسكندرية، واستانبول، وفاماغوستا وطرابلس. والأهم من ذلك، أنه خطط أيضاً لاستخدام طريق الدانوب للتجارة مع الأراضي العثمانية.

قام مانليك بتصدير المعادن من ألمانيا، القصدير والرصاص، لا سيما الزئبق والأدوات المعدنية الصغيرة من نورنبرغ التي كان عليها طلب كبير في الشرق. إلا أن التجارة التي كانت تقوم بها سفنه في طرابلس السورية، والإسكندرية، وكايوس مع استانبول، ومع كانديز، وروان والمرافىء الإنكليزية تشير إلى أنه كان منخرطاً في النمط التقليدي لتجارة الشرق القائمة على تبادل الأقمشة الصوفية بالتوابل والحرير. وفي عام 1572 أحضرت إحدى سفن الشركة، من الشرق حمولة من الفلفل قيمتها 50.000 قطعة ذهبية. وتظهر السجلات أن التجار الألمان المتنقلين من طرابلس إلى حلب كانوا يبيعون، في هذه السوق الشرقية الكبيرة، الأقمشة الصوفية ويشترون التوابل، والأدوية، والحرير، والقطن، والأقمشة القطنية الملونة، والسجاد، والأحجار الكريمة واللآلىء. وفي حلب كانوا يقومون بالعمليات التجارية مع تجار من إيران، والأناضول، ومصر والهند. وينبغي أن نشير بشكل خاص إلى القطن الخام، المادة التي لا غنى عنها لصناعات أقمشة الفستيان المزدهرة، وهي مزيج من الكتان والقطن، في أوغسبورغ.

في البداية، حققت مؤسسة مانليك نجاحاً كبيراً حيث بلغت عائداتها الصافية 30 بالمئة، وقام تجار آخرون من أوغسبورغ باستثمار أموال في هذه المؤسسة. لكن في عام 1574 أعلنت شركة مانليك إفلاسها وعليها دين قيمته 700.000 قطعة ذهبية. وكانت الأسباب الرئيسية وراء هذا الإفلاس خسارة مانليك سفينتين من سفنه وعودة البنادقة إلى أسواق الشرق بعد معاهدة السلام التي عقدت مع العثمانيين في عام 1573.

وكان هناك تجار آخرون من أوغسبورغ نشيطين أيضاً في تجارة الشرق عبر مرسيليا. ومن المهم أن نضيف أنه بينما كان تجار أوغسبورغ يتابعون عملياتهم التجارية في الشرق من مراكزهم في البندقية ومرسيليا، كان هناك دخلاء أوروبيون آخرون يهددون أيضاً البرتغاليين، وكانوا قادمين من فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا والأراضي الفلمنكية، وكانوا بمعظمهم يصلون إلى الهند عبر طريق حلب ـ هرمز. وكانت طريق الخليج جذابة بشكل خاص من أجل لآلئها. ويمكن أن نتذكر أن الأعمال التجارية الكبرى كانت تتضمن دائماً تجارة التوابل، والأدوية، والمجوهرات واللآلىء.

وإلى جانب محاولة هؤلاء الألمان القادمين من أوغسبورغ ونورنبرغ المساهمة في تجارة الشرق ـ الهند، فإن سفن الهانسيين القادمة إلى المرافىء الإيطالية مع حمولاتها من الحبوب يمكن أن تكون قد غامرت بعيداً وصولاً إلى الأراضي العثمانية حوالى عام 1600.

وقبل أن تبدأ لشبونة بالحصول على التوابل والأدوية من جنوبي آسيا، كانت البندقية الوسيط الرئيسي لنقل هذه البضائع الثمينة من الشرق إلى ألمانيا. وشكل عام 1569، عندما قرر العثمانيون مهاجمة قبرص التابعة للبندقية، نقطة انعطاف حقيقية.

في عام 1570، قدّر كونراد روت من أوغسبورغ، في مشروعه الكبير لاحتكار تجارة التوابل الأوروبية، مجموع الطلب الأوروبي على التوابل بـ 28.000 كنتالاً، وقد وزعت على مختلف المناطق بالشكل التالي[135].

البرتغال	1.500
إسبانيا	3.000
فرنسا	2.500
إنكلترة و اسكتلندة وإيرلندا	3.000
إيطاليا	6.000
ألمانيا، بولندا، دول البلطيق، بوهيميا، النمسا، سيليزيا، هنغاريا	12.000
المجموع	28.000

وعندما ثبت فشل مسعى مالخيور مانليك، توجهت البيوت التجارية الألمانية أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون مع لشبونة. لقد اختارت كبرى شركات أوغسبورغ، ولسرز، وفاغرز، التعاون مع الإسبان والبرتغاليين ـ متحولين بذلك من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي ـ من أجل استيراد كميات كبيرة من الفلفل إلى أوروبا. وكان ممثلهم، فرديناند كرون، المقيم في غويا عام 1587، قد أنشأ أعمالاً مزدهرة هناك عند وصول الهولنديين لتحدي الاحتكار البرتغالي[136].

وشاركت شركتا ولسرز وفاغرز، اللتين سلّفتا مبالغ كبيرة إلى فيليب الثاني، في توقيع عقود مع ملك إسبانيا لاستيراد وتوزيع 30.000 كنتال من الفلفل في أوروبا في عامي 1586 و1591. وقدرت الكمية السنوية في عام 1586، في عقد فيليب الثاني مع جـ. ب. روفالاسكا[137] بـ 30.000 قنطار. وبينما كانت الدول التي تموَّن من قبل البندقية أو الشرق تشكل دائماً أكبر الأسواق، فإن شحنات الفلفل أصبحت تأتي الآن من لشبونة وبشكل رئيسي إلى مرافىء هامبورغ، ولوباخ وأمستردام. ومن المستغرب أن قسماً من الفلفل الواصل إلى المرافىء الشمالية كان يجد طريقه إلى لاغورن والبندقية لمنافسة الموارد القادمة من الشرق[138].

كان ثمن قنطار الفلفل في الهند 3/2 5 كروزادوس، وكان يكلف الشركة الهندية في لشبونة 16 كروزادوس (أو دوكا ذهبية) في عام 1586. وبسبب احتكار الملك لتجارة التوابل، فإنه كان يضيف حصته على هذه الكلفة، فكان القنطار يباع إلى التجار الأوروبيين بـ 37 كروزادوس وفي أيام النقص كان السعر يرتفع إلى 60 كروزادوس[139]. وبدأت بعد عام 1600 مرحلة جديدة بالتدخل القوي للإنكليز والهولنديين في تجارة التوابل. بعد هزيمة الأرمادا الإسبانية عام 1588، كثف القراصنة الإنكليز من هجماتهم ضد السفن الإسبانية ـ البرتغالية فتراجعت بشدة شحنات التوابل الواصلة إلى لشبونة. وسرعان ما بدأ الهولنديون والإنكليز بمنافسة البرتغاليين في توريد التوابل المأخوذة مباشرة من الهند. وحاولت لشبونة أن تخوض حرباً مضادة ضد الدخلاء بعرض شروط أفضل في دفع ثمن فلفلها في مرافىء هانسا (Hansa). وبذلك انخفضت أسعار الفلفل في لشبونة من 36 كروزادوس في المتوسط إلى عشرين لكل قنطار.

قامت البرتغال، في الفترة القصيرة بين 1591 و1600، بالتعاون مع هانسا

الألمانية، وتحت سيادة الملك الإسباني منذ عام 1580، بمسعى أخير لحماية احتكارها لتجارة الهند ضد الهولنديين والإنكليز.

ومن ناحية ثانية، استمرت منافسة الشرق في تأمين الإمدادات للأسواق الأوروبية عبر البندقية، ودوبروفنيك، ومرسيليا ومسينا وأثبتت جديتها. وكما تظهر وقائع سنتي 1591 ـ 92[140]، فإن كميات الفلفل القادمة من الشرق أثرت بشكل ملموس على الأسعار في البندقية ووسط أوروبا. وكان لشركة فاغرز وكلاء خاصون في البندقية للحصول على معلومات منتظمة حول أوضاع السوق هناك، وعلى كميات التوابل الواصلة إلى المرافىء العثمانية[141]. وقد خططت شركة فاغرز لرفع الأسعار بناء على معلومات وصلتها من البندقية بأن الأسطول العثماني كان يجوب البحار لاعتراض الشحنات القادمة من الشرق. ولكن في شباط/فبراير عام 1593 جاءت الأخبار عن وصول 30.000 قنطار من الفلفل عبر البحر الأحمر، وهي نفس الكمية المتوقع وصولها إلى لشبونة عن طريق المحيط الأطلسي. وعندها واجه الملك الإسباني صعوبات في إيجاد عملاء جيدين للتوابل الواصلة عن طريق الشركة الهندية. وبسبب منافسة العثمانيين لآل هابسبورغ في البحر الأبيض المتوسط ووسط أوروبا، شجعت الدولة العثمانية الإنكليز والهولنديين وتعاونت معهم في المرحلة الأولى من صراعهم في الشرق مما أدى إلى انهيار احتكار البندقية لتجارة التوابل.

ويرى ستينسغارد[142] أن شركات الهند الشرقية التابعة للدول الغربية قد أدت إلى تغيير هيكلي في هذه التجارة التقليدية «المتجولة» وكانت مسؤولة عن تراجع الشرق كمنافس في التجارة الآسيوية في العقود الأولى من القرن السابع عشر. وهناك إجماع على أن الضربة النهائية لتجارة التوابل الشرقية جاءت حوالى عام 1625 عندما أحكم الهولنديون والإنكليز سيطرتهم الحاسمة في المحيط الهندي وأقاموا أيضاً احتكارهم الصارم لطريق المحيط الأطلسي. وبسبب احتكار شركة الهند الشرقية الهولندية، أشارت تقارير البندقية في العقد الأول من القرن السابع عشر إلى ندرة موارد التوابل في الإسكندرية. وينبغي أن نتذكر أن قسماً كبيراً من الفلفل والتوابل الثمينة الأخرى كانت تصل إلى المرافىء الهندية من أندونيسيا لتنقل بعد ذلك إلى البحر الأحمر والخليج. وقد أصبح هذا المصدر الآن تحت السيطرة

الهولندية المباشرة. وينبغي أن نضيف أن العثمانيين خسروا سيطرتهم مرة أخرى على اليمن بعد الثورة في العشرينيات من القرن السابع عشر.

إلا أننا عندما نتحدث عن تراجع تجارة الترانزيت العثمانية، فهناك دائماً خطر التعميم على أساس التقارير القادمة من مصدر فردي واحد لفترة واحدة معينة وسلعة واحدة محددة. وفي حين توقفت التوابل القادمة عن طريق البحر الأحمر نتيجة الاحتكار الهولندي، فإن العائدات الجمركية الناتجة عن النمو الذي شهدته تجارة الحرير وقهوة الموكا عوّضت عن الخسارة، وبينما انخفضت موارد الحرير الإيراني في حلب، فإنها ازدادت في إزمير. ومن جهة ثانية، وعلى الرغم من تخلي الشرق عن تجارة التوابل، فإن التجارة الهندية بالمنتجات القطنية والأصبغة كانت تزدهر باستمرار.

وفي وجه النوعية الأفضل والإنتاج الأرخص القادم من الصناعات الهولندية والإنكليزية، خسر الاقتصاد العثماني وبشكل كامل قدرته على المنافسة إن من ناحية السعر أو النوعية بالنسبة لبعض السلع مثل الملابس الصوفية (بما فيها صناعات الموهير)، وإنتاج الفولاذ، والمناجم، وخاصة في إنتاج الفضة. كما أدى أيضاً الإنتاج الرخيص للسكر في مزارع جزر الكناري والبرازيل إلى إلغاء مصانع السكر العثمانية في قبرص ومصر. ونتيجة لسياسة الأبواب المفتوحة العثمانية في ظل نظام الامتيازات، لم يكن بالإمكان اتباع سياسة منهجية لحماية وتطوير الصناعات الوطنية. وأصبحت مسألة انتقال الانحطاط الاقتصادي العثماني أيضاً إلى اقتصاديات متوسطية أخرى، وبالتحديد الإيطالية والإسبانية، أمراً واقعاً بحلول عام 1630. ويبدو أن الحالة العثمانية كانت تعود بشكل رئيسي إلى تقادم النظام التقليدي الوسيطي في مواجهة نظام رأسمالي حديث[143]. لقد تحول الاقتصاد العثماني أيضاً إلى سوق لما يسمى بالبضائع الاستعمارية في الفترة اللاحقة. كان التبغ أول البضائع الاستعمارية التي ورّدها التجار الإنكليز إلى تركيا حوالى عام 1600. وسرعان ما أصبح سلعة مستهلكة بشكل واسع في تركيا. لقد قزّم النمو التجاري السريع للبضائع الاستعمارية في القرن السابع عشر تجارة الشرق[144].

الهوامش

(1) Bautier (1970), pp. 287-88.

(2) المرجع نفسه، pp. 295 - 301.

(3) Zachariadou (1983), p. 154.

(4) Bautier (1970), p. 295.

(5) المرجع نفسه، p. 297.

(6) Ashtor (1983), pp. 64-199.

(7) La Brocquière (1892), p. 76.

(8) المرجع نفسه، pp. 280, 82, 86.

(9) Babinger (1951).

(10) İnalcik (1960b), pp. 146.

(11) Heyd (1936), II, p. 355.

(12) İnalcik (1960b), p. 146.

(13) المرجع نفسه، p. 147.

(14) Heyd (1936), II, p. 515; Romano et al. (1970), pp. 109-32.

(15) Labib (1965), p. 445.

(16) Godinho (1969), p. 736.

(17) المرجع نفسه، pp. 48 - 445, 737, 740.

(18) Inalick (1957a), pp. 503-4.

(19) Godinho (1969), p. 74; Bacqué-Grammont and Kroell (1988), p. 3.

(20) İnalcik (1957a), pp. 503-4.

(21) Godinho (1969), pp. 741-42.

(22) المرجع نفسه، pp. 742-47.

(23) Labib (1965), p. 455.

(24) Bacqué-Grammont and Kroell (1988), pp. 2-5.

(25) المرجع نفسه، p. 32.

(26) رسالة سلمان مذكورة في كتاب Bacqué-Grammont and Kroell (1988), pp. 32-33.

(27) Sanuto cited by Stripling (1942), p. 79.

(28) Bacqué-Grammont and Kroell (1988).

(29) Bacqué-Grammont and Kroell (ibid) يعتقد أنه لم يكن عند السلطان العثماني مثل هذا المخطط.

(30) Lesure (1976), pp. 137-60.

(31) Mughal (1974), pp. 102-10.

(32) كانت قيمتها حوالى مليون أقجة، راجع Özbaran (1977). pp. 95-97.

(33) رسالة سليمان نشرها Kurtoğlu (1940), pp. 67-69.

(34) Mughal (1974), pp. 156-66.

(35) Melzig (1943), p. 68.

(36) Serjeant (1963).

(37) Yavuz (1984), pp. 39-73.

(38) Özbaran (1977), pp. 102-3.

(39) Melzig (1943), p. 79، المرجع نفسه، ص 106.

(40) Godinho (1969); Lach (1965), pp. 129-30.

(41) Meilink-Roelofsz (1962); Boxer (1969a); Özbaran (1972).

(42) Reid (1969), pp. 401-2.

(43) المرجع نفسه.

(44) المرجع نفسه، p. 403.

(45) İnalcik (1947), pp. 47-106.

(46) Sah (1967), pp. 381-88.

(47) Boxer (1969b), pp. 414-20.

(48) المرجع نفسه، p. 423.

(49) Danvers (1894), I, p. 557; Boxer (1969a).

(50) İnalcik (1947), pp. 70-84; Allen (1963), pp. 19-23.

(51) İnalcik (1947), pp. 71, 72, 84.

(52) Sah (1967), pp. 380-81.

(53) Boxer (1969b), p. 420.

(54) Blackburn (1979), p. 133.

(55) Sahillioğlu (1985).

(56) Blackburn (1979), pp. 131- 32, 137; Yavuz (1984), pp. 47-73.

(57) Blackburn (1979), p. 165.

(58) Yavuz (1984), pp. 78-125.

(59) Steensgaard (1972), p. 185.

(60) Sahillioğlu (1985), p. 288.

(61) Barros cited by Özbaran (1977), pp. 113-14.

(62) للاطلاع على رسالة رشيد، راجع، المرجع نفسه، p. 115، الهامش 11.

(63) حول الرسالة راجع، المرجع نفسه، ص116.

(64) Özbaran (1977), p. 118; Özbaran (1971), pp. 25, 58.

(65) Mandaville (1970), p. 488.

(66) Özbaran (1972), pp. 60-62.

(67) لقد كان لتجارة اللآلىء موقع هام في الاقتصاد العثماني. وكانت النخبة تفضل الاستثمار في هذه التجارة بسبب السهولة التي تقدمها في عمليات التخزين ونقل المبالغ الكبيرة. وللسبب نفسه استثمر الإيرانيون المستوردون للحرير الخام أموالهم في بورصة في تجارة

اللآلىء، لأنه لم يكن مسموحاً لهم بأخذ الذهب والفضة خارج الأراضي العثمانية.

(68) Mandaville (1970), p. 490; Özbaran (1972). p. 69.

(69) Braudel (1972), I, pp. 554-56.

(70) المرجع نفسه، p. 554.

(71) Mandaville (1970), p. 493.

(72) Godinho (1969), pp. 750-57; Lane (1940), p. 584.

(73) المرجع نفسه (1969)، p. 299.

(74) Aubin (1975), II, pp. 77 - 179.

(75) Aubin (1975), II, pp. Özbaran (1977). p. 134.

(76) Duarte Catanho to the king, see Melzig (1943), pp. 77-78.

(77) Godinho (1969), pp. 762-72; Aubin (1975), pp. 167-75.

(78) Steensgaard (1972), p. 198.

(79) المرجع نفسه، pp. 37 - 39.

(80) Newberry's report of 1580 cited by Steensgaard (1972), pp. 37-39.

(81) Hakluyt (1874-1940), I, pp. 176-77.

(82) Sahillioğlu (1968), pp. 63-70.

(83) Purchas cited by Steensgaard (1972), pp. 26-27.

(84) Lane (1940), p. 584.

(85) Stripling (1942), pp. 81-82; Steensgaard (1972), p. 62.

(86) Braudel (1972), I, pp. 564-65.

(87) للاطلاع على لائحة كاملة للتوابل راجع Godinho (1969), pp. 577-96.

(88) Faroqhi (1979b); Heyd (1936), II, pp. 565-71.

(89) Godinho (1953), pp. 283-86.

(90) المرجع نفسه، pp. 284-87.

(91) Ashtor (1973), pp. 31-48، المرجع نفسه، p. 292.

(92) Godinho (1953), I, pp. 554-59.

(93) Braudel (1973), I,, pp. 558-60; Sella (1968), pp. 88-105.

(94) Godinho (1969), p. 29.

(95) Godinho (1953), p. 295.

(96) من الصعب التوصل إلى أرقام دقيقة حول الفلفل المستورد لأن المقاييس كانت تختلف بشكل كبير. وقد كان الكوللو البندقي في تجارة التوابل يساوي حوالى ثلاثة قناطير ما يعادل 1.120 باونداً إنكليزياً، راجع Lane (1940), p. 583 note 8. وكان القنطار العثماني العادي يساوي 56.4 كلغ. وكانت حمولة الفلفل تتراوح في طرابلس وسوريا بين 260 و522 باونداً، راجع Braudel (1973), I, p. 563 وكان القنطار الإنكليزي يساوي 100 باوند في لشبونة، ومرافىء هانسا وإنكلترة، إلا أن باوند لشبونة كان أثقل. وكان الفلفل يباع بالأكياس، كوللي، في المرافىء الشمالية.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

(97) المرجع نفسه، p. 298.

(98) Brummett (1987), pp. 17-18; Romano et al. (1970), p. 129.

(99) Kellenbenz (1956), p. 27.

(100) İnalcik (1960b), pp. 133-35.

(101) İnalcik (1951), p. 664.

(102) Braudel (1972), I, p. 555.

(103) المرجع نفسه، p. 564.

(104) Barkan (1943), p. 221.

(105) Sanuto (1879-1903), XXXVI, pp. 406-7.

(106) Boxer (1969b), p. 417.

(107) المرجع نفسه، p. 421.

(108) المرجع نفسه، pp. 423-27.

(109) المرجع نفسه، p. 427.

(110) Varthema (1863), pp. 37-38.

(111) Pearson cited by Kafadar (1986a), p. 194.

(112) Van Leur (1955), pp. 159, 162 «كان هناك حشد من الجاويين، ودول أخرى مثل الأتراك، والصينيين، والبنغاليين، والعرب، والكوجراتيين». وينبغي أن نلحظ أيضاً أن الأتراك قد ذكروا بشكل منفصل عن باقي رعايا الدول الإسلامية الأخرى، العرب والكوجراتيين. ويقول مصدرنا المكتوب في عام 1596: «صعد العديد من التجار الأتراك والعرب على متن [السفن الهولندية]». وكان واحد منهم «الخوجة رايوان» من استانبول قد زار البندقية.

(113) Kakluyt (1847-1940), II, p. 278 cited by Braudel (1973), I, p. 564.

(114) Barkan (1943), p. 211.

(115) Masson (1928), pp. 123-25.

(116) Braudel (1972), I, pp. 547-48.

(117) Kütükoğlu (1974). p. 17 note 48.

(118) CSP: Venice XII, document no. 497.

(119) Steensgaard (1970), p. 177؛ حول صراع الزعماء المحليين العرب مع الإدارة العثمانية على الالتزام، وبخاصة التزام الحرير والقطن، راجع إينالجك (1992).

(120) Mantran (1967), pp. 224-44.

(121) Steensgaard (1972), p. 199.

(122) المرجع نفسه، p. 88.

(123) المرجع نفسه، p. 198.

(124) المرجع نفسه، p. 199.

(125) İnalcik (1980b); Goitein (1966), pp. 329-50.

(126) Varthema (1863), p. 151.

(127) Chaudhuri (1978).

(128) Steensgaard (1972), p. 197.

(129) Chaudhuri (1978), p. 246.

(130) Çağatay (1942), document nos. 44, 61.

(131) Naima (1281 H/1864), IV, p. 293.

(132) Kellenbenz (1990), pp. 611-12.

(133) Lane (1940), pp. 587-88.

(134) Kellenbenz (1990), pp. 611-22.

(135) Kellenbenz (1965), p. 7.

(136) Kellenbenz (1963).

(137) Kellenbenz (1956), p. 2.

(138) في عام 1592، كان هناك 426 كيساً في مقابل ما مجموعه 6.279 كيساً، الكيس الواحد يحتوي على 2.3 قنطار إنكليزي.

(139) Kellenbenz (1956), p. 20.

(140) المرجع نفسه، pp. 4 - 5, 21.

(141) المرجع نفسه، p. 13.

(142) Steensgaard (1972), pp. 22-153.

(143) Chirot (1989), Particularly Adanir (1988), pp. 131-76; Islamoğlu-Inan (1987), pp. 1-24.

(144) McGowan (1981), pp. 1-44.

(127) Chaudhuri (1978).

(128) Steensgaard (1972), p. 197.

(129) Chaudhuri (1978), p. 246.

(130) Çağatay (1942), document nos. 44, 61.

(131) Naima (1281 H/1864), IV, p. 293.

(132) Kellenbenz (1990), pp. 611-12.

(133) Lane (1940), pp. 587-88.

(134) Kellenbenz (1990), pp. 611-22.

(135) Kellenbenz (1965), p. 7.

(136) Kellenbenz (1963).

(137) Kellenbenz (1956), p. 2.

(138) في عام 1592، كان هناك 426 كيساً في مقابل ما مجموعه 6.279 كيساً، الكيس الواحد يحتوي على 2.3 قنطار إنكليزي.

(139) Kellenbenz (1956), p. 20.

(140) المرجع نفسه، pp. 4 - 5, 21.

(141) المرجع نفسه، p. 13.

(142) Steensgaard (1972), pp. 22-153.

(143) Chirot (1989), Particularly Adanir (1988), pp. 131-76; Islamoğlu-Inan (1987), pp. 1-24.

(144) McGowan (1981), pp. 1-44.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

14
الشماليون في البحر الأبيض المتوسط

الإنكليز

وصلت إلى الشرق، كما ذكرنا سابقاً، ومنذ أوائل القرن الخامس عشر الأقمشة الصوفية الفلمنكية والإنكليزية ليس فقط عبر البحر الأبيض المتوسط وإنما أيضاً عن طريق البر من أنتويرب إلى لفوف ومن ثم إلى الأراضي العثمانية. وحتى عام 1580، كان الجنويون والبنادقة الوسطاء الرئيسيين للمنتجات الشرقية الواصلة إلى إنكلترة. في كل سنة كانت ست سفن كبيرة تحمل الزبيب والنبيذ من سفالونيا، وزانتا وكريت إلى الشمال وتعود محملة بالصوف الضروري للصناعات الصوفية الإيطالية، والأقمشة الصوفية الخشنة (الكرزي)، والقصدير والرصاص لأسواق الشرق[1]. وتظهر بعض المراجع المتفرقة أن التجار الإنكليز قد أجروا اتصالات مبكرة مباشرة مع الشرق منذ عام 1446[2]. وكما يخبرنا هاكلويت[3]، فإن السفن الإنكليزية كانت تزور طرابلس وبيروت وتحصل على البضائع التركية والإيرانية من كايوس منذ أوائل القرن السادس عشر. وفي عام 1518، عين هنري الثامن إيطالياً مقيماً كقنصل إنكليزي في جزيرة كايوس. وفي فترة 1534 ـ 35 نقلت سفينة إلى الوطن حمولة من الحرير، والصوف، والراوند، والسجاد التركي، وكذلك التوابل، والنبيذ اليوناني وزيت الزيتون[4]. ويقول تقرير[5] عن «التجارة التركية»، بتاريخ 1578، إنه ينبغي على الإنكليز بيع بضائعهم بأنفسهم لتحقيق أعلى الأرباح «قبل أن يقعوا في أيدي الغرباء» و«ينبغي عليهم أخذ البضائع من تركيا إلى

إنكلترة ونواح أخرى من أوروبا ما سيؤدي إلى إثراء إنكلترة».

ومن البديهي أنه وبحلول أواسط القرن السادس عشر، عندما بدأت الماركنتلية تسيطر على اقتصاد الملكيات الوطنية في الغرب[6]، سعت إنكلترة إلى المشاركة في الأرباح الناتجة عن تجارة الشرق مع الغرب والتي لعبت فيها أقمشتها الصوفية دوراً مهمّاً. ويمكن ملاحظة هذه الروح والرؤية الجديدة في مغامرات هاكلويت المتعلقة بالبحارة والتجار الإنكليز وبالملكة نفسها، الذين حولوا إنكلترة من بلد متخلّف إلى بلد صناعي[7]، جاهز للتوسع في الأسواق العالمية.

في فترة 1552 ـ 70، أُخبرنا عن تراجع عمليات النقل الإنكليزي في هذه التجارة. وساد الاعتقاد بأن الإنكليز حينها كانوا يفضلون سوق أنتويرب، التي كان بلوغها أسهل وتتوفر فيها البضائع الشرقية[8]. لكن حتى بعد عام 1552 فإن التجار الإنكليز لم يوقفوا نشاطاتهم كلياً في تجارتهم مع الشرق. وهناك وقائع[9] تفيد بأنهم كانوا يستوردون التوابل من الشرق في السفن البندقية والفرنسية في سنوات 1560 ـ 80 وأن التجار الإيطاليين واصلوا تجارتهم مع لندن بالبضائع التي يستوردونها من الشرق. وكانت هذه البضائع المستوردة تتضمن التوابل، والأصبغة، والحرير، وحجر الشبّ والقطن. وكان الإيطاليون يبيعون ويصدِّرون بشكل رئيسي الكرزي الإنكليزي. وفي ستينيات وسبعينيات القرن السادس عشر، كان التجار الأرمن من إيران يشترون الأقمشة الإنكليزية وبخاصة الكرزي، من طرابلس الشام وحلب. وبعد غياب استمر عشرين عاماً، عادت السفن الإنكليزية إلى الظهور مجدداً وبكامل قوتها في البحر الأبيض المتوسط في عام 1573[10]. وقد حدث هذا التغيير بسبب عدم قدرة البنادقة على الاستمرار في التجارة السابقة بين إنكلترة والشرق خلال الحرب العثمانية البندقية في أعوام 1570 ـ 73 ولذلك فقد استخدموا سفن الإنكليز المحايدة.

وسعى الإنكليز للحصول على الامتيازات، التي أصبحت ضرورية للاستمرار بالتجارة مع تركيا العثمانية بعد قيام الحكم العثماني المباشر على كايوس عام 1566. وحتى ذلك التاريخ فإن كايوس كانت مركز الترانزيت الرئيسي للبضائع الإنكليزية المستوردة والمصدرة. وفي القرن السابع عشر، بعد حصول الإنكليز على الامتيازات، اتخذوا من إزمير مركز تجارتهم الرئيسي في الشرق، بدلاً من كايوس. فلعبت إزمير بذلك دور السوق التجارية الأسهل منالاً للتجارة مع آسيا

الصغرى وإيران. وبحلول سبعينيات القرن السادس عشر، خضع طريقا البحر الأبيض المتوسط وأنتويرب - لفوف لسيطرة ملك إسبانيا فيليب الثاني، وهو زعيم الحملة الكاثوليكية ضد البروتستانتية الشمالية والإسلام العثماني. في الواقع، شكلت معركة ليبانتو (1571) وسقوط أنتويرب (1572) منعطفين هامين يبشران بعصر جديد في تاريخ العلاقات بين الدول الشمالية والدولة العثمانية. لقد تمَّ تدمير أنتويرب السوق التجارية للبضائع الشرقية ومركز عبور الأقمشة الإنكليزية المصدرة إلى أوروبا وآسيا، كنتيجة لإخضاع إسبانيا للمتمردين في البلاد المنخفضة في عام 1576. وقبل ذلك ببضع سنوات، سقطت فرنسا بأيدي قيادة كاثوليكية رجعية نتيجة المذبحة في يوم القديس برتولوميو عام 1572. ثم أصبح فيليب الثاني سيد كل المستعمرات البرتغالية بضمه للبرتغال عام 1580. وفي ظل هذه الظروف، فإن انبعاث التجار الإنكليز في الشرق قد حدث في ظل ظروف سياسية جديدة بالكامل.

التقارب الإنكليزي ـ العثماني
1571 - 80

لم يكن من قبيل المصادفة أن السلطان العثماني كان مهتماً بمنح الامتيازات للدول الغربية عام 1569 عندما كان يعدّ لغزو قبرص، التي كانت حينئذ بأيدي البنادقة. وكانت فرنسا أول دولة غربية تحصل على الامتيازات الشاملة نفسها التي منحت للبنادقة[11]. وأصبح الاهتمام العثماني بالتقرب من الغرب سياسة حيوية بعد كارثة ليبانتو عام 1571، عندما أصبح التحالف البندقي - الإسباني - البابوي خطراً يهدد الوجود الفعلي للدولة العثمانية. وأيضاً، وللحصول على المواد الحيوية مثل القصدير والفولاذ والرصاص الإنكليزي، وتسديد ضربة قاضية للاقتصاد البندقي، كان الباب العالي متلهفاً لإقامة علاقات تجارية مباشرة مع الشماليين. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نتذكر أن الحكومة العثمانية كانت مطلعة بشكل جيد على التطورات السياسية الرئيسية في الغرب من خلال الفرنسيين، والراغوزيين ويهود مارانو. ولا بد أن العثمانيين كانوا يدركون أيضاً أن الصراع المميت للبحرية الإسبانية مع الإنكليز والهولنديين قد منعها من أن تتحول إلى خطر حقيقي يهدد العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط. وقد أوجد هذا الوضع أمراً واقعاً فرض التعاون بين العثمانيين والشماليين. وعندما قام هؤلاء الأخيرون بالدخول مجدداً

إلى البحر الأبيض المتوسط في ثمانينيات القرن السادس عشر، سُمح للقراصنة الإنكليز باستخدام المرافىء العثمانية في شمال إفريقيا، وألبانيا والمورة كقواعد وأسواق للغنائم التي يحصلون عليها من الدول الكاثوليكية. بل إن بعض القراصنة الإنكليز انضموا إلى القراصنة الجزائريين ـ الأتراك وكانوا يوجهونهم في نشاطاتهم في المحيط الأطلسي[12].

وأصبحت سفن البندقية الشراعية هدفاً سهلاً للسفن الإنكليزية، المسلحة جيداً بالمدافع البرونزية والحديدية. وقد رحب العثمانيون بالتفوق البحري والإمكانيات المستقبلية للقادمين الجدد ضد البندقية وحلفائها. لقد شكل غزو البحر من قبل سفن الشمال القادمة من المحيط الأطلسي نقطة انعطاف هامة في تاريخ البحر الأبيض المتوسط، لما كان له من تأثير قوي في كل أبعاد الحياة الاقتصادية في المنطقة. في أولى مراحل التقارب، يبدو أن الحكومتين الإنكليزية والعثمانية كانتا مهتمتين أساساً بمصالحهما السياسية ـ العسكرية ضد السيطرة الإسبانية. ويُظهر مجرى الأحداث بوضوح لماذا سعت إنكلترة للحصول على امتيازات السلطان في سبعينيات القرن السادس عشر. لقد أدى خراب أنتويرب وقيام إسبانيا بضم البرتغال إلى إمبراطوريتها الاستعمارية إلى حرمان إنكلترة من خطوط النقل البحري، ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإنكليزي لأن إنكلترة لن تتمكن من تصدير أقمشتها الصوفية، أساس صناعتها وتجارتها. كما أن إنكلترة نفسها أيضاً أصبحت تحت خطر الغزو الإسباني. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن من خيار بديل أمام اليزابيت الأولى (1558 ـ 1603) سوى التحول نحو القوة العظمى الوحيدة القادرة على إحباط مخططات فيليب الثاني للسيطرة على العالم، أي الدولة العثمانية، مثلما فعلت الدول الإيطالية في القرن الخامس عشر ثم لاحقاً فرنسيس الأول في النصف الأول من القرن السادس عشر. وقبل هزيمة الأرمادا الإسبانية في عام 1588، «فإن المجال الوحيد المفتوح أمامها كان التحالف مع الأتراك»، والدافع السياسي «كان حاضراً منذ البداية في إعادة فتح الاتصالات مع تركيا»[13]. وفي ثمانينيات القرن السادس عشر كان الإسبان يتابعون باهتمام المفاوضات بين اليزابيت والسلطان.

ففي عام 1572 عرض سليم الثاني، في رسالة إلى ملك فرنسا، مساعدة الأسطول العثماني ضد الإسبان واقترح هجوماً متفقاً عليه من قبل فرنسا، وإنكلترة

وأمراء البلاد المنخفضة. وفي عام 1575 قدم السلطان ممراً آمناً لويليام هاربورن، أول سفير إنكليزي للدولة العثمانية[14]. وتشهد المراسلات الرسمية المعاصرة على أن اليزابيت الأولى كانت تأمل دائماً في فترة 1579 ـ 88، بأن يرسل السلطان أسطولاً قوية ضد ملك إسبانيا فيليب الثاني لإحباط مخططاته ضد إنكلترة، وقد كرر السلطان التعبير عن نيته بتحقيق هذا الهدف[15]. وحثت مجموعة من رجال الدولة في استانبول السلطان على إنهاء حربه التدميرية ضد إيران وعلى إعداد أسطول ضد إسبانيا[16]. ومنذ خمسينيات القرن السادس عشر اعتبر العثمانيون كل الدول البروتستانتية في الغرب حلفاء طبيعيين لهم تحت عبارة «اللوثريين» الشاملة (كانت اليزابيت تدعى «الملكة اللوثرية»)، في صراعهم ضد البابا و«عبدة الأوثان». وقد دفع التهديد العثماني فيليب الثاني إلى ترك قسم من قواته البحرية في البحر الأبيض المتوسط لحماية السواحل الإسبانية. ووعد السلطان الملكة بأنه سيرسل أسطولاً من 300 سفينة ضد إسبانيا. إلا أنه في ذلك الوقت، تفوق في استانبول، الفريق الداعم للحرب ضد آل هابسبورغ في وسط أوروبا وتم التخلي عن الحملة العسكرية ضد إسبانيا[17].

الامتيازات الإنكليزية والنمو التجاري

إن الممر الآمن الذي أعطاه سليمان الأول في حلب للمسؤول الإنكليزي أنطوني جنكينسون، في عام 1553، قد سمح له بزيارة «المرافىء العثمانية وأن يحمّل ويفرغ البضائع متى شاء وأن يتاجر في كل أنحاء الإمبراطورية»[18]. إلا أن هذا الامتياز قد أعطي له شخصياً في ظل حماية امتيازات دولة غربية. ولم يكن يمكن تفسير حقوق المرور الآمن الفردية هذه، وهي ممارسة شائعة في ذلك الوقت، على أنها امتيازات شاملة.

لقد تاجر الإنكليز تحت الراية الفرنسية للحصول على الحماية حتى تاريخ حصولهم على أولى امتيازاتهم[19]. في الواقع، لقد بدأ التقارب الإنكليزي مع العثمانيين «كمغامرة» تجارية لثلاثة تجار من لندن مزوّدين بدعم كامل من حكومة الملكة في عام 1579، ولقي ذلك تجاوباً مباشراً في العاصمة العثمانية[20]. وقد قام السفير الأول، ويليام هربورن، وكان تاجراً مدعوماً من حكومة الملكة، بتنظيم هذه «المغامرة» بالتعاون مع إدوارد أوزبورن وريتشارد ستابر، مؤسسي شركة الشرق.

وقد أحضر هربورن إلى استانبول كمية كبيرة من البضائع، تتكون من القصدير، والرصاص والأقمشة الإنكليزية، وانخرط مباشرة في نشاطات تجارية[21]. وفي رسالته إلى الملكة، في آذار/مارس 1579، منح السلطان كل التجار الإنكليز إذناً بالمتاجرة في الأراضي العثمانية تحت حمايته مثلما كان «الفرنسيون، والبنادقة والبولنديون يأتون ويتاجرون بأمان وسلام»[22]. وبناء على التماس هربورن للصدر الأعظم، منح السلطان في الوقت نفسه حق مرور آمن شخصي للتجارة لويليام هربورن وشركائه[23]. لكن لم تمنح أولى الامتيازات للدولة الإنكليزية إلا عندما أعطت الملكة رسمياً وعدها «بالصداقة المخلصة وعرفانها بالجميل» وطالبت بها في رسالتها إلى السلطان المؤرخة في 25 تشرين الأول/أكتوبر، 1579[24]. وقد حصل كل ذلك بما يتوافق مع الإجراءات الإسلامية ـ العثمانية لإصدار الامتيازات. وقد تعقدت هذه المفاوضات الشاقة بسبب مكائد الفرنسيين، الذين أرادوا إبقاء الإنكليز تحت الراية الفرنسية في تجارتهم مع الشرق؛ والبنادقة، الذين لم يكونوا يريدون خسارة دورهم المربح كوسطاء في التجارة الإنكليزية ـ العثمانية. وفي النهاية، منح السلطان العثماني امتيازات تجارية كاملة للدولة الإنكليزية في أيار/مايو 1580[25]. وكانت أصلاً على مثال الامتيازات الفرنسية لعام 1569، وقد أعطت الإنكليز في الدولة العثمانية «وضعاً قانونياً مساوياً للفرنسيين». مع تعريفات جمركية منخفضة قيمتها ثلاثة بالمئة بدلاً من الخمسة بالمئة التي كانت تدفعها الدول الأخرى، وأصبحت إنكلترة الدولة الأكثر رعاية في الإمبراطورية. وقد حصل الفرنسيون على النسبة المخفضة ثلاثة بالمئة فقط عند تجديدهم للامتيازات في عام 1673[26]. إلا أنه، وبحسب القوانين العثمانية، فإن نسباً مختلفة كانت تعتمد بحسب المرفأ المعني ولذلك فقد قامت ومنذ البداية نزاعات بين الوكلاء العثمانيين المحليين والإنكليز. ففي أيلول/سبتمبر 1581، تم تأسيس الشركة التركية بترخيص صادر عن الملكة، وبموجب ضمانات الامتيازات بدأ التجار الإنكليز بحماسة مغامراتهم التجارية في تركيا. وفي كانون الثاني/يناير 1592، توحدت مجموعات التجار العاملة تحت اسم شركة البندقية مع الشركة التركية في شركة تحمل اسم شركة الشرق وحصلت على رخصة جديدة[27]. وقد احتكرت شركة الشرق الآن التجارة الإنكليزية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، بما فيها الممتلكات العثمانية والبندقية. وتم إنشاء القنصليات الإنكليزية في حلب (1580)، والإسكندرية (مصر)

(1583)، وباتراس (1589)، وإزمير (1611)، وفي المراكز التجارية المهمة الأخرى، مثل أثينا، وسالونيكا وعكا، وكان التجار الإنكليز تحت حماية القناصل الفرنسيين.

ومن المهم أن نشير إلى أن هربورن قد استخدم في عام 1579 الطريقين التقليديين لاستيراد بضائعه، إذ كانت البضائع الإنكليزية تصل عبرهما إلى أسواق الشرق، وبالتحديد الطريق الشمالية عبر ألمانيا، بولندا والبغدان وطريق البحر الأبيض المتوسط التي تنتهي في كايوس. وقد سافر هربورن بنفسه عبر هامبورغ إلى لفوف، حيث حصل من الملك البولندي، أسطفان باتوري، على تصريح يعد بحماية التجار الإنكليز. وقد أوضحت الوثيقة[28] «أن التجار الإنكليز اعتادوا على التجارة» في بولندا. ولأن باتوري كان قد عقد معاهدة سلام مع الباب العالي في عام 1577 وحصل على دعم عثماني ضد أعدائه، فمن الواضح أن الإنكليز كانوا يأملون في تمرير بضائعهم براً عبر هذه الطريق لأن إسبانيا يمكن أن تعترضهم في البحر الأبيض المتوسط. وانضم هربورن إلى القافلة التركية في لفوف برفقة الوسطاء العثمانيين الذين توصلوا إلى عقد معاهدة سلام مع الملك. وكانت طريق القوافل العادية تمر عبر كامينتس (كامينيك) - كوتن - ستفانشتي - أيازي - تاكوتشي ومن بعدها إلى الأفلاق على نهر الدانوب، ثم عبر سيليسترا - بروڤاديا - كيركيليزا إلى استانبول. وقد قام هربورن بمبادلة بضائعه في استانبول وحصل على شمائل وبر ماعز أنقرة وما شابه. ولاحقاً، في آذار/مارس 1579، وصلت إليه باخرة محملة بالقماش في كايوس. وفي طريق عودته إلى الوطن كان عليه تحميل السفينة بنبيذ ملمزي بقيمة 3.000 دوكاً ذهبية من كريت، وقد دفع ثمنها نقداً[29]. وقد أصبح ذلك نمطاً سائداً للتجارة الإنكليزية في الشرق: استبدال الأقمشة الصوفية، والقصدير، والرصاص بالحرير الخام ثم يليه شراء النبيذ والزبيب من الجزر اليونانية الواقعة تحت حكم البندقية.

لقد كانت الماركنتلية الإنكليزية الناشئة تحلم بالوصول إلى الشرق، وكانت الإلدورادو التي يُعتقد بأنها مصدر الثروة في الشرق. وكان ما يهم إنكلترا بالدرجة الأولى تسويق منتجات صناعات أقمشتها الصوفية المتوسعة. وكانت الدولة العثمانية بحد ذاتها سوقاً هامة وعبر غلطة وبورصة كان قسم كبير من الأقمشة المستوردة يمر إلى إيران والدول الآسيوية الأخرى. وما إن حصل الإنكليز على

أولى امتيازاتهم في عام 1580، حتى ظهر التجار الإنكليز في بحر إيجة مع حمولاتهم من الأقمشة، والرصاص والقصدير لاستبدالها بالمنتجات الشرقية، لا سيما الزبيب والنبيذ. وترافق مع قيام تجارة إنكليزية مباشرة في الأسواق العثمانية، تحسينات وتطورات حاسمة في صناعة الأقمشة الصوفية الإنكليزية. وقبل امتيازات عام 1580، كانت البضائع الإنكليزية الرئيسية المصدرة إلى الشرق هي الكرزي، والرصاص والقصدير. «وكان الرصاص والقصدير يسد معظم حاجات الحرب التركية»[30]. لقد تكونت الكارزيا (الكرزي) أو أقمشة «لوندرا» كما تسميها المصادر العثمانية في القرن الخامس عشر[31] من أقمشة صوفية خشنة رخيصة، وكانت تدعى بالأقمشة القصيرة. وإلى جانب هجرة العمال الحرفيين المهرة الفلمنكيين، فإن الاستيراد المباشر لمواد الصباغة الشرقية من الشرق بعد حصولهم على الامتيازات في عام 1580، يعتبر واحداً من العوامل الحاسمة في تحرير صناعات الأصواف الإنكليزية من الاعتماد على الوسطاء الفلمنكيين والإيطاليين من أجل صباغ وإنهاء أقمشتهم البيضاء[32]. ثم حلت الصناعات الإنكليزية، بصنعها للجوخ الملون بدلاً من الكرزي، محل صناعات البندقية في تجارة الأقمشة الصوفية في الشرق. وفي عام 1598، صدّرت شركة الشرق بداية 750 قطعة من الجوخ إلى جانب 18.031 قطعة كرزي[33]؛ ومع الوقت حل الجوخ نهائياً محل الكرزي في أسواق الشرق الرئيسية في استانبول، وإزمير وحلب. وكان المعدل السنوي لتصدير الجوخ إلى الشرق يقدر بـ 3.000 ثوب (راجع الجدول I:74).

الجدول I:74. تصدير الكرزي والجوخ الإنكليزي إلى الشرق (بالبستاف)

السنة	كرزي	جوخ
1598	18.031	750
1606	10.349	2.776
1621	7.500	2.300

ملاحظة: التوب الواحد يسمى باستافاً ويحوي عادة 50 زيرا أو 34 متراً. وفي الوقت نفسه، تشير سجلات الجمارك العثمانية في هنغاريا إلى استهلاك الأقمشة الصوفية الإنكليزية والكارزية حتى في هذه المقاطعة البعيدة من الإمبراطورية.

كانت الأقمشة الإنكليزية تباع بأسعار أقل بسبب أسعار الصوف الوطني البريطاني المتدنية وأجور العمال الضئيلة؛ وقد تمكن الإنكليز من إبقاء أسعار أقمشتهم مستقرة بينما عانى منافسوهم من ارتفاع مستمر للأسعار[34]. وتضمنت البضائع الإنكليزية المصدرة أيضاً بضائع استراتيجية هامة مثل البارود، والأسلحة النارية، والقصدير والفولاذ[35]، والتي كان العثمانيون بأمس الحاجة إليها. وإلى جانب المستوردات الصوفية، فإن القصدير الإنكليزي كان معدناً استراتيجياً لصناعة المدافع البرونزية ولطلاء الأدوات النحاسية المستخدمة بشكل واسع في تركيا. وكدولة بروتستانتية، فإن إنكلترة لم تكن ملزمة بإطاعة الحظر البابوي على تصدير القصدير والرصاص إلى الدولة العثمانية.

يمكن تصنيف البضائع الرئيسية المستوردة من الشرق في أربع فئات بحسب مصادرها: (1) البضائع الأناضولية، وبالتحديد القطن، والخيوط القطنية، والسجاد، والعفصة الجوزية؛ (2) البضائع الإيرانية، وبشكل رئيسي الحرير الخام؛ (3) منتجات الجزر اليونانية الواقعة بمعظمها تحت السيطرة البندقية، وبالتحديد الزبيب، والنبيذ وزيت الزيتون؛ (4) المنتجات الهندية أو الأندونيسية، وبشكل رئيسي التوابل، والأدوية والأصبغة. ومن المهم أن نشير إلى أنه في سبعينيات القرن السادس عشر تضمنت البضائع الإنكليزية المصدرة إلى الدولة العثمانية مواد ذات مصدر أميركي، مثل خشب مصبوغ[36]. وكأمثلة نموذجية، يعطي الجدول 75:I لائحة بالبضائع المستوردة من خمس سفن عائدة من الشرق إلى الوطن في عام 1588[37]. وقد قدرت القيمة الإجمالية للبضائع رسمياً بـ 16.600 دوكا ذهبية.

وكان أول التجار العثمانيين الواصلين إلى لندن لشراء حاجيات للسلطان في عام 1580: أرمني اسمه غارابات، ونيقول، ويبدو أنه يوناني، وأحمد[38].

بين أولى الامتيازات الإنكليزية التي تعود لعام 1580 وإنشاء شركة الهند الشرقية في عام 1600، أصبحت شركة الشرق أكثر مغامرات الإنكليز فيما وراء البحار أهمية ونجاحاً. ويخبرنا تقرير بندقي أن المبيعات السنوية لتجار لندن في الشرق قد بلغت عام 1604 على الأقل 250.000 كراون في السنة[39]. وقد ادعت الشركة أنها وسعت مجال نشاطاتها إلى الهند عبر الشرق من أجل تحقيق الهدف الإنكليزي النهائي بالوصول إلى الهند، بعد وصول فرنسيس دراك إلى مولوكس

عام 1580 ورحلة جان نيوبري عبر الأراضي العثمانية إلى الخليج العربي عام 1581 وإلى الهند عام 1583.

الجدول 75:I المستوردات الإنكليزية من الشرق، 1588 (بالباوند)

زبيب (دمشق)	10.850
زيت	6 (براميل)
جوزة الطيب	49.705
النيلة	54.120
العفصة	104.500
الفلفل	8.380
اليانسون	10.000
القرفة	2.196
لحاء شجر القرفة	10.100
كبش القرنفل	580
الزنجبيل	550
ملح النشادر	856
لُبان المصطكى	600
توابل متنوعة	7.500
فستق	200
الحرير الخام	9.133
قطن	66.500 لحياكة الفستيان، وصناعة الألحفة وفتايل الشمع
الخيوط القطنية	15.840
الكتان	700
أقمشة قطنية	11.590 (قطعة)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سجاد تركي	13
إسفنج	1 كيس
خزف	1 صندوق
مرايا	1 صندوق

المصدر: Willan (1955).

من جهة ثانية، وفي عام 1589، حاولت مجموعة من التجار اللندنيين الوصول إلى الهند مباشرة عن طريق البحر عبر رأس الرجاء الصالح وقد وصلت البعثة إلى جزر الهند الشرقية عام 1592. وهذا ما شكل نقطة انعطاف أخرى لتجارة الشرق.

في الختام كان الشرق في فترة 1580 ـ 1600، وبفضل الامتيازات العثمانية، منطقة التجارة الرئيسية للإنكليز[40]. ويمكن القول وبكل ثقة إن الرأسمالية ـ الماركنتلية الإنكليزية مدينة في مستهل تطورها لأسواق الشرق. فقد قدم الحرير الخام الإيراني الرخيص والعالي الجودة والمتوفر بكثرة في حلب وإزمير، قوة دفع لصناعات الحرير الإنكليزية التي أصبحت واحدة من الصناعات المزدهرة في أواخر القرن السابع عشر. وهذا ما شكل تكراراً لما حدث في إيطاليا وفرنسا سابقاً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ففي هذه الفترة، نافس الإنكليز البنادقة في تجارة الترانزيت، ناقلين الصناعات الحريرية الإيطالية عبر لاغورن. وأصبح الحرير منذ ذلك الوقت أساس التجارة العثمانية ـ الإنكليزية رغم الأزمات الدورية الناتجة عن عدم وصول قوافل الحرير من إيران. وقد نما لاحقاً وبشكل كبير الاهتمام الإنكليزي باستيراد الحرير الفارسي (الجدول 76:I). ومن أجل الحصول عليه بسعر أرخص، فقد حاولوا إقامة طريق تجارية مباشرة إلى إيران عبر طرابزون. وقد أزعجت هذه الأخبار البندقية، الشاري الرئيسي للحرير الإيراني من سوريا، وشاركهم في خوفهم هذا تجار الحرير الأرمن والجورجيون[41]. وبسبب وعي الحكومة العثمانية للخلافات بين شركة شارلي إخوان والشاه، فقد تمكنت من منع تحقيق هذا المشروع[42].

الجدول 76:I الحرير المستورد من الشرق إلى إنكلترة (بالباوند)

1560	1621	1669
11.904	117.740	357.434

الهولنديون

كما شرحنا سابقاً، فقد كان للعثمانيين علاقات تجارية مع البلاد المنخفضة منذ بدايات القرن الخامس عشر عبر كايوس الجنوية ولفوف البولندية.

وقد لعب جوزيف ناسي، المعروف أيضاً بدون خوان ميكاز دوراً حاسماً في بدايات العلاقات العثمانية ـ الهولندية. فقد نشط في مصرف آل منداز في أنتويرب قبل أن يأتي ليستقر في استانبول، حيث استخدمه سليمان الأول وسليم الثاني. وفي عام 1569، أرسل إليه أمير أورانج، ويليام الأول، مبعوثاً سرياً لطلب الدعم العثماني لثورة هولندية ضد فيليب الثاني[43]. وكان ناسي قد أصبح المستشار الرئيسي للحكومة العثمانية في القضايا الغربية، ومن هنا يأتي تأثيره الكبير في السلطان. وقد أطلع القناصل الفرنسيون المقيمون في استانبول أيضاً السلطان على الثورة الهولندية وحاجتها إلى الدعم. وكان هناك حديث حتى عن تحالف هولندي مع العثمانيين[44]. وفي رسالة إلى «اللوثريين» في الفلاندر والمقاطعات الإسبانية الأخرى، وعدهم السلطان بإرسال قوات لمساعدتهم في الوقت الذي يحددونه[45]. وبالرغم من عدم وجود رغبة حقيقية لتعاون فعلي مع الأتراك «الكفار»، إلا أن الهولنديين، مثل الإيطاليين والفرنسيين قبلهم، اضطروا وفي ظل ظروف يائسة، إلى استخدام التهديد بقوة السلطان ضد إسبانيا. إلا أنه من المؤكد أن العثمانيين، في سعيهم لإيجاد حلفاء طبيعين لهم لمحاربة آل هابسبورغ بين الدول الأوروبية الناشئة حديثاً في الغرب، قد اتبعوا سياسية ثابتة بتشجيعهم، وكان منحهم الامتيازات جزءاً من هذه السياسة. لقد كان الحضور الهولندي في تجارة الشرق موجوداً منذ أوائل سبعينيات القرن السادس عشر. وانضم تجار أنتويرب إلى مجموعة التجار الأجانب في غلطة مستغلين مبدأ منح «الأمان» الفردي بحسب الشريعة الإسلامية في هذه الفترة. وجرت أول رحلة لسفينة تجارية هولندية من هولندا إلى الشرق عام 1589. وقد شارك الهولنديون أولاً في تجارة الشرق تحت

حماية الفرنسيين، الذين كان لهم حق أخذ الدول التي لا تتمتع بامتيازات تحت حمايتهم للتجارة في الأراضي العثمانية. وقد ساعد الإنكليز أيضاً، الذين حصلوا على امتيازاتهم عام 1580، وكذلك المارانوس، الذين كانت لهم قاعدة قوية في العاصمة العثمانية، الهولنديين في الدخول إلى تجارة الشرق. ويبدو أن الهولنديين، قد حذو حذو الفرنسيين والإنكليز، وركزوا مساعيهم الأولى على سوق حلب، التي كانت المركز التجاري لتوابل الهند والحرير الإيراني. وكان للتجار الهولنديين في ذلك الوقت ممثل محلي خاص بهم يعرف «بالقنصل». وقد اختاروا لاحقاً أن يتاجروا في الأراضي العثمانية تحت العلم الإنكليزي. إلا أنه وبسبب المشاكل الناشئة عن المنافسة الأنكلو ـ فرنسية، والنمو السريع للتجارة الهولندية في الشرق، قررت الحكومة الهولندية اتخاذ خطوات أدت إلى حصولها على امتيازات خاصة بها. كان الهولنديون غير متحمسين في البداية وآثروا عدم الظهور وكأنهم يخونون القضية الصليبية المشتركة التي كانت لا تزال تتردد في أوساط المسيحية الغربية[46]، إلا أن السلطات الهولندية اتبعت لاحقاً مساراً أكثر واقعية في إقامة علاقة صداقة مع الباب العالي وترافق ذلك مع ازدياد الأعمال العدوانية ضد العدو المشترك إسبانيا في فترة 1604 ـ 9. ومنذ البداية لعب الأميرال العثماني الكبير، خليل باشا، الذي كان مسؤولاً عن مصالح البحرية الإمبراطورية في البحر الأبيض المتوسط، دوراً حاسماً في إقامة علاقة صداقة بين الجمهورية الهولندية والدولة العثمانية. وفي مواجهة الجبهة الكاثوليكية في البحر الأبيض المتوسط، اتخذ العثمانيون المبادرة في عقد اتفاقية مع هذه الدولة البروتستانية التي كانت تمتلك بحرية قوية[47]. من جهة ثانية، أراد التجار الهولنديون، في الشرق سفيراً خاصاً بهم مقيماً في استانبول وقنصلاً أساسياً في سوريا. وفي النهاية، أرسلت الحكومة الهولندية سفيراً فوق العادة، كورنيليوس هاغا، إلى استانبول عام 1612. وبسبب توقيع معاهدة سلام مع إسبانيا عام 1609، فإن الاهتمام الرئيسي لهولندا أصبح الآن تجارياً[48]. وقد ووجه هاغا في استانبول بمعارضة سفراء فرنسا والبندقية وإنكلترة المقيمين. لكن الدولة العثمانية آثرت في النهاية منح هولندا الامتيازات، متأثرة بقوة البحرية الهولندية. وفي مقابلته الرسمية مع السلطان، ركز هاغا على النضال الهولندي لمدة أربعين سنة ضد إسبانيا وعلى قرار هولندا بعدم الخضوع لسلطة البابا و«الوثنية»[49]. أدت المناقشات العثمانية ـ الهولندية إلى انتشار

شائعات بأن التحالف الهولندي سوف يقدم للعثمانيين أسطولاً حديثاً أو معدات حربية من الغرب. وكان العثمانيون يحصلون حينها على مدافع حديدية وبارود من النوعية الفائقة الجودة من إنكلترة[50].

ومن المهم أن نشير أيضاً إلى أن تقريراً سرياً من الدول المنافسة قد قدم إلى السلطان[51] ضد الهولنديين، قلّل فيه من شأن الهولنديين كقوة سياسية وعسكرية، وتم الادعاء بأن تصدير الهولنديين للتوابل، والأقمشة وزيت الزيتون يمكن أن يؤذي الاقتصادي العثماني. كما زعموا أن أقمشتهم الصوفية، كانت متدنية النوعية «ويمكن أن تلحق الخسارة بصناعات الأقمشة في سالونيكا وأدرنة». وتم الادعاء أيضاً بأن الهولنديين كانوا يأخذون الذهب والفضة إلى خارج الإمبراطورية وأن القراصنة الهولنديين كانوا يسببون عدم الأمان للتجارة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط.

ومن خلال هذه الادعاءات يمكننا أن نرى الموضوعات الاقتصادية المحددة التي كان العثمانيون حينها حساسين تجاهها. وقد وجد خليل باشا، في مساعيه بالحديث لصالح الهولنديين في يهود أنتويرب وفي الجالية العربية الموريسكوية في غلطة، وكلاهما أعداء لإسبانيا الكاثوليكية، داعمين فعالين للهولنديين. ومُنحت الجمهورية الهولندية في النهاية الامتيازات في السادس من تموز/يوليو 1612، وكانت على مثال تلك الممنوحة إلى الفرنسيين والإنكليز.

ولم تكن هذه «معاهدة» وإنما كانت، مثلها مثل الامتيازات الأخرى، «أماناً» ممنوحاً للهولنديين للتجارة في الأراضي العثمانية. وكانت التبادلية والمزايا السياسية للعثمانيين متضمنين في القسم التمهيدي بالتعبير الصريح في الإعلان عن أن الهولنديين سوف يلتزمون بعلاقات «صداقة حميمة وولاء» نحو السلطان[52]. ومن جهة ثانية، فإن السلطان قد تعهد صراحة (الفقرتين 6 و55) بأن ضمانات الامتيازات كانت فوق القانون. ويعتبر الرعايا العثمانيون الذين يعارضون تنفيذها أو ينتهكون مضمونها متمردين ضد السلطان وسيعاقبون كذلك.

لقد منحت هذه الاتفاقية الهولنديين كل الامتيازات والضمانات؛ أي أن كل الحقوق المتضمنة في الامتيازات الممنوحة للفرنسيين والإنكليز تنطبق على الهولنديين. ورغم أن المؤرخين الغربيين بشكل عام لم يكونوا مرتاحين للتعاون

شائعات بأن التحالف الهولندي سوف يقدم للعثمانيين أسطولاً حديثاً أو معدات حربية من الغرب. وكان العثمانيون يحصلون حينها على مدافع حديدية وبارود من النوعية الفائقة الجودة من إنكلترة[50].

ومن المهم أن نشير أيضاً إلى أن تقريراً سرياً من الدول المنافسة قد قدم إلى السلطان[51] ضد الهولنديين، قلّل فيه من شأن الهولنديين كقوة سياسية وعسكرية، وتم الادعاء بأن تصدير الهولنديين للتوابل، والأقمشة وزيت الزيتون يمكن أن يؤذي الاقتصادي العثماني. كما زعموا أن أقمشتهم الصوفية، كانت متدنية النوعية «ويمكن أن تلحق الخسارة بصناعات الأقمشة في سالونيكا وأدرنة». وتم الادعاء أيضاً بأن الهولنديين كانوا يأخذون الذهب والفضة إلى خارج الإمبراطورية وأن القراصنة الهولنديين كانوا يسببون عدم الأمان للتجارة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط.

ومن خلال هذه الادعاءات يمكننا أن نرى الموضوعات الاقتصادية المحددة التي كان العثمانيون حينها حساسين تجاهها. وقد وجد خليل باشا، في مساعيه بالحديث لصالح الهولنديين في يهود أنتويرب وفي الجالية العربية الموريسكوية في غلطة، وكلاهما أعداء لإسبانيا الكاثوليكية، داعمين فعالين للهولنديين. ومُنحت الجمهورية الهولندية في النهاية الامتيازات في السادس من تموز/ يوليو 1612، وكانت على مثال تلك الممنوحة إلى الفرنسيين والإنكليز.

ولم تكن هذه «معاهدة» وإنما كانت، مثلها مثل الامتيازات الأخرى، «أماناً» ممنوحاً للهولنديين للتجارة في الأراضي العثمانية. وكانت التبادلية والمزايا السياسية للعثمانيين متضمنين في القسم التمهيدي بالتعبير الصريح في الإعلان عن أن الهولنديين سوف يلتزمون بعلاقات «صداقة حميمة وولاء» نحو السلطان[52]. ومن جهة ثانية، فإن السلطان قد تعهد صراحة (الفقرتين 6 و55) بأن ضمانات الامتيازات كانت فوق القانون. ويعتبر الرعايا العثمانيون الذين يعارضون تنفيذها أو ينتهكون مضمونها متمردين ضد السلطان وسيعاقبون كذلك.

لقد منحت هذه الاتفاقية الهولنديين كل الامتيازات والضمانات؛ أي أن كل الحقوق المتضمنة في الامتيازات الممنوحة للفرنسيين والإنكليز تنطبق على الهولنديين. ورغم أن المؤرخين الغربيين بشكل عام لم يكونوا مرتاحين للتعاون

الغربي السياسي - العسكري مع الدولة الإسلامية، إلا أن هذه النقاط كانت صريحة جداً في العلاقات الهولندية - العثمانية. وينص أحد الأحكام (الفقرة 51)، يسمح للسفن الهولندية التي تقاتل سفن الدول غير الحاصلة على امتيازات، استخدام المرافىء العثمانية وإعادة التزود بما يحتاجونه. في حين أوضحت الفقرة 21 أن سفن القراصنة الجزائريين تبقى مخولة، كما في السابق، بالحصول على حاجاتها من الذخيرة والمواد الأخرى في المرافىء الهولندية[53].

ومن ناحية ثانية، تظهر الضمانات ضد أعمال القراصنة مدى قلق الدول الغربية من تزايد أعمال القرصنة في هذه الفترة. فلقد تعهد السلطان بتحرير أي هولندي يسترقّ من قبل القراصنة الجزائريين، وإعادة ممتلكاته إليه بالكامل. وإذا نشأ خلاف بينهم بسبب عدم انصياع القراصنة، فإن هذا الوضع لن يحول دون التمسك بضمانات الامتيازات الراهنة (الفقرة 17). لقد قدمت الامتيازات للهولنديين أكثر الامتيازات شمولية وضماناً وسمحت لتجارهم بتطوير تجارتهم في الشرق. ومنح الهولنديون نسبة ضريبة جمركية قيمتها 3 بالمئة بدلاً من الخمسة بالمئة التي كان يدفعها البنادقة والفرنسيون. وسمح للتجار الهولنديين، على غرار الفرنسيين، بتصدير البضائع غير - الاستراتيجية من الأراضي العثمانية مثل القطن، والخيوط القطنية، والجلود وشمع النحل (الفقرة 3). وكما بالنسبة لكل المواد التجارية الهامة، فقد تمت الإشارة إلى الحرير من حلب وأماكن أخرى، وكذلك إلى البضائع المستوردة من هولندا مثل الرصاص، والقصدير، والحديد والفولاذ (الفقرتان 43 و46).

لقد اشترطت قوانين الباب العالي حول المعادن الثمينة، وكما عبر عنها في الامتيازات الممنوحة إلى الإنكليز (1583) والهولنديين (1612)، عدم جباية أية رسوم عن النقود الذهبية والفضية. ولم يكن بالإمكان تحويل هذه النقود إلى نقود عثمانية في دور الضرب المحلية (الفقرة 1) وقد أُرسلت الأوامر إلى سلطات المقاطعات حول هذا الشأن. وأفادت مثل هذه الإجراءات المالية اقتصاد العثمانيين بشكل عام، لأنه وتحديداً في ذلك الوقت كانت الإمبراطورية تعاني من نقص شديد في المعادن الثمينة[54]. لكن من جهة أخرى، فإننا سوف نرى أن هذه السياسة قد أدت في النهاية إلى اضطرابات مالية واقتصادية في الإمبراطورية وذلك

بسبب غزو النقود المغشوشة التي ورّدها الهولنديون بصورة رئيسية إلى السوق العثمانية. لقد كان مسموحاً للهولنديين جلب البضائع وكذلك أخذها عن طريق البحر إلى مرافىء البحر الأسود، بما فيها طرابزون وكافا، وبراً إلى آزوف وموسكو، كما أن السفن الهولندية القادمة من دمياط والإسكندرية يمكنها نقل البضائع إلى استانبول أو إلى أي أماكن أخرى تعود للمسلمين. ومن الواضح أن هذه المواد في الاتفاقية كانت مفضلة من قبل العثمانيين من أجل الاستفادة من عمليات الشحن البحري الهولندي وللمساهمة في تموين استانبول من المنطقتين الأكثر أهمية، مصر وشمالي البحر الأسود.

القراصنة

يشير تاننتي(55) إلى أنه في سنوات 1580 ـ 90، تدرّك الصراع للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط إلى مجرد سرقات بحرية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية واقتصادية عميقة. وكانت النتيجة النهائية، سواء خيضت هذه الحروب لأسباب عقائدية دينية، أو مصالح اقتصادية قومية، أو مجرد السرقة، تدمير القوى البحرية القديمة في البحر الأبيض المتوسط التابعة للبندقية، وإسبانيا والدولة العثمانية. وأوضحنا أن القرصنة لم تكن حكراً على غزاة البحر المسلمين، وإنما بالأحرى ظاهرة متوسطية عامّة. وكان البحارة الإسبان، والفرنسيون، والهولنديون، والإيطاليون والإنكليز وحتى تجار هذه الدول متورطين في نشاطات القرصنة في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. وبعد أن خسر العثمانيون قوتهم البحرية، لم يعودوا فعالين في صراعهم ضد القرصنة الغربية. كثف القراصنة الإنكليز من نشاطاتهم على طول كل الطرق الرئيسية من الشرق إلى البندقية. وقد أعطت طريق الإسكندرية؛بيروت ـ كريت بشكل خاص غنائم ثمينة (في عام 1605 أثمر الاستيلاء على السفينة فيدالا التي كانت محملة بالتوابل عائدات بقيمة 150.000 كراون)(56). وفي تسعينيات القرن السادس عشر، أصبح التساؤل عن كيفية التعاطي مع هذا الوضع محط الاهتمام الرئيسي للحكومتين العثمانية والبندقية.

أدى قدوم السفينة الإنكليزية التي لا تقهر «بريتوني»، إلى اختلال ميزان القوى البحري بأكمله في البحر الأبيض المتوسط. وأخذت دول البحر الأبيض

المتوسط المتنافسة تسعى الآن إلى استخدام سيد البحر الجديد لمصالحها الخاصة. وأثار تعاون الإنكليز مع أعداء الإمبراطورية قلق استانبول على سلامة تجارتها البحرية، وخاصة بين استانبول ومصر. وفي إحدى الحالات، تمكن دوق توسكانة، باستخدامه سفناً مصنوعة في إنكلترة، من الاستيلاء على سفينة عثمانية تحمل «الكنز المصري للسلطان». ودفع ذلك الوضع السلطان إلى إرسال مبعوث إلى إنكلترة للتعبير عن شكاويه في عام 1607. ومن الجدير بالاهتمام أن هذا المبعوث، جافوش مصطفى، قد طلب أيضاً من الملك السماح بتصدير البارود والسلاح إلى تركيا[57]. وفي هذا الوقت، كان الكابوس العثماني هو تعاون القوات البحرية البندقية والإنكليزية في البحر الأبيض المتوسط. لقد كان هناك تخوف من إمكانية قيام حملة صليبية بقيادة البابا وملك إسبانيا، الذي كان يملك سفناً إنكليزية بقيادة أنطوني شارلي، وهو صديق وحليف للشاه عباس. كان تقدير الإنكليز يتزايد في استانبول وهو بدون شك وراء منح المزيد من الامتيازات التجارية. وقد ذعرت البندقية لسماعها أنباءً تقول إن إنكلترة سوف تعزز «الأرمادا التركية» المنوي إنشاؤها بأسطول كبير من السفن الشراعية الحربية الضخمة.

وبشكل عام فإن قرصنة الشماليين في البحر الأبيض المتوسط قد أدت إلى تدمير تجارة البندقية في الشرق: «لقد كانوا يهاجمون كل سفينة يلتقون بها في رحلاتهم»[58]. وفي عام 1603 كان هناك عشرون سفينة قرصنة إنكليزية في تونس. وشكل عام 1604 نقطة انعطاف هامة، عندما بدأت القرصنة الإنكليزية تنظم نفسها في الواقع في الشمال الإفريقي العثماني. وكان بين طاقم ملاحي أسطول قرصنة البحار الإنكليزي المشهور، جان وارد، العديد من الأتراك. وقد شاركت السلطات المحلية في القواعد العثمانية في أفلونا وباتراس في غنائم هذا الأسطول. في الواقع، لقد كانت هذه المرافىء مدينة بازدهارها الاقتصادي إلى التجارة العادية بقدر ما هي مدينة إلى بيع غنائم القرصنة.

وفي عام 1620، تراجع النقل البحري البندقي في الشرق بشكل كامل لصالح الدول الغربية. وفي ذلك الوقت، «حلت السفن الإنكليزية في تجارة الحبوب الضخمة من اليونان العثمانية إلى إيطاليا، محل البندقية. وبشكل عام، فإن الشرق قد أعطى قوة الدفع الأولى لتطور تجارة النقل البحري الإنكليزية»[59]. لقد كانت

السفن الهولندية والإنكليزية مفضّلة لأنها الأكبر والأقوى والأقدر على الدفاع عن نفسها بمدفعية قوية، واستخدمت في عمليات الشحن البحري العثماني بين مصر واستانبول[60]. واستقر الإنكليز في لاغورن، وهو مرفأ حر منذ عام 1593، وكان مقدراً له أن يصبح مركز الترانزيت الرئيسي لتجارتهم في الشرق في القرن السابع عشر. وبينما كان الإنكليز مهيمنين على عمليات النقل البحري وتجارة الأقمشة في المرافىء الشمالية للإمبراطورية، وبالتحديد في استانبول، وإزمير وحلب، حافظ الفرنسيون على سيادتهم في جنوبي سوريا ومصر.

وبينما دمر الإنكليز والهولنديون الشحن البحري البندقي في الشرق، فإنهم، في الوقت نفسه، قد حصلوا على امتيازات من السلطان لإقامة قناصلهم ووكلائهم التجاريين في الشرق في أماكن البنادقة. ومن التطوّرات المهمة تصدير الزبيب من اليونان. فقد كانت باتراس والمورة العثمانيتين مدينتين بازدهارهما للمنافسة الإنكليزية ـ البندقية. وبسبب القيود المفروضة على مغادرة جزيرة زانتا البندقية، فإن المصدرين الإنكليز الكبار للزبيب، قد ذهبوا للاستقرار في باتراس العثمانية وزادوا من شرائهم لزبيب المورة. وفي عام 1602، أصبحت باتراس، مع قنصلها، المركز التجاري لتجارة الإنكليز في اليونان. وقد أقلق هذا التطور البندقية، لأن تجارة الزبيب الإنكليزية مع زانتا كانت تدرّ على البندقية مبلغاً سنوياً قيمته ما بين 30.000 إلى 40.000 دوكا[61]. أما الآن فقد بدأ الإنكليز يشترون زيت الزيتون، الذي كان يأتي في السابق عبر البندقية، مباشرة من المرافىء العثمانية في مودون وكورون.

الهوامش

(1) Willan (1955); Braudel (1972), I, pp. 612-15.

(2) Wood (1935).

(3) Wood (1935), pp. 3-4; Skilliter (1977), pp. 5-6.

(4) Hakluyt cited by Braudel (1972), I, p. 614 Skilliter (1977), p. 5.

(5) Skilliter (1977), p. 28.

(6) Dobb (1963), pp. 147-220.

(7) Dobb (1963), pp. 123-76; Cipolla (1977), p. 276.

(8) Willan (1955), pp. 403.

(9) المرجع نفسه.

(10) Ibid., pp. 400-5; Braudel (1972), I, pp. 621-24.

(11) من أجل ما يسمى بالامتيازات الأولى في عام 1536، راجع الصفحة 194.

(12) Lewis (1973), pp. 140-44.

(13) Braudel (1972), I, p. 625.

(14) Skilliter (1977), p. 27.

(15) Zinkeisen (1840-63), III, pp. 569-78; Kurat (1953), pp. 306-15.

(16) Kurat (1953), pp. 314-15.

(17) من الأسباب الأخرى صعوبة إيجاد الأموال الضرورية.

(18) Skilliter (1977), p. 7.

(19) المرجع نفسه، 22 - 9 .pp.

(20) المرجع نفسه، 37 .p.

(21) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 5.

(22) وقد نشرت الرسالة للمرة الأولى من قبل Uzunçarsili (1949), p. 615 ثم أعيد نشرها من قبل Skilliter (1977), document no. VI.

(23) Uzunçarsili (1949), pp. 615-16, in Skilliter (1977), document no. VII.

(24) Skilliter (1977), document no. 10.

(25) للاطلاع على النص الكامل، راجع Skilliter (1977), documetn no. XIV أما التحليل ففي الصفحات 98 - 103.

(26) Kütükoğlu (1967). p. 51.

(27) Wood (1935), pp. 19-23; Willan (1955), pp. 406-8.

(28) Skilliter (1977), p. 41.

(29) المرجع نفسه، 66 .p.

(30) Davis (1961), p. 119.

(31) Hamilton and Beldiceanu (1968), pp. 330-46.

(32) Davis (1961), p. 119.

(33) Willan (1955).

(34) Davis (1961), pp. 123-24.

(35) CSP: Venice XII, document no. 860, dated 1610.

(36) Skilliter (1977), p. 22.

(37) Willan (1955), pp. 408-9.

(38) Uzunçarsili (1949), p. 575.

(39) Tenenti (1967), p. 79.

(40) Davis (1961), pp. 135-36.

(41) CSP: Venice XII, document nos. 886 and 908.

(42) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 140.

(43) Groot (1978), p. 84 note 17, p. 289.

(44) المرجع نفسه، p. 8.

(45) Feridun (1858), pp. 542-44; Groot (1978), p. 84.

(46) المرجع نفسه، p. 91 - 92.

(47) المرجع نفسه، pp. 94-103.

(48) المرجع نفسه، p. 99.

(49) المرجع نفسه، p. 114.

(50) İnalcik (1975a), pp. 215-16.

(51) Groot (1978), p. 109.

(52) Ibid., p. 40; cf. İnalcik (1971), pp. 1179-80.

(53) المرجع نفسه، p. 304، الهامش 46.

(54) İnalcik (1951), pp. 651-61.

(55) Tenenti (1967), pp. 82, 150-51.

(56) Ibid,, p. 76.

(57) CSP: Venice XII, document nos. 2, 45, 53, 65, 71, 73, 82, 93, 122, 129.

(58) Tenenti (1967).

(59) Davis (1961), p. 132.

(60) المرجع نفسه، p. 130.

(61) CSP: Venice XII, document no. 464.

قائمة المصادر والمراجع
Bibliography

Abel, W. (1973). *Crises agraires en Europe (XIIIe–XXe siècle)*, Paris.

Abou El-Haj, Rifa'at Ali (1991). *Formation of the modern state. The Ottoman Empire, sixteenth to eighteenth centuries*, Albany.

Abū Yūsuf, Y. (1302 H/1884–85). *Kitāb al-Kharadj*, Bulak. Turkish trans. by Ali Özek, *Kitabü'l-Haraç*, İstanbul.

Adanır, F. (1988). "Mezra'a: Zu einem Problem der Siedlungs- und Agrargeschichte Südosteuropas im ausgehenden Mittelalter und in der frühen Neuzeit", in R. Melork *et al.*, eds., *Festschrift für Karl Otmar Freiherr von Aretin zum 65. Geburtstag*, Stuttgart.

Afetinan, A. (1975). *Life and works of Piri Reis*, Ankara.

(1976). *Aperçu général sur l'histoire économique de l'empire Turco-Ottoman*, Ankara.

Ahmad, K. (1980), ed. *Studies in Islamic economics, a selection of papers presented to the First International Conference on Islamic Economics, Makka*, Jeddah.

Ahmad al-'Alī, S. (1986). *Hitat al-Basra wa Mintakatihā*, Baghdad.

Aşıkî, Ahmed (1947). *Tevarîh-i Âli Osman*, ed. by N.C. Adsız, İstanbul.

Akdağ, M. (1949). "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti," *B*, XV, 497–571; XVI, 319–418.

(1963). *Celâlî İsyanları (1550–1603)*, Ankara.

(1971). *Türkiye'nin Iktisadi ve Içtimaî Tarihi*, I–II, Ankara.

Akgündüz, A. (1988). *Islâm Hukukunda ve Osmanlı Tatbikatında Vakıf Müessesesi*, Ankara.

Alberi, E. (1839–63). *Le relazioni degli ambasciatori Veneti al senato, durante il secolo decimosesto*, Florence.

Alessandri, V. d' (1873). "Narrative of the most noble Vincentio d'Alessandri," trans. by C. Grey, *A narrative of Italian travels in Persia*, London.

Alexander, J. C. (1985). *Toward a history of post-Byzantine Greece: the Ottoman Kanunnames for the Greek lands circa 1500–circa 1600*, Athens.

Alexandrescu-Dersca, M.-M. (1957). "Contribution à l'étude de l'approvisionnement en blé de Constantinople au XVIIIe siècle," *Studia et Acta Orientalia*, I, 13–37.

'Alī, 'Ayni. (1862). *Kawānin-i Āl-i 'Oṣmān* der *Khulāsa-i Madāmın-ı Defter-i Diwān*, İstanbul.

Allen, C.H. (1981). "The Indian merchant community of Masqat," *BSOAS*, 44, 39–53.

Allen, W.E.D. (1963). *Problems of Turkish power in the sixteenth century*, London.
Angelov, D. (1956). "Certains aspects de la conquête des peuples balkaniques par les turcs," *BS*, XVII, 220–75.
Angiolello, J.-M. (1909). *Historia Turchesca (1300–1514)*, rev. by Donado da Lezze and ed. by I. Ursu, Bucharest.
Anhegger, R. (1943–45). *Beiträge zur Geschichte des Bergbaus im Osmanischen Reich*, I–III, İstanbul.
Anhegger, R. and İnalcık, H. (1956). *Ḳānūnnāme-i Sultān-ı ber Mūceb-i ʻÖrf-Sulṭānī*, Ankara.
Antoniadis-Bibicou, H. (1963). *Recherches sur les douanes à Byzance*, Paris.
The Anonymous (1922). *Die Altosmanischen anonymen Chroniken*, ed. by F. Giese, Breslau.
The Anonymous Chronicle BN: *Tevarikh-i Al-i Osman*, Bibliothèque Nationale, No. 1047.
Arbel, B. (1988). "Venetian trade in fifteenth-century Acre: the letters of Francesco Bevilaqua (1471–1472)," in B.Z. Kedar and A.L. Udovitch, eds., *The medieval Levant: studies in memory of Eliyahu Ashtor (1914–1984)*, pp. 227–88.
Argenti, P.P. (1941). *Cius Vincta or the occupation of Chios by the Turks (1566) and their administration of the island (1566–1912)*, Cambridge.
(1958). *The occupation of Chios by the Genoese and their administration of the island, 1346–1566*, III: *Notarial deeds*, Cambridge.
Arıkan, Z. (1991). "Osmanlı İmparatorluğunda İhracı Yasak Mallar (Memnu Meta)," *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul.
Asdrachas, C. (1970). "Producteurs directs et marché," *BS*, VI, 36–69.
Ashtor, E. (1973). "La decouverte de la voie maritime aux Indes et le prix des épices," *HEMM*, 31–48.
(1974). "The Venetian supremacy in Levantine trade: monopoly or pre-colonialism?" *JEEH*, XVII (2), 227–57.
(1975a). "Profits from trade with the Levant in the fifteenth century," *BSOAS*, XXXVII (2), 250–75.
(1975b). "The volume of Levantine trade in the later Middle Ages (1370–1498)," *JEEH*, XVII(3), 573–612.
(1976a). "Les lainages dans l'Orient médieval, emploi, production, commerce," in M. Spallanzani, ed., *Produzione, commercio e consumo dei panni di lana (nei secoli XII–XVIII)*, Florence.
(1976b). *A social and economic history of the Near East in the Middle Ages*, London.
(1976c). "Il commercio levantino di Ancona nel basso medioevo," *Rivista storica italiana*, 88, 213–53.
(1981). "The economic decline of the Middle East during the late Middle Ages: an outline," *AAS*, XV, 253–86.
(1983). *Levant trade in the Late Middle Ages*, Princeton.
(1988). "Catalan cloth on the late Medieval Mediterranean markets," *JEEH*, XXXII(2), 227–57.
Ashtor, E. and Cevidalli, G. (1983). "Levantine alkali ashes and European industries," *JEEH*, XII, 475–522.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(33) Willan (1955).

(34) Davis (1961), pp. 123-24.

(35) CSP: Venice XII, document no. 860, dated 1610.

(36) Skilliter (1977), p. 22.

(37) Willan (1955), pp. 408-9.

(38) Uzunçarsili (1949), p. 575.

(39) Tenenti (1967), p. 79.

(40) Davis (1961), pp. 135-36.

(41) CSP: Venice XII, document nos. 886 and 908.

(42) المرجع نفسه، الوثيقة رقم 140.

(43) Groot (1978), p. 84 note 17, p. 289.

(44) المرجع نفسه، p. 8.

(45) Feridun (1858), pp. 542-44; Groot (1978), p. 84.

(46) المرجع نفسه، 92 - p. 91.

(47) المرجع نفسه، pp. 94-103.

(48) المرجع نفسه، p. 99.

(49) المرجع نفسه، p. 114.

(50) İnalcik (1975a), pp. 215-16.

(51) Groot (1978), p. 109.

(52) Ibid., p. 40; cf. İnalcik (1971), pp. 1179-80.

(53) المرجع نفسه، p. 304، الهامش 46.

(54) İnalcik (1951), pp. 651-61.

(55) Tenenti (1967), pp. 82, 150-51.

(56) Ibid,, p. 76.

(57) CSP: Venice XII, document nos. 2, 45, 53, 65, 71, 73, 82, 93, 122, 129.

(58) Tenenti (1967).

(59) Davis (1961), p. 132.

(60) المرجع نفسه، p. 130.

(61) CSP: Venice XII, document no. 464.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر والمراجع

Bibliography

Abel, W. (1973). *Crises agraires en Europe (XIIIe–XXe siècle)*, Paris.

Abou El-Haj, Rifa'at Ali (1991). *Formation of the modern state. The Ottoman Empire, sixteenth to eighteenth centuries*, Albany.

Abū Yūsuf, Y. (1302 H/1884–85). *Kitāb al-Kharadj*, Bulak. Turkish trans. by Ali Özek, *Kitabü'l-Haraç*, İstanbul.

Adanır, F. (1988). "Mezra'a: Zu einem Problem der Siedlungs- und Agrargeschichte Südosteuropas im ausgehenden Mittelalter und in der frühen Neuzeit", in R. Melork *et al.*, eds., *Festschrift für Karl Otmar Freiherr von Aretin zum 65. Geburtstag*, Stuttgart.

Afetinan, A. (1975). *Life and works of Piri Reis*, Ankara.

(1976). *Aperçu général sur l'histoire économique de l'empire Turco-Ottoman*, Ankara.

Ahmad, K. (1980), ed. *Studies in Islamic economics, a selection of papers presented to the First International Conference on Islamic Economics, Makka*, Jeddah.

Ahmad al-'Alī, S. (1986). *Hitat al-Basra wa Mintakatihā*, Baghdad.

Aşıkî, Ahmed (1947). *Tevarîh-i Âli Osman*, ed. by N.C. Adsız, İstanbul.

Akdağ, M. (1949). "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti," *B*, XV, 497–571; XVI, 319–418.

(1963). *Celâlî İsyanları (1550–1603)*, Ankara.

(1971). *Türkiye'nin Iktisadi ve Içtimaî Tarihi*, I–II, Ankara.

Akgündüz, A. (1988). *Islâm Hukukunda ve Osmanlı Tatbikatında Vakıf Müessesesi*, Ankara.

Alberi, E. (1839–63). *Le relazioni degli ambasciatori Veneti al senato, durante il secolo decimosesto*, Florence.

Alessandri, V. d' (1873). "Narrative of the most noble Vincentio d'Alessandri," trans. by C. Grey, *A narrative of Italian travels in Persia*, London.

Alexander, J. C. (1985). *Toward a history of post-Byzantine Greece: the Ottoman Kanunnames for the Greek lands circa 1500–circa 1600*, Athens.

Alexandrescu-Dersca, M.-M. (1957). "Contribution à l'étude de l'approvisionnement en blé de Constantinople au XVIIIe siècle," *Studia et Acta Orientalia*, I, 13–37.

'Alī, 'Ayni. (1862). *Kawānin-i Āl-i 'Oṣmān der Khulāsa-i Madāmın-ı Defter-i Diwān*, İstanbul.

Allen, C.H. (1981). "The Indian merchant community of Masqat," *BSOAS*, 44, 39–53.

Allen, W.E.D. (1963). *Problems of Turkish power in the sixteenth century*, London.
Angelov, D. (1956). "Certains aspects de la conquête des peuples balkaniques par les turcs," *BS*, XVII, 220–75.
Angiolello, J.-M. (1909). *Historia Turchesca (1300–1514)*, rev. by Donado da Lezze and ed. by I. Ursu, Bucharest.
Anhegger, R. (1943–45). *Beiträge zur Geschichte des Bergbaus im Osmanischen Reich*, I–III, İstanbul.
Anhegger, R. and İnalcık, H. (1956). *Ḳānūnnāme-i Sultān-ı ber Mūceb-i 'Örf-Sulṭānī*, Ankara.
Antoniadis-Bibicou, H. (1963). *Recherches sur les douanes à Byzance*, Paris.
The Anonymous (1922). *Die Altosmanischen anonymen Chroniken*, ed. by F. Giese, Breslau.
The Anonymous Chronicle BN: *Tevarikh-i Al-i Osman*, Bibliothèque Nationale, No. 1047.
Arbel, B. (1988). "Venetian trade in fifteenth-century Acre: the letters of Francesco Bevilaqua (1471–1472)," in B.Z. Kedar and A.L. Udovitch, eds., *The medieval Levant: studies in memory of Eliyahu Ashtor (1914–1984)*, pp. 227–88.
Argenti, P.P. (1941). *Cius Vincta or the occupation of Chios by the Turks (1566) and their administration of the island (1566–1912)*, Cambridge.
(1958). *The occupation of Chios by the Genoese and their administration of the island, 1346–1566*, III: *Notarial deeds*, Cambridge.
Arıkan, Z. (1991). "Osmanlı İmparatorluğunda İhracı Yasak Mallar (Memnu Meta)," *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul.
Asdrachas, C. (1970). "Producteurs directs et marché," *BS*, VI, 36–69.
Ashtor, E. (1973). "La decouverte de la voie maritime aux Indes et le prix des épices," *HEMM*, 31–48.
(1974). "The Venetian supremacy in Levantine trade: monopoly or pre-colonialism?" *JEEH*, XVII (2), 227–57.
(1975a). "Profits from trade with the Levant in the fifteenth century," *BSOAS*, XXXVII (2), 250–75.
(1975b). "The volume of Levantine trade in the later Middle Ages (1370–1498)," *JEEH*, XVII(3), 573–612.
(1976a). "Les lainages dans l'Orient médieval, emploi, production, commerce," in M. Spallanzani, ed., *Produzione, commercio e consumo dei panni di lana (nei secoli XII–XVIII)*, Florence.
(1976b). *A social and economic history of the Near East in the Middle Ages*, London.
(1976c). "Il commercio levantino di Ancona nel basso medioevo," *Rivista storica italiana*, 88, 213–53.
(1981). "The economic decline of the Middle East during the late Middle Ages: an outline," *AAS*, XV, 253–86.
(1983). *Levant trade in the Late Middle Ages*, Princeton.
(1988). "Catalan cloth on the late Medieval Mediterranean markets," *JEEH*, XXXII(2), 227–57.
Ashtor, E. and Cevidalli, G. (1983). "Levantine alkali ashes and European industries," *JEEH*, XII, 475–522.

Aşık Paşazade (1947–49). *Tevarih-i Al-i Osman*, ed. by Ali, İstanbul; ed. by F. Giese, Leipzig, 1929; ed. by Ç.N. Atsız, İstanbul, 1947–49.
Aslanapa, O. and Y. Durul (1972). *Türk Halı Sanatı*, İstanbul.
Aspetti (1984). "Aspetti della vita economica medievale," papers presented to the Convegno di Studi, Florence.
Aubin J. (1975). "Hormuz," *Mare Luso-Indicum*, II.
Aymard, M. (1966). *Venise, Raguse et le commerce du blé pendant la seconde moitié du XVIe siècle*, Paris.
Ayni, A. (1280 H/1863–64). *Kavanin-i Al-i Osman*, İstanbul.
Aziz Efendi (1985). *Kanunname-i Sultani*, ed. and trans. by R. Murphey, Cambridge, Mass.
Babinger, F. (1951). "Maometto II il conquistatore e l'Italia," *Rivista Storica Italiana*, 63, 4.
(1952). "Eine Verfügung des palaeölogen Châss Murad-Pasha von mitte Regeb 876 h. – Dez./Jan. 1471/2," *DII*, 197–210.
(1957). *Die Aufzeichnungen des Genuesen Iacopo de Promontorio-de Campis über den Osmanenstaat um 1475*, Munich.
(1958). "Vier Bauvorschläge Leonardo da Vincis an Sultan Bayezid II (1502–1503)," *Nachr. der Akademie der Wissens. in Göttingen, Phil-His. KL.*, no. 1.
(1962–76). *Aufsätze und Abhandlungen zur Geschichte südosteuropas und der Levante*, I–III, Munich.
(1963) "Lorenzo il Magnifico e las corte Ottomana," *Archivio Storico Italiano*, 121, 305–61.
(1978). *Mehmed the Conqueror and his time*, Princeton.
Bacqué-Grammont, J.-L. (1975). "Études turco-safavides, I: Selim Ier," *Turcica*, VI.
(1976). "Notes sur une saisie de soies d'Iran en 1518," *Turcica* VIII (2), 237–53.
(1985). "Soutien logistique et présence ottomane en mediterranée en 1517," *ROMM*, XXXIX, 7–34.
Bacqué-Grammont, J.-L. and E. van Donzel (1987). *Comité International d'Études pre-Ottomanes et Ottomanes, VIth Symposium, Cambridge, 1984*, İstanbul, Paris and London.
Bacqué-Grammont, J.-L. and P. Dumont (1983), eds. *Économie et sociétés dans l'Empire Ottoman*, Paris.
Bacqué-Grammont, J.-L. and A. Kroell (1988). *Mamlouks, Ottomans et Portugais en Mer Rouge*, Cairo.
Badoer, G. (1956). *Il libro dei conti di Giacomo Badoer*, ed. by U. Dorini and T. Bertele, Rome.
Baeck, L. (1989). "The economic thought of classical Islam," in *Perspectives on the History of Economic Thought*, V: ed. by W. J. Barber, Louvain.
Bakhit, M.A. (1982). *The Ottoman province of Damascus in the sixteenth century*, Beirut.
Balard, M. (1978). *La Romanie génoise*, I–II, Paris.
Balta, E. (1989). *L'Eubée à la fin du XVe siècle; économie et population, les registres de l'année 1474*, Athens.
Barbaro, G. (1873). *Travels*, trans. by W. Thomas, London.
Barbosa, D. (1921). *The book of Duarte Barbosa, an account of the countries*

bordering on the Indian Ocean and their inhabitants, ed. by M.L. Dames, II, in Hakluyt, vol. 49, ser. 2.
Barkan, Ö.L. (1937) "Osmanlı İmparatorluğunda Çiftçi Sınıflarının Hukuki Statüsü," *Ü*, nos. 49–59.
(1939). "Malikâne-Dîvâni Sistemi," *THIM*, II, 119–84.
(1939–40). "Les formes de l'organisation du travail agricole dans l'empire Ottoman au XVe siècle," *IFM*, I, 14–44; II, 165–80.
(1939–41). "XV. ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğu'nda Toprak İşçiliğinin Organizasyon Şekilleri, I: Kulluklar ve Ortakçı kullar," *IFM*, I (1) and (II), 29–74; 448–56.
(1942a) "Vakıflar ve Temlikler," *VD*, II, 278–386.
(1942b) "Kanunname-i İhtisab-ı İstanbul," *TV*, I(5), 326–40; "Kanunname-i İhtisab-ı Bursa," II(7), 15–40.
(1943). *XV. ve XVI. Asırlarda Osmanlı Imparatorluğu'nda Zirai Ekonominin Hukuki ve Mali Esasları*, İstanbul.
(1944). "Avarız," *IA*, II, 13–19.
(1946–50). "Deportations comme méthode de peuplement et de colonisation dans l'empire Ottoman," *IFM*, XI, 524–69; XIII, 56–79; XV, 209–329.
(1953–54). "Osmanlı İmparatorluğu Bütçelerine dair Notlar," *IFM*, XV, 239–329.
(1955). "Quelques observations sur l'organisation économique et sociale des villes Ottomanes," *Recueil Société Jean Bodin*, VII, 289–311.
(1955–56). "Osmanlı Bütçeleri," *IFM*, XVII, 193–347.
(1957). "Essai sur les données statistiques des registres de recensement dans l'empire Ottoman au XVe et XVIe siècles," *JESHO*, I.
(1961). "Le declin de Venise dans ses rapports avec la décadence économique de l'empire Ottoman," in *Aspetti di cause della decadenza economica veneziana nel secolo XVI*, Venice, pp. 275–79.
(1964). "894 (1488/1489) Yılı Cizye Tahsilâtına Ait Muhasebe Bilançoları," *BL*, I, 1–117.
(1968). "Edirne Askeri Kassamına Ait Tereke Defterleri (1545–1659)," *Bl*, III, 1–479.
(1970). "Research on the Ottoman fiscal surveys," in Cook, ed., 1970, 163–71.
(1972). *Süleymaniye Camii ve Imareti Inşaatı*, Ankara.
(1973). "Les mouvements des prix en Turquie entre 1490 et 1655," *HEMM*, I, 65–79.
(1975). "The price revolution of the sixteenth century. A turning point in the history of the Near East," *IJMES*, VI (1), 3–28.
(1979). "İstanbul Saraylarına ait Muhasebe Defterleri," *Bl*, IX, 1.
(1988). *Hüdavendigâr Livâsı Tahrir Defteri*, I, Ö.L. Barkan and E. Meriçli, eds., Ankara.
Barkan, Ö.L. and E.H. Ayverdi (1970). *Istanbul Vakıfları Tahrir Defteri, 943 (1546) Tarihli*, İstanbul.
Barnes, J.R. (1986). *An introduction to religious foundations in the Ottoman Empire*, Leiden.
Baron, S.W. (1983). *A social and religious history of the Jews*, XVIII: *The Ottoman Empire, Persia, Ethiopia, India, and China*, New York.
Barozzi, M. and G. Berchet. (1871–72). *Le relazioni degli stati europei lette al*

Senato dagli ambasciatori veneziani nel secolo decimosettimo, ser. Va, *Turchia*, I–II, Venice.

Bautier, R.-H. (1970). "Les relations économiques des occidentaux avec les pays d'Orient au Moyen Âge, points de vue et documents," in M. Mollat, ed., *Sociétés et compagnies de commerce en Orient et dans l'Ocean Indien*, Paris.

Bayerle, G. (1973). *Ottoman tributes in Hungary*, The Hague and Paris.

Beldiceanu, N. (1964a). *Réglements miniers, 1390–1512*, Paris and The Hague.

(1964b). "La conquête des cités marchandes de Kilia et de Cetatea Alba par Bayezid II," *SF*, XXIII, 36–115.

(1967), ed. *Code de lois contumières de Mehmed II*, Wiesbaden.

(1973). *Recherche sur la ville ottomane au XVe siècle, étude et actes*, Paris.

Beldiceanu, N., J.-L. Bacqué-Grammont and M. Cazacu (1982). "Recherches sur les Ottomans et la Modavie ponto-danubienne entre 1484 et 1520," *BSOAS*, XLV(1) 48–66.

Beldiceanu-Steinherr, I. (1976). "Fiscalité et formes de possession de la terre arable dans l'Anatolie pré-ottomane," *JESHO*, XIX, 233–322.

(1987). "A propos des tribus Atçeken (XVe-XVIe siècles)," *JESHO*, XXX (2), 121–95.

Beldiceanu-Steinherr, I. and N. Beldiceanu (1964). "Acte du règne de Selim I concernant quelques échelles danubiennes de Valachie, de Bulgarie et de Dobrudja," *SF*, XXIII.

Belin, A. (1864). *Essai sur l'histoire économique de la Turquie*, Paris.

Belon, P. (1553). *Les observations de plusieurs singularités et choses mémorables trouveés en Grece, Asie, Judeé, Egypte, Arabie et autres pays estranges*, Paris.

Benedict, P. E. Tümertekin and F. Mansur (1974). *Turkey, geographic and social perspectives*, Leiden.

Bennigsen, A. and C. Lemercier-Quelquejay (1970). "Les marchands de la cour ottomane et le commerce des fourrures moscovitées dans la seconde moitié du XVIe siècle," *CMRS*, XI (3), 363–90.

Berindei, M. (1986). "L'Empire Ottoman et la 'route Moldave' avant la conquête de Chilia et de Cetatea Alba (1484)," *RRJTS*, X.

(1989). "Les Venitiens en Mer Noire, XVIe–XVIIe siècles," *CMRS*, XXX (3–4), 208–23.

Berindei, M. and G. Veinstein (1975). "Réglements de Süleyman Ier concernant le liva de Kefe," *CMRS*, XV, 57–104.

(1976). "La Tana-Azaq, de la présence italienne à l'emprise Ottoman (fin XIIIe – milieu XVIe siècle)," *Turcica*, VIII, 2.

(1981). "Réglements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Ackerman, 1570. Les possessions Ottomanes entre Bas-Danube et Bas-Dniepr," *CMRS*, XXII, 251–328.

Berov, L. (1974). "Changes in price conditions in trade between Turkey and Europe in the 16th–19th centuries," *EB*, X (2–3), 168–78.

Biegman, N.H. (1967). *The Turco-Ragusan relationship, 1575–1595*, The Hague and Paris.

Blackburn, J.R. (1979). "The collapse of Ottoman authority in Yemen 968/1560–976/1568," *WI*, XIX (1–4), 119–76.

(1980). "The Ottoman penetration of Yemen," *AO*, VI, 55–93.

Blaskovics, J. (1979). "Osmanlılar Hakimiyeti Devrinde Slovakya'daki Vergi Sistemi Hakkında," *TD*, XXXII, 187–210.
Blount, H. (1636). *A voyage into the Levant*, 2nd ed., London.
Bojanić-Lukač, D. (1976). "De la nature et l'origine de l'*ispendje*," *WZKM*, LXVIII, 9–30.
Bojić, I. (1952). *Dubrovnik i Turska u XIV i XV veku*, Belgrade.
Bolay, H. *et al.* (1987). *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat*, Symposium July, 2–6, 1986, Ankara.
Bombaci, A. (1965). *Histoire de la litterature turque*, Paris.
Bono, S. (1964). *I cosari barbareschi*, Turin.
Bosworth, C.E. *et al.* (1988). *The Islamic world: essays in honor of Bernard Lewis*, Princeton.
Boulnois, L. (1963). *La route de la soie*, Paris.
Boxer, C.R. (1969a). *The Portuguese seaborne empire*, London.
(1969b). "A note on Portuguese reactions to the revival of the Red Sea spice trade and the rise of Atjeh, 1540–1600," *JSAH*, X, 415–28.
Braude, B. (1979). "International competition and domestic cloth in the Ottoman Empire, 1500–1650." *R*, II (3), 437–51.
Braudel, F. (1972 and 1973). *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, trans. by S. Reynolds, I–II, New York.
Braudel, F. and R. Romano. (1951). *Navires et marchandises à l'entrée du port de Livourne, 1547–1611*, Paris.
Brocquière, B. de la (1892). *Le voyage d'Outremer*, ed. by Ch. Schefer, Paris.
Brummet, P. (1987). "Venice and the Ottoman expansion 1503–1517," Ph.D. dissertation, University of Chicago.
(1989). "Foreign policy, naval strategy, and the defence of the Ottoman Empire in the sixteenth century," *IHR*, XI (4), 613–27.
Bulgaru, A.-D. (1969). "Quelques données sur le ravitaillement de Constantinople au XVIe siècle," *Congrès International d'Etudes du Sud-Est Européen*, III, 661–72.
(1987). "Une relation vénitienne sur l'empire Ottoman à l'époque de Süleyman le Magnifique," *CIEPO*, VI. *Symposium*, 136–45.
Burr, M. "The code of Stephan Dušan," *SR*, XXVIII, 198–216; trans., XXIX, 517–39.
Busbecq, O.G. de. (1968). *The Turkish letters of Ogier Ghiselin de Busbecq, Imperial Ambassador at Constantinople, 1554–1562*, trans. by E.S. Foster, Oxford.
Çağatay, N. (1942). "Osmanlı Imparatorluğunda Maden Hukuku ve İktisadiyat Hakkında Vesikalar," *TV*, II, No. 10.
Cahen, C. (1951). "Le commerce anatolien au début du XIIIe siècle," *Mélanges du Moyen Âge*, Paris.
(1953). "L'évolution de l'iqtā' du IXe au XIIIe siècle," *Annales, ESC*, VIII.
(1988). *La Turquie pre-Ottomane*, İstanbul and Paris. Expanded French ed. of *Pre-Ottoman Turkey*, trans. by J. Jones-Williams, London (1968).
Capidan, Th. (1942). "Darstellung der ethnologische Lage am Balkan mit besonderer Berücksichtigung der makedorumänen," *SF*, VII, 497–545.
Carruthers, D. (1929). *The Desert Road to India*. London.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Carter, F.W. (1972). *Dubrovnik (Ragusa): a classic city-state*, London and New York.
Celālzāde, M. (1981). *Geschichte sultan Süleymān kanūnīs von 1520 bis 1551*, ed. by P. Kappert, Wiesbaden.
Cessi, R. (1968). *Storia della Republica di Venezia*, Milan.
Cezar, Mustafa. (1965). *Osmanlı Tarihinde Levendler*, İstanbul.
Charrière, E. (1848–60). *Négociations de la France dans le Levant ou correspondances, memoires et actes diplomatiques des ambassadeurs de France à Constantinople et des ambassadeurs, envoyés ou residents*, I–IV, Paris.
Chaudhuri, K.N. (1978). *The trading world of Asia and the English East India Company, 1600–1760*, Cambridge.
Chayanov, A.V. (1966). *The theory of peasant economy*, ed. by D. Thorner and R.E.F. Smith, Homewood; a new edition by T. Shanin, Madison, 1986.
Chesneau, J. (1887). *Le voyage de Monsieur d'Aramon*, ed. by M. Ch. Schefer, Paris.
Cin, H. (1969). *Miri Arazi ve Bu Arazinin Mülk Haline Dönüşü*, Ankara.
Cipolla, C.M. (1970), ed. *The economic decline of empires*, London.
(1977), ed. *The Fontana economic history of Europe*, II: *The sixteenth and seventeenth centuries*, Hassocks and New York.
Chirot, D. (1989). *The origins of backwardness in Eastern Europe, economies and politics from the Middle Ages until the early twentieth century*, Berkeley.
Ćirković, S. and Kovačević-Kojić (1982–83). "L'économie naturelle et la production marchande aux XIIIe–XVe siècles dans les régions actuelles de la Yougoslavie," *Balcanica*, XIII–XIV, 45–56.
Clavijo, R.G. de (1943). *Embajada a Tamorlani*, ed. by F.L. Estrada, Madrid.
Cohen, A. (1976). *Ottoman documents on the Jewish community of Jerusalem in the sixteenth century*, Jerusalem.
(1989). *Economic life in Ottoman Jerusalem*, Cambridge.
Cohen, A. and B. Lewis (1978). *Population and revenue in the towns of Palestine in the sixteenth century*, Princeton.
Coleman, D.C. (1969a), ed. *Revisions in mercantilism*, London.
(1969b). "El. Heckscher and the idea of mercantilism," in Coleman (1969a), pp. 92–117.
Contarini, A. (1873). *Travels in Tana and Persia*, ed. by Lord Stanley of Alderley, London.
Cook, M.A. (1970), ed. *Studies in the economic history of the Middle East*, London.
(1972). *Population pressure in rural Anatolia, 1450–1600*, London.
Cozzi, G. and M. Knapton (1986). *La Repubblica di Venezia nell'età moderna, dalla guerra di Chioggia al 1517*, Turin.
Cvetkova, B. (1964). "Recherches sur le système d'affermage (*iltizam*) dans l'Empire Ottoman au cours du XVIe–XVIIIe siècles par rapport aux contrées bulgares," *RO*, XXVII(2), 111–32.
(1971). *Vie économique de villes et ports balkaniques aux XVe et XVIe siècles*, Paris.
Cvijić, J. (1918). *La peninsule balkanique. Géographie humaine*, Paris.

Çizakça, M. (1980). "Price history and the Bursa silk industry: a study in Ottoman industrial decline, 1550–1650," *JEH*, XL, 3.
(1983). "A short history of the Bursa silk industry (1500–1900)," *JESHO*, XXIII(1–2).
(1985). "Incorporation of the Middle East into the European world-economy," *R*, VIII, 3.
Dalsar, F. (1960). *Bursa'da Ipekçilik*, İstanbul.
Dalton, G. (1968), ed. *Primitive, archaic and modern economics: essays of Karl Polanyi*, Boston.
Dames, L. (1921). "The Portuguese and Turks in the Indian Ocean in the sixteenth century," *JRAS*, I.
Dan, M. and S. Goldenberg, (1967). "Le commerce Balkan-Levantin de la Transylvanie au cours du XVIe siècle et au début du XVIIe siècle," *RESEE*, 87–117.
Danvers, F.C. (1894). *The Portuguese in India*, London.
David, G. (1974). "Some aspects of 16th century depopulation in the Sanjaq of Simontornya," *AAH*, XIII (1).
Davis, R. (1961). "England and the Mediterranean, 1570–1670," in F.J. Fisher, ed., *Essays in the economic and social history of Tudor and Stuart England*, Cambridge, pp. 119–24.
(1970). "English imports from the Middle East, 1580–1780," in Cook, ed. (1970).
Delaborde, H.F. (1888). *L'Expedition de Charles VIII en Italie*, Paris.
Déléage, A. (1945). *La capitation du Bas-Empire*, Mâcon.
Deményi, L.A. (1968) "Le commerce de la Transylvanie avec les régions du sud du Danube effectué par la douan de Turnu Roşu en 1685," *Revue Roumaine d'Histoire*, VII (5), 761–77.
Depping, G.B. (1830). *Histoire du commerce entre le Levant et l'Europe depuis les croisades*, I–II, Paris.
Dernschwam, H. (1923). *Hans Dernschwam's Tagebuch Einer Reise Konstantinopel und Kleinasien (1553–1555)*, ed. by F. Babinger, Leipzig. Turkish trans. by Y. Önen, *Istanbul ve Anadolu'ya Seyahat Günlüğü*, İstanbul, 1987.
Dilger, K. (1967). *Untersuchungen zur Geschichte des Osmanischen Hofzeremoniells*, Munich.
Divitçioğlu, S. (1969). "Modèle économique de la société Ottomane," *La Pensée*, 144, 41–60.
Djurdjev, B. *et al.* (1957). *Ḳānūni Ḳānūnnāme*, Sarajevo.
Dobb, M. (1963). *Studies in the development of capitalism*, London.
Duby, G. (1962). *L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médieval*, I–II, Paris.
Du Fresne-Canaye, P. (1897). *Le voyage du Levant de Philippe Du Fresne-Canaye (1573)*, ed. by M.H. Hauser, Paris.
Dumont, P. and J.-L. Bacqué-Grammont, (1983), eds. *Contributions à l'histoire économique et sociale de l'empire Ottoman*, Louvain.
Duncan, T.B. (1975). "Niels Steensgaard and the Europe–Asia trade of the early seventeenth century," *JMH*, 47, 512–18.
Earle, P. (1969). "The commercial development of Ancona, 1479–1551," *EcHR*, XXII.

Eldred, J. (1904). *The voyage of M. John Eldred to Trypolis in Syria by sea, and from thence by land and river to Babylon and Balsara*, 1563, in Hakluyt, extra ser. VI, Glasgow.

Erder, L. (1975). "The measurement of preindustrial population changes: the Ottoman Empire from the 15th to the 17th century," *MES*.

Erder, L. and S. Faroqhi, (1979). "Population rise and fall in Anatolia, 1550–1620," *MES*, XV, 322–45.

Erdmann, K. (1961). *Das Anatolische Karavansaray*, I–II, Berlin.

Ergin, O.N. (1922). *Mecelle-i Umūr-i Belediyye*, I, İstanbul.

Evliya Çelebi (1896–1938). *Seyāhatnāme*, I–X, İstanbul.

Faroqhi, S. (1979a). "Sixteenth century periodic markets in various Anatolian sancaks," *JESHO*, XXII (1), 32–80.

(1979b). "Alum production and alum trade in the Ottoman Empire (about 1560–1830)," *WZKM*, LXXI.

(1980). "The development of the Anatolian urban network during the sixteenth century," *JESHO*, XXIII (3), 265–303.

(1984). *Towns and townsmen of Ottoman Anatolia, Trade, crafts and food production in an urban setting*, Cambridge.

(1986a). "Coffee and spices: official Ottoman reactions to Egyptian trade in the later sixteenth century," *WZKM*, LXXVI, 87–93.

(1986b). *Peasants, dervishes and traders in the Ottoman Empire*, London.

(1986c). "The Venetian presence in the Ottoman Empire," *JEEH*, 15(2), 345–84.

(1987). *Men of modest substance, house owners and house property in seventeenth-century Ankara and Kayseri*, Cambridge.

(1990) *Herrscher über Mecca. Die Geschichte der Pilgerfahrt*, Munich and Zurich.

(1991). "The Anatolian town and its place within the administrative structure of the Ottoman state," *BF*, XVI, 209–44.

Fekete, L. (1949). "Osmanen und Ungarn, 1366–1699," *B*, XIII, 663–743.

Fekete, L. and G. Káldy-Nagy, (1962). *Rechnungsbücher türkischer Finanzstellen in Buda (Offen), 1550–1580, Türkischer Text*, Budapest.

Feridun, A. (1858). *Munsha'āt-ı al-Salātin*, I–II, İstanbul.

Filipović, N. (1953–54). "Bosna-Hersek'te Timar Sistemi," *IFM*, XV.

Finkel, C. (1987). *The administration of warfare: the Ottoman military campaigns in Hungary, 1593–1606*, Vienna.

(1991). "The costs of Ottoman warfare and defence," *BF*, XVI, 91–104.

Fisher, S. (1935). *Foreign relations of Turkey*, Urbana.

Flachat, J.-C. (1766). *Observations sur le commerce et les arts d'une partie de l'Europe, de l'Asie, de l'Afrique et des Indes orientales*, I–II, Lyons.

Fleischer, C. (1986). *Bureaucrat and intellectual in the Ottoman Empire: the historian Muṣṭafā Ālī (1541–1600)*. Princeton.

Forand, P.G. (1971). "The status of the land and inhabitants of the Sawād during the first two centuries of Islam," *JESHO*, XIV (1).

Foss, Clive (1979). *Ephesus after antiquity: a late antique, Byzantine and Turkish city*, Cambridge.

Foster, W. (1933). *England's quest for eastern trade*, London.

Frances, E. (1933). "La féodalitée byzantine et la conquête turque," *Studia et Acta Orientalia*, IV, 69–90.
Futūhāt-ı Fīrūz Shāhī. (1954). *Futūhāt-ı Fīrūz Shāhi*, ed. by Shaykh Abdur Rashid, Āligharh.
Gabriel, A. (1958). *Une capitale turque: Brousse*, I–II, Paris.
Gerber, H. (1988). *Economy and society in an Ottoman city: Bursa 1600–700*, Jerusalem.
Giese, F. (1922), ed. *Die altosmanischen anonymen Chroniken*, I, Breslau.
Gioffré, D. (1960). *Gênes et les foires de change*. Paris.
Glaman, K. (1958). *Dutch-Asiatic trade 1620–1740*, Copenhagen.
Glykatzi-Ahrweiler, H. (1958). "La politique agraire des empereurs de Nicée," *Byzantion*, XXVIII, 51–66.
Godinho, V. Magalhães (1953). "Le répli venitien et égyptien et la route du cap,"' in *Evantail de l'histoire vivante, Hommage à Lucien Febvre*, Paris, 283–300.
(1969). *L'économie de l'empire portugais aux XVe et XVIe siècles, Paris*
Goffart, W. (1974). *Caput and Colonate*, Toronto.
Goffman, D. (1982). "The Jews of Safad and the maktu system in the sixteenth century: a study of two documents from the Ottoman archives," *JOS*, III, 81–90.
Goitein, S.D. (1966). *Studies in Islamic history and institutions*, Leiden.
Gökbilgin, T. (1952). *XV.–XVI. Asırlarda Edirne ve Paşa Livası: Vakıflar-Mülkler-Mukataalar*, İstanbul.
(1957). *Rumeli' de Yürükler, Tatarlar ve Evlâd-i Fâtihân*, İstanbul.
(1964, 1968–71) "Venedik Devlet Arşivindeki Vesikalar Külliyatında Kanunî Süleyman Devri Belgeleri," *Bl*, I(2), 119–220; V–VIII (9–12), 1–151.
Goldenberg, S. (1963). "Notizie del commercio italiano in Transylvania nel secolo XVI," *ASI*, 255–88.
Goodrich, T.D. (1990). *The Ottoman Turks and the New World: a study of Tarih-i Hind-i Garbi and sixteenth century Ottoman Americana*, Wiesbaden.
Gordlevski, V. (1941). *Gosudarstvo Selçukidov Malov Azii*, Moscow and Leningrad, Turkish trans. by A. Inan, *Anadolu Selçuklu Devleti*, İstanbul.
Görecki, D.M. (1981). "Land tenure in Byzantine property: *iara in re aliena*," *Greek, Roman and Byzantine Studies*, XXII (2), 191–210.
(1984). "The Slavic theory in Russian pre-revolutionary historiography of the Byzantine farmer community," *Byzantion*, LVI, 77–107.
Göyünç, N. (1979). " 'Hane' Deyimi Hakkında," *TD*, XXXII, 331–48.
Greenwood, A. (1988). "İstanbul's meat provisioning: a study of the *celepkeşan* system," Ph.D. dissertation, University of Chicago.
Gregorovius, F. (1891). *Geschichte der Stadt Rom in Mittelalter*. Berlin.
Griswold, W.J. (1981). "Djalālī," *EI*[2], 238–39.
(1983). *The Great Anatolian Rebellion, 1591–611*, Berlin.
Groot, A.H. de (1978). *The Ottoman Empire and the Dutch Republic. A history of the earliest diplomatic relations, 1610–1630*, Leiden.
(1981). "The organization of Western European trade in the Levant, 1500–1800," in L. Blussé and F. Gaastra, eds., *Companies and trade*, Leiden.
Güçer, L. (1950). "Le commerce interieur des céreáles dans l'empire Ottoman pendant la seconde moitié du XVIe siècle," *IFM*, XI, 397–416.

(1951–52). "Osmanlı İmparatorluğu Dahilinde Hububat Ticaretinin Tâbi Olduğu Kayıtlar," *IFM*, XIII, 76–98.
(1962–63). "XV.-XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Tuz İnhisarı ve Tuzlaların İşletme Nizami," *IFM*, XXIII, 397–416.
(1964). *XVI.-XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Hububat Meselesi*, İstanbul.
Güran, T. (1985). "The state role in the grain supply of İstanbul: the grain administration, 1793–1839," *IJTS*, III.
Gyóni, M. (1951). "La transhumance des Valaques balkaniques au moyen âge," *BS*, XII, 29–42.
Hakluyt, R. (1847–1940). Hakluyt Society, works issued by: 1st series, 100 vols., London 1847–1939. 2nd series, 85 vols., London 1899–1940. Extra series, 12 vols., Glasgow, 1903–5.
Halaçoğlu, Y. (1979). "Tapu-Tahrir Defterlerine Göre XVI. Yüzyılın ilk Yarısında Sis (Kozan) Sancağı," *TD*, XXXII, 819–92.
Halasi-Kun, T. (1980). "The Rumanians of *Districtus Valahalis Tverd*," *AO*, VI.
Hammer, J. von, (1815). *Das Osmanischen Reichs. Staatsverfassung und Staatsverwaltung*, I–II, Vienna.
(1827–35). *Geschichte des Osmanischen reiches*, Pest; repr., Graz, 1963.
Hamilton J. and N. Beldiceanu. (1968). "Recherches autour de 'qars', nom d'une étoffe de poil," *BSOAS*, XXXI (2), 330–46.
Handžić, A. (1976). "Rudnici u Bosni u Drugov Polivini XV Stoljeca," *Prilozi za Orientalni Filologiju*, XXVI, 7–42.
Haque, Z. (1977). *Landlord and peasant in early Islam*, Islamabad.
Hartmann, M. (1918). "Das Privileg Selims I für die Venezianer von 1517." *Orientalist. Studien F. Hommel*, II, 201–22.
Hasluck, F.W. (1929). *Christianity and Islam under the Sultans*, I–II, Oxford.
Hattox, R. (1985). *Coffee and coffeehouses, the origins of a social beverage in the medieval Near East*, Seattle and London.
Heckenast, G. (1977). *Aus der Geschichte der Ostmitteleuropäische Bauernbewegungen im 16–17. Jahrhundert*, Budapest.
Heckscher, E.F. (1935). *Mercantilism*, trans. by M. Shapiro, I–II, London.
Heers, J. (1954). "Les Génois et le commerce de l'alun à la fin du Moyen Age," *RHES*, XXXII, 31–53.
(1955). "Il commercio nel Mediterraneo al fine del sec. XIV e nei primi anni del XV," *ASI*, CXIII (2), 157–209.
(1959). *Le livre de comptes de Giovanni Piccamiglio, homme d'affaires génois, 1456–1459*, Paris.
(1961). *Gênes au XVe siècle, activité économique et problèmes sociaux*, Paris.
(1971). "La mode et les marchés des draps de laine," *Annales, ESC*, XXVI, 1093–117.
Heimpel, H. (1930). "Zur Handelspolitik Sigismunds," *VSWG*, XXIII, 145–56.
Hess, A.C. (1968). "The Moriscos: an Ottoman fifth column in sixteenth-century Spain." *AHR*, LXXIV (1), 1–25.
(1970). "The evolution of the Ottoman seaborne empire in the age of the Oceanic discoveries, 1453–1525," *AHR*, LXXV (7), 1892–919.
(1978). *The forgotten frontier: a history of the sixteenth century Ibero-African frontier*, Chicago.

Heyd, W. (1866–68). *Le colonie commerciali degli Italiani in Oriente*, I–II, Venice.
(1936). *Histoire du commerce du Levant*, I–II, trans. by F. Raynaud, Leipzig.
Heyd, U. (1960). *Ottoman documents on Palestine, 1552–1615*, Oxford.
(1973). *Studies in old Ottoman criminal law*, Oxford.
Hill, G.A. (1948). *A history of Cyprus*, 3 vols., Cambridge.
Hinz, W. (1950). "Das Steuerwesen Ostanatoliens im 15. und 16. Jhd.," *ZDMG*, XXV, 177–201.
(1955). *Islamische Masse und Gewichte*, Leiden.
Hopwood, K. (1991). "Nomads or bandits? The pastoralist/sedentary interface in Anatolia," *BF*, XVI, 179–94.
Hoshino, H. (1984). "Il commercio fiorentino nell'impero ottomano: cesti e profitti negli anni 1484–1488," *Aspetti*, Pisa.
Hoszowski, St. (1954). *Les prix à Lwow (XVIe–XVIIe siècles)*, trans. from Polish, Paris.
Hovári, J. (1984). "Customs register of Tulča (Tulcea), 1515–17," *AAH*, XXXVIII, 115–41.
(1989). "The Transylvanian salt in the Ottoman Semendire (Smederevo) 1514–16," *Economy, Society, Historiography*, dedicated to Zsigmond Pal Pach, Budapest, 41–61.
Howard, D.A. (1987). "The Ottoman timar system, 1563–1656," Ph.D. thesis, Indiana University.
Howe, S.E. (1949). *In quest of spices*, London.
Hurmuzaki, E. de (1887–1922). *Documente privitore la istoria Românilor*, I–XIX, Bucharest.
Hütteroth, W.-D. (1968). *Landliche Siedlungen im südlichen Inneranatolien in den letzten vierhundert Jahren*, Göttingen.
(1974). "The influence on social structure of land division and settlement in Inner Anatolia," in Benedict, Tümertekin and Mansur, eds., 19–47.
(1982). *Türkei*, Darmstadt.
Hütteroth, W.-D. and K. Abdulfattah. (1977). *Historical geography of Palestine, Transjordan and southern Syria in the late 16th century*, Erlangen.
Ibn Battuta (1962). *The travels of Ibn Battuta, A.D. 1325–54*, ed. by H.A.R. Gibb, Cambridge.
Ilescu, O. (1971). "Le montant du tribut payé par Byzance à l'empire ottoman en 1379 et 1424," *RESEE*, IX.
Imber, C.H. (1972). "The costs of naval warfare. The account of Hayreddin Barbarossa's Herceg Novi campaign in 1539," *AO*, IV, 203–16.
(1980). "The navy of Süleyman the Magnificent," *AO*, VI, 211–82.
İnalcık, H. (1944). "Kırım Hanlığının Osmanlı Tâbiliğine Girmesi ve Ahidname Meselesi," *B*, VIII, 185–229.
(1947). "The origins of the Ottoman–Russian rivalry and the Don–Volga canal, 1569," *Les Annales de l'Université d'Ankara*, I, 47–106.
(1950). "Hacı Giray I," *İA*, V, 25–27.
(1951). "Türkiye'nin İktisadi Vaziyeti Üzerine Bir Tetkik Münasebetile," *B*, XV, 629–90.
(1952). "Timariotes chrétiens en Albanie au XVe siècle d'après un registre de timars Ottoman," *Mitteilungen des Österreichischen Staatsarchivs*, IV, 118–38.

(1953a), "Stefan Duşan'dan Osmanlı İmparatorluğuna," *Fuat Köprülü Armağanı*, İstanbul, pp. 207–48.
(1953b). "15. Asır Türkiye İktisadî ve İçtimaî Tarihi Kaynakları," *IFM*, XV, 51–57.
(1954a). *Fâtih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar*, I, Ankara.
(1954b). *Hicrî 835 Tarihli Sûret-i Defter-i Sancak-ı Arvanid*, Ankara.
(1954c). "Ottoman methods of conquest," *Studia Islamica*, II.
(1957a). "Review: David Ayalon, *Gunpowder and firearms in the Mamluk Kingdom*," *B*, XXI, 501–12.
(1957b). "Mehmed II," *İA*, VII, 506–35.
(1958a). "Arnawutluk," *EI*[2], I, 650–58.
(1958b). "The problem of the relationship between Byzantine and Otttoman taxation," *Akten XI. Internationalen Byzantinisten Kongresses*, Munich.
(1959a). "Osmanlılarda Raiyyet Rüsûmu," *B*, XXIII, 576–610.
(1959b). "Bāyazid I," *EI*[2] I, 1117–19.
(1960a). "Bursa," *IA*, I, 1333–36.
(1960b). "Bursa and the commerce of the Levant," *JESHO*, III, 131–47.
(1960c). "'Örf," *IA*, IX(2), p. 480.
(1960d). "Çiftlik," *EI*[2], II, 32–33.
(1960e) "Bursa XV. Asir Sanayi ve Ticaret Tarihine dair Vesikalar," *B*, XXIV, fasc. 93, 45–102.
(1963a). "Djizya," *EI*[2], II, 563–66.
(1963b). "Dobrudja," *EI*[2], II, 613.
(1965a). "Ghulām," *EI*[2], II, 1085–91.
(1965b). "Adâletnâmeler," *BL*, II, 49–145.
(1965c). "Çiftlik," *EI*[2], II, 32–33.
(1965d). "Filori," *EI*[2], II, 914–15.
(1965e). "Hadjdjı Giray," *EI*[2], III, 43–45.
(1965f). "Gönüllü," *EI*[2], II, 1120–21.
(1965g). "Gelibolu," *EI*[2], II, 983–87.
(1967). "Notes on N. Beldiceanu's translation of the Ḳānūnnāme, fonds turc ancien 39. Bibliothèque Nationale, Paris," *Der Islam*, LXIII, 139–57.
(1969a). "Ḥarīr," *EI*[2], III, 211–18.
(1969b). "Ottoman policy and administration in Cyprus after the conquest," in H. İnalcık, *The Ottoman Empire: conquest, organization and economy*, London.
(1969c). "Suleiman the Lawgiver and Ottoman Law," *AO*, I, 105–38.
(1969d). "Capital formation in the Ottoman Empire," *JEH*, XXIX(1), 97–140.
(1969e). "Ḥawāla," *EI*[2], III, 283–85.
(1969f). "L'Empire Ottoman," in Actes du Premier Congrès International des Études Balkaniques et Sud-Est Européennes, III, 75–104, Sofia; repr. *Studies in Ottoman social and economic history*, London, 1985.
(1970a). "The Ottoman economic mind and aspects of the Ottoman economy," in Cook, ed., pp. 207–18.
(1970b). "The foundations of the Ottoman economico-social system in cities," in *La ville balkanique*, Sofia, 17–24.
(1970c). "Islam in the Ottoman Empire," *Cultura Turcica*, V–VII, 19–29.
(1971). "Imtiyāzāt," *EI*[2], III, 1179–89.

(1972). "The Ottoman decline and its effects upon the reaya," in H. Birnbaum and S. Vryonis, eds., *Aspects of the Balkans, continuity and change*, The Hague, pp. 338–54.
(1973a). *The Ottoman Empire: The classical age, 1300–1600*, London.
(1973b). "İstanbul," *EI²*, IV, 224–48.
(1973c). "İskender," *EI²*, IV, 138–40.
(1974). "Lepanto in the Ottoman documents," in *Il Mediterraneo nella seconda metà del '500 alla Luce di Lepanto*, Florence, pp. 185–92.
(1975a). "The socio-political effects of the diffusion of fire-arms in the Middle East," in V.J. Parry and M.E. Yapp, eds., *War, technology and society in the Middle East*, London, pp. 195–217.
(1975b). "Ḳānūn," *EI²*, IV, 556–62.
(1975c). "Ḳānūnnāme," *EI²*, IV, 562–66.
(1977a). "An outline of Ottoman–Venetian relations'," in Beck, Manoussacas and Pertusi, eds., *Venezia centro di mediazione tra Oriente e Occidente*, Florence, pp. 83–90.
(1977b). "Centralization and decentralization in Ottoman administration," in Naff and Owen, eds., pp. 27–52.
(1978a). "The impact of the Annales School on Ottoman studies and new findings," *R*, I(3/4), 69–96.
(1978b). *The Ottoman Empire: conquest, organization and economy*, London.
(1979a). "The question of the closing of the Black Sea under the Ottomans," *Arkheion Pontu*, XXXV, 74–110.
(1979b). "Servile labor in the Ottoman Empire," in A. Archer *et al.*, eds., *The mutual effects of the Islamic and Judeo-Christian worlds*, New York, pp. 25–52.
(1980a). "Military and fiscal transformation in the Ottoman Empire, 1600–1700," *AO*, VI, 283–337.
(1980b). "Osmanlı Pamuklu Pazarı, Hindistan ve İngiltere: Pazar Rekabetinde Emek Maliyetinin Rolü," TITA, II, 1–65.
(1980c). "Social and economic history of Turkey," in O. Okyar and H. İnalcık, eds., *Papers, First International Congress on the Social and Economic History of Turkey*. Ankara.
(1980d). "The hub of the city: the Bedestan of İstanbul," *IJTS*, I, 1–17.
(1981a). "Osmanlı İdare, Sosyal ve Ekonomik Tarihiyle İlgili Belgeler," *Bl*, X, 1–91.
(1981b). "The Khan and the tribal aristocracy: the Crimean Khanate under Sahib Giray I," *HUS*, X, 445–66.
(1982a). "Kuṭn," *EI²*, V, 557–66.
(1982b). "Rice cultivation and the *çeltükci-re'āyā* system in the Ottoman Empire," *Turcica*, XIV, 59–141.
(1982c). "Ottoman archival materials on millets," in B. Braude and B. Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, New York, pp. 437–49.
(1983a). "Ma'" *EI²*, V, 878–83.
(1983b). "Marchés et marchands Ottomans," *Bulletin du Mauss*, VIII, 13–37.
(1983c). "Introduction to Ottoman metrology," *Turcica*, XV, 311–48.
(1983d). "Arab camel drivers in western Anatolia in the fifteenth century," *Revue d'Histoire Maghrebine*, X, 247–70.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(1984). "Yük (*himl*) in Ottoman silk trade, mining and agriculture," *Turcica*, XVI, 131–56.
(1985a). "The rise of the Turcoman maritime principalities in Anatolia, Byzantium, and Crusades," *BF*, IX, 179–217.
(1985b). "The emergence of big farms, *çiftliks*: state, landlords and tenants," in *idem* (1985c).
(1985c). *Studies in Ottoman social and economic history*, London.
(1986a). "The Yürüks, their origins, expansion and economic role," in R. Pinner and W. Denny, eds., *Oriental carpet and textile studies*, London, pp. 39–65.
(1986b). "Power relationships between Russia, the Crimea and the Ottoman Empire as reflected in titulature," in *Passé turco-tatar, present soviétique, Etudes offertes à Alexandre Bennigsen*, Paris.
(1988a). "Jews in Ottoman economy and finances, 1450–1500," in C.E. Bosworth *et al.*, eds., *The Islamic world*, Princeton, 513–50.
(1988b). "Osmanlı İdare, Sosyal ve Ekonomik Tarihiyle İlgili Belgeler," *Bl*, XIII, 1–41.
(1989). "The Ottoman Turks and the Crusades, 1329–1522," in K. Setton (gen. ed.), *A history of the Crusades*, VI, H. Hazard and N.P. Zacour eds., Madison.
(1990). "Matbakh," *EI²*, 809–13.
(1991a). "Ottoman Galata, 1453–1553," in E. Eldem, ed., *Première rencontre internationale sur l'empire Ottoman et la Turquie moderne*, İstanbul.
(1991b). "Tax collection, embezzlement and bribery in Ottoman finances," *TSAB*, *XV* (2), 327–46.
(1992a). *The Middle East and the Balkans under the Ottoman Empire: essays on economy and society*, Bloomington.
(1996). *Sources and documents on the Ottoman Black Sea*, Cambridge, Mass.
İnalcık, H. and R. Murphey (1978), eds. *The history of Mehmed the Conqueror*, Chicago and Minnesota.
Iorga, N. (1899–1915). *Notes et extraits pour servir à l'histoire des Croisades au XVe siècle*, I–II, Paris; III–V, Bucharest.
(1937). *Histoire des états balkaniques*, Bucharest.
(1971). *Byzance après Byzance: continuation de la vie byzantine*, Bucharest.
İslamoğlu, H. and S. Faroqhi. (1979). "Crop patterns and agricultural production trends in sixteenth-century Anatolia," *R*, II (3), 401–36.
İslamoğlu, H. and Ç. Keyder. (1977). "Agenda for Ottoman history," *R*, I (1), 37–55.
İslamoğlu-İnan, H. (1987), ed. *The Ottoman Empire and the world-economy*, Cambridge.
(1988). "Les paysans, le marché et l'état en Anatolie au XVIe siècle," *Annales, ESC*, V, 1025–43.
Issawi, C. (1958). "Comment on Professor Barkan's estimate of the population of the Ottoman Empire," *JESHO*, I, 329–31.
(1980). *The economic history of Turkey, 1800–1914*, Chicago.
(1981). "The area and population of the Arab empire: an essay in speculation," in *Arab World's Legacy*, Princeton.

(1982). *An economic history of the Middle East and North Africa*, New York.
İstahrī, A.A. (1969). *Masālik wa Mamālik*, ed. by Iradj Afshar, Tehran.
Jacoby, D. (1971). *La féodalité en Grèce médiévale*, Paris.
Jennings, R.C. (1976). "Urban population in Anatolia in the sixteenth century: a study of Kayseri, Karaman, Amasya, Trabzon and Erzurum," *IJMES*, VII, 21–57.
(1978). "Sakaltutan four centuries ago," *IJMES*, I (1), 89–98.
Jireček, C. (1879). *Die Handelsstrassen und Bergwerke von Serbien und Bosnien während des Mittelalters*, Prague.
(1899). *Die Bedeutung Ragusas in der Handelgeschichte des Mittelalters*, Vienna.
Jones, A.H.M. (1957). "Capitatio and Iugatio," *The Journal of Roman Studies*, XLVII, 88–91.
(1958). "The Roman colonate," *PP*, XIII.
(1964). *The later Roman Empire*, II, Oxford.
(1978). *The decline of the ancient world*, London.
Jorga, N. (1908–13). *Geschichte des Osmanischen Reiches*, I–V, Gotha.
Kafadar, C. (1986a). "When coins turned into drops of dew and bankers became robbers of shadows: the boundaries of Ottoman economic imagination at the end of the sixteenth century," Ph.D. dissertation, McGill University.
(1986b). "A death in Venice (1575): Anatolian Muslim merchants trading in the Serenissima," *JJS*, X, 198–218.
(1991). "Les troubles monétaires de la fin du XVIe siècle et la prise de conscience ottomane du déclin," *Annales, ESC*, March.
Kahane, R. and A. Tietze. (1958). *The lingua franca in the Levant. Turkish nautical terms of Italian and Greek origin*, Urbana.
Kahle, P. (1927). *Piri Reis, und seine Bahriye*, Berlin and Leipzig.
(1933). *Die Verschollene Colombus Karte von 1498 in einer Türkishschen Weltkarte von 1513*, Berlin and Leipzig.
Káldy-Nagy, G. (1960). "Bevölkerungsstatistischer Quellenwert der Ğizye-Defter und der Tahrir-Defter," *AOr*, II, 259–67.
(1970). "Statistische Angaben über den Warenverkehr des türkischen Eroberungsgebiets in Ungarn mit dem Westen in den Jahren 1560–64," *Annales*, Sectio Historica, XI, Budapest.
(1977). "The first centuries of the Ottoman military organization," *AOr*, XXXI (2), 147–83.
Kaplan, M. (1981). "Remarques sur la place de l'exploitation paysanne dans l'économie rurale Byzantine," *XVI. Internationaler Byzantinisten Kongress, Akten I/2, Jahrbuch der österreichischen Byzantinistik*, 32(2), Vienna.
Karpat, K. (1985). *Ottoman population: demographic and social characteristics*, Madison.
Kellenbenz, H. (1956). "Le commerce du poivre des Fugger et le marché international du poivre," *Annales, ESC*, XI (1), 1–28.
(1963). "Le front hispano-portugais contre l'expansion hollandaise dans l'Inde," *Centro de Estudos Historicos Ultra-marinos, Studia*, Lisbon.
(1967). "Handelsverbindungen zwischen Mitteleuropa und İstanbul über Venedig in der ersten Hälfte des 16. Jahrhunderts," *Studi Veneziani*, IX, 193–99.

(1971). "Südosteuropa im Rahmen der Europäischen Gesamtwirtschaft," in O. Pickl, ed., *Die wirtschaftlichen Auswirkungen der Türkenkriege*, Graz.
(1990). "From Melchior Manlich to Ferdinand Cron: German Levantine and Oriental trade relations," *JEEH*, XIX (3), 611–22.
Kerr, R. (1811). *A general history and collection of voyages and travels*, II, Edinburgh.
Keyder, Ç. and F. Tabak. (1991), eds. *Landholding and commercial agriculture in the Middle East*, Albany.
Khalidi, T. (1984), ed. *Land tenure and social transformation in the Middle East*, Beirut.
Kınalızade, A. (1248 H/1832–33). *Akhlāk-i 'Alā'ī*, I–III, Bulak.
Kiel, M. (1985). *Art and society of Bulgaria in the Turkish period*, Assen and Maastricht.
(1989). "Urban development in Bulgaria in the Turkish period: the place of Turkish architecture in the process," *IJTS*, IV (2), 79–158.
(1990). "Remarks on the administration of the poll tax (*cizye*) in the Ottoman Balkans," *EB*, XXVI (4), 70–93.
Kissling, H.J. (1950). "Das Menākibnāme Scheich Bedr ed-dīns des Sohnes des Richters von Samavna," *ZDMG*, C, 112–76.
(1975). "Shâh Ismâ ʿîl 1er, la nouvelle route des Indes et les ottomans," *Turcica*, VI, 89–102.
Klaveren, van J. (1960). "Fiskalismus, Merkantilismus, Korruption. Drei Aspekte der Finanz- und Wirtschaftspolitik," *VSWG*, 47.
Koçi Bey (1939). *Koçi Bey Risalesi*, ed. A.K. Aksüt, İstanbul.
Köprülü, M. Fuad. (1935). *Les origines de l'empire Ottoman*, Paris.
Kortepeter, C.M. (1966). "Ottoman imperial policy and the economy of the Black Sea region in the 16th century," *JAOS*, LXXXVI, 86–113.
(1972). *Ottoman imperialism during the Reformation, 1578–1608*, New York.
(1983). "Habsburg and Ottoman in Hungary in the 16th and 17th centuries," *Habsburg-Osmanische Beziehungen, CIEPO colloque, Vienna, 26–30 Sept.*, Vienna.
Kosminsky, E. (1955). "The evolution of feudal rent in England from the XIth to the XVth centuries," *PP*, VII–X, 12–34.
Kostis, K. (1990). "Structures sociales et retard économique: Salonique et l'économie de la laine XVIe-XVIIIe siècles," *EB*, I, 100–14; II, 41–52.
Kovačević, D. (1960). "Les mines d'or et d'argent en Serbie et Bosnie," *Annales, ESC*, XV, 248–58.
Kraelitz, Fr. (1921). *Osmanische Urkunden in türkische Sprache aus der zweiten hälfte der 15. Jahrhundert*, Vienna.
(1922), ed. "Kānūnnāme Sultan Mehmeds des Eroberers," *MOG*, I, 13–48.
Krahl, R. (1986). "Export porcelain fit for the Chinese Emperor. Early Chinese blue-white in the Topkapı Saray Museum," *JRAS*, 68–94.
Kreiser, K. (1986). "Icâreteyn: Zur 'Doppelten Miete' im osmanischen Stiftungswesens," *JTS*, X, 219–26.
Krekić, B. (1961). *Dubrovnik (Raguse) et le Levant au Moyen Âge*, The Hague.
(1972). *Dubrovnik in the 14th and 15th centuries: a city between East and West*, Norman.

Kritovoulos, M. (1954). *History of Mehmed the Conqueror*, trans. by C. T. Riggs. Princeton.
Kun, T.H. (1964). "Sixteenth century Turkish settlements in southern Hungary." *B*, XXVIII, 1–72.
Kunt, M. (1983). *The Sultan's servants. The transformation of Ottoman provincial government, 1550–1650*, New York.
Kuran, T. (1989). "On the notion of economic justice in contemporary Islāmic thought," *IJMES*, XXI, 171–91.
Kurat, A.N. (1940). *Topkapı Sarayı Müzesinde Altınordu Kırım ve Türkistan Hanlarına ait Yarlık ve Bitikler*, İstanbul.
(1953) "Hoca Sadeddin Efendinin Türk-İngiliz Münasebetlerinin Tesisi ve Gelişmesindeki Rolü," *Fuad Köprülü Armağanı*, İstanbul, pp. 305–15.
Kurtoğlu, F. (1940). "Hadim Süleyman Paşa'nın Mektupları," *B*, IV, 55–87.
Kütükoğlu, M. (1974). *Osmanlı-İngiliz Iktisadî Münasebetleri (1553–1610)*, Ankara.
(1983). *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri*, İstanbul.
(1991). "Lütfi Paşa Asafnâmesi," in *Prof. Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul, 49–100.
Labib, S. (1965). *Handelsgeschichte Ägyptens im Spätmittelalter*, Wiesbaden.
La Brocquière, B. de (1892). *Le voyage d'Outremer*, ed. by C. Schefer, Paris.
Lach, D.F. (1965). *Asia in the making of Europe*, I (ii), Chicago and London.
Laiou, A.E. (1972). *Constantinople and Latins, the foreign policy of Andronicus II, 1282–1328*, Cambridge, Mass.
Laiou-Thomadakis, A.E. (1977). *Peasant society in the late Byzantine Empire*, Princeton.
(1982). "The Greek merchant of the Palaeologan period: a collective portrait," *Praktikates Akademias Athenon*, LVI, 96–132.
Lane, F. (1933). "Venetian shipping during the commercial revolution," *AHR*, XXXVIII (2), 219–39.
(1940). "The Mediterranean spice trade, further evidence of its revival in the sixteenth century," *AHR*, XLV (3), 581–90.
(1944). *Andrea Barbarigo, merchant of Venice, 1418–1449*, Baltimore.
(1973). *Venice, a maritime republic*, Baltimore and London.
(1977). "Double entry bookkeeping and resident merchants," *JEEH*, VI (1), 177–91.
Lefort, J. (1974). "Fiscalité médiévale et informatique," *RH*, 512, 315–54.
Lemercier-Quelquejay, Ch. *et al.* (1986). *Turco-Tatar past, Soviet present. Etudes offertes à Alexandre Bennigsen*, Paris.
Lemerle, P. (1957). *L'Emirat d'Aydın, Byzance et l'Occident, recherches sur la geste d'Umur Pacha*, Paris.
(1958). "Esquisse pour une histoire agraire de Byzance," *RH*, CCXIX (1), 219.
Lesure, M. (1976). "Un document ottoman de 1525 sur l'Inde portugaise et les pays de la Mer Rouge," *Mare Luso-indicum*, III.
Lewis, B. (1952). *Notes and documents from the Turkish archives*, Jerusalem.
(1958). "Some reflections on the decline of the Ottoman Empire," *SI*, IX 111–27.

(1962). *The emergence of modern Turkey*, 2nd ed., London.
(1973). "Corsairs in Iceland," *ROMM*, XV–XVI, 140–44.
(1980). "Acre in the sixteenth century according to the Ottoman tapu registers," in *Memorial Ömer Lûtfi Barkan*, Paris.
Lezze, D. da. (1909). *Historia Turchesca*, ed. by I. Ursu, Bucharest.
Lindner, R.P. (1983). *Nomads and Ottomans in medieval Anatolia*, Bloomington.
Lokkegaard, F. (1950). *Islamic taxation in the classic period*. Copenhagen.
Lombard, D. and J. Aubin (1988), eds. *Marchands et hommes d'affairs asiatiques dans l'Océan Indien et la Mer de Chine, 13e-20e siècles*, Paris.
Lopez, R.S. (1952a). "China silk in Europe in the Yuan period," *JAOS*, 72–76.
(1952b). "Nuove luci sugli Italiani in Estremo Oriente prima di Colombos," *Studi Colombiani nel v centenario della Naseita*, III, 337–98.
Lopez, R.S. and I.W. Raymond. (1962). *Medieval trade in the Mediterranean world*, New York.
Lopez, R.S., H. Miskimin and A. Udovitch (1970). "England to Egypt, 1350–1500: long-term trends and long-distance trade," in Cook, ed.
Lot, F. (1928). *L'impôt foncier et la capitation personnelle sous le Bas-Empire et à l'époque franque*, Paris.
Lowry, H.W. (1980). "The Ottoman Liva Kanunnames contained in the Defter-i Hakani," *JOS*, II, 43–74.
(1980–81). "Portrait of a city: the population and topography of Ottoman Selanik (Thessaloniki) in the year 1478," *Diptyka*, Athens.
(1981). *Trabzon Şehrinin Islâmlaşma ve Türkleşmesi, 1461–1583*, İstanbul.
(1991). "The fate of Byzantine monastic properties under the Ottomans: examples from Mount Athos, Limnos and Trabzon," *BF*, XVI, 275–312.
Lütfi Pasha. (1910). *Asafname*, ed. by Tschudi, Leipzig; ed. by Ali Emiri, İstanbul, 1909.
Luzzatto, G. (1954). *Storia economica*, Padua.
Lybyer, A.H. (1919). *The government of the Ottoman Empire in the time of Suleiman the Magnificent*, Cambridge.
Mahmud, E.S.M. (1990). *XVI. Asırda Mısır Eyâleti*, İstanbul.
Majer, H.G. (1982). "Ein osmanishes Budget aus der Zeit Mehmeds des Eroberers," *Islam*, LIX (1), 40–63.
(1984). *Das osmanische "Registerbuch der Beschwerden" (Şikâyet Defteri) vom Jahre 1675*, I, Vienna.
Mal, J. (1924). *Uskočke seobe i slovenske pokrajine*, Ljubljana.
Malinovskiy, A.F. (1793). *Relations between the Khans of Crimea and Kazan with the Russian Grand Dukes and Tsars, 1462–1733*, Moscow (in Russian).
Malowist, M. (1937). "The Baltic and the Black Sea in Medieval Trade," *Baltic and Scandinavian Countries*, III.
(1947). *Kaffa, kolonia genuenska na Krymie i problem wschodni w latach 1453–75*, Warschaw.
(1973). "Le commerce du Levant avec l'Europe au XVIe siècle, quelques problèmes," *HEMM*, 349–57.
Mandaville, J.C. (1970). "The Ottoman province of Al-Hasā in the sixteenth and seventeenth centuries," *JAOS*, XC (3), 486–513.
(1979). "Usurious piety: the cash-waqf controversy in the Ottoman Empire," *IJMES*, X, 289–308.

Manolescu, R. (1960). "Le role commercial de la ville de Brašov dans le sud-est de l'Europe du XVIe siecle," *Nouvelles Etudes d'Histoire*, II, Bucharest.
(1965). *Comerțul Tării Romineşti şi Moldovei cu Braşovul (Secolele XIV–XVI)*, Bucharest.
Mantran, R. (1962). *İstanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle*, Paris.
(1967). "Règlements fiscaux ottomans: la province de Bassora," *JESHO*, X, 224–44.
Mantran, R. and J. Sauvaget. (1951). *Réglements fiscaux ottomans, les provinces syriennes*, Beirut.
Mas-Latrie, J.L. (1886). *Traités de paix et de commerce*. I–II, Paris.
Masson, P. (1896). *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle*, I, Paris.
(1928). *Les compagnies du corail*, Paris.
Masters, B. (1988). *The origins of Western economic dominance in the Middle East, mercantilism and the Islamic economy in Aleppo 1600–1750*, New York and London.
Matuz, J. (1974). *Das Kanzleiwesen Sultan Süleymāns des Prächtigen*, Wiesbaden.
Maxim, M. (1972). "Recherches sur les circonstances de la majoration du kharadj de la Moldavie entre les années 1538–74," *AISEE Bulletin* X (2), 233–61.
(1974). "Circonstances de la majoration du kharadj payé par la Valachie à l'empire Ottoman durant la période 1540–75," *AIESEE, Bulletin* XII (2), 367–81.
(1988). "Ottoman documents concerning the Wallachian salt in the ports on the lower Danube in the second half of the sixteenth century," *RESEE*, XXV, 113–22.
Māzandarānī, A. (1952). *Die Resālä-ye Falakiyyä*, Wiesbaden.
McCarthy J. (1982). *The Arab World, Turkey and the Balkan provinces, 1878–1914*, Boston.
McGowan, B. (1969). "Food supply and taxation on the middle Danube (1568–79)," *AO*, I, 139–96.
(1982). *Economic life in Ottoman Europe*, Cambridge and Paris.
(1983). *Sirem Sancağı Mufassal Defteri*, Ankara.
McNeill, W.H. (1964). *Europe's steppe frontier, 1500–1800*, Chicago and London.
(1974). *Venice, the hinge of Europe, 1081–1797*, Chicago.
(1982). *The pursuit of power, technology, armed force, and society since A.D. 1000*, Chicago.
Mehlan, A. (1938). "Die grossen Balkanmessen zur Türkenzeit," *VSWG*, XXI (1), 10–49.
(1939). "Die Handelsstrassen des Balkans während der Türkenzeit," *SF*, IV.
Meilink-Roelofsz, M.A.P. (1962). *Asian trade and European influence in the Indonesian archipelago between 1500 and about 1630*, The Hague.
(1974). "The earliest relations between Persia and the Netherlands," *Persica*, VI, 1–50.
Mélanges en honneur de Fernand Braudel: histoire économique du monde méditerranéen, 1450–1650, I–II, Paris, 1987.
Melzig, H. (1943). *Büyük Türk Hindistan Kapılarında*, İstanbul.
Memorial Barkan (1980). *Mémorial Ömer Lûtfi Barkan*, Paris.

Milkova, F.G. (1965). "Razvitie i character na osmanskoto pozemleno zakonodatelstvo ot 1839 do 1878 g.," *Istoričeski pregled*, XXI (5), 31–55.
(1966). "Sur la teneur et le caractère de la propriété d'État des terres miriyé dans l'empire ottoman du XVe au XIX s.," *EB*, V.
(1970). *Pozemlenata sobstvenost v bulgarskite zemi prez XIX veki.*, Sofia.
Modarressi, H.T. (1983). *Kharāj in Islamic Law*, London.
Mommsen, T. (1869). "Syrisches Provinzialmass und Römischer Reichskataster," *Hermes*, III, 429–38.
Morimoto, K. (1981). *The fiscal administration of Egypt in the early Islamic period*, Dohosha.
Morony, M.G. (1981). "Land holding in seventh century Iraq: late Sasanian and Early Islamic patterns," in Udovitch, ed., pp. 135–75.
Muahedat (1300 H/1882–83). *Muahedat Mecmuası*, III, İstanbul.
Mughal, Y.M. (1974). *Kanunî Devri Osmanlıların Hint Okyanusu Politikası . . ., 1517–38*, İstanbul.
Munsha'at 9503: British Library, Turkish Manuscripts, Or MS 9503.
Murphey, R. (1980). "Silver production in Rumelia according to an official Ottoman report circa 1600," *SF*, XXXIX, 75–104.
(1984). "Some features of nomadism in the Ottoman Empire," *JTS*, VIII: T. Halasi-Kun Festschrift, 189–97.
(1987). *Regional structure in the Ottoman economy: a sultanic memorandum of 1636 A.D. concerning the sources and uses of the tax-farm revenues of Anatolia and the coastal and northern portions of Syria*, Wiesbaden.
(1988). "Provisioning İstanbul: the state and subsistence in the early modern Middle East," *Food and Foodways*, II, 217–63.
Mutafčieva, V.P. (1981). *Le Vakif: un aspect de la structure socio-économique de l'empire ottoman (XVe-XVIIe s.)*, Sofia.
(1988). *Agrarian relations in the Ottoman Empire in the 15th and 16th centuries*, New York.
Naff, T. and R. Owen (1977), eds. *Studies in eighteenth century Islamic history*, Carbondale, Ill.
Nagata, Y. (1979). "16. Yüzyılda Manisa Köyleri," *TD*, XXXII, 731–58.
Naima, M. (1281 H/1864). *Ravdat al-Husayn . . .*, İstanbul.
Neschrī, M. (1951). *Ǧihannümā, Die altosmanische Chronik des Mevlānā Mehemmed Neschrī*, I, ed. by F. Taeschner, Leipzig.
(1987). *Kitābī Cihannümâ, Neşrī Tarihi*, ed., F.R. Unat and M.A. Köymen, Ankara.
Netta, C. (1920). *Handelsbeziehungen zwischen Leipzig und Ost- und Südosteuropa bis zum verfall der Warenmessen*, Zürich.
Newberry, J. (1904). *Two voyages of Master John Newberry, one into the Holy Land: the other to Balsara, Ormus, Persia, and back throw Turkie*, ed. Purchas, VIII, Glasgow.
Nicol, D.M. (1968). "The Byzantine family of Cantacuzenus," *DO*, XI.
Nistor, J. (1911). *Die auswärtigen Handelsbeziehungen der Moldau in 14., 15. und 16 Jh.* Gotha.
Nizām al-Mulk. (1893). *Siasset Namèh*, trans. by Schefer, Paris.
(1962). *Siyar al-Mulūk also known as Siyāsat-nāma*, ed. by H. Drake, Tehran.

Oğuz, B. (1980). *Türkiye Halkının Kültür Kökenleri: Tarım, Hayvancılık, Meteoroloji*, II (2), İstanbul.

Ohsson, I.M. d'. (1788–1824). *Tableau général de l'empire Ottoman*, Paris.

Okić, M.T. (1960). "Les Kristians (Bogomiles Parfaits) de Bosnie, d'après des documents turcs inédits," *BS*, XIX, 108–33.

Okyar, O. and Ü. Nalbantoğlu, eds. (1975). *Türkiye iktisat Tarihi Semineri, June 8–10, 1973*, Ankara.

Orhonlu, C. (1967). *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend Teşkilâtı*, İstanbul.

(1970a). "Hint Kaptanlığı ve Pîrî Reis," *B*, CXXXII, 235–54.

(1970b). *Telhîsler (1597–1607)*, İstanbul.

(1974). *Osmanlı İmparatorluğunun Güney Siyaseti: Habeş Eyaleti*, İstanbul.

Oruç, B.A. (1925). *Die Frühosmanischen Jahrbücher des Urudsch*, ed. by F. Babinger, Hanover.

Osmanlı Arşivi Bülteni, I, İstanbul, 1990.

Ostrogorsky, G. (1954). *Pour l'histoire de la féodalité byzantine*, Brussels.

(1969). *Die ländliche Steuergemeinde des byzantinschen Reiches im X. Jahrhundert*, Amsterdam.

Öz, T. (1946). *Turkish textiles and velvets*, Ankara.

Özbaran, S. (1971). "Basra Beylerbeyliğinin Kuruluşu," *TD*, XXV, 53–72.

(1972). "The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf, 1534–1581," *JAH*, VI (1), 45–87.

(1977). "Osmanlı İmparatorluğu ve Hindistan Yolu," *TD*, XXXI, 66–146.

Özdemir, H. (1988). *1463–1640 Yılları Bursa Şehri Tereke Defterleri*, İstanbul.

Özergin, M.K. (1965). "Anadolu'da Selçuk Kervansarayları," *TD*, XX, 141–70.

Pach, Z.P. (1966). "The development of feudal rent in Hungary in the fifteenth century," *EHR*, 2nd. series, XIX (1).

(1968). "Favourable and unfavourable conditions for capitalist growth: the shift of international trade routes in the 15th and 16th centuries," in *IV. International Conference of Economic History*, Bloomington.

(1973). "La route du poivre vers Hongrie médiévale," *HEMM*, 449–58.

(1975). "Levantine trade and Hungary in the Middle Ages," *Études Historiques Hongroises, I, à l'occasion du XIVe Congrès Internationale des Sciences Historiques*.

(1976). "Le commerce du Levant et la Hongrie au Moyen Age," *Annales, ESC*, VI, 1176–94.

(1980). "The Transylvanian route of Levantine trade at the turn of the 15th and 16th centuries," *Studia Historical* (Budapest), 138, 5–36.

Pakalın, M.Z. (1946–54). *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, I–III, İstanbul.

Panaitescu, P.P. (1933). "La route commerciale de Pologne à la Mer Noire au Moyen Âge," *RIR*, III, 172–93.

(1938). "Mircea der Alte und die ungarische Lehnsherrlichkeit," *Académie Roumaine, Mem. Sect. ist.*, III, XX(3), Bucharest.

Panova, S. (1983). "Zum Handel der Länder Südosteuropas mit dem übrigen Europa im 17. und 18. Jahr.," in G. Heiss and G. Klingenstein, eds., *Das Osmanische Reich und Europa, 1683 bis 1789, Konflict, Entspannung und Austausch*, Vienna.

(1989). "Die Anwendung des Handelsrechtes der jüdischen Kaufleute im Osmanischen Reich im 16. und 17. Jahrhundert," *Österreichische Osthefte*, XXXI, 44–60.

Papacostea, Š. (1978). "Die politischen Voraussetzungen für die wirtschaftliche Vorherrschaft des Osmanischen Reiches im Schwarzmeergebiet (1453–84)," *Münchner Zeitschrift für Balkankunde*, 1.

(1981). *Stephen the Great, Prince of Moldavia, 1457–1504*, Bucharest.

Parker, G. (1988). *The military revolution*, Cambridge.

Parry, V.J. and M.E. Yapp. (1975), eds. *War, technology and society in the Middle East*, London.

Pegolotti, F.B. (1936). *La pratica della mercatura*, ed. by A. Evans, Cambridge, Mass.

Perjes, G. (1989). *The fall of the medieval kingdom of Hungary, 1526–41*, trans. by D. Fenyõ, New York.

Petrović, D. (1975). "Fire-arms in the Balkans on the eve of and after the Ottoman conquests of the fourteenth and fifteenth centuries," in Parry and Yapp, pp. 164–94.

Peyssonel, Ch. (1787). *Traité du commerce dans la Mer Noire*, I–II, Paris.

Pinner, R. and W.B. Denny, (1986). *Oriental carpet and textile studies*, II: *Carpets of the Mediterranean countries, 1400–1600*, London.

Piri, M. (1935). *Kitâb-ı Bahriyye*, İstanbul.

Pistarino, G. (1980). "The Genoese in Pera-Turkish Galata," *MHR*, 63–85.

Pitcher, D.E. (1972). *An historical geography of the Ottoman Empire*, Leiden.

Planhol, X. de. (1958). *De la plaine pamphylienne aux lacs pisidiens, nomadisme et vie paysanne*, Paris.

(1959). "Geography, politics and nomadism in Anatolia," *International Social Science Journal*, XI.

Plumidis, G. (1974). "Considerazione sulla populazione greca a Venezia nella seconda meta del'500," *Studi Veneziana*, XVI, 219–26.

Polanyi, K., C.M. Arsenberg and W.H. Pearson (1957), eds. *Trade and markets in the early empires*, Glencoe.

Postan, M.M. (1966). *The Cambridge economic history of Europe*, I, Cambridge.

Postan, M.M., E.E. Rich and E. Miller (1963), eds. *The Cambridge economic history of Europe*, III, Cambridge.

Preto, P. (1975). *Venezia e i Turchi*, Florence.

Pullan, B. (1968), ed. *Crisis and change in the Venetian economy in the sixteenth and seventeenth centuries*, London.

Purchas, S. (1905–7). *Hakluytus Posthumus or Purchas. his pilgrims contayning a history of the world in sea voyages and lande travells*, I–XX, Glasgow.

Raby, J. (1986). "The porcelain trade routes," in Raby and Yücel, eds.

Raby, J. and Ünsal Yücel (1986), *Chinese ceramics in the Topkapı Saray Museum, Istanbul. A complete catalogue*: 1, *Historical introductions, Yuan and Ming Dynasty celadon wares*, Regina Krahl with Nurdan Erbahar, ed. John Ayers, London.

Raci, P. (1970). "La Scala di Spalato e la politica Veneziana in Adriatico," *Quaderni storici*, V, 13.

Rambert, G. (1951), ed. *Histoire du commerce de Marseille*, III, ed. by R. Collier and J. Billioud, Paris.

Rapp, R.T. (1975). "The unmaking of the Mediterranean trade hegemony: international trade rivalry and the commercial revolution," *JEH*, XXXV(3), 499–525.
Ráu, V. (1970). "Les portugais et la route terrestre des Indes à la Méditerranée aux XVe et XVIe siècles," *MOI*, I, 91–98.
Ravid, B. (1978). *Economics and toleration in seventeenth century Venice*, Jerusalem.
Raymond, A. (1979). "La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes," *ROMM*, XXVII, 115–34.
(1984). *The great Arab cities in the 16th–18th centuries. An introduction*, New York.
(1988). "Le commerce des épices au Caire, du XVIe au XVIIIe siècle," *Herbes, drogues et épices en Mediterranée*, Paris.
Refik, A. (1930). *Anadolu'da Türk Aşîretleri*, İstanbul.
(1930–31). *İstanbul Hayatı*, I–II, İstanbul.
Rehman, F. (1974). "Islam and problems of economic justice," *Pakistan Economist*.
Reid, A. (1969). "Sixteenth-century Turkish influence in western Indonesia," *JSAH*, X (3), 395–414.
Ricaut, P. and R. Knolles (1687–1700). *The Turkish history from the original of that nation to the growth of the Ottoman Empire*, I–III, London.
Rich, E.E. and C.H. Wilson, (1967), eds. *The Cambridge economic history of Europe*, IV, Cambridge.
Richards, D.S. (1970), ed, *Islam and the trade of Asia*, London.
Richards, G.R.B. (1932). *Florentine merchants in the age of the Medicis*, Cambridge, Mass.
Richards, J.F. (1983), ed. *Precious metals in the later medieval and early modern Worlds*, Durham, N.C.
Riedlmayer, A. (1981). "Ottoman-Safavid relations and the Anatolian trade routes: 1603–18," *TSAB*, V, 7–10.
Rivkin, E. (1965). "Marrano-Jewish entrepreneurship and the Ottoman mercantilist probe in the sixteenth century," Paper presented at the Third International Congress on Economic History, Munich, August.
Rogers, M. (1990–91). "To and from: aspects of Mediterranean trade and consumption in the 15th and 16th centuries," *ROMM*, 55.
Röhrborn, K. (1973). *Untersuchungen zur osmanischen Verwaltungsgeschichte*, Berlin.
Romano, C., A. Tenenti and U. Tucci (1970). "Venise et la route de Cap: 1499–1517," *MOI*, 109–32.
Roover, F.E. (1950). "The beginnings and the commercial aspects of the Lucchese silk industry," *CIBA*, LXXX, 2907–30.
Roth, C. (1949). *The House of Nasi: the dukes of Naxos*, Philadelphia.
Sadeddin, (1863). *Tācüttevārīkh*, I–II, İstanbul.
Safvet. (1328H/1910). "Yusuf Nasi," *TOEM*, XVI, 982–93.
(1912). "Bir Osmanlı Filosunun Sumatra Seferi," *TOEM*, X, 606–9.
(1332H/1913–14). "Nakşa (Naxos) Dūkalığı, Kiklad Adaları," *TOEM*, XXIII, 1444–57.
Şah, R. (1967). "Açi Padişahı Sultan Alâeddin'in Kanunî Sultan Süleyman'a Mektubu," *TAD*, V, 373–410.

Sahillioğlu, H. (1967). "Osmanlı İdaresinde Kıbrıs' 'in' İlk Yılı Bütçesi," *Bl*, IV (7–8), 1–34.
(1968). "Bir Tüccar Kervanı" *BTTD*, IX, 63–70.
(1970). "*Sıvış* Year Crises in the Ottoman Empire," in Cook, ed.
(1973–74). "Yeniçeri Çukası ve II. Bayezid'in Son Yıllarında Yeniçeri Çukası Muhasebesi," *GDAD*, 2–3, İstanbul.
(1974). *Mīzāniyāt al-Shām fi'l-karn al-Sādis 'Ashr, Al-Dār al-Muttahida li'l-Nashr*, Beirut.
(1975). "İç ve Dış Ödemelerde Aracı olarak 'Kitabü'l-Kadı' ve 'Süfteceler,'" in Okyar and Nalbantoğlu, eds., pp. 103–44.
(1983a). "1524–25 Osmanlı Bütçesi," in *Lûtfi Barkan'a Armağan*, pp. 415–52.
(1983b). "The role of international monetary and metal movements in Ottoman history, 1300–1750," in Richards, ed.
(1985). "Yemen'in 1599–1600 Yılı Bütçesi," in *Yusuf Hikmet Bayur Armağanı*, Ankara.
Sakazov, I. (1929). *Bulgarische Wirtschaftsgeschichte*, Berlin.
Sanders, J.T. (1949). *Balkan village*, Lexington, Ky.
Sanjian, A. (1965). *The Armenian communities in Syria under Ottoman domination*, Cambridge, Mass.
Sansovino, F. (1582). *Historia universale dell' origine e impero di Turchi*, Venice.
Sanuto, M. (1879–1903). *I diarii*, I–LVIII, Venice.
Schilbach, E. (1970). *Byzantinische Metrologie*, Munich.
Schiltberger, H. (1879). *Bondage and travels*, trans. by Telfer, London.
Schmucker, W. (1972). *Untersuchungen zu einigen bodenrechtlichen Konsequenzen der islamischen Eroberungsbewegung*, Bonn.
Schmutzler, E. (1933). *Altorientalische Teppiche in Siebenburgen*, Leipzig.
Scott, J.C. (1985). *Weapons of the weak, everyday forms of peasant resistance*, New Haven.
Seeck, O. (1903). "Colonatus," *Paulys Real-Encyclopedie der Classischen Altertums Wissenschaft*, by G. Wissowa, IV.
Selânikî, Mustafa. (1989). *Tarih-i Selânikî*, I–II, ed. by M. İpşirli, İstanbul.
Sella, D. (1968). "The rise and fall of the Venetian woolen industry," in Pullan, ed., pp. 88–105.
Serjeant, R.B. (1963). *The Portuguese off the South Arabian coast, Hadrami Chronicles*, Oxford.
Setton, K. (1976–84). *The Papacy and the Levant (1204–1571)*, I–IV, Philadelphia.
Shaw, S. (1962). *The financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517–1798*, Princeton.
(1968). *The budget of Ottoman Egypt, 1005–06/1596–97*, The Hague.
Sherley, T. (1936). *Discourse of the Turkes*, ed. by D. Ross, *Camden Miscellany*, XVI.
Shmuelevitz, A. (1984). *The Jews of the Ottoman Empire in the late fifteenth and the sixteenth centuries*, Leiden.
Sidi Ali Reis (1899). *Travels and adventures of the Turkish Admiral Sidi Ali Reis*, trans. and ed. by A. Vambery, London.
Silberschmidt, M. (1923). *Das Orientalische Problem zur Zeit der Entstehung des türkischen Reiches, 1381–1400*, Leipzig.

Singer, A. (1990). "Tapu Tahrir Defterleri and Kadı Sicilleri: A happy marriage of sources," *Tārih*, I.

Skilliter, S.A. (1977). *William Harborne and the trade with Turkey, 1578–82, a documentary study of the first Anglo-Ottoman relations*, London and Oxford.

Slicher van Bath, B.H. (1963). *The agrarian history of Western Europe*, A.D. 500–1850, London.

Smith, A. (1937). *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations*, ed. by I. Cannau, New York.

Sottas, J. (1938). *Les Messageries maritime de Venise aux XIVe et XVe siècles*, Paris.

Souza, F.Y. (1695). *Portuguese Asia*, I, London.

Soysal, M. (1976). *Die Siedlungs- und Landschaftsentwicklung der Çukurova*, Erlangen.

Spremić, M. (1971). "I tributi veneziani nel Levante nel XV secolo," *Studi Medievali*, V, 221–51.

Stahl, H.P. (1974). *Ethnologie de l'Europe du sud-est*, Paris and The Hague.

Steensgaard, N. (1972). *Carracks, caravans and companies*, Copenhagen.

Stein, E. (1924). "Untersuchungen zur spätbyzantinischen Verfassungsgeschichte," *MOG*, II, 88–105.

Stoianovich, T. (1960). "The conquering Balkan Orthodox merchant," *JEH*, XX, 234–313.

(1970). "Model and mirror of the pre-modern 'Balkan city'," *SB*, III.

Streuver, S. (1971), ed. *Prehistoric agriculture*, New York.

Stripling, G.W.F. (1942). *The Ottoman Turks and the Arabs*, Urbana.

Stromer, W. von (1974). "Die Schwarzmeer-und Levante-Politik Sigismunds von Luxemburg," *Miscellanea Charles Verlinden*, Rome, 601–11.

Subtelny, M.E. (1988). "Socioeconomic bases of cultural patronage under the later Timurids," *IJMES*, XX, 479–505.

Sümer, F. (1949–50). "XVI. Asırda Türk Aşiretlerine Umumî bir Bakış," *IFM*, XI, 509–23.

(1957). "Azerbaycan'ın Türkleşmesi Tarihine Umumî bir Bakış," *B*, fasc. 83, 429–47.

(1967). *Oğuzlar (Türkmenler): Tarihleri, Boy Teşkilâtı-Destanları*, Ankara.

Svoronos, N. (1959). "Recherche sur le cadastre byzantin et la fiscalité au XI et XII siècles: le cadastre de Thebes," *Bulletin de Correspondance Hellenique*.

Şahin, İ. *et al.* (1989). "Turkish settlements in Rumelia (Bulgaria) in the 15th and 16th centuries: town and village population," *IJTS*, IV (2), 23–40.

Şakiroğlu, M.H. (1982). "1521 Tarihli Osmanlı-Venedik Andlaşmasının Asli Metni," *TAD*, XII, 387–404.

Tabakoğlu, A. (1985). *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi*, İstanbul.

(1986). *Türk Iktisat Tarihi*, İstanbul.

Tadić, G. and R. Raci (1971). *La scala di Spalato e il commercio veneziano nei Balcani fra cinque seicento*, Venice.

Tadić, J. (1958). "Le port du Raguse et sa flotte au XVIe siècle," in M. Mollat, ed. *Travaux du Deuxième Colloque Internationale d'Histoire Maritime*, Paris.

(1961). "Le commerce en Dalmatie et à Raguse et la décadence économique de

Venise au XVIII siècle," in *Aspetti e cause della decadenza economica veneziana nel XVII s.: Atti*, Venice, pp. 238–74.

Taeschner, F. (1923). "Die geographische Literatur der Osmanen," *ZDMG*, LXXVII 31–80.

(1924–26). *Das anatolische Wegenetz nach osmanischen Quellen*, I–II, Leipzig.

(1929). "Beiträge zur Geschichte der Achis in Anatolien (14.-15. Jht.)," *Islamica*, IV(1), 1–47.

(1933). "Die Islamische Futuwwabünde," *ZDMG*, XII, 6–49.

(1960). "Akhī," *EI²*, I, 321–23.

Tafur, P. (1926). *Travels and Adventures, 1435–1439*, trans. by M. Letts, New York and London.

Tanoğlu, A. (1954). "İskân Coğrafyası," *TM*, XI, 1–32.

Tavernier, J.-B. (1970). *Voyages en Perse*, ed. by V. Monteil, Geneva.

Temimi, A. (1986). *La vie économique des provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane*, Zaghouan.

Tenenti, A. (1959). *Naufrages, corsaires et assurances maritimes à Venise 1591–1609*, Paris.

(1967). *Piracy and the decline of Venice, 1580–1615*, Berkeley.

Teixeira, P. (1902). *The travels of Pedro Teixeira*, in Hakluyt, IX, London.

Thiriet, F. (1957). "Les lettres commerciales des Bembo et le commerce vénitien dans l'empire ottoman à la fin du XV siècle." *Studi in onore di Armando Sapori*, Milan.

(1958–61). *Registres des déliberations du Senat de Venise concernant la Romanie*, I–III, Paris.

Thomaz, L.F.F.R. (1988). "Malaka et ses communautés marchandes au tournant du 16 siècle," in *Marchands et hommes d'affaires asiatiques dans l'océan et la Mer de Chine, 13e–20e siècles*, Paris, pp. 31–48.

Tietze, A. (1979–82). *Mustafa Ali's counsel for Sultans of 1581*, I: *text*; II: *translation*, Vienna.

(1983). "Mit dem Leben gewachsen: zur osmanischen Geschichtsschreibung in den letzen fünfzig Jahren," *Wiener Beiträge zur Geschichte der Neuzeit*, X, Vienna.

(1985), ed. *Habsburgisch-Osmanische Beziehungen*, Vienna.

Todorov, N. (1970). "Les études balkaniques en Bulgarie," *EB*, V, 649–72.

(1983). *The Balkan town, 1400–1900*, Seattle.

Tolmacheva, M.A. (1990). "The Cossacks at sea: pirate tactics in the frontier environment," *EUQ*, XXIV, 483–512.

Topping, P.W. (1949). *Feudal institutions as revealed in the assizes of Romania, the law-code of Frankish Greece*, Philadelphia.

Tucci, U. (1957). *Lettres d'un marchand vénitien: Andrea Berengo (1553–1556)*, Paris.

(1981). *Mercanti, navi, monete nel cinquecento veneziano*, Bologna.

Tunçdilek, N. (1960). "Sakarya Vadisinin İktisadî Tarihi Hakkında," *IFM*, XVII.

(1970). "Eine Übersicht über die Geschichte der Siedlungsgeographie im Gebiet von Eskişehir," CED, V.

Turan, O. (1958). *Türkiye Selçukluları Hakkında Resmî Vesikalar*, Ankara.

(1959). "L'Islamisation dans la Turquie du Moyen Âge." *SI*, X.

Turan, Ş. (1961). *Kanunî'nin Oğlu Şehzâde Bayezid Vak'ası*, Ankara.
(1966). "Sakızın Türk Hakimiyeti Altına Düşmesi," TAD, *IV*, 173–99.
(1968). "Venedik'te Türk Ticaret Merkezi (Fondaco de Turchi)," B, XXXII, 247–83.
Turnau, I. (1988). "The organization of the European textile industry from the thirteenth to the eighteenth century," *JEEH*, XVII (3), 583–602.
Udal'cova, Z.V. and K.V. Chvostova. (1981). "Les structures sociales et économiques dans la Basse-Byzance," *XVI. Internationaler Byzantinisten-kongress, Akten*, II (2), Vienna.
Udovitch, A.L. (1962). "At the origin of the western *Commenda:* Islam, Israel, Byzantium?" *Speculum*, XXXVII.
(1970). *Partnership and profit in medieval Islam*, Princeton.
(1981), ed. *The Islamic Middle East, 700–1900: Studies in economic and social history*, Princeton.
Ülgener, S. (1965). *Tarihte Darlık Buhranları ve Iktisadî Muvazenesizlik*, İstanbul.
Uluçay, Ç. (1942). *Manisa' da Ziraat, Ticaret ve Esnaf Teşkilâtı*, İstanbul.
(1954–55). "Yavuz Sultan Selim Nasıl Padişah Oldu?" *TD*, VII, 117–42; VIII, 185–200.
Unat, F. and M. Köymen, (1987). *Cihannüma, Neşrî Tarihi*, I–II, Ankara.
Uzunçarşılı, I.H. (1943–44). *Kapıkulu Ocakları*, I–II, Ankara.
(1945). *Osmanlı Devletinin Saray Teşkilâtı*, Ankara.
(1947–59). *Osmanlı Tarihi*, I–IV, Ankara.
(1948). *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı*, Ankara.
(1949). "Türk-Ingiliz Münasebetlerine dair Vesikalar," *B*, XIII, 573–648.
(1963). *Ilmiye Teşkilâtı*, Ankara.
Vaas, E. (1971). "Türkische Beiträge zur Handelsgeschichte der Stadt Vać (Waitzen) aus dem 16. Jahrh.," *AOr*, XXIV (1), 1–39.
Vakalopoulos, A.E. (1963). "La retraite des populations grecques vers des régions éloignées montagneuses pendant la domination turque," *BSt*, IV, 265–76.
(1970–76). *Origins of the Greek nation*, I–II, New Brunswick.
Validi, A.Z. (1931). "Moğollar Devrinde Anadolu'nun İktisadî Vaziyeti," *THIM*, II.
Van Leur, J.C. (1955). *Indonesian trade and society, essays in Asian social and economic history*, The Hague.
Varthema, L. (1863). *The travels of Ludovico di Varthema in Egypt, Syria, Arabia, A.D. 1503 to 1508*, trans. by J.W. Jones and ed. by G.P. Badger, in Hakluyt, vol. 32, London.
Vasić, M. (1964). "Die Martolosen im osmanischen Reich," *Zeitschrift für Balkanologie*, II, 172–189.
Vaughan, D.M. (1954). *Europe and the Turk: a pattern of alliances*, Liverpool.
Veinstein, G. (1980). "La population du sud de la Crimée au début de la domination ottomane," in *Mémorial Ömer Lûtfi Barkan*, Paris, 227–249.
(1985). "Les çiftliks de colonisation dans les steppes du nord de la Mer Noire," *İFM*, XLI, 177–210.
(1987). "Une communauté ottomane: les Juifs d'Avlonya (Valona) dans la

deuxième moitié du XVIe siècle." in G. Cozzi, ed., *Gli Ebrei di Venezia*, Milan.
(1989). "Prelude au problème cosaque," *CMRS*, XXX (3–4), 329–62.
Venezia e il Levante (1973). *Venezia e il Levante fino al secolo XV, Atti del Convegno internationale di storia della civiltà veneziana, 1968*, Florence.
Venzke, M. (1981). "The sixteenth century Ottoman sandjak of Aleppo: a study of provincial taxation," Ph.D. dissertation, Columbia University.
(1986). "Aleppo's Mālikāne-Dīvānī system" *JAOS*, 106 (3), 451–469.
Villain-Gandossi, C. (1983). *La Mediterranée aux XII–XVIe siècles*, London.
Viner, J. (1969). "Power versus plenty as objectives of foreign policy in the seventeenth and eighteenth centuries," in Coleman (1969a), pp 61–91.
Vryonis, S. (1971). *The decline of medieval Hellenism in Asia Minor and the process of Islamization from the eleventh through the fifteenth century*, Berkeley, Los Angeles and London.
(1975). "Nomadization and Islamization in Asia Minor," *DO*, XXIX.
(1976). "Laonicus Chalcocondyles and the Ottoman budget," *IJMES*, VII, 423–32.
(1981). *Byzantina kai metabyzantina*, II: *Studies on Byzantium, Seljuks and Ottomans, reprinted studies*, Malibu.
Vucinich, W.S. (1951). "Postwar Yugoslav historiography," *JMH*, XXIII, 41–57.
Wake, C.H.H. (1979). "The changing pattern of Europe's pepper and spice imports, ca. 1400–1700," *JEEH*, VIII, 361–403.
Wallerstein, I. (1974–80). *The modern world system*, I–III, New York.
Warburg, R. and G. Gilbar, (1984), eds. *Studies in Islamic society, contributions in memory of Gabriel Baer*, Haifa.
Werner, E. (1985). *Die Geburt einer Grossmacht–Die Osmanen (1300–1481)*, Weimar.
Willan, T.S. (1955). "Some aspects of English trade with the Levant in the sixteenth century," *EHR*, LXX.
Wirth, E. (1974). "Zum Problem des Bazars (Sūq, alçarşı)," *Der Islam*, LI (2), 203–60; LII (1).
(1990). "Alep et les courants commerciaux entre l'Europe et l'Asie du XII au XVI siècles," *RMMM* (55–56), 44–56.
Wittek, P. (1934). *Das Fürstentum Mentesche. Studie zur Geschichte westkleinasiens im 13.–15. Jahrhundert*, İstanbul.
Wolf, E. (1966). *Peasants*, Englewood Cliffs.
Wood, A.C. (1935). *History of the Levant Company*, repr., London.
Wright, L.W. (1935). *Ottoman statecraft: the book of counsel for Vezirs and Governors of Sarı Mehmed Pasha, the Defterdar*, Princeton.
Yahya b. Ādam. (1958). *Kitāb al-Kharādj*, ed. by Ben Shemesh, Leiden.
Yalçın, A. (1979). *Türkiye Iktisat Tarihi*, Ankara.
Yavuz, H. (1984). *Yemen'de Osmanlı Hakimiyeti*, İstanbul.
Yediyıldız, B. (1985). *Institution du Vaqf au XVIII siècle en Turquie, étude socio-historique*, Ankara.
Yetkin, Ş. (1972). *Historical Turkish carpets*, İstanbul.
Yücel, Y. (1988). *Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar: Kitâb-i Mustetâb, Kitâbu Mesâlihi'l-Muslimîn ve Menâfi'i'l-Mu'minın, Hirzü'l-Mulûk*, Ankara.

Zachariadou, E.A. (1983). *Trade and Crusade, Venetian Crete and the Emirates of Mentesche and Aydın (1300–1415)*, Venice.
Zakythinos, D.A. (1948). *Crise monétaire et crise économique à Byzance du XIIIe au XVe siècle*, Athens.
Zinkeisen, J.W. (1840–63). *Geschichte des osmanischen Reiches in Europa*, I–VII, Hamburg and Gotha.
Zirojević, O. 1987: "Zur historischen Topographie der Heerstrasse nach Konstantinopel zur Zeit osmanischen Herrschaft," *EB*, II.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوزان والمكاييل والمقاييس(*)

إن أساس نظام الأوزان الإسلامية عامة هو الدرهم الذي يرجع أصله إلى الدراخمة اليونانية، والمثقال الذي يستند إلى السوليدوس الرومي البيزنطي. ويتوقف، على التحديد الوثيق لهاتين الوحدتين، تحديد جميع الأوزان الأخرى. وقد نشأت في المجتمعات الإسلامية أوزان عديدة متغايرة، حسب الزمان والمكان لكل من الدرهم والمثقال.

ومن بين أشهر الأوزان التي تعود للفترة العثمانية البالة، وهي أكثر وحدات الوزن استعمالاً في الدولة العثمانية، وكذلك الرطل وارتبط به القنطار، وكان القنطار الواحد يساوي من حيث الأساس 100 رطل. وكذلك الأُقَة وهي وحدة وزن عثمانية تزن 400 درهم، أي حوالى 1.28 كلغ.

وكانت الحبوب والبقول لا توزن بل تكال بمكاييل مختلفة. وسعة هذه المكاييل هي التي تسمح لنا بأن نحسب بمقتضاها بالتقريب أن 75 ـ 77 كلغ من القمح تملأ مئة ليتر. ومن أهم المكاييل المعتمدة في هذه الفترة الإِرْدَبّ وهو مكيال مصري للحبوب، والعِدْل، وهو مكيال دمشقي بالأساس، وكان يستخدم للحرير، والمُدّ والكيلة وهما مكيالان عثمانيان.

أما المقاييس التي استخدمت لقياس الطول فكان أشهرها التوب وهو يستخدم للحرير والمنسوجات المختلفة، والأرشون (من أرش وهو اسم الذِراع باللغة

(*) [هذه المقدمة إضافة المترجم].

الفارسية)، والجيز الشاهي (والجيز هو اسم فارسي آخر للذِراع)، والذراع الإسلامي التقليدي، وذِراع البز الاستانبولية التي انتشرت في تجارة شرقي البحر الأبيض المتوسط وكانت تعرف باسم بك.

أما مقاييس المساحة الشائعة في تلك الفترة فكانت القيراط، والفدان والدانِق.

وتحتوي اللائحة التالية على الأوزان والمكاييل والمقاييس التي تعود بشكل رئيسي إلى فترة 1300 ـ 1600 العثمانية.

إِرْدَبّ: مكيال مصري للحبوب، ويبلغ حجمه 90 ليتراً، وهذا ما يتوافق مع 69.6 كلغ من القمح أو 56 كلغ من الشعير. وفي الوقت الحاضر يساوي الإردب في مصر 198 ليتراً، ويتوافق ذلك مع 150 كلغ من القمح و140 كلغ من الذرة و155 كلغ من الفول الرومي و157 كلغ من العدس.

أَرَشون: (من أَرَش وهو اسم الذِراع باللغة الفارسية) وهو مقياس يستخدم في البناء = 0.758 متراً لقياس المنسوجات راجع أندازه في الشرشو (السوق) = 8 رُبع = 16 جِره (gireh) = 0.680 متراً أو 68.579 سنتيمتراً.

أرليك: تعني لفظياً قطعة أرض تكفي لعمل رجل واحد، وهو تعبير استخدم بشكل خاص لقياس كرم العنب، أو حقل الأرز أو الحديقة؛ وهو يعني قطعة أرض تكفي لزراعة 50 أُقّة من بذور الأرز أو مساحة 2.5 دونم.

أفلك أو أفلغ: قسم من الحقل يكفي لعمل يوم واحد مع ثور (الحبوب) = 10 كيلات = 12.829 كلغ.

لقياس الكروم أو الحدائق = 0.25 من الدونم (حوالى 400 أرشون مربع أو 254.8 متراً مربعاً).

أُقّة: وحدة وزن عثمانية (العادية) تزن 400 درهم = 4 أرطال رومي = 1.282945 كلغ.

(الثقيلة، العراق) = 3.210 كلغ.

(مصر، جدة، القرن التاسع عشر) = 1.050 كلغ.

(البانيا) = 1.412 كلغ.

أندازه: 0.650 متراً.

أوقيَّة تساوي الأوقية في الأصل 1/12 من الرطل، وفي القرن السابع عشر عادل ج. فراير الأوقية بـ 27.8 غراماً.

(الخلافة العربية) = 72 مثقالاً = 346.392 غراماً.

(السلاجقة) = 100 درهم = 320.7 غراماً.

(سوريا، القرن التاسع عشر) 66.5 درهماً = 213 غراماً.

(المغرب، القرن التاسع عشر) = 10 دراهم = 32 غراماً؛

راجع أيضاً رطل وأونجه.

أونجه (فضة، من اليونانية أونجيا واللاتينية أونصيا) [حالياً أونصة] = 6 مثقال = 9 دراهم = 28.863 غراماً.

أونغيون (إيبيروس) = 11 درهماً = 35.277 غراماً.

أونكي (صربيا) = 6 مثقالات = 28.863 غراماً.

باستاف (العادي) = 10 كيلات = 50 أرشوناً = 32.500 متراً.

باريل برميل خشبي للسوائل يصل حجمه لغاية 20 مِدره (راجع أدناه).

(للنبيذ، جنوى) = 78 كلغ.

باد ـ منّ (بهلوي)، راجع بتمنّ.

بالة، باليه (للحرير، جنوى) = 300 ليبره = 90 كلغ.

بَتْمَنّ (العادي) = 72 ليدر = 7200 درهم = 23.094 كلغ.

(آسيا الصغرى، القرن التاسع عشر) = 7.694 كلغ.

(أضنه، القرن التاسع عشر) = 4.848 كلغ.

(للحرير، الموصل) = 800 دِرهم = 2.566 كلغ.

(الموصل، القرن التاسع عشر) = 9.236 كلغ.

(أورفة، القرن التاسع عشر) = 2.309 كلغ.

(بورصة، القرن الخامس عشر) = 15 ـ 16 أقّة = 19.245 ـ 20.528 كلغ.

(أرذنجان) 12 نوغي = 1920 دِرهم = 6.158 كلغ.

براسّه (إيبيروس، للخشب) = 1862 أُقّة = 2388.946 كلغ.

بَرّره = 6 كيلات (استانبولية) = 153.953 كلغ.

برداك = قَدَحاً (من الزبدة، أو الزيت) = 10 أمنّان = 8.3 كلغ.

بهار (Bar) اكتسب البهار أهمية عامة في التجارة العالمية للبهارات والتوابل في البلدان المحيطة بالخليج العربي والمحيط الهندي.

(البانيا) = 120 أُقّة = 153.936 كلغ.

(هرمز) = 207.4 كلغ.

بوت (برميل كبير، جنوى) = 500 ليبره = 159 كلغ.

بولوفاتش = 0.5 قابال.

بولو كنيجه (حبوب، صربيا) = 12 أُقة = 15.393 كلغ.

تانباليد = نصف حمولة حصان = 300 ليدر = 96.210 كلغ.

تشاريك [تشيرك باللغة التركية الحديثة] رُبع (حديد) = رُبع المنّ = 750 غراماً.

(للحرير) = 0.25 ليدر.

(بورصة، 1500) = 0.25 ليدر = 8.661 كلغ.

= 0.25 أرشون = 17 سنتيمتراً.

تشب (ڤان) = 36 ـ 45 أُقة = 46 ـ 57 كلغ.

(مالطيا) = 12 كيله عادية = 307.680 كلغ.

تشتفيرنك = 0.25 قابال.

تشكي (العادي) = 4 قناطير = 225.798 كلغ.

(للخشب) = 195 أقة = 250 كلغ.

(آيفالك، القرن التاسع عشر) = 100 أقة = 128.29 كلغ.

(سالونيكا، القرن التاسع عشر) = 135 ـ 140 أقة = 173 ـ 179 كلغ.

(إزمير، القرن التاسع عشر) = 180 أقة = 230.869 كلغ.

(للموهير، القرن التاسع عشر) = 4.564 كلغ.

(للأفيون، القرن التاسع عشر) = 763 غراماً.

(للذهب والفضة) = 100 درهم = 320 غراماً، أو ليدر.

(في القرم، القرن الثامن عشر) = 150 درهماً = 480 غراماً.

تشوبوق، راجع دونم.

تشوفال (الشيفل) = قنطارين = 112.898 كلغ.

(من البندق) = 2.5 كيله = 74 دسيمتراً.

(من الأرز) = 18 كيله = 46.184 كلغ.

تشيت = سلة كبيرة (من الفواكه).

تشيله، رزمة، لفة أو شلة خيوط؛ رزمة من عشرة باستافات.

تغار (ثقيل) = 1560 أُقّة = 2000 كلغ.

(الموصل) = 200 أُقّة = 256 كلغ.

(القرم) = 150 أُقّة = 192.420 كلغ.

(أبيبروس) = 20 أُقّة = 25 كلغ.

(إيران) = 100 منّ = 83.4 كلغ.

توب = 20 أرشوناً = 13 متراً.

= 50 أرشوناً = 32.5 متراً.

(حرير، تفتة) = 100 أرشون = 65 متراً.

(حرير فال) = 120 أرشوناً = 78 متراً.

(مخمل) = 15 أرشوناً = 9.75 متراً.

(منسوجات قطنية) = 13 أرشوناً = 8.45 متراً.

جرار أو جارار = 50 أُقة = 64.150 كلغ.

جفت = زوجاً (من الأحذية، أو الثيران، إلخ).

چفتلك (الرعايا) = مزرعة لأسرة فلاحية، تتراوح مساحتها بين 60 و150 دونماً.

(بورصة) = قطعة أرض مساحتها 12 مدّلولك =

قطعة من الأرض لـ 2.3 أو 4 مدّ من البذور.

جيز = 68.58 سنتيمتراً.

جيزي شاهي = 95 سنتيمتراً.

حرار، راجع جرار.

حِمْل، راجع يوك.

حِمل البعير = ما بين 200 و300 كلغ. كان حمل البعير في العراق يساوي نظرياً 300 منّ أو 600 رطل، كل رطل يساوي 130 درهماً، أي أنه يساوي 243.75 كلغ. وفي القرن التاسع عشر لاحظ أ. بلاو أن البعير يحمل في المتوسط 180 أُقة أي حوالى 230 كلغ.

حِمل حصان = 150 ـ 200 كلغ.

حِمل الحمار (الخروار) كلمة فارسية ومعناها الحرفي حمل الحمار. ونادراً ما كان يميز بين الوقر (حمل الدابة) وحمل الحمار الذي حدّد بـ 100 منّ أي 83.3 كلغ.

حياشه (كبيرة) = 24 قابال.

(صغيرة) = 12 قابال.

دانِق (Dang) بالفارسية دانغ، وهو يعني «سدساً» ويستعمل خصوصاً كوحدة

ونقد = 1/ 6 درهم أو في كثير من الأحيان = 1/ 6 مثقال.

دنك أو دنغ = 50 توباً = 20 تشيله = باستافين (حمل حصان).

دِرهم (العثماني العادي) = 16 قيراطاً = 64 دانغ = 3.207 غرام.

(البيزنطي وأوائل الفترة الإسلامية) = 3.125 غرام.

(الشرعي أو القانوني) = 3.125 غرام.

(في القاهرة لوزن النحاس) = 3.0898 غرام.

(الدمشقي) = 3.086 غرام.

(تبريز، في النقود حتى عام 1700) = 3.072 غرام.

دسته (دزدينه) = مجموعة من 12.

دونم (العادي) = 4 أفلكات = 10 نيشان = 100 تشوبوق = 1600 أرشون مربع = 919.30 متراً مربعاً.

(فترة الجمهورية) = 1000 متر مربع.

ديزي = مِشكاك (من التين).

ذراع راجع أرشون.

ربع = ثُمن الأرشون أو الشرشو = 0.085 متراً.

رَطَل (العادي) = 12 أوقية = 333.6 غراماً.

(استانبول، القرن الثامن عشر) = 876 دِرهماً = 2.809 كلغ.

(جده القرن التاسع عشر) = 113 درهماً = 360 غراماً.

(العراق، القرن التاسع عشر) = أُقة واحدة = 1.283 غراماً.

(سوريا، القرن التاسع عشر) = 2 أو 2.5 أُقة = 2.564 أو 3.205 كلغ.

(سيواس) = 1440 دِرهماً = 4.618 كلغ.

(أهلات ونصيبين، القرن الحادي عشر) = 300 درهم = 962.1 غراماً.

(الليدر/ الليترا العادي في الأراضي العربية) = 12 أوقية = 337.55 غراماً.

(الأندلس) = 435.3 غراماً.

(التوابل، إفريقيا الشمالية، القرنين 11 ـ 12) = 140 درهماً = 437.5 غراماً.

(الحرير، حلب، القرن السابع عشر) = 700 درهم = 2.217 كلغ.

(سوريا) = 600 درهم = 1.850 كلغ.

رطل رومي (الأناضول) = 100 درهم = 320.7 غراماً.

رطل ظاهري (سوريا) = 480 درهماً = 1.500 كلغ.

رطل فلفلي (التوابل، مصر) = 144 درهماً = 450 غراماً.

رطل كبير (مصر) = 160 درهماً = 500 غراماً.

روتوللو (إيطالي) راجع رطل.

ستار (المورة) = 110.802 كلغ.

ستايو (حبوب. البندقية) = 83.3 ليتراً.

شيحتا أو شيحصا (المعادن، صربيا) = 120 فركجه = 1313.280 كلغ.

شينيك = 0.5 كيله، أيضاً 0.25 كيله.

صابو أو صابي (الملح، الزبدة المصفاة، القرم) = 16 كيلجه = 410.416 كلغ.

صحاف (بالعربية صحفة) جاط كبير (للجبنة).

(أق كرمان، 1500) = 4 قناطير = 225.796 كلغ.

= 0.5 قنطار = 22 أُقة = 28.224 كلغ.

صُم (فضة، القبيلة الذهبية) = 5 أونصات.

صندوق أو صندق = محتوى خشبي بأحجام مختلفة،

220 أُقة للتين، و60 أُقة للأفيون.

صومار = 12 كيله استانبولية = 307.966 كلغ.

صومه (إيران، القرن الخامس عشر) = 155.615 كلغ.

صيقلا (أيبيروس، نبيذ) = 10 أو 60 أُقة.

طاق = قطعة (نسيج، عمامة).

طاي (باله، رزمة) = 700 قطعة (من الثياب القطنية الخشنة).

طن (كافا، 1490) = ما بين 50 و55 أرشوناً = 32.50 أو 35.75 متراً.

طوره راجع تشيله.

عِدْل غِرارة (وتعني حرفياً العدل) = 176 ليدره = 68 كلغ.

غربال راجع قالبور.

طولوم (أق كرمان) = قنطار واحد أو قنطار ونصف.

فاريل راجع باريل وفوتشه.

فردللو (الحرير، جنوى) = 252 ليبره = 79.821 كلغ. راجع أيضاً يوك (حمل).

فركجه راجع شيحتا.

فرسخ = 7500 أرشون = 5865 متر.

فوتشه (العادي، أق كرمان، 1500) = صحافين = 8 قناطير = 226.596 كلغ.

(كافيار، أق كرمان، 1500) = 52 مِدره = 225.789 كلغ.

(نبيذ، عسل، الخ) = 40 مِدره = 89.810 كلغ.

= 2 قراطيل = 4 باريل.

قابا = جزء من أربع وستين (1/ 64) من القابال.

قابال = 65.664 كلغ.

(حبوب، صربيا) = 140 أو 144 أُقّة = 180 ـ 185 كلغ.

(معادن، صربيا) = 19 أُقّة، 135 درهماً = 24.894 كلغ.

قابران (الأرز) = 10 كيلات = 128.294 كلغ.

قالبور أو غالبور = واحد من ستة عشر جزءاً من الكيلة = 1.604 كلغ.

قدح = 0.25 من الكيلة العادية.

قرطه (البانيا) = 80 أُقّة = 102.640 كلغ.

قراطيل (بالعربية قرطل) = برميلاً بحجم 20 أو 40 مِدره.

= 18 ليبره جنوية.

قربه = جعبة من الجلد (للأدوات).

قرطاش (أرضروم) = أُقّة واحدة و100 درهم = 1.603 كلغ.

قنطار (العثماني العادي) = 100 لودره = 17600 دِرهم = 44 أُقّة = 56.449 كلغ.

(الأراضي العربية) = 100 رطل = 45 كلغ.

(الأناضول، القرن التاسع عشر) = 180 أُقّة = 230.922 كلغ.

(سوريا، القرن التاسع عشر) = 200 أُقّة = 242.400 كلغ.

(ماردين، القرن التاسع عشر) = 240 أُقّة = 307.869 كلغ.

(حلب، القرن التاسع عشر) = 250 أُقّة = 320.725 كلغ.

(جنوى) = 100 روتوللو = 47.600 كلغ.

قنطاريون (اليونان)، راجع قنطار.

قيراط من وجهة شرعية يساوي القيراط الواحد دائماً 1/20 من المثقال، فهو يزن بذلك 1/14 من الدرهم زنة 3.125 غراماً = 0.2232 غراماً.

(العثماني العادي) فيتم التحويل فيه على أساس القيمة الدنيا للدرهم: 3.0898 غراماً (بدلاً من 3.125 غراماً) ويساوي بذلك 0.2004 غرام. وهو كذلك مقياس مساحة مصري ويساوي اليوم 1/24 فداناً أو 175.035 متراً مربعاً.

كاراتللو (جنوى) = 2 أو 2.5 باريل = 300 ليتر.

كارتوتشو (بريفيزا) = 150 درهماً = 481 غراماً.

كارة (التمر، البصرة) = 2000 أُقّة = 2565.9 كلغ.

كبل راجع قابال.

كُرّ (كارو) (قمح) = 20 هكتوليتراً.

كرينا = 2 قابال.

كنتال (العادي) = 80 أُقّة = 102.616 كلغ.

(البضائع من أوروبا) = 78 أقة = 066. 100 كلغ.

(البضائع من إنكلترة) = 39 أُقة = 50.033 كلغ.

كوتو (علبة) = ثُمن الكيلة العادية = 4.62 دسيمتراً.

كوللو = 2.5 قنطار = 141.122 كلغ؛ راجع أيضاً تشوفال.

كيلتشه أيضاً كيلجه راجع كيله.

كَيْله = 4 شينيك = 9 قوتو = 50 قدحاً = 5000 حبة.

(العادي) = 36 ليتراً = 37 دسيمتراً مكعباً.

(العادي) = 20 أُقة = 25.659 كلغ.

(استانبول، 1500) = 18 أُقة، 350 دِرهماً = 24.215 كلغ.

(نيقوبوليس) = 100 أُقة = 128.294 كلغ.

(صوفيا) = 50 أُقة = 64.122 كلغ.

(زيستوفي، تيرنوفو) = 80 أُقة = 102.535 كلغ.

(هيزار غراد) = 60 أقة = 76.976 كلغ.

(إيزلادي) = 20 أُقة = 25.659 كلغ.

(ياني بازار) = 44 أُقة = 56.449 كلغ.

(ساراي بوسنه قبل عام 1565) = 20 أُقة = 25.659 كلغ.

(ساراي بوسنه عام 1565) = 22 أُقّة = 28.224 كلغ.

(أشقودره/ شقودار عام 1536) = 36 أُقّة = 46.285 كلغ.

(أشقودره عام 1520) = 80 أُقّة = 102.535 كلغ.

(أيبك) = 40 أُقّة = 51.267 كلغ.

(موهاك، القرن السادس عشر) = 24 أُقّة = 30.768 كلغ.

(باشوي القرن السادس عشر) = 30 أُقّة = 41.054 كلغ.

(هنغاريا، تموز/ يوليو 1579) = 30 أُقّة = 38.488 كلغ.

(باليكشير) = 16 أُقّة = 20.527 كلغ.

(ماردين، أضنه) = 16 أُقّة = 20.527 كلغ.

(بورصة) = 12 أُقّة = 15.395 كلغ.

(إسبارطة) = 14 أُقّة = 17.961 كلغ.

(أدرنة، الأرز) = 9 أُقّة = 11.546 كلغ.

(مُنّ الأرز) = 10 أُقّة = 12.828 كلغ.

(القرم) = 4 كيله عادية = 85 ـ 90 أُقّة = 109 ـ 115 كلغ.

(أق كرمان، 1500) = 40 أُقّة = 51.317 كلغ.

(قونيه، قرمان) = 24 أُقّة = 30.790 كلغ.

(أنقرة) = 24 أُقّة = 30.790 كلغ.

(مالطيا، 1528) = 10 أُقّة = 12.829 كلغ.

(ديار بكر، 1518) = 10 أُقة = 12.828 كلغ.

(أيزفورنيك) = 132 أُقة.

(سراييفو) = 50، 64، و66 أُقة.

(كيليس، البوسنه) = 66 أُقة = 84.678 كلغ.

(دبلن) = 38.484 كلغ.

ليبره إجمالي (جنوى) = 348.450 غراماً.

(البندقية) = 357.749 غراماً.

ليبره صافٍ (جنوى) = 316.750 غراماً.

(البندقية) = 301.230 غراماً.

ليترا (أرغيريكي ليترا البيزنطية) = 333.333 غراماً.

(لوغاريكي ليترا البيزنطية) = 322.320 غراماً.

(إيبيروس) = 427 غراماً.

ليدر (السلجوقي والعثماني، العادي) = 100 دِرهم = 320.7 غراماً.

(الحرير) = 120 دِرهماً = 384.840 غراماً.

(الفضة، صربيا) = 115 دِرهماً = 368.805 غراماً.

لودره = 176 دِرهماً = 0.564 كلغ.

لوكنا (حبوب، سمادرافو) = 140 أو 144 أُقة = 186.320 أو 191.851 كلغ.

(برانيتشافو) = 72 أُقة = 93.360 كلغ.

(صربيا) = 4 كيلات أدرنة = 92.372 كلغ.

لوكنو، راجع لوكنا.

لوكينتشا (صربيا) = 0.5 لوكنا.

مانا (بهلوي)، راجع منّ.

متراتا (نبيذ، جنوى) = 2 باريل = 156 كلغ.

مثقال (إسلام العصور الوسطى) = 4.233 غرامات.

(العثماني، العادي) = 1.5 دِرهم = 24 قيراطاً = 4.81 غرامات.

مُدّ (العادي) = 20 كيله = 1000 كاس = 100.000 حبة = 513.160 كلغ.

مِدره (كاڤيار، أق كرمان، 1500) = 4.349 كلغ.

(النحاس) = 5750 دِرهماً = 18.442 كلغ.

(نبيذ) = 8 أو 9 أُقّة = 10 أو 11.5 كلغ.

(نبيذ، أوبوا) = 40 قوز = 55 أُقّة = 70.561 كلغ.

(صربيا) = 10 بنتات = 2 أُقّة = 5.131 كلغ.

مَنّ (العادي، إيران وآسيا الصغرى) = 260 دِرهماً = 833 غراماً.

(الثقيل) = 12 أُقّة = 15.388 كلغ.

(الخفيف) = 6 أُقّة = 7.649 كلغ.

(تبريز) = 3 كلغ.

(ديار بكر) = 580 دِرهماً = 1.860 كلغ.

(هربوت) = 1800 درهم = 5.773 كلغ.

(مصر) = 812.5 غراماً.

(سوريا) = 819 غراماً.

(السلجوقي) = 977 غراماً.

منّي - شاهي = 2 منّ = 6 كلغ.

موزور (ملح، سالونيكا، 1478) = 45 أُقّة = 57.726 كلغ.

(أرز، سيليستريا) = 150 أُقّة = 192.420 كلغ.

(ألبانيا، 1583) = 32 أُقّة = 41.049 كلغ.

(ملح، انخيالوس) = 90 أُقّة = 115.452 كلغ.

موز (البانيا) = 160 أُقّة = 205.280 كلغ.

مودلوك = قطعة من الأرض تكفي لمدّ من البذور، أو تعادل سُدس، أو ثُمُن أو واحداً على 12 من الجفتلك بحسب خصوبة التربة.

موديوس (بيزنطية، غاليبولي) = 583.170 ليتر. في فاس كان الموديوس يدعى لَوْحاً، وكان للوح القمح الواحِد وزن يقارب الـ 400 كلغ أو سعة تقارب الـ 520 ليتراً.

موغيو (القمح، البندقية) = 4 ستايو = 333.2 ليتراً.

ميزان (من الإيطالية مزّان) = 0.5 قراطيل.

نوغي = واحد على 12 من البتمنّ (حرير).

(العادي) = 72 مثقالاً = 346.392 غراماً.

(ماردين، أرغاني، 1516) = 200 دِرهماً = 641.4 غراماً.

(الحرير، أرذنجان، 1576) = 160 دِرهم = 513.120 غراماً.

وزَنِة (العادي) = 120 درهماً = 384.84 غراماً.

= 30 ليدره = 3600 درهم = 11.545 كلغ.

= 72 ليدره = 23.09 كلغ = 7200 درهم.

(بغداد) = 78 أُقة = 100.066 كلغ.

(الموصل) = 10 أُقات = 12.282 كلغ.

وزنيه راجع وزنه.

يوك (حِمل) (حرير، بورصة) = 405 ليدره = 155.86 كلغ.

(حرير، أرذنجان) = 10 بتمنّ = 61.574 كلغ.

(مناجم، صربيا) = 4 كيلات = 102.636 كلغ.

(حرير، ماردين) = 8 بقجات = 3 بتمنّ = 126.4 أُقة = 162.179 كلغ.

= قابال واحد.

(المعادن، صربيا) = 4 قابال = 99.576 كلغ.

(البانيا) = 120 أُقة = 153.936 كلغ.

المراجع

Hinz, Walther (1955), Islamische Masse und Gewichte umgerechnet ins metrische System, Leiden.

Inlacik, Halil (1982), «Rice cultivation,» Turcica, XIV, 69-141)

(1983), «Introduction to Ottoman metrology», Turcica, XV, 311-48.

(1984). «Yük (Himl) in the Ottoman silk trade, mining and agriculture», Turcica, XVI, 131-56.

(*) راجع أيضاً كتاب ڤالتر هنتس:

المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري. ترجمه عن الألمانية الدكتور كامل العسلي، الطبعة الثانية، منشورات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، عمان، 2001.

أهم أحداث التاريخ العثماني

1260 - 1923

1261 - 1300	تأسيس إمارات الغزاة: منتشا، وآيدين، وصاروخان، وقره تسي وعثمنلي (عثمان) في غربي الأناضول.
1290 - 1326	عثمان الأول.
1301	انتصار الغازي عثمان في بافيون.
1308	موت مسعود الثاني، آخر سلطان سلجوقي.
1326 - 62	أورخان.
1326	الفتح العثماني لبورصة، وفاة الغازي عثمان وتولي أورخان.
1327	سك أول عملة فضية عثمانية (الأقجة) في بورصة، الفتح العثماني لنيقيه (إزنيق).
1335	سقوط الإمبراطورية المغولية في إيران.
1354	الفتح العثماني لأنقرة وغاليبولي.
1361	الفتح العثماني لأدرنة (أدريانوبل).
1362 - 89	مراد الأول.
1362	وفاة أورخان وتولي مراد الأول، انتفاضة ضد العثمانيين في الأناضول
1363 - 65	توسع عثماني في جنوبي بلغاريا وتراقيا (ثراث).
1371 - 73	الانتصار العثماني في خرمانون؛ وفي بيزنطية، وحكام البلقان يعترفون بالسيادة العثمانية.

1385	الفتح العثماني لصوفيا.
1389	انتصار العثمانيين على تحالف دول البلقان في معركة كوسوفو ـ بولجه، ومقتل مراد وتولي بايزيد الأول العرش.
1389 ـ 1402	بايزيد الأول، الصاعقة.
1389 ـ 1390	فتوحات بايزيد الأول في غرب الأناضول بضم إمارات منتشا، وآيدين، وصاروخان، وكرميان، وحميد إلى الدولة العثمانية.
1396	معركة نيقوبوليس.
1402	معركة أنقرة، وانهيار إمبراطورية بايزيد الأول.
1403 ـ 13	اندلاع الحرب الأهلية بين أبناء بايزيد في صراعهم على السلطة.
1413 ـ 21	محمد الأول
1413	انتصار محمد على أخيه موسى ونجاحه في توحيد الأراضي العثمانية.
1414	حصار محمد لقونيه وفتح حميد للمرة الثانية.
1415	توجه محمد إلى الأناضول على رأس حملة عسكرية وفتح إزمير.
1416	تمرد مصطفى بن بايزيد في البلقان، انتفاضة الشيخ بدر الدين ومقتله.
1417	محمد يهاجم قرامان.
1419	حملة عسكرية ضد ميرتشه وسقوط مدينة جورجيو.
1421	وفاة محمد الأول، مراد الثاني يسيطر على بورصة ومصطفى على البلقان
1421 ـ 44، 1446 ـ 51.	مراد الثاني.
1423	انتصار مراد الثاني على مصطفى.
1423 ـ 30	اندلاع الحرب بين العثمانيين والبندقية للسيطرة على سالونيكا.
1425	العثمانيون يضمون إزمير ويخضعون مرة أخرى منتشا وتكة.
1430	العثمانيون يفتحون سالونيكا.
1434	اندلاع القتال بين العثمانيين وهنغاريا في ولاشيا (الأفلاق) وصربيا والبوسنة.
1439	العثمانيون يضمون صربيا إلى أراضيهم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1443 توغل جان هونيادي في البلقان.

1444 إعادة بعث الكيان الصربي، معركة فارنا، ومراد الثاني ينسحب من الحكم لصالح ابنه محمد الثاني.

1446 مراد الثاني يتولى الحكم مرة أخرى.

1148 معركة كوسوڤو - بولجة الثانية.

1444 - 46، 1451 - 81 محمد الثاني، الفاتح.

1452 بناء قلعة روميللي حصار التي ستسيطر على البوسفور وإعلان الحرب على بيزنطية.

1453 فتح القسطنطينية، وسقوط بيرا.

1459 فتح صربيا والمورة.

1461 فتح إمبراطورية طرابزون.

1463 - 79 اندلاع الحرب مع البندقية.

1468 محمد الثاني يفتح قرامان مرة ثانية.

1473 معركة باشكنت.

1475 إخضاع مستوطنات جنوى في القرم.

1481 - 1512 بايزيد الثاني.

1485 - 91 اندلاع القتال مع المماليك المصريين.

1499 - 1503 الحرب مع البندقية؛ فتح ليبانتو، كورون ومودون، الصلح مع البندقية.

1512 - 20 سليم الأول.

1514 سليم الأول ينتصر على الشاه إسماعيل في معركة تشالديران.

1516 العثمانيون يفتحون ديار بكر؛ ضم شرق الأناضول للعثمانيين؛ هزيمة المماليك في معركة مرج دابق.

1517 معركة الريدانية، فتح مصر؛ شريف مكة يعلن خضوعه للعثمانيين.

1520 - 66 سليمان الأول، القانوني.

1521 فتح بلغراد.

1522 فتح جزيرة رودس.

1526 معركة موهاكس؛ دخول هنغاريا في التبعية العثمانية.

1529	حصار فيينا.
1534	فتح تبريز وضم بغداد.
1537 ـ 40	اندلاع الحرب مع البندقية.
1538	حصار مدينة ديو في الهند.
1541	ضم هنغاريا.
1553 ـ 55	اندلاع الحرب مع إيران.
1565	حصار جزيرة مالطة.
1566 ـ 74	سليم الثاني.
1567	انتفاضة الزيدية بقيادة المطهّر في اليمن.
1569	الامتيازات الفرنسية؛ أول حملة عسكرية عثمانية ضد روسيا؛ حصار اصطراخان.
1570	علوج علي يفتح تونس؛ حملة على جزيرة قبرص؛ سقوط نيقوسيا.
1571	تشكيل التحالف المقدس ضد العثمانيين؛ معركة ليبانتو.
1573	الصلح مع البندقية.
1574	سنان باشا يسترد تونس.
1574 ـ 95	مراد الثالث.
1578 ـ 90	اندلاع الحرب مع إيران، وضم أذربيجان.
1580	منح الامتيازات للإنكليز.
1589	تمرد الإنكشارية في استانبول.
1590	الصلح مع إيران.
1591 ـ 92	عدة تمردات جديدة للإنكشارية.
1593 ـ 1606	اندلاع الحرب مع آل هابسبورغ.
1595	تشكيل تحالف آل هابسبورغ ولاشيا (الأفلاق) ومولدافيا (البغدان) وأمير ترانسلفانيا ضد العثمانيين؛ وفاة مراد الثالث في 16 كانون الثاني/يناير.
1595 ـ 1603	محمد الثالث.
1596	ثورات الجلالية في الأناضول؛ محمد الثالث يقود حملة على هنغاريا.

1602	تمرد الفرسان السباهية؛ سيطرة الشاه عباس الثاني مجدداً على تبريز؛ وفاة محمد الثالث في 22 كانون الأول/ ديسمبر.
1603 ـ 17	أحمد الأول.
1603 ـ 39	الحروب الإيرانية.
1606	توقيع صلح زيتفا ـ توروك Zsitva-Torok بين العثمانيين والنمساويين.
1609	إخماد ثورات الجلالية في الأناضول.
1612	تجديد الامتيازات للهولنديين.
1613 ـ 35	ثورة الأمير المعني فخر الدين.
1618	عقد الصلح مع إيران، والانسحاب العثماني من أذربيجان.
1618 ـ 22	عثمان الثاني.
1621	غزو بولندا.
1622	مقتل عثمان الثاني.
1617 ـ 18، 1622 ـ 23	مصطفى الأول.
1618 ـ 1622	عثمان الثاني.
1624 ـ 40	مراد الرابع.
1624 ـ 28	ثورة في آسيا الصغرى؛ فوضى في استانبول.
1632	مراد يسيطر سيطرة كاملة على الحكومة.
1635	حصار يريفان.
1624 ـ 37	هجمات القوزاق على سواحل البحر الأسود.
1624 ـ 39	اندلاع الحرب مع إيران، وسقوط بغداد.
1637	استعادة العثمانيين لبغداد.
1640 ـ 48	إبراهيم الأول.
1640	استعادة آزوف.
1645 ـ 69	اندلاع الحرب مع البندقية؛ فتح جزيرة كريت؛ حصار كنديا.
1648 ـ 56	حصار البندقية لمدخل الدردنيل.
1648	خلع وقتل السلطان.
1648 ـ 51	سيطرة والدة السلطان الصغير، كوسم على السلطة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1649 - 51	سيادة الإنكشارية في استانبول وباشاوات الجلالي في المقاطعات الآسيوية.
1651 - 55	فوضى في استانبول، واستمرار الحصار البندقي.
1656	تعيين الكوبروللو محمد صدراً أعظم مع سلطات مطلقة.
1656 - 59	إعادة سيطرة الحكومة المركزية على الإنكشارية وفي المقاطعات.
1657	انتصار البحرية العثمانية على البنادقة ورفع الحصار.
1658 - 59	إعادة السيطرة العثمانية على ترانسلفانيا وولاشيا (الأفلاق).
1661 - 76	كوبروللو فاضل أحمد لمنصب الصدر الأعظم بعد وفاة والده.
1663	اندلاع الحرب مع آل هابسبورغ.
1664	معركة سانت جوتار، وتوقيع معاهدة سلام في فسفار.
1669	سقوط كنديا، وتوقيع معاهدة سلام مع البندقية.
1672 - 76	اندلاع الحرب مع بولندا، ضم مدينة كامينك مع إقليم بودوليا، معاهدة بوزاكس.
1676 - 83	قره مصطفى (زوج أخت كوبروللو أحمد) لمنصب الصدر الأعظم.
1677 - 81	الصراع بين العثمانيين والروس على أوكرانيا، معاهدة رادزين تعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب.
1681	الهجوم الفرنسي على كايوس Chios.
1683	حصار فيينا.
1684	التحالف المقدس بين الإمبراطور النمساوي والملك البولندي والبندقية ضد العثمانيين.
1686	سقوط مدينة بودا، انضمام روسيا للتحالف؛ البنادقة في المورة.
1687	معركة موهاكس الثانية؛ تمرد الجيش؛ خلع السلطان محمد الرابع.
1687 - 91	سليمان الثاني.
1688	سقوط بلغراد في أيدي النمساويين.
1689	النمساويون في كوسوفو؛ وهجوم الروس على القرم.
1689 - 91	كوبروللو مصطفى باشا صدراً أعظم؛ إصلاح نظام الضرائب.
1690	استعادة بلغراد من النمساويين.
1691 - 95	أحمد الثاني.

1691 معركة سلانكمن؛ وموت الصدر الأعظم مصطفى في ساحة القتال.

1694 احتلال البندقية لجزيرة ساقز.

1695 - 1703 مصطفى الثاني.

1695 رفع الحصار عن مدينة أزاق (آزوف) ببلاد القرم التي حاصرها بطرس الأكبر.

1696 الهجوم العثماني المضاد في هنغاريا.

1696 سقوط ميناء أزاق (أزوف) بيد بطرس الأكبر الروسي.

1697 هزيمة العثمانيين في زنتا.

1698 - 1702 تعيين كوبروللو حسين صدراً أعظم.

1699 توقيع معاهدة كارلوفتش بين الدولة العثمانية والنمسا والبندقية وبولندا.

1700 توقيع معاهدة سلام مع روسيا.

1703 تمرد الجيش؛ وعزل مصطفى الثاني.

1703 - 30 أحمد الثالث.

1709 انتصار العثمانيين على ملك السويد شارل الثاني عشر، ولجوؤه إلى مدينة بندر التركية.

1711 معركة بروث، وانتصار العثمانيين على قيصر روسيا بطرس الأول؛ عصيان في القاهرة، إعادة تجميع المماليك لصفوفهم؛ جبل لبنان تحت سيادة الشهابيين.

1713 توقيع معاهدة سلام مع روسيا (معاهدة أدرنة): استعادة العثمانيين لميناء آزوف، عودة شارل الثاني عشر إلى السويد.

1714 - 18 اندلاع الحرب مع البندقية، واستعادة بلاد المورة من قبل العثمانيين.

1716 اندلاع الحرب مع النمسا.

1717 سقوط بلغراد بأيدي النمساويين.

1718 - 30 الداماد إبراهيم باشا يتولى منصب الصدر الأعظم.

1718 معاهدة بساروفيتش مع النمسا والبندقية: استعادة بلاد المورة، والتنازل عن مدينة بلغراد مع جزء عظيم من بلاد الصرب والأفلاق (ولاشيا) إلى النمسا، على أن تبقى سيطرة جمهورية البندقية على ثغور شاطىء دلماسيا.

1723 ـ 27	اندلاع الحرب مع إيران، احتلال العثمانيين لأذربيجان وهمذان.
1730	ثورة زعيم الإنكشارية بترونا خليل؛ عزل أحمد الثالث؛ وانتهاء فترة التوليب.
1730 ـ 36	الهجوم الإيراني المضاد؛ خسارة أذربيجان وأقاليم غربي إيران.
1730 ـ 54	محمود الأول.
1736 ـ 39	اندلاع الحرب مع روسيا والنمسا.
1739	معاهدة بلغراد مع النمسا وروسيا؛ تنازل النمسا عن مدينة بلغراد وما أعطي لها من بلاد الصرب والأفلاق في معاهدة بساروفيتش، واسترداد ما فتحته روسيا من الأقاليم والبلدان.
1740	تجديد الامتيازات الفرنسية؛ التحالف العثماني ـ السويدي ضد روسيا.
1743 ـ 46	اندلاع الحرب مع إيران في عهد نادر شاه.
1754 ـ 57	عثمان الثالث.
1757 ـ 74	مصطفى الثالث.
1768 ـ 74	اندلاع الحرب مع الإمبراطورية الروسية.
1770	الأسطول الروسي في بحر إيجة؛ هزيمة العثمانيين على نهر الدانوب.
1771	غزو روسيا للقرم.
1773	عصيان علي بيك بمصر.
1774 ـ 89	عبد الحميد الأول.
1774	معاهدة كوجك قينارجة، استقلال القرم والشواطىء الشمالية للبحر الأسود عن الدولة العثمانية.
1783	روسيا تضم خانات القرم.
1787	اندلاع الحرب مع روسيا.
1788	السويد تعلن الحرب على الإمبراطورية الروسية.
1789 ـ 1807	سليم الثالث.
1792	توقيع معاهدة ياسي (ياش).
1798	غزو نابليون لمصر.
1801	انسحاب بونابرت من مصر وتوقيع معاهدة مع العثمانيين تؤكد على امتيازات فرنسا السابقة في الشرق.

1804	ثورة الصرب.
1805 ـ 48	محمد علي والياً على مصر.
1807	برنامج سليم الإصلاحي يسحق بثورة.
1807 ـ 08	مصطفى الرابع.
1808 ـ 39	محمود الثاني.
1808	وثيقة التضامن.
1811	مذبحة محمد علي ضد المماليك في مصر.
1812	معاهدة بوخارست.
1826	القضاء على الإنكشارية.
1832	معركة قونيه.
1833	توقيع معاهدة جونكار أسلكه سي مع روسيا.
1838	التوافق الإنكليزي ـ العثماني.
1839	واقعة نصيبين.
1839 ـ 61	عبد المجيد الأول.
1839	بدأ مرحلة التنظيمات بصدور المرسوم السلطاني «منشور الكلخانة».
1840	معاهدة لندن.
1853 ـ 56	حرب القرم.
1856	صدور الخط الهمايوني: «منشور التنظيمات الخيرية».
1856	معاهدة باريس.
1861 ـ 76	عبد العزيز.
1875	الإفلاس الفعلي للدولة العثمانية.
1876	وضع أول دستور للدولة العثمانية.
1876 ـ 1909	عبد الحميد الثاني.
1878	معاهدة سان ستيفانو؛ مؤتمر برلين.
1881	تشكيل إدارة الدين العام.
1885	بلغاريا تحتل ولاية الرومللي الشرقية.
1896 ـ 97	الثورة في جزيرة كريت؛ اندلاع الحرب مع اليونان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1908	ثورة تركيا الفتاة وإعادة العمل بدستور عام 1876.
1909 ـ 18	محمد الخامس.
1911	اندلاع الحرب مع إيطاليا.
1912	حروب البلقان.
1914	اندلاع الحرب العالمية الأولى.
1918 ـ 22	محمد السادس.
1920	قيام الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على العراق وفلسطين.
1923	إعلان قيام الجمهورية التركية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مصطلحات عثمانية

تعود هذه المصطلحات بشكل رئيسي لفترة 1300 ـ 1600، وهي لا تتضمن التعابير الواضحة المعنى في النص أو التي يمكن إيجادها في قاموس لغوي.

إجارتين: نظام استئجار «مزدوج» حيث يُدفع لمستأجر أي وقف عقاري، أولاً، مبلغ ضخم من المال مباشرة لإخلاء الملك ثم يُدفع ثانية إيجار شهري؛ ويتمتع المستأجر في ظل هذا النظام بحقوق حيازة واسعة على هذه الملكية.

أحد نامه: تعهد مكتوب من قبل السلطان يمنح امتيازاً، وحصانة أو سلطة لجماعة معينة، أو حاكم أو أي شخص معين.

أراضي الخراج: الأراضي الزراعية المملوكة من الدولة، في أوائل الفترة الإسلامية، والتي تركت في حيازة المزارعين غير المسلمين في مقابل ضريبة أعلى من العشر.

إرسالات أو إرسالية: (1) البضائع التموينية المخصصة لاستهلاك الوحدات العسكرية، أو الشحنات التابعة للدولة؛ (2) العائدات النقدية التي ترسل إلى الخزانة المركزية من فائض ميزانيات المقاطعات.

استمالة: حرفياً لجعل أحدهم ميالاً للقبول؛ وهي تعبير عثماني لكسب السكان في الأراضي المفتوحة أو أراضي الأعداء لجانبهم.

أسبنجه (بالأساس جوبانيكا): ضريبة على الرأس كانت تدفع إلى الزعماء الإقطاعيين في صربيا قبل المرحلة العثمانية؛ وقد استمرت في العهد العثماني كضريبة عرفية؛ وكانت بشكل عام متضمنة في عائدات التيمار.

أشكونجي: (1) «مشارك في حملة عسكرية»؛ (2) مالكو التيمار الذين ينبغي عليهم المشاركة في الحملات العسكرية، أو أشكون.

أفلاق (الاسم العثماني للفلاش): قام العثمانيون في القرن الخامس عشر بتنظيم الفلاش، وكانوا بمعظمهم من البدو الرعويين، للخدمة العسكرية والأعمال العامة الأخرى.

أقجة: نقد فضي عثماني.

إمام: (1) الذي يقيم الصلاة؛ (2) الخليفة، خليفة الرسول؛ (3) رئيس الدولة الإسلامية.

أمين: (1) رجل موثوق، مدير؛ (2) وكيل للسلطان يعين للقيام بعمل عام مع مسؤوليات مالية؛ (3) مدير مكتب في القصر أو الحكومة مسؤول عن تأمين المؤن الخ. أو للإشراف على عمل عام.

إيكنلك: راجع مزرعة.

أوجاق: (1) مأوى؛ (2) وحدة الأسر في التنظيمات العسكرية مثل اليايا أو الفوينوق؛ (3) فيالق أو مجموع أقسام التنظيم العسكري مثل فيالق الإنكشارية (يني جري أوجاقي).

أورطاقتشلك: المحاصصة: في مقابل حيازة الرعايا للأرض في نظام الطوبو، يقوم المحاصص بزراعة الأرض التي يملكها شخص آخر والذي يقدم من الناحية القانونية وسائل الإنتاج وأحياناً أيضاً المأوى، ويتقاسم الإنتاج بالتساوي مع المالك؛ أما الأورطاقجي قول فهو عبد يعمل عند مالكه على نفس الأسس.

بادستان (من الفارسية بازارستان): مرادفة لقيصرية، أو بازيليكا الرومانية، وهي مبنى حجري قوي ومغطى في وسط السوق، حيث تخزن وتباع البضائع المستوردة مثل المنسوجات الثمينة، والمجوهرات والأسلحة؛ مخازن تعود للتجار الرئيسيين، وتحفظ أموال الوقف كذلك في البادستان.

بارجه أو بارتشه (بالبندقية القديمة: (بارجه): سفن كبيرة حمولتها 600 × 8 طن، ومجهزة بالمدافع.

باروبكوي: كلمة يونانية تعني فلاحاً تابعاً، قن؛ باريكوز في النصوص التركية، في الإيطالية باريتشي.

باشتينا (سلوفاكي): مزرعة عائلة فلاحية في البلقان وتماثل جفتلك الرعايا العثماني.

وقد احتفظ العثمانيون بالتعبير السلافي للمجموعات التي حافظت على وضعها وخدماتها العائدة لفترة ما قبل المرحلة العثمانية.

باك (بالفارسية بادج): رسوم سوق أو ترانزيت تدفع عن البضائع التي تباع عن كل مستوعب.

براءة: صك سلطاني يحمل ختمه الرسمي، الطغر؛ ويدعى أيضاً منشوراً.

بروينار (كلمة يونانية): أحد أعضاء النخبة العسكرية في مقاطعة معينة في الإمبراطورية البيزنطية، ويتمتع بحيازة أوقاف في مقابل خدماته العسكرية أو الإدارية، كما في نظام التيمار العثماني.

بكلربكلك: مرادفة لكلمة إيالة أو ولاية؛ وكل هذه التعابير ترمز إلى المقاطعة العثمانية، وهي أكبر وحدة إدارية يحكمها البكلربيكي.

بكلربكي أو بيلربيه: مرادفة لكلمة ميرميران [أمير الأمراء]: وهي تعبر عن الحاكم العام للبكلربكلك.

بوغاسي أو بوهاسي: منسوجات قطنية جيدة كانت تصنع بكميات كبيرة في حميدلي وتصدر إلى البلقان، والقرم، وهنغاريا ودول أوروبية أخرى.

بوليتشه (بالإيطالية بوليصة): رسالة اعتماد مالي.

بوز ـ أولوس: اتحاد القبائل التركمانية في شرقي الأناضول.

بيت المال: (1) الخزانة العامة؛ (2) متروكات دون وارث، فتعود بذلك للخزانة العامة.

بيشكش (كلمة فارسية): هدية تقدم إلى شخص أعلى رتبة كرمز للاعتراف بسلطته وطلب حمايته.

بيك أوبيه: (1) الحاكم في الإمارات التركية في وسط آسيا في أوائل الفترة العثمانية؛ (2) القائد؛ (3) لقب للحاكم أمير السنجق، أو قائد الزعامت.

تحرير: (1) تسجيل؛ (2) النظام العثماني للإحصاء الدوري للسكان، وللأراضي ولمصادر الدخل الأخرى. سجلات الإحصاء كانت تدعى دفتري خاقاني وتتكون من نوعين من الإحصاءات: مفصّل، يسجل مصادر الدخل «بالتفصيل»، وإجمال يسجل فقط توزيع هذه المصادر بين العسكريين.

تصرّف: (1) حرية التصرّف؛ (2) امتلاك حقوق الملكية الفعلية لأرض مملوكة من قبل الدولة.

تفويض: (1) إعطاء سلطة ونفوذ مطلق (2) حقوق الملكية الكاملة التي تعطى للفلاح الذي يعيش على أرض مملوكة من قبل الدولة.

تمغة: راجع باك.

تمليك: منح السلطان لأرض مملوكة من قبل الدولة إلى أحد أعضاء النخبة كملكية عقارية حرة مع حصانة ضريبية كاملة واستقلالية.

تنظيمات: (1) إصلاحات؛ (2) إصلاحات التغريب الجذرية العثمانية التي أدخلت في فترة 1839 ـ 76.

تيمار: (1) أي نوع من أنواع الاهتمام؛ (2) وقف يتم الحصول عليه من خلال وثيقة سلطانية، ويتكون كقاعدة من التنازل عن بعض ضرائب الدولة لصاحب التيمار في مقابل تقديم خدمات عسكرية نظامية، وكان هذا المبلغ وكما هو معروف أقل من 20.000 أقجة؛ راجع أيضاً سباهي، خاص وزعامت.

جبلو: مستخدم مسلح بالكامل عند مالك التيمار، أو الزعامت أو الخاص.

جزية: ضريبة فردية إسلامية تفرض على البالغين الذكور من غير المسلمين، وتراوحت قيمتها بالأساس بين 12، و24 و48 درهماً فضياً بحسب الإمكانيات؛ وعكست هذه التصنيفات الثلاث فئات الرجال الفقراء العاملين، وأصحاب الدخل المتوسط وميسوري الحال المذكورين في السجلات الضريبية؛ إلا أن العثمانيين كانوا يقومون بتحصيل هذه الضريبة عن كل أسرة بشكل موحد، وكانت قيمتها قطعة ذهبية واحدة أو ما يوازيها بالأقجة الفضية.

جفتلك: (1) أرض يعمل عليها زوج من الثيران، أو مزرعة تشكل وحدة عمل لزوج من الثيران وعائلة فلاحية ضمن نظام الجفت ـ خانه؛ (2) مزرعة كبيرة تتكون من مجموعة من جفالك الرعايا تحت سيادة مالك متغيب مقيم في منطقة بعيدة عن أطيانه (3) أي مزرعة خاضعة لما يشبه عمليات الاستثمار الزراعي.

جلالي: مجموعات من المرتزقة معظمهم من السكبان والصاروقة، وقد تحولوا إلى عصابات لصوص عندما أصبحوا بدون عمل؛ وقاموا بغزو الأناضول خلال فترة 1596 ـ 1610.

جهاد: الحرب الإسلامية المقدسة.

حاصل: (1) منتج، مجموع العائدات أو الدخل؛ (2) في سجلات التحرير «الحاصل» هو مجموع مبالغ العائدات المقدرة لقرية معينة أو وحدات أخرى.

حوالة: تخصيص مبلغ من المال من مصدر دخل بعيد بأمر مكتوب، وكان يستخدم من قبل كل من الدولة والمؤسسات المالية الخاصة.

خاص أو خاصة: (1) تعود ملكيتها لأحد أعضاء النخبة الحاكمة أو السلطان؛ (2) تلك الأوقاف التي تخص النخبة الحاكمة أو السلطان؛ (3) مزرعة أو كرم يوضع تحت الإدارة المباشرة لمالك التيمار.

خانه: (1) منزل؛ (2) أسرة؛ (3) عائلة تسكن تحت سقف واحد كوحدة ضريبية.

خراج: (1) جزية؛ (2) ضريبة على كل من الأرض والفلاح يدفعها غير المسلم الحائز على أرض زراعية تملكها الدولة؛ (3) ضريبة بشكل عام؛ (4) ضريبة تدفعها دولة غير مسلمة للدولة الإسلامية.

خطبة: خطبة الجمعة التي يلقيها في المسجد الخطيب أو قائد الجماعة الإسلامية، وكانت الخطبة تلقى كذلك في الأعياد الدينية؛ وفرضت الأعراف ذكر اسم الخليفة أو السلطان في هذه الخطبة؛ وكان السلاطين العثمانيون يعينون مشايخ من الطرق الصوفية كخطباء للمساجد الرئيسية؛ وأصبح ذكر اسم السلطان رمزاً للاعتراف بشرعية سلطته.

خواصي همايوني: مصادر دخل في نظام التيمار مخصصة للسلطان، في الواقع لخزانة الدولة المركزية؛ وكان الخواص يجمع مباشرة من قبل وكيل السلطان أو عبر أحد الملتزمين.

الدفشرمة (الديوشرمة): ضريبة الغلمان على سكان الريف المسيحيين لإعدادهم للخدمة في البلاد أو الإدارة أو لتجنيدهم في القوات العسكرية التابعة للسلطان؛ راجع أيضاً قول.

دولاب: (1) عجلة تدور؛ (2) دولاب مائي؛ (3) دوامة من القضايا والمسائل، مصرف.

ديوان: (1) ديوان همايون (إمبراطوري) ديوان الجهاز المركزي للحكومة العثمانية ويلعب دور الحكومة والمحكمة العليا في استانبول: (2) الحكومة؛ (3) خزانة الدولة.

كل تلك المجموعات، من المسلمين أو غير المسلمين، خارج النخبة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العسكرية، التي تقوم بالأعمال الاقتصادية وتدفع لذلك معظم الضرائب.

رعية: الطبقة التي تدفع الضرائب في الدولة العثمانية، راجع رعايا.

رقاب: راجع رقبة.

رقبة: (1) ملكية تامة ثابتة؛ (2) ملكية الدولة للأرض؛ راجع أيضاً ميري.

زعامت: (1) قيادة عسكرية؛ (2) وقف ممنوح بصك سلطاني لقائد الفرسان السباهيين في منطقة معينة، على أن يتراوح دخله كما هو متعارف عليه من 20.000 إلى 100.000 أقجة؛ وله تعبير مرادف هو صوبا باشيلك.

سباهي: (1) جندي فارسي؛ (2) أحد أعضاء طبقة النبلاء؛ (3) أحد أعضاء كتيبة الفرسان التابعة للباب العالي؛ (4) الطبقة الأدنى لجيش التيمار في المقاطعات.

سباهي ـ أوغلان لري: الكتيبة الأولى بين كتائب الفرسان الستة المدفوعة الأجر والتابعة للباب العالي.

سرباستيه: (1) حرية، حصانة كاملة؛ (2) حصانة شاملة ضد تدخل الدولة في أراضي الأوقاف وأراضي التمليك.

سرغون: (1) تعبير عن الطريقة العثمانية لترحيل السكان من منطقة معينة وإسكانهم في مناطق جديدة؛ (2) الشخص الذي يخضع لهذه العملية.

سكبان: (1) حرفياً الذي يهتم بكلاب الصيد؛ (2) في جيش الإنكشارية: الوحدة التي كانت تهتم بكلاب صيد السلطان، والتي ضمت إلى فيالق الإنكشارية في عهد محمد الثاني؛ (3) تنظيم خاص من المرتزقة، المسلحة بالبنادق الحربية، والمنظمة لمجموعات من 500 أو 100 تحت قيادة ضابط انكشاري؛ وتذكر في المصادر عادة إلى جانب مجموعة مماثلة تدعى صاروقة.

سمسار: أحد الوسطاء بين البائع والشاري في السوق.

سنجق: جزء من المقاطعة؛ وحدة إدارية من السنجق بكي؛ وكل بكلربكيلك مقسم إلى عدة سناجق.

شيعة: مع وصول الصفويين، الذين يعتنقون المذهب الشيعي، إلى الحكم في إيران عام 1501، اتخذ الصراع التقليدي بين الدولة العثمانية وإيران طابعاً دينياً إيديولوجياً كصراع بين السنة والشيعة. وقد استفحل هذا العداء بشكل خاص عندما وقف التركمان القزل باش في آسيا الصغرى إلى جانب الصفويين خلال القرن السادس عشر.

صالغون: راجع عوارض (أفاريز).

صوباشي: (1) القائد، بالأصل تتكون من كلمتين صو (جندي)، وباش (قائد)؛ (2) وهي تعني في إدارة الأقاليم العثمانية؛ القائد في جيش التيمار وهو أعلى رتبة من السباهي وأدنى رتبة من السنجق ـ بكي؛ (3) وكيل معين من قبل الحاكم للاهتمام بجباية عائداته إضافة إلى مسؤوليات أخرى؛ راجع فويفودا وزعامت.

ضريبة ـ الجفت: ضريبة في ظل نظام الجفت ـ خانه، تحدد بحسب قدرة عمل الفلاح إضافة إلى مساحة الأرض التي بحوزته.

طابو: (1) تبعية الفلاح لسيده الإقطاعي؛ (2) إيجار دائم لأرض مملوكة من قبل الدولة لرب أسرة فلاحية في مقابل تعهده بزراعتها بشكل مستمر وأداء كل ما يتوجب عليه من التزامات ضريبية أو خدمات؛ (3) سند الملكية الذي يثبت حقوق الطابو.

طابولو: مزرعة مملوكة من قبل الدولة مؤجرة لرب عائلة فلاحية وفق الشروط الخاصة بنظام الطابو.

طهطجي: هو اسم شامل لقبائل اليوروك التركمان المنتشرين في سلسلة جبال طوروس والذين يقومون بقطع الأخشاب والاتجار بها؛ ويعرفون في شرق آسيا الصغرى باسم آغاتشري وهي تعني «الحطابين».

عثماني: (1) يعود للسلطان العثماني؛ (2) النقد الفضي العثماني، الأقجة، كما كانت تسمى في الأراضي العربية.

عرفي: (1) معتاد؛ (2) قائم على أمر سلطاني؛ (3) الضرائب المجباة للدولة والقائمة أساساً على رسوم عائدة لما قبل الفترة العثمانية يؤكدها السلطان، كما في التعبير رسومي ـ عرفية أو تكاليفي ـ عرفية.

عَزَب: (1) رجل شاب غير متزوج؛ (2) جندي مشاة احتياطي يجند في الجيش الإمبراطوري، وتدفع تكاليفه من قبل السكان المحليين بحسب نظام العوارض؛ (3) رجل محارب في البحرية.

عسكري: (1) لفظاً، «شخص ينتمي إلى الطبقة العسكرية»؛ (2) فعلاً، كل تلك المجموعات التي تنتمي إلى النخبة العسكرية أو الدينية مع إعفاءات ضريبية كاملة؛ أيّ شخص غير مسلم عندما يمنح هذه الوضعية ببراءة سلطانية يصبح أيضاً «عسكري»

عمارة: مطابخ تقدم وجبات مجانية تابعة لمجمعات وقفية.

عوارض: (بالتركية أفاريز) ضرائب أو خدمات إضافية تفرضها الدولة في الحالات الطارئة، وفي معظم الأحيان لدعم البحرية؛ بعض عائلات الرعايا مسجلة كوحدات (خانه) ضريبية عارضة.

علوفه: الراتب الشهري النقدي المدفوع، كقاعدة، لأفراد الجيش.

غازي: مجاهد في سبيل الإسلام.

غزوة: القتال من أجل الإسلام، الجهاد المقدس ضد المشركين.

غلام: راجع قول.

فايتور: ممثل الكابيتو البرتغالي المقيم في هرموز، وفي البصرة في القرن السادس عشر.

فتوى: رأي شرعي رسمي صادر عن مركز سلطة في الشرع الإسلامي (شيخ الإسلام أو غيره من المفتين).

فراغ: الانتقال القانوني للملكية أو امتلاك حقوق فيها.

فونيوك أو فوينوغ (جندي محارب): ميليشيا من السكان الفلاحين للدول السلافية في البلقان في فترة ما قبل العثمانيين، وقد حافظ العثمانيون عليها.

فويفودا أو فويفود (قرال): (1) كلمة سلافية للأمير، وتستخدم بالأخص لحكام ولاتيا (الأفلاق) ومولدافيا (البغدان)؛ (2) وكيل عسكري معين من قبل الحاكم للاهتمام بجباية عائداته في القضاء التابع له؛ ويستخدم أحياناً كلمة صوباشي بدلاً من هذا التعبير.

فيء: الملكية الثابتة للأراضي من قبل المسلمين كجماعة، أو من قبل الدولة الإسلامية.

قبان: آلة كبيرة للوزن تستخدم من قبل العامة؛ (2) محطة للقوافل (ساراي) أو سوق توضع فيه هذه الآلة لوزن البضائع وجباية الرسوم.

قره ـ اولوس: اتحاد قبلي كردي في شرقي الأناضول.

قزل باش: حرفياً «الرأس الأحمر»، وهي تعبير يختص بالجنود التركمان الذين كانوا يعتمرون قبعات حمراء في الإمارات الأناضولية؛ (2) عضو طائفة في وسط وشرقي الأناضول، معظم أعضائها من أصل تركماني، تتبع معتقدات هرطوقية،

عمارة: مطابخ تقدم وجبات مجانية تابعة لمجمعات وقفية.

عوارض: (بالتركية أفاريز) ضرائب أو خدمات إضافية تفرضها الدولة في الحالات الطارئة، وفي معظم الأحيان لدعم البحرية؛ بعض عائلات الرعايا مسجلة كوحدات (خانه) ضريبية عارضة.

علوفه: الراتب الشهري النقدي المدفوع، كقاعدة، لأفراد الجيش.

غازي: مجاهد في سبيل الإسلام.

غزوة: القتال من أجل الإسلام، الجهاد المقدس ضد المشركين.

غلام: راجع قول.

فايتور: ممثل الكابيتو البرتغالي المقيم في هرموز، وفي البصرة في القرن السادس عشر.

فتوى: رأي شرعي رسمي صادر عن مركز سلطة في الشرع الإسلامي (شيخ الإسلام أو غيره من المفتين).

فراغ: الانتقال القانوني للملكية أو امتلاك حقوق فيها.

فونيوك أو فوينوغ (جندي محارب): ميليشيا من السكان الفلاحين للدول السلافية في البلقان في فترة ما قبل العثمانيين، وقد حافظ العثمانيون عليها.

فويفودا أو فويفود (قرال): (1) كلمة سلافية للأمير، وتستخدم بالأخص لحكام ولاشيا (الأفلاق) ومولدافيا (البغدان)؛ (2) وكيل عسكري معين من قبل الحاكم للاهتمام بجباية عائداته في القضاء التابع له؛ ويستخدم أحياناً كلمة صوباشي بدلاً من هذا التعبير.

فيء: الملكية الثابتة للأراضي من قبل المسلمين كجماعة، أو من قبل الدولة الإسلامية.

قبان: آلة كبيرة للوزن تستخدم من قبل العامة؛ (2) محطة للقوافل (ساراي) أو سوق توضع فيه هذه الآلة لوزن البضائع وجباية الرسوم.

قره ـ أولوس: اتحاد قبلي كردي في شرقي الأناضول.

قزل باش: حرفياً «الرأس الأحمر»، وهي تعبير يختص بالجنود التركمان الذين كانوا يعتمرون قبعات حمراء في الإمارات الأناضولية؛ (2) عضو طائفة في وسط وشرقي الأناضول، معظم أعضائها من أصل تركماني، تتبع معتقدات هرطوقية،

غالباً ما تكون متمردة على السياسة السنية المركزية للدولة العثمانية.

قضاء (قاضيلك): (1) المجال القضائي المخصص لأحد القضاة؛ (2) وحدة إدارية تتوافق ونطاق سلطة القاضي في مقاطعة معينة.

قول: (1) عبد؛ (2) أحد رعايا الدولة الدافعين للضرائب؛ (3) قولز (بالجمع) خدام السلطان الذين يعملون في الجيش أو الإدارة أو في خدمة البلاط.

قولوك: (1) وضعية العبد؛ (2) خدمة العمل، أو تعويضاتها المالية، التي يدين بها الرعايا للدولة؛ (3) خدمات خاصة ورسوم على الفلاح المقيم في الأراضي المملوكة من قبل الدولة يقدمها للدولة أو لمالك التيمار.

كتخودا: (1) ممثل محلة من المحلات أمام الحكومة؛ وكيل حاكم الولاية؛ (2) رئيس أو أحد أعضاء الهيئة الحاكمة في الجيش، أو أي مجموعة حرفية أو اجتماعية، ينتخب من قبل المجموعة ويثبت من قبل القاضي أو السلطان.

كيشلك: أراضٍ رعوية شتوية.

كيرباس: ملبوسات قطنية خشنة كانت تصنع في مناطق مختلفة من آسيا الصغرى وتصدر بكميات كبيرة إلى البلقان وبلدان البحر الأسود.

كيلتش: (1) سيف؛ (2) وحدة تيمار مسجلة، على أن لا تقسم أو أن توزع أجزاءً.

لَفند: القراصنة الذين يلتحقون مع سفنهم بالبحرية العثمانية عندما يكون هناك حاجة لخدماتهم.

لواء (ليفا بالتركية): راجع سنجق.

مارتولوس: مجموعة من الميليشيا التي تعود للفترة ما قبل العثمانية، وقد حافظ عليها العثمانيون للخدمة على الجبهات: للقيام بغزوات وجمع المعلومات عن الدول المجاورة.

مالكانه: تنتمي إلى سيد إقطاعي.

محتسب: مفتش يساعد قاضي مدينة معينة لمراقبة سلوك المسلمين في حياتهم العامة (الآداب العامة) وتعاملاتهم والتأكد من أنها تتوافق مع تعليمات الشرع الإسلامي؛ وكان نشاطه محصوراً بشكل خاص في منطقة السوق، يراقب الأوزان والمقاييس، والأسعار ونوعية البضائع.

مزرعة: (1) حقل مزروع؛ (2) مزرعة كبيرة دون أن يكون بها مقيمون دائمون؛ يمكن

أن تكون بالأصل قرية مهجورة أو أرضاً مستصلحة من قبل قرية مجاورة.

مُتسلّم: (1) شخص معفى من بعض الضرائب؛ (2) مجموعة مسلحة من الرعايا (ميليشيا) تتمتع بإعفاءات ضريبية مختلفة في مقابل تأدية بعض الخدمات العسكرية.

مَشاع: (1) ملكية جماعية؛ (2) أراض تابعة للجماعة.

مشلح: عباءة فضفاضة من صوف الجمل كانت تصنع في الجزيرة العربية.

مضاربة: تتوافق مع الكلمة الغربية كومندا، والمضاربة هي عقد شراكة بين شخص يؤمن رأس المال وتاجر في قافلة معينة، كانا يتقاسمان الأموال بالتساوي.

معاف: معفى من الضريبة.

مقاطعة: (1) عقد إيجار، التزام؛ (2) الإيجار بحد ذاته؛ (3) مصدر دخل مقدر ومسجل بسجلات الدائرة المالية كوحدة مستقلة.

مقاطعلو: الأراضي المملوكة من قبل الدولة المؤجرة بحسب نظام المقاطعة.

مقطوع: مبلغ مقطوع يتم التوافق عليه لدفع الإيجار أو الضرائب.

مكوس: (1) الواجبات العرفية أو الضريبية؛ (2) كل أنواع الرسوم والضرائب البسيطة خارج تلك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ملة: جماعة، تنظيم ديني مستقل معترف به رسمياً من قبل الدولة الإسلامية؛ وقد حصلت الملل في الدولة العثمانية على قوانينها الخاصة في الفترة الإصلاحية في ستينيات القرن التاسع عشر، ما زاد في وضعيتها الاستقلالية وأعطى لتنظيماتها قوانين مدنية رسمية.

مُلك: الملكية الخاصة في مقابل ملكية الدولة؛ راجع ميري.

موات: تعبير قانوني للأرض «الميتة»؛ الأرض الميتة هي إما أرض تم التخلي عنها وتركت دون زراعة لمدة طويلة أو أراضٍ قاحلة مثل الصحاري، والغابات ومناطق الحدود.

ميري: تنتمي إلى الحاكم أو إلى الدولة.

نرخ: لائحة الأسعار القصوى للمواد الغذائية الضرورية، وكانت تحدد في فترات معينة من قبل القاضي المحلي.

نُزول: (1) الطعام الذي يقدم للضيف؛ (2) ضريبة، معظمها عينية، تفرض على

الوحدات المالية الأسرية لتموين الجيش أو البحرية، راجع أيضاً عوارض.

نيشانجي: أحد أعضاء المجلس الإمبراطوري، وبالتحديد أمين سر الديوان السلطاني الذي يتحقق من كل الوثائق ويضع الختم السلطاني، الطغراء (نيشان) عليها؛ وهو مسؤول أيضاً وبشكل خاص عن إدارة أراضي الميري ونظام التيمار.

نظام الجفت ـ خانه: لقد قامت الدولة، في ظل هذا النظام، بتنظيم المجتمع الريفي واقتصاده عن طريق تمييز الأراضي المنتجة للحبوب وتوزيعها بحسب نظام الطابو للعائلات الفلاحية (خانه). وكانت كل عائلة تمتلك زوجاً من الثيران تعطى نظرياً مزرعة (جفتلك) كافية لتأمين معيشة العائلة ودفع التزاماتها الضريبية. وهذا ما شكل الوحدة المالية الأساسية التي سعت الدولة للحفاظ عليها. وكانت العائلات التي تمتلك أقل من نصف جفت أو جفتلكاً، والفلاحين غير المتزوجين، مصنفين بشكل منفصل كبنّاك أو مجرّد، ويخضعون لنسب متدنية من ضريبة الجفت.

هايدوك أو هايدود: (1) بالأساس جندي مشاة هنغاري غير نظامي؛ (2) لص، قاطع طريق.

وقف (جمع أوقاف): مرادفة لكلمة حُبس، أي مؤسسة وقفية، أو أي شيء موقوف، وبشكل عام عقار أو أرض، إلا أنه قد يكون أحياناً أيضاً مبلغاً نقدياً، والذي «بينما تتم المحافظة على قيمته فإن مالكه يتنازل عن حق الانتفاع والتصرف به شرط استخدام العائد لأهداف خيرية محددة» (الموسوعة الإسلامية المختصرة، ص624).

وكيل: (1) عميل؛ (2) مفوّض.

ولاء: (1) سلطة قانونية؛ (2) الحقوق القانونية للسيد على ميراث عبده الحر.

ياصقية: رسم للإنكشارية الموكلين بتنفيذ القانون.

يايا: (1) مشاة؛ (2) ميليشيا فلاحية منظمة في أوجاق.

يورت: منطقة محفوظة لمجموعة بدوية رعوية كأراض رعوية صيفية أو شتوية.

يوروك: اسم إداري للبدو الرعاة التركمانيين عند قدومهم إلى الأراضي التي تقع تحت السيادة العثمانية، وخاصة في غربي الأناضول وشرقي البلقان.

فهرس الأعلام والأماكن والمصطلحات

1 - فهرس الأعلام

2 ـ فهرس الأماكن

3 - فهرس المصطلحات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner